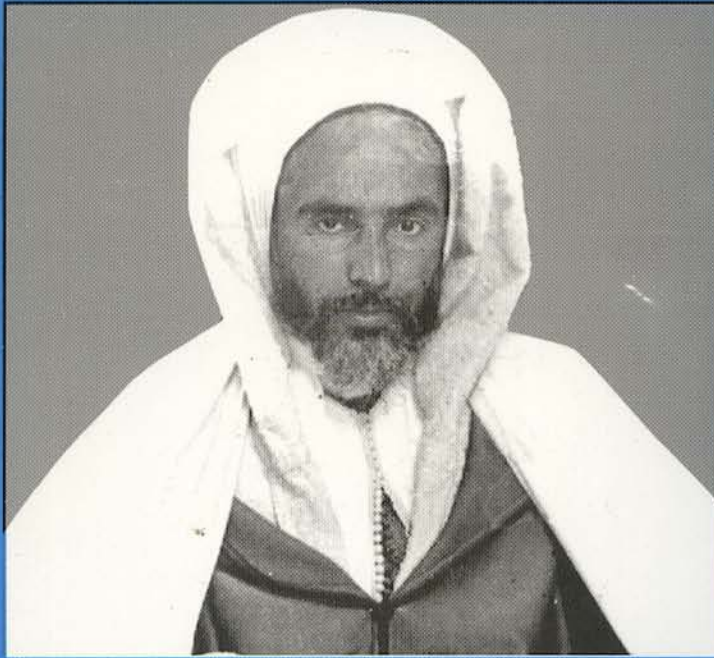




منشورات جمعية تطاون أسير
سلسلة تراث 9

النعيم المقيم

في ذكرى مدارس العلم، ومجالس التعليم
لمحمد بن محمد المرير



تخريج: ذ. أحمد بن محمد المرير
مراجعة: أ.د. جعفر ابن الحاج السلمي



الجزء الرابع
تطوان - 1427 هـ - 2006 م

منشورات جمعية تطاون أسمير
سلسلة تراث 9

النعيم المقيم

في ذكرى مدارس العلم، ومجالس التعليم
لمحمد بن محمد المرير

تخريج: ذ. أحمد بن محمد المرير
مراجعة: أ.د. جعفر ابن الحاج السلمي

الجزء الرابع
تطوان - 1427 هـ - 2006 م

الكتاب: النعيم المقيم (في ذكرى مدارس العلم. ومجالس التعليم)
(الجزء الرابع)

تخريج: ذ. أحمد بن محمد المرير

مراجعة: أ.د. جعفر بن الحاج السلمي

الناشر: جمعية تطاون أسمير

الطبعة: 1426 هـ - 2006 م.

الحقوق: محفوظة

رقم الإيداع: 2000 / 1420

الطباعة: مطبعة الخليج العربي " 152, شارع الحسن الثاني - تطوان "

الهاتف: 039 71 02 25 / الفاكس: 039 71 05 37

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَي سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ
الْأَمِيِّ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ

[خطبة افتتاح الجزء الرابع]

إنَّ الحمد لله نحمدهُ، وهو المحمود الحامد، ونتقرَّب إليه بأعمالنا، وهو خالقها والموفق لها ولولا فضل الله ورحمته، ما زكنا ميَّاً واحداً. سبحانه، سبحانه. بإعانتِهِ تَمَّ مقاصد الأعمال، وبغيايته تنجلي حُجُب الخفاء عن دقائق المعاني على التفصيل والإجمال. والصلاة والسلام على من بعثته فينا رسولاً يتلو علينا آياتك، ويعلمنا دقائق الحكمة وحقائق الكتاب، الذي جاء عزيزاً عليه ما يُعنتنا ويُردينا، حريصاً على ما يُرشدنا إلى الصراط المستقيم ويهدينا. بأمرنا بما يقرِّبنا إلى حضرتك ويُدنينا، وينهانا عما يبعدنا عن مقعد الصدق عندك ويُقصينا. صلى الله وسلم عليه وعلى آله، ما شربت الأقلام من عيون المحابر، وما أبقت ما فيها من عذب الرقائق على منابر الدفاتر.

أما بعد؛ فبالأمس كنتُ ماداً أكفَّ الضراعة، سانلاً في كل آن وساعة، من ذي الجلال الكريم الجواد، الذي إليه أدعو وعليه الاعتماد، أن يمدني بالعناية ويسعدني بالتوفيق، لإكمال المجلد الثالث من فهرستي "النعيم المقيم". والآن قد منَّ الله سبحانه بإتمام المقصد على حسب ما أمَّنته، وإكمال الغرض الذي يمَّمته، واتسق نسقه اتساقاً طبع ما في نفسي رتبته. لا رب سواه، ولا مدبِّر إلا هو، ولا وثوق إلا به، ولا استعانة إلا به، ولا مرجؤ إلا فضله، ولا استمداد إلا منه.

وقد آن في هذا الشهر المبارك، شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن، وأشرق به في قلوب هذه الأمة الإيمان، الشهر المبارك العظيم، التي تتزيّن فيه جنة النعيم، وتتلقى أهل الصيام بالتشريف والتكريم، وتفتح في أول ليلة منه أبواب السماوات، ويتلقى العبد المؤمن من ربه ما لا يُحصى من الحسنات والمبرات؛ أن نشرع في ابتداء الجزء الرابع من هذه "الفهرسة"، راجياً ببركة هذا الشهر الذي هو موسم الخيرات، وميقات استجابة الدعوات؛

أن يمنّ سبحانه بالإعانة على إكماله، كما تفضل جلّ وعلا بالإعانة على سابقه، وأن يُبلغ هذا العبيد في الدارين ما أمل، وهو الكريم؛ والكريم إذا بدأ كمل.

بقية الكلام على حديث " من رأني في المنام " إلخ

ولنفتحه بإتمام ما بقي من الكلام على حديث رؤياه عليه السلام، وهو: " من رأني في المنام فسيراني في اليقظة، ولا يتمثل الشيطان بي ". فقوله عليه السلام: " فسيراني في اليقظة "، لم يتقدم لنا الكلام عليه، وقد اختلف العلماء في معناه وتأويله. وبعد أن ذكر الحافظ في " الفتح " الأقوال المختلفة في ذلك، ونسبها لأهلها؛ حصل ذلك في ستة أقوال:

{والحاصل من الأجوبة ستة: أحدها أنه على التشبيه والتمثيل، ودلّ عليه قوله في الرواية الأخرى: " فكأنما رأني في اليقظة ". ثانياً أن معناها: سيرى في اليقظة تأويلها بطريق الحقيقة أو التعبير. ثالثاً أنه خاص بأهل عصره ممن آمن به قبل أن يراه. رابعاً أنه يراه في المرأة التي كانت له، إن أمكنه ذلك. وهذا من أبعد المحامل. خامساً أنه يراه يوم القيامة بمزيد خصوصية، لا مطلق من يراه حينئذ ممن لم يره في المنام. سادساً أنه يراه في الدنيا حقيقةً ويخاطبه { هـ. قال الحافظ:

{وقد اشدت إنكار القرطبي على من قال: من رآه في المنام فقد رأى حقيقته. ثم يراه كذلك في اليقظة، كما تقدم قريباً. وقد تفتن ابن أبي جمرة لهذا، فأحال بما قال على كرامات الأولياء. فإن لم يكن كذلك، تعين العدول عن العموم في كل راء. ثم ذكر أنه عام في أهل التوفيق. وأما غيرهم فعلى الاحتمال؛ فإن خرق العادة قد يقع للزندق بطريق الإملاء والإغواء، كما يقع للصديق بطريق الكرامة والإكرام. وإنما تحصل التفرقة بينهما باتباع الكتاب والسنة. { هـ [فتح الباري: 312/12].

ومسألة اتصال أولياء الله به، عليه الصلاة والسلام، يقظة؛ شهيرة؛ فمنهم من أنكر واستحالها، ومنهم من قبلها وسلم الأمر لأهله. وقد ذكرت ما في المسألة من الأقوال عند أهل الظاهر والباطن في كتابي " العقود الإبريزية "، عند قول الشيخ ابن مَشَيْش: « واجعل الحجاب الأعظم حياة رُوحِي ». وأشرت إلى ذلك في الجزء الأول من هذه " الفهرسة "، في ترجمة الشيخ الحراق لدى شرحي لدعانة الشهير: « اللهم اجمعني على محبتك » إلخ، عند

قوله: «وطهرني تطهيراً أصح به لحضرتك ولقي نبيك» الخ. فانتظر ذلك إن شئت، لأنني جمعتُ في ذلك ما في المسألة من كلام أهل العلم والعرفان.

[مباحث تتعلق بالرويا]

ومن الأبحاث المتعلقة برؤيته، عليه الصلاة والسلام، في المنام، مسألة فقهية ذكرها القرافي في "فروقه"، فقال:

﴿فرع: فلو رآه، عليه السلام، فقال له: إن امرأتك طالق ثلاثاً. وهو يجزم أنه لم يطلقها، فهل تحرم عليه، لأن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لا يقول إلا حقاً؟. وقع فيه البحث مع الفقهاء، واضطربت آراؤهم في ذلك﴾. قال: {والذي يظهر لي أن إخباره، عليه السلام، في اليقظة، مقدم على الخبر في النوم، لتطرق الاحتمال للراني بالغلط في ضبط المثال}. ثم قال: {وكذلك لو قال له في حلال إنه حرام، أو عن حرام إنه حلال، أو عن حكم من أحكام الشريعة؛ قدّمنا ما ثبت في اليقظة على ما رأى في النوم.} [الفروق: 227/4].

قال الإمام الأبي، بعد أن لخص ما قاله القرافي:

﴿قلت: ونزلت فيذكر أن الشيخ الفقيه ابن البراء، كان يقرئ في مسجد القبة من تونس، فاتاه رجل فقال له: رأيت البارحة النبي، صلى الله عليه وسلم، وقال لي: قل لفلان يعطيك جبة. فقال له الفقيه: قال لي أنا في اليقظة، لا أعطيك شيئاً. فذهب الرجل فدخل على الرجل الصالح أبي عبد الله، المشتهر بالمغربي، في موضعه القريب من المسجد المذكور، فأعطاه فقيل له: إن الرجل يتخرّص. فقال الشيخ: لو علمت أنه محقّ، لأعطيته الدنيا.}ـ[شرح صحيح مسلم: 90/6].

قلت: ومن تأمل فيما قاله الشيخ الأبي عن الفقيه ابن البراء، ليس فيه تحليل ولا تحريم، أو حكم من أحكام الشريعة، وإنما هو سؤال صدقة. ويمكن أن يكون منع ابن البراء من التصديق عليه؛ تحقّقه بكذبه، فعاقبه بالحرمان حتى لا يتجرأ مرة أخرى على الكذب على رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وكان الشيخ الأبي لم يطلع على ما أفتى به الإمام ابن رشد، مما هو نص في مسألتنا. وذلك أنه سئل عن حاكم شهد عنده عدلان، مشهوران بالعدالة، في أمر، فرأى الحاكم في منامه أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال له: لا تحكم بهذه الشهادة، فإنها باطل. قال الإمام الشاطبي: {فمبطلٌ هذا من الرويا لا يعتبر بها في أمر ولا نهي، ولا بشارة

ولا نذارة، لأنها تخرم قاعدة من قواعد الشريعة، وكذلك سائر ما يأتي من هذا النوع { هـ } الموافقات: [184/2].

وهذا المبحث أطل فيه الإمام الشاطبي، وحرره تحريراً لا يوجد عند غيره، ولا بأس أن تأتي بجملة من كلامه، لأنه القول الفصل في هذا المبحث، إذ قال في المسألة الحادية عشرة من كتابه [الموافقات]، لما تكلم على الخوارق من الكشف والإلهام، ونحو ذلك، وما يجوز من العمل بها وما لا يجوز، قال:

{ وذلك أن هذه الأمور لا يصح أن تراعى وتعتبر إلا بشرط أن لا تخرم حكماً شرعياً ولا قاعدة دينية، فإن ما يخرم قاعدة شرعية أو حكماً شرعياً؛ ليس بحق في نفسه، بل هو إما خيال أو وهم، وإما من إلقاء الشيطان. وقد يخالطه ما هو حق وقد لا يخالطه. وجميع ذلك لا يصح اعتباره من جهة معارضته لما هو ثابت مشروع. وذلك أن التشريع الذي أتى به رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عام لا خاص، كما تقدم في المسألة قبل هذا، وأصله لا ينخرم ولا ينكسر له اطراد، ولا يحاشى من الدخول تحت حكمه مكلف. }

{ وإذا كان كذلك؛ فكل ما جاء من هذا القبيل، الذي نحن بصدده، مضافاً لما تمهد في الشريعة فهو فاسد باطل. ومن أمثلة ذلك مسألة سنل عنها ابن رشد في حاكم شهد عنده عدلان مشهوران بالعدالة؛ الخ ما سبق. قال أبو إسحاق إثره:

{ فمثل هذا من الرويا لا يعتبر بها في أمر ولا نهى، ولا بشارة ولا نذارة، لأنها تخرم قاعدة من قواعد الشريعة، وكذلك سائر ما يأتي من هذا النوع. قال: { وعلى هذا؛ لو حصلت له مكاشفة بأن هذا المعين مغموب أو نجس، أو أن هذا الشاهد كاذب، أو أن المال لزيد، وقد تحصل بالحجة لعمرو، أو ما أشبه ذلك؛ فلا يصح له العمل على وفق ذلك، ما لم يتعين سبب ظاهر. فلا يجوز له الانتقال إلى التيمم، ولا ترك قبول الشاهد، ولا الشهادة بالمال لزيد على حال، فإن الظواهر قد تعين فيها بحكم الشريعة أمر آخر، فلا يتركها اعتماداً على مجرد المكاشفة أو الفراسة، كما لا يعتمد فيها على الرويا النومية. ولو جاز ذلك، لجاز نقض الأحكام بها، وإن ترتبت في الظاهر موجباتها. وهذا غير صحيح بحال. } [183/2].

ثم أطل في الاستدلال لهذا، ثم أورد ما يشكل على هذا الأصل من اعتماد بعض أرباب المكاشفات والكرامات على كشفهم وإلهامهم، وامتناعهم من تناول أشياء هي بحسب الحكم الظاهر حلال لهم. وأتى في ذلك بنقول على أربابها، شاهدة لذلك. ثم أجاب فقال:

{إن الخوارق وإن صارت لهم كغيرها، فليس ذلك بموجب لإعمالها على الإطلاق، إذ لم يثبت ذلك شرعاً معمولاً به. وأيضاً فإن الخوارق، وإن جاءت تقتضي المخالفة، فهي مدخولة قد شابها ما ليس بحق؛ كالرؤيا غير الموافقة، كمن يقال له لا تفعل كذا، وهو مأمور شرعاً بفعله، أو افعل كذا، وهو منهي عنه. وكثيراً ما يقع هذا لمن لم يبين أصل سلوكه على الصواب، أو من سلك وحده بدون شيخ. ومن طالع سير الأولياء، وجاهد محافطين على ظواهر الشريعة، غير ملتفتين فيها إلى هذه الأشياء.} [188/2].

ثم أورد سؤالا قانلاً: {هذا يقتضي أن لا يعمل على الخوارق. وقد بنيت المسألة على أنها يعمل عليها.} فقال: {إن المنفي هنا أن يعمل عليها بخرم قاعدة شرعية، فأما العمل عليها مع الموافقة؛ فليس بمنفي.} ثم قال:

{إذا تقرر اعتبار ذلك الشرط، فأين يسوغ العمل على وفقها. فالقول في ذلك أن الأمور الجائزات أو المطلوبات التي فيها سعة، يجوز العمل فيها بمقتضى ما تقدم. وذلك على أوجه: أحدها أن يكون في أمر مباح، كأن يرى المكاشف أن فلاناً يقصده في الوقت الفلاني، أو يعرف ما قصد إليه في إتيانه من موافقة أو مخالفة، أو يطلع على ما في قلبه من حديث، أو اعتقاد حق أو باطل، وما أشبه ذلك، فيعمل على التهينة له حسبما قصد إليه، أو يتحفظ من مجيبه، إن كان قصده الشر. فهذا من الجائز له كما لو رأى رؤياً تقتضي ذلك. لكن لا يعامله إلا بما هو مشروع، كما تقدم.} ثم ذكر الوجه الثاني، وقال:

{والثاني أن يكون العمل عليها لفائدة يرجو نجاحها.} ثم قال: {وقد كان النبي، صلى الله عليه وسلم، يخبر بالمغيبات للحاجة إلى ذلك في بعض الأوقات، وعلى مقتضى الحاجات.} ثم ذكر الوجه الثالث، فقال:

{والثالث أن يكون فيه تحذير أو تبشير ليستعد لكل عدته.} ثم سرد شواهد ذلك، ثم قال: {وعلى الجملة، فالشرط المتقدم (أي وهو عدم مخالفة الخوارق والرؤيا لقواعد الشريعة)، لا محيص عن اعتباره في العمل بمقتضى الخوارق، وهو المطلوب.} [189/2]. ثم قال في المسألة بعد هذه:

{إن الشريعة حاکمة لا محكوم عليها.} ثم قال: {إن مخالفة الخوارق للشريعة دليل على بطلانها.}

ثم حكى عما ظهر لبعض الأولياء من الخوارق التي رأوها مخالفة لها؛ فردوها وأضافوها إلى الشيطان، كقضية مولانا عبد القادر الجيلاني، حيث نودي من السحاب: يا فلان

أنا ربك، وقد أحللت لك المحرمات. فقال له: اذهب يا لعين. فقيل له: بماذا عرفت أنه إبليس؟ فقال: بقوله قد أحللت لك المحرمات. [الموافقات: 190/2]. إلى غير ذلك.

وقد أطلال الفصول المحقق أبو إسحاق في هذا الموضوع، ثم قال:

{ومن هنا يُعلم أن كل خارقة حدثت أو تحدث إلى يوم القيامة؛ فلا يصح ردها ولا قبولها إلا بعد عرضها على أحكام الشريعة. فإن ساءت هناك، فهي صحيحة مقبولة في موضعها، وإلا لم تقبل إلا الخوارق الصادرة على أيدي الأنبياء عليهم السلام} هـ-[194/2].

قلت: وقد لخصتُ زيادة ما في هذا المبحث في كتابي "العقود الإبريزية"، عند قول الشيخ ابن مشيش، رضي الله عنه: {واخملني على سبيله إلى حضرتك}. ونقلتُ من كلام أهل التصوف ورؤسائهم كالشيخ محيي الدين الحاتمي وغيره، ما فيه كفاية ومقتع، ورد لما يدعيه بعض من ينتمي إلى أهل التصوف وهو بعيد عنهم.

قلت: ويدخل فيما قاله الشيخ الشاطبي؛ ما يؤثر من صلوات ودعوات وأذكار عن مشاهير الأئمة المتأخرين من أهل الصلاح والولاية، واستنادهم في ذلك [على] الرويا والإلهامات، وقبول الناس لذلك وإحاطتها بأورادهم، كالمسبعات العشر، وصلاة الفاتح وغير ذلك، وقد تقدم لنا ذلك في صحيفة 424 من هذه "الفهرسة"، [طبعة الجزء الثالث، صحيفة 273]، وقد بينا أن ذلك مشروط بأن لا تكون منافية لقواعد الشريعة كنفس ما اشترط أبو إسحاق هنا، فراجع ذلك في محله إن شئت.

[الرجوع إلى ترجمة]

الشيخ ابن الخياط، وذكر بعض فوائده في الدعاء]

ولنعد لخدم ترجمة شيخنا ابن الخياط فأقول: إن شيخنا المذكور، كما سبق، كان حريصاً على نفع العباد، ينفق عليهم من كنوز فوائده، وذخائر نصائحه، ما يملأ به قلوبهم إقبالاً على الله، ويقودهم إلى التقرب لحضرتة بأنواع القربيات، فمن ذلك ما ذكره من الفوائد في الدعاء، فقال:

{فوائد لطيفة شريفة: الأولى: منزلة الدعاء على العموم من الشرع معلومة، قال تعالى: (وَقَالَ رَبِّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ). ثم سرد الآيات الواردة في ذلك، ثم سرد الأحاديث

وذكر حديث: "لا يُعني حذر من قدر، والدعاء ينفع مما نزل ومما لم ينزل، وأن البلاء ينزل، فيتلقاه الدعاء، فيتعالجان إلى يوم القيامة". قال شيخنا: { وكون الحذر لا يمنع من القدر، لا يقضي بإلغاء الدعاء. وكونه لا ينفع، فإن من القضاء الدعاء، فقد سبق القضاء بكونه سبباً لرد البلاء، ولاستجلاب الرحمة، إن شاء الله تعالى، فهو كالسلاح المأمور باتخاذها شرعاً. } ثم قال:

هَذَا، وَمِنَ الْمَقْرَرِ الْمَعْلُومِ، أَنَّ تَعَاظِي الْأَسْبَابِ لَا يَنَافِي التَّوَكُّلَ. بَلْ هُوَ عَيْنُهُ، إِنْ رَدَّ الْكُلَّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقَدْ قَالَ فِي "الْحِكْمِ" الْعَطَانِيَّةِ: "لَا بَدَّ مِنَ الْأَسْبَابِ وَجُوداً، وَالْغَيْبَةَ عَنْهَا شُهُوداً". } ثم أفاض في الموضوع، ثم ذكر الفائدة:

{الثانية: اعلم أن الله تعالى من لطفه بعباده وجوده وكرمه؛ أظهر أسماءه مختلفة التركيب، ليدل كل اسم منها على نوع من أفعاله تعالى، فيجد كل طالب مسلماً يليق بمطلوبه، ومنهاجاً يوصله إلى مرغوبه، فيوجه قلبه لذلك النوع بتعلقه بذلك الاسم، بهمة قوية وتوجه كلي، فإن الهمة إذا توجهت لأمر وتعلقت به، وسلكت مسلكه ومنهاجه المرعي؛ استجلبته، فلها فعل قوي عند توجهها إلى مطلوبها، فتتفعل لها الأمور بذلك التوجه، بإذن الله وبموافقة القضاء الإلهي، وإلا فسوابق الهمم لا تخرق أسوار الأقدار. } ثم قال:

{الثالثة: قد تقرر أن أسماء الله تعالى تصلح للتعلق والتخلق، إلا اسم الجلالة، فإنه للتعلق فقط. وإذا كان الأمر كذلك؛ فالتقرب بهذا الاسم الشريف اللطيف من جهة التخلق: الرفق بعباد الله تعالى والرافة بهم، وإيصال النفع إليهم، بحسب الوسع والطاقة البشرية، وإن كانوا لا يشعرون، والتقرب به من جهة التعلق بنظر العبد إلى لطف مولاه، وعمله عليه في كل شيء، وتذكاره عند كل نازلة. فمن ظن انفكاك لطفه عن قدره، فذلك لقصور نظره. ومن التخلق به أيضاً الإكثار من ذكره. وقد مرّ أن الاشتغال به ساعة يدفع الغم، ويورث السرور الدائم، ويدفع السم والبلاء، الخارج والنازل، ويجلب الأرزاق، ويشرح الصدور، ويبسر الأمور، لا سيما من جعله ديدنه وقدمه في كل مهماته، فما أسرع لتفريج الكرب في أوقات الشدائد. وكان من أدعية الإمام الشافعي، رضي الله عنه، المشهورة بالإجابة: اللهم إني أسألك اللطف فيما جرت به المقادير. قيل: من قالها في كل يوم تسعة وعشرين ومائة مرة، ومثله من الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، وعلى آله؛ أمنه من شر الحوادث كلها، ورزقه اللطف في سائر أحواله. }

ثم ذكر ما أخبره به شيخه مولاي عبد المالك الضيرير، مما يشهد لأثر اسمه اللطيف. ثم قال:

{الرابعة}: وذكر فيها تفسير اسمه اللطيف، والخلاف في ذلك، وما يشهد لكل قول من الآيات ثم قال:

{الخامسة}: ذكر اسمه تعالى اللطيف، تارة يذكر ببياء النداء: يا لطيف يا لطيف. وهكذا، وهو اللائق بعامة الناس وأهل البدايات، وهو المتفق عليه الجاري على طريق الأدعية الواردة. وتارة يذكر مقرونا بأل: اللطيف اللطيف، وهكذا. وهذا الاستعمال هو الغالب من العدد المنسوب لابن حجر، وأخذناه أيضا ببياء النداء، كما قدمنا. وقد اختلف العلماء في ذكر اسم الجلالة مجردا من ياء النداء، والمعتمد جوازه، كما في "صلاة" القطب مولانا عبد السلام بن مشيش، رضي الله عنه: {الله، الله، الله}. وهل يستطيع أحد أن يتكلم في ذلك الجنب، كما قال الشيخ الإمام سيدي عبد القادر الفاسي، رضي الله عنه، ونفعنا به، لما سئل عن يقول: الله، كما في "أجوبته الكبرى". وهنا مرتبة ثالثة، وهو ذكر اسمه تعالى اللطيف، مجردا عن الياء وعن الألف واللام: لطيف لطيف، وهكذا. قال في "المنهج الحنيف"، وهي المرتبة العظمى لأهل التحقيق والبيان، وأرباب العرفان {.

[شروط وآداب الدعاء]

ثم قال: {السادسة}: للدعاء شروط وآداب، فمن شروطه: خضوع القلب لله تعالى حالة الدعاء، وحضوره مع ما هو بصدده من دعاء وذكر، واضطراره والتجاوزه إلى الله تعالى، فقد ورد أن الله لا يقبل دعاء عبد لا قلب له. وقال بعض العارفين: أقرب الدعاء من الإجابة الدعاء الحالي الاضطراري. وفي كتاب الله: {مَنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ} {}. ثم قال:

{ومنها عدم الزيادة والنقصان في العدد الذي قصده، فإن غلط أو شك، بنى على اليقين، وكمل العمل} {}. ثم قال: {ومنها السلامة من اللحن}، ثم ذكر شواهد ذلك، وأن اللحن مانع من الإجابة. ثم قال:

{ومنها: أن يدعو وهو موقن بالإجابة، كما ورد في الحديث: " لا يَدْعُونَ أَحَدًا إِلَّا وَهُوَ موقن بالإجابة"، وكما وعد الله في كتابه العزيز بقوله: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ} الآية، وقال: {وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ} {}. قال:

﴿ولا يَقتطه ما يعلم من نفسه من سوء حاله، فإن الله تعالى أجاب شر الخلق إبليس الملعون حين قال له: (أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ، قَالَ إِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ) الآية﴾. قال:

﴿وأن لا يقصد بدعائه الظفر بحاجته، بل يعتقد أنها مقضية حتماً، وإنما دعاؤه إظهاراً للعبودية وقياماً بحق الربوبية﴾. قال:

ومنها: الطهارة حسناً ومعنى.

ومنها: إخفاء صوته بالدعاء.

ومنها: اجتناب أكل الحرام.

ومنها: الملاممة، وترك الملل والاستعجال، بأن يقول: دعوت ربي فلم يستجب لي.

ومنها: ترك التكلف بالشعر والسجع. أما إن كان يحفظ دعاء كذلك، أو لم تكن كلفة فيه؛

فلا بأس به.

ومنها: جواز المدعو به عقلاً وشرعاً. ومنع الدعاء على الظالم، ولكن الصبر أفضل.

ومنها: أن لا يدعو بما لا يعرف معناه؛ كالأسماء الأعجمية، ونحوها، خشية أن يكفر،

والعياذ بالله، وهو لا يشعر.

ومن آداب الدعاء: الخلوّة عن الناس، لتجتمع حواسه ويقبل بكليته على الله في دعائه،

فيقبل الله عليه.

ومنها: استقباله القبلة.

ومنها: ترك الحائل بينه وبين الأرض، إلا ما تقتضيه الضرورة، وخشية المرض.

ومنها: الإقتصار في تغطية رأسه على ما لا بد منه.

ومنها: خفض البصر عن جهة السماء.

ومنها: البداية بحمد الله والثناء عليه، وبالفاتحة أفضل، ثم بالصلاة والسلام على سيدنا

وحبيبنا، وشفيعنا ووسيلتنا إلى ربنا ومُمدِّنا، مولانا محمد، صلى الله عليه وسلم وعلى آله،

والختم بها.

ومنها: رفع اليدين عند الدعاء، باطنهما إلى جهة السماء، مجتمعين مضمومتي

الأصابع، على مختار المغاربة، ومفرفرتين على مختار المشاركة، فإذا فرغ من الدعاء، مسح

بهما وجهه مما دون عينيه، وقيل مما دون ذلك. انتهى ما قاله شيخنا [ابن الخياط]، رحمه

الله، في آداب الدعاء.

وقد جمع، رحمه الله، من آدابه ما افترق، وجاء بذلك بوجه مختصر محذوف الشواهد، وقد أثرت نقله تبركاً بكلامه، وتمسكاً بالنسبة إليه، إذ هو شيخنا المبارك إمام العلماء المتقين، وعمدة المتشرعين المتصوفين؛ وإلا فهذه الآداب مذكورة في محلها لكنها مفترقة المظان، دقيقة المآخذ في بعضها؛ فقد حصرها الإمام الغزالي في عشرة، فقال:

{آداب الدعاء، وهي عشرة:

الأول: أن يترصد لدعائه الأوقات الشريفة؛ كيوم عرفة، ورمضان، والجمعة، ووقت

السحر.

الثاني: أن يفتتم الأحوال الشريفة، وفتح أبواب السماء؛ كعند زحف الصفوف في سبيل الله، وعند نزول الغيث، وعند إقامة الصلوات، وبين الأذان والإقامة، وحالة الصوم، ووقت السحر.

الثالث: أن يدعو وهو مستقبل القبلة، ويرفع يديه بحيث يرى بياض إبطيه، ولا يشير بأصبعه. قال: ثم ينبغي أن يمسح بهما وجهه في آخر الدعاء، ويضم كفيه ويجعل بطونهما مما يلي وجهه، ولا يرفع بصره إلى السماء. ثم قال:

الرابع: خفض الصوت بين المخافتة والجهر. ثم قال:

الخامس: أن لا يتكلف السجع في الدعاء، فإن حال الداعي ينبغي أن يكون حال متضرع، والتكلف لا يناسبه. ثم أتى بشواهد وأحاديث وآيات تدل على ما قاله، ثم قال: والأولى أن لا يجاوز الدعوات المأثورة. ثم قال:

{واعلم أن المراد بالسجع، هو المتكلف من الكلام، فإن ذلك لا يلائم الضراعة والذلة، وإلا ففي الأدعية المأثورة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كلمات متوازنة، لكنها غير متكلفة، كقوله، صلى الله عليه وسلم: "أسألك الأمن يوم الوعيد، والجنة يوم الخلود، مع المقربين الشهود، والركع السجود، الموفين بالعهود، إنك رحيم ودود، وإنك تفعل ما تريد". وأمثال ذلك. فليقتصر على المأثور من الدعوات {هـ} [إحياء علوم الدين: 1/274].

قلت: وقد أضاف شيخنا إلى السجع الشعر، حسبما سبق، وقد علمت من كلام الغزالي ومما سبق؛ أن السجع والشعر المنهي عنه في الدعاء، إذا كان تكلفاً وإظهاراً للبلاغة مثلاً، وتقنناً في العبارة. أما إذا كان عفواً ودون تعمد وتحرفاً للتأنق في الكلام؛ فهو جائز حسن. بل ذكر العلامة أبو سالم العياشي في "رحلته"، بعد ما أنشد من قصائده في التوسل برسول الله،

صلى الله عليه وسلم، في بلوغ مقاصده، عن الشيخ أبي مهدي الثعالبي، عن بعض أكابر مشايخه أنه كان يقول:

{إن للمقاصد، خصوصا إذا كانت عن حضور قلب، أثرا عظيما في تفريج الكربات، ونيل الرغبات، أعظم من أثر الأوفاق والدعوات، وترتيبها في الخلوات، وقد جُرب ذلك فظهر صدقه. ولا يبعد أن يكون ترتيب الألفاظ على وزن مخصوص ينشرح به الصدر للمتضرع واللجأ إلى الله، ويقوى معه الرجاء في حصول المطلوب؛ خاصية في تسهيل المقاصد. وأغرب من ذلك ما رأيته في بعض التقايد، بعد قول الشاعر:

وكنْتُ إذا ما جنتُ ليلَى أزوَرُها أرى الأرضَ تُطوى لي ويدنو بعيدُها
مِنَ الخَيراتِ البيضِ ودَّ جليْسُها إذا ما انقضتْ أهدوثة لو تُعيدُها

{قال ابن عديس، رحمه الله: إن هذا الشعر ما قيل في طريق إلا سهلت، ولا مكان مخيف إلا أمن فيه، ولا مجاعة إلا وحصل الشبع، ولا معطشة إلا وحصل الري، وذلك لخاصية في حروفه، وهو مما سمع من كلام العرب}. قال: ومن هذا المنهع، أن هذا الشعر الآتي، ما قيل ثلاث مرات في ضيقة الإفراج الله عن قائله، وهو:

كَمْ حاصِرَتني شِدَّةٌ بجيشِها وَصاقَ صَدْرِي مِن لِقاها وانزعج
حتى إذا أيستُ مِن زوالِها جاعَتني الأَطافُ تسعى بالقرج

{قلت: وما ذكر من كون الخاصية في ترتيب الحروف، قد ذكر نحوه بعض أهل الطريق، في توجيه كون بعض الأذكار يُعزى إليه من الخواص ما ليس لغيره، مع اشتماله على ما فيه وزيادة. والله أعلم} هـ [الرحلة: 12/1].

ولنرجع إلى كلام الغزالي في آداب الدعاء، قال:

{السادس: التضرع والخشوع والرغبة والرهبة}. وذكر شواهد ذلك من الكتاب والحديث، ثم قال:

{السابع: أن يجزم الدعاء، ويوقن بالإجابة، ويصدق رجاءه فيه، قال صلى الله عليه وسلم: "لا يقل أحدكم إذا دعا: اللهم اغفر لي إن شئت، اللهم ارحمني إن شئت؛ ليعزم المسألة، فإنه لا مكره له". وقال صلى الله عليه وسلم: "إذا دعا أحدكم فليعظم الرغبة، فإن الله لا يتعاظمه شيء". وقال صلى الله عليه وسلم: "ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة،

واعلموا أن الله عز وجل لا يستجيب دعاءً من قلب غافل". وقال سفيان بن عيينة: لا يمنعن أحدكم من الدعاء ما يعلم من نفسه، فإن الله عز وجل أجاب دعاء شر الخلق إبليس لعنه الله إذ (قال رباً فأنظرتني إلى يوم يُبعثون، قال فإِنَّكَ مِنَ الْمُنظَرِينَ)}. ثم قال:

{الثامن: أن يَلْحَ في الدعاء ويكرره ثلاثاً. قال ابن مسعود: كان، عليه السلام، إذا دعا، دعا ثلاثاً، وإذا سأل، سأل ثلاثاً. وينبغي أن لا يستبطن الإجابة لقوله، صلى الله عليه وسلم: "يُستجاب لأحدكم ما لم يعجل، فيقول قد دعوت فلم يُستجب لي. فإذا دعوت فاسأل الله كثيراً؛ فإنك تدعو كريماً". ثم قال:

{التاسع: أن تفتح الدعاء بذكر الله عز وجل فلا يبدأ بالسؤال. قال سلمة بن الأكوع: ما سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يستفتح الدعاء إلا استفتحه بقول: سبحان ربي العلي الأعلى الوهاب. وقال أبو سليمان الداراني، رحمه الله: من أراد أن يسأل الله حاجة فليبدأ بالصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، ثم يسأله حاجته، ثم يختم بالصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، فإن الله عز وجل يقبل الصلاتين، وهو أكرم من أن يدع ما بينهما. وروي في الخبر عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: " إذا سألتم الله عز وجل فابتدئوا بالصلاة عليّ، فإن الله تعالى أكرم من أن يسأل حاجتين فيقضي إحداهما ويرد الأخرى". رواه أبو طالب المكي}. ثم قال:

{العاشر، وهو الأدب الباطن، وهو الأصل في الإجابة: التوبة، ورد المظالم، والإقبال على الله بكنه الهمة. فذلك هو السبب القريب في الإجابة}. [الإحياء: 1/276].

[الدعاء في وقت القحط وطلب الغيث]

ثم ذكر الغزالي آثاراً في هذا الموضوع، وكلها ترجع إلى الدعاء في القحط وطلب الغيث، كما هو الحال في هذا العصر الذي نكتب فيه هذه السطور، وما وقع لبعض الأنبياء في القرون السابقة مع أممهم، من ذلك ما نقل عن سفيان الثوري أنه قال:

{بلغني أن بني إسرائيل قحطوا سبع سنين، حتى أكلوا الميتة من المزابل، وأكلوا الأطفال. وكانوا كذلك يخرجون إلى الجبال يبكون ويتضرعون، فأوحى الله إلى أنبيائهم، عليهم السلام: " لو مشيتم إلي بأقدامكم حتى تحفى ركبكم، وتبلغ أيديكم عنان السماء، وتكلّ ألسنتكم عن الدعاء؛ فإني لا أجيب لكم داعياً، ولا أرحم لكم باكياً؛ حتى تردوا المظالم إلى أهلها". ففعلوا، فمطروا من يومهم}.

وقال مالك بن دينار: أصاب الناس في بني إسرائيل قحط، فخرجوا مراراً، فأوحى الله عز وجل إلى نبيهم: "أن أخبرهم أنكم تخرجون إليّ بأبدان نجسة، وترفعون إليّ أكفاً قد سفكتم بها الدماء، وملائم بطونكم من الحرام، الآن قد اشتد غضبي عليكم، ولن تزدادوا مني إلا بعداً". ثم قال:

وقال الأوزاعي: خرج الناس يستسقون، فقام فيهم بلال بن سعد، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: يا معشر من حضر: ألسنتم مقرين بالإساءة؟ فقالوا: اللهم نعم. فقال: اللهم إنا قد سمعناك تقول: (مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَبِيلٍ) وقد أقرنا بالإساءة، فهل تكون مغفرتك إلا لمثلنا؟ اللهم فاغفر لنا، وارحمنا واسقنا. فرفع يديه، ورفعوا أيديهم، فسقوا.

وقال يحيى الغساني: أصاب الناس قحط على عهد داود، عليه السلام، فاختاروا ثلاثة من علمائهم، فخرجوا يستسقون بهم، فقال أحدهم: اللهم إنك أنزلت في توراتك أن نعفو عن ظلمنا، اللهم إنا قد ظلمنا أنفسنا؛ فاعف عنا. وقال الثاني: اللهم إنك أنزلت في توراتك أن نعتق أرقاعنا. اللهم إنا أرقاؤك؛ فأعتقنا. وقال الثالث: اللهم إنك أنزلت في توراتك أن لا نرد المساكين إذا وقفوا بأبوابنا. اللهم إنا مساكينك، وقفنا ببابك؛ فلا ترد نداعنا. فسقوا.

وقال عطاء السلمي: منعنا الغيث، فخرجنا نستسقي، فإذا نحن بسعدون المجنون في المقابر، فنظر إليّ فقال: يا عطاء. أهذا يوم النشور، أو بعث ما في القبور؟ فقلت: لا، ولكن منعنا الغيث، فخرجنا نستسقي. فقال: يا عطاء. بقلوب أرضية، أم بقلوب سماوية؟ فقلت: بل بقلوب سماوية. فقال: هيهات يا عطاء، قل للمتبهجين لا تتبهجوا، فإن الناقد بصير. ثم رمق السماء بطرفه وقال: إلهي وسيدي ومولاي. لا تهلك بلادك بذنوب عبادك، ولكن بالمسكون من أسمانك، وما وارت الحُجُب من آلائك؛ إلا فاسقنا ماء غدقاً فراتاً تحيي به العباد، وتروي به البلاد، يا من هو على كل شيء قدير. قال عطاء: فما استتم الكلام حتى أرعدت السماء وأبرقت، وجاءت بمطر كأفواه القرب، فولى وهو يقول:

أفلق الزاهدون والعابدون إذ لمولاهم أجاجوا البطون
أسهرُوا الأعين العظيمة حُباً فانقضى ليلهم وهم ساهرون
شغلتهم عبادة الله حتى حسب الناس أن فيهم جنونا

وقال ابن المبارك: قدمت المدينة في عام شديد القحط، فخرج الناس يستسقون، فخرجت معهم، إذ أقبل غلام أسود عليه قطعاً خيش، قد اتزر بإحداهما، وألقى الأخرى على عاتقه، فجلس إلى جنبي، فسمعتة يقول: إلهي. أخلقت الوجوه عندك كثرة الذنوب ومساوئ

الأعمال، وقد حبست عنا غيث السماء لتؤدب عبادك بذلك، فأسألك يا حلِيمًا ذا أناة، يا من لا يعرف عباده منه إلا الجميل؛ أن تسقيهم الساعة الساعة. فلم يزل يقول: الساعة الساعة، حتى اكتست السماء بالغمام، وأقبل المطر من كل جانب. ثم قال:

ويُروى أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، استسقى بالعباس، رضي الله عنه، فلما فرغ عمر من دعائه، قال العباس:

اللهم إنه لم ينزل بلاء من السماء إلا بذنب، ولم يُكشف إلا بتوبة، وقد توجه بي القوم إليك، لمكاني من نبيك، صلى الله عليه وسلم. وهذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا بالتوبة، وأنت الراعي لا تهمل الضالّة ولا تدع الكسير بدار مضيعة؛ فقد ضرع الصغير، ورق الكبير، وارتفعت الأصوات بالشكوى، وأنت تعلم السر وأخفى. اللهم فأغثهم بغياك قبل أن يقتطوا فيهلكوا، فإنه لا ييأس من رَوْحِ اللَّهِ إلا القومُ الكافرون. قال: فما تم كلامه حتى ارتفعت السماء مثل الجبال. هـ-[الإحياء:1/278].

هذا، وقد ذلنا الدعاء الذي ذكره شيخنا ابن الخياط، بالآداب العشرة التي ذكرها حجة الإسلام في "إحيائه"، وهي وإن كان فيها تكرار، فهي لا تخلو من فوائد زوائد، ولا سيما الأدب العاشر الذي هو أدب الباطن، الذي هو الأصل في الإجابة، وذكر له الشواهد والآثار في خصوص أدعية الاستسقاء وطلب الغيث عند انحباس المطر واشتداد القحط، وما ظهر في ذلك من توجهات أهل الصلاح والتقوى، وسرعة إجابتهم، وأن مدار ذلك هو صدق التوجه، وإخلاص التوبة والتضرع إلى الله سبحانه بقلوب معمورة بذكره، مملوءة بشكره.

[حالة الجفاف بالمغرب]

وقد آثرت تلخيص جملة من هذه الآداب لاستدعاء الحالة التي نحن فيها في مغربنا من هذه التجلية الجلالية، التي تجلى الحق بها على هذا القطر المنكوب من قلة الأمطار، وضافت من ذلك الصدور، وتوقعت هلاك الماشية وبيس النبات والأشجار. وذلك كله تأديب من الواحد القهار، لعباده على ما أصروا به من المعاصي والأوزار. وقد كررت الناس أدعيتها، رافعة أصواتها، خاشعة أبصارها، في ذلة وانكسار، مادة أكفها للعليم الغفار؛ أن يجود عليهم بفضله بالغيث المدرار. وإلى الآن ما بدت الإجابة، ولا خفف الله عنا هذا الحادث الذي جنته إلينا الأيدي الأثيمة، فأصاب قطرنا بحبس المطر عنه ما أصابه.

وهأنذا في هذه الساعة، أمد كف الضراعة إليك يا الله، وأقول كما قاله عم نبيك، سيدنا العباس، لما استسقى به أمير المؤمنين سيدنا عمر بن الخطاب: "اللهم إنه لم ينزل بلاء من السماء إلا بذنب، ولم يكشف إلا بتوبة، وقد توجه بي القوم إليك لمكاني من نبيك، صلى الله عليه وسلم".

وهأنذا العبد الفقير، الذليل الحقير، أتعلق بهذا العمّ الجليل، وأتوسل به إلى نبيك الذي بسبب اتصاله به جعله الخليفة الثاني وسيلة إليك، أقبل وسيلتي ووسيلة هذه الأمة بهذا النبي الكريم، الذي جعلته الفاتح لما أغلق من الأسرار، والخاتم لما سبق من الأنبياء المصطفين الأخيار، وأقول ما قاله هذا العم الكريم: هذه أيدينا إليك بالذنوب، ونواصينا بالتوبة، وأنت الراعي لا تهمل الضالة، ولا تدع الكسير بدار مضیعة، فقد ضرع الصغير، ورق الكبير، وارتفعت الأصوات بالشكوى، وأنت تعلم السر وأخفى، اللهم أغثنا بغيثك قبل أن نقتط فنهلك، فإته لا يياس من روح الله إلا القوم الكافرون.

اللهم استجب كما استجبت لدعوى هذا الكبير، الذي أجبته دعاءه ورحمت بتوسله الأمة، وكشفت عنهم تلك الغمة، فبحقه وحق من استجبت له بسببه أن ترحم هذه الأمة وتسقيها غيثاً نافعاً، وتشر رحمتك الواسعة عليهم. اللهم إنك قد أرشدتنا على لسان نبيك، عليه السلام، أن نعفو عن ظلمنا، وقلت في كتابك الكريم: (وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا)، وقلت: (وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى)، وقلت: (وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ).

وها نحن مددنا إليك أكتفاً، وسألنا منك إغاثتنا، ونحن ظالمون أنفسنا؛ فاعف عنا وتجاوز عن سيئاتنا، وأغثنا وتداركنا بلطفك، واسقنا غيثاً نافعاً بجودك وفضلك، اللهم إنك رغبت في عتق الرقاب، وقلت في كتابك: (فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْعَقَبَةُ فَكَّ رَقَبَةً). وقلت على لسان نبيك، صلى الله عليه وسلم: "من أعتق رقبة مسلمة، أعتق الله له بكل عضو منها عضواً منه من النار حتى فرجه بفرجه". وفي حديث آخر: "من أعتق رقبة مؤمنة، فهو فداؤه من النار".

فنحن عبادك الأرقاء، فاعتقنا وأبدل جلالك فينا جمالا. اللهم إنا فقراؤك الضعفاء، ومساكينك الذين قد مستهم الحاجة وأودت بهم الضراء، وأنت الكريم الذي لا ترد سائلاً. التجأنا إلى كرمك، فتقبل دعائنا، ولا تردنا خائبين، يا واسع الجود والأفضال، ويا سريع اللطف بالعباد، وأنت الذي تنزل الغيث من بعد ما قنطوا وتشر رحمتك، وأنت الولي الحميد.

[ختم ترجمة الشيخ ابن الخياط]

بالدعاء النبوي

ونرجع هنا إلى إتمام ترجمة شيخنا ابن الخياط، التي استدعى الحال تذييلها بفنون المسائل المختلفة، وإن كانت بحسب موضوع التأليف مؤتلفة، إذ هي من قبيل الشيء بالشيء يذكر، والمناسبات تستدعي المخابرات، وتقتضي تحرير المباحث التي تعن في تلك المقامات، ولكل مقام جرّ إليه البحث تخصه مقالات. وهذا كله هو ما شرطناه في هذه "الفهرسة" التي جعلناها معهداً لما يعن من الأبحاث.

فهذه الفائدة الأخيرة التي نقلناها عن شيخنا ابن الخياط في آداب الدعاء؛ استدعت تذييلها بما ذكره الغزالي في نفس الموضوع، توسيعاً وتعضيداً، ولما فيها من البسط في بعض الآداب، وإن كنت أتيت بها مختصرة. وناسب تلك الفائدة العاشرة، أن صادفت كتابتها حال هذا الوقت الذي تجلّى فيه الحق على هذا القطر بجلاله، واستدعى التضرع إليه والتعلق به جل وعلا في أن يتجلى علينا بصفة جماله، ويرحم عباده بغيثه المدرار.

ولكن شيخنا، رحمه الله، لم يذكر تلك الآداب بخصوص هذا الحادث الجلل، ولكن ذكره بصفة عامة لما كان يراه، رحمه الله، من أن الأمة الآن قد أحاطت بها الخطيئات، وتلاطمت عليها أمواج السيئات، وانهالت عليها أمطار الأوزار، وهبت عليها رياح الانقلابات ذات إعصار، ولا منجا ولا ملجأ في ذلك، إلا التضرع بالدعاء للعلي الغفار، والتقرب إليه بذكر أسمائه الحسنی، ولا سيما باسمه اللطيف الذي من استجار به يجار، إذ هذا هو شأن هذا الشيخ العظيم المقدار.

واقتفاءً بهذا الشيخ واهتداءً بهديه، واتباعاً لمنهجه، اختتم بهذا الدعاء النبوي الجامع الذي رواه الحافظ ابن عساكر في "تاريخ" الشام، من أربعة طرق، عن سيدنا عبد الله بن عباس. فروى في ترجمة داود بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه عن جده، أنه قال:

"بعثني العباس إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأتيته عشياً وهو في بيت خالتي ميمونة بنت الحارث، فقام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يصلي من الليل، فلما صلى ركعتي الفجر، قال:

"اللهم إني أسألك رحمة من عندك تهدي بها قلبي، وتجمع بها شملي، وتلمّ بها شغتي، وتردّ بها ألفتي، وتصلح بها ديني، وتحفظ بها غانبي، وترفع بها شاهدي، وتركي بها عملي، وتبيض بها وجهي، وتلهمني بها رشدي، وتعصمني بها من كل سوء".

"اللهم أعطني إيماناً صادقاً، ويقيناً ليس بعده كفر، ورحمةً أنال بها شرف كرامتك في الدنيا والآخرة".

"اللهم إني أسألك الفوز عند القضاء، ونزل الشهداء، وعيش السعداء، ومرافقة الأنبياء، والنصر على الأعداء".

"اللهم إني أتزل بك حاجتي، وإن قصر رأيي، وضعف عملي، وافتقرت إلى رحمتك؛ وأسألك يا قاضي الأمور، ويا شافي الصدور، كما تجير من في البحور؛ أن تجيرني من عذاب السعير، ومن دعوة الثبور، ومن فتنة القبور".

"اللهم ما قصر عنه رأيي، وضعف عنه عملي، ولم تبلغه نيتي من خير وعدته أهدأ من عبادك، أو خير أنت معطيه أهدأ من خلقك؛ فإني أرغب إليك فيه، وأسألك يا رب العالمين".

"اللهم اجعلنا هادين مهديين، غير ضالين ولا مضلين، حرباً لأعدائك، سلماً لأوليائك، نحبك بحب الناس، ونعادي بعداوتك من خالفك من خلقك".

"اللهم هذا الدعاء، وعليك الإجابة، وهذا الجهد، وعليك التكلان، ولا حول ولا قوة إلا بالله. اللهم ذا الحبل الشديد، والأمر الرشيد، أسألك الأمن يوم الوعيد، والجنة يوم الخلود، مع المقربين الشهداء، والركع السجود، الموفين بالعهود، إنك رءوف رحيم ودود، وأنت تفعل ما تريد. سبحان الذي تعطف بالعز وقال به. سبحان الذي ليس المجد والكرم إلا له. (وفي لفظ): سبحان الذي ليس المجد وتكرم به. سبحان الذي لا ينبغي التسبيح إلا له. سبحان الذي أعطى كل شيء بعلمه. سبحان ذي الفضل والنعم. سبحان ذي القدرة والكرم. سبحان الذي أحصى كل شيء بعلمه".

"اللهم اجعل لي نوراً في قلبي، ونوراً في قبري، ونوراً في سمعي، ونوراً في بصري، ونوراً في شعري، ونوراً في بشري، ونوراً في لحمي، ونوراً في دمي، ونوراً في عظامي، ونوراً من بين يدي، ونوراً من خلفي، ونوراً عن يميني، ونوراً عن شمالي، ونوراً من فوقي، ونوراً من تحتي. اللهم زدني نوراً، وأعطني نوراً، واجعل لي نوراً." [هـ - 204/5].

قلت: وهذا الدعاء لم يختص بتخريجه الحافظ ابن عساكر؛ بل ذكره السيوطي في "الجامع الصغير" ببعض زيادة ونقص، ونسب تخريجه للترمذي، ومحمد بن نصر في

"الصلاة"، والطبراني والبيهقي في "الدعوات"، وأشار له بعلامة الحسن، وذكره حجة الإسلام في "إحيائه". قال العراقي في تخريج أحاديث "الإحياء":

{حديث ابن عباس: "اللهم إني أسألك رحمة من عندك تهدي بها قلبي، وتجمع بها شملي، وتلمّ بها شعثي"، الحديث"ت" أي رواه الترمذي، وقال غريب. ولم يذكر في أوله بعث العباس لابنه عبد الله، ولا نومه في بيت ميمونة، وهو بهذه الزيادة في الدعاء للطبراني.} هـ. [283/1].

قال الشيخ مرتضى إثره: قلت: وأورده بطوله صاحب "القوت"، فقال: رواه ابن أبي ليلى، عن داود بن علي، عن أبيه عن ابن عباس هـ. وسياق المصنف، رواه محمد بن نصر في "كتاب الصلاة"، والبيهقي في "كتاب الدعوات"، كلهم من طريق داود بن علي بن عبد الله بن عباس، عن أبيه عن جده. ثم ذكر ترجمة داود، راوي هذا الدعاء. قلت: إن كل هؤلاء لم يذكرُوا تخريج الحافظ ابن عساكر، مع أنه كما قال مختصره: أخرجه من أربعة طرق. والعلم كله لمن لا يخفى عليه شيء في الأرض ولا في السماء.

شيخنا ابن الجبلي

ولنرجع الآن إلى موضوع الكتاب، وهو ذكر أشياخي الفاسيين فأقول: وقرأت على الشيخ المبارك، الذي نال بهذه العاصمة، لعلمه وتحقيقه، أرفع المقامات، وسلك أقوم المسالك، الشريف الجليل، أبي العباس سيدي أحمد ابن الجبلي بن الحنفي الفلالي الأمازيغي.

كان، رحمه الله، من أشهر مشاهير علماء فاس، عظيم الوقار، جليل المقدار، مشاراً إليه بالتحقيق، متفقا على إتقانه في حسن الإلقاء ورقة التدريس، إذ كان في ذلك لا يُبارى، وفي دروسه لا يُجارى، في حسن تنسيق، ومناسبة تبين وتحقيق، إذا لفظ بعبارته، فكانه ألقى من بحر علومه نفانس درره ويواقيته.

ولهذا كانت مجالسه العلمية لا يزدحم عليها من الطلبة إلا ذو ذهن ثاقب، وفكر في جمع تحقيقات العلوم راغب، إذ يجد في دروسه ما تشد له الأفكار، وتشتاق العقول إليه اشتياق الطير إلى الأوكار، لما امتازت به من حُسن الترتيب وسلاسة التعبير، والسلامة من التنافر وصعوبة التعقيد.

[صورة درس من دروسه]

وأول قراعتي كانت عليه؛ ما ألفيته يدرسه من "مختصر" الشيخ خليل، أوائل النكاح، ولازمت مجلسه إلى أن رجعت لمسقط رأسي. ولقد تذكرت هنا درساً من تلك الدروس الرائقة في فصل الوليمة، عند قول الشيخ خليل: الوليمة مندوبة الخ. وتفسير "الشارح" الخرخشي الوليمة بقوله: هي طعام العرس خاصة، ولا تقع على غيره إلا بقيد الخ. وقال مُحثِّبه الصعيدي: بأن تقول: وليمة الختان. ثم قال:

{واعلم أن طعام الختان يقال: إعدار، والنقيعة طعام القادم من سفر، والخرس طعام النفاس، والمأدبة الطعام الذي يعمل للجيران للمودة، والوكيزة، طعام بناء الدور، والعقيقة، طعام الولادة، والحذاقة، طعام حفظ القراءن}.

ثم ذكر الصعيدي نظم سيدي علي الأجهوري في الحكم الشرعي في إجابة هذه الدعوات.

وبعد أن نقلت ذلك في دفتر التذكرة أيام القراءة؛ كتبتُ إثره ما لفظه: والله در شيخنا العلامة، تحفة العصر والأوان، وبهجة الدهر والزمان، سيدي أحمد بن الجبالي، فقد مثل لنا هذا وأفرغه في قالب لطيف بعبارة رشيقة، قال:

أولاً: الإنسان من حيث إنه إنسان، يهتم بجمع ما يتزوج به، إما من خدمة أو غير ذلك. فلما يمن الله عليه بذلك، يخطب زوجة. فوقت تهنئته الناس بذلك من قولهم له: بالرفاء والبنين؛ لا بد أن يطعم، فيسمى هذا الإطعام إملاكاً. ثم بعد ذلك يبني بالعروس، فيطعم الناس، فيسمى هذا الإطعام وليمة. ثم بعد ذلك تحمل المرأة فتضع، فيكون طعام النفاس، وهو الخرس. ثم بعد ذلك يأتي سابع الولادة، فيطعم له، فيسمى ذلك الإطعام عقيقة. ثم بعد ذلك يكبر الولد، ويصل حد الختان، فيطعم لذلك، فيسمى طعام الإعدار. ثم بعد ذلك يدفعه للمؤدب لقراءة القراءن، فحين يحفظه، فيطعم لذلك، فيسمى هذا الإطعام حذاقة. ثم يظهر لهذا الولد أن ينفرد بداره فيبنيها، فإذا تم بناؤها وأطعم لها، يسمى هذا الإطعام نقيعة. الخ.

وهذا هو أول درس قرأناه على شيخنا المذكور. وكان يوم السبت متم ذي الحجة الحرام من عام 1326. وكتبت ما ذكرته في ذلك التاريخ.

قلت: وما ذكروه في ترتيب طعام الدعوات هنا، ونقلته عن المُحسني الصعيدي؛ أصله فيما يظهر من كتاب "فقه اللغة"، للأديب اللغوي المحقق، أبي منصور الثعالبي، في الباب الرابع والعشرين، في الأطعمة والأشربة، وفيه زيادة وتفصيل، إذ قال:

{طعام الضيف: القرى، طعام الدعوة: المأدية. طعام الزائر: التحفة. طعام الإملاك: الشندخية، عن ابن دريد. طعام العرس: الوليمة. طعام الولادة: الخرس. وعند حلق شعر المولود: العقيقة. طعام الختان: العذيرة، عن الفراء. طعام المأتم: الوضيمة، عن ابن العربي. طعام القادم من سفر: النقيعة. طعام البناء: الوكيزة. طعام المتعل قبل الغذاء: السلفة واللينة. طعام المستعجل قبل إدراك الغذاء: العجالة. طعام الكرامة: القفي والزلة}. هـ من الكتاب المذكور للثعالبي، وهو إمام اللغة والأدب، بهذا الفن أدرى وأعرف. وكلامه في هذا التفصيل، هو بالقبول والاعتماد أولى لمن أنصف.

[ذكر جملة من أوصاف الشيخ، وما قيل في ترجمته]

ولنرجع إلى ذكر شيخنا ابن الجليلي فأقول: إنه كان، رحمه الله، ممن يصون علمه بعلو الهمة، والتحلي برفعة الشأن، والتعالي لقمة مقامه العلمي، والتباعد عما يؤذن بانحطاط القدر، فلم يكن من شيمته التملق، ولا من خلقه التعلق، ولا اتخاذ الأسباب الموصلة للوظائف، ولم يطف بقلبه من وساوسها أي طائف، فلم يرتسم في لائحة أهل الإفتاء، ولا نبج بغير سكين في ولاية القضاء، مع ما كان له من الحظوة الفائقة عند أهل الدولة إذ ذاك، وتقريبهم إليه وإعظامهم لمقامه، وإنزاله لديهم بالمكانة المكيئة، والمنزلة الرفيعة التي لو رام أي ولاية وترجأها منهم؛ لبادروا لإجابته إليها، ورأوا أنه أحق بها، وأنها لا تصلح إلا له، ولا يصلح إلا لها.

بل كان شأنه الانفراد بنفسه، والإقبال على إلقاء دروسه، والاتصاف بطريق التصوف، والاندماج في أصحاب العرفان والتعرف، وكأنه كان يرى أن الدخول في الولايات، من أخطر المحن وأكبر البليات، إذ هي ترمي بشرر فتنتها على ياتع أغصان الديانة فتحرقها، وتأتي على صفو الحياة فتشوبها بفنون الألقاب وتكدرها، فلا قرّة عين راحة في الحياة تنفعه، ولا قرية عمل صالح في الممات ترفعه.

ومن وصايا الشيخ النقشبندي، حسبما نقله الشيخ أبو سالم العياشي في "رحلته":
{ولا تتقيد بمنصب ولو كان محموداً؛ كالقضاء والفتوى.} هـ. وهي وصية جامعة، فيها نصائح مفيدة.

ثم إن من أعجب العجائب، أن التحذير من هذه المناصب [صدر حتى ممن] كان فيها مغموراً، وأوقاته فيها معمورة، وبين وخامتها وتخوف عاقبتها؛ كالرئيس ابن الخطيب السلماني، الذي تقلب في الولايات، وقضى معظم عمره أو كله في تقلد الوزارات، واستخلصته لنفسها كبراء الملوك وعظماء الأمراء، وتسابقت إليه لإسناد شئون مملكتها إليه، وإسناد النقض والإبرام إليه، كما هو معلوم عند المؤرخين والأدباء. ومع هذا يقول معنا بالحق، ناصحاً لمن تشوف إلى الاندماج في هذا الأمر، قاتلاً بالصدق قول من استحل عذب عزاها، وحلاوة جاهها، وتجرع مرارة عذابها، وغصص انصرافها. قال في "الإحاطة"، في ترجمة الفقيه إبراهيم التسولي:

{وامثحن بصحبة السلطان، فصار يستعمله في الرسائل، فمر في ذلك حظ كبير من عمره ضائعاً، لا في راحة دنيا، ولا في نصيب آخرة.} ثم قال: {هذه سنة الله، فيمن خدم الملوك ملتفتاً إلى ما يعطونه، لا إلى ما يأخذون من عمره وراحته؛ أن يبوء بالصفقة الخاسرة، لطف الله بمن ابتلي بذلك، وخلصنا خلاصاً جميلاً.} هـ. ناقلاً له عن أهل "الكتاب المؤتمن". [الإحاطة: 217/1].

ولا يخفى عليك ما قاساه هذا الوزير ابن الخطيب، والعياذ بالله، فإنه مات مقتولاً شراً قتله، وأحرقت أشلاؤه بفاس، وقبره لا زال معروفاً. اللهم يا لطيف نسألك اللطف فيما جرت به المقادير. وكل هذا جرّه إليه شؤم تلك الخطط الحكومية التي شأنها أن تكثر الأعداء، وتورث من الحسدة البغضاء، والأمر كله لله.

هذا وقد ترجم شيخنا في حياته؛ الشيخ الفضيلي في كتابه "الدرر البهية"، ولكن أجحف غاية، ولم يؤد من حقوقه ما تقتضيه من العناية، وأجرى ذكره في سياق أسماء الشرفاء المغاريين، من أولاد المولى عبد الله بن مولانا إدريس، وأفرط في الإيجاز، ولم يأت في تحليلته إلا بأوصاف معدودة محدودة. ولكن من حسن إيجازه، أنه وصفه بما هو متصف به حقيقة لا مجازاً، فقال في كتابه المذكور:

{ومنهم - أي المغاريون - بفاس، الشريف الفقيه العلامة، المشارك النفاع، الحائز قصبات السبق في ميادين التدريس بلا دفاع، السيد أحمد ابن الجيلالي، القائم الحياة، حرس الله عنايته، وحفظ جلالته} هـ.

وأما تلميذه سيدي عبد الحفيظ بن الطاهر الفاسي، فإنه ذكره في فهرسته "رياض الجنة"، [لكنه] أيضا اختصر، وعلى النزر اليسير من ترجمته اقتصر، وإن أطنب في غيره، ممن لا يساويه في قدره. وكأنه، رحمه الله، راعى ما كان عليه الحال من الانتقاد على الشيخ، وما كانت توجهه إليه تلك الفئة العصرية من الاتهامات، وتنسبه له من الجنايات، حسبما كان يقتضيه تفسيرها عندهم، كما سيأتي بعض تفصيل ذلك.

فتهيَّب صاحب "الرياض" أن يشمل هبوب ذلك الإعصار، وأن يدركه الغرق في بحر ذلك التيار، وإن كان كلامه لم يخلُ من لمرز، وإشارة بغمز، فقال:

{أحمد بن الجيلالي بن الحنفي الفلالي الأمغاري، العالم العلامة المشارك، رئيس المجلس العلمي بفاس، حفظه الله تعالى.

(حاله): من أشهر علماء فاس، وذوي النباهة وشهرة الذكر، من الحائزين قصب السبق في ميادين التدريس. ودروسه مفيدة، مشارك في كثير من العلوم، متضلّع في الأصلين والمنطق، متبحر في العربية، ميال إلى التصوف، سديد الفكر، جيد النظر، حسن التقرير. تولى رئاسة المجلس العلمي بالقرويين، وحظي عند الحكومة، وقلده فخامة رئيس الجمهورية نيشان جوقة الشرف من الدرجة الثالثة، تنويها بقدره.

(مشيخته): أخذ العلم عن جماعة. منهم أبو عبد الله، محمد بن المدني جنون، وأبو عيسى ابن الحاج، وأبو عبد الله، محمد بن التهامي الوزاني، وغيرهم}. ثم ذكر أنه قرأ عليه النحو والمنطق والأصلين. [ص:145].

[تقديم الشيخ لرئاسة المجلس العلمي، وصدور ظهير شريف بإصلاح نظام التدريس]

هذا، ولم يزل شيخنا ابن الجيلالي المذكور محافظا على همته العالية وجلالته، مقبلا على شئونه في دراسته وإفادته، مؤثرا للفراد، مواظبا على ما يذكره من الأوراد، فتراه عند الفراغ جالسا في زاوية من زوايا مسجد القرويين، ويديه سُبحتة الغليظة، التي شأنها أن تكون عند فقراء الطائفة الدرقاوية؛ لا يستشرف لجاه الولاية، ولا له إليها اتجاه ولا له بها

عناية؛ إلى أن حظيت بخطبته رئاسة المجلس العلمي بالقرويين، لا عن رغبة منه فيها؛ ولكن ساقه إليها تفرده باستحقاقه، وتعيينه عليه بين رفاقه، لإجماع الكل على انفراده في المقام، واتفاق الخاصة والعامّة أنه إمام العلماء الأعلام، فقدم لذلك، ولسان حاله يقول: "مكره أخاك لا بطل". وهذا ظهير شريف صدر له، وفيه بيان الخطط التي يقوم بها، مع نظام التدريس وبيان المواد التي تقرأ إذ ذاك، ولفظه:

(الحمد لله. محبّ جانبنا الشريف، رئيس المجلس العلمي بالقرويين، الفقيه السيد أحمد ابن الجيلالي، سددك الله، وسلام عليك ورحمة الله. وبعد:

فقد اقتضى نظرنا الشريف، تحسين حالة التعليم بالقرويين، بعد اتفاقنا مع المقيم العام، واستشارتنا مع اللجنة المعينة لذلك من جانبنا العالي بالله تعالى، بأن عينا مدرسين من جميع طبقات علماتها، للقيام بالتدريس على كيفية ناجحة، بحول الله وقوته. وتصلك قائمة بأسماء المعينين لذلك، لتخبرهم بما ذكر، وقد أمرنا بتنفيذ شطر الرواتب من أول المحرم الآتي ولاءً، الموافق بينه العجمي سنة 1930، إلى تمام سبعة أشهر؛ ثم بعد ذلك يتم لكل راتبه. أما كيفية التدريس والنظام في الأوقات؛ فبعد قفول جانبنا السعيد من وجهتنا المباركة يوافيك ذلك. أما الآن، فيبقى التدريس على حاله. وقد عينا لمراقبة التدريس؛ الطالب العربي الحرشي. ويعلم الله تعالى أن قصدنا هو نشر العلم وبثه، وإعانة تلك الطائفة المؤمنة على حمل الشريعة. وفق الله الجميع، والسلام. في 26 حجة عام 1348).

(قد سجل هذا الكتاب الشريف بقسم المعارف الإسلامية من وزارة العدلية الشريفة، في 29 حجة الحرام، عام 1348، موافق 28 مايه، سنة 1930. محمد الرندة، كان الله له. صح منه).

قلت: ولا بأس بنشر أسماء أولئك العلماء وطبقاتهم إحياءً لذكر من مات، وبيانا لمنزلة من بقي منهم في ذلك النظام، إذ في تلك اللانحة من هو من أشياخنا، وهي هذه:

الطبقة الأولى:

الفقيه مولاي عبد الله الفضيلي، الفقيه السيد الراضي السناتي، مولاي علي الدرقاوي، الفقيه السيد محمد بن أحمد ابن الحاج، الفقيه السيد عبد الحي الكتاتي، الفقيه السيد أحمد الشامي، الفقيه السيد الحسين بن الوليد العراقي، الفقيه السيد إدريس الوزاتي.

الطبقة الثانية:

الفقيه السيد إدريس المراكشي، السيد محمد بن كبور ابن الحاج، الفقيه السيد أبو الشتاء الصنهاجي، الفقيه السيد محمد بن إبراهيم الدكالي، الفقيه السيد محمد العلمي، الفقيه السيد العباس بناتي، الفقيه السيد الطائع ابن الحاج، الفقيه السيد عبد العزيز ابن الخياط، الفقيه السيد أحمد الشراذي، الفقيه السيد الحسن مزور، الفقيه السيد العباس المسطاري، الفقيه السيد محمد بن محمد بن عبد القادر ابن سودة.

الطبقة الثالثة:

الفقيه السيد محمد بن عبد الرحمان العراقي، الفقيه السيد أحمد بن محمد القادري، الفقيه السيد الحسن الزرهوني، الفقيه السيد محمد أشرفي، الفقيه السيد محمد بن سليمان العلوي، الفقيه السيد محمد ابن سودة، الفقيه السيد الحسن بن عمر العلوي، الفقيه السيد عبد العزيز العراقي، الفقيه السيد محمد بن إدريس الشامي، الفقيه السيد الحسن بن التاودي ابن سودة، الفقيه السيد الطالب ابن سودة، الفقيه السيد عبد القادر البردعي. اهـ.

تأسيس المجلس الأعلى لنظام التعليم الإسلامي العام بالقرويين]

ونص الظهير الشريف في الأمر بامتنال الضابط المسنون للقرويين، ليكون قانون أعمالها، والإعلان بتأسيس المجلس الأعلى للقرويين، بعد الحمدلة والطابع الكبير، بداخله: محمد بن يوسف، الله وليه ومولاه، (فَاللَّهُ خَيْرٌ حِفْظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ):
(يُعلم من كتابنا هذا، أعلى الله قدره، وأعز أمره، وأطلع في سماء المعارف شمسه المنيرة ويدرره، أننا بحول الله القوي المعين، المالك لأرمة الأمور في كل وقت وحين، اقتضى نظرنا الشريف، تأسيس مجلس أعلى بأعتابنا الشريفة، يتألف أعضاؤه من أعيان دولتنا المنيفة، تحت رئاسة وزيرنا الصدر الأعظم، للنظر في تنظيم التعليم وتحسين طرقه بكلية القرويين، عمرها الله بدوام ذكره، يطلق عليه اسم: "المجلس الأعلى لنظام التعليم الإسلامي العام بالقرويين"، وأسندنا له النظر في سن ضابط كفيل بتحسين حالة الكلية المذكورة، فيما يرجع لانتخاب العلماء المدرسين، وتعيين الفنون التي تُدرس فيها، والتأليف التي يقرأ بها، والأوقات التي تلقى فيها الدروس، وما يتعلق بذلك، صوتا لكيانها، وحفظا لبهجتها ونضارتها، وحرصا على دوام عمارتها، وتعظيما لشأنها، حتى تكون رياض العلوم بها

ناصرة زاهرة، وبحارها متدفقة زاخرة، كما كانت عليه فيما مضى من العصور الغابرة، قياماً بما يجب من تعليم العلوم الشرعية الفاخرة. فنأمر العلماء والمتعلمين أن يمتثلوا أمره، ويعملوا بالضابط المسنون، ويسيروا على مقتضاه فيما يتعاطونه من العلوم والفنون، ولا يخرجوا عنه فيما قرره من المؤلفات والمتون، وما يلحق بذلك في جميع الشؤون. وفقهم الله لما فيه صلاح الإسلام والمسلمين، وأعانهم على نشر العلم وإحياء معالم الدين، وأرشدهم لسلك الصراط المستقيم المستبين، والسلام. صدر به أمرنا المعترز بالله، في عاشر ذي القعدة الحرام، عام 1349).

(قد سجل هذا الظهير الشريف بقسم المعارف الإسلامية من وزارة العدلية الشريفة، في 12 قعدة عام تاريخه، موافق فاتح أبريل سنة 1931. محمد الرندة كان الله له).
ثم ذكر الضابط المسنون وما تحته: (يُعلم من كتابنا هذا أسماء الله وأعز أمره، أننا أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي). ثم سرد فصول النظام وأسماء الفنون وما يتعلق بذلك. فمن شاء الاطلاع على ذلك، لمعرفة تاريخ ابتداء نظام القرويين، وما صار إليه الآن؛ يجده في كتاب "الدرر الفاخرة". والغرض هنا، إنما هو ما يتعلق بترجمة شيخنا ابن الجبلي.

[تأخير الشيخ ابن الجبلي عن منصبه، وسبب ذلك، وتفسير موقفه]

ثم إن شيخنا المذكور لم يزل، رحمه الله، قائماً بالمهمة المسندة إليه، إلى أن نزل به ما نزل من المرض الذي حال بينه وبين القيام بتلك المهمة، [حيث] أُرغ وعين بدله شيخنا مولاي عبد الله الفضيلي. وكان ذلك فيما يظهر من سياق "الدرر الفاخرة"، عام 1356.
وفي ظني أن السبب الحقيقي لتأخير شيخنا عن رئاسته؛ هي تلك الضجة التي روعت القلوب، وغيّرت الصدور، وأغارت بتهمتها الملفقة على ذلك المفرد في علمه وصلاحه في هذه العصور.

ويعلم الله أن شيخنا بعيد عما وسموه به من تلك التخرصات الباطلة، بُعد الأرض عن السماء. وقد حملت عليه تلك الفئة الناشئة حملة كادت أن تخرجه بادعاءاتها عن الملة، وزعمت بها أنه آثر الميل إلى جانب الاحتلال أيّ ميلة. ولعمري إنهم في ذلك عن الحق لمعزولون، وفي نسبة ما نسبوه إليه مخطنون أثمون.

وأعظم ما أوغر صدورهم عليه، وجرأهم على الوقوع في عقيدته، وإنزاله عن رفيع منزلته؛ ما نقلوه عنه أنه قال في حق الثائرين منهم من انسحاب حكم آية قوله تعالى: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ)؛ إذ شقَّ تنزيل هذه الآية عليهم. وهذه المقالة، إن صحت عن هذا الإمام، فلها محامل، لا يدفعها إلا جاحد جاهل.

وذلك أن الشيخ المذكور، كان واقفاً مع الأمر الواقع، كسانر أمثاله من أهل العلم الصحيح، إذ يرى أن بلاد المغرب، في عصره، لها ملك انعقدت بيعة أهله على إقامته، واجتمعت كلمتهم على طاعته، وبه يخطب خطباؤهم، ومنه تصدر ولاية قضاتهم وحكامهم، وباسمه تُسكَّ سلكهم [التي بها معاملاتهم، وبمرسوماته ومنشوراته تجري قوانين أنظمتهم في مجريات أعمالهم. فمن خالف الجمهور ونزع يده من طاعة؛ فقد خالف الجماعة. وفي الحديث: "عليكم بالجماعة وإياكم والفرقة." وفيه: "من أراد بحبوحه الجنة، فليلزم الجماعة." وفيه: "يد الله مع الجماعة، ومن شذَّ شذَّ في النار".

والمراد بالجماعة، على ما اختاره إمام السنة والتفسير، أبو جعفر الطبري، أنها جماعة المسلمين، إذا اجتمعوا على أمير. فأمر، عليه الصلاة والسلام، بلزومها، ونهى عن فراق الأمة فيما اجتمعوا عليه من تقديمه عليهم، حتى بعد أن انهار ركن الخلافة وضعف أمرها، وانتثر سلك قوتها، وانفصل حبل عصبتها، وتقلب عمال الأطراف، وصار كل واحد منهم يدعو إلى نفسه بالملك والسلطنة، ويلغي أمر الديانة في شرط الاستخلاف، وذلك أثناء القرن الثالث الهجري، كما أشار إلى ذلك أبو الفداء في "مختصره"، إذ قال بعد ذكر ابتداء الإغارة على مركز الخلافة، وتفريق شملها:

{ وقدّم ابن رائق بغداد، في أواخر ذي الحجة، من هذه السنة [أي سنة 324 هـ]. وكان ابن رائق قد أمسك السَّاجِيَةَ قبل دخوله إلى بغداد، فاستوحشت الحجريّة منه. (وهو قسم من الجيش). ومن حين دخل ابن رائق، بطلت الوزارة من بغداد، وبقي ابن رائق هو الناظر في الأمور جميعها، وتقلب عمال الأطراف عليها، ولم يبق للخليفة غير بغداد وأعمالها، والحكم فيها لابن رائق، وليس للخليفة فيها حكم. } [84/2].

ثم سرد أسماء العمال الذين استقروا في الأطراف. وهؤلاء العمال الذين استقلوا لم يكن اهتمامهم في الغالب بشأن إصلاح ما استولوا عليه، ولا السكون والهدوء، وصرف عنايتهم بأحوال الأمة التي استولوا عليها. بل كان الخلاف يفتك في عضدهم، ويغري بعضهم على

بعض، والإغارات والحروب بينهم مستمرة، والبلاد في اضطراب وخراب، لا يراعون في ذلك مصالح الأمة، ولا يرقبون في سفك دماء المؤمنين إلا ولا ذمّة.

[موقف قادة الأمة من المتغلب بعد انهيار ركن الخلافة]

ثم إنه بلغ من الحط من مقام الخلافة وإهانتها، أن صار الخليفة كأحد خدام المتغلب من الفرس أو الترك، وأنه كسائل يسألهم ما يقيم به ضرورياته، وليس يملك في المملكة التي تنسب إلى خلافته أي تصرف إداري أو مالي، وإن كانت المناشير تصدر باسمه، والخطابة في المساجد تشاد بوسمه، والسكة في غالب الأحيان تطبع برسمه، وهو في ذلك كأسير، يتبّلغ بالقوت اليسير، كما قال المعتمد بن المتوكل، إذ سلب من معنى الخلافة، ولم يترك له شيء من التصرف، حتى إنه احتاج في بعض الأيام إلى ثلاثمائة دينار فلم يجدها، مع أن مبدأ خلافته كانت أواسط القرن الثالث، في بداية اختلال أمر هذه الدولة الشرقية العظيمة:

أليس من العجائب أن مثلي يرى ما قل ممتعاً عليه
وئوخذ باسمه الدنيا جميعاً وما من ذاك شيء في يديه

ومع أن هذه العصور، هي التي فيها أثرت الديانة، لكثرة أعلامها، ووفرة محدثيها وفقهائها، وتقدمت في المعارف بأكابر كتابها وشعرانها، وملأت القماطر والخزائن بفائق مؤلفاتها، وأبقت لهذه الأمة ذخائر من علومهم ومعارفهم في مختلف الفنون ما يعجز اللسان عن إملائها، والبنان عن تسطيرها في الدفاتر وإحصانها، فأشهر أهل الحديث في ذلك العصر ظهوراً، وأكابر المفسرين هنالك أقبلوا.

ثم لا يخفى أن هذه الأقاليم التي استبد فيها الولاة، ومزقوا شمل الخلافة كل ممزق، وخالفوا حكم الشريعة في ذلك التغلب والاستبداد؛ كانت هي منبت أعلام الرواة، ومطالع شمس المحدثين الثقات، وأفلاك نجوم المفسرين الحفاظ الأتبات، ومعادن لخروج المجتهدين لاستخراج فروع الأحكام الفقهية؛ كالإمام أحمد بن حنبل، والإمام ابن جرير، والإمام البخاري، والإمام مسلم، وأصحاب السنن: أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن خزيمة، والبخاري، وأبي نعيم الأصبهاني، والخطيب البغدادي، والقاضي أبي بكر الباقلي، إمام أهل السنة من الأشاعرة، والإمام الغزالي، إمام الفقهاء الصوفية، والعارف

الحاتمي، والبيهقي، وابن عساكر، وابن الصلاح، والنووي، إلى ابن دقيق العيد، وسلطان العلماء ابن عبد السلام، والحافظ الذهبي.

وهكذا استمر الحال، وتوالى بإشراق نور كل عالم مفضل، بتداول هذه الدول، وتتابع الأجيال، ومهما غاب منه سيد طلعت بعده سادات، إلى هذه العصور القريبة منا. وكانت تلك الأقاليم تمتزج بفقهاء مشرعين، حاملين أحكام الشريعة ولها حامين، ولمن يريد الغارة عليها دافعين، وإلى حضرة ذي الجلالة مرشدين، وإلى هذه الدنيا ونعيمها رافضين.

وكل هذا الانقلاب، وهذا التغلب والاضطراب، وتخلف الشروط التي تقتضيها الخلافة الخالية عن الاستبداد والاضطراب؛ لم يكن من دواعي هؤلاء الأمة الذين كانوا قدوة في هذه الملة، وأسوة حسنة لهذه الأمة؛ أن يعلنوا الثورة على أولئك المتغلبين، ولا أن يقودوا الأمة إلى إشهار السلاح عليهم ومناواتهم بالعصيان. بل رأوا في غالب تلك العصور أن المتغلبين قد اشتدت شوكتهم، وأحاطت بالناس قوتهم، وتكاثرت بالعدد والعُد سيطرتهم، وصار نزاعهم ومحاربتهم لا يُجدي نفعاً، ولا يُفيد دفعا ولا منعاً، ووقفوا مع الأمر الواقع، إذ لا يستطيعون معهم حيلة ولا يجدون معهم من قوة ولا دافع، وسكنوا في جنة الرضى، لما قدر ذو القوة المتين وقضى.

وصاروا يلتمسون في التخلف عن الدفاع المخارج، ويتحرون في ذلك أقرب الطرق الموصلة إلى الترخيص وأوسع المناهج، وقبلوا من هؤلاء الأمراء صلاتهم، ولم يبطلوا [إ] من صلتى وراءهم صلاتهم، ولئبوا دعوتهم، وصحّحوا أحكام ولاتهم وقضاتهم، بل تولوا لهم المناصب، وانقادوا لما استعملوهم في وساطتهم وسفاراتهم، وأن الأمر مهما ضاق إلا واتسع، وأن مع العسر يسراً.

[تفصيل الإمام الغزالي لهذا المبحث]

قلت: وقد فصل هذا المبحث حجة الإسلام في كتابه "الاقتصاد في الاعتقاد"، فقال بعد ذكر شروط الخلافة الواجبة شرعا، وقرر أن الفاقد لها يجب خلعه، إن قدر على أن يستبدل عنه من هو موصوف بجميع الشروط، من غير إثارة فتنة أو تهيج قتال، [قال]:

{ وإن لم يكن ذلك إلا بتحريك قتال؛ وجبت طاعته، وحكم بإمامته، لأن ما يفوتنا من المصارفة بين كونه عالما بنفسه، أو مستفتيا من غيره، دون ما يفوتنا بتقليد غيره، إذا

افتقرنا إلى تهيج فتنة لا ندري عاقبتها، وربما يؤدي ذلك إلى هلاك النفوس والأموال}. ثم قال:

{فإن قيل: فإن تسامحتم بخصلة العلم، لزمكم التسامح بخصلة العدالة، وغير ذلك من الخصال. قلنا: ليست هذه مسامحة عن الاختيار، ولكن الضرورات تبيح المحظورات؛ فنحن نعلم أن تناول الميتة محظور، ولكن الموت أشد منه. فليت شعري من لا يساعد على هذا، ويقضي ببطلان الإمامة في عصرنا لفوات شروطها، وهو عاجز عن الاستبداد بالمتصدي لها، بل هو فاقد للمتّصف بشروطها، فأى أحواله أحسن؟ أن يقول: القضاة معزولون، والولايات باطلة، والأحكام غير منعدّة، وجميع تصرفات الولاية في أقطار العالم غير نافذة، وإنما الخلق كلهم مقدمون على الحرام، أو أن يقول: الإمامة منعدّة، والتصرفات والولايات نافذة بحكم الحال والاضطرار؟ فهو بين ثلاثة أمور: إما أن يمنع الناس من الأحكام والتصرفات المنوطة بالقضاة، وهو مستحيل ومؤد إلى تعطيل المعايير كلها، ويقضي إلى تشتيت الآراء، ومهلك الجماهير والدهماء، أو يقول: إنهم يقدمون على الأحكام والتصرفات، ولكنهم مقدمون على الحرام، إلا أنه لا يحكم بفسقهم ومعصيتهم لضرورة الحال. وإما أن يقول: يحكم بانعقاد الإمامة مع فوات شروطها لضرورة الحال. ومعلوم أن البعيد مع الأبعد قريب، وأهون الشرين خير بالإضافة، ويجب على العاقل اختياره. فهذا تحقيق هذا الفصل. هـ[ص:107].

وقد أشار لهذا المبحث أيضا في "الإحياء" [97/2]، في باب ما يجوز أخذه من الأمراء والسلاطين، بعد فصول وتقريرات في المأخذ والمأخوذ منه وعدالته، قال:

{والقول الوجيز، أنا تراعي الصفات والشروط في السلاطين تشوفا إلى مزايا المصالح. ولو قضينا ببطلان الولايات الآن، لبطلت المصالح رأسا، فكيف يقوت رأس المال في طلب الربح. بل الولايات الآن لا تتبع إلا الشوكة؛ فمن بايعه صاحب الشوكة؛ فهو الخليفة، ومن استبد بالشوكة، وهو مطيع للخليفة في أصل الخطبة والسكة؛ فهو سلطان نافذ الحكم والقضاء في أقطار الأرض، ولاية نافذة الأحكام. وتحقيق هذا قد ذكرناه في أحكام الإمامة من كتاب "الاقتصاد في الاعتقاد". هـ. وقد ذكرنا لك خلاصته.

وعامة أهل العلم في هذه الأعصار التي انحلت فيها عرى الخلافة الحقيقية، وانقلبت إلى خلط غاشم، وصارت كل ناحية إلى زعيم لا يسلك بهم من الشريعة منهاجا رشدا، وأصبحوا بعد الوحدة الإسلامية طرائق قيدا، فمنهم من أثر الانقياد للقوة الغالبة متحريرا ما

أمكنه، الدخولَ فيما لا يعني، وفيهم من اعتزل، ولازم المنزل، وصار عن الكل بمعزل، وآثر السكوت عن التصدي، إذ رأى أن الكلام لا يجدي، أو يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه مما هو أشد بلاءً وأكثر، ومن شرط تغيير المنكر أن لا يؤدي إلى منكر أكبر، وامتنل قوله، عليه السلام: "إذا رأيت الناس قد مرجت عهودهم، وخفت أماناتهم، وصاروا هكذا، وشبك بين أنامله، فالزم بيتك، واملك عليك لسانك، وخذ ما تعرف، ودع ما تنكر، وعليك بخاصة أمر نفسك، ودع عنك أمر العامة". [الجامع الصغير: 21].

وبمقتضى هذا أجاب إمامنا مالك، رضي الله عنه، إذ أتى إليه وفد العلماء من الأندلس، عند وثوب بني أمية على الحكام العباسيين بها، واختلفت آراء أهل الحل والعقد من العلماء وغيرهم في الجهة التي يميلون إليها، ويولون وجهتهم إليها، مما تقتضيه الأحكام الشرعية، فقد جاء إليه رئيس الوفد ابن نصر، وسأله عن الفتن بالأندلس، وكيفية المخرج منها، إذا خاف الإنسان على نفسه. فقال مالك: أما أنا فما أتكلم في هذا بشيء. فأعاد الرجل الكلام عليه، وقال: إني رسول من خلفي إليك. فقال له مالك: كفَّ عن الكلام في هذا ومثله، وأنا لك ناصح. هـ بنقل الإمام المواق، أول باب الباغية، من "مختصر" خليل. وفيه ما يؤيد ما حققه الإمام الغزالي، عن علماننا المالكية، إذ قال:

{ولابن محرز في "تبصرته": من شارك في عزل إنسان وتولية غيره، ولم يأمن سفك دم مسلم، فقد شارك في سفك دمه إن سفك. ثم قال عن ابن العربي في قوله: ولا تنازع الأمر أهله. يعني من ملكه، لا من يستحقه، فإن الأمر فيمن يملكه أكثر منه فيمن يستحقه، والطاعة واجبة في الجميع، فالصبر على ذلك أولى من التعرض لإفساد ذات البين. ثم قال: {وقال أبو عمر في "تمهيده": ذهبت طائفة من المعتزلة وعامة الخوارج، إلى منازعة الجائر. قال: وأما أهل الحق، وهم أهل السنة؛ فقالوا: الصبر على طاعة الجائر أولى. قال: والأصول تشهد والعقل والدين، أن أعظم المكرُ وهينُ أولاهما بالترك { هـ [277/6].

[ببيعة يزيد بن معاوية، وموقف سيدنا الحسين، واختيار الصحابة أخفَّ الضررين]

قلت: وانظر إلى ما وقع في صدر هذه الأمة في بيعة يزيد بن معاوية، الذي وقع الاتفاق على فسقه وخروجه عن منهج التقوى، وسلوكه سبيل الغي وتكبه الصراط المستقيم، بل قال الإمام أحمد بن حنبل بكفره، وأصحاب رسول الله متوافرون، وأكابرهم حاضرون يشهدون،

وبعدم استحقاقه الخلافة عالمون، وبوجوب خلعه جازمون. لكنهم رعدوا أخف الضررين، نظرا لشدة شوكة اليزيد وقوة عصبية، وأن الخروج عنه، ونبذ طاعته لا يأتي إلا بسفك الدماء وقتل النفوس، واشتعال نار الفتنة التي لا سبيل إلى إطفائها، وأنهم تحققوا بأن الغلبة تكون ليزيد، إذ لا قوة إذ ذاك هناك تعادل قوته، ولا حيلة تقمع صولته، ولا عدد يرجى به قهره وغلبته. فصار الخروج عن الاتحاد، إنما هو موجب لإفناء العباد، وإفساد البلاد.

ولهذا لما رفض سيدنا الحسين، رضي الله عنه، الطاعة، وفارق ما عليه الجماعة من السكون إلى مجاري القضاء؛ عارضوه، وبينوا له وجهة نظرهم. وممن بالغ في رده عن الخروج من أكابر الصحابة، عبد الله بن عمر، وابن عمه عبد الله بن عباس. فقال له ابن عمر يعظه: لا تخرج، فإن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، خير الله بين الدنيا وبين الآخرة، فاختار الآخرة. وإنك بضعة منه، فلا تتعاط الدنيا؛ فاعتقه ويكى وودعه. فكان ابن عمر يقول: غلبنا الحسين على الخروج. ولعمري لقد رأى في أبيه وأخيه عبرة، ورأى من الفتنة وخذلان الناس لهم، ما كان ينبغي له أن لا يتحرك ما عاش، وأن يدخل في صالح ما دخل فيه الناس، فإن الجماعة خير.

وقال له ابن عباس: أين تريد يا ابن فاطمة؟ قال: العراق وشيعتي. قال: إني لكاره لوجهتك هذه: تخرج إلى قوم قتلوا أباك، وطعنوا أخاك، حتى تركهم سخطة وملة لهم. أذكرك الله أن تغرر بنفسك.

وقال أبو سعيد الخدري: غلبني الحسين على الخروج، وقد قلت له: اتق الله في نفسك، والزم بيتك، فلا تخرج على إمامك.

وقال أبو واقد الليثي: بلغني خروج الحسين، فأدركته بملل، فناشدته الله أن لا يخرج، فإنه يخرج في غير وجه خروج، إنما يقتل نفسه. فقال: لا أرجع.

وقال جابر بن عبد الله: كلمت حسينا فقلت: اتق الله ولا تضرب الناس بعضهم ببعض، فوالله ما حمدتم ما صنعتم؛ فعصاني.

ولم يزل سيدنا عبد الله بن عباس يبالغ في نصيحته وتحذيره سوء العاقبة، ودخل عليه فكلمه ليلا طويلا، وقال: أنشدك الله أن تهلك غدا بحال مضية. لا تأت العراق، وإن كنت لا بد فاعلا، فأقم حتى ينقضي الموسم وتلقى الناس، وتعلم على ما ذا يصدرون؛ ثم ترى رأيك. وكان ذلك في عشر ذي الحجة سنة ستين، فأبى الحسين. فقال له ابن عباس: والله إني لأظنك ستقتل غدا بين نسانك وبناتك، كما قتل عثمان بين نسانه وبناته. والله إني أخاف أن تكون

الذي يقاد به عثمان، فبأنا لله وأبنا إليه راجعون. فقال له: يا ابن عباس إنك شيخ قد كبرت. فقال له: لولا أن يزري ذلك بي أو بك، لنشبت يدي في رأسك. ولو أعلم أننا إذا تناصبنا أقتمت؛ لفعلت. ولكن لا إخال ذلك نافع. فقال له الحسين: لأن أقتل بمكان كذا وكذا، أحب إلي من أن تستحل بي مكة. فبكى ابن عباس هـ. هذا كله من "تاريخ" الشام لابن عساکر، في ترجمة سيدنا الحسين [331/4].

والقصد بهذه النقول؛ أن هؤلاء الصحابة، وهم أهل الحل والعقد إذ ذاك، انقادوا للمتغلب، وآثروا أخف الضررين، إذ كانوا على يقين من أمر اليزيد، وعالمين بحاله، وأن سيدنا الحسين محق في اجتهاده، وعدم قبوله خلافة يزيد التي لم تستكمل الشروط الواجبة فيها. ولكنهم تحققوا من أن الخروج على يزيد إذ ذاك لا يفيد، ومحاولة تغيير هذا الحادث الذي يعد منكرا، لا يؤدي إلا إلى ما هو أعظم وأكبر، وأن سيدنا الحسين قد غرر بنفسه، وألقى بها إلى التهلكة، وأنه لا محالة هالك. ولهذا ودعوه، إذ أبى الرجوع، مسلمين باكين أسفا عليه، إذ هم القوم الذين ساسوا الأمور، وقتبوا الأحوال، وخبروا الناس، وعلموا وجهة أنظار الجمهور، وأن الكل هوهم مع اليزيد وشيعته من بني أمية، الذين لهم في ذلك العصر السطوة والصولة، وهم ذوو العصبية الحامية لحوزته، والمدافعة عن إمرته.

[اختلاف الصحابة في شأن يزيد بن معاوية]

وفي هذا الموضوع، يقول العالم الاجتماعي ابن خلدون في "مقدمة تاريخه"، بعد أن ذكر سبب إسناد معاوية، رضي الله عنه، العهد إلى ولده اليزيد، وأن يزيد إذ ذاك، لم يكن مجاهرا بالفسق، ولكن والده يعتقد فيه شيئا من ذلك، بل كان ينهاه عن ما يرى فيه رخصة كالتقاء، وذلك هو الأليق بمقام معاوية، وأن فسقه إنما حدث بعد ذلك. ولما حدث ما حدث فيه بعد الخلافة؛ اختلف الصحابة حينئذ في شأنه، فمنهم من رأى الخروج عليه ونقض بيعته من أجل ذلك، كما فعل الحسين وعبد الله بن الزبير، رضي الله عنهما، ومن اتبعهما في ذلك، ومنهم من أباه لما فيه من إثارة الفتنة، وكثرة القتل، مع العجز عن الوفاء به، لأن شوكة يزيد يومئذ هي عصاية بني أمية، وجمهور أهل الحل والعقد من قریش، وتستتبع عصبية

مضر أجمع، وهي أعظم من كل شوكة، ولا تطاق مقاومتهم، فأقصروا عن يزيد بسبب ذلك، وأقاموا على الدعاء بهدايته والراحة منه.
وهكذا كان شأن جمهور المسلمين، والكل مجتهدون، ولا ينكر على أحد من الفريقين، فمقاصدهم في البر وتحري الحق معروفة. هـ [ص: 185].

[خروج سيدنا الحسين حق أداه إليه اجتهاده]

وعليه، فخرج سيدنا الحسين على يزيد، حق أداه إليه اجتهاده، إذ خرج من بيته مجاهدا في سبيل الله، ثم أدركه الموت، فقد وقع أجره على الله، إذ مات شهيدا، وفارق هذه الدنيا مشكورا حميدا، فمن جعل خروجه كخروج الساعي الخارج عن طاعة الإمام، وأن قتله كان بسيف شريعة جده، إذ خرج عن منهج الشرع؛ مما لا ينبغي أن ينسب إلى هذا المقام الأسمى، ولا أن يُسام به هذا الشرف المطهر الأعز الأحمى، كما وقع على سبيل اللبس أو الغلط للإمام ابن العربي المالكي، إذ قال: لم يقتل يزيد الحسين إلا بسيف جده. قال ابن حجر الهيثمي:

{أي بحسب اعتقاده الباطل أنه الخليفة، والحسين باغ عليه، والبيعة سبقت ليزيد، ويكفي فيها بعض أهل الحل والعقد.} [ص: 271].

وبعد أن ذكر الهيثمي في "شرح الهزمية" هذه المقالة الصادرة عن ابن العربي، إما هفوة أو غلطا، وما احتج به لتلك المقالة؛ تعقب ذلك. ومفاده أن يزيد إنما هو متغلب، وليس بخليفة شرعي ولا أمير المؤمنين، وأن خروج سيدنا الحسين، كان خروجا على متغلب جائر، وهو مجتهد في ذلك، محق في ذلك مثاب. وهذا مفاد ما أسلفناه عن ابن خلدون.

ومما استدل به ابن حجر الهيثمي على سقوط خلافة يزيد؛ ما وقع بحضرة خامس الخلفاء الراشدين، سيدنا عمر بن عبد العزيز، أن رجلا سمى يزيد بأمير المؤمنين بحضرتة، فأمر بضربه عشرين سوطا. وقد أطل هنا في الرد على ابن العربي، كما رد على ما اعتذر به حجة الإسلام عن يزيد في رد كثير مما نسب إليه؛ كقتل الحسين، فقال: لم يثبت من طريق صحيح أنه قتله، ولا أمر بقتله. ثم بالغ في تحريم سبه ولعنه هـ.

أما باقي الصحابة الأبرار، الذين كانوا يعارضون سيدنا الحسين، سيد السادات الأخيار، فقد أدّاهم اجتهادهم بأن الحالة لا تساعد على نقض البيعة والتعرض للأخطار، ورأوا أن

الوقت يقتضي الاتقياد لمجاري الأقدار، وارتكاب أقل الضررين خطرا الذي ألجأ إليه الاضطرار، والكل، كما قاله ابن خلدون، على هدى من ربه، والحكم كله للواحد القهار.

[فضل سيدنا الحسين، واجتهاده في الخير والعمل الصالح]

أما فضل هذا السيد الجليل، فهو عظيم. ناهيك بفضله أن ابن عمه سيدنا عبد الله بن عباس، وهو شيخ كبير، كان يأخذ بركابه، هو وأخوه سيدنا الحسن حين يخرجان من عنده. وقيل له: أتمسك لهذين الحدين بركابهما، وأنت أسن منهما؟ قال له: أسكت يا جاهل، لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذوو الفضل. ولم يكن سيدنا الحسين يلتفت إلى هذا الشرف العظيم الطيني، وهو ابن فاطمة الزهراء، وحفيد إمام الأنبياء، وهو السماء التي لا تطاوله سماء، بل كان يضيف إليه الجد والاجتهاد في الأعمال الصالحات، ويسارع إلى المجاهرة في الخيرات والتقربات، فقد قالوا إنه حج ماشيا خمسا وعشرين حجة، وكان يصلي في اليوم واللييلة ألف ركعة.

وإذا كان هذا حال من له هذا الاتصال وهذه القرابة، التي هي أقرب القرابة لسيد العالمين، والشفيع المشفق يوم الدين، والذي في حقه وحق أفراد أهل البيت مثله، قال جل شأنه: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)، فماذا يفعل القاصر مثلي، المفلس من كل عمل صالح، وليس له في هذا الاتجاه متجر رابح. ولكن الرجاء في التعلق بأذيال هذا السر العالي، والاعتصام بحبله المتين؛ أن تعمني ومن هو مثلي شفاعته من انبثقت منه هذه الأسرار، ولاحت بإشراق طلعه البهية هذه الأنوار، صلى الله عليه وسلم، وشرف وكرم.

[مواصلة بسط الأصول التي يلتمس بها العذر للشيخ ابن الجبالي فيما نسب إليه]

ثم نرجع إلى موضوعنا في بسط الأصول التي يمكن بها التماس العذر، ودفع سوء العار عن شيخنا، صاحب الترجمة. ثم إن مساعدة الوقت والاتقياد للأمرء الذين تغلبوا على صولة الخلافة، وانتزعوا منها نفوذها وملكوا البلاد، وقبضوا على زمام الأمور، وأصبح بيدهم الحل والعقد، ولا يجدي إنكار المنكر لحالهم؛ هو أخف الضررين، وأولى من سفك

الدماء وهتك الأعراس، لأن هؤلاء المتغلبين لم يكونوا يباليون عند إقدامهم على تنفيذ مقاصدهم؛ أقتلوا الألوفا من النفوس، أو خربوا الأقاليم وصيروا السماء أرضا وداسوا ما قطعوا فيها من الرؤوس.

وقد سلك هذا المسلك، الذي هو بالمصلحة العامة الأولى، أهل تلك العصور الشائكة بالمخالفة، والمنهكة بالمشاكل، والتمس فقهاؤهم وعلماؤهم وأمتهم المقتدى بهم؛ أقرب المخارج إلى بقاء مصالح الأمة قائمة من الولاية القضائية وغيرها، وصحة العقود التي هي لبني الإنسان ضرورية. بل تقلدوا هم بأنفسهم الولايات، وقبلوا استعمالهم في السفارات والوساطات، حسبما أشرنا لذلك سابقا.

وانظر مع هذا، ما كان يتحلى به بعض أمراء هؤلاء المتغلبين من الأوصاف الجميلة، والعناية بالمصالح العامة، والاجتهاد في إيصال الحقوق إلى أربابها، والمحافظة على إقامة العدالة واحترام ما يليق بجانب الشريعة، وعدم التدخل في أمر القضاة، والاعتناء بالفقراء والمعوزين وإيصال الصدقات إليهم، وتعظيم جانب أهل العلم وتقديرهم، وتقديمهم للوظائف العظيمة، وجعلهم محل الثقة، حتى في المقامات السامية؛ كعضد الدولة ابن بويه، الذي هو أمثل من تولى الإمارة في هذه الدولة، فإنه لما عرضت له قضية تهمة وتسدعي من له به الثقة الخاصة؛ انتقى لها إمام المتكلمين، وعمدة أهل السنة من الأشعريين، المتصدي لنصر مذهب الأشعري والحامي حماه، والقائم بدفع شبه المخالفين، ووضع المصنفات الكثيرة في ذلك، التي انتشرت في عصره وبعده إلى عصرنا هذا، فقد ألف في الرد على الرافضة والمعتزلة والجهمية والخوارج، وقوبلت مؤلفاته بالقبول، وهو؛ القاضي المالكي، أبو بكر الباقلائي البصري، الذي سكن بغداد.

[سفارة القاضي الباقلائي]

لفائدة عضد الدولة، رغم تباين مذهبهما]

فقد انتقاه واختاره هذا الملك للسفارة بينه وبين ملك الروم إذ ذلك، فامتثل القاضي المذكور أمره، وقبل ما قدمه إليه من السفارة، وأحسن العمل في المهمة، مع أن الملك كان مبائنا لهذا القاضي في السنة، لأن عقيدة الملك كانت شيعية زيدية، إذ هذه الدولة البويهية هي التي أدخلت مذهب الشيعة لبغداد، ومذهبهم مبين لمذهب أهل السنة والجماعة الذي كان عليه أهل بغداد من احترام أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ويفضلون الشيخين أبا بكر وعمر على سانرهم، ولا يقدحون في معاوية ولا غيره من سلف المسلمين. فلما جاءت

هذه الدولة، وهي متشعبة غالية، بمذهب الشيعة لبغداد، ووجد له من قوة الحكومة أنصاراً، ولهذا أعلنوا شعائرهم من لعن معاوية وعثمان وغيرهم، كما بسط ذلك في محله.

ومع هذا التضادّ الواقع في عقيدة عضد الدولة، المتوغل في التشيع، وبين أبي بكر الباقلاني المتمكن في مذهب أهل السنة، المدافع عن أصوله وإبطال مذهب أهل التشيع وغيره؛ قدمه هذا الملك الشيعي لهذه المهمة. ولكن عقل عضد الدولة، وبُعد همته، وثقوب رأيه، وحسن سياسته، وكمال اقتداره على إدارة مملكته؛ جعله ذلك لا ينظر إلى هذا التضاد، ويلقي هذه الفروق، ويستعين بأمثال الباقلاني وغيره في المقاصد التي تهم دولته، ويجني منها ثمرات النجاح، ولا يظهر التعصب المذهبية.

ولهذا أحرز قصبات السبق في التدبير، واتسعت مملكته في العرافين، ولهجت السن الفقهاء والعلماء وأعيان الناس بالثناء عليه، والتفت نبغاء الشعراء إلى جانبه، وأنشدوا فيه القصائد المذمّعة لمحاسنه، والناشرة لفضائله؛ كأبي الطيب المتنبي، والسّلامي وغيرهما. واتفق أهل التاريخ، قديماً وحديثاً، على أنه كان محباً للعلوم، مقرّباً لأهلها من غير مراعاة الفوارق، كما سبق، فأتيج له زيادة على ما كسب له قلوب الخاصة والعامة؛ أن اجتمع لديه من كل طبقة أعلاها، وحشر له من كل ثمرة أحلاها، وألفت في أيامه المصنّفات الرائعة في أجناس العلوم، من دينية وطبية وهندسية ورياضية، فمن ذلك: "الحجة" في القراءات، و"الإيضاح" في النحو، و"الكناش العضدي" في الطب، الذي فاق في البيان والترتيب، وغير ذلك من المقالات والرسائل في الهندسة والرياضة.

وصرف في هذه المقاصد الحسنة أموالاً عظيمة، إذ أجرى الرواتب الكافية، والمكافآت الكبيرة، التي أغنى بها الفقهاء والعلماء المؤلفين، لينقطعوا إلى التعليم والتأليف. وزيادة في ترغيب أهل العلم على الإقبال والاعتباط بأعمالهم؛ كان مشاركاً لهم في جملة من الفنون، وكان يجالسهم ويناظرهم في المسائل.

أما الصدقات والإحسان إلى الفقراء فكان كثيراً، وحرصاً على إيصال الحقوق إلى ذويها؛ كان يدفع مال الصدقة إلى القضاة، ليتحرّوا العدل، ويصرفوها في وجوها. أما المصالح العامة، التي ترضي الخصوص والعموم، فكان اعتناؤه بها عظيماً، إذ أنشأ القناطر على الأنهار، والملاجئ والبيمارستانات لأهل الأمراض من ذوي الفاقة والإعسار؛ مما أبقى أثر ذلك في سائر أنحاء المملكة ببغداد وفارس.

وبكل حال؛ فكان عضد الدولة من أفراد هذه الدولة دهاءً وسياسة. ومن سياسته، كما تقدم، عدم التعصب لمذهبه الشيعي، وبجعل نفسه صديق المملكة، رغم ما فيها من اختلاف النحل والمذاهب، كما يقتضيه الدهاء السياسي الذي [يساعد على] جمع القلوب، ويزيل الحزازات، ومنه ما تقدم من اختيار أبي بكر الباقلائي لمهامه، كما سنف، لأنه عنى بذلك ثمرات القلوب.

[تباهة القاضي الباقلائي، وعلو همته، وصلابته الدينية]

وناهيك ما صار يعجب به الجمهور، وتبتهج به من المؤمنين الصدور؛ من تلك الحيلة التي أرشدته إليها نباهته، وتصلبه في الديانة واستقامة؛ وذلك أن الملك، إذ ذاك الذي أرسل إليه، سمع بمكاتة الباقلائي في العلم وسمو مقامه بين الناس، وثباته في العقيدة، وتبين لديه أن الباقلائي لا يحببه التحية التي كان يُحَيِّ بها من الانحناء والإشارة للوجود؛ فدبر لذلك حيلة، خرج منها هذا الإمام بحسن ذكائه، وتفصّل عنها في ساعة لقائه. وقد روى هذه القصة أهل التاريخ معجبين بها، وأوها من لطيف آرائه. قال الإمام الخطيب في "تاريخ بغداد"، في ترجمة هذا الإمام:

{حدثنا أبو القاسم، عليّ بن الحسن بن عليّ أبي عثمان الدقاق وغيره، أن الملك الملقب بعضد الدولة، كان قد بعث القاضي أبا بكر ابن الباقلائي في رسالة إلى ملك الروم. فلما ورد مدينته؛ عرّف الملك خبره، وبَيَّن له محله من العلم وموضعه، ففكر الملك في أمره، وعلم أنه لا يكفر له، (قوله: لا يكفر له، أي لا يخضع له وينحني، ويضاهي رأسه قريبا من الركوع. كما في القاموس) إذا دخل عليه، كما جرى رسم الرعية أن تقبل الأرض بين يدي الملوك. ثم نتجت له الفكرة أن يضع سريره الذي يجلس عليه وراء باب لطيف، لا يمكن أحداً أن يدخل منه إلا راکعا، ليدخل القاضي منه على تلك الحال، فيكون عوضاً من تكفيره بين يديه. فلما وضع سريره في ذلك الموضع أمر بإدخال القاضي من الباب، فسار حتى وصل إلى المكان، فلما رآه تفكر فيه ثم فطن بالقصة؛ فأدار ظهره، وحنى رأسه راکعا، ودخل من الباب وهو يمشي إلى خلفه، قد استقبل الملك بديره، حتى صار بين يديه، ثم رفع رأسه ونصب ظهره، وأدار وجهه حينئذ إلى الملك، فعجب من فطنته، ووقعت له الهيبة في نفسه.} هـ [379/5].

قلت: وبهذا يعلم حسن اختيار عضد الدولة، لأن مثل هذه النباهة وإصابة هذه الحيلة؛ أثارت شهرة لهذا السفير ورقة شأن، صارت يتحدث بها في مجالس الأعيان، وتناقلته في أخبارها الركبان لسانر البلدان. والفضل في ذلك يرجع للملك الذي اختاره لهذه السفارة. رحم الله الجميع.

وليست هي الإصابة الوحيدة التي صدرت من هؤلاء المتغلبين، بل لهم إصابات كثيرة، ولا سيما في الدولة السلجوقية، التي تغلبت بعد هذه الديلمية.

سفارة الشريف ناصر بن إسماعيل لدى القسطنطينية، وإقامته صلاة الجمعة بها]

فما أذكره هنا، تنبيها وتنويها، [مع الإشارة إلى] حكم الفقه الذي فيها؛ أن السلطان طغرلبيك السلجوقي، كان يتقرب لأهل العلم، وينتقي أهل الفضل منهم لاستعمالهم في مهماته. من ذلك أنه انتقى الشريف ناصر بن إسماعيل للسفارة إلى ملكة الروم إذ ذاك. ولما حل بعاصمتها، وهي القسطنطينية العظمى، كان لديانته أهم ما طلب من الملكة المذكورة؛ أن يقيم صلاة الجمعة بتلك العاصمة. فأذنته بذلك. فصلى في جامعها إماما بالمسلمين، وخطب للإمام القائم بأمر الله العباسي، فنقل ذلك السبكي في "طبقاته".

وربما كانت وقعت المذاكرة في الحكم الفقهي في إقامة الجمعة في بلاد الكفر، وكنت إذ ذاك كتبت في "كناش" التذكرة ما لفظه:

ذكر ابن خلكان أن رسول طغرلبيك السلجوقي إلى ملكة الروم، استأذنها في إقامة الجمعة بجامع القسطنطينية، فأذنت له خاطبا للقائم العباسي هـ. هكذا كتبت هذا النص عن ابن خلكان في تلك التذكرة مختصراً. والنص الكامل في ترجمة طغرلبيك، السابق الذكر، الذي هو أول ملوك السلجوقية، قال:

{ومن محاسنه المسطورة أنه سير الشريف ناصر الدين بن إسماعيل، رسولا إلى ملكة الروم، وكانت إذ ذاك امرأة كافرة، فاستأذنها في الصلوات الخمس بجامع القسطنطينية جماعة يوم الجمعة، فأذنت له في ذلك، فصلى وخطب للإمام القائم. وكان رسول المستنصر العبيدي، صاحب مصر، حاضراً، فأتكر ذلك، وكان من أكبر الأسباب في فساد الحال بين المصريين والروم} هـ [45/2].

أما إنكار رسول العبيدي على الخطيب؛ فإنه كان يرى أن الخلافة سقطت من بغداد، وأنها بيد المستنصر العبيدي مرسولة، ولا خليفة دونه، وهو ظاهر. وأما فساد الحال بين المصريين وبين الروم لأجل ذلك؛ فإنه فيما يظهر أن سياسة الروم كانت متوجهة إلى طغرلبيك، وطغرلبيك يعترف بالخليفة القائم ببغداد، والله أعلم. والذي يؤيد ما قلناه، ما وقع بين طغرلبيك وبين ملك الروم من التقارب والمعاهدة سنة 444؛ ففي "تاريخ" أبي الفداء، في حوادث سنة 440، قال:

{وفيها أرسل ملك الروم إلى السلطان طغرلبيك هدية عظيمة، وطلب منه المعاهدة، فأجابها إليها، وعمر مسجد القسطنطينية، وأقام فيه الصلاة والخطبة لطغرلبيك} هـ [169/2]. وهذه السياسة أشبه بالسياسة العصرية الآن، إذ سمحت الدول العظام من الأجانب، ببناء مساجد لأهل الديانة الإسلامية في عواصمهم؛ كباريس ولندن وواشنطن.

[عمارة البيع والأديرة والحكم الفقهي في ذلك]

وقد حدثنا [هذه السياسة]، في القرن الرابع الهجري، من ملوك الإسلام؛ عضد الدولة ابن بويه، فإنه كان يحسن إلى الرعية، ويجري عليهم الأموال ويعطيهم العطايا، حتى للكفار الذين تحت ذمته، بل أذن للوزير نصر بن هارون في عمارة البيع والأديرة، وإطلاق الأموال لفقرانهم.

هذا ما نقلته في "كناش" التذكرة، في عام 1358 هـ، وذيلت ذلك بقولي:

قلت: لا يخفى الحكم الفقهي في إحداث الكنائس والبيع، في بلاد الإسلام. وانظر شراح خليل عند قوله في الجزية: {وللعنوي إحداث كنيسة، إن شرط، وإلا فلا؛ كرم المتهديم. وللصليحي الإحداث}. [المختصر: ص 109]. وانظر "المعيار".

وإن عضد الدولة في عمارة البيع؛ له محامل كثيرة، فلا قدح إن كان الغرض صحيحا. يحكى أن الوليد بن عبد الملك هدم كنيسة للروم، وكان أبوه عبد الملك أذن لهم فيها بوجه اقتضى ذلك، فكتب ملكهم إلى الوليد يقول: إن أباك قد أذن لنا في البناء، لوجه اقتضى ذلك، وأنت هدمتها، فإما أن يكون أبوك قد أصاب وأخطأت أنت، وإما أن تكون أصبت وأخطأ أبوك. فأشكل على الوليد الجواب وطلبه من أهل القطننة حتى تكلم فيه مع الفرزدق، فقال له: الجواب ما حكاه الله في قصة سليمان وداود: (وَكَلَّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا) الآية. فاستحسن الوليد هذا

الجواب، وعلم فطنته، وأتحفه بعطية. ذكر ذلك الحطاب في "شرح مختصر" خليل، في الجزء الثالث صحيفة 385.

وكتبت في هامش "الكناش": أنظر ابن عساكر، الجزء الثاني، صحيفة 105 في كتاب خالد بن الوليد لأهل دمشق هـ. وانظر "المعيار" للونشريسي، في كتاب الجهاد، ففيه كثير من فتاوى علماء المغرب في هذا الموضوع. وقد علمت خلاصة الحكم في إحداه الكنائس ونحوها في بلاد الإسلام، في نص "المختصر"، فراجع الشراح.

نعم؛ الانتقاد البين الذي يصح أن تعارض به هذه الأعمال التي قام بها عضد الدولة؛ هو الإنفاق على إصلاح الكنائس، وإحداثها بنفسه من بيت مال المسلمين. ولا أظن أن له في ذلك سلفا صالحا يتبعه، ولا نصا واضحا يساعده.

[انتهاج سياسة الخداع بصقلية، مع من بقي بها من المسلمين بعد سقوطها]

هذا، ويقرب من تلك السياسة التي فعلها ملك الروم في القرن الرابع؛ ما كان يفعله ملك صقلية إذ انتزعها من يد أهل الإسلام، وجلا عنها غالب أهلها، وبقيت هنالك بقية تحت ذمة أهل الكفر قرب هذا التاريخ، وذلك أثناء القرن الخامس الهجري، وذلك ما ألفيته مكتوبا في "كناش" التذكرة، وهو ما نصه، تحت ترجمة السياسة التي ارتكبتها النصارى عند احتلالهم صقلية:

عام استيلاء النصارى على جزيرة صقلية، وذلك سنة 484، وتملك عليها "رجار"؛ فسلك في هيئته طريق هيئة ملوك الإسلام، واتخاذ الجنائب والحجاب، والسلاحية والجنادرية، وغير ذلك، وخالف عادة الأفرنج، فإتهم لا يعرفون شيئا منه، وجعل له ديوان المظالم ترفع إليه شكوى المظلومين، فينصفهم ولو من ولده، وأكرم المسلمين وقريهم، ومنع عنهم الفرنج، فأحبوه. هـ. من ابن الأثير [82/10].

أما العلامة ابن جبير؛ فإنه اضطرب كلامه في "رحلته"، التي كانت أواخر القرن السادس الهجري، أيام فتح صلاح الدين الأيوبي لبيت المقدس، فتارة ذكر أن أهل الإسلام في حال حسنة، بل في رفاهية عيش وأنعم بال، من اتخاذ المراكب الفارهة، والتحلي بالملابس الفاخرة، وأنهم لدى ملك البلاد بالمكان الأرفع، والمقام الأعلى، كما قال أثناء كلام له في

وصف مدينة مسينة، بأنها موسم تجار الكفار، ومقصد جوارى البحر من جميع الأقطار، كثيرة الأرفاق برخاء الأسعار، مظلمة الأفاق بالكفر لا يقر فيها لمسلم قرار.

ثم أفاض في وصف ناحيتها، إلى أن قال:

{وكفى بها - أي صقلية - بأنها ابنة الأندلس، في سعة العمارة، وكثرة الخصب والرفاهية، مشحونة بالأرزاق على اختلافها، مملوءة بأنواع الفواكه وأصنافها. لكنها معمورة بعبدة الصليبان، يمشون في مناكبها، ويرتعون في أكنافها، والمسلمون معهم على أملاكهم وضياعهم، قد حسنوا السيرة في استعمالهم واصطناعهم، ضربوا عليهم أتاوة في فصلين من العام يؤدونها، وحالوا بينهم وبين سعة في الأرض كانوا يجدونها}.

ثم قال: وليس في مسينة هذه من المسلمين إلا نفر يسير من نوي المهن، ولذلك ما يستوحش بها المسلم الغريب. وأحسن مدنها قاعدة ملكها، والمسلمون يعرفونها بالمدينة، والنصارى يعرفونها ببلارمة، وفيها سكنى الحضريين من المسلمين، ولهم فيها المساجد والأسواق المختصة بهم في الأرباض كثير. ثم قال: وشأن ملكهم هذا عجيب في حسن السيرة، واستعمال المسلمين. قال: وكلهم، أو أكثرهم، كاتم لمهامته، متمسك بشريعة الإسلام. قال: وهو كثير الثقة بالمسلمين، وساكن إليهم في أحواله والمهم من أشغاله، حتى إن الناظر في مطبخه رجل من المسلمين.

ثم أطل في هذا الموضوع، ولكنه استراب في هذا كله، وجال في خاطره [أن يكون هذا] من مكانه وحبائله التي يضطاد بها قلوب أهل الإسلام، ولهذا قال: كفى الله المسلمين عاديته وبسطته.

ثم قال: ومن عجيب شأن المتحدث به، أنه يقرأ ويكتب بالعربية، وعلامته، على ما أعلمنا به أحد خدمته المختصين به: الحمد لله حق حمده. ثم قال: وأما جواريه وحظاياه في قصره؛ فمسلمات كلهن. ثم ذكر أمورا كثيرة من مظاهر هذا الملك، مما يفيد إيمانه. ثم قال:

{وأما فتياته الذين هم عيون دولته، وأهل عمالته في ملكه، فهم مسلمون؛ ما منهم إلا من يصوم الأشهر تطوعا وتأجرا، ويتصدق تقربا إلى الله وتزلفا، ويفتلك الأسرى، ويربي الأصاغر منهم، ويزوجهم ويحسن إليهم، ويفعل الخير ما استطاع، وهذا كله صنع من الله عز وجل بمسلمي هذه الجزيرة}.

ثم أتى بحكاية عن بعض الخاصة من هؤلاء المقربين إلى الملك، تناقض ما أفاده سابقا، من إطلاق الحرية لأهل الإسلام في القيام بواجبات دينهم، والإعلان بقضاء فرانضهم، إذ قال:

{لقينا منهم - أي من هؤلاء البطانة المقربة للملك - بمسينة فتى اسمه عبد المسيح، من وجوههم وكبرانهم، بعد تقدمه رغبة منه إلينا في ذلك، فاحتفل في كرامتنا وبرنا، وأخرج إلينا عن سره المكنون، بعد مراقبة منه في مجلسه أزال لها كل من كان حوله ممن يتهمه من خدامه، محافظة على نفسه، فسألنا عن مكة، قدسها الله، وعن مشاهدها المعظمة، وعن مشاهد المدينة المقدسة، وعن مشاهد الشام، فأخبرناه، وهو يذوب شوقاً وتحرقاً، واستهدى منا بعض ما استصحبناه من الطرق المباركة من مكة والمدينة، قدسهما الله، ورغب في أن لا نبخل عليه بما أمكن من ذلك، وقال لنا: أنتم مدلون بإظهار الإسلام، فائزون بما قصدتم له، رابحون إن شاء الله في متجركم، ونحن كاتمون إيماننا، خانفون على أنفسنا، متمسكون بعبادة الله وأداء فرائضه سرّاً، معتقلون في مملكة كافر بالله، قد وضع في أعناقنا ربة الرق. [ص 306 / 310].

إلى آخر كلامه الذي يفيد أن المسلمين في هذه الجزيرة، حالهم كحال ما كان عليه المسلمون في الأندلس أخيراً قبل الجلاء والطردها، وتنصير من نصره. والله غالب على أمره.

وكل هذا يناقض قوله: إنهم مع هذا الملك على حال حسنة. كما يفيد كلام ذلك المخبر أن المراقبة عليهم شديدة في إعلان شعائر الديانة الإسلامية، وأن هذا الكافر يلاحظ أعمالهم وأحوالهم، خوف أن يمسوا أمور سياسته، ولهذا منعهم من خطبة الجمعة. قال صاحب "الرحلة":

{وللمسلمين بهذه المدينة رسم باق من الإيمان؛ يعمرن أكثر مساجدهم، ويقيمون الصلاة بأذان مسموع، ولهم أرباض قد انفردوا فيها}. ثم قال: {ولا جمعة لهم بسبب الخطبة المحظورة عليهم، ويصلون الأعياد بخطبة دعاؤهم فيها للعباسي، ولهم بها قاض يرتفعون إليه في أحكامهم، وجامع يجتمعون للصلاة فيه، ويختلفون في وقيدته في هذا الشهر المبارك. وأما المساجد فكثيرة لا تحصى، وأكثرها محاضر لمعلمي القرآن. وبالجملة، فهم غرباء عن إخوانهم المسلمين، تحت ذمة الكفار، ولا آمن لهم في أموالهم ولا في حريمهم ولا أبنائهم}. هـ- [ص 316].

[وبهذا] يتبين أن كل ما يتظاهر به هذا الكافر الجبار من استتلاف أهل الإسلام؛ إنما هو استدراج للدهماء والمغترين بتلك السياسة الخادعة، لإدخالهم في عقيدته وملته، ويجردهم عن معتقداتهم، ويزحزحهم عن الاعتصام بحبل دينهم، ويطفئ ما بقي من نور الإسلام في

قلوبهم، والله تعالى غالب على أمره، ويحسبون أن ما يعدهم به من المال ويقربهم إليه في أهم أموره، وإطلاقه لهم فيها العنان؛ حياً لهم واعتناء بشأنهم، وإنما هي سياسة يتوصل بها إلى أغراضه، ويستطلع بها على ما خفي عليه من أمور أحوالهم الذين هم أكبر أعدائه. وتلك المقابلات، وإظهار برهم في المعاملات والمقامات؛ إنما [هي] إرضاء في الظاهر بالأفواه. والقلوب في هذا العدو مملوءة بالقبح لهم، إذ كل ما يرضي المؤمن الحقيقي تجمعه وتآباه، كما قال تعالى: (كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ لَا يَرْقُبُوا فِيكُمْ إِلَّا وَلَا ذِمَّةَ يُرْضُونَكُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ وَتَأْبَى قُلُوبُهُمْ).

[نفس السياسة اتبعت أيضاً مع المسلمين في الأندلس]

قلت: بهذه السياسة الخادعة الكاذبة، استمال الكفار إليهم عموم الأقطار الإسلامية، وتقربوا إليهم، وانتقوا من يعينهم على الاستيلاء من أهل الظهور والنفاق، بالسيف والقلم، وضربوا رقاب بعضهم ببعض، وهي سياسة قديمة قد تفتن لها نبلاء العلماء، من أهل الأندلس أيام انحطاط مملكتها، وسريان الضعف والوهن في أعضائها، وصارت إسبانيا تستبدل السيف بالقلم، وتحافظ على أرواح أبنائها بإغمار السيوف وسد أفواه المدافع، واستمالة الدولة بكاملها إليها، ووعدها بالسعي في إصلاح البلاد، ونفع العباد، وتقرب أعيانها إليها زلفى، وتظهر لهم الصفاء والوفاء، وتبطن الخديعة.

[داء الخلاف الذي أودى بالأندلس، وإنكار الوزير ابن عاصم على من يثق بوعود العدو]

وهذه مقالة وزيرها، وعالمها وكتبتها، أبي يحيى ابن عاصم، إذ وصف الداء الذي أصاب ذلك القطر العزيز، فقال:

{ومن استقرأ التواريخ وأخبار الملوك؛ علم أن النصارى لم يدركوا في المسلمين ثأراً، ولم يخربوا الجزيرة، ولم يستولوا عليها، إلا بعد تمكينهم لأسباب الخلاف بين المسلمين. ومهما كانت الكلمة مؤتلفة، والعلماء بمعاناة اتفاق القلوب إلى الله مزدلفة، فالحرب إذ ذاك سجال}. ثم قال:

{ولا أمل للطاغية إلا في التمرس بالإسلام والمسلمين، وإعمال الحيلة، وإضمار المكيدة، وهو يظهر أنه ساع للوطن في العاقبة الحسنى، وأنه منطو لأهله على المقصد

الأسنى، وأنه مهتم بمراعاة أمورهم، وناظر بنظر المصلحة لخاصتهم وجمهورهم، وهو يُسرّ حسناً في ارتغائه، ويعمل الحيلة في التماس هلك الوطن وابتغائه، فتباً لعقولٍ تقبل هذا المحال، وتصدق هذا الكذب بوجه أو بحال}. هـ ملخصاً من "أزهار الرياض": [ص 50].

وأظن أن هذا النص العجيب، في القرن الثامن، كشف لنا عن أفكار أهل النباهة والعلم، وتفطنهم لمكر العدو الخادع، ورسالة عقولهم، وتبريزهم في ميدان السياسة.

ولقد كنت أطلعت عليه محبنا العالم، سيدي علي الخطيب، المطلع في المعرفة بالأحوال العصرية، وما للأجانب في اتخاذ الأساليب الخادعة الكاذبة، للاستيلاء على الأقطار الإسلامية، واستعبادهم أهلها، وتقريبهم إليهم بإظهار الطرق الإصلاحية، التي هي أباطيل وخدع مُرئية. وكان محبنا الخطيب هذا؛ أطلع عليه أحد دهاة العصر، وزعيم سياستهم، العارف بأساليب الاستعمار، ففرح بهذا النص، وتعجب من صدوره من هذا العالم في ذلك القرن الثامن الهجري.

ثم أن أهل الإسلام لم يزالوا مع هذا في غفلاتهم، وفي اغترارهم بمن يسقيهم بمصنوع أقوالهم المسمومة، ويقبلون منهم كلماتهم المدخولة، وأعمالهم المرونية برونق التقدم والإصلاح. ولهذا جعل هذا الوزير الأندلسي المتفطن للحيل والدسائس؛ من يغتر بها بعيداً عن الإدراك، فاقدًا للفتنة التي يرد بها هذا المحال، ويجعله من قبيل الباطل الذي لا تنتج قضاياها بحال.

[ما وقع بمصر أيضاً أيام الحملة الفرنسية، وتظاهر نابليون بالإسلام]

ومن العجيب أن في القرون الأخيرة، اغتر بما يضاهاى هذا القبيل، وهذا الفعل المستحيل؛ أعيان مصر وعلماؤها في أوائل القرن الثالث عشر الهجري. وذلك أنه لما فتحت فرنسا مصر، وكان يتولى قيادة فتحها القائد الشهير، نابليون الأول، الذي كان مشتهراً ببونابرت، وتظاهر لديهم بالإسلام، وصار يجالس العلماء ويذاكرهم في شئون الديانة، ويسأل عن الحلال والحرام في المآكل والمشرب، حتى حصلت لهم الثقة به، وكتبوا إليه كتاباً أظنوا فيه بمدحه والثناء على أعماله وإحسانه في سائر ميادين الحياة، وفيه يقولون - بعد أن ذكروا في الكتاب أن جميع طبقات سكان القطر المصري من أمراء وأعيان وتجار وأهل الصنائع، وأصحاب الفضائل والعلوم، وأهل الفلاحة والبناء، والشيوخ والشبان وغير ذلك الخ - :

(ونحن وإياهم جميعا مبتهلون، وإلى الله راغبون، طالبين من فضل رب العالمين، أن تكونوا دائما على أعدانكم منتصرين ظافرين، ولفعل الخيرات منقطعين، محبا وعضدا لديننا)، إلخ ما في هذا الكتاب من الإشادة بهذا الفرنسي، التي تدل على أنهم خدعتهم سياسته، فاتخدعوا، واستمالهم بعبارة الخلابه، فمالوا إليه وأقبلوا، وانهم ألقوا إليه بالمودة تصديقا لافترائه، وآمنوا بما ألقاه إليهم في صورة الصدق، وهو محض افتراء. وقد نقل هذه الرسالة بكمالها فريد وجدي في "دائرته".

فإن كانت تلك الرسالة صدرت عن أهل مصر حقيقة، لا تزوير فيها، وطوعا لا إكراه في إصدارها، فيقال لهم ما قاله ذلك الوزير الأندلسي في القرن الثامن الهجري، كما سبق أنفا: تبا لعقول تقبل هذا المحال، وتصدق بهذا الكذب بوجه أو بحال.

[حقيقة موقف أهل مصر من سياسة المستعمر]

ولكن الذي يفيد تاريخ ذلك الاحتلال؛ هو خلاف هذا، وأن المصريين، دع عنك الأمراء المحاربين للمحتلين، بل سكان القطر، إن استثنينا أولئك الأغبياء من جهلة الدهماء الذين يتبعون كل غالب، ويخلصون له العون على إخوانهم بأقل عرض من أعراض الدنيا، ويلقون إلى العدو بأسرار إخوانهم، ويوصلون إليه ما خفي عنه من عوراتهم، وهذا إن وجد في تلك الأعصار، فهو مشاهد الآن في هذه الأعصار، وبهم وصل العدو إلى ما كان يتعذر أو يتعسر عليه من الأوطار، في تلك القرى والأمصار؛ فإن سكان القطر، ومنهم أهل العلم والنباهة، وذوي الرياسة والسيادة؛ كانوا طول مدة احتلال هذا الطاغية الجائر؛ إلا من هو منهم مقاطع ومدابر، منكر لأعماله القاضية على عقائد الديانات، وقواعد العادات، متضجر من تصرفاته الناسخة لشرائع البلاد، المناقضة لأحكام قضاتهم في كل مجلس وناد، فمنهم المجاهر لذلك بلسانه، ومنهم المسرر لإفكاره، اتقاء شره، ومخافة طغيانه.

أما إنشاء تلك الرسالة؛ فإثر الافتعال من الإدارة الفرنسية ظاهر، إذ صبغة الترجمة عليها واضحة، وتنافر كلماتها وعدم اتساقها مع أسلوب العربية الفصيحة لائحة. أما تلك التوقيعات، فهي إن لم تكن مزورة على غالب المسمين فيها؛ فهي واقعة تحت الجبر والإكراه والتهديد. ولهذه الرسالة نظائر كانت تصدرها الإدارة على لسان المشايخ، وتنتشر في الأسواق، وتلصق في الجدارات، فمنها ما في "تاريخ" الجبرتي:

وإستهل شهر جمادى الثانية، يوم السبت 1213. فيه كتبوا، أي الفرنسيون، عدة أوراق على لسان المشايخ، وأرسلوها إلى البلاد وألصقوا منها نسخا بالأسواق والشوارع، وصورتها:

"نصيحة من كافة علماء الإسلام بمصر المحروسة. نعوذ بالله من الفتن، ما ظهر منها وما بطن، ونبرأ إلى الله من الساعين في الأرض بالفساد. نعرف أهل مصر المحروسة من طرف الجعيدية وأشرار الناس، حركوا الشرور بين الرعية، وبين الصاكر الفرنسيوة، بعد ما كانوا أصحابا وأحابيا بالسوية. وترتب على ذلك قتل جملة من المسلمين، ونهبت بعض البيوت. ولكن حصلت ألطاف الله الخفية، وسكنت الفتنة بسبب شفاعتنا عند أمير الجيوش بونايرته، وارتفعت هذه البلية، لأنه رجل كامل العقل، عنده رحمة وشفقة على المسلمين" الخ. [38/6].

فالكاتب الذي نشره فريد وجدي، واعتمد على ما يظهر عليه من سياقه، أن أهل مصر كانوا واثقين أخيرا بسياسته الخادعة، وأقواله الكاذبة؛ هو من قبيل هذه المناشير التي كان ينشرها تسكينا للنفوس، وإغماما لحدود السيوف، وإلا، فكيف يعتقد أهل مصر بإسلامه وهو يقتل أبناءهم، ويهدم مساجدهم، ويقوض مشاهدهم، ويقضي على حرمة أعلامهم، ويطمس معالم دينهم. إن هذا لهو المحال الذي لا يجري بضميرهم، ولا يثبت لهم ببال. والذي كان يغتر به من اغتر؛ هو تلك الخطابات التي كان نشرها في البلاد، في نسق الخطابات الإسلامية، استدراجا واستهزاء. وكان يعينه على تلك المناهج الخداعة؛ قوم من نصارى الشام المارونية، الذين لهم معرفة باللسان العربي، على ما يظهر. فمن هذه الخطابات ما كتبه لما وصلوا الدمنهور ورشيد، واتجلى عن تلك البلاد معظم أهلها، ولفظه:

(بسم الله الرحمن الرحيم. لا إله إلا الله، لا ولد له، ولا شريك له في ملكه. من طرف الفرنسيوة، المبني على أساس الحرية والتسوية، السر عسكر الكبير، أمير الجيوش الفرنسيوة بونايرته).

(يعرف أهل مصر جميعهم أن من زمان مديد الصناجق الذين يتسلطون في البلاد المصرية، يتعاملون بالذل والاحتقار في حق الملة الفرنسيوة، ويظلمون تجارها بأنواع الإيذاء والتعدي. فحضر الآن ساعة عقوبتهم، وأخرنا من مدة عصور طويلة هذه الزمرة المماليك المجلوبين من بلاد الأبازة والجراسة يفسدون في الإقليم الحسن الأحسن، الذي لا يوجد في كرة الأرض كلها. فأما رب العالمين القادر على كل شيء، فإته قد حكم على اتقضاء

دولتهم. يا أيها المصريون: قد قيل لكم إني ما نزلت بهذا الطرف إلا بقصد إزالة دينكم، فذلك كذب صريح، فلا تصدقوه، وقولوا للمفترين أنني ما قدمت إليكم إلا لأخلص حقكم من يد الظالمين، وإني أكثر من المماليك أعبد الله سبحانه وتعالى، وأحترم نبيه و"القرءان" العظيم). الخ [الجبرتي: 262 / 5].

وهكذا صار في هذا الكتاب يظهر التقرب إلى أهل الإسلام، ويذكر لهم مساوئ المماليك الذين كانوا يسيطرون على مصر قبل الاحتلال. وكل ذلك إنما هو تصنع وافتراء على الله وخداع. وأهل مصر، وخصوصاً علماءهم؛ عالمون بمكره، خائفون من شره، موقنون بمكره.

[موقف شيخ وعلماء الأزهر من هذه السياسة الخادعة]

وانظر إلى ما وقع له مع شيخ الأزهر، العالم الكبير، العلامة الشرقاوي، إذ كان يُونا برته جمع الأثيخ بمجلسه، وأحضر طيلساتات ملونة بثلاثة ألوان، كل طيلسان ثلاثة عروض؛ أبيض وأحمر وكحلي، فوضع واحدا منها على كتف الشيخ الشرقاوي، فرمى به إلى الأرض واستغى، وتغير مزاجه، وانتقع لونه، واحتد طبعه. فقال الترجمان: يا مشايخ: أنتم صرتم أحببا لساري عسكر، وهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلامته، فإن تميزتم بذلك، عظمتكم العساكر والناس، وصار لكم منزلة في قلوبهم. فقالوا له: لكن قدرنا يضع عند الله وعند إخواننا المسلمين. فاغتاظ لذلك، وتكلم بلسانه، وبلغ عنه بعض المترجمين أنه قال عن الشيخ الشرقاوي إنه لا يصلح للرئاسة، ونحو ذلك. فلاطفه بقية الجماعة واستغفوه من ذلك. فقال: إن لم يكن ذلك، فلازم من وضعكم الجوكار في صدوركم، وهي العلامة التي يقال لها الوردة، فقالوا أمهلونا حتى نتروى في ذلك، واتفقوا على اثني عشر يوما. وفي ذلك الوقت، حضر الشيخ السادات، فصادفهم منصرفين. فلما استقر به الجلوس، بش له وضاحكه ساري عسكر، ولاطفه في القول الذي يعرّبه الترجمان، وأهدى له خاتم الماس، وكلفه الحضور في الغد عنده، وأحضر له جوكار أو ثقه بفراجته، فسكت وسائره وقام وانصرف. فلما خرج من عنده رفعه. على أن ذلك لا يخل بالدين. قاله العلامة الجبرتي في "تاريخه". ثم قال الجبرتي:

{ وفي ذلك اليوم نادوا على الناس بوضع العلامات المذكورة المعروفة بالوردة، وهي إشارة الطاعة والمحبة. فأنف غالب الناس من وضعها، وبعضهم رأى أن ذلك لا يخل بالدين، إذ هو مكروه، وربما ترتب على عدم الامتثال الضرر، فوضعها. }

وانظر تمام هذا الموضوع، في "تاريخ" العلامة المذكور، ليعلم الحقيقة من تحراها، ويتبين له كيف كانت سياسة بُونَابَرْت في مصر في مرساها ومجراها، ويوقن بذلك أن تعريض فريد وجدي، لا يفيد في باب التحقيق ولا يُجدي.

وفي هذا النقل التاريخي فوائد لا تخفى على ذي ذهن ثاقب، ولبّ متأمل فيما [يرتكبه] في أقطار الإسلام المحتلون من الأجانب، وأفراد الأمة عما يراد بها في فرش الراحة نامون، وفي مسارح اللهو واللذات هائمون، لا يحزنهم الفزع من اغتصاب أقطارهم، ولا الذل الذي يحل محل علوهم واعتزازهم، ويستبدلون رفعتهم وإعلاء كلمتهم، بثمن بخس من عرض هذه الدنيا الفانية، ولا يستعدون بصالح أعمالهم إلى المعيشة الراضية الباقية. وفقنا الله لما يرضيه.

ثم إنه لا يخفى أن هذه المسلسلات الإخبارية، والمناسبات الاعتبارية، التي تشرح للمعتبرين أولي الأبواب والأبصار، ما تقلبت فيه تلك الأعصار، وتغيرت فيه وضعيات دول تلك الأقطار، وتبدلت فيه أحوال الأمصار، من انكسار وانتصار، وتخالف رياحها ما بين رُخاء وإعصار، وهي كلها وإن استطالت ذبولها؛ من شواهد موضوعنا، [ويمكن] الاستئناس بها في حوادث عصرنا في بلادنا. والكل بيد مقلب الليل والنهار، سبحانه، الواحد القهار.

وخلاصة ما تقدم، هو أن قادة هذه الأمة، من علماء وفقهاء، وأصفياء وأولياء؛ كلهم يقفون عند مجاري القضاء، ساكنين في مجاري الرضى، منقادين لما حكم به ربهم وقضى، يطيعون في غير معصية من تغلب، ويحافظون ما أمكنهم على السلامة، ويؤثرون الطاعة، والدخول في الجماعة، ويعملون لهؤلاء المتغلبين، ويولون الولايات، حسبما سبق، وهو أصل هذا الموضوع.

[الإمام السهروردي، ومسايرته لظروف عصره]

ومما يزيدك ترجيحاً لهذه الطريقة، ما وقع لإمام الصوفية وأسوة الحقيقة، شهاب الدين السهروردي، مؤلف كتاب "عوارف المعارف" الشهير؛ فقد ذكر المقرئ في "السلوك، لمعرفة دول الملوك"، وأبو الغداء في كتاب "المختصر، من أخبار البشر"، واللفظ للثاني:

{انه في سنة604، لما استقر الملك العادل الأيوبي بدمشق، وصل إليه التشريف من الخليفة، الإمام الناصر، صحبة الشيخ شهاب الدين السهروردي، فبالغ الملك العادل في إكرام الشيخ، والتقاءه إلى القصير، ووصل من صاحبي حلب وحماة ذهب ليُنثر على الملك العادل، إذا لبس الخلعة؛ فلبسها الملك العادل، ونثر ذلك الذهب، وكان يوماً مشهوداً. والخلعة جبة أطلس أسود بطراز مذهب، وعمامة سوداء بطراز مذهب، وطوق مذهب مجوهر، تطوق به الملك العادل، وسيف جميع قرابه ملبس ذهباً تقلد به، وحصان أشهب بمركب ذهب، ونشر على رأسه علم أسود، مكتوب فيه بالبياض اسم الخليفة}. قال:

{ ثم توجه الشيخ شهاب الدين إلى مصر؛ فخلع على الملك الكامل بها، وجرى فيها نظير ما جرى في دمشق من الاحتفال، ثم عاد السهروردي إلى بغداد مكرماً معظماً}. هـ. [109/3].
وفي هذا كله ما لا يخفى؛ من إغضاء الشيخ على ما في تلك الخلع، وما جرى فيها من المخالفات الشرعية، امتثالاً للأمر ومساعدة، وأملاً في أن يحصل في تلك الرسالة على مصلحة دينية، ووعظ وإرشاد، يمحو به تلك الخطايا التي يرتكبها هؤلاء الملوك.
ويرشد لما قلناه، ما ذكره المقرئ من أنه:

{في ثالث يوم من قدومه، أمر بكرسي فنصب له، وجلس عليه للوعظ، وجلس الظاهر ومعه الأعيان، فصدع بالوعظ، حتى وجلت القلوب، ودمعت العيون}. هـ. [السلوك: 167/1].
على أن الشيخ، رضي الله عنه، لم يكن في رسالته هذه إلا مكرها، سيراً أو علائقية، لأن شأن هؤلاء الخلفاء وهؤلاء الملوك، أن يستميلوا قلوب العامة، بتقريب الخاصة إليهم.

[مسألة مُدارة الحكام، وما قاله الشيخ محيي الدين بشأنها]

ويشبه ما قلناه في الجواب عن إغضاء الشيخ، ومساعدته في الدخول في تلك الرسالة، ومخالطة أهل الضلالة؛ ما ذكره إمام الصوفية، وزعيم الفئدة الهادية المهدية؛ محيي الدين ابن العربي. يقول في مُدارة الملوك، والتقرب إليهم لقضاء حوائج الناس، ما لفظه، بعد كلام طويل:

{وكن متخلفاً بأخلاق الله، وقد قال الله تعالى لنبيه، صلى الله عليه وسلم، مُمتناً عليه:
(فِيمَا رَحْمَةً مِنْ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ)، واللين خفض الجناح والمداراة والسياسة. ألا ترى إلى الحق

تعالى يرزق الكافر على كفره، ويمهل له في المواخذه عليه، وقال عز وجل لموسى وهارون في حق فرعون: (فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا)، وهذه عين المداراة. قال:

{ومن هذا المقام، لما ذُفنته وأتحدثت به؛ اتفق لي أني صحبت الملوك والسلاطين، وما قضيت لأحد من خلق الله عند واحد منهم حاجة؛ إلا من هذا المقام. وما ردتني أحد من الملوك في حاجة التمسيتها منه لأحد من خلق الله. وذلك أني كنت إذا أردت أن أقضي عنده حاجة أحد؛ أبسط له بساطا أستدرجه فيه، حتى يكون الملك هو الذي يسأل ويطلب قضاء تلك الحاجة، مسارعا على الفور بطيب نفس وحرص، لما يرى له فيها من المنفعة، فكنْتُ أقضي للسلطان حاجة، بأن أقبل منه قضاء حاجة ذلك الإنسان. ولقد كلمت الملك الظاهر بأمر الله، صاحب حلب، في حوائج كثيرة؛ فقضى لي في يوم واحد مائة حاجة، وثمان عشرة حاجة للناس. ولو كان عندي في ذلك اليوم أكثر من هذا؛ قضاها طيب النفس راغبا. وإذا حصل للإنسان هذه القوة، انتفع به الناس عند الملوك؛ فما في العالم أمر مذموم على الإطلاق، ولا محمود على الإطلاق، فإن الوجوه وقرائن الأحوال تقيده. هـ [الفتوحات: 472/3].

والملك الظاهر هذا، الذي كلمه الشيخ محيي الدين، هو الملك الظاهر بن صلاح الدين الأيوبي، صاحب الفتوحات العظيمة في الإسلام، وأجلها فتح بيت المقدس في وقعة حطين الشهيرة، التي كانت هي الموقعة الحاسمة، كما هو مبسوط في التاريخ.

وكان بعد موت الملك صلاح الدين انقسمت مملكته، واستقر بدمشق وما إليها ولده الملك الأفضل، وبالديار المصرية الملك العزيز، وبحلب الملك الظاهر هذا. واستقرت قطع المملكة الأخرى بيد غير هؤلاء، وتمزقت المملكة كل ممزق، كما هو مبسوط في كتب التاريخ. وكانت وفاة الناصر لدين الله صلاح الدين سنة تسع وثمانين وخمسماية (589).

قالوا: وكان في هذا الملك الظاهر بطش وإقدام على سفك الدماء، ثم أقصي عنه. وهو الذي جمع البيت الناصري الصلاحي، وكان ذكيا فطنا. وكانت وفاته سنة ثلاثة عشر وستماية (613). فسبحان الحي الذي لا يموت.

وخلاصة هذا المبحث، الذي أشار إليه الشيخ محيي الدين، أن المداراة للملوك وغيرهم؛ إن كان لها وجه مشروع، ومطلب للدين فيه جاه محمود، من جلب مصلحة دينية، أو دفع مضرات عن الناس متوقعة أو واقعية؛ فإنه لا بأس بها، بل هي من الأخلاق المرضية السامية، شرط أن لا يكون قصد هذا المداري إرضاء هذا الملك أو الرئيس أو من له سطوة،

وإقراره على ما هو عليه من المخالفة، واستحسان حاله، والميل إلى ما هو عليه من الجور والظلم، وإلأفهو خارج عن المداراة المحمودة، إلى المداهنة المذمومة.

[الفرق بين المداهنة والمداراة]

قال الشهاب الخفاجي: {الفرق بين المداهنة والمداراة، فإن الأولى مذمومة، والثانية ممدوحة، لأن المداهنة استحسان ما لا يجوز لغرض فاسد، والمداراة معاملة بعض الناس بلين ورفق حتى يدفع به الضرر، أو يحصل به نفع ديني باعتبار، وإن كان الظاهر يخالفه}. هـ [شرح الشفاء: 582/4].

وبسط القول في هذا الإمام ابن بطلال، حسبما نقله عنه في "الفتح"، قال:

{المداراة من أخلاق المؤمنين، وهي خفض الجناح للناس، ولين الكلمة، وترك الإغلاظ لهم في القول. وذلك من أقوى أسباب الألفة. وظن بعضهم أن المداراة هي المداهنة، فغلط، لأن المداراة مندوب إليها، والمداهنة محرمة. والفرق أن المداهنة من الدهان، وهو الذي يظهر على الشيء و يستر باطنه. وفسرها العلماء بأنها معاشرة الفاسق، وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه. والمداراة هي الرفق بالجاهل في التعليم، وبالفاسق في النهي عن فعله، وترك الإغلاظ عليه حيث لا يظهر ما هو فيه، والإنكار عليه بلطف القول والفعل، ولاسيما إذا احتيج إلى تألفه ونحو ذلك.} هـ [فتح الباري: 403 / 10].

وبكل وجه، فإن المداراة بشرطها وتفسيرها السابق؛ هي من محاسن الأخلاق. ولهذا عقد لها الإمام البخاري في "صحيحه" ترجمة في كتاب الأدب، فقال: {باب المداراة مع الناس}، ثم قال: {ويذكر عن أبي الدرداء: إنا لنكشر في وجوه أقوام، وإن قلوبنا لتلعنهم}. قال الحافظ في "الفتح":

{وأشار المصنف بالترجمة إلى ما ورد فيه على غير شرطه، واقتصر على إيراد ما يؤدي معناه، فمما ورد فيه صريحا حديث لجابر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "مداراة الناس صدقة". أخرجه ابن عدي والطبراني في الأوسط، وفي سنده يوسف بن محمد بن المنكدر؛ ضعفوه. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، وأخرجه ابن أبي عاصم في آداب الحكماء، بسند أحسن منه. وحديث أبي هريرة: "رأس العقل بعد الإيمان بالله، مداراة الناس". أخرجه البزار بسند ضعيف {هـ كلام ابن حجر [402/10].

وذكر في "الجامع الصغير" حديث جابر، ونسبه لابن حبان في "صحيحه"، وللطبراني في "كبيره"، وللبیهقي في "شعب الإيمان"، ورمز له بالصحة. أما حديث أبي هريرة الذي رواه ابن حبان؛ فهو في "الجامع" بألفاظ مختلفة، فانظره.

وروى البخاري ما صحّ عنده، ممّا يشهد للموضوع، حديث عائشة، رضي الله عنها، قالت: استأذن على النبي، صلى الله عليه وسلم، رجل، فقال: "انذونا له، فبنس ابن العثيرة، أوبنس أخو العثيرة". فلما دخل، لأن له الكلام. فقلت: يا رسول الله: قلت ما قلت، ثم أنت له القول؟ فقال: "أي عائشة، إن شر الناس منزلة عند الله من تركه، أو ودعه، الناس، اتقاء فحشه". [فتح الباري: 403/10].

هذا ما يتعلق بمعاملة المسلمين، بعضهم مع بعض، من المداراة والرفق، ودفع الضرر وجلب المصلحة، بالوصف الأحسن، والطريقة اللينة الخارجة عن العنف.

[معاملة غير المسلمين وموالاتهم]

أما مقابلة المخالفين في الدين، من الكفار والمنافقين، وموالاتهم والتحبب إليهم؛ فقد قال الإمام فخر الدين الرازي في "تفسيره"، عند قوله تعالى: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ) الخ الآية:

{ واعلم أن كون المؤمن مواليا للكافر يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون راضيا بكفره، ويتولاه لأجله. وهذا ممنوع منه؛ لأن كل من فعل ذلك كان مصوبا له في ذلك الدين، وتصويب الكفر كفر، والرضا بالكفر كفر، فيستحيل أن يبقى مؤمنا مع كونه بهذه الصفة.

وثانيها: المعاشرة الجميلة في الدنيا، بحسب الظاهر، وذلك غير ممنوع منه.

والقسم الثالث: وهو كالمتموسط بين القسمين الأولين، هو أن موالات الكفار، بمعنى الركون إليهم، والمعونة والمظاهرة والنصرة، إما بسبب القرابة، أو بسبب المحبة، مع اعتقاد أن دينه باطل؛ فهذا لا يوجب الكفر، إلا أنه منهي عنه، لأن الموالات بهذا المعنى قد تجرّه إلى استحسان طريقته، والرضا بدينه، وذلك يخرج عن الإسلام. هـ ببعض اختصار [428/2].

ولا يخفى أن هذا الموضوع، حيث تكون القلبية لأهل الإسلام، والكفار تحت ذمتهم، ومنقادين لحكم دولتهم، كما أدركنا عليه أهل الذمة من اليهود

[أهل الذمة والفرق بين البر، وبين التودد والموالاتة]

وهذا الموضوع هو الذي عقد له القرافي في "فروقه" ترجمة قال فيها:

{الفرق التاسع عشر والمائة بين قاعدة بر أهل الذمة، وبين قاعدة التودد لهم}. ثم قال: {اعلم أن الله تعالى منع من التودد لأهل الذمة بقوله تعالى: (يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْفُونَ إِلَيْهِمْ بِالْمُودَةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ) الآية. فمنع الموالاتة والتودد. وقال في الآية الأخرى: (لَا يَتَّهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ) الآية. وقال في حق الفريق الآخر: (إِنَّمَا يَتَّهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ) الآية. وقال صلى الله عليه وسلم: "استوصوا بأهل الذمة خيراً". وقال في حديث آخر: "استوصوا بالقبض خيراً". فلا بد من الجمع بين هذه النصوص، وأن الإحسان لأهل الذمة مطلوب، وأن التودد والموالاتة منهي عنهما، واللبابان ملتبسان، فيحتاجان إلى الفرق}. ثم صار يبين الفرق بينهما، وقال:

{وسر الفرق، أن عقد الذمة يوجب حقوقاً علينا لهم، لأنهم في جوارنا وفي خفارتنا، وذمة الله وذمة رسوله، صلى الله عليه وسلم، ودين الإسلام. فمن اعتدى عليهم، ولو بكلمة سوء، أو غيبة في عرض أحدهم، أو نوع من أنواع الإذابة، أو أعان على ذلك؛ فقد ضيع ذمة الله تعالى وذمة رسوله، صلى الله عليه وسلم، وذمة دين الإسلام}. ثم قال: {وإذا كان عقد الذمة بهذه المثابة؛ تعين علينا أن نبرهم بكل أمر لا يكون ظاهره يدل على مودات القلوب، ولا تعظيم شعائر الكفر، فمتى أدى إلى أحد هذين امتنع، وصار من قبيل ما نهى عنه في الآية وغيرها}. [20 / 3].

وهذا هو مؤدى ما أشار إليه الفخر في التقسيم السابق.

[انقلاب الحال، والتغلب على المسلمين، وجريان حكم التقيّة]

وأما حيث انقلب الحال، وأصبح الحكم بيد المتغلب الكافر، وصار المسلم من المستضعفين الذين لا يجدون حيلة ولا يهتدون سبيلاً؛ ففي هذا الحال يجري حكم التقيّة، التي قال الله فيها: (إِلَّا أَنْ تَنْقُتُوا مِنْهُمْ نَقَاةً). ولها أحكام كثيرة، أشار لبعضها الفخر، فقال:

{الحكم الأول: أن التقيّة إنما تكون إذا كان الرجل في قوم كفار، ويخاف منهم على نفسه وماله، فيدأريهم باللسان، وذلك بأن لا يظهر العداوة باللسان. بل يجوز أيضا أن يظهر الكلام المؤمّم للمحبّة والموالاة، ولكن بشرط أن يضمّر خلفه، وأن يعرّض في كل ما يقول، فإن التقيّة تأثيرها في الظاهر، لا في أحوال القلوب}.

{الحكم الثاني للتقيّة: هو أنه لو أفصح بالإيمان والحق، حيث يجوز له التقيّة، كان ذلك أفضل}. واستشهد الفخر على ذلك، بما كان نقله عن الحسن، بما وقع لرجلين من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مع مسيلمة الكذاب، أنه قال لأحدهما: أتشهد أن محمدا رسول الله. قال: نعم نعم نعم. فقال: أتشهد أني رسول الله. قال: نعم. فتركه. وقال للآخر: أتشهد أن محمدا رسول الله. قال: نعم. قال: أفشهد أني رسول الله. فقال: إني أصم ثلاثا. فقتله. فبلغ ذلك رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: "أما هذا المقتول فمضى على يقينه وصدّقه، فهنيئنا له، وأما الآخر فقبل رخصة الله فلا تبعة عليه". ثم قال الفخر:

{الحكم الثالث للتقيّة: أنها إنما تجوز فيما يتعلق بإظهار الموالاة والمعادة، وقد تجوز أيضا فيما يتعلق بإظهار الدين. فأما ما يرجع ضرره إلى الغير؛ كالقتل والزنا وغصب الأموال، والشهادة بالزور وقذف المحصنات، وإطلاع الكفار على عورات المسلمين؛ فذلك غير جائز ألبيّة}.

{الحكم الرابع: ظاهر الآية يدل على أن التقيّة إنما تحل مع الكفار الغالبيين، إلا أن مذهب الشافعي، رضي الله عنه، أن الحالة بين المسلمين إذا شاكلت الحالة بين المسلمين والمشركين؛ حلت التقيّة، محاماة على النفس}.

{الحكم الخامس: التقيّة جائزة لصون النفس، وهل هي جائزة لصون المال؟ يحتمل أن يحكم فيها بالجواز لقوله، صلى الله عليه وسلم: "حرمة مال المسلم، كحرمة دمه". ثم استمر الفخر في الاستدلال، وانفصل كلامه على إلحاق المال بالنفس. ثم قال:

{الحكم السادس: قال مجاهد: هذا الحكم كان ثابتا في أول الإسلام لأجل ضعف المؤمنين. فأما بعد قوة دولة الإسلام؛ فلا. وروى عوف عن الحسن أنه قال: التقيّة جائزة للمؤمنين إلى يوم القيامة. وهذا القول أولى، لأن دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان}. هـ. [تفسير الفخر الرازي: 429/2].

[مواصلة ترجمة الشيخ ابن الجبالي وسبب الطعن فيه]

وبهذه النقول الواضحة الجلية، والمباحث المسلسلة العلمية؛ يجد المتحري للحق، والمجتنب لإساءة الظن، أقوم المناهج، وأحسن المخارج؛ لدفع ما وجهه الوطنيون إلى شيخ الشيوخ، ومفرد زمانه، والسابق في ميدان المعارف عند تفاخر أقرانه، الشيخ ابن الجبالي. وهذه الطعون التي اقتحمها هؤلاء العصريون في حق الشيخ، واحتملوا بها بهتاناً وإثماً مبيهاً، يمكن أن تنحصر فيما يأتي:

أولها: ولايته رئاسة المجلس العلمي بالقرويين بفاس، والحقيقة أن التولية إنما صدرت من الأجنبي الذي كان بيده الحل والعقد.

ثانيها: إناطة تطبيق النظام الذي أسسه ذلك الأجنبي بالشيخ المذكور، ولم يكن ذلك النظام مرضياً عند العموم.

ثالثها: معارضة الطلبة بالصرامة، عندما قاموا بإعلان المظاهرة احتجاجاً على الحكومة.

رابعها: وهو أكبر جنائية عُدَّت عليه، وهو عدم مساعدته على الإضاء معهم على العريضة التي قدموها إلى الحكومة احتجاجاً على الظهير البربري مع المطالب الوطنية التي التمسوا تنفيذها.

خامسها: قيوله الوسام الذي قلده به رئيس حكومة فرنسا، وإظهار تقييده وتكريمه. سادسها: إظهاره الموافقة على ما قامت به الحكومة من السجن والضرب، والتنكيل والنفى والإبعاد، لجماعة الوطنيين الذين قاموا بالثورة والمعارضة، وإفتاؤه - على ما قالوا - بجعلهم من المحاربين والبيغاة الخارجين عن طاعة الإمام واستشهد على ذلك بالآية الكريمة: (إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا) الآية.

[رئاسة الشيخ للمجلس العلمي بالقرويين]

أما الطعن الأول، وهو ولايته رئاسة المجلس العلمي بالقرويين. وهذا المجلس لم يكن معروفاً أيام الاستقلال، وإنما أحدث بعد الاستعمار، قصد التدخل في أمور التعليم، والاطلاع على ما يجري فيه. هذا في الجنوب.

كما أحدث في الشمال، لكن على صفة أخرى، بأن انتخب أعضاؤه في مهرجان كبير، واحتفال عظيم، وأدمج فيه الأجانب. وصار النظر [إليه] في أمر التعليم، وتعيين المدرسين بالجامع الكبير، والمقصد واحد. والله غالب على أمره.

[تشابه حال مشيخة القرويين بالمغرب، ومشيخة الأزهر بمصر]

وكان هذا المنصب، الذي عين له شيخنا، أقرب شبها في القرويين بمشيخة الأزهر بمصر، التي جعلت إلى رئيستها في هذا النظام الحادث؛ الرئاسة الدينية لأهل العلم، ومن ينتمي إلى الجامعة، وطوقت هذه الرئاسة يقاتون أسند تنفيذ فصوله للرئيس، إذ نص الفصل الثاني من القانون الذي أصدره خديوي مصر، عباس باشا [على ما يلي]:

(الفصل الثاني، في الرئاسة الدينية العامة:

4- شيخ الجامع الأزهر، هو الإمام الأكبر لجميع رجال الدين، والرئيس العام للتعليم في الجامعة الأزهرية، والمشرف على السيرة الشخصية الملائمة لشرف العلم والدين، بالنسبة إلى من ينتمي للجامعة المذكورة، ومن لم ينتم إليها من أهل العلم وحملة القرآن الشريف.

5- شيخ الجامع الأزهر، بصفته رئيس المجلس الأعلى، هو المنفذ الفعلي العام لجميع القوانين واللوائح والقرارات المختصة بالجامعة الأزهرية).

وفيه:

8- يكون بالجامع الأزهر مجلس يسمى مجلس الأزهر الأعلى.

ثم فيه:

9- يؤلف مجلس الأزهر الأعلى من شيخ الجامع الأزهر بصفة رئيس وثمانية أعضاء،

وهم:

- مفتي الديار المصرية.

- شيخ السادة المالكية.

- شيخ السادة الشافعية.

- شيخ السادة الحنفية.

- مدير عموم الأوقاف المصرية.

- ثلاثة ممن يكون في وجودهم بالمجلس فائدة لترقية التعليم، وحسن انتظام إدارته. الخ.

وفي هذا النظام بيان كيفية الإدارة، وتوقيت انعقاد هذا المجلس، واختصاصات أعماله، وبيان المواد التي تدرس في المعهد، وغير ذلك مما يطول ذكره.

ومرادنا هنا؛ الإشارة إلى أن هذه المشيخة التي أحدثت بالمغرب، وجعل لها مجلس علمي بالقرويين؛ هي ناطرة إلى ما سبقها في الأزهر، وأن المجلس العلمي الذي أبدع في الشمال، كان أقرب شيها بنظام مجلس الأزهر.

وكل ذلك كما أشرنا إليه؛ هو من محدثات الاستعمار، إذ الأزهر والقرويين لم يكونا إلا من جملة المساجد العامة التي يذكر فيها اسمه تعالى، ويسبح له فيها بالعدو والأصاال، وتؤدى فيها الصلوات، إلا أنه كما قدمنا أن العلم الديني لما كان من قبيل العبادات؛ كان العلماء يلقون فيهما دروسهم العلمية، ويحلقون فيهما للتعليم، كما كان شأنهم في سائر المساجد، حسبما كان الأمر جاريا من لدن زمن الرسول، عليه الصلاة والسلام.

[نبذة تاريخية عن الأزهر، وعن أهم المدارس التي كانت بمصر وغيرها]

على أن الأزهر كان أولاً من منشآت الشيعة العبيديين، إذ أسسه فانداهم جوهر سنة 359هـ. وأول ما درس فيه الفقه على مذهب الشيعة، إذ كانوا أهل الصولة والدولة. ثم لم يزل كذلك إلى أن قضى السلطان صلاح الدين الأيوبي على هذه الدولة سنة 567، ومحا مذهبها الشيعي، وأزال من الجامع المذكور حتى إقامة الجمعة، وجعل الخطبة متحدة، على ما عليه الإمام الشافعي، وهو المشهور في مذهب مالك، ونقلها إلى الجامع الحاكمي بسبب اتساعه. وأنشأ السلطان صلاح الدين عوضاً عن ذلك، سنة 566، المدرسة الناصرية، والمدرسة السيوفية للشافعية، والمدرسة القمحية للمالكية. وكثرت بعد ذلك المدارس التي زاحمت الأزهر، حتى بلغ عددها زمن المقرئ 45 مدرسة. وكل ذلك انتقاماً من هذا السلطان السني، وانتصاراً لأهل السنة.

ثم بقي الحال على انقطاع الخطبة من الأزهر، وإفرادها بالجامع الحاكمي، إلى أن كانت سنة 665، فوقع استفتاء من أمير البلاد للعلماء، فمنهم من أجاب بمنع تعدد إقامة الجمعة بالقطر الواحد، ومنهم من أجاز. وممن أجاز، قاضي قضاة الحنابلة، فاعتمد الأمير فتواه،

وأعاد الجمعة إلى الأثر. وكان لأعادتها ابتهاج كبير في القطر؛ أقيمت له حفلة عظيمة، حضرها رجال الدولة وعظماء الناس.

ثم لم يزل هذا الجامع محلا للتغيرات والزيادات، وإضافة دور ومحلات للمجاورين، وكتاتيب قرآنية، وإلحاق مدارس بجوارها، وترتيب مراتب مالية وطعامية على سكانها الطلبة، وتتابع التبرعات والأوقاف، وإحداث المشاريع المختلفة من الملوك والرؤساء وأهل الثروة. وكان الجامع عامرا بتلاوة القرآن ودراسته وتلقينه، والاشتغال بالفقه والحديث والتفسير والنحو، ومجالس الوعظ، وكان أرباب الأموال يقصدونه بأنواع الذهب والفضة وسائر النقود؛ إعانة للمجاورين، ويرسلون إليهم أنواع الأطعمة والخبز والحلوى ولاسيما في المواسم.

وهكذا استمرت التجديدات والتحسينات والإضافات، وتقاطرت الأوقاف والتبرعات على هذا الجامع الكبير، إلى أيام الدولة الخديوية.

والجامع المذكور بيت من بيوت الله، تؤدي فيه الصلوات، وتدرس في داخله العلوم، وتلقن فيه المعارف، وتعلم فيه الفنون الإسلامية على اختلاف موضوعاتها. والمدرسون أحرار في إلقاء دروسهم، والطلبة يأخذون عنهم ما مالت إليه مداركهم، ودعت إليه قوة أفكارهم، دون تحجير ولا ترتيب. ولم يذكر أحد من المؤرخين، فيما قبل القرن العاشر والحادي عشر، نظاما للطلبة، ولا سمى أحد منهم مشيخة لهذا الجامع أسندت لها الرئاسة فيه.

فهذا الحافظ السيوطي، الذي كان يعيش في القرن التاسع، وأوائل القرن العاشر، وهو جبهة أخبار مصر، المعنني بذكر مساجدها ومعاهدها ومدارسها، وما جرى فيها من ترتيب شيوخ، أو تقديم مدرسين أو وعاظ ومحدثين؛ لم يذكر لهذا الجامع إسناد أمر التعليم إلى شيخ من الشيوخ، وإنما ذكر هذا الجامع من جملة جوامع القاهرة، وذكر من أسسه، وهو القائد جوهر، مولى المعز، كما هو مشهور، وأشار إلى تعطيله مدة من الخطبة، حسبما سبق. ولم يذكر أنه جرى فيه تدريس، ولا انتصب فيه عالم للتعليم.

[جامع ابن طولون]

بالقاهرة، والدروس التي كانت تلقى فيه]

أما جامع ابن طولون؛ فإن الجلال السيوطي ذكر أنه كانت تقام فيه دروس للعلوم المختلفة، وأنه أملى فيه الحديث الربيع بن سليمان، تلميذ الإمام الشافعي، ودفع إليه ابن طولون في ذلك اليوم ألف دينار، وعمل الربيع كتابا فيما روي عن النبي، صلى الله عليه

وسلم، أنه قال: " من بنى لله مسجداً، ولو كمفحص قطاة، بنى الله له بيتاً في الجنة ". [حسن المحاضرة: 2/153].

ثم ذكر الجلال ما جرى على هذا المسجد من الخراب إلى أن جدد له لأجين، لما عاد إلى سلطنته في قضية مشهورة، ووقف عليه وقفاً، ورتب فيه دروس التفسير والحديث والفقه، على المذاهب الأربعة، والقراءات والطب والميقات، حتى جعل من جملة ذلك وقفاً على الذبابة تكون في سطح الجامع، في مكان مخصوص بها، لأنها تعين المؤذنين، وتوقظهم في السحر. ولأجين هذا؛ كانت سلطنته أواخر القرن السابع، وقد كان ممن أسند النظر له في هذا الجامع؛ قاضي القضاة ابن جماعة الشافعي.

وذكر الجلال السيوطي الجامع الحاكمي، وأنه بعد ما خرب في زلزلة سنة اثنين وسبعمئة؛ جدهه بيبرس، ورتب فيه دروساً على المذاهب الأربعة، ودرس حديث، ودرس نحو، ودرس قراءات. [حسن المحاضرة: 2/155].

ومن العجيب أنه لم يتعرض لما كان يلقي في الأزهر في ذلك التاريخ من الدروس العلمية، مع أن غيره ذكر جملة من ذلك. والذي يظهر أن الأزهر لم يكن له ذكر في زمن الجلال، ولا شهرة يجب الاعتناء بها، وإلا، لو كانت، لما أخل بما جرى في هذا الجامع، والله أعلم.

[لقب مشيخة الشيوخ واختصاصاتها]

أما المشيخة في ذلك العصر، فلم تكن لقباً إلا لخاتمة الصوفية. وقد ذكرها صاحب "الصباح"، من جملة الوظائف الدينية الكبيرة في المملكة، بعد أن كان ترجم ذلك بـ: {أحوال المملكة. ما عليه ترتيب المملكة من ابتداء الدولة الأيوبية إلى زماننا} هـ. وزمان صاحب "الصباح" كان في دولة المماليك التي أعقبتها دولة الخديويين، فإنه لما صار يذكر الوظائف الدينية التي لا مجلس لها في حضرة السلطان؛ ذكر في جملة ذلك مشيخة الشيوخ، قال:

{والمراد بها مشيخة الخاتمة، التي أنشأها الملك الناصر محمد بن قلاوون، بسرياقوس، من ضواحي القاهرة. أما مشيخة الخاتمة بالصلاحية بالقاهرة، المعروفة بسعيد السعداء؛ فإنها، وإن قدم زمنها، وعظم قدرها، دون تلك في المشيخة} هـ. [صباح الأعشى: 4/38].

كما أن الجلال السيوطي ذكر جملة من الخواتق التي كانت بمصر، ومن تولى مشيختها من أكابر الأعلام أهل الصلاح والرسوخ في مقامات العرفان.

وذكر فيها خاتقة شيخو العمري، أيام دولة المماليك، [وأنه] لما فرغ من عمارتها سنة 757؛ رتب فيها أربع دروس على المذاهب الأربعة، ودرس حديث، ودرس قراءات، ومشيخة إسماع "الصحيحين" و"الشفاء". قال: وشرط في شيخها الأكبر، وهو شيخو حضور التصوف، وتدریس الحنفية بالديار المصرية، وأن يكون عارفا بالتفسير والأصول، وأن لا يكون قاضيا. وهذا الشرط عام في جميع أرباب الوظائف بها. وأول من تولى المشيخة بها الشيخ أكمل الدين، محمد بن محمود البابرثي. وأول من تولى تدريس الشافعية بها بهاء الدين، ابن الشيخ تقي الدين السبكي. وأول من تولى تدريس المالكية بها، الشيخ خليل، صاحب "المختصر". [حسن المحاضرة: 161/2]. ثم صار يعدد أشياخا آخرين تداولوا المشيخة بها.

أما نظر شيخ الشيوخ بهذه الخواتق، فقد فسره صاحب "الصباح"، فقال في مشيخة الشيوخ في الشام:

{وموضوعها، كما في الديار المصرية، من التحدث على جميع الخواتق والفقراء بدمشق وأعمالها. والعادة أن يكون متوليها شيخ الخاتقة الشُّمَيْصَانِيَّة بدمشق، وولايتها عن النائب بتوقيع كريم}. [صبح الأعشى: 193/4].

قلت: وهذا المنصب الصوفي الكبير، لم يكن خاصا، فيما يظهر، بمصر؛ بل كان متداولاً عند الخليفة ببغداد؛ فقد تقدم أن الخليفة الناصر العباسي ببغداد، استعمل شهاب الدين السهروردي في الرسالة إلى العادل الأيوبي بدمشق، ووجه معه إليه التشريف والتقليد، وأن شهاب الدين المذكور - وهو شيخ الصوفية - كان له مكاتبة عند الناصر المذكور، حتى جعله مقدما على شيوخ بغداد. قلت: وهذه هي مشيخة الشيوخ.

[شيوخ المدارس الكبرى بالمشرق]

أما شيوخ المدارس، فلم يكن لهم هذا اللقب؛ إلا أن كل مدرسة من هذه المدارس الكثيرة في القطر المصري، وفي العراق والشام؛ كانت تحمل اسم من أسسها من الملوك وغيرهم.

ومن أشهرها المدرسة النظامية ببغداد، التي بناها الوزير نظام الملك، أثناء القرن الخامس. وكان نظام الملك من الوزراء العظام، ومن أشهرهم في النفوذ في دولة السلطان أرسلان السلجوقي، ومن أكبرهم محبة في العلماء والفقهاء والصوفية، وأكثرهم إكراما وعطاء وإيثارا وتعظيما. وكان أول من انتقى للدراسة بها؛ أبو إسحاق الشيرازي، الإمام الشهير.

كما أنه بنى مدرسة أخرى بنيسابور، ونسبت إليه أيضا، ودرس بها إمام الحرمين، الإمام الشهير، صاحب المؤلفات الشهيرة.

بل قالوا إن أول من بنى المدارس في الإسلام، هو هذا الوزير العظيم. ولكن الحافظ الذهبي؛ رد الأولوية بأن هناك مدارس بنيت قبل وجود نظام الملك. وعلى صحة ما قاله الذهبي، فقد أجاب التاج السبكي بأن الأسبقية لنظام الملك، إنما هي في ترتيب المعاليم للطلبة في المدارس، لأنه قال: الظاهر أنه لم يكن لهم في المدارس معلوم، أي قبل الوزير نظام الملك.

وبكل حال، ففضل الوزير المذكور على العلم والاعتناء بنشره، وتقريب أهله، وإمدادهم بالرواتب الكافية؛ لا ينكر، بل من الآثار التي تكتب له في سجل الحسنات، وتُخلد عليه الثناء ممن تقدم عصره أو تأخر.

وتلاه في ذلك؛ الملك العادل صلاح الدين الأيوبي، الذي محا آثار الرافضة من مصر، الذين لم يكونوا يقولون بهذه الأشياء، فأنشأ بمصر عدة مدارس. فبنى مدرسة للحنفية تعرف بعد ذلك بالسيوفية، ومدرسة الشافعية، تعرف بالشريفية، وأخرى للمالكية، تعرف بالمحمية. ومن أشهر المدارس التي حفظت اسم هذا الملك الأيوبي بمصر؛ المدرسة الصلاحية، بجوار الإمام الشافعي. قال الجلال السيوطي:

{وينبغي أن يقال لها تاج المدارس. وهي أعظم مدارس الدنيا على الإطلاق، لشرفها بجوار الإمام الشافعي، ولأن بانيها أعظم الملوك ليس في ملوك الإسلام مثله، لا قبله ولا بعده}. [حسن المحاضرة: 2/157].

ثم صار يذكر ما كان لمدرسيها من المرتبات العظيمة، ثم صار يذكر من ولي تدرسيها من أعظم الأعلام، وعمد الإسلام، من لدن أسست إلى عصره على تتابع السنوات، وذكر من ذلك تقي الدين ابن دقيق العيد، وقاضي القضاة، تقي الدين بن بنت الأعز، وضياء الدين

المناوي، وشهاب الدين السبكي، وتاج الدين ابن السبكي، والبرهان بن جماعة، وسراج الدين البلقيني، والحافظ ابن حجر، وختم بشيخ الإسلام ابن زكرياء الأنصاري.

ومن المدارس الشهيرة بمصر؛ المدرسة الكاملة، بناها الملك الكامل سنة إحدى وعشرين وستمائة، وهي دار الحديث. قال السيوطي: {وليس بمصر دار حديث غيرها، وغير دار الحديث التي بالشيخونية}. وعند كمالها، ولي مشيختها الحافظ عمر ابن دحية، كما وليها الحافظ المنذري، وابن دقيق العيد. وتداولها غيرهم من الحفاظ، كابن سيد الناس، والبدر ابن جماعة، والحافظ العراقي، وسراج الدين ابن الملحق. [حسن المحاضرة: 159/2].

ثم صار الجلال يذكر المدارس الشهيرة التي كانت بمصر ونسبت لأهلها، ومن ولي فيها التدريس من أهل العلم؛ كالصلاحية والظاهرية والمنصورية والناصرية وغيرها. وكل ذلك لا يفيد إلا أن كل مدرسة يعين لها مدرس يقوم بالتدريس فيها فقط، دون إسناد مشيخة الشيوخ إليه، إلا ما كان من خاتمة الصوفية، حسبما سبق.

وبالجملة؛ فإن التعليم كان في الصدر الأول، إما في الكتاتيب القرآنية، وإما في المساجد. ثم أثناء القرن السادس، توجه الأمراء والرؤساء وذوو الثروة والسعة؛ إلى إنشاء المدارس. وكانت فيما يظهر، عبارة عن دار كبيرة بها مساكن معدودة يسكنها طلبة العلم من الغرباء وغيرهم. وكان، فيما رواه التاج السبكي، أن الطلبة كانت لهم السكنى فقط، دون إعانة راتبية. وأول من جعل لهم راتباً معلوماً؛ الوزير نظام الملك، أحد وزراء الدولة السلجوقية، الذي اشتهر أنه أول من بنى المدارس. وكان عيّن لهذه المدارس، كما سبق، مدرس ينتقى من أكابر أهل العلم، وكان يلقي دروسه إما باختياره، أو بتعيين الواقف.

[الإشراف على التعليم

ومراقبته، كان بيد القاضي والمحاسب]

وكان المشرف على المدرسين، وما يلقونه من العلوم، هو قاضي القضاة، أي قاضي القاعدة التي هي مقر الخليفة أو الملك، ولهذا كانت تصدر المنشورات والظواهر بالإشارة إلى ذلك.

كما أنه كان للمحتسبين نوع مراقبة ونظر فيما يلقي في تلك المساجد والمعاهد من الآراء والقصص المضلة، والحكايات الخرافية الباطلة.

وهذا لفظ ظهير صدر أيام دولة المماليك إلى قاضي قضاة دمشق، بهاء الدين السبكي، بعد الإفاضة في التنويه في نص التولية :

(.. فلذلك رسم بالأمر الشريف الأشرفي الناصري - لازال علم العلم في أيامه مرفوعاً، وألم الجهل بما خص الله به دولته من الأئمة الأعلام مدفوعاً - أن يفوض إلى المشار إليه؛ قضاء القضاة الشافعية، ونظر الأوقاف بدمشق المحروسة، وأعمالها بالبلاد الشامية، وما هو مضاف إلى ذلك من الصدقات والتدريس والتصدير وغير ذلك، على عادة من تقدمه في ذلك، وقاعدته ومعلومه..) [صبح الأعشى: 41/12]. هذا في المشرق.

وفي الأندلس: من منشور نصري أحمر، لقاضي القضاة أبي يحيى ابن عاصم، بعد تصدير طويل الذيل، وتنويه بمقام هذا القاضي في المعارف والفضائل، مما يتضاءل عن تسطيره إطالة القول؛ ما لفظه:

(.. وخصه فيه بالنظر المطلق الشروط، الملازم للتفويض ملازمة الشرط للمشروط، المستكمل الفروع والأصول، المستوفي الأجناس والفصول، في الأمور التي تختص بأعلام القضاة الأكابر، وكتاب القضاة ذوي الأقالم والمحابر، وشيوخ العلم وخطباء المنابر، وسائر أرباب الأقالم القاطن منهم والغاير؛ بالحضرة العلية، وجميع البلاد النصرانية).

ثم قال: (فليقم - أبقاه الله تعالى - بهذه الأعمال التي سمت واعتزت، ومالت بها أعطاف العدل واهتزت، وسار بها الخبر حيث سرى، وصار بها الحق مشدود العرى، وعلى جميع القضاة الأصفياء، والعلماء الأرضياء، والخطباء الأولياء، والمقرنين الأذكياء، وحملة الأقالم الأخطياء؛ أن يعتمدوا على هذا الولي العماد في كل ما يرجع إلى عواندهم، ويختص في دار الملك من مرتباتهم وفوائدهم..) الخ. [أزهار الرياض للمقري ص: 178/179].

وهذا المنشور مؤرخ بصفر عام سبعة وخمسين وثمانمائة.

[المحتسب كان بمنزلة مفتش عام في الأمور الإسلامية]

وأما مراقبة المحتسبين على المدرسين؛ فمن حيث كون الحسبة هي الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، على وجه العموم، وأن صاحبها بمنزلة مفتش عام في الأمور الإسلامية. ومن أركانها القيام بتعليم الأمة ما يهمها من أمر دينها؛ [ف] كان له مراقبة ما يجري في

المساجد والمعاهد من إقامة شعائر الدين، وإرشاد الأمة، والاستطلاع على القانمين بذلك وتعرف أحوالهم، وامتحاناتهم فيما أنيط بهم من وعظ وخطابة ودراسة العلوم. ومهما عثر على قاصر أو مخلط أو مضلل للعامّة، أو إلقاء ما فيه مخالفة للسنة والجماعة، وإشاعة الابتداع وتشويش الأفكار؛ فعليه توقيفه، وإنكار ما يلقيه على الناس من ضلالته. قال الإمام أبو الحسن الماوردي في "أحكامه":

{ وإذا وجد - يعني المحتسب - من يتصدى لعلم الشرع وليس من أهله، من فقيه أو واعظ، ولم يأمن اغترار الناس به في سوء تأويل أو تحريف جواب، أنكر عليه التصدي لما ليس هو من أهله، وأظهر أمره لنلا يُغترَ به. ومن أشكل عليه أمره، لم يقدم عليه بالإتكار إلا بعد الاختبار. قد مرّ عليّ بن أبي طالب، عليه السلام، بالحسن البصري، وهو يتكلم على الناس فاختره، فقال له: ما عماد الدين؟ فقال: الورع. قال: فما آفته؟ قال: الطمع. قال: تكلم الآن، إن شئت. وهكذا، لو ابتدع بعض المنتسبين إلى العلم قولاً خرق به الإجماع، وخالف فيه النص، ورد قوله علماء عصره؛ أنكر عليه، وزجره عنه، فإن أفلح وتاب، وإلّا فالسلطان بتهديب الدين أحقّ. وإذا تعرض بعض المفسرين لكتاب الله تعالى بتأويل عدل فيه عن ظاهر التنزيل إلى باطن بدعة تتكلف له غمض معانيه، أو تفرد بعض الرواة بأحاديث مناكير تنفر منها النفوس، أو يفسد بها التأويل؛ كان على المحتسب إنكار ذلك والمنع منه. } [الأحكام السلطانية: 215].

ولشدة [الاهتمام] بهذا العمل الذي يقوم به المحتسب؛ كان الخلفاء والأمراء يثصون عليه في مناشير توليتهم، ويحضون عليه في ظهانر تعيينهم. وهذا نص وقع في ظهير تولية محتسب بمصر أيام دولة المماليك، وفيه:

(.. وفقهاء المكاتب منهم من لعرضه يدنس، والفصّاص غالبهم يتعمد الكذب في قصصه، وأهل النجامة كم منهم من لعب مرة بعقل امرأة وأمات رجلا بغصصه، وآخرون ممن تضل بهم العقول، وتظل حائرة فيهم النقول، وكثير ممن سوى هؤلاء يدك مبسوفة عليهم، وأحكامك محيطّة بهم من خلفهم ومن بين يديهم.) [صبح الأعمى: 64/12].

وبوجه إجمالي، فإن هذه النقول، وهذه الموضوعات المسلسلة، إنما جرنا إليها بيان أن هذه المجالس العلمية ورناستها، وإناطة ترتيب الدروس في المعاهد، واختراع الأنظمة ذات

أبواب وفصول، وتحديد الأوقات، وفرض العقوبات، لم تكن قديما، ولم يكن يهتم بها الصدر الأول، كما سبق القول.

ولم تكن هناك مساجد ومعاهد معينة للتعليم، ولا مدارس لإيواء الطلبة وترتيب المدرسين بها، وإعطائهم الرواتب والجراريات، وإنما كان الناس يأخذون العلوم عن فيه الأهلية لذلك، حيثما اتفق، في الدار أو الطريق أو المسجد، أو حيث أمكن.

فقد تلقى سيدنا موسى، عليه الصلاة والسلام، ما تلقى من سيدنا الخضر، على ظهر البحر، كما قص الله تعالى علينا في "القرآن". وكان النبي، صلى الله عليه وسلم، يجيب السائل حيثما سأل، ففي البخاري: {باب الفتيا، وهو واقف على الدابة وغيرها}. ثم روى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه وقف في حجة الوداع بمنى للناس يسألونه.. إلخ. وفي لفظ: {وقف على ناقته}.. إلخ. وفي كتاب "جامع بيان العلم" لابن عبد البر:

{ولا بأس أن يسأل العالم قائما وماشيا في الأمر الخفيف، لحديث ابن مسعود" قال: بينما أنا أمشي مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في خرب المدينة، وهو يتوكأ على عسيب معه؛ مر بنفر من يهود خيبر، فقال بعضهم لبعض: سلوه عن الروح؛ فقام رجل منهم فقال يا أبا القاسم: ما الروح؟}. وذكر الحديث. [140/1].

[تعليم العلم كان في المساجد،

لكونه من تمام العبادة، ومن أهم الأذكار]

هذا، ولكن لما كان العلم من تمام العبادة ومن أهم الأذكار، وكان شأن العبادة والذكر أن يكونا في بيوت أذن الله أن ترفع ويذكر فيها اسمه، وهي المساجد، صارت العادة بأن يعلم العلم في المساجد من غير تخصيص، إذ لم تكن في صدر الإسلام - كما سبق - مدارس مخصصة للتعليم، مع ما كان [عليه] شأن النبي صلى الله عليه وسلم، من الاجتماع مع أصحابه لتبليغ ما أنزل إليه في مسجده الشريف؛ فصار ذلك سنة متبعة، وعادة مطردة.

ولكن مع مراعاة الأدب الواجب في المساجد، من الطهارة وتنزيهاها عن كل ما ينافي احترامها من اللهو واللغو، وما يدنسها من الأنداس والأنجاس وسقط القول، مما لا يليق بهذه البيوت التي نسبها الله إليه وأمر برفعها وإعلاها، بل أنكر الإمام مالك رفع الصوت فيها بالعلم فضلا عن اللغو. فقد روى ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم" عن أشهب، قال:

{ سنل مالك عن رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره، قال: لا خير في ذلك في العلم ولا في غيره. ولقد أدركت الناس قديما يعيبون ذلك على من يكون في مجلسه، قال: وأنا أكره ذلك، ولا أرى فيه خيراً { هـ. [139/1]. وقد وردت في احترام المساجد وتنزيهاها عما يدنسها من القول والفعل آثار وأحاديث، فلنراجع في محلها.

وأظن أن السبب في بناء المدارس لطلبة العلم، وإفرادها بذلك، وجعلها محلاً للتعليم؛ هو ما رآه أهل الفضل والعلم من عدم مراعاة احترام المساجد، ودخول المتساهلين إليها من الطلبة دون تحفظ في طهارتهم وغيرها.

[دور بعض الملوك والأمراء في العناية بالتعليم]

ولا ينسى الإسلام تلك الأعمال البارة التي قام بها الملوك والأمراء، أثناء القرن الخامس الهجري، من السلجوقيين والأتراك وغيرهم، في صرف عنايتهم، وبذل مجهوداتهم، وإنفاق الأموال العظيمة في تشييد المدارس الكبيرة في سائر ما ملكوه من الأقطار والأقاليم، وتعيين الرواتب الفائقة، والمعاليم الكافية للمدرسين فيها والمتعلمين، حتى صيروا للعلوم أسواقاً نافقة، ورفعوا للمعارف وأهلها مقامات سامية؛ افتخرت بها أعصارهم، وأثبتت على فضائلهم ألسن الجمهور، وكتبت بها سيرهم في سطور الدهور.

فممن اشتهر واعتنى ببناء المدارس والإكثار منها، والاعتناء بترقية مدرسيها وطلبتها في دولة السلجوقيين الأتراك؛ الوزير نظام الملك، الذي سبق ذكره.

الملك صلاح الدين الأيوبي، وظلوعه في أفق الشرق بدر هداية ودراية

هذا ما كان في أواسط القرن الخامس. وأما في أواسط القرن السادس، فقد بعث الله فيه الملك الصالح، المجاهد الفاتح، ناصر الدين، ومفتاح أقطار المسلمين، صلاح الدين الأيوبي، فطلع من القطر المصري بدر هداية، وشمسا منيرة استضاءت بأنوار عدلها الأقطار الإسلامية ديانة ودراية، وسيفا ماضيا قمع أهل الكفر وقطع رؤوس شياطين الفتن، وكسر جموع أهل الضلالة، وأحى ما مات من رسوم الديانة، وجدد ما انهار من قواعد المعارف وأبانها أي إبانة. قال الجلال السيوطي:

{وأما مصر؛ فقال ابن خلكان: لما ملك السلطان صلاح الدين بن أيوب الديار المصرية، لم يكن بها شيء من المدارس؛ فإن الدولة العبيدية كان مذهبها مذهب الرافضة والشيعية، فلم يكونوا يقولون بهذه الأشياء؛ فبنى السلطان صلاح الدين بالقرافة الصغرى، المدرسة المجاورة للإمام الشافعي؛، إلخ ما سبقت الإشارة إليه من المدارس التي بناها في مصر. وأما في غير مصر؛ فقد قال صاحب "خطط الشام"، محمد كرد علي، رئيس المجمع العلمي العربي، في بيان اعتناء صلاح الدين بالمدارس والمدرسين، في خصوص عاصمة الشام، وهي مدينة دمشق، قانلاً:

{وقد أحصى فقهاء مدارس دمشق، في عهد صلاح الدين، فكانوا ستمائة فقيه، كان يعطيهم من صدقاته. ومن كتاب للقاضي الفاضل لصلاح الدين: ومما يجب أن يعلم المولى، أن أرزاق أرباب العمائم في دولته إقطاعاً وراتباً؛ يتجاوز مائتي ألف دينار بشهادة الله، وربما كانت ثلاثمائة ألف دينار}. [39 /4].

[بناء أول دار للحديث بالشام]

كما أنه لم يُقصر في هذه الأعمال العظيمة في تأسيس المدارس والعناية بمدرسيها؛ عصره نور الدين ابن زنكي، الملك الشهير، فإنه، رحمه الله، أيضاً، مع حسن سيرته واستقامته؛ لم يأل جهداً في ذلك، فأنشأ بالشام عدة مدارس. ومما أنشأه، وهي أول مدرسة بحلب سنة 545 سماها المدرسة القصورونية. وامتاز هذا الملك العادل بأنه أول من بنى دار الحديث بدمشق. قال الجلال السيوطي في "حسن المحاضرة"، عن المقرئ: {إن أول من بنى دار الحديث على وجه الأرض؛ الملك العادل نور الدين، محمود بن زنكي بدمشق} هـ. [159/1].

قلت: ودار الحديث هذه، تولى رئاستها جماعة من مشاهير الأئمة، منهم محيي الدين النووي. وفيه قال تقي الدين السبكي:

وفي دار الحديث لطيف معنى على بسط لها أصبؤ وأوي

عسى أن أمس يخرّ وجهي مكاتاً مسّه قدم النواوي

هذا ما كان من العناية بالعلم وطلبته ومدرسيه بالمشرق. وهي إشارة لموضوعنا، دون إطالة في العبارة، في الأخبار المبهجة، والتفصيلات السارة.

ما كان عليه حال التعليم بالأندلس والمغرب]

أما في الأندلس: فأغناهم اغتباطهم بالعلم وعنايتهم به، وحرصهم على التحلي بحلله الرائفة، وشيمه المحمودة الفائقة، عن التشوف لإعانة ما يرتب في المدارس، إذ همهم العالية في اقتناء العلوم والمعارف، والتنافس فيها [صرفتهم] عن التشوف لأخذ راتب، أو ترشيح لاستجداء معلوم من أعباس أو أهل المناصب.

ولهذا لم تكن مدارس بهذا القطر، الذي امتلأ أدبا وعلماً، وأحرز فيه المقام الأعلى دراية في سائر الفنون وفهما، وذرت أنوار معارف أعلامه ذرور الشمس شرقاً وغرباً، قال صاحب "النفح"، وسياقه عن المؤرخ ابن سعيد:

{ وأما حال أهل الأندلس في فنون العلوم؛ فتحقيق الإصناف في شأهم في هذا الباب، أنهم أحرص الناس على التميز، فالجاهل الذي لم يوفقه الله للعلم، يجهد بأن يتميز بصنعة، ويربأ بنفسه أن يرى فارغاً عالية على الناس، لأن هذا عندهم في نهاية القبح. والعالم عندهم معظم من الخاصة والعامة، ويشار إليه، ويحال عليه، وينبه قدره وذكره عند الناس، ويكرم في جوار أو ابتياع حاجة، وما أشبه ذلك. ومع هذا، فليس لأهل الأندلس مدارس تعينهم على طلب العلم، بل يقرأون جميع العلوم في المساجد بأجرة، فهم يقرؤون لأن يعلموا، لا لأن يأخذوا جارياً، فالعالم منهم يارع، لأنه يطلب ذلك العلم بياعث من نفسه يحمله على أن يترك الشغل الذي يستفيد منه، وينفق من عنده حتى يعلم. [نفح الطيب: 102/1].

هذا ما قاله مؤرخ الأندلس الخبير، ولا ينبك مثل خبير. ولم يتعقبه المقري. وهذا لا ينافيه ما نقله صاحب "الأنيس المطرب"، ونقله عنه صاحب "الاستقصا"، في آثار المنصور الموحدي، من أنه بنى المساجد والمدارس في بلاد إفريقية والمغرب والأندلس. وأنه أجرى المرتبات على الفقهاء والطلبة على قدر رتبهم. [الأنيس: 154].

وذلك أن ابن سعيد ذكر ما كان عليه الحال في عظمة الدولة بهذا القطر أيام الخلفاء المروانيين، وما هو المعتاد في نشأة الدولة واستقلالها، وما كان لأهل الأندلس من اغتباطهم بتعليم العلوم، ورفعة همهم عن أن يطلبوا راتباً أو يسألوا أجراً عن ذلك. وعلى هذا المنهج تخرج أولئك الأعلام الكبار، الذين انتشر ذكرهم في سائر الأقطار؛ كابن عبد البر وابن حزم، والباجي وابن العربي، وغيرهم.

وعلى هذا الحال كان شأن الطلبة بالمغرب الأقصى - على عادة أهل المغرب في اقتدائهم في غالب أحوالهم بأهل الأندلس - فكان طالب العلم منهم ينفق على نفسه من ماله، أو ينفق عليه والده أو من عليه ولايته.

وزيادة على ذلك، لم تكن عادة أهل المغرب أن يعطوا لأساتذة العلم أجرة - كما كان في الأندلس، حسبما أشار إليه ابن سعيد - وإنما كانوا يعطون ما تيسر شهريا لمن يعلمهم في الكتابات القرآنية.

أما المدارس في المغرب الأقصى، على ما كانت عليه من القلة والندرة، فإنما كانت مأوى للغرباء من الراحلين إلى تلك المدينة بقصد أخذ العلم. وقد سبقت الإشارة أن المدينة التي صارت مقصد الراحلين من الطلبة لإتمام قراءتهم؛ هي مدينة فاس، بعد سقوط القيروان وقرطبة، إذ ورثت هذه المدينة حضارتها وعلومها، بسبب انتقال جاليتيها إلى هذه الحضرة، كما سبق عن صاحب "المعجب".

إما آل إليه الحال

بسبب انهيار مقاصد الخير وضياع الحقوق]

وبوجه إجمالي، فإنه رغم اعتناء الدولة المرينية أوائل القرن الثامن بتشديد المدارس، وإمداد مدرسيها وطلبتها بالمرتبات الكافية بالمدرسة المصباحية، ومدرسة العطارين، والمدرسة البوعنانية، التي لازالت إلى عصرنا هذا؛ بقي الحال كما كان، من إنفاق طالب العلم على نفسه، وليس له في ذلك راتب معلوم كاف يتقاضاه. إنما بقي الحال، كما أدركنا في فاس، أن المدارس إنما هي معدة لسكنى الراحلين من الغرباء، وتلك المساكن التي فيها محل بيع وابتياح، دون مشرف عليها يلاحظ أمرها، ولا راع يرفع حالها في استحقاق سكنها. وما كان رتب لها من المرتبات والمعالي على مدرسيها وطلبيها، قد ضاعت أو اختلت.

أما المدرسون؛ فقد أضيفت مرتباتهم إلى الأحباس العامة، وصاروا يتقاضون من ناظر الأحباس إعانة قليلة لا تسمن ولا تغني من جوع. والطلبة يعطون خبزة واحدة لكل ساكن بيت من بيوتها.

وبهذا ضاعت تلك الحقوق المعينة لأربابها، وهدمت أسس منافع، وانهارت مقاصد الخيرات، التي أقامها أهلها ترغبا في المعارف والعلوم، وإعانة للمدرسين والطلبة.

ولهذا جنينا على أنفسنا، وخذنا الله ورسوله وكتابه؛ فأمكن منا حتى أذلّ الناس، وأصبحنا بسبب مخالفتنا الحدود، واقتحامنا المحرمات، واتخاذنا أوامر الكتاب والسنة وراء ظهورنا، من المغلوبين الأذلين، وصرنا ألعوبة تلعب بنا الأمم الأجنبية، إذ زالت هيبتنا من قلوبهم بسبب ما اطلعوا عليه من أعمالنا ومخالفتنا لديننا، حتى إن المنصف منهم الذي خبير قواعد دين الإسلام، وراجت في فكره، واستحسنها بنظره؛ يتساءل: ما لهؤلاء القوم خالفوا هذه القواعد التي تقبلها العقول، وانحرفوا عنها، فهم إما ليسوا بمسلمين، وإما هذه القواعد مكذوبة. وقد سمعت أنا ذلك من بعض الشخصيات من كبار هذه الدول.

ولهذا تداعت علينا الأمم الأجنبية كلها، وصاروا يأكلون بلادنا، وينصرون أولادنا، ويهتكون أراضنا، وينظرون إلينا بعين الاحتقار والاستهزاء، وإن قرّبوا منا من قرّبوه من دولنا؛ استخدموه في مصالحهم. ومن يستخدموه في ذلك؛ يفتنهم بعرض من الدنيا. ومن يدع الإسلام يقول، وهو كاذب: سيغفر لنا. كما كانت تقول اليهود. ثم إن استخدموه مرة أخرى فيما هو أقيح وأفضح؛ يسارع إليه.

ووقعنا فيما قاله الصادق المصدّق، الناطق بالوحي عن الله بالحق: "توشك الأمم أن تتداعى عليكم، كما تتداعى الأكلة إلى قصعتها." فقال قائل: من قلة نحن يومئذ؟ قال: "لا، بل أنتم يومئذ كثير؛ ولكنكم غثاء كغثاء السيل. ولينزع عن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن في قلوبكم الوهن." قيل: وما الوهن؟ قال: "حب الدنيا، وكراهة الموت." أخرجه أبو داود، ونكره في "تيسير الوصول"، وقال آخره: والتداعي: التتابع، أي يدعو بعضها بعضا فتجيب. والأكلة: جمع آكل. والغثاء: ما يلقيه السيل هـ. [154/3].

الإغارة على المسلمين، وخلق دولة اليهود، واحتلال المسجد الأقصى]

وعليه، فقد أصبح أهل الإسلام، في الشرق والغرب، تحت التهديد، وإغارة هذه الدول الأجنبية عليهم من كل جانب ببأسها الشديد، وجيشها العديد، وشاكي سلاحها العتيد. والمسلمون في كل الأقطار، مع كثرتهم، لا يدرون ما يفعل بهم، ولا يعدون العدة لمقاتلة العدو الذي يغزوهم في عقر ديارهم، حتى اختلقوا، من مكرهم، دولة اليهود، وأمدوها بالعدة، حتى

احتلت المسجد الأقصى، والمكان المقدس الأسمى، الذي هو أحد المساجد الثلاثة التي لا تشد الرحال إلا إليها، كما في الحديث.

وهاهم اليهود قد تطاولت أعناقهم، وتشوفوا لاستعادة عزتهم بعد إذلالهم، وتمكنهم في الأرض وتجديد دولتهم، وجمع شملهم بعد تقطعهم في الأرض أما تحت [حكم] الدول المختلفة، ليس لهم دولة، ولا تتسق لهم صولة. فإنا لله وإنا إليه راجعون.

كل هذا من انحراف أهل الإسلام عما أمرهم به ربهم، وبينه لهم كتابهم، وأرشدهم إليه رسولهم من إقامة دينهم، واتحاد كلمتهم، والاتفاق على مقابلة عدوهم، ومباعدة داء التنازع والتقاطع والتدابير الذي هو سبب فشل قوتهم، وذهاب ربح دولتهم، ولم يبالوا بما قاله لهم ربهم في كتابه: (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَقْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ)، ولم يتمسكوا بالأخوة الإسلامية التي قال الله فيها: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)، وقوله عليه السلام: "المسلم أخو المسلم"، وقوله: "المسلم للمسلم، كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضاً". ولم يجعلوا المسلم المغربي كالمسلم المشرقي، والصيني كالهندي، والحضري كالبديوي، والأبيض كالأسود، والمسلم الأعجمي كالمسلم العربي، وأن الوطن الجامع؛ هو الإسلام، وأنه لا فضل لعربي على عجمي، ولا لأبيض على أسود؛ إلا بتقوى الله.

وحيث الآن افرقت الأمة الإسلامية فرقاً، وتخالفت دولهم، وتباينت آراؤهم، وتنافرت مقاصدهم، وبدت البغضاء من أفواههم، وما أخفت صدورهم أكبر، ووالت زعمائهم وقادتهم أعداءهم، وأعاتتهم على تغيير دينهم، ومحو آثارهم، فلا عجب إذا سلط الله عليهم، بذنوبهم ومروقهم عن دينهم، عدوا لا يرحمهم؛ ففاجأهم بهذه الطامة الكبرى، والمصيبة العظمى، التي جرحت أفئدة المؤمنين، وشرحت قلوب الكافرين، وأصبح المؤمن - كما في الحديث - أذل من شاته، واستطال عليه من لم يكن يساوي عنده جناح بعوضة في عزيز أوقاته، فبكت العيون دماً، وصار العاقل يعد وجوده، بعد هذا الحادث الأليم، عدماً.

[خبر القرآن الكريم بشأن اليهود، لا زال ينطبق عليهم]

ثم صار أهل التأمل والتدبر يتساءلون عن الآيات الواردة، والأخبار المروية في استمرار ذل اليهود، وعدم قيام دولتهم إلى يوم القيامة، لقوله تعالى: (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبِّكَ لِيُبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ)، فهذه الآية بظاها تخبّر أن الله أعلم في

كتابه أنه سيبعث على اليهود من يسومهم سوء العذاب، من الإهانة والتعذيب، وعدم قيام قائمة لهم، ويستمر ذلك إلى يوم القيامة.

فربما وجد بهذا الاستيلاء على القدس في هذا القرن، الذي هو آخر الرابع عشر من الهجرة النبوية، الذي في قلبه مرض أو ذو إلحاد، أو من ينتمي للإسلام، وهو جاهل بمعاني القرآن؛ سبيلاً للطعن في خبر القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، الذي هو تنزيل من رب حكيم حميد. وما أبعد هذا السبيل عن طريق الحق الذي نطقت به الآية الكريمة، إذ معنى الآية لا زال منطبقاً على حال اليهود الذين لا يزالون تحت نل الاستيلاء والغلبة وحكم الاستعمار، وعدم استقلال دولتهم وقيامها بنفسها، بل هي قائمة بغيرها، مسخرة لساداتها من الأمريكانيين والإنجليزيين، وأن هذا الوجود الموهوم ليس من نفسها، وإنما هو بغيرها لأغراض سياسية مآكرة بأهل الإسلام والعرب. فهي ملعبة ومسخرة تلعب بها أيدي القوة الأجنبية، ويسخر منها العالم إن ادعت الاستقلال، إذ هي آلة مديرة ومسخرة، وكلاب صيد معطمة، فما لها عند الخاتمة إلا الذل، ومن لا وجود لذاته بذاته؛ فهو والعدم سواء.

وعليه؛ فالمؤمن العالم، يقرأ الآية الكريمة المحكمة، ويوقن أنها من المعجزات المحمدية الباهرة، وأنها من الأخبار الغيبية الماضية والحاضرة، إذ أخبرت أن اليهود لم تقم لهم دولة منذ ما غزاهم بخت نصر - الملك البابلي - بجيوشه الجرارة، وأذاقهم بسيوفه القاطعة كل حرارة ومرارة، وقضى على دولتهم القضاء المبرم، وأصارهم فرقا وأوزاعا مقطعة في أصقاع مختلفة، ليس لهم دولة قائمة، ولا إمارة بنفسها قائمة، [وهي الآن] تابعة للغير وتحت سطوته. قال أبو الفداء في "مختصره":

(ذكر خراب بيت المقدس): الخراب الثاني وهلاك اليهود وزوال دولتهم زوالاً لا رجوع بعده. [37/1]. ثم لما ذكر أمة اليهود، وأشار إلى طوائفهم، وذكر من فرق اليهود "الغنانية"، قال:

{نسبوا إلى رجل منهم، يقال له عاتان بن داود، وكان رأس جالوت - ورأس الجالوت، هو اسم للحاكم على اليهود - بعد خراب بيت المقدس الخراب الثاني، فإنه لما ذهب الملك منهم بغزو بخت نصر، صار الحاكم عليهم في القدس يسمى هرودس أو هيرودس، وكان والياً من جهة الفرس، ثم صار من جهة اليونان كذلك، ثم صار من جهة أغسطس، ومن بعده من ملوك الروم كذلك، حتى غزاهم طيطوس وأبادهم، وخرّب بيت المقدس الخراب الثاني، على ما تقدم ذكره، وتفرقت اليهود في البلاد، ولم تعد لهم بعد ذلك رئاسة يُعتدّ بها، وصار

منهم بالعراق وتلك النواحي جماعة. وكانوا يرجعون إلى كبير منهم، فصار اسم ذلك الكبير الذي يرجعون إليه، رأس الجالوت}. هـ [88/1].

وفي "البداية والنهاية" لابن كثير، لما ذكر جماعة من أنبياء بني إسرائيل، وما كان في زمانهم من الأحداث والوقائع، وذكر النبي أرميا، وما وقع في زمانه من الغارة على بيت المقدس وخرابه، وما كان من أمر اليهود من مخالفة أوامر الله ومبارزته بالمعاصي، وقتلهم الأنبياء، وأن الله أرسل إلى نبيه أرميا يأتي مهلك بني إسرائيل ومنتقم منهم. وذكر في ذلك خبراً طويلاً، فقال:

{فعد ذلك، بعث الله عليهم بخت نصر، فأقبل يسير بجنوده حتى نزل بساحتهم، ثم حاصرهم، فكان كما قال تعالى: (فَجَاسُوا خِلَالَ الدِّيَارِ)}. ثم قال: {وحكم فيهم حكم الجاهلية، وبطش الجبارين، فقتل منهم الثلث، وسبى الثلث، وترك الزمنى والشيوخ والعجائز. ثم وطنهم بالخيل، وهدم بيت المقدس}، إلى آخر حديثه الطويل في ذلك. ثم قال عن ابن الكلبي: {ومن ذلك الزمان، تفرقت بنو إسرائيل في البلاد، فنزلت طائفة منهم الحجاز، وطائفة يثرب، وطائفة وادي القرى، وذهب شردمة منهم إلى مصر}. هـ ما ذكره صاحب "البداية". [39-38-35/2].

وكل هذا يبين لك صدق الآية الكريمة؛ من أن اليهود لما عتوا عما نهوا عنه، وأمعنوا في مخالفة أوامر الله، وانتهكوا حرمان ما نهاهم عنه؛ سلط الله عليهم عدوا لا يرحمهم، كما وقع لهذه الأمة، تداركها الله بالطفاه، وعاملنا برحمته وجوده.

[تفسير قوله تعالى:

(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لِيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) .. الخ

وفي "تفسير" ابن كثير لهذه الآية، التي أوردناها هنا، وبيننا أنها لازالت محكمة في معناها، صحيحة في مقصدها ومغزاها؛ ما لفظه:

{(وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ لِيَبْعَثَنَّ عَلَيْهِمْ): أي على اليهود (إلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) مَنْ يَسُومُهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ) أي بسبب عصياتهم ومخالفتهم أوامر الله وشرعه، واحتيالهم على المحارم. ويقال إن موسى، عليه السلام، ضرب عليهم الخراج سبع سنين، وقيل ثلاث عشرة سنة، وكان أول من ضرب الخراج. ثم كاتوا في قهر الملوك من اليونانيين والكشديين والكلدانيين، ثم

صاروا إلى قهر النصارى وإذلالهم إياهم، وأخذهم منهم الجزية والخراج. ثم جاء الإسلام ومحمد، صلى الله عليه وسلم؛ فكاتوا تحت قهره ودمته، يؤدون الخراج والجزية}. ثم قال:
{ثم آخر أمرهم أنهم يخرجون أنصاراً للدجال، فيقتلهم المسلمون مع عيسى بن مريم، عليه السلام، وذلك آخر الزمان}. هـ [259/2].

وهذه معجزة عظيمة، وخبر صادق لا يمتري فيه إلا من أعمى الله بصره وبصيرته، وأضله الله على علم، وختم على قلبه بخاتم الجحود، وإنكار دلائل الإعجاز الباهرة في هذا الكتاب العزيز. اللهم لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا إلى صوب الصواب، وهب لنا من لدنك رحمة تحفظنا بها في تراكم هذه الأهوال، وتبدل الأحوال، إنك أنت الوهاب.

[نبذة تاريخية عن بيت المقدس]

أما هذا البيت المقدس، والذي هو على أساس التقوى مؤسس؛ إذ بناه سيدنا داود، عليه السلام، بوحى منامي، في قصة طويلة ذكرها ياقوت في "معجم البلدان"، قال:
{وأوحى الله إليه: إني أنا الله لا إله إلا أنا، إلهك وإله آبائك؛ إبراهيم وإسماعيل وإسحاق، وقد ورثتك هذه الأرض المقدسة وذريتك من بعدك، وباركت فيك وفيهم، وجعلت فيكم الكتاب والحكمة والنبوة. ثم أنا معك حتى تدرك إلى هذا المكان، فأجعله بيتاً تعبدني فيه أنت وذريتك. فيقال إنه بيت المقدس، فبناه داود وابنه سليمان، ثم أخربته الجبابرة بعد ذلك}. هـ [113/8]. ثم ذكر ياقوت من جذده بعد ذلك.

وذكر أبو الفدا في "تاريخه" [38/1] جملة ما توالى على هذا البيت المقدس من التخريب وإجاره، وسمى المخربين والمعمرين، من لدن باتيه سيدنا سليمان، عليه السلام، وذكر أخيراً خلاصة ذلك، فقال:

{وخلاصة ما ذكر أن هيكل بيت المقدس عمره سليمان بن داود، وبقي عامراً حتى خربه بختنصر، وهو التخريب الأول. ثم عمره كورش (كما تسميه بنو إسرائيل، وهو ملك الفرس أزدشير) وهي عمارته الثانية، وبقي عامراً حتى خربه طيطوس ملك اليونان (وهي الدولة التي كانت تحكم اليهود إذ ذاك) التخريب الثاني. ثم تراجع للعمارة قليلاً قليلاً، وبقي عامراً حتى خربه هيلانة أم قسطنطين، وهو التخريب الثالث. ثم عمره عمر بن الخطاب، وهو عمارته الرابعة. ثم خرب ذلك، وعمره الوليد بن عبد الملك، وهي عمارته الخامسة.

وهو على ذلك إلى يومنا هذا}، أي تاريخ حياة الملك أبي الفدا الذي كان يعيش أوائل القرن الثامن.

ولا يخفى أن الروم، بعد عمارة الوليد، استولوا عليه. ويظهر أنهم لم يخربوه؛ إذ الذي انتزعه من الروم، هو الملك الفاتح، صلاح الدين الأيوبي سنة [583 هـ] وذلك معروف مشهور. ولم يعرف بعد ذلك استيلاء على هذا البيت المقدس من الأجنب؛ إلا ما كان في هذا التاريخ. أما قبل فتح صلاح الدين، فقد كان القدس بيد المصريين إلى سنة تسع وثمانين وأربعمائة، حيث قصده الفرنج وحاصروه نيفا وأربعين يوما وملكوه. قال أبو الفدا:

{ وذلك يوم الجمعة، لسبع بقين من شعبان من هذه السنة [أي سنة 492] ولبيت الفرنج يقتلون في المسلمين بالقدس أسبوعا. وقتل من المسلمين في المسجد الأقصى ما يزيد على سبعين ألف نفس، منهم جماعة كثيرة من أئمة المسلمين وعلمانهم وعبادهم وزهادهم، ممن جاور في ذلك الموضع الشريف}. قال:

{ووصل المستنفرون إلى بغداد في رمضان، فاجتمع أهل بغداد في الجوامع، واستغاثوا وبكوا، حتى إنهم أفتروا من عظم ما جرى عليهم. ووقع الخلف بين السلاطين السلجوقية؛ فتمكن الفرنج من البلاد}. هـ [211/2].

[حال دول الإسلام اليوم] بشأن القدس، يشبه ما وقع أيام الدولة السلجوقية

فهذا الحال؛ يشبه حال هذه الدول العربية والإسلامية اليوم في هذا الحادث الجلل، والداهية الدهياء، والمصيبة الجارحة للأحشاء والأعضاء، إذ غار العدو الصائل السائب، والطاغية الغاصب المتكالب، واستلب تحت ستار أمة ذليلة حقيرة؛ بلادنا المقدسة، وأقطارنا الشريفة المعظمة، وأحاط بنواحيها وأنحائها، وأصبحت تلك الأمة الذليلة تهدد، بحماية ساداتها المُمدين لها، باقي تلك الأقطار الشريفة المجاورة لما استولوا عليه.

وإنا لله وإنا إليه راجعون، من نومتنا وعظم غفلتنا، ورضانا بالذل والهوان، حتى إن الذي يؤلمه هذا الحال، ويبيكه هذا الاحتلال؛ لا يلجأ إلا إلى قوله : الله يطف بنا. ونحن وإن نطلب اللطف منه سبحانه، ولكن هذا لا يكفي مع الميل إلى الراحة، والجنوح إلى السكون والدعة، وإيثار النمتع باللذات، وتقضية الوقت في هالك وهات، إذ ذلك غير دافع للعدو الصائل، ولا مانع لهذا الهاجم المتطاوّل.

[وجوب تهيئة أسباب القوة الملائمة للعصر لدفع العدو]

بل لا بد من مقابلة العدو بالقوة، وإعداد السلاح المماثل لسلاحه، والثبات في كفاحه، فقد أمرنا الله تعالى بالاستعداد لحرب الأعداء، فقال تعالى: (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ). فهذه الآية الكريمة تأمر الأمة المسلمة بإعداد الآلات الحربية، بحسب الاستطاعة، وبذل الوسع في تهيئة أسباب القوة التي تقع الغلبة بها على العدو، وذلك بحسب ما يقتضيه الوقت، وذلك يتجدد بتجدد الأعصار، ويختلف بحسب الترقى في الصناعات، وابتداع الاختراعات.

وعليه، فيجب الآن على الدول الإسلامية أن تصرف عنايتها لصناعة هذه الآلات الحربية الجديدة، من البنادق والمدافع، وكافة الأسلحة الخفيفة والثقيلة. كما عليها أن تجتهد في إيجاد المصانع والمعامل لإعداد الدبابات والطائرات، وتلك الحراقات النارية التي لا يستغنى عنها في الحروب، لأن هذه الصناعات الآن صارت من الصناعات المهمة التي تتوقف عليها الدولة.

وهذا داخل في قول الشيخ خليل، عطفًا على ما هو فرض كفاية على الأمة: "والحرف المهمة" قال "شارحه" الزرقاني: مما لا يستقيم صلاح الناس إلا بها هـ. [109/3].

وقد اتخذ النبي، صلى الله عليه وسلم، الأسلحة التي كانت إذ ذاك عند العرب، بل كانت كذلك عند سائر الأمم، إذ كان له، عليه السلام، من السيوف تسعة، ومن الدروع سبعة، ومن القسي ستة، ومن الأكراس ثلاثة، ومن الرماح اثنان، ومن الحراب ثلاثة، ومن الخود اثنان. وكان هذا شأن أصحابه من إعداد السلاح واتخاذهم لملاقات الأعداء.

ولم يقتصر، صلى الله عليه وسلم، في إعداد آلة الحرب على الأسلحة الخفيفة، بل اتخذ حتى الأسلحة الثقيلة، متبعًا في ذلك ما كانت تستعمله الدول العظيمة في ذلك العصر كدولة فارس، فقد اتخذ تلك الآلة العظيمة التي تعد لتهديم الأسوار والحصون، وهو المنجنيق، فقد نصبه، صلى الله عليه وسلم، على حصون الطائف ورماهم به، وأرشده إلى ذلك سلمان الفارسي، كما في "سيرة" الحلبي، إذ قال له: إنا كنا بأرض فارس ننصب المنجنيقات على الحصون، فنصيب من عدونا. قال الحلبي: ويقال إن سلمان، رضي الله عنه، هو الذي عمله

بيده. ثم أفاد الحلبي أن المنجنقيات وآلة حرب ودبابات كانت عنده، صلى الله عليه وسلم، أخذت في فتح خيبر. [131/3].

وبكل حال، فإن النبي، صلى الله عليه وسلم، لم يكن يقول لأصحابه دعوا الاستعداد لملاقاة الأعداء، ولازموا الراحة والدعة في بيوتكم متمتعين بماكلكم ومشاربكم، وملاعبة أزواجكم، والتنزّه بأولادكم وأهلكم في ضياعكم ومساكنكم، ثم دعوا العدو يفزركم في عقر دياركم، ثم قولوا: الله يلطف بنا. بل كان يقول كما قال الله تعالى: (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ).

نعم؛ مع هذه القوة، التي هي من أسباب الغلبة ودفع العدو، لا تعتمدوا عليها، واعتمدوا في ذلك على مسبب الأسباب، واذكروا الله كثيرا، كما قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً قَاتِلُوا وَاتَّكِرُوا اللَّهُ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ).

ومن هذا يعلم المؤمن اليوم أنه لا بُدَّ من مجاراة أهل العصر في استعمال هذه الآلات الجديدة، وبذل الوسع في تعلمها واتخاذها، لأنها من الأسباب التي لا بد منها في مقابلة العدو في هذا العصر، لأن الآية الكريمة تقول: (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ) الخ. قال الفخر الرازي، عند تفسير هذه الآية، بعد أن ذكر ما قاله بعض المفسرين في تفسير القوة:

{ قال أصحاب المعاني: الأولى أن يقال: هذا عام في كل ما يتقوى به على حرب العدو. وكل ما هو آلة للغزو والجهاد، فهو من جملة القوة. } ثم قال: { وهذه الآية تدل على أن الاستعداد للجهاد بالنبل والسلاح، وتعليم الفروسية والرمي؛ فريضة، إلا أنه من فروض الكفايات. } هـ [381/4]. وهو نص فيما أشرنا إليه.

ومن "روح المعاني" للألوسي، العلامة البغدادي، الذي كان يشاهد بعض ما اخترعه الأجانب في ذلك العصر القريب من عصرنا، إذ كان من أهل آخر القرن الثالث عشر، ما لفظه: { وأنت تعلم أن الرمي بالنبل اليوم لا يصيب هدف القصد من العدو، لأنهم استعملوا الرمي بالبندق والمدافع، ولا يكاد ينفع معهم نبل. وإذا لم يقابلوا بالمثل، عمّ الداء العضال، واشتد الويال والنكال، وملك البسيطة أهل الكفر والضلال. فالذي أراه - والنعم عند الله تعالى - تعين تلك المقابلة على أئمة المسلمين وحماة الدين. } هـ [22/10].

قلت: وهذا كان في القرن الثالث عشر. وأما في عصرنا الذي هو آخر القرن الرابع عشر الهجري، فقد كادت تصبح البنادق والمدافع كالنبال، إذ اخترع الأجانب بعده الطائرات

التي ترمي بشررها، وتقذف من السماء بقذائفها التي تهدم القصور، وتهذ الحصون، وهذه الدبابات التي تحرق الحصون والبناء المرصوص، وهذه الطامة الكبرى التي تقلب المدائن العظام، وتجعل عاليها سافلها في لمحة طرف وتردد نفس. والله غالب على أمره. فمن امتثل أمر الآية بأن يعد للعدو من القوة ما استطاع، ويستعد للمقاومة والدفاع؛ فعليه أن يجهد نفسه في إعداد هذا السلاح، ويستفهم فيما اخترعوه للقتال والكفاح، وإلا أحرقتهم أسلحتهم النارية، وأبادته صواريخهم بنيرانها الحامية، وأصبحت دياره ترابا. فليتحد أهل الإسلام، وليتخذوا ما يقون به أنفسهم مما يؤدي بهم إلى الفناء والبوار، وليمتثلوا ما تأمرهم به هذه الآية من الاستعداد بكل جد واجتهاد، ومنه سبحانه الاستعداد، وعليه الاعتماد، إنه كريم جواد.

[حكم استعمال الأسلحة النارية في القتال]

أما حكم جواز استعمال هذه الآلة النارية في مقاتلة العدو، وإن كان الخلاف بين الأئمة، فإن الضرورة الآن قاضية بجوازه، لأن محاولة الظفر بغيرها صار من المحال العادي. والمسألة وإن كانت خلافية، فإن الخلاف على ما يظهر يرتفع هنا. قال صاحب "الفتح":
 {واختلف السلف في التحريق، فكره ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقا، سواء كان ذلك بسبب كفر، أو في حال مقاتلة، أو كان قصاصا. وأجازه علي وخالد بن الوليد وغيرهما. وقال المهلب ليس هذا النهي - أي الذي ورد في حديث البخاري - على التحريم، بل على سبيل التواضع. ويدل على جواز التحريق فعل الصحابة. وقد سمل النبي، صلى الله عليه وسلم، أعين العرنيين بالحديد المحمي، وقد حرق أبو بكر البغاة بالنار بحضور الصحابة، وحرق خالد بن الوليد بالنار ناسا من أهل الردة. وأكثر علماء المدينة يجيزون تحريق الحصون والمراكب على أهلها. قاله الثوري والأوزاعي.} هـ. [92/6].

أما في مذهب مالك؛ ففي القتال بالنار يقول الشيخ خليل فيما يجوز استعماله في حرب العدو: {يقطع ماء وآلة وبنار إن لم يمكن غيرها} الخ. [المختصر: ص104]. فقول الشيخ خليل إن لم يمكن غيرها؛ هو الحال في عصرنا، وانظر شرحه.

[الرجوع إلى ترجمة الشيخ ابن الجبالي وذكر آثاره]

ولنصرف الآن عنان القلم عن رحلته الاستطردية؛ إلى مقر موضوع ترجمته الأصلية، فأقول: لا يخفك ما كنا أسلفناه في شأن شيخنا المترجم من امتيازه بحسن الإلقاء والتبريز في ميدان التدريس، مما فاق به أهل عصره، فأصبح في ذلك وحيد دهره، بعبارة موقفة، وألفاظ بمعين المعاني متدفقة، وإبرازها للطلبة في أحسن مساق، تنشرح لها الخواطر وتقر بها الأهداق. فكانت همته، رحمه الله، في ذلك مصروفة، وطريقته بين الخصوص والعموم في اختصاصه بذلك معروفة، فلم يكن يسعه الوقت للتصنيف، ولم تسمح له المهمة الممتاز بها بالجمع والتأليف، كما كان شأن غالب أعلام المغرب من اعتنائهم بفتح [مصنفات] علماء السلف، وتفهم موضوعاتها للخلف؛ إذ هم، رضي الله عنهم، مع صحة علمهم، وذكاء فهمهم، وإصابة مرمى قصدهم، لم يتركوا لنا فيما جمعوا في دواوينهم المختلفة الفنون، المتعددة المتون، من مباحث العلوم شيئا نستدركه، ولا دينا في ذلك نؤديه. وحسبنا الفهم والعمل بما أورثوه لنا من العلم. وقد تقدم لنا تفصيل الكلام في هذه المسألة في ترجمة شيخنا الزواقي، فراجع إن شئت.

["تقييد" للشيخ ابن الجبالي في الجمع ليلة المطر خارج المسجد]

ولهذا لم نسمع بأن لشيخنا تأليفا معروفا، ولا ذكر له أحد ممن أشار إلى ترجمته شيئا من ذلك. ولكني رأيت له في هذه الآونة، وأنا أكتب هذه السطور، توييفا صغيرا في أوراق يسيرة، كتبه في حكم الجمع ليلة المطر خارج المسجد، أطلعني عليه بعض الطلبة، وهو مما وجد في متخلفات شيخنا الرهوني، رحمه الله، وهو في نحو ستة أوراق من القالب المتوسط، وعلى ظهر تلك الورقات ما لفظه بخط شيخنا الرهوني المذكور: "تأليف العلامة سيدي أحمد ابن الجبالي الأمغاري الفلالي الحسني الفاسي، في الجمع ليلة المطر خارج المسجد" هـ.

قلت: ولا بد من أن ننقل شيئا هنا من هذا التوليف، لغرابته، وقصد التبرك بآثار شيخنا، وبيان نسقه في التأليف، ولفظه:

{ قول ص، يعني المصنف خليل، وفي جمع العشائين فقط بكل مسجد إلخ: مما يسأل عنه هنا، أن يقال: هل للجماعة ليلة المطر أن يجمعوا في غير المسجد، أو لا بد من المسجد؟ }

فهل لمن كان خارج المسجد، بعد أن صلت فيه جماعة، بأن يكون في فئانه أو طريقه المتصلة به، أو رحبته أو سطحه أو بيت القناديل، أو دار الخطابة، أو مصرية الوقت، أو بيت المدرسة، أن يجمع في محله مع أهل المسجد، ويصلي بصلاتهم مع أهل المسجد، أو لا بد أن يكون معهم في المسجد، وحينئذ يجمع، ولا يجمع في محله معهم، ولو ضاق المسجد أو اتصلت الصفوف؟. الجواب، والله الموفق}:

{إن الجمع ليلة المطر، لا يكون إلا في المسجد، ولا يكون في غيره، كما يدل عليه كلام خليل، وكلام الرسالة في قولها: داخل المسجد. وكلام "المدونة" الآتي في نقل المواق وكذا البرزلي. وقد صرح ابن هلال في "نوازله" بأن المسجد شرط في الجمع ليلة المطر، فليس لجماعة في فلاة من الأرض أو في بيت أو دار؛ أن يجمعوا ليلة المطر في غير المسجد، ولا يصح جمعهم حينئذ، بل لا بد لهم منه. قال سيدي علي الأجهوري في "شرح الرسالة": أنظر إذا كانت جماعة لا مسجد لهم؛ كأهل العمود الجزولي إن كان لهم بيت يجتمعون فيه كالمسجد. هـ كلام سيدي علي الأجهوري. وقال ابن عاشر: إن الخيمة إذا كان لها إمام، يصح فيها الجمع. هـ ونحوه للعلامة الزرقاني}. ثم قال شيخنا بعد هذا:

{ لأن الجمع رخصة وردت في المسجد لعلة المشقة، فلا تتعدى محلها، وهو المسجد، لأنه شرط في الجمع، كما تقدم}.

ثم صار شيخنا، رحمه الله، يستدل بنصوص الأئمة على ما قرره، ثم ختم هذا "التقييد" بقوله:

{هذا ما تيسر جمعه في هذه المسألة، لحقير قصر باعه، وقل اطلاعه. وأطلب من الواقف عليه الإصاف، وأن لا يسارع إلى التخطنة من غير امتحان قريحته، فيكون المخطئ ابن أخت خالته. والله المسؤول سبحانه أن ينور من جميعنا البصيرة، ويصلح بمتنه السرّ والسريرة، آمين. والسلام والرحمة والبركة عائدة من كاتبه، على كل من اتبع سبيل الرشاد وسلكه. قاله مسلماً على كل من يقف عليه: أحمد بن الجبالي الفيلاي الأمغاري. كان الله له ولو الديه ولأشياخه ولجميع المؤمنين، آمين. قال مؤلفه: وكان الفراغ منه صباح يوم الجمعة 22 رمضان سنة 1308 هـ.

{ وكتبه لنفسه، ولمن شاء الله من بعده، عبد ربه تعالى وأقل العبيد، الراجي من كرم مولاه المدد المديد، في كل ما يحاول أو يريد، بجاه خير الأحرار والعبيد، صلى الله عليه وسلم وعلى آله ذوي الرأي السديد، وأصحابه أولي الفضل المزيد: أحمد بن محمد بن الحسن،

الرهوني أصلاً، التطواني منشئاً وداراً، كان الله له ولياً، وبالجميع حقياً، آمين. وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين. كتبه ظهر يوم الإثنين 27 جمادى الأولى سنة 1312. رزقنا الله خيره، ووفانا ضيره، آمين، والحمد لله رب العالمين}. انتهى من خط شيخنا الرهوني.

وأنا أدعو بما دعا به هذان الشيخان، وأؤمن على دعائهما ودعائي، في هذا اليوم المبارك، وهو اليوم السابع والعشرون من شهر رمضان المبارك، من عام 1387 وأذيل هذه الدعوات بقولي: اللهم أملاً قلبي بحبك حتى لا يكون فيه متسع لغيرك، واجعل غاية آمالي في مناجاتك وقربك، واختم لي بالسعادة التي ختمت بها لأوليائك، واجعل خير أيامي وأسعدها يوم لقائك، في مقعد صدق تحت لواء خاتم رسلك وسيد أنبيائك، عليه صلاتك دائمة مستمرة تدوم بدوامك، وتبقى ببقائك، لا تنتهي لها دون علمك، صلاة ترضيك وترضيه وترضى بها عنا يا أرحم الراحمين.

[مسائل فقهية وقتية وقع السؤال عنها]

وهنا مسائل وقتية جرى ذكرها ووقع السؤال عنها:

- منها في الحج، أنه كثيراً ما يسافر الناس للحج في الطائرات. ومن جملة من يحج فيها النساء، فتحيض المرأة بمكة قبل طواف الإفاضة، فيأتي وقت سفر الطائرة، وتلك المرأة لم تطهر، ولم ينقطع عنها دم الحيض، والطائرة التي اكترت معها لا يمكن تأخرها عن وقتها المحدد لها، فما الحكم في هذه المسألة؟ فهل تذهب لبلدها، أو تقيم بمكة حتى تؤدي هذا الواجب الذي لا يجبر بدم؟.

فاعلم أن المسألة وردت فيها الأحاديث في "الصحيحين" و"الموطأ"، ففي البخاري: (باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت. وإذا سعى على غير وضوء بين الصفا والمروة)، وساق داخل الترجمة ثلاثة أحاديث؛ الأول: حديث عائشة وفيه: "افعلي كما يفعل الحاج، غير أن لا تطوفي بالبيت حتى تطهري". الثاني: حديث جابر، وفيه قصة عائشة حاضت، فنسكت المناسك كلها، غير أنها لم تطف بالبيت. الثالث: حديث حفصة وفيه: "ويعتزل الحيض المصلّى".

وقد تكلم الحافظ ابن حجر على هذه الأحاديث الثلاثة، وما يؤخذ منها من الأحكام، وستقع الإشارة إلى بعضها. وفي "الموطأ" عن عائشة أم المؤمنين، أن صفية بنت حيي

حاضت، فذكرت ذلك للنبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: "أحابتنا هي؟!!" فقيل: إنها قد أفاضت. فقال: "فلا إذأ". ثم أتى في "الموطأ" بروايات أخرى عن عائشة وغيرها، ومفادها ما سبق، ثم قال في "الموطأ"، قال مالك:

{ والمرأة تحيض بمنى؛ تقيم حتى تطوف بالبيت، لا بد لها من ذلك. وإن كانت قد أفاضت، فحاضت بعد الإفاضة؛ فلتنصرف إلى بلدها، فإنه قد بلغنا في ذلك رخصة من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، للحائض}. قال: {وإن حاضت المرأة بمنى قبل أن تفيض؛ فإن كريبها يحبس عليها أكثر مما يحبس النساء الدم}. هـ [تنوير الحوالك: 1/362].

هذا ما عليه الجمهور من أئمة الأقطار وأهل المذاهب، من مالك والشافعي والإمام أحمد، من أن الطهارة شرط في الطواف، كما هو صريح الأحاديث الصحيحة. فمن طاف على غير طهارة، بطل طوافه، فالحائض والجنب والمحدث، لا طواف له.

وانفرد أبو حنيفة عن هؤلاء الأئمة، بأن الطهارة ليست شرطاً في الطواف. بل ذهب إلى هذا القول جمع من الكوفيين. قال الحافظ في "الفتح"، إثر الأحاديث المشار إليها:

{والحديث ظاهر في نهي الحائض عن الطواف، حتى ينقطع دمها وتغتسل، لأن النهي في العبادات يقتضي الفساد، وذلك يقتضي بطلان الطواف لو فعلته. وفي معنى الحائض؛ الجنب والمحدث، وهو قول الجمهور. وذهب جمع من الكوفيين إلى عدم الاشتراط}.

ثم نقل عن النووي أنه قال في "شرح المذهب": {انفرد أبو حنيفة بأن الطهارة ليست بشرط في الطواف، واختلف أصحابه في وجوبها وجبرانه بالدم إن فعله هـ. ولم ينفردوا بذلك، كما ترى، فعله أراد انفردهم عن الأئمة الثلاثة. لكن عند أحمد رواية أن الطهارة للطواف، واجبة تجبر بالدم، وعند المالكية قول يوافق هذا}. هـ [فتح الباري: 3/327].

ورعياً لهذا الخلاف الواقع بين الأئمة، وتعذر جبر الحائض لبقاء مركوبها، أو بقائها وحدها بمكة لانقضاء حيضها، ولا سيما في عصرنا هذا، كما أسلفنا. قال العلامة الزرقاني، بعد تقرير ما هو المذهب عند مالك، ما لفظه:

{وفيه من المشقة، خصوصاً على من بلادها بعيدة، ما لا يخفى. ومقتضى يسر الدين أن لها أن تقلد إماماً ما رواه البصريون المالكية عن الإمام مالك؛ من أن من طاف للقدوم وسعى، ورجع لبلده قبل طواف الإفاضة، جاهلاً أو ناسياً، أجزاءه عن طواف الإفاضة، خلاف ما نقل البغداديون عنه من عدم الإجزاء، وإن كان هو المذهب. ولا شك أن عذر الحائض والنفساء، أبلغ من عذر الجاهل والناسي؛ وإما أبا حنيفة أن للحائض أن تطوف، لأنه لا يشترط عنده في

الطواف طهارة حدث وخبث، وكذا هو إحدى الروايتين عن أحمد، ويلزمها ذبح بدنة، ويتم حجها لصحة طوافها، وإن كانت تأثم عندهما، أو عند أحمد فقط بدخول المسجد حائضاً. والله أعلم بالصواب}. هـ. [شرح المختصر: 289/2].

وهذا الذي قاله الإمام الزرقاني؛ به ينبغي الفتيا في هذا الزمان، لمن تعذر عليها المقام بمكة لتمام طهرها؛ لأن المركوب العام، من سفينة أو طائرة، لا يمكن مقامها في انتظار المرأة الأيام الطويلة لتمام طهرها، إذ هذه المراكب تكرر للعموم، ولها أوقات محدودة لا يمكن التأخر عنها.

هذا في حق العموم. أما أهل الغنى الذين يقصدون الحج مع التجول، وهم في ذلك أحرار غير مقيدین بمركوب، ولا بوقت محدود، يقيمون حيث شاءوا، ويذهبون في وقت تقتضيه مشيبتهم؛ فيجب أن يفتى لهم بمذهب الجمهور؛ فيجب إقامتهم بمكة حتى تطهر نساؤهم، وحتى يغتسلن ويطنن طواف الإفاضة والوداع، ويكملن حجهن. والرخصة في اتباع القول الشاذ؛ إنما هي للمضطر. وقد نظمت المسألة، لتبقى محفوظة، بقولي:

وحائض تفعل كل منسك	عدا الطواف حائضاً فلتترك
إلا يطهر واغتسال واجب	ومكثها للطهر حكم لاربا
ويحبس الكري للمركوب	إلى انقضاء حيضها المكتوب
فإن أبى ومكثها تعذرا	مفردة فلتعزم من السفرا
ثم تعود لتمام حجها	في قابل ولونات في فجها
ولا تحلل على المعول	بل فرضها لا بد من تكمل
وقيل حكمها حكم المحصر	تحليلها بذبح هدي قد نري
وللإمام "الشارح" الزرقاني	الأخذ بالرخصة في ذا الشان
إما بتقليد مقالة أتت	عن مالك من أهل بصرة بدت
من أن من ترك جهلا أو نسي	إفاضة فباته غير مُسي
أو أن تقلد أباحنيفة	في صحة الطواف دون حيفة
لكونه لا يوجب الطهارة	لمن يطوف إذ رأى اختياره
وله في ذا القول كم موافق	يرى برأيه ولا يشاقق
وفي اختلاف العلماء رحمة	والكل فضل ربنا ونعمة

إما يشوش به بعض الواعظين في شأن وقت إمساك الصائم

ومن المسائل الوقتية في شهر رمضان هذا الحاضر، أن بعض المدرسين أو الواعظين، الذين يقودهم حب الانفراد والظهور، ويعميهم غرامهم بالتسور على السلف الصالح، الذين سبقونا بالإيمان والعلم، والمعرفة بحقائق الأمور، أو قل: لجهلهم بحقائق الشريعة، وفتحهم، لقصورهم، أبواب سد الذريعة، وتشويشهم على العامة، وتضليلهم عن اتباع الطريق الجادة؛ فمن ذلك أنهم في هذا الشهر المبارك أثاروا مسألة وقت إمساك الصائم عن الطعام والشراب، وهي مسألة محررة مؤسسة عند علماء الإسلام المقتدى بهم على أساس الاحتياط وسد الذريعة، ولا سيما في هذه المدينة التطوانية التي جل عواندها مبنية على قواعد شرعية. وذلك أنهم لما كانوا يرون أن الغروب والفجر كلاهما الآن مبناهما على الحساب المقرر عند أهل التوقيت، لا إلى المشاهدة، كما كان في عصر النبي، صلى الله عليه وسلم، وعصر الصحابة بعده؛ احتاطوا في ذلك، وأقروا البناء عليها في الصلاة والفطر والإمساك؛ قدرا من الزمان رفعا للشك، وبناء هذه العبادات على اليقين. ولهذا يزيدون نحو ربع ساعة بعد الغروب، ونحو نصف ساعة قبل الفجر، وذلك كله بعد اعتمادهم على المشاهدة وحساب التوقيت، واجتماع أهل الفن والفقهاء المرجوع إليهم في الفتوى. وكل هذا فيه الأخذ بالأحوط، ورفع الشك والاحتمال. وتسمى هذه الزيادة في العرف (تمكيناً)، وهي ملائمة للغة.

ولقد أراد المهوسون أن يصرفوا العامة على ما هم عليه في بلدنا، [ويوسوسوا] في صدورهم أن الإمساك في الصوم لا يكون إلا بعد طلوع الفجر وإيضاح ضوء النهار، ويستدلوا بالحديث الشهير الذي في "الصحيحين" "والموطأ" وغيرهما، وأشار إليه المفسرون في قوله تعالى: (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)، وهو قوله، صلى الله عليه وسلم، فيما رواه الجماعة.

وهذا لفظ البخاري في كتاب الأذان، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: "إن بلالا يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم". قال: وكان رجلا أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت. هـ [1/84].

فأرادوا أن يفهموا الناس من الحديث أن الصائم لا يمك عن الطعام والشراب حتى يطلع الفجر، ويتضح الضوء، ويبدو الصباح. وهذا جهل بمعنى الحديث، وتضليل للعامة

وحملهم على إفساد صومهم، ومخالفة لما عليه أئمة الحديث والفقهاء المحققون من أن معنى قولهم: أصبحت أصبحت، أي قاربت الصباح، لأنه لو حمل الحديث على ظاهره، وأن معناه دخلت في الصباح، للزم منه جواز الأكل بعد طلوع الفجر. قال الحافظ ابن حجر: والإجماع على خلافه. قال: وأجاب ابن حبيب وابن عبد البر والأصيلي وجماعة من الشراح، بأن المراد قاربت الصباح. ثم أورد الحافظ ما يرد على الجواب من مخالفته لبعض ألفاظ بعض الروايات. ثم قال:

{وهذا الموضع عندي في غاية الإشكال. وأقرب ما يقال فيه إن أذانه جعل علامة لتحريم الأكل والشرب. وكأنه كان له من يراعي الوقت، بحيث يكون أذانه مقارنا لابتداء طلوع الفجر، وهو المراد بالزوج. وعند أخذه في الأذان، يعترض الفجر في الأفق. ثم ظهر لي أنه لا يلزم من كون المراد بقولهم أصبحت، أي قاربت الصباح، وقوع أذانه قبل الفجر؛ لاحتمال أن يكون قولهم ذلك يقع في آخر جزء من الليل، وأذانه يقع في أول جزء من طلوع الفجر. وهذا وإن كان مستبعدا في العادة، فليس بمستبعد من مؤذن النبي، صلى الله عليه وسلم، المؤيد بالملائكة، فلا يشاركه فيه من لم يكن بتلك الصفة.} هـ [فتح الباري 2/68].

وجاء القاضي عياض في "إكمالته"، حسيما نقله عنه الأبّي في "شرح مسلم"، بعد أن أشار لما في الحديث من بعض الروايات وما يقتضيه ظاهرها؛ بخاصة ما عليه المعول في فهم الحديث، بعبارة واضحة جامعة لما قاله الشراح، وما تقتضيه قواعد الشريعة، وفيه، للمحافظ على دينه المتقي للمتشابه فيه، اتضاح وانسراح، ما لفظه:

{والمعنى في الجميع، أن يلا ثا كان يؤذن قبل الفجر، ثم يترىص بعد أذانه للدعاء ونحوه، ثم يرقب الفجر، فإذا قارب طلوعه، نزل فأخبر ابن أم مكتوم، فيتطهر ويرقى ويشرع في الأذان، إذا قارب الصباح، حوطة للفجر. فأذانه علم على الوقت الذي يمتنع فيه الأكل. ولعل بتمام أذانه يتضح الفجر، وتحل الصلاة، كما تحل على التأويل الآخر في: "أصبحت أصبحت". فيكون جمعا بين الأمرين.} هـ [229/3].

وقال ابن العربي في "أحكامه"، عند كلامه على قوله تعالى: (فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ)، في المسألة الحادية عشر ما لفظه:

{ كما أن السنة تعجيل الفطر، مخالفة لأهل الكتاب، كذلك السنة تقديم الإمساك، إذا قرب الفجر، عن محظورات الصيام. ومن العلماء من جوز الأكل مع الشك في الفجر حتى يتبين. منهم ابن عباس والشافعي، لقوله تعالى: (حَتَّى يَتَبَيَّنَ)، ولأن النبي، صلى الله عليه وسلم،

قال: "وكلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم". وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا ينادي حتى يقال له: أصبحت أصبحت. وتأوله علماؤنا: قاربت الصباح، وقاربت تبين الخيط، وهو الأشبه بوضع الشريعة وحرمة العبادة لقوله، صلى الله عليه وسلم: "يوشك من يرعى حول الحمى أن يقع فيه". وإذا جاء الليل فأكلت، لم تخف موقعة محظور، وإذا دنا الصباح، لم يحل لك الأكل؛ لأنه ربما أوقعك في المحظور. هـ [39/1].

فإذا سمعت ما تلوته من كلام الأئمة المحافظين على أحكام العبادة، الآخذين بالأحوط من الأقوال فيها، المعرضين عن تخليط أهل الجهل بقصد السبيل، المشتغلين بإثارة الأقوال الشاذة الموقعة للعامة في التضليل، تبين لك سوء نية هؤلاء الجهلة، أو المتجاهلين، إذ يقصدون صرف الناس عن ما هم عليه من التمسك بالجادة، وإيقاعهم في الحيرة، وفتحهم باب الفتح في السلف الصالح. ألهمنا الله رشدنا، وأخلص في إرشاد الأمة والنصيحة لها فصدنا، آمين.

[مسألة زيارة بيت المقدس،

بعد استيلاء اليهود عليه، والبقاء فيه تحت ذمتهم]

ومن المسائل الوقتية التي تستدعي الكلام عليها؛ مسألة زيارة بيت المقدس، وهو المسجد الأقصى الذي هو أحد المساجد الثلاثة الذي تشد إليه الرحلة للزيارة في الإسلام، بعد أن استولت عليه اليهود اليوم، وصار تحت حكم الكافر المعادي للإسلام العداوة التي هي أكبر عداوة، لمقتضى قوله تعالى: (لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِّلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا). وهم الآن، على ما بلغنا، يبالغون في إظهار عداوتهم الطبيعية، باهاتهم للمسلمين الذين آثروا البقاء معهم، ولم يهاجروا عن أوطانهم، وإذاقتهم أشد النكال، وأكبر العذاب.

أما الحكم في بقاء المسلمين تحت حكم ذمة ذلهم، وانقيادهم لأحكامهم الجائرة، دون أعمال الهجرة؛ فهو معروف عند أهل العلم، فقد أُلّف في تحريم ذلك الفقهاء المالكية من أهل المغرب. ومن أشهر ذلك تأليف الإمام الشهير، أبي العباس الوتشي، صاحب "المعيار"، المسمى: "أسنى المتاجر، في بيان أحكام من غلب على وطنه النصراني ولم يهاجر". وقد حرر المسألة بذلك أكمل تحرير، وجاء بالنصوص الواضحة الصحيحة من الكتاب والسنة، ونصوص الأئمة، بما لا مزيد عليه. وسأتي، إن شاء الله، ببعض ذلك تكميلاً للفائدة، وحسماً

للمعارضة، وإعطاء المسألة حقها، وجعلها وديعة لمن أراد أن يدكر ويتبين الحكم الشرعي في هذا المجموع.

أما الحكم في هذه المسألة الحاضرة، وهي زيارة المسجد الأقصى في هذا العصر؛ فهو داخل بحسب العموم في هذا المؤلف الذي أشرنا إليه. وأما على وجه الخصوص؛ فقد تعرض العارف، الشيخ محيي الدين الحاتمي، في "فتوحاته"، آخر الجزء الرابع منها، إذ صدر ذلك بقوله:

{وعليك بالهجرة، ولا تقم بين أظهر الكفار، فإن في ذلك إهانة دين الإسلام، وإعلاء كلمة الكفر على كلمة الله}. ثم صار يستدل على ذلك بالكتاب والسنة. ثم قال:
{ولهذا حجرتنا في هذا الزمان على الناس، زيارة بيت المقدس، والإقامة فيه؛ لكونه بيد الكفار، فالولاية لهم والتحكم في المسلمين؛ والمسلمون معهم على أسوأ حال. نعوذ بالله من تحكم الأمواء. فالزائرون اليوم البيت المقدس، والمقيمون فيه من المسلمين؛ هم من الذين قال الله فيهم: (ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا)}. هـ [4/460].

وكنت بعد أن وقفت على كلام الشيخ هذا، أستشكله، لما كان في اعتقادي - وهو الشائع - أن هذا البيت المقدس لم يستول عليه أحد من الكفار منذ افتتاح صلاح الدين إلى تاريخنا هذا، وافتتاحه كان سنة 583، والشيخ، رحمه الله، كان يعيش في أواخر السنة السادسة، إلى أواسط المائة السابعة، لأنه فرغ من تأليف كتاب "الفتوحات" سنة 636، لأنه ولد سنة 560، وتوفي سنة 638. وكان في أواخر الدولة الأيوبية، لأنه أجاز الملك غازي ابن الملك العادل أبي بكر بن أيوب، كما أشار لتلك الإجازة صاحب "نفح الطيب" في ترجمته للشيخ المذكور.

ثم بعد ذلك، وقفت في "كامل" ابن الأثير على أن النصارى استولوا على بيت المقدس بعد فتح صلاح الدين. ففيه - في حوادث سنة 626 - ما لفظه:

{في هذه السنة، أول ربيع الآخر تسلم الفرنج، لعنهم الله، البيت المقدس صلحا. أعاده الله إلى الإسلام سريعا. ثم ذكر سبب ذلك}. ثم قال:

{فاستقرت القاعدة أن يسلموا إليه - أي يسلم المسلمون إلى الأميراطور في الصلح - البيت المقدس، ومعه مواضع يسيرة من بلاده، ويكون باقي البلاد مثل الخليل ونابلس والغور وطبرية وغير ذلك بيد المسلمين، ولا يسلم إلى الفرنج إلا البيت المقدس والمواضع التي

استقرت معه. وكان سور البيت المقدس خرابا، قد خربه الملك المعظم، وقد ذكرنا ذلك. وتسلم الفرنج البيت المقدس، واستعظم المسلمون ذلك وأكبروه، ووجدوا له من الوهن والتألم ما لا يمكن وصفه. يسّر الله فتحه وعوده إلى المسلمين، بمنه وكرمه، أمين {هـ} [223/12].

وقد اختصر كلام ابن الأثير صاحب "تاريخ الدول الإسلامية"، وصرح فيه بالسبب الذي دعا ملك المسلمين في ذلك الوقت، وهو الملك الكامل، إلى تسليم البيت، وصرح باسم ملك الفرنج، فقال:

{وفي سنة 626 هـ}، وصل الشام فردريك الثاني ملك ألمانيا، ونزل عكا، واستولى على كثير من مدن المسلمين المجاورة لبيت المقدس. ولم يقدر الكامل على دفعه، فراسله، وهو بغزة، في الصلح، واستقرت القاعدة بينهم على أن يسلموا إليه (إلى فردريك) بيت المقدس، ومواضع أخرى، على أن تستمر أسواره خرابا.. الخ [247/2].

وبعد أن ساق هذه الحادثة، التي جرحت أكباد أهل الإسلام، أبو الفدا في "تاريخه"؛ ذيلها بقوله:

{وكان ذلك، والملك الناصر محصوراً بدمشق، وعمه الأشرف محاصره بأمر الملك الكامل؛ فأخذ الناصر داود في التشنيع على عمه في ذلك. وكان بدمشق الشيخ شمس الدين يوسف، سبط أبي الفرج ابن الجوزي، وكان واعظاً وله قبول عند الناس، فأمره الناصر داود بعمل مجلس وعظ يذكر فيه فضائل بيت المقدس، وما حل بالمسلمين من تسليمه إلى الفرنج، ففعل ذلك، وكان مجلساً عظيماً. ومن جملة ما أنشد في ذلك، قصيدة تائية ضمنها بيت دعبل الخزاعي:

مدارس آيات خلّت من تلاوةٍ ومنزل وحي مقرر العرصات

فارتفع بكاء الناس وضجيجهم}. هـ [141/3].

ثم إن هذا البيت المعظم المقدس، الذي هو المسجد الأقصى الذي أسرى به المولى جل جلاله، بخاتم أنبيائه ورسله إليه؛ استمر بعد هذا التسليم بيد أهل الكفر إحدى عشرة سنة، إذ قبض الله الملك الناصر داود بن المعظم، الذي كان شنع على ما فعله الكامل من تسليم البيت المذكور للنصارى. ففي "تاريخ" الملك أبي الفدا:

{ وفي هذه السنة - يعني سنة 637 - بعد اعتقال الملك الصالح بالكرك؛ قصد الناصر داود القدس، وكان الفرنج قد عمروا قلعتها بعد موت الملك الكامل، فحاصروها وفتحها، وخرّب

القلعة، وخرّب برج داود أيضا؛ فاتبه لما خربت القدس أولا؛ لم يخرّب برج داود، فخربه في هذه المرة". هـ [163/3].

وذكر هذا الاسترجاع الشيخ دحلان المكي في كتابه "الفتوحات الإسلامية" بأبسط من

هذا، فقال:

{في سنة سبع وثلاثين وستمائة، قصد الناصر داود ابن الملك المعظم؛ القدس وحاصرها وفتحها. وكان الناصر داود ابن الملك المعظم؛ له ملك الكرك؛ أعطاه إياه عمه الملك الكامل، بعد أن انتزع منه دمشق، كما تقدم، فصار بيت المقدس له أيضا لما فتحه. وتقدم أن تسليم بيت المقدس للأفرنج كان سنة ست وعشرين، فتكون مدة بقائه تحت أيديهم إلى أن استرجعه الناصر داود؛ إحدى عشرة سنة. ومن غريب الاتفاق، أن الناصر صلاح الدين استخلص بيت المقدس أولا، والناصر داود استخلصه ثانيا، ولذلك قال جمال الدين ابن مطروح:}

المسجد الأقصى له آية سارت فصارت مثلا سانرا
بإد غدًا للكفر مستوطننا أن يبعث الله له ناصرا
فناصر طهره أولا وناصر طهره آخرًا

هـ [533/1].

قلت: والذي يظهر أنه ما صفا الأمر في هذا القطر المقدس لأهل الإسلام، إلا بعد تمام انجلاء المحاربين الصليبيين، وكان ذلك ما بين سنة 659 و 690 هـ وهو يجامع هذا التاريخ؛ ففي "تاريخ الدول الإسلامية"، ج 3 ص 96:

{ولما فتح المسلمون عكا، وقع الرعب في قلوب الفرنج الذين بساحل الشام، فأخلوا صيدا وبيروت، وتسلمها نائب السلطان. وهكذا خرجت سواحل الشام من أيدي الفرنج بعد أن استمرت في أيديهم نحو 193 سنة. ومن ذلك الحين، امتحت أخبار الصليبيين من بلاد فلسطين. انظر تمامه.

وبهذه النقول، زال الإشكال، وثبت أن الشيخ محيي الدين كان يعيش وبيت المقدس تحت حكم النصارى من الألمان. ولهذا حكم بمنع السفر لزيارة البيت المذكور.

ما قاله فقهاء المغرب في حكم الإقامة بأرض الكفر]

أما حكم السفر إلى أرض الكفر، والإقامة بين أظهرهم، حيث تجري على المسلم أحكامهم، ويلزمه الانقياد لقوانينهم؛ فمنعه مقرر معروف في كتب الأحكام، حتى خصّ بالتأليف، ولا سيما في مغربنا، حيث سقطت غرناطة، وانجلى المسلمون عن قطر الأندلس، ولم يبق إذ ذاك لأهل الإسلام دولة، ولا أمل بعود ولا أدنى صولة، وأصبحت تلك الباقية المجردة عن دولتها، المتخلفة عن أهلها وحمايتها، تهاجر عن عزيز وطنها، وتفارقه مفارقة الروح لجسدها. ووفدت على المغرب منها وفود فرارا بدينها من مكر ذلك العدو اللدود، وكان من سوء حظها أن وجدت المغرب في حالة بؤس شديد، واضطراب في الدولة لا ينقضي بل يزيد، فمال البعض منهم إلى الرجوع لموطنه وتحمل أذى العدا، لأنهم وقعوا في شدة ونكد من الحياة إن لم يكن أكثر فهو مساو، وقالوا إنه فرار من موت إلى موت، ومن فتنة إلى فتنة، التي هي أشد من القتل.

فاستكر ذلك علماء المغرب، ورآه فقهاؤهم من أكبر الأثام، وأعظم الإجرام، وأنه إن لم يكن ردة عن الإسلام، فهو يدني منها ويؤذن بضعف الإيمان، وإيثار البقاء تحت أحكام الكفر والظغيان. فدعا ذلك إلى أن كتب الفقهاء في شأنهم فتاوى منكرة عليهم هذه الفئنة الذميمة، والخطيئة العظيمة. ومن جملة مشاهير الفقهاء الذين كتبوا في ذلك، الإمام أبو العباس الونشريسي، وألف في ذلك مؤلفا سماه: "أسنى المتاجر، في بيان أحكام من غلب على وطنه النصراني ولم يهاجر". وهو جواب عن سؤال في شأن الأندلسيين الذين هاجروا من بلادهم، لما تم استيلاء النصراني عليها، تاركين أملاكهم وأموالهم، زيادة على ما أدوه من المال في مقابلة إذنتهم في الخروج، وجاءوا إلى المغرب مجردين من كل ما اكتسبوا، زاهدين في كل ما اقتنوه من المال الناطق والصامت؛ رغبة في الدخول مع إخوانهم المسلمين في الأرض التي تجري عليها أحكام الإسلام. ثم [ندموا]، بعد الاستقرار بأرض المغرب، فشدوا الرحال وأزمعوا على الرجوع إلى الوطن الذي فروا منه، معللين ذلك بضيق العيش وعدم الانتعاش في هذه البقاع، وفقدان أسباب الانتفاع، إلى غير ذلك؛ طالبا صاحب السؤال بيان الحكم الشرعي في هؤلاء الذين رجعوا، أو حاولوا الرجوع إلى وطنهم الأول الذي صار بيد الكفار إلخ.

وقد صدر الإمام الونشريسي هذا الجواب بقوله:

{إن الهجرة من أرض الكفر إلى أرض الإسلام فريضة إلى يوم القيامة، وكذلك الهجرة من أرض الحرام والباطل بظلم أو فتننة. قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: " يوشك أن يكون خيراً مال المسلم، غنم يتبع بها شعف الجبال، أو مواضع القطر؛ يفر بدينه من الفتن." أخرجه البخاري والموطأ، وأبو داود والنسائي. وقد روى أشهب عن مالك: لا يقيم أحد في موضع يعمل فيه بغير الحق. قال في "العارضنة": فإن قيل: فإذا لم يوجد بلد إلا كذلك؟ قلنا يختار المرء أقلها إثماً؛ مثل أن يكون بلد فيه كفر، وبلد فيه جور، خير منه، أو بلد فيه عدل وحرام، وبلد فيه جور وحلال، خير منه للمقام، أو بلد فيه معاص في حقوق الله، فهو أولى من بلد فيه معاص في مظالم العباد. وهذا الأتمودج دليل على ما رواه. وقد قال عمر بن عبد العزيز، رضي الله عنه: فلان بالمدينة، وفلان بمكة، وفلان باليمن، وفلان بالعراق، وفلان بالشام، امتلأت الأرض والله جوراً وظلماً}. هـ [92/2].

ثم جاء الإمام الونشريسي بقوله تعالى: (إِلَّا الْمُسْتَضْعِفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانَ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا. فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ)، ثم صار يبين معنى المستضعف المعفو عنه، فقال:

{والمستضعف المعفو عنه في عجزها؛ هو العاجز من كل وجه، فإذا عجز المبتلى بهذه الإقامة عن الفرار بدينه، ولم يستطع سبيلاً إليه، ولا ظهرت له حيلة ولا قدر عليها بوجه ولا حال، أو كان بمثابة المقعد المأسور، أو كان مريضاً جداً، أو ضعيفاً جداً، فحينئذ يرجى له العفو، ويصير بمثابة المكره على التلفظ بالكفر. ومع هذا لا بد أن تكون له نية قائمة، أنه لو قدر وتمكن لهاجر}.

ثم أفاض في جلب الآيات والأحاديث، ونصوص الأئمة؛ على وجوب مغادرة الوطن الذي استولى عليه الكفار، سواء كان أصالة، أو طراً استيلاؤهم عليه. ثم أتى بنص الإمام ابن رشد؛ بأن الهجرة من أرض الكفر فرض واجب لازم إلى يوم القيامة، بإجماع الأمة. ثم قال ابن رشد:

{فإذا وجب بالكتاب والسنة وإجماع الأمة على من أسلم بدار الحرب أن يهجره ويلحق بدار المسلمين، ولا يثوي بين المشركين ويقيم بين أظهرهم؛ لنلا تجري عليه أحكامهم، فكيف يباح لأحد الدخول إلى بلادهم، حيث تجري عليه أحكامهم في تجارة أو غيرها؟. وقد كره مالك، رحمه الله، أن يسكن أحد ببلد يسب فيه السلف، فكيف ببلد يكفر فيه بالرحمان، وتعد

فيه من دونه الأوثان؟! لا تستقر نفس أحد على هذا؛ إلا مسلم مريض الإيمان}. هـ
[المعيار: 95/2].

فتأمل هذا في زماننا، وارجع إلى ما قاله أبو بكر ابن العربي في "العارضه"، كما سبق.

ثم أطل الإمام الونشريسي في هذا "التقييد"، من جلب الآيات والأحاديث ونصوص الأئمة الأفراد، الذين بهم الاقتداء، وعليهم في ذلك الاعتماد، على ما فيه كفاية ومقتنع لمن سلم في الاعتقاد، وفر فرار الأبق من مسالك الارتداد ومدارج الإلحاد، في نحو ثمانية أوراق من كتابه "المعيار". فجزاه الله خيرا عن أهل الإسلام، على هذه النصيحة انصافاً لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. فقد ظهر أثرها لمن تذكر واعتبر، فإن هؤلاء الذين استقروا في بلاد الإسلام من المغرب، وغيرها من الأقطار، وتحملوا تلك المشاق التي ترجع - إن صحت - إلى أمور دنيوية إذ هي، وإن أبكت وأنتكت، ففي مآلها انجلت، وللسعادة أعقبت.

[مآل من هاجر من الأندلس من المسلمين، ومن لم يهاجر]

فاتنر - مثلاً - إلى تلك الفنة التي رجعت على أعقابها، وآثرت المقام في الوطن المحتل، والقطر الذي استبد به الأجنبي واستقل، وأصبح المسلم به يهان ويذل، كيف كان مآلها، أو كيف ساء عند الله حالها، فقد أقاموا منقادين لحكم الغالبين، غير آمنين في الغالب بعقائدهم. ولو فرضنا أن هنالك من بقي على عقيدته فهو على خوفه من غلاتهم أن يفتنوه، وأن يصرفوه عن عقيدته بإكراهه وجبره. أما من نشأ هنالك من الأولاد والأحفاد، فما نشأوا إلا على دين الغالب قطعاً، وقد شاهدنا ذلك.

فمن تحمل تلك المشاق الخفيفة، وأوى إلى إخوانه وصبر على لأوائهم؛ فقد آوى إلى ركن شديد، إذ قرّ بدينه وعاش مؤمناً، وترك ذرية طيبة. وهي لا زالت في زماننا محافظة على عقائدها، آمنة في سربها، معافاة في قواعد إيماتها، مفتخرة بهذه المهاجرة إلى وقتنا. بل كان في مغربنا وغيره من الأقطار الإسلامية منهم أئمة وأعلام وفقهاء، وصلحاء وأولياء، تفتخر بهم العصور، وتستضيء بآثار معارفهم وعرفاتهم المجالس والمعاهد، مما تعجز عن التعبير عنه الألسنة، وتجف عن تسطيره، وإن كثرت، الأقلام، كبنو الجد الفاسيين الفهريين، الذين أسسوا معالم الدين، ومهدوا لنا سنن المهتدين، من معارف ذات أفنان،

وعلوم شرعية ثابتة البنيان، وفتوحات لدية ومقامات سامية عند أهل العرفان، كالشيخ سيدي يوسف، وأخيه العارف سيدي عبد الرحمان، وأولاد سيدي يوسف، كسيدي أحمد وسيدي العربي وسيدي علي، وما تفرع من بنيه سيدي عبد القادر، إمام المغرب، وأولاده سيدي عبد الرحمان وسيدي محمد، وغيرهم.

وأما من تخلف، وخالف الجمهور، وأعرض بجانبه طالبا سعة العيش عن تجارة الحياة الدينية التي لا تبور، فارتد على عقبه، ودخل في ذمة الغالب الكفور، فقد خسر الدنيا والآخرة، وخلف من بعده ذرية كافرة، كما هو مشاهد، والله عاقبة الأمور.

فبان من هذا أن تشديد العلماء في إنكار الإقامة بدار الكفر؛ واقع على أساس ثابت متين، إذ كانوا، رضي الله عنهم، لسوء هذا المنقلب ناظرين.

[حديث شريف في حسن التدبير، ونظمه في أبيات]

ومن خطرات الوقت ما كان يتردد في لساني، وأجعله أساسا لحالي وشأني، ما في "صحيح" البخاري، موقوفا عن سيدنا عبد الله بن عباس، أنه قال: "كلوا واشربوا والبسوا في غير سرف ولا مخيلة". ولكني وجدته ورد موصولا، فقد رواه - كما في "الجامع الصغير" - الإمام أحمد والنسائي وابن ماجه، والحاكم، عن عبد الله بن عمرو، ولفظه: "كلوا واشربوا وتصدقوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة". وأشار بعلامة الصحة. وقد قال الحاكم: إنه صحيح. قال العلامة المناوي في "فيض القدير":

{وهذا الخبر جامع لفضائل تدبير المرء نفسه. والإسراف يضر بالجسد والمعيشة، والخيلاء تضر بالنفس حيث تكسبها العجب، وبالذنيا حيث تكسب المقت من الناس، وبالأخرة حيث تكسب الإثم}. هـ [46/5].

ولأهمية هذا الحديث من جهة التدبير، والقيام بحقوق النفس وحقوق المحتاج والفقير، نظمته في أبيات من رجز، مع مراعاة الأدب مع العزيز القدير، مشيراً في آخرها إلى التعلق به سبحانه في كل أمر يسير أو عسير، والتوسل بالمصطفين الأخيار، عند ضيق النفوس وقنوطها من انحباس الأمطار:

كل واشربن والبس دون سرفاً ولتتصدق دون كبر وترفاً
واشكر إلهك الذي فاض وعم إنعامه في حادث وفي القيدم

وصل كل لحظة على النبي محمد خير نبي اجتسبي
 وآله وصحبه أهل التقسى ومن بهم عند الجفاف يستقى
 فاسق بهم أيا مغيثا بلدتك وانشر بهم أيا كريما رحمتك
 لأنهم من أهل ذاك المصطفى وباتباعه صفا من قد صفا
 أنت الذي تجيب من دعائك ولا ترد سائلا أتاك

[التوسل بالنبي،

صلى الله عليه وسلم، وسر الدعاء]

وقد كان أهل البادية من الأعراب يقدون عليه، صلى الله عليه وسلم، فيسألهم عن حال بلادهم، وما هم فيه من الجذب أو الخصب. ولما وفد عليه وفد فزاره، وسألهم عن بلادهم، فقال أحدهم: أسنتت بلادنا، وهلكت مواشينا، وأجذب جنابنا، وغرث عيالنا؛ فادع لنا ربك. قال ابن سعد في "الطبقات":

{ فصعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المنبر ودعا فقال: "اللهم اسق بلادك وبهائمك، وانشر رحمتك، وأحي بلدك الميت. اللهم اسقنا غيثا مغيثا مريعا مطبقا واسعا عاجلا غير آجل، نافعا غير ضار، اللهم اسقنا سقيا رحمة، لا سقيا عذاب ولا هدم ولا غرق ولا محق. اللهم اسقنا الغيث وانصرنا على الأعداء". فمطرت، فما رأوا السماء ستا. فصعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، المنبر، فدعا فقال: "اللهم حوالينا ولا علينا، على الأكام والظراب وبطون الأودية، ومنابت الشجر". قال: فاتجابت السماء عن المدينة انجياب الثوب}. [1/ 297]

ونحن اليوم يا مولانا ندعوك بما دعا به هذا الرسول الذي أرسلته إلينا رحمة، وجعلته رعوفا بنا، رحيمًا عزيزا عليه ما يؤذينا ويشقينا، فاستجب منا، والطف بنا يا لطيف يا لطيف يا لطيف، فأتت الذي تنزل الغيث علينا بعد القحط وضيق الحال، وتشر رحمتك علينا، وأنت الولي الحميد.

الحمد لله، بإثر كمال هذا التضرع، ظهرت تباشير الاستجابة، وكان هذا عشية يوم الثلاثاء، متم شهر شوال من سنة [] 138. ثم لما أقبل الليل، فتح الله أبواب السماء بغيث مغيث نافع، إن شاء الله، أت بالكفاية، كما سأله نبينا، صلى الله عليه وسلم، في الدعاء

السالف، وتعلقت أنا بذلك الدعاء الذي أثر النبوة عليه واضح، ونور الرسالة من بين جوانبه ساطع. ألهمنا الله شكر نعمانه التي لا عد لها ولا إحصاء، (وإنْ تَعَدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصَوْهَا). وما دعوت الجواد الكريم، إلا وأنا العبد الحقير، المضطر إليه الفقير، موقن بالإجابة لمقتضى قوله تعالى في كتابه: (وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِي إِذَا دَعَانِ). وقد تذكرت هنا ما اتفق لي في العام الفارط، إذ انحسب المطر، وضاق الحال، وأحاط بالناس الخطر، وتضرعت إليه جل شأنه أن يغيث العباد؛ فظهر الأثر، وزال الخطر، وعم المطر، وأثبت ذلك في هذا المجموع، في أوائل هذا المجلد الرابع، صحيفة 22، في أواخر ترجمة شيخنا ابن الخياط، وتضرعنا الخاص، ووقوع الإجابة بآثر ذلك، فراجع ذلك، ففيه فوائد راجعة إلى أدعية الاستسقاء.

[الرجوع إلى موضوع الإقامة في غير بلاد المسلمين]

ثم نرجع إلى بقية الكلام على مسألة مساكنة أهل الكفر والإقامة ببلدهم، حيث تجري على المسلم أحكامهم، وما قرره فقهاؤنا في ذلك من التشديد، ولا سيما فيمن هاجر من أهل الأندلس إلى المغرب، ثم عاد إلى ذلك الوطن الذي استولى عليه الإفرنج، ساخطا متكلمًا في أهل المغرب بكلام قبيح، وعبارات بالقول في تضليل أهل المغرب، وخروجهم عن منهج الحق أو الإسلام صريح؛ كقول من قال: إلى هاهنا يهاجر؟ أي في قالب الازدراء والتهمك، وقول الآخر: إن جاز صاحب قشتالة إلى هذه النواحي، سرنا معه.. إلخ. قال صاحب "المعيار":

{لا يتفوه بذلك ولا يستبيحه إلا من سفه نفسه وفقد، والعياذ بالله، حسه، ورام رفع ما صح نقله ومعناه، ولم يخالف في تحريمه أحد في جميع معمر الأرض الإسلامية من مطلع الشمس إلى مغربها، لأغراض فاسدة في نظر الشرع}. ثم قال: {ومن ارتكب هذا، وتورط فيه؛ فقد استعجل لنفسه الخبيثة الخزي المضمون في العاجل والآجل}. وانظر تمامه [105/2].

ثم إن هذه الحالة التي كان أهل الأندلس يتجرعون مرارتها، والملمة التي نزلت بهم كانت عظيمة تذهل بها كل مرضعة عما أرضعت، وتزلزل عقول ذوي الرسوخ في العقيدة زلزالها، وتستثقل النفوس القوية حملها، وأصبح العامة والخاصة من تلك الفتنة التي كانت

أكبر من القتل، حيارى وأذهلتهم عواصفها حتى أصبحوا سكارى، وما هم بسكارى، إذ العدو الكافر يغزوهم في عقر دورهم، ويهتك أعراضهم، ويغتصب أراضيهم وأموالهم. والتقاتل بين أمرانهم وحكامهم يصاحبهم ويماسيهم، والإغارة تحيط بهم من كل نواحيهم، والأغراض الدنيوية غالبية على من يدعى الإصلاح فيهم. إن أقاموا في مواطنهم، أقاموا على هون سيف التهديد فوق رؤوسهم، وغارة التنصير والتكفير بين أيديهم. وحریمهم في غير احترام، ونار الإهانة والمكاره عليهم وعلى ما ملكت يمينهم أو أحاطت به مساكنهم وضياعهم في اضطرام. فلا ذو مروءة يُسكنى إليه، فينقذهم من بلاتهم أو يسليهم، ولا ذو رافة يتوجع لهم، ويأخذ بيدهم مما هم فيه. ثم إن تكبدوا المشاق، وأدموا من بكانهم الآماق، وآثروا مغادرة الوطن الذي هو مسقط رأسهم، الذي كان به انتلاف واتساق، وقصدوا العدو، التي يحسبون أنهم يجدون فيها عن كل ما فارقه سلوة؛ ألفوا الحال على الضد مما كان المؤمل، وعلى خلاف ما كان عليه المعول، وعد ذلك فرارا من موت إلى موت، ومن عذاب إلى عذاب، إذا كان أهون من الأول في المال، فهو يساويه من جهة الأوجال والأهوال.

[الحالة التي كان عليها المغرب زمن الهجرة الأندلسية]

وذلك أنه من سوء الحظ، أن ألقى هؤلاء المهاجرون بالمغرب الأقصى الفقر المدقع، والجوع المهلك، والطاعون الفاتك بالأرواح، مع ضعف الدولة الحاكمة إذ ذاك، وهي الوطاسية، التي هي من أعقاب الدولة المرينية، وأنها قد انهارت أركانها، وانهدت قواعدها، وعمت الفتنة السهل والجبل، وبلغت روحها التراق، وأصبحت ما لها من منجد ولا واق.

فالثوار يعيثون في الأطراف، ودولة البرتغال قد ففرت فاها لا ابتلاع المغرب بأجمعه بعد أن استولت على جل شواطئه المهمة كآسفي، وهي فرضة عاصمة مراكش وبابها، ومنه يسهل استيلاء العدو عليها، كما كان يؤمل ويمهد السبيل إلى ذلك، كما استولى على سواحل السوس من ناحية أكادير، وفتحوا أبواب التجارة مع أهل تلك الناحية الذين كانوا ثائرين على الحكومة، كما استولوا على البريجة، التي بنوا فيها المدينة التي سموها الجديدة، كما استولى في هذه الأثناء على أزموور.

وهكذا استمر البرتغال ينزل بشواطئ المغرب فاستولى على المعمورة (القنيطرة)، وعلى أنفا الدار البيضاء، كما استولى على طنجة وسبتة، واستولى الإسبانيول على باديس،

وأظن أنه استولى في هذه الأثناء على مليية ثم أصيلا، حتى إنه لم يبق بيد الدولة الوطاسية إلا بعض المدن الداخلية، حتى اضطرت أن تجعل العاصمة، مدينة القصر الكبير، إذ المدن الجنوبية كفاس وغيرها كانت معارك للثورات والتقاتل، فإنة زيادة على التنازع الذي كان ما بين بقية السعديين والوطاسيين القانمين عليهم، وسوء تصرف عبد الحق السعدي الذي أسند الرئاسة لليهودي، ورفض أهل فاس بيعة السعدي بسبب ما أبداه اليهودي الذي كان يحكم فاس من قتله لتلك المرأة التي أبلغ في ضربها وتعذيبها، وبيعتهم الشريف العمراني، في قضية يطول بسطها، مع نزول القضاء بذلك الطاعون الحارق.

كل هذا يعرفك أن المغرب الأقصى، إذ ذاك كان محفوفًا بالنكبات القارحات، الملمات المؤلمات من كل جانب. فإن لم يهتم بشأن الجالية الأندلسية التي خرجت من ديارها طالبة لمن تأوي إليه من أهل دينها، وراغبة في نصرتها ونجدتها، وانتشالها من وهبتها؛ فإنها قد أوت إلى ركن من النكبات وإه، وتمسكت بجانب أنهكتة الدواهي والمصائب، فكان تمسكهم تمسك غارق بغريق، وطلب الغوث والتحصن من منكوب عاجز مثله. والعدو كعدوهم يمهدهم إلى القضاء عليهم الطريق، [ويبت] الفتنة فيهم، وعين الرؤساء وأهل الحل والعقد عن تنحية البلايا عنهم؛ عاجزة أو نانمة، وأهل الصلاح والعلم عند عموم البلايا راحلة، وإلى مواطن الأمن على نفسها وأهلها لاجنة.

فمن أقام ببلده، أو هاجر إلى هذا القطر بعد اطلاعه على هذه الحالة من الاختلال والاعتلال، وعدم استتباب الأمن في الجنوب والشمال، والعدو الصائل أخذ في احتلال المدائن والبلاد، لا يصرفه عنها صارف ولا يرده عنها راد، والحكومة - كما علمت - أصابها وهن، فلا هي قادرة على مقابلة العدو المحتل، ولا عالمة بتنظيم حال الرعية المختل، والفوضى منتشرة، والوجوه بأسرة تظن أن يفعل بها فاقرة؛ كيف يلقي بيده إلى هذه التهلكة التي منها فر، ومن شر أعدائه استنصر، إذ هذه الحالة التي كان عليها المغرب إذ ذاك؛ هي الحالة التي كانت مبدأ القضاء على الجزيرة، إذ صار الإفرنج يحتلون الأطراف، ويستولون على المدن والقرى، والمسلمون يرجعون القهقري، وما يشغهم عن إعداد العدة للدفاع عن بلادهم في هذه الشدة، إلا اشتغالهم بالتنافس في اللذات من المآكل الطيبات، والمباني المرتفعات، وانتخاب القينات المغنيات، وتنازع الرؤساء فيما بقي بيدهم من تلك الأطراف، التي يرون أنها في الانقضاء والانصراف، لا يحزنهم ما يصبحهم ويمسيهم من إغارة العدو بجنوده الشاكية السلاح، الثابتة الأقدام في الإقدام على تملك تلك البطاح الفساح، وكم نبه أهل العلم

والدين هؤلاء الأمراء من غفلتهم، وإيقاظهم بالمواعظ الحسنة الجليلة من نومتهم العبودية، فلم يكن جوابهم - وإن سكتوا - إلا (سَوَاءَ عَلَيْنَا أَوْعَظْتَ أَمْ لَمْ تُكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ).

[موعظة الإمام الدقون بشأن الأندلس، وتنبيهه أهل العدو المغربية للحذر والاستعداد]

وفي هذا الموضوع المحزن الذي كل قلب فيه بقية من إيمان يتوجع؛ يقول الإمام الخطيب البليغ، أبو العباس الدقون الأندلسي، يندب هذه الجزيرة الغراء بقصيدة تبكي كل ذي دين، وتجرح جوارحه حين قراءتها حيناً بعد حين، مصدرٌ لها بنثر، منه قوله:

{إنه لما غابت شمس الجزيرة الخضراء، بأخذ الحمراء؛ قرعت باب الندبة، لما تقدم من الصحبة، فقلت أبياتاً صدرت من قلب كنيب، مبكية كل لبيب أريب، وسميتها بالموعظة الغراء، بأخذ الحمراء.} الخ.

وهي أبيات يرثي بها ذلك القطر المغصوب، والإقليم الذي كانت تتفخر به أقاليم الإسلام، وتضيء من أنوار علوم أعلامه الأيام، وتقصر عن تسطير أعمال أمرانه وعماله بلغاء الأقاليم، وتعجز عن تنظيم قلائد عقيان آدابهم، وبلاغة شعرائهم، نبغاء المؤلفين، ورؤساء روائع المنثورات، والمبرزون في بدائع الشعر وروائع النظام.

وهو مع ذلك ينبيه أهل العدو المغربية، ويحذرهما من الخطر الذي هو على بابها، ويوشك أن يحل بها، كما حل بجارتها التي بجانبها، ويرشدها لأخذ حذرهما وجمع أمرهما، وإعداد العدة، ما استطاعت، لحراسة دينها وأموالها وأولادها، ولتتخذ المودة الدينية أمماً وأباً، والأخوة الإسلامية قرابة ونسباً، وتداوي داء التنازع والتدابير والتقاطع، الذي هو الداء العضال الذي أودى بالدول الإسلامية، وليعض عنه بالاتفاق والاتحاد، وترك التنازع والتخالف، الذي يؤدي إلى الفشل والفتنة، والإفساد في الحرث والنسل، والله لا يحب الفساد. ومطلع الأبيات:

أَمِنْتَ مِنْ عَنَسِ أَمْالٍ وَأَحْوَالٍ	وَعِشْتَ مَا بَيْنَ أَعْمَامٍ وَأَحْوَالٍ
وَلَا ابْتُلَيْتَ بِمَا فِي الْقَلْبِ مِنْ نَكْدٍ	فَالْجِسْمُ مَشْتَعَلٌ مِنْ غَيْرِ أَشْغَالٍ
وَكَيْفَ لَا وَيَقَاعُ الدِّينِ خَالِيَةً	مِنْ أَرْضِ أُنْدَلُسٍ مِنْ أَجْلِ أَهْوَالٍ
عَمَّتْ فَعَمَّتْ قُلُوبَ الْمُسْلِمِينَ فَيَا	لِلْمُسْلِمِينَ مِنْ أَعْدَاءٍ وَأَنْكَالٍ
جَاشَتْ بِهَا مِنْ جِيُوشِ الْكُفْرِ مَا نَرَسَتْ	بِهِمْ مَعَالِمُ أَخْيَارٍ وَأَقْيَالٍ

ثم صار يصف ما كان بهذا القطر العزيز من علم ودين وشجاعة وكرم، وغير ذلك. ثم انتقل يبين ما أعدّ هذا العدو من العدة والعدد. وزاد في الطين بلة، وفي المصيبة المحيطة بالمسلمين ما يجرح الأفتدة أسفاً تفصيلاً وجملة، إعانة الأهالي الأشرار على تخريب المنزل والدار، واتباعهم للأعداء الكفار:

سطا بجيش كموج البحر في عدد	نعم، وفي عدد من رهط أبطال
مؤيدا باجتماع المصر يتبعه	شر الخلاق مسرورا بإقبال
يسبي المسامع بالأنفاض مشبهة	وقع الصواعق في هد وزلزال

ثم قال في وصف حال المسلمين وأخلاقهم الذميمة:

والمسلمون من الأضغان قد ملنت	قلوبهم وأبوا تسديد إخلال
والحق مختلف، والحمق مؤتلف	والكل منصرف، عن نصر أبطال
وهم لديه كطير، وهو ينتفه	والطير يرجو البقا مع كيد قتال

ثم أطل في التوجع والتلهف على ما سلب من هذه الأقطار، وأصبحت بعد العمارة ذات خلاء وإفكار، وبعد غنى أهلها في إقتار وافتقار، مع فقد الأحباب والأنصار.

ثم صار يتأوه ويشير أن ذلك لا ينفع مع عدم الاستعداد، واتخاذ الأسباب التي كان يتخذها السلف الصالح من القوة والإعداد، ثم بعد ذلك يتوكفون النصر من الكريم الجواد، فقال:

أه على الدين والدنيا وما نفعت أه إذا صدرت من قلب بطل

ثم أشار إلى أنهم لم يجدوا في ارتحالهم عن قطرهم وهجرتهم؛ مريعا خصيا، ولا منزلا رحبا، كما وجده أولئك المهاجرون مع الأنصار الذين قال الله تعالى فيهم (وَالَّذِينَ تَبَوَّأُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِيقُونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ).

ثم خاطب أهل فاس، لأنها إذ ذاك عاصمة بني وطاس في هذا العصر، والخطاب إنما هو للحكومة، ونبههم للخطر الذي يهددهم، والعدو الذي أناخ بسواحلهم:

يا أهل فاس أما في الغير موعظة	إن السعيد لموعوظ بأمثال
فقل تعالوا إلى نصح وتذكرة	فالأمر جد فلا تصحب لمكسأل
كيف الحياة إذ الحيات قد نفحت	على السواحل أو همت بإرسال

ولا سبيل إلى الترياق غير تقىَ والحزم في سعة من قبل إجماع

[أزهارالرياض: 107].

ولكن:

قد أسمعت لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تنادي

[التنبهات التي يجب أن تكتب على أبواب رؤساء الدول الإسلامية في عصرنا]

من الكتابات القيمة، والتنبهات التي يجب أن تكتب بالذهب، بحروف بارزة، على أبواب رؤساء الدول الإسلامية في العصر الحاضر، وتذاع في العامة والخاصة، وهو عصرنا الذي يقال فيه ما أشبه الليلة بالبارحة، إذ افتقرت دول الإسلام، وتقطعت أوصال ائتلافها، وأربت في إثارة أسباب خلافها، ورمت بالأخوة الإسلامية وراء ظهورها، وأضمرت كل واحدة منها الخديعة والمكر لأختها وجارتها، ولم تجتهد إحداهن لشد عضد الأخرى، ولا التفتت إلى اتخاذ أسباب دفع ما يحيط بالكل من المكاره سرا وجهرا، ولم تفكر في هذا الخطر المحدق بالإسلام، ولا اتخاذ وسائل إصلاح الخلل، ولو بالاتفاق بالكلام، وهي كتابة عالم غرناطة الحمراء، وقطبها في الرياسة، وجهينتها في أخبار الدولة ومدبرها في السياسة، وخبيرها في مجاري التدبير، والمطلع على تصرفات الصغير منها والكبير، الوزير أبي يحيى ابن عاصم، الذي أسندت إليه في ذلك العصر الخطير، أمور الحكومة المظلم أرجاؤها، إذ صار كل طرف من الباقيّة الضعيفة ينتظر الإغارة، خانفا يترقب نذير التدمير.

ولما اشتدّ الحال، وصار التفصي من هذا القضاء النازل بغرناطة - لضعف القوة الدافعة من قضايا المحال؛ فتح باب التسلي بالفرار إلى الله، والتفويض والرضى بما قدر المولى، وهو الأليق عند اشتداد الأمر والعجز عن دفعه والأولى، فألف في ذلك كتابا سماه: "جنة الرضى، في التسليم بما قدر الله وقضى". وقد اقتطف منه صاحب "أزهار الرياض"، قطعة كافية في شرح أسباب تغلب العدو، وتمزيق شمل أهل الإسلام، وردهم بعد حسن التقديم إلى أسفل مقام.

وهذه الأسباب عامة في سائر الأقطار، التي تملكها العدو وأحاطت بها الأخطار، في حاضر عصرنا وما سلف من الأعصار، فقال:

{ومن استقرأ التواريخ المنصوصة، وأخبار الملوك المقصوصة؛ علم أن النصارى، دمرهم الله، لم يدركوا في المسلمين ثاراً، ولم يرحضوا عن أنفسهم عاراً، ولم يخربوا من الجزيرة منازل ودياراً، ولم يستولوا عليها بلاداً جامعة وأمصاراً؛ إلا بعد تمكينهم لأسباب الخلاف، واجتهادهم في وقوع الافتراق بين المسلمين والاختلاف، وتضريبهم بالمكر والخديعة بين ملوك الجزيرة، وتحريشهم بالكيد والخلابة بين حماها في الفتن المبيرة. ومهما كانت الكلمة مؤتلفة، والأهواء لا مفترقة ولا مختلفة، والعلماء لمعاينة اتفاق القلوب إلى الله مزدلفة، فالحرب إذ ذاك سجال، والله في إقامة الجهاد في سبيله رجال}. ثم قال:

{وتطاولت الأيام ما بين مهادنة ومقاطعة، ومضارية ومقارعة، ومنازلة ومنازعة، وموافقة وممانعة، ومحاربة وموادة، ولا أمل للطاغية إلا في التمرس بالإسلام والمسلمين، وإعمال الحيلة على المؤمنين، وإضمار المكيدة للموحدين، واستبطان الخديعة للمجاهدين. وهو يظهر أنه ساع للوطن في العاقبة الحسنى، وأنه منطو لأهله على المقصد الأسنى، وأنه مهتم بمراعاة أمورهم، وناظر بنظر المصلحة لخاصتهم وجمهورهم، وهو يسر حسواً في ارتغانه، ويعمل الحيلة في التماس هلك الوطن وابتغائه، فتباً لعقول تقبل مثل هذا المحال، وتصديق هذا الكذب بوجه أو بحال}. [ص50].

ثم استمر يصف الحال، وما أنتجت الفرقة والتدابير من الأوجال، وأتلفت الفتنة إذ ذاك من الذخائر الملوكية ونفاس الأموال. فليعتبر المعبر، وليتذكر أولو الأبواب.

ثم بعد هذا جاءت الطامة الكبرى، والمصيبة العظمى، وسقطت الحكومة النصرية بأجمعها، ووقعت الإحاطة بعاصمة غرناطة، وخلت الأندلس كلها من أهلها، وتفرقوا أيادي سبا في جبال المغرب وسهوله، وأقفرت الديار التي كانت عامرة بالملوك العظام، والعلماء الأعلام، والفقهاء المبرزين في الأحكام، والشعراء والكتاب الذين أطاعتهم الأقاليم، وأتوا بمنشآت أشعارهم، ومنثورات رسائلهم، التي ظهرت في بحر الفصاحة والبلاغة كالأعلام، مما يسجد لبلاغته عبد الحميد وأبو تمام، فخلت الديار من أهل العلم والدين، والأدباء السباق في سائر الميادين، وأصبحت:

كأن لم يكن بين الحجون إلى الصفا أنيس ولم يسمر بمكة سامر

وقد علمت أن السبب الوحيد، الموجب لهذا التمزيق والتبديد والتشريد، وتقلب العدو على أقاليم الإسلام وبلدانها، وتصيير أهلها في حكم الأرقاء والعبيد، وأصل ذلك كله، تزلزل العقيدة في التوحيد، وإلغاء العمل بما في القرآن المجيد، من الأمر بالاتفاق وعدم التنازع بين أهل الدين،

وجمع الكلمة وحسن اليقين، والأخوة الصادقة دون خداع المخادعين، قال تعالى: (إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ). وقال عليه السلام، كما في "الصحيحين" وغيرهما: "المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضاً". وقال، فيما رواه الإمام أحمد: "المؤمن من أهل الإيمان، بمنزلة الرأس من الجسد. يألم المؤمن لأهل الإيمان، كما يألم الجسد لما في الرأس." وقال تعالى: (وَلَا تَتَّزَعُوا جَسَدَ الْمُؤْمِنِ يَأْخُذُ بِالصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ، فِيمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ: "لَا تَبَاغُضُوا، وَلَا تَحَاسَدُوا وَلَا تَدَابَرُوا، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا"، الحديث. [صحيح مسلم: 380/2].

[النصرُ أخو الصّدق حيث كان يتبعه]

وعلى وجه الإشارة، ما قاله الشيخ محيي الدين في "الفتوحات"، في بيان النصر مع الصّدق، إذ قال بعد كلام، في الباب 366، في معرفة منزل وزراء المهدي: فالمؤمن الكامل الإيمان، منصور أبداً.

ثم أفاض في بيان أن المدار على التوجه إلى الله بالهمة الصادقة. ثم ساق قضية أبي يزيد البسطامي لما قيل له: أرنا اسم الله الأعظم. فقال لهم: أرنا الأصغر، حتى أريكم الأعظم؛ أسماء الله كلها عظيمة، فما هو إلا الصّدق صدق، وخذ أي اسم شئت، فبتك تفعل به ما شئت. ثم قال:

{ فَإِنْ فَهَمْتَ، فَقَدْ فَتَحْتَ لَكَ بَاباً مِنْ أَبْوَابِ سَعَادَتِكَ، إِنْ عَمِلْتَ عَلَيْهِ، أَسْعَدَكَ اللَّهُ حَيْثُ كُنْتَ، وَلَنْ تَخْطِئَ أَبَداً. وَمَنْ هُنَا تَكُونُ فِي رَاحَةِ مَعَ اللَّهِ، إِذَا كَانَتْ الْغَلْبَةُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، فَتَعْلَمُ أَنَّ إِيْمَاتِهِمْ تَزَلْزَلُ وَيَخْلُهُ الْخَلْلُ، وَأَنَّ الْكَافِرِينَ فِيمَا أَمَنُوا بِهِ مِنَ الْبَاطِلِ وَالْمُشْرِكِينَ، لَمْ يَتَخَلَّلْ إِيْمَاتِهِمْ، وَلَا تَزَلْزَلُوا فِيهِ. فَالنَّصْرُ أَخُو الصِّدْقِ؛ حَيْثُ كَانَ يَتَّبِعُهُ. وَلَوْ كَانَ خِلَافَ هَذَا، مَا انْهَزَمَ الْمُسْلِمُونَ قَطُّ، كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَنْهَزَمْ نَبِيٌّ قَطُّ. انظر تمامه [329/3].

ولعدم تمسك أهل الأندلس [بذلك] أقاموا تحت ذمة الكفار، ورضوا بإجراء أحكامهم عليهم، وتحمل الذل والاحتقار، وكذلك الذين رجعوا، بعد الهجرة إلى المغرب، بعلّة ضيق المعيشة وسوء القرار، وعدم تذرّعهم بالصبر، وتحصنهم باليقين وحسن الظن بالله، وتحملهم أذى إخوانهم، وإن أساءوا، وتبونهم دار الإسلام، وإن أظلم الجو هنالك إذ ذاك بكثرة الفتن، وتنوع الملمات التي يشق تحملها، لأن ذلك، وإن ساء في الحال، فبانه يسرّ في المأل.

[مسلك المعتمد ابن عباد في استنصاره بالعدو]

وقد سلك هذا المسلك المعتمد ابن عباد، ملك اشبيلية، في أول أمره، إذ اشتد الحال عليه، وتقطعت أسباب الهدنة بينه وبين العدو المجاور، وأيقن المعتمد بإغارة العدو عليه، وأنه لا محالة سيتغلب على مملكته، لما كان أعده ذلك العدو من العدة والعدد، ورأى أنه لا ينقذه من هذا العدو القوي إلا الاستجارة بملك مراكش إذ ذاك، وهو المجاهد يوسف بن تاشفين. ولكن عارضه في ذلك ولده، ولي عهده، عبيد الله، الملقب بالرشيد، وأشار له إلى أنه إذا استجار به، سلبه ملكه، واستولى على مملكته. ولكن المعتمد أجابه بقوله: رعي الإبل، خير من رعي الخنازير. وهذه الكلمة صارت مثلاً، وقد ذكر ذلك ابن الخطيب في "الإحاطة"، في ترجمة المعتمد. ومعنى كلامه: إن كنت مأخوذاً ولا بد، فأكون مغلوباً ليوسف بن تاشفين، وهو من أهل بلتي وممن يدين بديني، خيرٌ أن أكون ممزقاً ومغلوباً ومأسوراً تحت ذمة الكفار، أرى خنازيرهم.

وهذا رأي حسن، ونظر كان ينبغي لهؤلاء المقيمين بعد الاحتلال، أو رجوعهم بعد الانتقال، أن يتمسكوا به، ويقلدوه في هذا الرأي المصيب.

إلا أن المعتمد لما أحبط به في تلك المحنة العظيمة، إذ فسد ما بينه وبين المرابطين، وأيقن بالهلاك وسلب ملكه والإيقاع به، يقال إنه صار يكاتب النصارى في الاستنصار بهم، وإعانتهم على دفع عادية اللاتونيين. وقد استفتي العلماء إذ ذاك في فعله، فافتى أكثر الفقهاء بكفره وردته، وافتى قاضيه وبعض الفقهاء بعدم رده. ووافق ابن تاشفين على عدم الردة، ولم يبيع دمه، وأخذ أسيراً إلى أغمات.

ففي "نوازل" الشريف العلمي، عن "نوازل" البرزلي، قال:

{ رأيت لابن الصيرفي، في دولة لمتونة من صنهاجة، أن المعتمد ابن عباد، استعان بهم في حرب المرابطين، فنصرهم الله عليه، وهرب هو، ثم نزل على حكم يوسف بن تاشفين، فاستفتى فيه الفقهاء، فأكثرهم يرى أنها ردة، وقاضيه وبعض الفقهاء يرى أنها ليست بردة، ولم يبيع دمه بالردة، فأمضى ذلك من فتواه، وأخذ بالأسر ونقله إلى أغمات، وسكنه بها إلى أن مات. } هـ [ج2 أواخر باب: من مسائل الحدود والدماء إلخ].

هذا ما نقله العلمي عن البرزلي. ولكن في "نزهة الحادي" ما يخالف هذا، إذ فيها أن السائل للعلماء هو علي بن تاشفين، لا أبوه يوسف، وأن السؤال وقع في كتابة المعتمد إلى الفرنج أن يعينوه على المسلمين، لا أنه استعان بهم بالفعل، ولفظ "النزهة":

{ وفي كتاب القضاء من "نوازل" الإمام البرزلي، رحمه الله، أن أمير المؤمنين علي ابن يوسف بن تاشفين اللمتوني، رحمه الله، استفتى علماء زمانه، رضوان الله عليهم، وهم من هم، في استنصار ابن عباد الأندلسي بالكتب إلى الإفرنج أن يعينوه على المسلمين. فأجابته جلهم، رضي الله عنهم، بردته وكفره. هـ [ص: 59].

وهذا النقل الذي ذكره في "النزهة"، هو من الرسالة التي ردّ بها علماء المغرب على ما احتج به المولى محمد بن عبد الله، السلطان السعودي، عليهم في جواز استعانتهم بدولة البرتغال، على محاربة عمه عبد الملك، الذي كان يبايعه أهل المغرب. والقضية شهيرة؛ إذ من ذلك الاستنصار، نشأت وقعة وادي المخازن التي انتصر فيها المسلمون، وانكسر جيش البرتغال، الذي كان يقوده ملكهم سابسطيان، وقتل هو والسلطان السابق المولى محمد السعودي، المعروف بالملسوخ. وكان في هذه الوقعة ظهور المنصور السعودي، وجلوسه على عرش أجداده، كما هو معروف.

كما أن فرار المعتمد إلى النصارى لم نقف عليه عند أحد ممن اعتنى بتاريخ هذه القضية من أهل الأندلس وغيرهم؛ كصاحب "الذخيرة"، و"القلاد"، و"المعجب"، و"الإحاطة"، و"نفع الطيب"، وغيرهم. والغالب أن ذلك من اختلاق أعادي المعتمد، وزيادة في إغراء اللمتونيين عليه، وعلى عادة الناس في الركون إلى الجديد، ومعاداة من خاتته دولته، وذمه بالحق وبالباطل، كما قال القائل:

والناس أعوان من والته دولته وهم عليه إذا خاتته أعداء

وقد صار الكل بعد التمتع بمشيدات القصور، إلى سكنى طبقات القبور، وإلى الله مصير الأمر والمأمور.

[الرجوع إلى ختم ترجمة الشيخ ابن الجليلي،
بذكر مشربه الصوفي، وما كان يدعو به آخر عمره]

وهنا يرجع الحديث بنا إلى ختم ترجمة شيخنا ابن الجليلي، فأقول: إن شيخنا المذكور عاش عيشة راضية، ذا نفس آبية، وهمة على سفاسف العلاقات والتملقات عالية، مشتغلا

بشأنه، متباعدة عن مخالطة أهل زمانه، لا نراه إلا في مجالس التدريس، أو منفردا في زاوية من زوايا جامع القرويين قاعدا للتسيب والتفديس. وكنتُ أشاهده وهو لابس برنسه الأبيض الغليظ من نسج الجزائر، ويده سبخته الغليظة التي من شأنها أن تكون بيد المتجردين من أصحاب مولاي العربي الدرقاوي. ولم يكن ينتسب فيما علمت إلى شيخ من مشايخ [الزوايا] الشهيرة بفاس، وكنت أتساءل عن من ينتسب في ورده. وحالته التي كنت أشاهدها فيه هي حالة المنتسبين لمولاي العربي الدرقاوي، ولكن لا أدري سنده القريب.

وفي السنة الفارطة، كنت اتصلت بأحد علماء مدينة الرباط، فجرى الحديث بيننا في هذا الشأن، فأخبرني هذا العالم أن شيخنا المذكور أخذ عن الفقيه العلامة الصوفي، سيدي محمد ابن عبد السلام ابن عبود، المكناسي الأصل، السلوي القرار؛ فقد أخذ عنه "الرسالة القرآنية"، وأورادا وأحزابا. وكان يشد الرحلة إليه من فاس إلى سلا للزيارة والتبرك به، ويعتقده اعتقادا فائقا، حتى كان يطلب منه تقبيل رجليه. وزاد هذا العالم الراوي: إن هذا كان أصله في عداد العوام، ولكنه كان مفتوحا عليه، بحيث يجيب عن مسائل من المعارف يعجز عن إباتها أكبر العلماء الأعلام. (واتقوا الله وَيَعْلَمُكُمْ اللهُ). (وَمَا يَفْتَحُ اللهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا). فقلنا في هذا المجلس: إن مشرب هذا الشيخ كان مشربا دباغيا. فحالة شيخنا مع هذا الشيخ، كحالة سيدي أحمد بن مبارك، مع سيدي عبد العزيز الدباغ، إذ شيخنا، وهو العالم المحقق، لا يخفى عليه الحق من الباطل، ولا الرجل المحلّى بالعلم والعرفان من الجاهل المتجرد عن حلية الفضائل العاطل. والله في هذه الخليفة أسرار، لا تتكشف إلا لأهل الأدواق وأهل الاعتبار والاستبصار. وكل شيء عند ربنا، جل جلاله، بمقدار. لأن العلم كما قال الإمام مالك: ليس بكثرة المسائل والرواية، إنما هو نور يهدي الله به من يشاء.

ولهذا نرى كثيرا من أهل الخشية والانقطاع إلى الله، والمثابرة على الطاعات، مع قلة اشتغالهم بالتعلم، مفتوحا عليهم في معارفهم، مباركا لهم فيما علموا، موقنين فيما كتبوا أو قالوا. وذلك، والله أعلم، من حيث النور العلمي الذي وهب لهم. قال في "لطائف المنن" عن الشيخ أبي الحسن:

{ لو كشف عن نور المؤمن العاصي، لطبق ما بين السماء والأرض، فما ظنك بنور المؤمن المطيع. } هـ [ص 27].

فما ظنك بمن أوقاته معمورة كلها بالأنكار، وهجيره التوجه إليه سبحانه بالقربات أثناء الليل وأطراف النهار؛ فما [اهتمام] شيخنا العلامة بهذا الرجل الذي هو في الظاهر في عداد

العامّة، إلا لما شاهد فيه من الخصوصية، ولاح لديه من أنوار الأسرار. والله جل وعلا يوتي الحكمة من يشاء، ويخص بنور ولايته من يختار، وهو الفاعل المختار.

[دُعاء سيدنا يوسف عليه السلام، وتفسيره، و هل يجوز الدعاء بطلب الموت؟]

ولقد ختم شيخنا، رحمه الله، أيام حياته، وقلبه معمور بحب ربه، ولسانه رطب بذكره والتعلق بولايته، والتزلف لقربه، والدعاء بالحقاقه بالصالحين من أهل حزبه، متبركا بالدعاء الذي دعا به أحد أنبيائه، ذلك الكريم ابن الكريم ابن الكريم، سيدنا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم، عليهم السلام، إذ كان هجيرا آخر أيامه، في إصباحه وإمسائه، داعيا: (فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّ فِى الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَكَّلْ عَلَى مُسْلِمًا وَالْحَقِّى بِالصَّالِحِينَ).

وهذا الدعاء، قاله سيدنا يوسف، بعد ما مرّ عليه من الأهوال، وفنون الشدائد التي عصمه الله من فتنها، ولم تؤثر في مقامه العالى بوجه أو بحال؛ من إلقائه في الجب، واسترقاقه وبيعه كما يباع الرقيق، ومرأودة امرأة العزيز له إذ شغفها حبا، لجماله الذي كساه الله به، حتى قالت النسوة لما رأينه وأكبرنه: (حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ)، وهدد بالسجن إن لم يساعد على ذلك، وتباعد بعد السماء عن الأرض، ولم يبالي بذلك التهديد، وأبى واستعصم، وآثر السجن وهو راض بذلك، [وهو] أحب إليه من المساعدة، غير متزلزل عن يقينه، متبعا لدينه ودين آيانه وأجداده؛ إبراهيم وإسحاق ويعقوب، لا يلتفت لتهديدهم، ولا ينقاد لشتهم ولا لتعذيبهم. وبقي، عليه السلام، في السجن بضع سنين، كما في نص "القرآن". وقد اختلف المفسرون في قدر ذلك البضع، فقيل: سبع سنين، وقيل: اثنا عشر عاما، وقيل: أربعة عشر عاما.

ثم وقع له في السجن ما أظهر الله به فضله، وحقق لإعداده خصوصيته وعلمه، وتبين الحق من الباطل، وغلب نور النبوة الساطع ظلام جهل كل جاهل، وتقطعت أسباب تلك الحبائل، وطهر الله الصديق من تلك الرذائل، وحلاه بأسمى المقامات وأسنى الفضائل، ورفع من سجن الملك وحبسه إلى أصفى بيته بحضرتة، واستخلصه لنفسه واستعماله على ما تحويه مملكته من الخزائن، لكونه عليما حفيظا أمينا غير خائن، كما قال تعالى: (وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِى الْأَرْضِ يَتَّبِعُونَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ لِنُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مِنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعَ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ).

أقبل، عليه السلام، على ربه بالثناء عليه فيما أسدل عليه من نعمه، وما أتم عليه من إفضاله وإكرامه، ودعا بهذا الدعاء فقال: (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمَلِكِ الْخ، ثُمَّ قَالَ: (فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ)، أَي خَالِقَهُمَا وَمَبْدَعُهُمَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: (بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ) الْخ، فَآتَنِي عَلَى اللَّهِ؛ أَوْ لَا شَاكِرًا لِمَا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا. وَلَكِنَّ نِعْمَ اللَّهُ وَإِنْ جَلَّتْ، وَمَتَاعَهَا وَإِنْ عَظُمَ وَطَالَتْ مَدَّتُهُ وَامْتَدَّتْ؛ فَمَصِيرُهَا إِلَى زَوَالٍ وَفَنَاءٍ، وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْمَقَامِ وَالْبَقَاءِ. سَأَلَ مِنْهُ تَعَالَى أَنْ يَتَوَفَّاهُ مُسْلِمًا وَأَنْ يَلْحَقَهُ بِالصَّالِحِينَ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ. قَالَ ابْنُ كَثِيرٍ:

{ ثُمَّ لَمَّا رَأَى يُوسُفَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، نِعْمَتَهُ قَدْ تَمَّتْ، وَشَمَلَهُ قَدْ اجْتَمَعَ، عَرَفَ أَنَّ هَذِهِ الدَّارَ لَا يَاقِرُ بِهَا قَرَارًا، وَأَنَّ كُلَّ شَيْءٍ فِيهَا وَمَنْ عَلَيْهَا فَانٍ، وَمَا بَعْدَ التَّمَامِ إِلَّا النَّقْصَانُ، فَعِنْدَ ذَلِكَ أَتَى عَلَى رَبِّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، وَاعْتَرَفَ لَهُ بِعَظِيمِ إِحْسَانِهِ وَفَضْلِهِ، وَسَأَلَ مِنْهُ، وَهُوَ خَيْرُ الْمَسْئُولِينَ، أَنْ يَتَوَفَّاهُ - أَي حِينَ يَتَوَفَّاهُ - عَلَى الْإِسْلَامِ، وَأَنْ يَلْحَقَهُ بِعِبَادِهِ الصَّالِحِينَ. وَهَكَذَا كَمَا يُقَالُ فِي الدُّعَاءِ: "اللَّهُمَّ أَحِينَا مُسْلِمِينَ، وَتَوَفَّنَا مُسْلِمِينَ"، أَي حِينَ الْوَفَاةِ. وَيَحْتَمَلُ أَنَّهُ سَأَلَ ذَلِكَ عِنْدَ احْتِضَارِهِ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا سَأَلَ النَّبِيَّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عِنْدَ احْتِضَارِهِ أَنْ يَرْفَعَ رُوحَهُ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَالرَّفِيقِ الصَّالِحِينَ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ، كَمَا قَالَ: "اللَّهُمَّ فِي الرَّفِيقِ الْأَعْلَى"، ثَلَاثًا ثُمَّ قَضَى. وَيَحْتَمَلُ أَنَّ يُوسُفَ، عَلَيْهِ السَّلَامُ، سَأَلَ الْوَفَاةَ عَلَى الْإِسْلَامِ، مُنْجِزًا فِي صِحَّةِ بَدَنِهِ وَسَلَامَتِهِ، وَأَنَّ ذَلِكَ كَانَ سَانِعًا فِي مَلْتَهُمْ وَشَرِيعَتَهُمْ، كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَالَ: "مَا تَمَنَّى نَبِيَّ الْمَوْتِ قَبْلَ يُوسُفَ". فَأَمَّا فِي شَرِيعَتِنَا، فَقَدْ نَهَى عَنِ الدُّعَاءِ بِالْمَوْتِ إِلَّا عِنْدَ الْفِتَنِ، كَمَا فِي حَدِيثِ مَعَادٍ فِي الدُّعَاءِ الَّذِي رَوَاهُ أَحْمَدُ: "وَإِذَا أَرَدْتَ بِقَوْمٍ فِتْنَةً فَتَوَفَّنَا إِلَيْكَ غَيْرَ مَفْتُونِينَ". وَفِي الْحَدِيثِ الْآخَرَ: "إِبْنُ آدَمَ: الْمَوْتُ خَيْرٌ لَكَ مِنَ الْفِتْنَةِ". وَقَالَتْ مَرْيَمُ، عَلَيْهَا السَّلَامُ: (يَا لَيْتَنِي مِتَّ قَبْلَ هَذَا وَكُنْتُ نِسِيًا مَنْسِيًا). وَتَمَنَّى الْمَوْتَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، لَمَّا تَفَاقَمَتِ الْأُمُورُ، وَعَظُمَتِ الْفِتَنُ، وَاشْتَدَّ الْقِتَالُ، وَكَثُرَ الْقَيْلُ وَالْقَالَ. وَتَمَنَّى ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، صَاحِبُ "الصَّحِيحِ"، لَمَّا اشْتَدَّ عَلَيْهِ الْحَالُ، وَلَقِيَ مِنْ مَخَالَفِيهِ الْأَهْوَالَ. فَأَمَّا فِي حَالِ الرَّفَاهِيَةِ، فَقَدْ رَوَى الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ فِي "صَحِيحِيهِمَا"، مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَا يَتَمَنَّى أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ لَضَرْ نَزَلَ بِهِ؛ إِمَّا مُحْسِنًا فَيَزِدَادُ، وَإِمَّا مُسِينًا فَلَعْلَهُ يَسْتَعْتَبُ. وَلَكِنْ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحِينِي مَا كَانَتْ الْحَيَاةَ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتْ الْوَفَاةَ خَيْرًا لِي". وَالْمَرَادُ بِالضَّرِّ هَهُنَا، مَا يَخْصُ الْعَبْدَ فِي بَدَنِهِ مِنْ مَرَضٍ وَنَحْوِهِ، لَا فِي دِينِهِ. }

{والظاهر أن نبي الله يوسف، عليه السلام، سأل ذلك، إما عند احتضاره، أو إذا كان ذلك، أن يكون كذلك}. هـ من كتاب "البداية" لابن كثير [219/1]. ونحوه له في "تفسيره" لهذه الآية بزيادة بسط.

والخلاصة هنا، أن تمنى الموت، إن كان لضر يصيبه في بدنه أو بدن من يعز عليه، أو نكبة تلحقه في ماله أو عقاره، وفي كل ما يرجع للأحوال الدنيوية، فإن تمنى الموت هنا لا يجوز، كما ورد في الحديث الصحيح. وأما إن كان خوفا من فتنة في دين، أو عدو يخرج به بمكره عن عقيدة المسلمين؛ فتمنى الموت هنا سائغ جائز، كما وقع لسيدنا علي بن أبي طالب، وللإمام البخاري. وفي الحديث: "إن الرجل ليمرّ بالقبر فيقول ليتني مكاتك"، أي لما يرى من الفتن والزلازل والبلابل، والأمور السالفة التي هي فتنة لكل مفتون.

أما عند أهل الله الذين همتهم كلها مصروفة إليه تعالى، وقلوبهم كله مملوء بحبه وتمنى لقائه وقربه؛ ففي "الإحياء"، في ذكر علامات محبة الله أن يحب لقاءه، وذكر من ذلك أن المحب يحب لقاء الحبيب، بطريق الكشف والمشاهدة في دار السلام. [قال]:

{ فلا يتصور أن يحب القلب محبوبا إلا ويحب مشاهدته ولقائه. وإذا علم أنه لا وصول إلا بالارتحال عن الدنيا ومفارقتها بالموت؛ فينبغي أن يكون محبا للموت غير فار منه، فإن المحب لا يثقل عليه السفر عن وطنه إلى مستقر محبوبه ليتنعم بمشاهدته، والموت مفتاح اللقاء وباب الدخول إلى المشاهدة. قال صلى الله عليه وسلم: " من أحب لقاء الله، أحب الله لقاءه". }

ثم ذكر تمنى الموت، وهل لمن لا يحب الموت حظ في المحبة، وذكر تفصيلا في كراهية الموت، فأنظره في كتاب المحبة [الإحياء: 283/4].

[وقال في نفس الكتاب] في بيان أن الدعاء غير مناقض للرضا:

{ وقد اختلف العلماء في الأفضل من أهل المقامات الثلاث: رجل يحب الموت شوقا إلى لقاء الله تعالى، ورجل يحب البقاء لخدمة المولى، ورجل قال: لا أختار شيئا، بل أرضى بما اختاره الله تعالى. ورفعت هذه المسألة إلى بعض العارفين فقال: صاحب الرضا أفضلهم، لأنه أقلهم فضولا. واجتمع ذات يوم وهيب بن الورد، وسفيان الثوري، ويوسف بن أسباط، فقال الثوري: كنت أكره موت الفجأة قبل اليوم، واليوم وددت أني مت. فقال له يوسف لم؟ قال: لما أتخوف من الفتنة. فقال يوسف: لكني لا أكره طول البقاء. فقال سفيان: لم؟ قال: لعلي أصادف يوما أتوب فيه وأعمل صالحا. فقيل لوهيب: أيش تقول أنت؟ فقال: أنا لا أختار شيئا. أحب

ذلك إليّ، أحبه إلى الله سبحانه. فقَبِلَ الثوري بين عينيه وقال: روحانية ورب الكعبة؛ هـ. [304/4].

هذا وقد أفاض القول الفخر الرازي في تفسير هذه الآية، وأطال في تفرّيع الأبحاث، منها ما يرجع إلى الألفاظ، ومنها ما يرجع إلى ما يحتمله هذا الدعاء، وقد [بحث] في ترجيح تمني الموت من الرجل العاقل إذا كمل عقله، وعلل ذلك بعقل، وبين أن لذات الدنيا من الأكل والشرب والرياسة ونحوها هي قليلة، ومع قلتها مشوبة بالعيوب، ويبيّن لكل لذة ما في طيها من العيوب بطريق العقل والفلسفة والمشاهدة الحسية. ثم ختم هذه الأبحاث بما يفيد ميله إلى ترجيح طلب الموت ومفارقة هذه الدار، فقال:

{قال الإمام فخر الدين الرازي، رحمة الله عليه، وهو مصنف هذا الكتاب، أثار الله برهاته: أنا صاحب هذه الحالة، والمتوغل فيها، ولو فتحت الباب، وبالغت في عيوب هذه اللذات الجسمانية؛ فربما كتبت المجلدات، وما وصلت إلى القليل منها. فلهذا السبب صرت مواظبا في أكثر الأوقات على ذكر هذا الذي ذكره يوسف، عليه السلام، وهو قوله: (رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ ..) الخ هـ. [171 /5].

قلت: وكان مواظبة شيخنا ابن الجبالي على هذا الدعاء آخر حياته، واختياره لأن يكون خاتمة كلماته؛ ينظر إلى ما قاله الفخر. رحم الله الجميع.

ويظهر أن مواظبة شيخنا على ذلك إذ أصابه ذلك المرض المزمن، الذي أخر من أجله عما كان يتولاه من رئاسة المجلس العلمي بفاس، وأقيم مقامه شيخنا مولاي عبد الله الفضيلي، وكان ذلك سنة 1356 هجرية، حسبما يقتضيه كلام صاحب "الدرر الفاخرة"، ولفظه:

{لما رأى مولانا، سدده الله، ما ألمّ برئيس المجلس العلمي، أبي العباس، أحمد بن الجبالي، من الألم المزمن الذي حال بينه وبين القيام بأشغاله المنوطة به، وكاد النظام أن يختل، وأوشكت العرى أن تتحل؛ أسند رئاسة المجلس العلمي إلى شيخنا أبي محمد عبد الله ابن إدريس الفضيلي}.

ثم بعد أن أشار إلى ما تقرر في نظام الامتحان بأنه يكون بالحضرة المولوية، تحت رئاسة وزير العدلية، كسانر طلبية المغرب، ما عدا طلبية القرويين، فإنه يكون بالقرويين"، ثم قال:

{ونجز العمل بذلك فعلا في هذه السنة 1356 هـ [ص 165].

وهنا انتهت ترجمة شيخنا ابن الجبالي.

[ترجمة الشيخ سيدي أحمد بن المأمون البلغيثي،
ومقروءات المؤلف عليه]

وقرأت على شيخنا، تحفة العصر، ونادرة الزمان، أبي العباس، سيدي أحمد بن المأمون البلغيثي، الشهير بابن المزوار: "صحيح" البخاري، بشرحه "إرشاد الساري" للعلامة القسطلاني، وذلك في الأشهر الثلاثة التي كانت مخصصة بفاس إذ ذاك لدرس الحديث وشبهه. وكانت قراءته قراءة تحقيق بجامع القرويين. وقرأت عليه بـ"شرح" الطيب بن كيران، "توحيد" ابن عاشر، وكان يستوعب في درسه معظم "حاشية" شيخه سيدي امحمد القادري على "شرح" ابن كيران المذكور، مع زيادة تحقيق وبيان، لأنه هو الذي أخرج هذه الحاشية لشيخه المذكور. وكانت تلك القراءة بمسجد النخالين قرب داره. وقرأت عليه بعض دروس في "نظم الزقاقية".

وشيخنا هذا هو علامة عصره، ومفخرة فاس ووحدها في قطره، صدر من صدور أهل العلم، متقدم في درايته بالفنون وذكانه في الفهم، جمّ التحرير والتحصيل، سديد النظر على الجملة والتفصيل، عالي الهمة، رفيع الدرجة، متوقد الفكر، ساكن الجأش، محافظ على مقام الصيانة، منزّه عن كل ما يخل بما تحمله من رناسة العلم من الأمانة، مضطلع بالعلوم الأدبية، حائز قصب السبق فيها من لغة وإعراب، ومعاني وبيان، وبديع وإنشاء وقرض الشعر، متضلع في الفقه، عارف بالنوازل وفروع الأحكام، ماهر في الأصلين، قائم على الدراسة، فائق في الإلقاء، حسن التعبير، مع سكون ووقار، وفصاحة ورقة لفظ هي النسيم لطفًا، والمسك عرفًا، وعذوبة هي العسل المصفي.

وبالجملة؛ فقد كان في ذلك العصر غرة العلماء الأكارم، وعمدة الفقهاء الأفاضل، وواحد فاس وجمالها، وزينتها وغمامها، وممن يقل نظيره في شرف النفس، وبعد الهمة، ورفعة الشأن، وتكامل شيم السيادة، وتوفر أسباب التمكّن في المجادة، مع جمال الهيئة، وحسن السميت، وأدب الوقار، مع خفض الجناح وجميل التواضع، فهو ممن يصح أن ينشد فيه قول القائل:

يامن كساه الله أردية العلاء وحباه عطر ثنائها المتضوع
وإذا نظرت إلى محاسن وجهه الـ مسعود قلت لمقلتي فيها ارتعي
وإذا قرنت الأرض بشهد كلامه قلت اسمعي وتمتعي وارعذ ووعي

[نسبة الشيخ البلغيثي]

أضف إلى هذا؛ ما أكمل الله به تلك الفضائل العلمية، وأتم له من هاتيك المحامد والمحاسن السننية، من النسبة المحمدية، والوصلة الأصيلة في الشجرة النبوية، والدوحة السامية الحسنية السننية، إذ البيت البلغيثي من أشهر البيوتات الشهيرة بالشرف والحسب، وأصالة المحتد واتصال النسب، وهم يتصلون في نسبتهم بمولاي علي الشريف، جد الشرفاء الطويين من ملوك المغرب الأقصى الأجلة الكرام، وخلفاء السلاطين العظام، كما ذلك مذكور على التفصيل عند من ذكر هذا الفرع الجليل، كصاحب "الدرر" وغيره. وكانت لهم مكاتبة وعلم وديانة.

أما والد شيخنا، وهو سيدي المأمون، فكان شهير الذكر، نبيه القدر، عالي الرتبة، سامي المقام عند الدولة، ذا ثروة ومال، وعلو شأن من طارف وتالد. وأكمل الله هذه الرفعة، بأن ولّاه أمير المؤمنين مولانا الحسن، خطة نقابة الأشراف التي كانت إذ ذاك تعد من أعلى المناصب وأرفع الولايات، فزاده بها شرفاً على شرفه، وأعلاه ذروة المجد التي أربى بها على أمثاله في مجده. وفيه قال صاحب "الدرر"، لما ذكر جدهم سيدي المدني، وما خلفه من الأبناء، وذكر في جملتهم سيدي الطيب وذكر أبنائه، وكان من جملتهم والد شيخنا، وهو النقيب سيدي المأمون، فقال فيه:

{أما الأول، وهو السيد المأمون، نقيب الأشراف، فأحد العباد القانتين، الأخيار المنتخبين، الذاكرين الناسكين، المقتصدین السالكين. وهو من أهل الثروة والمجادة، والتعظيم والسيادة. أكرمه الله بالحسنى والزيادة، وأطال الله حياته، وطيب أوقاته. ولاه مولانا أمير المؤمنين، وحامي الملة والدين، سيدنا الحسن، خطة النقابة، ولازال عليها أجمل الله خلاصه. فهو السيد المأمون بن الطيب بن المدني بن عبد الكبير بن عبد المؤمن، دفين بني يازغة، ابن امحمد، فتحا، ابن عبد المؤمن بن عبد الكبير بن علي بن يوسف بن عبد الواحد أبي الغيث بن يوسف بن مولاي علي الشريف}.

ثم ذكر صاحب "الدرر" ما لمولاي المأمون من الأولاد، وذكر في جملتهم شيخنا، وحلاه بقوله:

{أما الفقيه المشارك النزيه السيد أحمد؛ فأحد الأفراد العلماء، الأجلة العظام، جيد النظر، له اطلاع كثير، وفهم ثقيب، وحسن ملكة في التدريس، مع حسن خلق وتواضع،

وخفض في رفع، ومروعة في جلالة، واطراح نفس في علو قدر. أكمل الله أمره وأنجح قصده، وحفظ بهجته ومهجته. وله نظم رائق، ونثر فائق، سيال القريحة، مليح الهيئة سري الهمة، كثير الحياء، حفيظ نبيل، عزيز المثيل. ولي خطة القضاء بثغر الصويرة هذا الحين، أعانه الله ووقفه لما يرضاه. هـ [الدرر البهية: 225 / 1].

[الشيوخ الذين أخذ عنهم]

أما شيوخه، رحمه الله، فكان عمدته في ذلك، العلامة الشهير سيدي محمد بن التهامي الوزاني، والعلامة الكبير سيدي أحمد ابن الخياط، والشيخ البركة سيدي محمد القادري، كما أخذ عن غيرهم، كالإمام أبي عبد الله، سيدي محمد بن المدني كنون، والشيخ أبي العباس، سيدي أحمد ابن سودة، والشيخ الكبير سيدي جعفر الكتاني.

كما أنه أخذ عن شيوخ عدة بالمشرق في حجته الأولى سنة 1317، وفي حجته الثانية سنة 1328، كالشيخ عبد الجليل برادة، والشيخ علي الوتري، والشيخ عثمان الداغستاني المدني الحنفي، والشيخ بدر الدين المغربي الدمشقي. وأجازوه إجازة عامة. كما سمع بعد ذلك الحديث والمسلسلات بالمغرب من عدة شيوخ وأجازوه في ذلك.

مؤلفات شيخنا البلغيثي

أما مؤلفاته، فهي كثيرة، من أكبرها وأهمها كتاب "الابتهاج، بنور السراج"، و"مجلي الأسرار والحقائق، فيما يتعلق بالصلاة على خير الخلاق"، و"بيان الخسارة، في مقام من يحط بمقام التجارة"، و"حسن النظرة، في أحكام الهجرة"، و"تقييد" على حديث من صام رمضان إيماناً واحتساباً الخ، و"أداء الدين، في بر الوالدين"، وغير ذلك من المؤلفات والتقييدات التي لم تتم. وله ديوان جمع فيه ما أنشأه من الأشعار سماه: "تسم عبير الأرزهار، بتيسم ثغور الأشعار"، وله كتاب في "نوازل" في جزعين، وله أيضاً ترجمة حياته سماها: "التعريف بنفسي، لمن يريده من أبناء جنسي"، وله "رحلة" حجازية منظومة، كتبها في حجته الثالثة، إذ قد حج ثلاث مرات.

وبالجملة؛ فقد كان هذا الشيخ من أهل العلم المحصلين، وممن لهم اعتناء بتحقيق مسائله وتقييده، كما هو شأن الأئمة الناصحين المرشدين. طيب الله ثراه وأسكنه جنة النعيم مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، آمين.

[شرح الشيخ البلغيثي لمنظومة الفقيه المساري، وإبراز مكانته العلمية]

أما هذه المؤلفات، فلم أطلع على شيء منها، إلا على كتابه "الابتهاج بنور السراج". وهو مؤلف شرح به منظومة الفقيه الأديب، القاضي سيدي العربي المساري، المسماة: "سراج طلاب العلوم".

وهو مؤلف حفيظ، وبفنون الأدب والعلوم كفيل، ومرشد للطلاب المجتهد جليل، وللمطالع المغتبط بمسائل المعارف مرجع واسع الموارد، يشفي بعذب معانيه غلة الأديب النبیه، فقد أبدى شيخنا في هذا المؤلف ما له من المشاركة التامة في الفنون، ونثر فيه من يواقيت المعارف النقلية والعقلية، من فقهية وحديثية وتفسيرية وأدبية وغيرها، ما يزري بالجواهر المكنون.

ولما شرع في هذا "الشرح" الرقيق، المشحون بالتحريير والتحقيق، وذكر فاتحة النظم من كلام صاحبه: "يقول العبد الذي هو في دجا نومه ساري، العربي بن عبد الله بن أبي يحيى المساري، لطف الله به". وأراد التعرض لترجمة هذا الناظم، على ما هي عليه، من مولده ووفاته وما جرى عليه أيام حياته؛ توقف ولم يجد مرجعا من مراجع التواريخ المتأخرة التي اعتنت بترجمة أمثاله، وذكر هذا المؤلف بالخصوص. ولكنه، رحمه الله، تتبع آثاره، واستقرأ مظان من أجرى ذكره بتصريح أو إشارة، فقال:

{واعلم أنني فحصت الفحص الشديد، بجهد جهيد، عن تواريخ المتأخرين؛ فلم أجد أحدا منهم نكر ترجمة للناظم، رحمه الله. غير أنه حصل لي اليقين بأنه من تلامذة شيخ الشيوخ العلامة سيدي التاودي ابن سودة، رحمه الله تعالى. وكان الناظم، رحمه الله، مؤلى خطة القضاء في نواحي مقامه ووطنه، وكان معاصرا للعلامة الرهوني، وقد وقعت له معه قضايا ولطائف، منها ما ذكره في "حاشيته" على الزرقاني، عند قول المصنف في باب البيوع: "لا ككلب صيد"}. [الابتهاج: 5/1].

ثم ذكر شيخنا تلك القضية، وهي رد الإمام الرهوني ما حكم به الناظم من قتل كلب بقيمة شاة، وما رافقه في ذلك نظما، وما أجاب به الناظم كذلك. وأطال الشيخ الرهوني في بيان الحكم، مما يمكن مراجعته في "الحاشية" المذكورة. ولكن الإمام الرهوني لم يذكر اسم الناظم، وإنما لمّح وما صرح.

[سكنى البادية تُضيع العلم]

ثم أفاض شيخنا في تتبع آثار هذا الناظم الأديب الشاعر، المفلق في الشعر، والمبرز في النثر، المناضل لأبي تمام والبحثري والبديع وابن العميد، بحيث لو عاصر الفتح بن خاقان، لأحقه برجال "قلاند العقيان"، ولو أدرك أبا منصور الثعالبي في العصر، لأثبتته في "يتيمة الدهر". ولكن سكناه بالبادية، أضاع ذكره، وأغفل شهرته التي كانت في الأدب تتبوأ الدرجة العالية، كما قال شيخنا المذكور، لما أثبت ما وقف عليه من الشعر والنثر:

{ والظن به، رحمه الله، أن له من الأشعار ما يستحق أن يجمع في ديوان، لأن شعره سهل المأخذ، عذب المورد، حليف البيان. وذلك دليل الكثرة، وعنوان الشهرة. غير أن سكنى البادية، من أسباب ضياع العلم وجمود الفهم، كما قال الإمام مالك للإمام الشافعي، رضي الله عنهما، من وصيته له لما أراد أن يرحل بعد الأخذ عنه: لا تسكن البادية فيضيع علمك. ولو كان الناظم، رحمه الله، من ساكني الحواضر، لجلبت عرائس فكره، في غرف الخواطر، ولطرزت صحف التواريخ ببدياج ذكره، وقرظت الآذان بلؤلؤ شعره {هـ}. [الابتهاج: 14 / 1].

[استخراج الشيخ للآثار التي تبرز المكانة الأدبية لصاحب نظم "المسارية"]

ورغمًا عن هذا الخفاء، وانتثار عقود آدابه في بادية البيضاء، قد غاص شيخنا، رحمه الله، بهمته النافذة، وعنايته العلمية الفائقة، في أودية المظان المتفرقة، وأطراف الصحائف وبطون المقيدات المنسوبة إلى أهلها المتحققة، فاستخرج من جواهر نثره، وثواقب فكره، روائع شعره وأبكار ابتكاره، ولوامع ابتداعه وبقايا آثاره؛ ما يعرفنا بمقام هذا الناظم الناثر، السابق في ميدان الإحشاء والإشاد، رغمًا عن سكناه في البادية من البلاد، التي تخفي ما للعالم من الطارف في معارفه والتلاد.

فمن تلك الآثار، رسالة فائقة موشحة بفنون البلاغة، ولوامع البراعة، واحتوائها على أنواع البديع، وجمعها لروائع التشبيهات والتلميحات التي لم يأت بها الحريري ولا البديع. وهذه الرسالة كتب بها إلى العلامة سيدي عبد الواحد الفاسي، وصدرها:

{إلى الهمام الذي ألفت إليه المعالي زمامها، وصيرته الفصحاء أمامها وإمامها، الذي أحبى رسم الأدب بعد اندثاره، ونظم عقد جواهره بعد انتثاره، البحر الزاخر، الذي أرانا سبق

الأواخر، الجامع بين جزالة المبنى، ورشاقة الألفاظ والمعنى، حتى حيرَ العقول ببديع سحره،
وأعجز الفحول بباهر نظمه ونثره {8/1}.

ثم صار يسرد هذه الرسالة الأدبية، ثم أنشد في الرسالة شعرا قال فيه:
رقت شمانله، وراققت واعتدت في اللطف ألطف من نسيم في سحر
كل له أضحى مقرا مذعنا بالسبق في الغايات فهو كمن سحر
وختم هذه الأبيات ببيتين، وفيهما توجيه لطيف، وهما:
لولا اشتغالي بالقضا وصروفه ما كان لي عن باب فضله من مفر
لا تعجبوا مني ومن نسياته ولتعذروني فالقضا يعمي البصر

فقوله: (فالقضا يعمي) توجيه لطيف، واقتباس رقيق من قوله، عليه السلام، الذي
رواه الحاكم حسبا في "كنوز الحقائق" للمناوي، وهو قوله عليه السلام: "إذا نزل
القضاء، عمي البصر". وهذا الحديث مشهور على الألسنة.

ثم أتم الرسالة على نسقه السابق، ثم نقل شيخنا من وجادة وجدها، قصيدة طويلة
يخاطب فيها أهل فاس، ويتشوف إلى معاهدها وسكناها وما قضاه فيها من المسرات،
وأما من الأوقات المعمورة بالذات، والأماني في روضات الجنات، ومطلعها:
وحياتكم يا أهل فاس البالي لا زكتمو يا سادتي من البالي
لا ينمحي ذكراكم من خاطري فحروفه صحت بلا اعتلال
ومنها:

كيف السلو عن أرض فاس بعد ما قد نلت فيها غاية الآمال
وكتب في آخر الأبيات: وكتب يوم الثالث من جمادى الثانية، عام ألف ومائة وتسعة
وتسعين، العربي بن عبد الله المساري، لطف الله به. [8/1].

ثم نقل شيخنا، رحمه الله، أبياتا أخرى في موضوعات مختلفة، ثم ذكر ما وجده في
بعض المجاميع من نثره الفائق، رسالة في صورة "مقامة" أطل فيها. وأصلها أنه كان
استعار من العلامة الأديب سيدي عبد القادر بن شقرون القاسي؛ "شرح المقنع"، فأرسل
إليه الشرح الصغير وكتب معه: {وإنما بعثت إليك الصغير لما نعلم من ميلك إليه،
وانحياشك بشرائش قلبك عليه}. فكتب إليه هذه "المقامة" مداعبا، فقال:

اعلم أنه بدالي في رأيك وهن وتقصير، حيث قدمت الصغير على الكبير. أو ما علمت أن الكبير أوفر متاعاً، وأمكن انتفاعاً، وأكبر وقراً، وأجمل صبراً، وأوفى عهداً، وأصدق وعداً، وأضعف تهمةً، وأقوى رافةً ورحمةً. ثم استمر في ذكر محاسن الكبير، ثم قال: {والصغير صعب في اقتناصه، مشوه الخلطة لا يتقاصه، ممقوت المتبوع والتابع، مشار إليه بالأصابع. وهو مع ذلك أنقض عهداً، وأكذب وعداً، وأقل حياءً، وأكثر التواءاً}. [10/1].

ثم أطل في هذا الميدان، وخرج بذلك إلى ما لا ينبغي أن ينطق به اللسان، أو يسطره البيان. ولكن هي شنشنة لا تخرج عن أن يهيم في تلك المشاريع، كل شاعر مكثراً أو أديب بارع، والله تعالى يرحم الجميع. أما شيخنا المذكور فقد نقل تلك الرسالة على ما فيها، وألقى الحبل على غارب مجريها.

ثم نقل شيخنا، رحمه الله، من آثار الناظم ما له من النظم البديع في آداب القضاة، وهو ما يفيد أن الناظم لم يكن أديباً شاعراً فقط، بل كان فقيهاً عالماً بأحكام القضاة، مبرزاً في نوازل الأحكام وقضايا الإفتاء، فمنها [هذه المنظومة] وفيها [يذكر] اسمها:

وحيث تمت جملة الأبيات سميتها "حديقة القضاة"
حوت من الإتقان غاية الأمل مما عليه مجلس الحكم اشتمل

وأول هذه المنظومة:

الحمد لله الذي قضاؤه عمّ بنا يفعل ما يشاؤه

إلى أن قال:

وبعد فالقصد بذى الأبيات ذكر بيان أدب القضاة
وشرح صنعة القضا على التمام كما حوت ذلك الدفاتر الضخام

وبعد أن ذكر شيخنا منها أبياتاً أخرى قال: وهذه قصيدة بديعة أتى فيها على جل آداب القاضي، وبيان الحكم في جملة من المسائل. [12/1].

وبالجملة؛ فقد تتبع ما لهذا الناظم من الآثار نظماً ونثراً. وتحصل من كلامه أن هذا الناظم كان يعيش في أواخر القرن الثاني عشر، وفي أوائل القرن الثالث عشر، إذ أدرك بفاس أكابر الأعلام، وأشهر مشاهيرهم العظام، لأنه أخذ عن الشيخ الإمام سيدي التودي ابن سودة، ويظهر أنه كان له به اختصاص، وأنه عليه كان له الاعتماد. ولهذا رثاه

بقصيدة طويلة نحو أربعين بيتا ، بكى فيها واستبكى، وأبان فيها عن مقام سيدي التودي في العلوم وفي غيرها من المناقب والفضائل، مطلعها:

دُهينا برزء لا يقاومه صبر وعم البرايا؛ كل قلب به جمر
وأظلمت الدنيا، وزال بهاؤها وزلزلت الأجيال، واستعظم الأمر
وقال في آخرها معزيا لعائلة الفقيد:

بني سودة صبيرا على ما أصابكم فإن الرزايا السود يزكو بها الأجر
وخاطب ولديه؛ أبا العباس وأبا بكر بقوله:

على أنه والحمد لله فيكم سراة يطيب النظم فيهم والنثر
لهم همة قعساء والشرف الذي سما في السماوات العلادونه النسر
ففيك أبا العباس للناس غنية تصول بك الأمصار والنجد والغور
وفضل أبي بكر شهير وذائع ولم يخل منهم صاح؛ بحر ولا بر
قال شيخنا عند ذكر هذه المرثية بتمامها:

{وغير خاف على من مارس علم القريض، أن الناظم، رحمه الله، فيه بحر عريض. فله دره من أديب عبر بأبداع العبارات عما شاء، وضرب له بأوفى سهم في غنيمة القريض والإشياء. وقد كان يلقب بالأديب، لما حاز من هذه الصناعة أوفر نصيب. ولعمري إن وجود مثله في أبناء الجبال لمستغرب عادة، وحق أن يقال فيه إنه فخر البدو على الحضرة في هذه المادة}. [14 / 1]. وأنشد متمثلا:

تلك آثارنا تدل علينا فاتظروا بعدنا إلى الآثار

وبالجملة؛ فإن شيخنا، رحمه الله ببحثه وتنقيبه، وصرفه عنايته المتواصلة، وتطلبه المظان التي لم تكن جهاتها منوعة بادية، بل تتبع الوجدات، وما رسم في بعض الصحائف وأثبت في الورقات، واستخرج بمجهوداته المتواصلة، واغتيباطه العلمية الأدبية؛ حتى جاء بالحظ في مقصده الأوفى، وأدى حق هذا المترجم كما يستحق ووفى.

والخلاصة أن هذا الناظم كان من أهل آخر القرن الثاني عشر الهجري، وعاش في القرن الثالث عشر، فقد قدمنا في آخر قصيدة من قصائده السابقة أنه قال في آخرها: وكتب يوم الثالث من جمادى الثانية عام ألف وماناة وتسعة وتسعين، حسبما سبق.

[كلام العلامة الرهوني على القاضي المساري في "حاشيته"، وأخذ فوائده من ذلك]

وقال العلامة الرهوني في "حاشيته" على الزرقاني ما لفظه:

{(غريبة): حكم بعض قضاة العصر في كلب مأذون في اتخاذه؛ قتله رجل، بأن الواجب فيه شاة وسط، قيمتها سبع أواق، وذلك وسط المحرم سنة أربع ومئتين وألف، أو في آخر ذي الحجة قبله. وكان هذا القاضي ممن يظن به العلم والعدالة}. قال الشيخ الرهوني: ثم كتبت بعد ذلك أبياتا لذلك القاضي، اتبسطا واستدعاءً لنظمه البديع، لكونه من أظرف أهل الأدب باتفاق الجميع، فقلت:

يا أيها الخل الأديب الماهر هداك للصواب عدل قاهر

في أبيات سنة، فأجابه الناظم المساري بقوله:

يا عالماً في الوقت صار صدرا في شامخ العلياء لاح بدرا

لازلت للحكام بالمرصاد تردهم لطرق الرشاد

في عشرة أبيات. ثم راجعه الشيخ الرهوني في أبيات ثمانية عشر. والمراد بهذا النقل أن الناظم كان معاصراً للشيخ الرهوني، وأنه كان يعيش في القرن الثاني عشر.

كما في القضية فوائد فقهية وأدبية:

منها: حكم ما يجب في قتل الكلب المأذون فيه.

ومنها: شهادة الشيخ الرهوني بأن الناظم كان من قضاة العدل.

ومنها: شهادته له بكونه من أظرف أهل الأدب بالاتفاق.

ومنها: اعتراف الناظم المساري بأن الشيخ الرهوني كان في وقته من صدور العلماء

الأعلام.

ومنها: أنه كان ترفع إليه قضايا الحكام فيتصفحها، فكان بمنزلة الاستئناف في هذا

العصر الأخير. والله أعلم.

كما أجرى ذكر هذا الناظم، العلامة سيدي سليمان الحوات في "الروضة المقصودة

في مآثر بني سوادة" في ترجمة سيدي أحمد ابن الشيخ التاودي، قانلاً: ومما خوطب به

صاحب الترجمة في القضايا والمسائل، قول الشاعر المفلق، أبي حامد، العربي بن يعقوب

المساري:

إلى الفقيه العالم العلامة الماهر المنتقد الفهامة
بحر العلوم الزاخر التيسار فما حوت كفوا له أقطار
من ازدهت فاس به وافتخرت وانتظمت أمداحها وانتشرت

وأفاض على هذا المنوال، وصرح بموضوع السؤال، وهو بيث شكواه ممن أحدث
فوق أرواه طرازا.. إلخ ثم قال في ختام هذه الأبيات:

وكتب الحروف عبد الباري العربي المذنب المساري
في نصف شعبان بعام عشرة ومائتين بعد ألف حرره

[7/1]. وذكر أبياتا أخر خاطبه بها، حسبما نقله شيخنا عن العلامة الحوات. وفيما

نقلناه من هذه الأبيات ما يفيد أنه كان يعيش في العشرة الأولى من القرن الثالث عشر.
قلت: والعجب أن هذا العلامة الأديب القاضي، المتردد إلى حضرة فاس، يأخذ عن
أعلامها الأكابر، ويكاتبهم ويمدحهم مما يوجب شهرته في القاصي والداني، أغفل ذكره
صاحب "نزهة الحادي"، ولم يعرج على ترجمته القادري في "نشر المثاني"، مع أنه ذكر
جملة من علماء الأقطار ممن لم يبلغ رتبة هذا العالم الأديب الشاعر المفلق، الذي سألت
قريحته بالقصائد البليغة كالسيل المدرار، وصارت قصائده مسير الشمس والأقمار، ومدح
بها الملوك والعلماء من ذوي الأقدار، فقد قال شيخنا:

{وأخبرني بعض الأشياخ الطاعنين في السن، أنه سمع ممن أدرك زمانه أنه مدح
السلطان - يعني مولاي سليمان العلوي - بقصائد طنانة، وكان يصله عليها بالصلوات
العديدة، والعوائد السديدة، رحم الله الجميع، بجاه النبي الشفيح} هـ. [14/1].

إذا علمت هذا واستوعبته؛ بأن لك أن شيخنا استوفى هذه الترجمة المفقودة، وجاء
بفصولها الكافية فبدت كالجواهر المعقودة، فرحم الله شيخنا العلامة الأديب، البازل نفيس
عمره ونفائس أوقاته في تحصيل المعارف، وإقباله على استخراج جواهرها من معانده لا
يصرفه عن ذلك من التعب والملل صارف. وهذا شأن من ذاق لذة العلم وأسكرته خمرة
الذكاء والفتح، فأقبلوا على التقييد والتأليف ما علقت الأرواح بأجسادهم، وما سمحت
القدرة بتصرف ألامهم. جعلنا الله منهم، وألحقنا بهم في مقعد صدق عند مليك مقتدر،
أمين.

[الرجوع للكلام على "شرح" الشيخ البلغيثي لنظم المساري، وذكر بعض فوائده]

ولنرجع إلى الكلام على هذا "الشرح" الحافل، الذي حلاه شيخنا بجلال الفوائد، ونفائس المسائل، فأقول: إن الشيخ، رحمه الله، تتبع موضوعات هذا النظم الذي هو فريد في بابه، إذ أرشد الطالب إلى المناهج التي ينتهجها في تعلمه، وتبين له الطريق المستقيم التي يصل بها إلى مراده، ويصبح، إن سلكها وتمسك بأسبابها؛ من أكابر المحصلين للعلم وأفراده.

[انحراف الأمة الإسلامية عن تعليمها المفيد]

ويا ليت هذه الأمة الإسلامية بقيت متمسكة بحبل هذا الإرشاد المفيد، والصراط المستقيم، الذي يوصلها إلى معالم دينها، ويملا صدرها بالعلم الصحيح، الذي هو الكتاب والسنة، وما استخرجه منهما السلف الصالح، من الصحابة والتابعين، ومن جاء بعدهم من أئمة الدين وعلمائه المرشدين، الذين أسهروا أجفانهم، وأفنوا أعمارهم في تحقيق الرواية، وتوضيح طرق الدراية، مما يهم الأمة الإسلامية في دينها ودنياها، حتى أغنوها عن الاحتياج إلى غيرها، والاستعانة بقوانينها في سرها وجهرها، سواء في ذلك ما يرجع إلى تدبير ممالكها، أو ترتيب أعمال عمالها، من مالية وحربية وقضائية وسياسية.

ولكن أعمى الله الأبصار، وأضل الأفكار، وأشرب الكل حب الجديد مما عند الأجانب، ولم يعلموا أن ذلك في جانب، وقواعد الإسلام منه في أبعاد جانب، وأصبحوا يقلدونهم في كل نافع وضار، يخربون بأيديهم من الإسلام ما بقي من الآثار، ويبدلون مجهوداتهم في إرضائهم آناء الليل وأطراف النهار، حتى أصبح الجميع يستحسن أحكامهم وشرعتهم، وما درى من بقي في قلبه مثقال ذرة من إيمان، أنه، كما قال تعالى: (وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ).

وياليت شعري لو أدركوا بذلك أميبتهم، بل لم يزدادوا بهذا الاسترضاء لليهود والنصارى، إلا ذلاً، [ب]استخدامهم أرقاء، واستصغارهم وإهانتهم. ولو استقام أهل الإسلام في سائر الأقطار، واتحدوا وأصبح كل يدافع عن الآخر في حركاته وسكناته، ويحب له ما يحب لدولته، ويكون من حماته، مع اتخاذ الصبر جنة، والصدق عدة، والتألف دروعاً،

والإتحاد حصوناً مانعات سابغات، [والتوجه] إلى الله في كل أمر، وامتنثال أوامره في كل سر وجهر، والثبات في المواقف كلها دبقها وجلها، كما قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)، وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَقِيْتُمْ فِتْنَةً فَاتَّبِعُوا وَادْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ)، وقال سبحانه: (وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحَكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ)، إلى غير ذلك من الآيات. ورضي الله عن الشيخ محيي الدين، إذ أشار إلى أن للصدق مع الله آثاراً عظيمة، في كلام طويل.

وطالما طرفنا هذا الموضوع، في هذا المجموع، مع علمنا بأنه كلام غير مسموع، وفي وجه قائله مردود ومدفوع، ولو سمعوا ما استجابوا، ولا رجعوا إلى الصراط المستقيم ولا أنابوا. وإنما هذه نفثة مصدر، وتنفيس عن قلب بالأسى والأسف معمور، وإلى الله ترجع الأمور.

وليرجع الحديث بنا إلى ما يتعلق بشيخنا البلغيثي، فأقول: قد نقلت عن شيخنا فيما يتعلق بترجمة المساري، صاحب النظم، قوله إنه سمع من بعض الأسياف الكبار، الذي أدرك زمان الناظم، أنه مدح السلطان مولاي سليمان العلوي بقصائد الخ وهو قول [] يلاقي تاريخ مولاي سليمان، لأن سلطنته كانت من سنة 1206 إلى سنة 1236 هـ وإنه - كما سبق - كان من أهل القرن الثالث عشر، وإنه كان يعيش في العشرة الأولى من هذا القرن كما سبق فيما خاطب به العلامة أبا العباس ابن سودة، والله أعلم.

وهنا تنبيه وتكميل، وهو أن مقتضى كلام شيخنا أن المساري كان مقامه بالبادية متصلاً، وأنه لم يستوطن الحاضرة قط في حياته، ولا أنه اتخذها مسكناً في وقت من أوقاته. ولكن قصيدته التي رثى بها الشيخ التاودي ابن سودة؛ تفيد أنه كان له بفاس رباع، وأنه اتخذ بها ما يتخذ سكانها من الضياع. ففي القصيدة التي خاطب بها العلامة أبا العباس سيدي أحمد ابن الشيخ سيدي التاودي، التي ذكرنا بعضها فيما سبق، قد تضمنت شكوى رجل أحدث فوق أروى له بفاس طرازا للحياكة، إذ كان إذ ذاك أبو العباس قاضياً بفاس، ونص الشكوى:

ثم إليك المشتكى بجار	لطح خدي بدمع جار
أراد أن يحدث فوق الأروى	طراز حاكة، وتلك بلوى
فإن يكن ذلك بعرف فاس	عياً شهيراً دون ما التباس

فأنه مولاى عن استعماله ليستريح القلب من أهواله
وإن يكن ليس به من باس يفعله ثم جميع الناس
فخله ينشئه إنشأءا ولا يدع مراده إن شاءا

[الابتهاج 1 / 7]. ثم أشار في هذه القصيدة إلى أن الخصم إن أبى ورام الخصام، فولده محمد وكيل عنه. وهذا كله لا غرض لنا فيه وإنما قصدنا بيان أن الناظم المساري يفيد في هذه الأبيات أنه كان له بالحاضرة الفاسية أملاك تدل على أنه يستقر بها في بعض الأوقات، وأن له بها عائلة مستقرة بدليل قوله: وإن أبى ولج في الخصام، فولدي محمد وكيلي. والله أعلم.

[الفوائد التي ذكرها الشيخ في فضل الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم]

ولنرجع إلى الكلام على "شرح" شيخنا البلغيثي المترجم فأقول:

إنه شرح كثير الفوائد، جم الفرائد، غزير المقاصد، دائرة معارف في الأب وفنونه وفي نكت من مختلف العلوم تسر المستفيد القاصد. فمن فوائده، ما ذكره في فضل الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، وقد أطال في الكلام، وأفاض القول في هذا المرام، مما يدل على أنه كان من المحبين له، عليه السلام، فذكر أولاً فضلها، ثم استمر يذكر ما لها من الفوائد التي أنهاها إلى ثمانية عشر، وصدر هذه الفوائد بقوله:

{ ثم إن هاهنا فوائد نفيسة أردت ذكرها هنا مجملة على سبيل الإشارة بطرف خفي، وإن شئت إشباع الكلام عليها فعليك بتأليفنا، "مجلي الأسرار والحقائق، فيما يتعلق بالصلاة على خير الخلاق". ثم قال:

[الفائدة الأولى: في فضل الصلاة عليه، صلى الله عليه وسلم. يكفيك في فضلها أن الله تولاها بنفسه، جل جلاله. ولا توجد عبادة من العبادات أمرنا بها تعالى بعد أن أخبرنا أنه فعلها هو وملائكته؛ إلا الصلاة عليه، صلى الله عليه وسلم، فقال: (إنَّ الله وملائكته يُصَلُّونَ على النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا)، قال بعضهم: وما شرفه الله تعالى به من صلته عليه، أفضل مما شرف به آدم من أمر الملائكة بالسجود له، لأنه لا جائز أن يكون الله مع الملائكة في ذلك السجود، على أن سجود الملائكة لآدم، هو في الحقيقة للنبي، صلى الله عليه وسلم، كما قاله المحققون، لأنهم إنما سجدوا للنور المحمدي

المودع في آدم}. ثم قال شيخنا: {وأما الأحاديث الواردة في فضلها، فيضيق بنا هذا المقام عن ذكر بعضها}. [29/1].

قلت: وقد ذكر في "الإحياء" من ذلك جملة. والقاضي عياض كذلك. وصاحب "الدلائل"، وغيرهم، كما أشرنا إلى ذلك في كتابنا: "العقود الإبريزية، على طرر الصلاة المشيشية"، وأشرنا هنالك إلى المٌهم من الفوائد التي تتعلق بذلك، مما ذكره الشيخ هنا. ثم قال شيخنا في الفائدة الثانية، في ثمراتها ونتائجها:

{اعلم أن ذلك كثير جدا لا يضبطه الحصر. ويكفيك أنها جربت لقضاء الحوائج، وتكثير الأرزاق، ونفي الهموم، والتخلص من الشدائد، وقيامها مقام الشيخ المري، كما نص عليه جماعة كالسنوسي والشيخ زروق، وأبي العباس أحمد بن موسى اليمني، وأبي العباس أحمد بن عقبة الحضرمي، شيخ زروق، وغيرهم، رضي الله عنهم}. هـ [29/1].

قلت: ولفظ ما كنت كتبت في هذا الموضوع في "العقود الإبريزية"، في التنبيه

الرابع:

للصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، فوائد وثمرات. منها إنزال المصلي المقعد المقرب يوم القيامة، ووجوب شفاعته النبي، صلى الله عليه وسلم، له. ومنها أنها توجب الجنة. ومنها أنها تكفي كل هم، وتغفر كل ذنب. ومنها أنها تقضي الحوائج. ومنها أنها تنفي الفقر. ومنها غير ذلك. وكل ذلك وردت به أحاديث وأخبار، حسبما ذكر ذلك في محله. ثم ذكرت بعد ذلك ما ذكره أرياب القلوب وأهل العرفان، من أنها توصل إلى علام الغيوب، وتقوم مقام شيخ التربية المطلوب، كما سبق عن شيخنا. ثم ذكرت ما يناسب هذا الموضوع عن الطريق المحمدية، الذي ذكره الشيخ أبو سالم العياشي، فإنه قال في "رحلته"، لما لقي الشيخ محمد الخلوتي بمصر، وسأله عن طريقه، فقال: طريقة محمدية. وذكر أنه محافظ على استحضار صورته، عليه السلام، في باطنه فأغناه ذلك عن التقيد بشيخ.

وهذه طريقة سلكها جماعة من المشايخ يتبعون السنة، ويكثرون الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، إلى أن تستولى محبته على قلوبهم، بحيث يهتزرون عند سماع ذكره، وتكون صورته بين عيونهم، فيرونه يقظة ومناما، ولا يكون لمخلوق عليهم منة سؤال هـ. [من مخطوطة العقود الإبريزية].

ويحسن في هذا المبحث؛ ما جاء به الشيخ محيي الدين في "الفتوحات"، على وجه الإشارة، في فضل الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، وأنها تقوم مقام الشيخ، وأنه توصل إلى الاتصال برسول الله، صلى الله عليه وسلم، ومن اتصل برسوله فقد اتصل بالله، فقد ذكر في الباب الموفي أربعين وخمسمائة، في معرفة حال قطب كان منزله (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم) ما لفظه:

يقال الله جل ثناؤه وتقدست أسماؤه: (إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ)، والمدار كله على شهود هذه المعية فإتبه (مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ)، فهو مع الصابرين والمتقين والمحسنين، فهذا الذكر ينتج شهود المعية التي له مع الصابرين خاصة، هذا وما هو إلا صبر على الرسول حتى يخرج إليهم، فكيف الصبر على الله لما كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يذكر الله على كل أحياته والله جليس من يذكره، فلم يزل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، جليس الحق دائماً، فمن جاء إليه، صلى الله عليه وسلم، فإتبه من خرج إليه من عند ربه، إما مبشراً وإما موصياً ناصحاً، ولهذا قال: (لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ)، فلو كان خروجه إليهم مما يسوؤهم في آخرتهم، ما كان خيراً لهم. وقد شهد الله بالخيرية، فلا بد منها، وهي على ما ذكرناه من بشارة بخير، أو وصية ونصيحة وإبادة عن أمر مقرب إلى سعادتهم؛ غير ذلك لا يكون. ومن صبر نفسه على ما شرع الله له على لسان رسوله، صلى الله عليه وسلم، فإن الله لا بد أن يخرج إليه رسوله، صلى الله عليه وسلم، في مبشرة يراها، أو في كشف بما يكون له عند الله من الخير، وإتبه من خرج إليه رسوله، صلى الله عليه وسلم، لأن رسول الله عليه وسلم، لا يتصور على صورته غيره، فمن رآه، رآه؛ لا شك فيه. ثم قال:

{ وصاحب هذا الهجير، كثير الصلاة على محمد، صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا الذكر يحبس نفسه ويصبر حتى يخرج إليه، صلى الله عليه وسلم. ثم قال الشيخ محيي الدين:

{وما لقيت أحداً على هذا القدم، غير رجل كبير حدادٍ بإشبيلية، كان يعرف بـ"اللهم صل على محمد"؛ ما كان يعرف بغير هذا الاسم. رأيتُه ودعا لي، وانتفعت به. لم يزل مستهتراً بالصلاة على محمد، صلى الله عليه وسلم، لا يتفرغ لكلام أحد إلا قدر الحاجة، إذا جاء أحد يطلبه أن يعمل له شيئاً من الحديد، فيشارطه على ذلك ولا يزيد، وما وقف عليه

أحد، من رجل ولا صبي ولا امرأة، إلا ولا بد أن يصلي على محمد ذلك الواقف إلى أن ينصرف من عنده. وهو مشهور بالبلد بذلك، وكان من أهل الله.}

{فكل ما ينتج لصاحب هذا الذكر، فإنه علم حق معصوم، فإنه لا يأتيه شيء من ذلك إلا بواسطة الرسول، صلى الله عليه وسلم، هو المتجلي له والمخبر}. هـ [184/4].

وينبغي أن تنزل هذه الجملة في هذا المقام على قول "المشيشية": {ولا شيء إلا وهو به متوط، إذ لولا الواسطة لذهب، كما قيل، الموسط} وقولها: {وأجعل الحجاب الأعظم حياة روجي، وروحة سراً حقيقتي، وحقيقتي جامع عوالمي}، الخ. ولم أكن اطلعت على كلام الشيخ في هذا الموضوع، إذ كنت أكتب "العقود الإبريزية". ولو كنت اطلعت عليه لأثبتته في ذلك الموضوع. والعلم كله لله.

تفسير قوله تعالى:

(وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمُ) الآية.

واعلم أن كلام الشيخ في هذه الآية، إنما هو على وجه الإشارة المتعارفة عند الصوفية، وليس بتفسير للآية، فإن تفسير الآية أنه تبارك وتعالى ذم الذين ينادون رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من وراء الحجرات، وهي بيوت أزواجه، كما يصنع أجلاف الأعراب، فقال: (أكثرهم لا يعقلون)، ثم أرشد تعالى إلى الأدب في ذلك، فقال عز وجل: (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ) أي لكان لهم في ذلك الخيرية والمصلحة في الدنيا والآخرة. قاله الحافظ ابن كثير في "تفسيره".

ثم أشار إلى أن الآية نزلت في بني تميم، فقيل في رجل معين، وهو الأقرع بن حابس. وروي ذلك عن الإمام أحمد، عن الأقرع المذكور، أنه نادى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال: يا محمد، يا محمد. وفي رواية: يا رسول الله؛ فلم يجبه. فقال: يا رسول الله: إن حمدي لزين، وإن ذمي لشين. فقال: "ذاك الله عز وجل". ثم جاء برواية أخرى عن ابن جرير وابن أبي حاتم. والقضية شهيرة مبسطة في التفاسير وكتب السير.

وفي "طبقات" ابن سعد، تحت ترجمة: (وفد تميم). بعد أن ذكر أن بني تميم امتنعوا من أداء الزكاة لجالبها، وشهروا السيوف، وكان النبي، صلى الله عليه وسلم، بعث إليهم عيينة بن بدر الفزاري في خمسين فارساً، وذكر أنه أغار عليهم، وساقهم رجالاً ونساءً وصبياتاً، وأتى بهم إلى المدينة، وقدم فيهم عدة من رؤساء بني تميم، فذكر منهم الأقرع بن حابس، قال:

{ويقال: كانوا تسعين أو ثمانين رجلا، فدخلوا المسجد، وقد آذن بلال بالظهر، والناس ينتظرون خروج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فعجلوا واستبأوه، فنادوه: يا محمد. اخرج إلينا. فخرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وأقام بلال، فصلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الظهر. ثم أتوه، فقال الأقرع: يا محمد. إنذن لي؛ فوالله إن حمدي لزين، وإن ذمي لشيخين. فقال له رسول الله، صلى الله عليه وسلم: " كذبت. ذلك الله تبارك وتعالى". ثم خرج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فجلس، وخطب خطيبهم، وهو عطارد ابن حاجب، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لثابت بن قيس بن شماس: "أجبهه". فأجابه. ثم قالوا: يا محمد. انذن لشاعرنا؛ فأذن له. فقام الزبيرقان ابن بدر فأنشد، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لحسان بن ثابت: "أجبهه". فأجابه بمثل شعره؛ فقالوا: والله لخطيبه أبلغ من خطيبنا، ولشاعره أشعر من شاعرنا، ولهم أحلم منا. ونزل فيهم: (إن الذين ينادونك من وراء الحجرات أكثرهم لا يعقلون). هـ المراد من نص "الطبقات" [1/293].

قلت: وهنا يتنبه القارئ "للقرآن"، أن القوم كان أهم ما يفتخرون به، الخطابة والشعر، فجاهم هذا الكتاب العزيز بما أعجزهم في العبارة، وأوقف بلغاءهم عن الإقدام في المعارضة، وقص عليهم القصص في أوجز جملة، وبين لهم الحق في أوضح حجة، وصرف لهم الآيات بالبينات المحكمات، والأدلة التي لا يمتري فيها إلا من هو أعمى البصيرة وهانم في بحر الضلالات، حتى حير زعماء البلغاء، وأبكم ألسن الشعراء النبغاء، وتيقن الكل أن هذا الكلام ليس بكلام البشر، إلا من أضله الله على علم وصرفه عن الاعتراف عن الحق عنادا، وأشار سبحانه [أنه] أنزله بلسان عربي مبين، على قلب الرسول الأمي الأمين.

[الرجوع لمبحث الصلاة علي النبي، صلى الله عليه وسلم]

ولنرجع إلى ما كنا نتكلم في مبحثه، وهو مبحث الصلاة على سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم، الذي دعانا إلى إطالة الكلام فيه؛ ما رأيناه من اعتناء شيخنا بذلك، وصراف حياته في ذلك، إذ ألف في هذا المبحث الرائق: "مجلي الأسرار والحقائق"، ومن الأسف أنني لم أقف عليه.

ولا غرو إن اهتم هذا الشيخ بهذا الموضوع، إذ هو من ذرية هذا النبي المتبوع، والمقام المرفوع. ثم هو ينتسب في التصوف إلى الطريق التجانية، التي هي من فروع الشاذلية. والشاذلية، كما كتبنا في "العقود"، ميناها على الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم. فقد قال الشيخ سيدي الطيب ابن كيران في "شرح توحيد المرشد المعين"، ما لفظه:

وطريق الشاذلية، رضي الله عنهم، مبنية على الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، وقد قال إمامهم أبو الحسن: صلاة واحدة عليه، صلى الله عليه وسلم؛ تفرج كل هم وشدة في الدنيا والآخرة. وفي "شرح الصغرى" لمؤلفها: رأيت لبعض أئمة التصوف أن من فقد شيوخ التربية فليكثر من الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، فإنه يصل بها لمقصده. وفي "القواعد" للشيخ زروق: قال شيخنا أبو العباس الحضرمي: وعليك بدوام الذكر وكثرة الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، فهي سلم ومعراج وسلوك إلى الله إذا لم يلق الطالب مرشدا كما قاله بعض أهل الصدق مع الله. هـ.

ثم إن شيخنا المترجم لما ذكر في الفاندة الثامنة عشرة؛ كيفية الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: رأيت أن أقتصر هنا على كيفية واحدة. وساق رواية البخاري عن عبد الرحمان بن أبي ليلى قال: لقينا كعب بن أبي عجرة، رضي الله عنه، فقال: ألا أهدي لك هدية؟! إن النبي، صلى الله عليه وسلم، خرج إلينا فقلنا: يا رسول الله علمتنا كيف نسلم عليك، فكيف نصلي عليك؟ فقال: "قولوا: اللهم صل على محمد، وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم. إنك حميد مجيد. اللهم بارك على محمد، وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم. إنك حميد مجيد". قال في "المواهب":

{وقد استدل العلماء بتعليمه، صلى الله عليه وسلم، لأصحابه هذه الكيفية بعد سؤالهم عنها على أنها أفضل كفيات الصلاة عليه، صلى الله عليه وسلم، لأنه لا يختار لنفسه إلا الأشرف الأفضل، ويترتب على ذلك لو حلف شخص أن يصلي عليه، صلى الله عليه وسلم، أفضل الصلاة؛ فطريق البر أن يأتي بذلك، كذا صوبه النووي في "الروضة"، ووجهه السبكي. كما قال الزرقاني في "شرح المواهب"، بان من أتى بها فقد صلى على النبي، صلى الله عليه وسلم، الصلاة المطلوبة بيقين، وكان له الجزاء الوارد في أحاديث الصلاة بيقين، وكل ما جاء بلفظ غيرها فمن إتيانه بالصلاة المطلوبة في شك، لأهم قالوا: كيف

نصلي عليك؟ فقال: "قولوا"، فجعل الصلاة عليه منهم، هي قول هذا. { هـ ما نقله شيخنا المذكور. [31 / 1].

وقد اقتصر على هذا القدر في هذا الموضوع، إذ بسط هذا المبحث يجر عليه إشكالات، والشيخ لنباهته فرَّ من ذلك، لأن الأئمة اختلفوا؛ فذكر جماعة من أهل العلم أن الفضل الذي ورد في الصلاة عليه، صلى الله عليه وسلم، إنما هو إذا أتى باللفظ الوارد في الأحاديث، ومنهم الإمام ابن العربي المعافري إذ قال: ولا تجزئ بغير لفظ مروي عنه عليه الصلاة والسلام. ونحا نحوه التقي السبكي، ووسع في ذلك غيرهم واستدلوا على ذلك باختلاف الروايات في كيفية الوارد، واختلاف طرقه بالزيادة والنقصان وبتواطؤ الجمهور على الصلاة عليه بغير الوارد. قال في "روح المعاني":

{ونقل عن جمع من الصحابة ومن بعدهم أن كيفية الصلاة عليه، صلى الله تعالى عليه وسلام، لا يوقف فيها مع المنصوص، وأن من رزقه الله تعالى بيتا فأبان عن المعاني، بالألفاظ الفصيحة المباني، الصريحة المعاني، مما يعرب عن كمال شرفه، صلى الله عليه وسلم، وعظيم حرمة، فله ذلك. { هـ [ج 22 ص 77].

قلت: وعليه استمر الشيوخ. منهم الشيخ ابن مشيش، الذي أنشأ تلك الصلاة المنسوبة إليه، وتلقاها الأئمة بالقبول، وصارت مبدأ أورادهم، ومن أهم صلواتهم. وكذا غيرها من الصلوات المستحدثة المنسوبة إلى أهلها، التي منها ألفاظ كثيرة نقلها صاحب "دلائل الخيرات".

[مسألة الصلوات المحدثّة]

وما ينسب لها من فضائل وخصوصيات]

نعم. يبقى النظر في تلك الصلوات التي وردت بعد زمان الرسالة وانقطاع الوحي، ونسبة أهلها لها فضائل وخصوصيات؛ من قضاء الحوائج وبلوغ الآمال، ودفع الأفات، ورفع الملمات، والترقي بها في المقامات، ونيل رفيع الدرجات، في روضات الجنات، وأن الواحدة منها أو عددا محصورا فيها، فداء من النار.

ومثل هذا لا يقال بالرأي، بل لا بد من ثبوت الرواية به عن صاحب الشريعة، وأظن هذا الإشكال هو الذي جعل شيخنا النبيه يقتصر على ما ورد في "صحيح" البخاري من صفتها، ولا سيما وهو من الأفراد المنتسبين للطريقة التجانية، وهذه الطريقة اتخذت من

أركان أوراها "صلاة الفاتح" التي تنسب أولاً إلى العارف أبي عبد الله محمد البكري الصديقي المصري، وكان، أظن، من أصحاب القرن الثاني عشر، وذكروا عنه أن الواحدة فداء من النار. ثم أخذها الشيخ التجاني، رضي الله عنه، فألحقها بوردته، وذكر لها فضائل ومزايا تفوق الحصر. وقد استوفى ذكر تلك الخصائص صاحب "البغية" المؤلف في الطريقة التجانية، وذكر أبيات "المنية" في الصلاة المذكورة:

أما صلاة الفاتح الحسنى التي يدعون بالياقوتة الفريدة
ففضلها على مراتب انفسهم وجلها عن الخلاق انكتم

قال صاحب "البغية": وصف صلاة الفاتح بالحسنى، لما اشتملت عليه من وجوه الحسنى والحسية والمعنوية التي لا تكاد تحصر. ثم قال: وأشار الناظم بهذا إلى ما ذكره سيدنا، رضي الله عنه، في فضل هذه الصلاة، وهو أن لها من الفضل سبع مراتب، أو ثمان مراتب، وأن الذي ذكر من فضلها هو جزء من المرتبة الأولى، وغير ذلك كله مكتوم. ثم قال صاحب "المنية":

ومن سوى المكتوم أن من تلا
من هذه الصلاة عشرا حصل
ما لم يحصله ولي سام قدراً وعاش ألف عام

قال الشارح عن الشيخ: إن من ذكرها عشر مرات، لو عاش العارف ألف ألف سنة، كان ذاكرها عشرا أكثر منه ثوابا. يعني العارف الذي لم يذكرها هـ [البغية: ص 270].
قال "الشارح"، وكأنه جواب عما أشرنا إليه من الإشكال في كون مثل هذه المزايا والفضائل، يقتضي التوقيف من الشارح، إذ لا يقال بالرأي. ولفظه:

{واعلم أن من المقرر عند العلماء في التضعيف، أنه يكون تارة باعتبار لفظه، كاشتماله على جميع الأوصاف السلبية والذاتية والفعلية. ومثلوا ذلك بنحو ذي الجلال والإكرام، ونحوه. قالوا: ولا شك أن الثناء بالآتم، أبلغ من الأخص والخاص؛ وكاشتماله على ما يؤذن بالتضعيف، نحو سبحان الله عدد خلقه، ونحو ذلك، كقوله في هذه الصلاة "حق قدره"، وهو ظاهر، وخصوصا على رأي من أخذ بظاهره، عملا على ما هو اللائق بالكرم. قال:

{وتارة يكون باعتبار الأشخاص، فإن عبادة أهل المراتب ليست كعبادة غيرهم في الفضل، وهم أيضا متفاوتون بحسب تفاوت مراتبهم: فمنهم من يومه كليلة القدر، ومنهم من يومه بألف سنة، ومنهم من يومه كيوم المعارج بخمسين ألف سنة. قاله سيدنا، رضي الله عنه، وأشار إليه الشيخ زروق، وكذا ابن عطاء الله. وقد يعظم فضل الله تعالى على أهل

المراتب، فيسري سر التضعيف في المذكورين لاتباعهم، بسبب إذنبهم لهم، فيحصل للمأذون له قسط مما للآذن، وإن لم يجاهد مجاهدته، وقد قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي، رضي الله عنه: أنا تحملت التعب عن أتباعي. ومثله قول سيدنا في حق أصحابه: وهذا لهم من أجلي. وذلك لما خصوا به من الفضل. وتارة يكون باعتبار الأزمان، وتارة باعتبار الأمكنة، كالعامل في الحرمين الشريفين، على ما ورد في ذلك. ثم قال:

{وإذا عرفت هذا، فاعلم أن هذه الصلاة الشريفة، أعني "صلاة الفاتح لما أغلق"، قد اشتملت من الوجوه التي تكون سببا للتضعيف المذكور على ما لا يخفى}. قال:

{وأما باعتبار الأزمان، فمن حيثية كونهم في آخر الزمان، الذي ورد الخبر بأن القابض فيه على دينه، كالقابض على الجمر، وأن للعامل من أهل هذا الزمان، أجر الخمسين منا أو منهم. قال صلى الله عليه وسلم: "منكم، لأنكم تجدون على الخير أعوانا، وهم لا يجدون عليه أعوانا". قال: {فتأمل ما ذكرناه} هـ. [بغية ابن السائح: ص 270].
ثم أفاض الناظم في ذكر فضائل هذه الصلاة. وهذا الشارح تتبع كلامه، ويستشهد لذلك بما أمكنه من استنباط المخارج، وبيان المستندات.

قلت: وقد أشرنا، فيما سبق، أن نقلنا هذا، وإن لم يأت به نص ظاهر من صاحب الشريعة، فقد ادعى أصحاب هذه الصلوات وهذه الأذكار وفضائلها، أنها أخذت عن النبي، صلى الله عليه وسلم، مناما ويقظة، أو بحسب التجربة أو الإلهام أو الكشف. وفضل الله واسع، وفتح لأهل الله لا شك واقع، وما لتفضله على خلقه وتكرمه عليهم من دافع، إذ هو الفاعل المختار، الذي يؤتي فضله من شاء في سائر الأزمان والأعصار. وما يفتح الله للناس من باب رحمته على عباده لا ممسك لها، وما أشرق الله في قلوب أوليائه المتقين من أنوار الخصوصية، لا يمكن أن يطفئه أفواه الغافلين الجاهلين. اللهم أنلنا من بركاتهم، وأضفنا إلى سني مقاماتهم، آمين.

وللأئمة وأهل الصلاح صلوات لفتوها إلهاما أو مناما، أو اقتباسا من دعوات قرآنية وحديثية، وذكروا لها فضائل وخصائص. وفي "دلائل الخيرات"، لسيد سليمان الجزولي، جملة منها. وقد بسطنا القول في هذا الموضوع في المجلد الثالث من هذه "الفهرسة"، فانظره في صحيفة 424، [صفحة الطبعة الأولى: 273]، وما بعدها.

وإنما جننا بهذه النبذة هنا تديلا لما أفصح عنه شيخنا مما يوافق ما قدمنا من مذهب ابن العربي، ومن هو على مذهبه، من أن الصلوات والأدعية التي ورد فيها الفضل ما كان

واردا في الكتاب والسنة. وأفضنا في المبحث، وجمعنا فيه أقوال الأئمة قبولاً ومنعاً، وجمعنا نصوصهم في ذلك تفصيلاً وجمعاً. والله الموفق لما فيه إصابة الصواب.

إمواصلة ذكر فوائد الشيخ البلغيثي، من خلال كتابه "الابتهاج"

ولنرجع الحديث إلى فوائد الشيخ البلغيثي فنقول: إن شيخنا، رحمه الله، هذا شأنه في هذا "الشرح" أن يستطرد الفوائد، ويأتي في طي شرحه بخرائد الفرائد، من كل علم يناسب الفاظ الناظم، أو يستدعيه بوجه يباعد أو يقارب، فمن أبحاثه في أول أبيات الناظم الذي قال فيه:

ثم صلاتنا على خير البشر ما شاع مدحه في الأرض وانتشر
بعد أن بسط المقال، في شرح هذا البيت لفظاً لفظاً، ووسع في تفسيرها المجال، ووصل إلى لفظة الأرض، وذكر ما يتعلق بمعناها واشتقاقها، وما قصد المؤلف في دوامها، أتى بفوائد تتعلق بها، فقال:

الفائدة الأولى: الأصح أن الأرضين سبع، لقوله تعالى: (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ) أي في العدد لا في الهيئة والشكل فقط، بدليل الآية الأخرى: (سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طَبَاقًا) وفي أخرى: (أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طَبَاقًا) فأفاد أن لفظ (طَبَاقًا) في الآية الأولى مراد، وإن لم يذكر؛ فتكون المثلية في الأرض كذلك. ومن ثم قال الداودي المالكي في "شرح" البخاري: فيه دلالة على أن الأرضين بعضها فوق بعض، مثل السماوات هـ.

ثم ذكر قول الضحاك بعدم الفوقية، وأنها متجاورة. ونقل ذلك عن بعض المتكلمين. ثم نقل عن ابن التين أن الأرض واحدة، وأوله ابن حجر بأنه القول بالتجاور، وإلا فهو مخالف. ثم استدل شيخنا على أنها سبع أرضين طباقاً بالأحاديث، منها الحديث الصحيح: "من ظلم قيد شبر من أرض، طوقه من سبع أرضين". ثم قال شيخنا: وزعم أن المراد من سبع أقاليم، خروج عن الظاهر لغير دليل. ثم قال: وإنما أفردت الأرض في القرآن، لاتحاد جنسها وهو التراب، بخلاف السماوات، فإن أجناسها مختلفة كما وردت بذلك الآثار. هـ [الابتهاج: 1/ 27].

قلت: وقد سلف لنا جملة كبيرة من هذا الموضوع في المجلد الثاني من هذه "الفهرسة"، وقد بسطنا هناك القول في هذا المبحث، وما لأهل العصر الحاضر في ذلك، مما لا أظن أنك تجده مجموعا في كتاب. وإنما جننا بهذه النبذة هنا لنبسط ما كتبه شيخنا البلغيثي في تعدد الأرضين، وأنها سبع كالسماوات، وأنه يجب على كل مؤمن أن يصدق بذلك، ويؤمن بما في القرآن العزيز مما يشاهده وما يتشابه عليه، وخفي عليه أمره، ويقول هنالك: آمنا به، إذ الكل من عند الرب الخالق المالك. ويريح عقله القاصر من تشوفه للإحاطة بهذا الفضاء في الطول والعرض، ويؤمن أن لله غيب السماوات والأرض. وليعلم أن العقل مقفول في دائرة صغيرة، وهو فيها أسير، ويتلو قوله تعالى: (الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَانِ مِنْ تَفَافُوتٍ. فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ. ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ).

هذا، وما قاله شيخنا، رحمه الله، في تعدد الأرضين، واستدلله بأنها طبقات بعضها فوق بعض كالسماوات؛ هو ما عليه الجمهور. ففي "روح المعاني"، في تفسير قوله تعالى: (وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلُهَا) ما لفظه:

{والمثلية تصدق بالاشتراك في بعض الأوصاف؛ فقال الجمهور هي هاهنا في كونها سبعا، وكونها طباقا بعضها فوق بعض، بين كل أرض وأرض مسافة، كما بين السماء والأرض، وفي كل أرض سكان من خلق الله، عز وجل، لا يعلم حقيقتهم إلا الله تعالى}. ثم أورد هنا ما في ذلك من الآثار. [125/28].

هذا، وقد نقلنا كلامه هذا في الجزء الثاني من هذه "الفهرسة"، وذكرنا ما في هذه المسألة، وهي وجود عالم غير عالمنا، وأفضنا في ذلك القول، وجلبنا النصوص وما قيل في سكنى الكواكب والسماوات والأرضين. فمن شاء الاطلاع على ما للمتقدمين والمتأخرين في ذلك فلينظره. والعلم كله لله، وكلامنا كله في هذا الموضوع، إنما هو تنبيه لما أغفله شيخنا، وإلا فالمسألة قد تقدمت مشروحة مبسطة جامعة لنظريات الحكماء الأقدمين، ولتحقيقات أهل العلم الحديث، مع بيان ما تقتضيه القواعد الإسلامية.

[عناية شيخنا بالأدب وفنونه]

ثم يعود الحديث إلى موضوع ترجمة شيخنا فنقول: إن هذا الشيخ، وإن كانت له المشاركة التامة في العلوم الإسلامية، إذ كان فقيها أصوليا له اطلاع تام على النوازل،

وعلى مجاري القضاء والأحكام، وقد تقلب في الوظائف القضائية وأتقن موضوعها، وحقق أصولها وفروعها، مع معرفته بالحديث والتفسير، كما ترى ذلك، ومن طالع هذا "الشرح" الذي أشرنا إليه ونقلنا منه بعض الفوائد، وسنزيد منها فيما يأتي؛ تحقق عنده ما قلناه، ولكن رقة طبعه، وعنايته بالأدب وفنونه، ألحقه بأعيان أهله وعيونه، واستحق ارتسامه في لائحة فرسان هذا الميدان، وانتظامه في قلائد العقيان، وأوجب إحساته في النظم والنثر، إلى أن يستدرك ذكره في يتيمة الدهر. وسنثبت في ترجمته من أشعاره، ما يكون في تاريخه من أحسن أخباره، وأجمل آثاره.

أما عنايته في كتابه "الابتهاج" بهذا الفن الأدبي، فقل فيه أنه جمع ما يقر عين الأديب، ويشرح خاطر الأريب. فمن ذلك أنه لما ذكر شرح قول الناظم في إساءة الأدب مع الشيوخ:

كثر جهلهم وساءوا الأدباً على الشيوخ فما راموا الطلباً

[قال]: والأدب يطلق على ثلاثة إطلاقات: الأول ما طبع عليه الإنسان في جبلته، ويسمى طبيعياً. والثاني ما يكتسبه المرء بالحفظ والتذكر، ويسمى كسبياً، وهذا مولد حدث في الإسلام، كما قاله الشهاب الخفاجي في "حواشيه" على البيضاوي. والثالث ما حفظ الأنفس، ويسمى صوفياً. مثال الأول، كالكرم والجود، وحسن الخلق والشجاعة، وتعظيم أهل الخير والعلم. ومثال الثاني، كالتحوي واللمعة والشعر والأخبار، وغيرها من العلوم المجموعة في قول بعضهم:

صرف بيان معاني النحو قافية شعر عروض اشتقاق الخط إنشاءً

محاضرات وثاني عشرها لغة تلك العلوم لها الآداب أسماء

وقد يطلق الأدب في العرف، ويراد به هذا القسم. هـ-[59/1].

قلت: وهذا هو الأدب الذي يُحلى به شيخنا في هذا المقام، وهو الشائع في الإطلاق؛ فإذا قيل فلان أديب، أو له مقام في علم الأدب، وكما قدمنا في تحلية شيخنا أول الترجمة في قولنا: مضطلع بالعلوم الأدبية، فهذا هو المراد. وهذا هو علم الأدب [الذي] يُعد من جملة العلوم التي تعد من علوم اللسان العربي.

وكذلك فعل العلامة ابن خلدون في "المقدمة"، فذكر النحو واللغة والبيان والأدب، ثم

قال في ترجمة علم الأدب:

{هذا العلم لا موضوع له، ينظر في إثبات عوارضه أو نفيها. وإنما المقصود منه عند أهل اللسان ثمرته، وهي الإجابة في المنظوم والمنثور على أساليب العرب ومناحيهم، فيجمعون لذلك من كلام العرب ما عساه تحصل به الملكة من شعر عالي الطبقة، وسجع متساو في الإجابة ومسائل من اللغة والنحو ومبتوثة أثناء ذلك متفرقة؛ يستقروا منها الناظر في الغالب معظم قوانين العربية، مع ذكر بعض أيام العرب، يفهم به ما وقع في أشعارها منها. وكذلك ذكر المهم من الأنساب الشهيرة، والأخبار العامة. والمقصود بذلك كله أن لا يخفى عن الناظر فيه شيء من كلام العرب وأساليبهم ومناحي بلاغتهم إذ تصفحه، لأنه لا تحصل الملكة من حفظه إلا بعد فهمه}. ثم قال:

{ثم إنهم إذا أرادوا حد هذا الفن قالوا: الأدب هو حفظ أشعار العرب وأخبارهم، والأخذ من كل علم بطرف. يريدون من علوم اللسان أو العلوم الشرعية، من حيث متونها فقط، وهي القرآن والحديث، إذ لا مدخل لغير ذلك من العلوم في كلام العرب، إلا ما ذهب إليه المتأخرون عند كلفهم بصناعة البديع من التورية في أشعارهم وترسلهم بالاصطلاحات العلمية، فاحتاج صاحب هذا الفن حينئذ إلى معرفة اصطلاحات العلوم، ليكون قائما على فهمها}. قال:

{وسمنا من شيوخنا في مجالس التعليم؛ أن أصول هذا الفن وأركانه أربعة دواوين، وهي: "أدب الكاتب" لابن قتيبة، وكتاب "الكامل" للمبرد، وكتاب "البيان والتبيين" للجاحظ، وكتاب "النوادر" لأبي علي القالي البغدادي. وما سوى هذه الأربعة، فتبع لها وفروع عنها، وكتب المحدثين في ذلك كثيرة}. [المقدمة: 503].

[فن الغناء والسماع]

ثم أشار إلى أن فن الغناء أضيف إلى هذه الفنون التي يحتاج إليها الأديب، وأن الغناء تابع للشعر، وأن الكتاب والفضلاء كانوا في العصر العباسي يأخذون أنفسهم به، وأن القاضي أبا الفرج الإصبهاني، وهو ما هو، ألف كتابه "الأغاني"؛ جمع فيه أخبار العرب وأشعارهم، وأنسابهم وأيامهم ودولهم، وجعل مبناه على الغناء في مائة صوت اختارها المغنون للرشيد، فاستوعب فيه ذلك أتم استيعاب وأوفاه. [قال]:

{ولعمري إنه ديوان العرب، وجامع أشتات المحاسن التي سلفت لهم في كل فن من فنون الشعر والتاريخ، والغناء وسائر الأحوال، ولا يعدل به كتاب في ذلك فيما تعلمه، وهو الغاية التي يسمو الأديب ويقف عندها، وأنى له بها}. هـ [ص 503].

قلت: ويظهر من كلام ابن خلدون، أن هذا الكتاب - أي كتاب الأغاني - كان عزيز الوجود في عصره. أما الآن، فقد طبع مرارا وهو موجود بين أيدي الطلبة، ومنشور في سائر المكاتب.

وهذا هو الأدب الذي فسرنا به العلوم الأدبية، وهو الأليق بشيخنا، وهو المتحلي بحلية الأدب، والشارب من موردها الأعذب. وكأنه، رحمه الله، لم يقف على كلام ابن خلدون هذا، والله أعلم.

ولا يخفى أن كتاب شيخنا "الابتهاج" قد استوعب جميع المناحي التي يسمو إليها الأديب، وجاء فيه بكل طرفة من طرائف الفنون، وأحاط بتلك العلوم الإثني عشر التي عددها في البيتين السالفين العادون. بل زاد عليها ما أحقه ابن خلدون بهذه العلوم التي ترجع إلى لسان العرب من اصطلاحات العلوم الإسلامية الحديثة، فقد جاء شيخنا في هذا الشرح باصطلاحات تفسيرية، وفنون حديثة، واصطلاحات ومسائل فقهية وأصولية ومنطقية، وغير ذلك.

وأتى بجملة كبرى تتعلق بالغناء الذي قال ابن خلدون إنه أضيف للعلوم الأدبية، بسبب تعلقه بالشعر الذي هو روح علم الأدب، وأن الكتاب والفضلاء أيام الدولة العباسية، كانوا يعتنون به، ويأخذون أنفسهم بتعلمه، أي لأنه كان مما يؤهل لنشرها بمجالس الملوك والأمراء. فاته لما أخذ في شرح قول المساري فيما يفعله الطلبة يوم عطلة الخميس:

ولتنتشدوا الأشعار فيه بالنغم فاته صفو لذاند النعم

قال بعد شرح المفردات وما يتعلق بإعرابها: والمعنى: وأنشدوا يوم الخميس الأشعار بأحسن الأصوات، فإن ذلك من النعم المجلية عن القواد صدأ الأكرار والنكبات، وقد جعل الله سبحانه في الطبع السليم ميلا عظيما لسماع السماع، فكما أن أنواع الطيب من طيب الأناف، كذلك كان الصوت الحسن طيب الأسماح، كما قيل:

رأيت العود مشتقا من العود بإيقان

فهذا طيب أناف وهذا طيب آدان

ثم أطل شيخنا المقال، وأوسع في النقول المجال، عن أهل العلم وخبراء الطب، وحكماء الفلاسفة، وعلماء الأمة من السلف والخلف، ما يبعث على الاستحسان لسماع الأغاني، وأنها من أعذب الملذات وأطيب الأمانى، وأنه مما لا حرج فيه ولا إثم، وأنه مما قال بباباحته جمع من الفقهاء وأهل التصوف والدين، [وكان] شيخنا إلى ذلك ميله واستحسانه، حتى قال:

{والله ما جلست مجلس سماع، إلا وتذكرت عند الطرب به ما في الجنة من النعيم، وخصوصا من ذلك النوع، فيحصل عزم على الطاعة والتقوى لبلوغ ذلك الطرب الدائم}. هـ-[276/1 - 281].

وفي ذلك كله تراه معرضا عن نصوص الأئمة الذين شددوا في التحريم، ولا سيما بالآلات المعروفة من العود والرباب وغيرهما. ولكنه أراد أن يرد الخلاف إلى وفاق، ويجعل الشقاق المتضاد بين الفريقين إلى اتفاق، فقال:

{والقول الفصل، وهو التحقيق، أنه لا يمنع منه إلا ما تنشأ عنه مفسدة من اختلاط الرجال بالنساء، ودنو بعضهم من بعض، أو نظر محرم، أو تحريك لعب محرم، أو التشوق بذلك إلى الزنا أو الاستمتاع بالمحرم، إلى غير هذا من الآفات التي ذكرها العلماء، رضي الله عنهم، وإلا فلا ملامة، حيث تحققت السلامة، بل هو حينئذ مندوب. ففي جامع "المعيار"، من جواب للعز بن عبد السلام ما نصه: وأما سماع الإنشاد المحرك للأحوال السنية، المذكر بما يتعلق بالآخرة، فلا بأس به، بل يندب إليه عند الفتور وسامة القلوب، لأن الوسائل إلى المندوب مندوبة، والسعادة كلها في اتباع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، واقتفاء بالصحابة الذين شهد لهم بأنهم خير القرون. ولا يحضر السماع من في قلبه هوى خبيث؛ فإن السماع يحرك ما في القلوب من هوى محبوب أو مكروه. والله تعالى أعلم} هـ-[الابتهاج: 280/1].

ثم ذكر شيخنا ما يشهد للترخص في حضور مجالس الطرب عند الأمراء والخلفاء، وأكثر من النقول، رحمه الله، في تأييد ما كان يراه في هذا المقام، ودفع ما يقوله من عمم في الحرام.

والمسألة وما يتعلق بها تشديدا أو ترخيصا، قد حررنا القول فيها في المجلد الأول من هذه "الفهرسة" تحقيقا وتلخيصا، فانظر ذلك في ترجمة الولي سيدي عبد السلام ابن ريسون.

[استدراك على الشيخ عدم كلامه على الصناعة الغنائية في مبحثه عن الغناء]

ثم إن شيخنا، رحمه الله، لم يتعرض في مبحثه هذا إلا لما يتعلق بالغناء من حيث ملاءمته للطبع، أو بما يرجع إلى الشرع من الإباحة والمنع. وكان الأليق بموضوع كتابه الأدبي أن يتكلم على هذه الصناعة الغنائية من حيث تاريخها وقوانينها وما تقلبت فيه من الأطوار عند العجم والعرب، وما وضعت لنغماتها وطبوعها في المشرق والمغرب من إسم ولقب.

وقد نهج هذا المنهج الأدبي أديب المغرب في عصره، ومحرز قصبات السبق في نظمه ونثره، العلامة الشريف العلمي في "أنيسه المطرب"، وجاء عن العلامة البوعصامي في ذلك بما يرقص أهل الفن ويطرب، وأدى ما يجب لموضوع كتابه الأدبي، فصدر هذا المبحث بقوله:

{وله - أي للبوعصامي - في هذه الصناعة قدم راسخة، ومكاته مكيته شامخة. ولا بد من ذكر شيء مما ألقاه علي مما يعين المبتدئ على الوصول إلى هذا العلم، فنقول: قال رعاه الله: إن أول ما يجب الاعتناء به، معرفة النغمات الثمان، التي عليها مدار الغناء والألحان} [ص174].

ثم انساق في الموضوع وذكر كيفية أخذ الأصول والفروع، مما لا يفهمه إلا أهله. ثم أطل وبين المقال، بوضع الصورة والمثال، فعليك بمراجعته، إن تشوفت لمعرفة هذا الفن الملهي ودرأته.

أما العلامة الأديب، أبو العباس الناصري، فإنه أفاد وأجاد في هذا الموضوع، وجاء في فن الغناء بارعا وتنويعا، وتأصيلا وتفريعا، واختراعا وإبداعا، وما تفننت فيه الأمم السابقة من الفرس واليونان والروم ورتبت من قوانينه، واستحدثت من آياته وضبط نغماته، كل بحسب لغته ووفق لهجته، وكان منهم السابق واللاحق. وكان السابق في هذا الميدان، حسبما قالوا، والمبرز فيه، اليونان والفرس. ولما كان العرب هم الذين استولوا على أمة الفرس، وورثوا ملكهم، كان غناؤهم تابعاً لغنائهم، لأنه من حضارتهم. ولهذا لا تزال في أنواع هذا الفن ألفاظ فارسية، وإن اختلط الاصطلاح بعد ذلك، كما بينه أبو العباس المذكور.

هذا ما بعد الإسلام. وأما قبل الإسلام، وعلى عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، والخلفاء، فلم يكن في غنائهم كثرة نغمات، ولا ما يستفز القور. بل كان جاريا مجرى الإتشاد، كما قال أبو الفرج. قال أبو العباس:

{واعلم أن هذا القدر من الغناء الذي كان للعرب قبل الإسلام، قد سمعه النبي، صلى الله عليه وسلم، والخلفاء الراشدون من بعده، وأقروه، فهو خارج عن خلاف الفقهاء في الغناء؛ هل هو ممنوع أو مباح}. [365/2].

ثم ذكر أحد أصول الغناء عن الموالي من الفرس، وتعقبهم في ذلك، [وأنهم] استنذوا ذلك، واجتهدوا في تحسين نغماته، وحذفوا منه ما لم يوافق طباعهم، فجاء هذا الغناء. كما قاله أبو العباس - أئذ وأطرب من غناء الفرس بكثير.

ثم قال أبو العباس الناصري - وهو الذي راقتني في هذه النبذة التي أطال فيها في هذا الفن - :

{فمئثُ غناء العربي بطبعه وجودة قريحته، مثل القارئ الماهر الذي ضبط أحكام القراءة ووجوه أدانها، من روم وإشمام، وإمالة كبرى وصغرى، وتسهيل وتحقيق، وتفخيم وترقيق، وغير ذلك؛ لا يفوته من ذلك شيء، وإن دق وصعب، لأنه لُقنه بالمشافهة حتى مهر فيه، والله ولكتابه المثل الأعلى} هـ [زهر الأفتان: 367/2].

[التغني بالقرآن وبالأذان ومزج الأذكار بالأشعار وما قاله العلماء في ذلك]

ومراده أن التغني بالقرآن على ما تقتضيه القوانين الغنائية التابعة لترتيبات النغمات الموسيقية، ينافي اتباع قواعد التلاوة المنوطة باتباع واجبات أداء القرآن، والمحافظة على شرائط التجويد المقررة في هذا العلم الذي يقتضيه قوله تعالى: (وَرَكَّلَ الْقُرْآنَ تُرْتِيلًا). وأوضح من هذا قول العلامة ابن خلدون في "مقدمته"، لما تكلم على فن الغناء، بعد أن ذكر ما يتعلق بالمناسبات التي تراعى في فن الغناء والتلاحين، ما لفظه:

{ومن هذا التناسب ما يكون بسيطا، ويكون الكثير من الناس مطبوعا عليه؛ لا يحتاجون فيه إلى تعليم ولا صناعة، كما نجد المطبوعين على الموازين الشعرية وتوقيع الرقص وأمثال ذلك. وتسمى العامة هذه القابلية بالمضمار. وكثير من القراء بهذه المثابة. يقرأون "القرآن"، فيجيدون في تلاحين أصواتهم، كأنها المزامير، فيطربون بحسن

مساقتهم، وتناسب نغماتهم. ومن هذا التناسب ما يحدث بالتركيب. وليس كل الناس يستوي في معرفته، ولا كل الطباع توافق صاحبها في العمل به إذا علم. وهذا هو التلحين الذي يتكفل به علم الموسيقى، كما نشرحه بعد عند ذكر العلوم}. ثم قال العلامة ابن خلدون:

{وقد أنكر مالك، رحمه الله تعالى، القراءة بالتلحين، وأجازها الشافعي، رضي الله تعالى عنه. وليس المراد تلحين الموسيقى الصناعي، فإنه لا ينبغي أن يختلف في حضره، إذ صناعة الغناء مبينة للقرآن بكل وجه، لأن القراءة والأداء تحتاج إلى مقدار من الصوت لتعيين أداء الحروف، لا من حيث اتباع الحركات في موضعها، ومقدار المد عند من يطلقه أو يقصره وأمثال ذلك. والتلحين أيضا يتعين له مقدار من الصوت لا يتم إلا به، من أجل التناسب الذي قلناه في حقيقة التلحين، واعتبار أحدهما قد يخل بالآخر إذا تعارضا. وتقديم الرواية متعين من تغيير الرواية المنقولة في "القرآن"، فلا يمكن اجتماع التلحين والأداء المعبر في "القرآن" بوجه. وإنما مرادهم التلحين البسيط الذي يهتدي إليه صاحب المضمار بطبعه كما قدمناه، فيردد أصواته ترديدا على نسب يدركها العالم بالفناء وغيره. ولا ينبغي ذلك بوجه، كما قاله مالك}.

{هذا هو محل الخلاف. والظاهر تنزيه القرآن عن هذا كله، كما ذهب إليه الإمام، رحمه الله تعالى، لأن القرآن محل خشوع بذكر الموت وما بعده، وليس مقام التذاد وإدراك الحسن من الأصوات. وهكذا كانت قراءة الصحابة، رضي الله عنهم، كما في أخبارهم. وأما قوله، صلى الله عليه وسلم: " لقد أوتيت مزمارا من مزامير آل داود"; فليس المراد به التريد والتلحين، إنما معناه حسن الصوت وأداء القراءة والإبانة في مخارج الحروف، والنطق بها}. هـ[ص:375].

وهذا كلام أحق بالقبول في هذا الموضوع، وأولى بالصواب، وأوجب بأن يكون إليه في هذه الأقوال التي تخالفت الرجوع، وقد عقد الإمام القرطبي في كتابه بابا لهذه المسألة، وانفصل على أن ما استظهره العلامة ابن خلدون؛ فإنه بعد أن ذكر الأحاديث الواردة في تحسين الصوت بالقرآن، كقوله، عليه الصلاة والسلام: " لئله أشد أدنا إلى الرجل الحسن الصوت بالقرآن يجهر به؛ من صاحب القينة الرقينة". وكحديث أبي بردة عن أبي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لأبي موسى: " لو رأيتني وأنا أسمع لقراءتك البارحة، لقد أوتيت مزمارا من مزامير آل داود". وهو حديث أخرجه البخاري. قال الإمام القرطبي:

{واختلف العلماء في التطريب في القراءة والترجيح فيها، فمنع من ذلك وأنكره مالك ابن أنس، وسعيد بن المسيب، وسعيد بن جببر، والقاسم بن محمد، والحسن بن سيرين، والنخعي، وغيرهم. وكرهه أحمد بن حنبل، كما كرهه مالك، رحمه الله. وأجاز ذلك طائفة منهم: أبو حنيفة وأصحابه، والشافعي وأصحابه، وابن المبارك، والنضر بن شميل. واختاره الطبري وابن العربي وغيرهما}. قال: {واحتجوا بقوله عليه السلام: " زينوا القرآن بأصواتكم "}.

وجاء في ذلك بباقي الأحاديث التي احتجوا بها، كقوله عليه السلام: " ليس منا من لم يتقن القرآن ". ويقول أبي موسى للنبي، صلى الله عليه وسلم: " لو أعلم أنك تسمع لقراعتي، لحبرته لك تحبيراً "، وبما روي أنه، صلى الله عليه وسلم، قرأ سورة الفتح عام الفتح على راحلته، فرجع في قراءته. ثم قال القرطبي، رحمه الله: والقول الأول أصح. هـ [التنكار: ص 112].

ثم ساق من الآثار ما يشهد له ، ثم بين أن الأحاديث التي احتج بها المخالف ليست على ظاهرها، مما تقدمت الإشارة إلى بعضها.

وبالجملة، كما تقدم في كلام ابن خلدون، إن تلاوة " القرآن " العزيز بالتغني والتلحين المبني على قواعد الغناء الموسيقي، والجري على قوانينه، ومخالفة ما تقتضيه قواعد التجويد، والخروج عما يتطلبه الواجب من المد والإمالة من الزيادة أو النقص في ذلك، ويكون القارئ والتالي إنما اهتمامه إتقان الموازين والنغمات الموسيقية، سواء زادت في التلاوة أو نقصت، وسواء غيرت معاني " القرآن " أو استقامت؛ فهذا لا يقول بجوازه إمام. ولا يستحله من له بقواعد الشريعة وتقديس " القرآن " العزيز أدنى إمام، وهذا هو الذي ينسب للجمهور. ففي " شرح " الشيخ مرتضى لـ " إحياء "، عن أبي العباس القرطبي ما لفظه:

{وقال أبو العباس القرطبي، بعد ذكره الخلاف في ذلك: ولا شك أن موضوع الخلاف في هذه المسألة، إنما هو إذا لم يغير لفظ القرآن بزيادة أو نقصان، أو يبهم معناه بترديد الأصوات؛ فلا يفهم معنى " القرآن "؛ فإن هذا مما لا أشك في تحريمه. فأما إن سلم من ذلك، وجذا به حذو أساليب الغناء والتطريب والتحزين فقط، فقال مالك: ينبغي أن تنزه أنكار الله، وقراءة " القرآن " عن التشبه بأحوال المجنون والباطل، فإنها حق وجذ وصدق،

والغناء هزل ولهو ولعب. وهذا الذي قاله مالك وجمهور العلماء، هو الصحيح { هـ [500/4].

وقال الإمام النووي، حسبما نقله أيضا الشيخ مرتضى عنه، إذ قال: {وقال النووي في "الروضة": الصحيح أنه إذا فرط على الوجه المذكور، فهو حرام. صرح به صاحب "الحاوي": فقال: هو حرام يفسق به القارئ، ويأثم به المستمع، لأنه عدل به عن نهجه القويم. وهذا مراد الشافعي والأصحاب بالكرهه. هـ [500/4].

وهنا فائدة أخرى تؤخذ من قول الإمام مالك، الذي نقله القرطبي، أن ما يفعله أرباب الطرق من مزج الأناكار من الهيللة والإسم المفرد، بالأشعار، وإجرائها على الموازين الغنائية، وتمديد بها الأصوات، مراعاة لتلك الأوزان، سواء زادت في الممدود، أو نقصت في مده، أو أطلقت الصوت في المقصور، متبعة للقوانين الغنائية، أن ذلك كله لا يجوز، إذ إجراء أسماء الله والأناكار الواردة في القرآن والحديث، لا يجوز تغييرها والإلحاد فيها بالحن والتغيير.

ومن هذه الأناكار الأذان الذي يتغنى به في الصوامع، فإنه لا يجوز. فقد ورد عن ابن عباس، فيما أخرجه الدار قطني في سننه، ونقله القرطبي في "التذكار"، أنه قال: كان لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، مؤذن يطرب، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "إن الأذان سمح سهل؛ فإن كان أذانك سهلا سمحا، وإلا فلا تؤذن". قال الإمام القرطبي: {فإذا كان النبي، صلى الله عليه وسلم، قد منع ذلك في الأذان، فأحرى أن لا يجوز في قراءة "القرآن"، الذي حفظه الرحمان، فقال وقوله الحق: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)، وقال جل وعز: (كِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)}. قال القرطبي: {وقد تقدم في الباب قبله، كيف كانت قراءة النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو المبين عن الله، عز وجل، لم يكن فيها تطريب ولا ترجيع؛ وإنما كانت مدأ}. هـ [ص: 113].

وعليه، فكل ما ورد في مدح التغني بالقرآن، وحسن الصوت به ولتذاد السمع بتلاوته، وتخضع القلوب عند قراءته، هو أن يتلى بحليته وزينته، وهو تجويده، كما قال صاحب "النشر":

{التجويد، هو حلية التلاوة، وزينة القراءة. وهو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها ومراتبها، ورد الحرف إلى مخرجه وأصله، وإحاقه بنظيره، وتصحيح لفظه، وتلطيف النطق به على حال صيغته وكمال هيئته، من غير إسراف ولا تعسف، ولا إفراط ولا تكلف. وإلى ذلك أشار النبي، صلى الله عليه وسلم، بقوله: " من أحب أن يقرأ القرآن غضا كما أنزل، فليقرأ قراءة ابن أم عبد ". يعني عبد الله بن مسعود. وكان، رضي الله عنه، قد أعطي حظا عظيما في تجويد القرآن وتحقيقه وترتيبه كما أنزله الله تعالى. وناهيك برجل أحب النبي، صلى الله عليه وسلم، أن يسمع "القرآن" منه، ولما قرأ أبكى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كما ثبت في "الصحيحين"}. قال: وروينا بسند صحيح، عن أبي عثمان النهدي، قال: صلى بنا ابن مسعود المغرب بـ(قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ)؛ والله لو ددت أنه قرأ بسورة البقرة، من حسن صوته وترتيبه. قلت: (أي قال صاحب "النشر") :

{وهذه سنة الله، تبارك وتعالى، فيمن يقرأ "القرآن" مجودا مصححا كما أنزل؛ تلتذ الأسماع بتلاوته، وتخشع القلوب عند قراءته، حتى يكاد أن يسلب العقول ويأخذ بالكباب؛ سر من أسرار الله تعالى يودعه من يشاء من خلقه. ولقد أدركنا من شيوخوا من لم يكن له حسن صوت ولا معرفة بالألحان، إلا أنه كان جيد الأداء، قيما باللفظ. فكان إذا قرأ أطرب المسامع، وأخذ من القلوب بالمجامع، وكان الخلق يزدحمون عليه، ويجتمعون على الاستماع إليه، أمم من الخواص والعوام، يشترك في ذلك من يعرف العربي ومن لا يعرفه من سائر الأنام، مع تركهم جماعات من ذوي الأصوات الحسان، عارفين بالمقامات والألحان، لخروجهم عن التجويد والإتقان}. قال في "النشر":

{وأخبرني جماعة من شيوخي وغيرهم، أخبارا بلغت التواتر عن شيخهم الإمام تقي الدين، محمد بن أحمد الصانغ المصري، رحمه الله، وكان أستاذا في التجويد، أنه قرأ يوما في صلاة الصبح: (وَتَقَدَّرَ الطَّيْرُ فَقَالَ مَالِي لَا أَرَى الْهُدُودَ)، وكرر هذه الآية، فنزل طائر على رأس الشيخ يسمع قراءته حتى أكملها. فنظروا إليه، فإذا هو هدهد}. ثم بعد كلام في هذا الموضوع قال:

{فليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقوير الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت، ولا بتمطيغ الشد، ولا بتقطيع المد، ولا بتطنين الغنات، ولا بحصرمة الرءات؛ قراءة تنفر عنها الطباع، وتمجها القلوب والأسماع. بل القراءة السهلة العذبة، الحلوة اللطيفة، التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تصف ولا تكلف، ولا تصنع ولا تنطع، ولا تخرج

عن طباع العرب وكلام الفصحاء، بوجه من وجوه القراءات والأداء.} النشر في القرائات العشر، لابن الجزري: 1/212.]

فهذا كلام الحافظ إمام فن التجويد، وزعيم الفنة المحافظة على كلام الرب المجيد، وتلاوته حق تلاوته بلسان عربي مبين، غير ممزوج بقواعد الألحان والأنشيد، وإيقاعات التلاحين التي يجب تنزيه كلام الله عنها، حسبما سبق في كلام الإمام مالك. وقد لخصنا المسألة في "مقدمة التفسير"، فليراجع ذلك هنالك.

هذا؛ والذي دعانا لإفاضة القول هنا في هذه المسألة، مع أن البحث الأولي كان فيما كان لشيخنا من غلبة فن الأرب على طبعه الرقيق، وجرياته في هذا الميدان طلق العنان. وقد أعرب عن همته في ذلك في كتابه "الابتهاج"، حسبما سبق، وأنه أظهر سبقه في فنونه، وجاء فيه من نظمه ونثره بعيونه. وقد أسلفنا أنه مما أضيف إلى هذا الفن الأدبي، فن الغناء حسبما شرح ذلك ابن خلدون، وأشرنا إلى أن هذا الكتاب لم يخل من طرف منه، إلا أنه لم يتعرض للصناعة، وإنما أشار إلى الحكم الشرعي في الغناء، وأن الأليق بفن الأدب أن يأتي بذكر أصول الفن وقواعده، كما فعل عصريه أبو العباس الناصري في "زهر الأفنان"، الذي قرظه شيخنا المذكور، حسبما يأتي في ذكر أشعاره.

والظن أن شيخنا لم تكن له دراية بالعمل بآلاته، ولا اشتغال بضبط إيقاعاته وحفظ نغماته. إنما كان ذوقه يطيب له سماعه، لأن شأن هذا الفن أن يتلقى غالبه في الشباب من أهل المجون والملاهي والألعاب، والشيخ، رحمه الله، تربى منذ نشأته تربية علمية، كما تقتضيه صيانة عائلته. وكان ذلك هو الشأن في أهل المروعة في ذرية ذوي الفضل والشرف والديانة. ولهذا قال الإمام مالك، لما سئل عن الغناء، قال: إنما يفعله الفساق؛ أي الشأن فيه أن يتعاطاه ويقبل على تعلمه وتعليمه إلا من ينسب للفسق، وأن أهل الصون والديانة هم بمعزل عن ذلك.

وهذه الخطة الغنائية منذ القدم، إلى وقتنا هذا، منظور إليها بعين النزول عن درجة المقامات العالية، حتى في عصر الخلفاء والملوك الذين كانت مجالسهم بأهل هذا الفن تتجلى، وأنهم كانوا لديهم بالمكانة العليا والمقام الأعلى، وبتلك النغمات يعمرن الأوقات، ويجعلون ذلك في مقدمات الذات.

فهذا إمام المغنين في عصر العباسيين، المضروب به المثل في هذا الفن، إسحاق الموصلي، كان يكره أن ينسب إلى الغناء، وكان أشدهم بغضا أن يدعى إليه أو يسمى به. وكانت شهرته في هذا الفن أخرته عن الخطط العالية، لأنه كان له المعرفة التامة بالعلوم ورواية الحديث وغيره، حتى قال الخليفة المأمون: لولا ما سبق على ألسنة الناس، وشهرته عندهم في الغناء، لوليت القضاة بحضرتي، فإنه أولى به، وأعف وأصدق وأكثر ديناً وأمانة من هؤلاء القضاة. هـ ولم يزل هذا العيب مركزاً في الطباع، وأن خطة الغناء خطة خسف ساقطة عن الارتفاع، ومما قيل قديماً:

صفت الدنيا لأولاد الزنا ولمن يحسن رقصاً أو غنا

اللهم أصلح أحوالنا، وسدد أفعالنا وأقوالنا، أنت سيدنا ومولانا.

[مواصلة ترجمة الشيخ البلغيثي، وذكر نماذج من شعره ونثره]

وهنا يرجع الحديث بنا إلى أصل الترجمة، فأقول: إن شيخنا، رحمه الله تعالى، كان ممن اشتهر بتمكّنه في العلوم الأدبية من النظم والنثر، وكان من المكثرين في إنشاء الأشعار، وإجراء سوابق أفكاره في هذا المضمار، حتى جمع في ذلك ديواناً سماه "تنسم عبير الأزهار"، كما سبق. فمن شعره قوله في معنى صحبة الأفاضل، والتباعد عن مرافقة الأراذل:

إلى متى يا نفس أنت بما	يلبس المبغض ذات اغترار
تعاملني الكل بطبع العلا	حتى الذي من قوم سوء شرار
تجود فضلاً حيث لا ينبغي	والفضل لا يحسن في كل دار
تيقظي ولتزرعي الفضل في	منبتّه إذا انتخبت القرار
فالزرع في الأرض إذا أخبت	ضاع وعاد نفعه بالضرار

إلى أن قال:

وجانبن كل نذل له	صورة إنس وطباع الحمار
ولا يغرنك من الغمر ما	تراه من سمت جميل الشوار
واختبر صاحب من قبل أن	تودعه الأسرار خوفاً انتشار

في أبيات أخرى في هذا الموضوع طويلة. [الابتهاج 130/1].

[جواب شيخنا عن لغز في الديك]

ومن شعره في حل لغز الديك؛ يوجه به إليه بعض أصحابه:

أيا شاعراً قد جاء في نظمه يدعو إلى حل لغز راق من لطفه السمع

ثم قال:

فدُونك إذ أمّلت علما من أهله	وذا الفخر حق يقتضيه لنا الشرعُ
حروف ثلاث في الذي قد نويته	أتى باعتلال بأن في قلبه الوضعُ
وإذ جاعنا فيه حديث مضعف	خليل رسول الله منه بدا نوعُ
فقد بان فيه الخير في كل حالة	ولكنه إن مات يعظم به النفعُ
يبين للعباد وقت عبادة	ولكن لهم في قتله أبدا جشعُ
ولم يأت محرابا وإن جاء غفلة	أصابه فوراً منهمو الكفّ والدفعُ

في أبيات أخرى. [الابتهاج: 36/2].

وقوله: وإذ جاعنا فيه حديث مضعف الخ؛ يشير إلى ما رواه عبد الحق بن قانع بسنده

أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "الديك الأبيض خليلي". وإسناده لا يثبت. ورواه غيره بلفظ: "الديك الأبيض صديقي، وعدو الشيطان، يحرس صاحبه، وسبع دور خلفه".

قال: وكان النبي، صلى الله عليه وسلم، يقتنيه في البيت والمسجد.

وجاء في رواية ضعيفة عن الحسن عن أنس أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال:

"الديك الأبيض الأفرق حبيبي، وحبيب حبيبي جبريل؛ يحرس بيته وستة عشر بيتا من جيرانه". وروى محب الدين الطبري أن النبي، صلى الله عليه وسلم، كان له ديك أبيض.

وكان الصحابة، رضي الله عنهم، يسافرون بالديكة، لتعرفهم أوقات الصلوات.

وفي "الصحيحين" وغيرهما عن أبي هريرة، رضي الله تعالى عنه، أن النبي، صلى

الله عليه وسلم، قال: "إذا سمعتم صياح الديكة، فسلوا الله من فضله، فإنها رأت ملكا. وإذا

سمعتم نهيق الحمير، فتعوذوا بالله من الشيطان، فإنها رأت شيطانا". قال القاضي عياض:

{سببه رجاء تأمين الملائكة على الدعاء، واستغفارهم وشهادتهم له بالإخلاص

والتضرع والابتهال. وفيه استحباب الدعاء عند حضور الصالحين والتبرك بهم. وإنما أمرنا

بالتعوذ من الشيطان عند نهيق الحمير، لأن الشيطان يخاف من شره عند حضوره، فينبغي أن يتعوذ منه}. هـ ملخصاً من "حياة الحيوان" للدميري [387/1].

قلت: في الديك الأبيض أحاديث وروايات متعددة، وألفاظ مختلفة بالزيادة والنقص. وذكر السيوطي في "الجامع الصغير" منها سبعة، وأشار إلى جميعها بعلامة الضعف، وفي آخرها: قال المناوي عن السخاوي ما لفظه: أخبار الديك كلها ركة ولا رونق لها هـ. قلت: وفي "التمييز" للشيباني حديث "الديك الأبيض صديقي وصديق صديقي، وعدو عدوي"; له طرق عن عائشة مرفوعاً. وذكره ابن الجوزي في الموضوعات، قال ابن حجر: لا يتبين لي الحكم على هذا المتن بالوضع. قال شيخنا: لكن في أكثر ألفاظه ركة ولا رونق لها. وقد أفرد الحافظ أبو نعيم أخبار الديك في "جزء". هـ [ص98].

[من العجائب التي في الديك]

قلت: ولا يدخل في هذا ما أسلفناه عن "الصحيحين" وغيرهما، من قوله، عليه الصلاة والسلام: "إذا سمعتم صياح الديك، فاسألوا الله من فضله" الخ. وتقدم ما قاله القاضي عياض في بيان معناه، كما أنه لا يدخل فيه الحديث الآتي الذي صححه ابن حبان وهو: "لا تسبوا الديك". قال العلامة الدميري:

{وأعظم ما فيه من العجائب، معرفة الأوقات الليلية، فيقسط أوقاته عليها تقسيطاً لا يكاد يغادر منه شيئاً، سواء طال أو قصر، ويوالي صياحه قبل الفجر وبعده، فسبحان من هداه لذلك. ولهذا أفتى القاضي حسين، والمتولي، والرافعي، بجواز اعتماد الديك المجرب في أوقات الصلوات} هـ. [387/1].

وقال الحافظ ابن حجر في "الفتح":

{وللديك خصيصة ليست لغيره من معرفة الوقت الليلي، فإنه يقسط أصواته فيها تقسيطاً لا يكاد يتفاوت، ويوالي صياحه قبل الفجر وبعده، لا يكاد يخطئ؛ سواء أطل الليل أم قصر. ومن ثم أفتى بعض الشافعية باعتماد الديك المجرب في الوقت. ويؤيده الحديث الذي سأنكره عن زيد بن خالد}. وذكره، فقال: {وصحح ابن حبان، وأخرجه أبو داود وأحمد، من حديث زيد بن خالد رفعه: "لا تسبوا الديك، فإنه يدعو إلى الصلاة". وعند البزار من هذا الوجه: سبب قوله، صلى الله عليه وسلم، ذلك، أن ديكا صرخ فلغنه رجل، فقال ذلك. قال الحلبي: يؤخذ منه أن كل من استفيد منه الخير، لا ينبغي أن يسب ولا أن

يستهان به، بل يكرم ويحسن إليه. قال: وليس معنى قوله: فإنه يدعو إلى الصلاة، أن يقول بصوته حقيقة: صلوا، أو حانت الصلاة. بل معناه أن العادة جرت بأنه يصرخ عند طلوع الفجر، وعند الزوال؛ فطرة فطره الله عليها{هـ}.

قلت: وهذا هو مستند ما كان فعله الأمير لاجين، أحد أمراء مصر، عند تجديده جامع ابن طولون المشهور؛ من إيقافه وقفا على الديكة تكون في سطح الجامع المذكور في مكان مخصوص، لأنها تعين المؤذنين على الوقت وتوقفهم، كما سبق في أول هذا المجلد.

ومن قصائد شيخنا الزائفة، التي صدرها بدر من أسجاعه التي حلى بها آذان أهل الأدب السامعة، ما قرظ به "شرح" عصريه أديب سلا، العلامة الناصري، لنظم ابن الونان، الذي سماه بـ"زهر الأفتان"، فقال في فاتحتها مستهلا ببراعة الاستهلال:

{تحمدك يا من زينت حديقة الآداب، بزهر أفتان الألباب، وبينت الحق أوضح بيان، بشرح الناصر الهادي إلى مواقع الإعجاز والتبيان}{الخ. ثم صار على هذا المنهاج، في نحو صفحة من السجعات اللطيفة، التي تتشرح لها الخواطر بانبساط وابتهاج. ثم أنشد القصيدة فقال في مطلعها:

هل توالى بشانر بالتهاشي	بعد بين وهجرة بنت هاتي
مع وصل وعطفة أم هاتي	أم تراعت إليك في لطف شكل
دوس ينفي عوارض الأحزان	في رياض تخاله جنة الفرز

إلى أن قال بعد هذا النسب:

قد بدت لي من زهرة الأفتان	لا ولكن طوالع من علوم
عرف مسك عبيره أحياتي	يالها نفحة لقد هب منها
فسلا خاطري بها عن بنات الكرم والغيد والمها والقيان	غير بدع ومن سلا شاد البشر منها فراق في آذاني
لم يزل ثغرها المحوط منيعاً	من يد الكفر متحفا بالأمان
هي دار للعلم تدرى قديماً	وحديثنا وبقيتنا العرفان
هذه نفحة سرت من حماها	طاب منها حديقة الوثاني
غير عجب ومنبع العرف منها	هو سامي النهي جواد الجنان
أحمد الناصري من قد سما فو	ق سماء العلوم دون تواني
علم العلم صائب الفهم حبر العلماء وأوحد الأعيان	

ثم تخرج لمدح الشرح، فقال:

رَ بشرح قد فاق بالإفتان	ياله شارحا لقد شرح الصد
يا سميني أعربت عن أوزاني	لو رأى صنعه ابن ونان نادى
بحلاه عواطل الأذان	نزه العين في بهاه وشنف
فنداه حل كل مكان	وأخر كنزها ولا تسئل عنه

ثم أكمل القصيدة بذكر الرمز إلى تاريخ طبعه. [زهر الأفنان: 2 / 386].

فرحم الله المادح والممدوح، ولا زالت شآبيب الرضى عن تربتهما المخلضة تغدو وتروح، إذ كانا في ميادين الأدب في عصرهما فرسي رهان، وأجمل من تحلى بحلية الأدب والمعارف، وليس من حلله الجميلة أبهى المطارف، وطلعا في سماء إحسانهما نثراً ونظماً كالنجم الطارق، والفجر الساطع الشارق.

وقد كان شيخنا، رحمه الله، لشغفه بالأدبيات، يجري قلمه السيال منها في كل الموضوعات، من جديات وهزليات، ولا سيما عند اجتماعه بالأقران في جنات التسلي وبساتين التنزهات، فمن ذلك قوله:

{وخرجتُ يوماً آخر للنزهة بالوادي المذكور - يعني وادي فاس - في جملة من الأصحاب، سعي حبهم مشكور، وذلك زمن الربيع، وقت نزهة الطلبة بفسيح رحابه، فمررت على بعض الأدباء من أصحابنا في جماعة من أصحابه، فتعرضوا لي راغبين في الدخول عندهم، والجلوس معهم، فأسعفتهم حيث استحسنت جمعهم، فلما استقر بنا المجلس وطاب، وصفرت من الهم الوطاب، أنشأ الأديب المذكور مستجيزاً:

أنظر إلى شمس الأصيل سارت لمغربها تميل
فقلت:

يومئذ أينما طرّفها بالعود من بعد الرحيل
فقال:

يا حسنّها إذ أدبرت تصفر كالصب العليل
فقلت:

قد راعها ألم الفراق عن الخيلة والخييل
فقال:

فاغتم عليها ساعة إن كنت ذا عقل نبيل
فقلت:

واشرب على لحن السما ع ونقمة العود الزجاجيل
فقال:

كأسا بها تكسى البها أحسن بها من زنجبيل
فقلت:

من كف أهيف جاد لي بالكسر من طرف كحيل
فقال:

في شط نهر قد جرى فوق الفضا كالسلسبيل
فقلت:

فتخاله لصفائه ورقا جرى في ذا السبيل
فقال:

أطرافه كحمانيل خضر على سيف صقيل {

ثم استمر في هذه المساجلة، في أبيات أخرى طويلة، في وصف هذا النهر وما حوله من المناظر الزاهية، وما تحلت به من روائع الأزهار، التي تنتشر بها الصدور، وتستمع بها الأبصار، وكان ختامها بقوله:

متع لحاظك في بهاء هـ، وسيح المولى الجليل

هد[الابتهاج: 1/ 269].

ومن ذلك، في هذا المعنى، ما قاله في اجتماعه ببعض خواص أصحابه من أدباء

الوقت، قال:

{وذلك أني اجتمعت معه في مجلس أنس مع جمع من الأحباب، بروض بديع الشكل

عالي القباب، فكتبت له مستجيزاً:

نقد طاب الزمان بذًا التلاقي	فقال : بروض قد حوى زهرا ونهرا
وأشجارا تخلخلها السواقى	فقلت: وفي أغصانها الأطيوار تشدو
وتشكو حر لوعات الفراق	فقال : إذا ناحت يميل الغصن شجوا
وجيب النور يبدو في انشقاق	فقلت: فقام الماء ملتثما لساق
من الأشجار يرغب في العناق	فقال : وظل الزهر مبتسما ينادي
ذوي الأشواق حي على انتشاق	فقلت: فلبينا الدعاء بحسن جمع
وجننا الروض في لطف انتساق	فقال : نقبل بالسرور خدود ورد
ونطرب في اصطباح واغتياق	فقلت: بألحان من الأوتار تنفي
صروف الحزن عن جميع الرفاق	فقال : وعود قد أعاد الدهر غضا
وأنسى ما تقضى من شقاق	فقلت: فمن نعماته يبدي حيننا
إلى تلك الأحاديث الرقاق	فقال : يحركه أخو لطف وظرف
كإسحاق المغني بالعراق	فقلت: يجس عروقه بلطف صنع
فيصلح منه داء بارئفاق	فقال : وساق كله حسن وأنس
فدته النفس من خل وساق	فقلت: يدبر الكأس طورا بعد طور
يفازلها بألحاظ عتاق}	

[267/1].

وهكذا إلى أن أكملنا وصف هذا المجلس، بإتسادهما المبهج المؤنس. ويلاحظ في هذه

المساجلة أن ما أنشده شيخنا هنا، أرق مما أنشده صاحبه، فله دره.

[المساجلة والإجازة عند الشعراء]

وهذه المساجلة هي عند أهل البلاغة، من فنون البديع المستحسنة، وتسمى عندهم

بالإجازة؛ وليست من اختراع الشعراء المحدثين. بل كانت مما يتجاري في مناهجها فحول

الشعراء، من العرب السابقين ونبغاء الإسلاميين، ومشاهير المبرزين المحدثين. وقد تعرض لهذا النوع من البديع صاحب "العمدة" فقال:

{وأما الإجازة؛ فاتها بناء الشاعر بيتا أو قسيما يزيد على ما قبله. وربما أجاز بيتا أو قسيما بأبيات كثيرة. فأما ما أجز في قسيم بقسيم، فقول بعضهم لأبي العتاهية؛ أجز:

برد الماء وطابا
حبذا الماء شرابا
فقال:

وأما ما أجز فيه بيت بيت؛ فقول حسان بن ثابت، وقد أرق ذات ليلة فقال:

متاريك أذئاب الأمور إذا اعترت أخذنا الفروع واجتبتنا أصولها
وأجبل. فقالت ابنته: يا أبت ألا أجز عنك؟ فقال: أو عندك ذاك؟ فقالت: بلى. قال:
فأفعلي، فقالت:

مقاويل للمعروف خرس عن الخنا كرام يعاطون العشيبة سؤلها
قال: فحمي الشيخ عند ذاك، فقال:

وقافية مثل السنان ردفتهما تناولت من جو السماء نزولها
فقالت ابنته:

براهما الذي لا ينطق الشعر عنده ويعجز عن أمثالها أن يقولها
وذكر أن العباس بن الأحنف دخل على الذلفاء، فقال: أجزني عني هذا البيت:
أهدى له أحبابه أترجّة فبكى وأشفق من عيافة زاجر
فقالت غير مفكرة:

خاف التلون إذ أتته لأها لوانان باطنها خلاف الظاهر
فحلف لها بكل الأيمان - وكانت تعزه - لنن ظهر البيت، إن دخلت منزلكم أبدا. وأضافه
إلى بيته.

وأما ما أجز فيه قسيم بيت ونصف، فقول الرشيد للشعراء أجزوا:

الملك لله وحدة
فقال الجماز: وللخليفة بعده

وللمحب إذا ما حبيبه بات عنده

واستجاز سيف الدولة أبا الطيب، قول عباس بن الأحنف:

أمتي تخاف أنتشار الحديث وحظي في ستره أوفر؟!

فصنع القصيدة المشهورة:

هواك هواي الذي أضمرُ وسرك سري فما أظهر

إلا أنه خرج فيها عن المقصد. هـ [من "العمدة" لابن رشيق: 72/2].

ومن هذا الباب الذي تساجل فيه شعراء العرب؛ نوع سموه التمليط. قال في

"العمدة":

{ وهو أن يتساجلا الشاعران، فيصنع هذا قسيما وهذا قسيما، لينظر أيهما ينقطع قبل صاحبه. وفي الحكاية أن امرؤ القيس قال للتوأم اليشكري: إن كنت شاعرا كما تقول؛ فملط أنصاف ما أقول فأجزها. قال: نعم. قال امرؤ القيس:

أحار ترى بريقاً هباً وهنا	فقال التوأم:
كنار مجوس تستعر استعارا	فقال امرؤ القيس:
أرقت له ونام أبو شريح	فقال التوأم:
إذا ما قلتُ قد هدا استطارا	فقال امرؤ القيس:
كأن هزيمه بوراء غيب	فقال التوأم:
عشارٍ واله لاقت عشارا	فقال امرؤ القيس:
فلما أن على كتفي أصاخ	فقال التوأم:
وهت أعجاز ريقه فخارا	فقال امرؤ القيس:
فلم يترك بذات السرظيبا	فقال التوأم:
ولم يترك بجلهتها حمارا	

فلما رآه امرؤ القيس قد ماتته، ولم يكن في ذلك العصر من يماتته أو يقاومه

ويطاوله، آلى الأينازع الشعر أحداً آخر الدهر. هـ [135/1].

قلت: وكان الفرق بين الإجازة وبين التمليط، أن الإجازة يتساجل في إنشاد أبياتهما أو قطعة من ذلك، لا على سبيل المناضلة والمنافسة. وإنما يكون ذلك تنشيطاً ومجارة بينهما في وصف المجلس أو شرح الموضوع الذي قصده من غير رغبة في أن يعجز أحدهما الآخر.

والتمليط خلاف ذلك. وعليه، فالأليق أن يسمى المطاولة أو [المنافسة]، وقد قال في

"العمدة":

{والإجازة في هذا الموضع، مشتقة المعنى من الإجازة في السقي، يقال: أجاز فلان فلاناً، إذا سقى له أو سقاه}. قال: {ويجوز أن يكون من أجزت عن فلان الكاس، إذا تركته وسقيت غيره، فجازت عنه دون أن يشربها}. وقال: {واشتقاق التمليط من أحد شينين:

أولهما أن يكون من الملاطين، وهما جانبنا السنام في مرد الكتفين}. قال: {والآخر، وهو الأجد، أن يكون اشتقاقه من الملاط، وهو الطين؛ يدخل في البناء يملط به الحائط ملطاً، أي يدخل بين اللبن حتى يصير شينا واحدا}. [73/ 2]. قال في "العمدة":
 {وربما ملط الأبيات شعراء جماعة، كما يحكى أن أبا نواس والعباس ابن الأحنف، والحسين بن الضحاك الخليع، ومسلم بن الوليد الصريع؛ خرجوا في متنزه لهم، ومعهم يحيى بن المعلى، فقام يصلي بهم، فنسي (الحمد) وقرأ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) فارتج عليه في نصفها، فقال أبو نواس:

أكثر يحيى غلطا	في قل هو الله أحد
فقال عباس:	حتى إذا أعبى سجد
فقال مسلم بن الوليد:	زحير حبلى بولد
فقال الخليع:	شد بحبل من مسد
واستدرك عليهم صاحب "العمدة" فقال:	
ونسى الحمد فما	مرت له على خلد

هـ [74/2].

قلت: وقد جرى لنا هذا التساؤل الثلاثي أيام دراستي بقاس، في عشية ذات ابتهاج وانتاس، مع صديقنا الشريف العلامة سيدي محمد أفيال، والعلامة الأديب الشاعر سيدي
 امحمد ابن الحاج الفاسي، أحد العلماء الكبار، في أثناء تلك الأعصار، وعبد ربه، وكنت
 كتبت في ذلك الاجتماع ما لفظه:

واجتمع يوما الأديبان، الشريف سيدي محمد أفيال، والسيد امحمد ابن الحاج
 الفاسي، وتعاطينا معهما سلاف الحديث والمحاورة، وتبارزنا في ميدان الأدب بلا ممانعة
 ولا مشاورة، فجدبنا عنان الإجازة، وحاولنا أن نسلك مجازه.

فقال ابن الحاج:	لي في الغرام عهود	في القلب منها وقود
فقال الشريف أفيال:	يشب إن شيم يوما	من الغرام صدود
فقلت:	يا حبذا ما تقاضى	من وصله لو يعود
فقال ابن الحاج:	لما تولى توالى	شوقي وهو يزيد
فقال الشريف أفيال:	لم تبق إلا دموع	على الغرام شهود
فقلت:	قد بُعد قلبسي	وجسمي خذت خدود

واستمرت المساجلة، ولم أجد عندي إلا هذه الأبيات. فيما ما أذ تلك الأوقات، ويا ما أحلى هاتيك المساجلات، التي كانت رحيقا تدار كؤوسها عند أهل الأدب في الاجتماعات. وقد أتينا بهذه اللحة الأدبية، والنبذة التاريخية، لمناسبتها لترجمة شيخنا اللوذعية.

[العلوم العربية ومقامها من القرآن الكريم، والحديث النبوي الشريف]

ثم نزيد هذا المبحث بأن أقول فيه: إن المشاركة في العلوم الإسلامية، وبلوغ المرتبة العليا في العلوم التفسيرية والحديثية، والاجتهاد في العلوم الفقهية، لا تفتح أغلقها، ولا تسترق رفاقها، وتتجلي خفاياها، وتتضح حقائقها، إلا بالتضلع في العلوم الأدبية، وهي العلوم العربية الواجب معرفتها على كل من أراد فهم كتاب الله، وحديث رسوله، صلى الله عليه وسلم، إذ هما أصل الديانة الإسلامية.

والعلوم العربية قد تنوعت في الاصطلاح إلى اثني عشر نوعاً أو ثلاثة عشر، كلها مستنبطة من كلام العرب ومستقاة من بحر بلاغتها، ومن حرف عبارتها التي كانت تنطق بها بمقتضى طبيعتها، وعلى ما خصه الله بها في منطقتها وأسننتها، وبلقتها وعلى مناهج فصاحة أسنتها نزل "القرآن" الكريم.

ولهذا كان لزاماً معرفة هذه اللغة العربية بجميع أنواعها، كما قدمنا، فقد قال الإمام الزركشي، حسبما نقله عنه في "الإتقان":

{التفسير علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد، صلى الله عليه وسلم، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه. واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف، وعلم البيان وأصول الفقه} الخ. [174/2].

وقال ابن هشام في أول "المقني":

{فإن أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح، ما يتيسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإتباع الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل المصالح الدنيوية والدنيوية، وأصل ذلك علم الإعراب، الهادي إلى صوب الصواب} قال محشيه: قوله: "ما يتيسر به" يشمل جميع العلوم الأدبية، فإنها خادمة العربية باعتبارات، ويشمل غيرها. هـ. [3/1].

وقال الشيخ أبو حيان في قصيدته الشهيرة:

هو العلم لا كالعلم شيء تراوده لقد فاز باغيه وأنجح قاصده
وما فضل الإنسان إلا بعلمه وما امتاز إلا ثاقب الذهن وأقده
وفي كلها خير ولكن أصلها هو النحو فأحذر من جهول يعانده
به يعرف القرآن والسنة التي هما أصل دين الله من أنت عابده

[استمداد علوم التفسير]

وقد كنتُ كتبتُ في مقدمة الدروس التفسيرية، أيام دراستي في المعهد العالي بتطوان، لكتاب "أحكام القرآن" لابن العربي، تحت ترجمة: (استمداد التفسير، أو علوم التفسير)؛ كلاما في هذا الموضوع، وفيه: وأما المعرفة بعلوم اللسان العربي، وبعض العلوم الأخرى، فهي على الجملة لا بد منها، لأنها أداة لفهم مراد الله، ووسيلة إليه. وهذه العلوم منهم من اختصر في تعيينها، ومنهم من أكثر.

فالعلوم التي يتوقف عليها فهم القرآن عند الجميع، هي علم العربية بأقسامه، من لغة ونحو وبيان، وعلم الأصولين والفقهاء، وعلم القراءات والناسخ والمنسوخ، وأسباب النزول، والمكي والمدني. أما الحديث والقصص، أي الأخبار والتاريخ، فهي داخلية في النقل، وهي لا بد منها لفهم القرآن، كما سبق.

أما ما زاد على هذه العلوم، فهو غير متعين، إلا أنه يزيد اتساعا في الفهم، لأن الإنسان مهما اتسعت مداركه إلا ونما إدراكه وفهمه، كالمنطق والحساب والهندسة والفلك، وكل علم يذكر في الوجود. فالعلوم المذكورة أولاً، هي المحتاج إليها غالباً وفي الأكثر، وإلا فد "القرآن" بحر واسع قد وقعت الإشارة فيه إلى جميع العلوم، كما قاله أبو علي اليوسي وغيره. وهذا يصدق قوله تعالى: (وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ). انظر تمامه. [الدرر العقيانية، للمؤلف، مخطوطة ص: 87].

وذكر في "دلائل الإعجاز"، ما يفيد أن معرفة إعجاز القرآن لا تتأني إلا بضبط علوم اللسان، وجماعها علم البيان الذي يشمل المعاني والبديع، وبالضرورة أن هذه العلوم أساسها اللغة والإعراب. وما أخذ ذلك كله من كلام العرب، وما روي عنها من شعرها. ولهذا قال بعد كلام طويل، مبينا لفضائل علم البيان، وما له من المزايا في فهم مقاصد "القرآن"، واستجلاء مواقع إعجازه، وجاء بذلك بعبارة الأنيفة، وسجعاته البليغة الرقيقة، فقال:

ثم إنك لا ترى علما هو أرسخ أصلا، وأيسق فرعا، وأحلى جنى، وأعذب وردا، وأكرم نتاجا، وأنور سراجا من علم البيان، الذي لولاه لم تر لساننا يحوك الوشني، ويصوغ الحلي، ويلفظ الدر، وينفث السحر، ويقري الشهد، ويريك بدائع من الزهر، ويجنيك الحلو اليباع من الثمر، والذي، لولا تحقيقه بالعلوم، وعنايته بها، وتصويره إياها، لبقيت كامنة مستورة، ولما استبنت لها يد الدهر صورة، ولا استمر السرار بأهلتها، واستولى الخفاء على جملتها، إلى فوائد لا يدركها الإحصاء، ومحاسن لا يحصرها الاستقصاء}. ثم صار ينوه بمكانة اللغة والإعراب والشعر من هذا الموضوع، ويدحض حجج من لا يرى لها مقاما في هذا الفن، ويبين وجهه، وقال:

{وجملة الأمر أنه لا يرى النقص يدخل على صاحبه في ذلك، إلا من جهة نقصه في علم اللغة}.

ثم ردّ على من يسوء اعتقاده في الشعر، مع أنه معدن اللغة العربية، وهو المعول عليه فيها، ويدحض قول من لا يرى لعلم الإعراب أهمية، قائلًا:

{هو لها كالناسب الذي ينميها إلى أصولها، ويبين فاضلها من مفضلها}هـ[ص:4].

ثم أفاض في هذا المبحث بعباراته الرقيقة، وأطلق عنان القلم للاحتجاج لذلك.

قلت: وقد جعل أئمة اللغة وغيرهم أن علم اللغة العربية هو من الدين، وأنه واجب على الأمة الإسلامية تعلمه، إذ به تعرف معاني القرآن الكريم، والسنة النبوية، حسبما سبق، ففي "المزهر" للحافظ السيوطي:

{ولا شك أن علم اللغة من الدين، لأنه من فروض الكفايات، وبه تعرف معاني ألفاظ "القرآن" والسنة. أخرج أبو بكر ابن الأنباري في كتاب "الوقف والابتداء"، عن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قال: لا يقرأ "القرآن" إلا عالم باللغة. وأخرج أيضا من طريق عكرمة عن ابن عباس قال: إذا سألتكم عن شيء من غريب "القرآن"، فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب. وقال الفارابي في خطبة "ديوان الأدب": "القرآن" كلام الله وتنزيله؛ فصل فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم مما يأتون ويذرون. ولا سبيل إلى علمه وإدراك معانيه، إلا بالتبحر في علم اللغة. وقال بعض أهل العلم:

حفظ اللغات علينا فرض كفرض الصلاة

فليس يضبط دين إلا بحفظ اللغات

وقال ثعلب في "أماليه": الفقيه يحتاج إلى اللغة حاجة شديدة {هـ من كتاب "المزهر".

[192/2].

وإذا علمت ما سطرناه في هذا الباب، وما نقلناه عن الأئمة الأعلام في هذا الشأن؛ استبان لك بلا شك ولا ريب، أن علماء هذه الأمة الأفراد، من المفسرين والمحدثين والفقهاء من أهل الاجتهاد، ما وصلوا إلى المقامات العالية، والعلوم الصحيحة والتحقيقات الصانبة في تلك الموضوعات السامية، إلا بتضلعهم في تلك الفنون العربية. وإن شئت أن يطمئن جأشك، ويزول ترددك وارتباكك، فأبدأ بالخلفاء الراشدين، ثم بمشاهير أصحاب الرسول الأمين، ثم بمن بعدهم من التابعين ومن تلاهم من الفقهاء المجتهدين، ثم بمن حمل بعدهم هذا الدين المتين من قادة الأئمة في المذاهب، في المشارق والمغرب، تجد كل واحد من المتقدمين منهم والمتأخرين، متبحراً في تلك العلوم، سواء المنثور منها والمنظوم.

اللهم وفق أهل هذا العصر الحاضر، الذي أعرض غالبهم عن الاعتناء بهذه المعارف، واشتغل بما لا تحته طائل من هذه الملاهي، التي طاف عليهم بها من الشياطين كل طائف، فأصبح خلواً من حقائق دينه، ومن منافع دنياه، غير محصل لما ينفعه عند ما تحيط به القوارع، وتفزره يوم القيامة المخاوف.

اللهم أمنّ خوفنا، وحقق فيك رجاءنا، وألهمنا وأولادنا وأقربائنا وأهل ملتنا رشدنا، والرجوع إليك يا مولانا عند ما تضيق بنا الأحوال، وتحيط بنا الأهوال، إنك لا ترد من ابتهل إليك بالسؤال، بجاه النبي والآل، عليه صلاتك لا تنقطع بل تبقى مستمرة في كل حال، آمين. وهذا القدر يكفي في هذا المقام، وإن استطننا فيه المقام.

[الرجوع إلى ترجمة الشيخ البلغيثي
والكلام على معنى قوله تعالى: (وإن من شيء إلا يسبح بحمده)]

ولنعد للحديث في موضوع ترجمة شيخنا البلغيثي، فأقول: من جملة ما ذكرناه من شعر الشيخ في حل اللغز الذي وجه إليه في الديك، وأفضنا القول في ذلك بذكر الأحاديث الواردة فيه، أن شيخنا أشار لذلك في شعره. ومن جملة ما نقلناه في ذلك، قول الحلبي في تفسير الحديث السابق، الذي رواه أبو داود والإمام أحمد وصححه ابن حبان، من قوله عليه السلام: "لا تسبوا الديك، فإنه يدعو إلى الصلاة". معناه الدلالة بصياحه على وقت الصلاة. قال:

وليس معنى قوله، عليه السلام، يدعو إلى الصلاة، أن يقول بصوته حقيقة صلوا، أو حات الصلاة، إلخ.

وهذا القول من الإمام الحلبي، اعتماد منه على قول القائلين بأن معنى قوله تعالى: (وإن من شيء إلا يسبح بحمده)، أن التسبيح المضاف إلى الجمادات والحيوانات العاقلة، إنما هو بدلالة الحال، لا بالألفاظ والمقال. وهذا القول هو الذي أيده الفخر، واحتج له بحجج عقلية لاقضية، وصدر المقالة بقوله:

{اعلم أن الحي المكلف يسبح الله بوجهين: الأول بالقول كقوله: سبحان الله. والثاني بدلالة أحواله على توحيد الله تعالى وتقدسه وعزته. فأما الذي لا يكون مكلفا مثل البهائم، ومن لا يكون حيا مثل الجمادات، فهي إنما تسبح الله تعالى بالطريق الثاني} هـ [تفسير الفخر الرازي: 404/5].

ثم صار الإمام الفخر على ما رأى اعتماده من الأدلة العقلية. ولكن الأشهر عند أهل التفسير من أهل الظاهر، والمتفق عليه عند أهل الله من علماء الباطن، أن الآيات الواردة في هذا المعنى، والأحاديث الكثيرة الصحيحة في أن كل شيء من المخلوقات من العقلاء والحيوانات والجمادات والنباتات، تسبح الله نطقا بلغاتها لا بدالاتها.

قال الحافظ ابن كثير، عند تفسير قوله تعالى: (وإن من شيء إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم):

{أي لا تفقهون تسبيحهم أيها الناس، لأنها بخلاف لغاتكم. وهذا عام في الحيوانات والجمادات والنباتات. وهذا أشهر القولين، كما ثبت في صحيح البخاري عن ابن مسعود أنه قال: كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل. وفي حديث أبي ذر، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، أخذ في يده حصيات فسمع لهن تسبيح كحنين النحل، وكذا في يد أبي بكر وعمر وعثمان، رضي الله عنهم. وهو حديث مشهور في المسانيد}. [تفسير القرآن: 42/3].

ثم أفاض في ذكر الأحاديث الدالة على أن تسبيح الجمادات من الأشجار والنباتات والحيوانات غير العاقلات، هو تسبيح بالمقال، لا بدلالة الحال. ولهذا لما أكثر في "روح المعاني" من جلب الأحاديث والآثار في الاستدلال لهذا القول؛ قال: ومن تتبع الأحاديث والآثار، رأى فيها ما يشهد لما ذهب إليه هذا البعض شهادة لا تكاد تقبل التأويل. بعد أن قال: وذهب بعض الظاهرية، وارتضاه الراغب، وقال في "تفسير الخازن": إنه الأصح، على أن

التسبيح على معناه الحقيقي. فالكل يسبح بلسان المقال، حتى الجمادات. ولم يرتض ذلك الإمام}. ويعني به الفخر الرازي، وبين وجهة نظره حسبما أسلفناه.

ويعد أن تعقب ذلك بالنقول الصحيحة، والمقالات الواضحة الصريحة، التي هي في قوة الرد على الإمام، مما يعرب أنه لا محل للعقل القاصر، في هذا المجال المعضد بنص الشارع الظاهر، قال:

{ ومن علم عظم قدرة الله، عز وجل، وأنه سبحانه، لا يعجزه شيء، وأن المخلوقين على اختلاف مراتبهم، لاسيما المنغمسين في أحوال العلائق والعوائق الدنيوية، والمسجونين في سجن الطبيعة الدنيئة، لم يقفوا على عشر العشر مما أودع في عالم الإمكان، ونقش بيد الحكمة في برود الأعيان؛ سلم ما جاء به الصادق، عليه الصلاة والسلام. وإن خالف ما عنده، نسب القصور إلى نفسه؛ فرب فكر يظنه المرء حقاً، وهو من الأوهام}هـ[78/15-80].

ويا ليت شعري لو أدرك الفخر الرازي ومن نحا نحوه عصرنا هذا، ورأى الجماد ينطق، والمرء في الهواء يسير وينطلق، والكلام يسمع في المغرب من المشرق، والشخص يخطب في أقاصي البلاد من الهند والصين وغيرهما، وأنت تراه بصورته يحرك يده ولسانه، ويرعد ويبرق، ويصل ذلك إليك في لحظة قبل ارتداد الطرف، إلى غير ذلك من العجائب. كل ذلك مما أودعه الله في هذه المخلوقات، وألهم إلى استخراجها هذا الخلق الضعيف.

وكل ذلك في الحقيقة تضل عن تصوره العقول، وكان فيما غير من العصور من قبيل المحال، لا يتصور حصوله عقلاء البشر. ولكن ذلك كله بتسخير الواحد القهار، وما أودعه في هذه الأكوان من الخواص ودقائق الأسرار. وذلك كله مما أخبر به سيد الأبرار، من أننا نرى في آخر الزمان عجائب تستوقف الأنظار، وتكاد تقف فيها مواقف الاستبعاد والإنكار. ولكن الحكم لله الواحد القهار.

فإذا نظر الإمام الفخر إلى ما وصل إليه هذا الجيل الحاضر، والمخلوق الناقص القاصر، الذي يسبقه العدم، وسيلحقه العدم، وهو دائماً معرض للأوجاع والنقم، فماذا يقوله ذو الفكر الثاقب، المشاهد لقدرة خالقه، الفعال لما يريد في الحاضر والغائب؟!

فأين قول الفخر، وغيره من أهل الأصول إنه لا يجوز التكليف بما لا يطاق، ومثلا له بالطيران في الهواء؟ وأين طي المسافة؟ وأين منع جواز نظر الشخص من وراء جدار؟ فهو رآه الآن، وبينه الجبال والأودية والبحار. فقد أصبح العقل عاجزاً حتى في إدراك ما عملته أيدي البشر.

ولكن كل ذلك بتقدير الفاعل المختار. فكيف يستبعد تسبيح الجمادات والحيوانات، وكل ما هو في هذه الدار، من صامت وناطق، بلسان المقال، وهو يسمع قوله تعالى: (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا يَسْبِّحُ بِحَمْدِهِ) وقوله: (أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدَّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ).

نعم، ليتنبه المؤمن السليم قلبه من الشكوك والأوهام، أن هذه العجائب التي ظهرت في هذه العصور، على يد هؤلاء الحكماء أو المهندسين الذين تتبعوا خواص هذا الكون، وصرخوا اهتمامهم ونفانس أعمارهم فيها، حتى حيرت ألباب الناس، وألهتهم حتى كادت تخرجهم عن صحيح عقاندهم، وثوقهم في وساوس الالتباس، فإتاما هي - كما قررنا مراراً - أن أصلها كان معروفاً عند المتقدمين من المؤمنين والملحدين، ولكن لم يكونوا يعطونها جاتبا من الاهتمام، ولا يعدونها مما يستحق الاشتغال والاهتمام في تتبع دقائقها وإخراجها إلى الوجود، إما لعدم إيمانهم بها، وإما لكونهم كانوا يرونها عديمة النتائج وصعبة المنال. وقد أشار إلى بعضها في "المواقف" وشرحها، إذ قال:

{إذ لاشك أن المركبات العنصرية لها خواص تستتبع آثارا عجيبية (كالمغناطيس) الجاذب للحديد، (والكهرباء) التي تجذب التبن، وكالحجر الباغض للخل، فإنه إذا أرسل على إناء فيه خل لم ينزل، بل ينحرف عنه حتى يسقط خارجا عن الإناء، وكالحجر الجالب للمطر، وهو مشهور فيما بين الأتراك.} هـ [237/8].

كما أن هذه العجائب التي بدت وأثرت في العقول أو أوشكت، لا تؤثر في المعجزات الصادرة عن الأنبياء، بل ولا في الكرامات التي تنسب إلى الأولياء، لأن المعجزة هي من الله، دون اتخاذ أسباب وتلفيق آلات ومعالجة مركبات. أما هذه العجائب، وهذه الغرائب، فإتاما هي من قبيل الصناعات. فليحذر الذين يعتقدون بهذه الظواهر، وليرجعوا إلى الله في كل ما يشاهدونه، لأنه واقع بفعله سبحانه القوي القاهر.

ثم إن ما قررناه ونقلناه عن علماء الظاهر، من أن تسبيح الحيوانات والجمادات، هو تسبيح حقيقي مقالي، لا تسبيح حالي، قد اتفق عليه أهل الباطن من الصوفية، وشاهدوه وسمعوه بطريق الكشف وانكشاف الحجب لهم، حتى فهموا لغات الأشياء كلها حيواناتها وجماداتها. قال في "روح المعاني"، بعد أن قرر هذا المذهب الذي هو صريح القرآن والأخبار:

{وهي بمجموعها متعاضدة في الدلالة على أن التسبيح مقال، كما لا يخفى، وهو مذهب الصوفية. وذكروا أن السالك عند وصوله إلى بعض المقامات، يسمع تسبيح الأشياء بلغات شتى. وقد روي عن بعض السلف سماعه لتسبيح بعض الجمادات.} هـ-[79/15].
 أما محيي الدين، فباته أبطل في "الفتوحات" القول الذي يقول أن التسبيح حالي لا مقال، ونسبه لأهل الرسوخ، قال:

{وهذا كله ليس بصحيح، ولا مراد في هذه الآيات. بل الأمر على ظاهره كما ورد؛ هكذا يدركه أهل الكشف}. ثم قال: {فأما أصحاب ذلك القول، فكذا وقع في نفس الأمر، لأن كل ما سوى الله حي ناطق في نفس الأمر، فلا معنى للأحوال مع هذا عند أهل الكشف والوجود. وأما القسم الآخر، وهم الحكماء، فقالوا إن هذا لسان حال ولا بد، لأنه من المحال أن يحيا الجماد. وهذا قول محجوب بأكتف حجاب}. هـ-[333/3].

وهنا لطيفة هي من هذا الباب، وهي من فوائد شيخنا البلغيثي المترجم. وذلك أنه لما كنتُ أيام دراستي بفاس، كان ابتداء ظهور هذه الغرائب، فظهرت تلك الآلة التي كانت تسمى (الفوئوغراف)، وهي عبارة عن صندوق مربع، وبداخله آلات تشبه الآلات التي بداخل آلات الساعة (المجاعة)، وبوجهها ورقة من شأنها أن يسجل فيها بآلة خاصة كل ما تسمعه من غناء وغيره. فإذا حركت تلك الآلة الداخلية وفق ما تحرك به آلة الساعة، صارت تؤدي ما سجل فيها من غناء وطرب، وتسمع أصوات المنشدين ونغم الأوتار، كأنك تسمعه من أصحابها. وكانت تلك الآلة، إذ ظهرت، عزيزة لا توجد إلا عند الخاص من الوزراء وأشباههم. واتفق لنا، أوائل ظهورها، أن كنا خرجنا مع بعض أصحابنا الفاسيين لبعض البساتين، وكان في جملة الأصحاب، الفقيه المرحوم سيدي أحمد بن عبد القادر الفاسي، وهو إذ ذاك صهر وزير السلطان مولاي عبد الحفيظ، فأحضر معه تلك الآلة التي كانت في دار الوزير.

ولما حركت تلك الآلة - وكان كل الحاضرين لم يسمعوها إلا في تلك الساعة - وقع إعجاب الجميع بذلك. وكنتُ أنشأت في تلك العشيّة اللطيفة التي جمعت كل ما رق وراق، وأبهج الخواطر وأقر الأحداق، مع إخوان ارتضعوا نثر الصفاء، ولغتهم الألفة وحسن الوفاق؛ أبياتاً أصف فيها ذاك المجلس الرائق المطرب، وأشير فيها إلى ما سمعته آذاننا من نطق الجماد المعجب. وقد ضلت تلك الأبيات عن حفظي، ولم أهد الآن إلى الدفتر الذي رسمتها فيه، ولم يعلق بذهني إلا بيتان وهما:

ومن عجاب لها في الأذن أحلى مستمع

تري الجماد ناطقا يطرب ذاك المجتمع

ثم لما ظهرت هذه الآلة الناطقة بالأناشيد، اختلف فيها علماء الحضرة. فمن محرم سماعها، ومن مجيز. وانفرد شيخنا البلغيثي بقوله: إنه مما ينبغي سماعها لأهل الاستبصار، إذ به يزداد إيمانه بما ورد في الأخبار، من نطق الثمار في الجنة التي هي دار القرار؛ فرحمه الله تعالى. وهي نكتة لطيفة.

[ذكر مؤلف للشيخ

في الرد على من يحط من مقام التجارة]

ولنرجع إلى الترجمة، فأقول: إن من جملة مؤلفات شيخنا المذكور: "بيان الخسارة، في مقام من يحط من مقام التجارة". ولا أدري النسق الذي جرى عليه شيخنا في هذا التأليف، ولا على من كان متوجها الرد فيه، فهل كان هناك في عصره من يحط بمقام التجارة، ويعدّها من سقط الاحتراف، وأن تعاطيها يخل بمقام ذوي الأقدار من العلماء والوجهاء والأشراف؟ ولكن الغالب أن رده متوجه إلى ما قاله العلامة ابن خلدون في "مقدمته"، فإنه لمّا عرّف معنى التجارة، وأنها محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء، أيّا ما كانت تلك السلعة، من رقيق أو زرع أو حيوان أو قماش. وذلك القدر النامي يسمى ربحاً. ثم بيّن أن في محاولة هذا الربح وحصوله، طرقاً لا تليق بأهل المروءة والمقامات العالية، فقال: { لا بدّ في محاولة هذه التنمية من حصول هذا المال بأيدي الباعة بشراء البضائع وبيعها، ومعاملتهم في تقاضي أثمانها. وأهل النصفة قليل، فلا بد من الغش والتطفيف المجحف بالبضائع، ومن المطل في الأثمان المجحف بالربح، كتعطيل المحاولة في تلك المدة ونمانه، ومن الجحود والإتكار المُسحّت لرأس المال، إن لم يتقيد بالكتاب والشهادة، وغناء الحكام في ذلك قليل، لأن الحكم إنما هو على الظاهر، فيعاني التاجر من ذلك أحوالاً أصعب، ولا يكاد يحصل على ذلك التافه من الربح، إلا بعظم الغناء والمشقة، أو لا يحصل، أو يتلاشى رأس ماله. }

ثم بين أن أقرب التجار إلى استيفاء حقه، من كان ذا جراءة، شديد المماحكة، مقدماً على الحكام، أو كان له جاه تهابه منه الباعة، وتحمل الحكام على إنصافه. قال:

{وأما من كان فاقدهم الجراءة والإقدام من نفسه، فاقداً للجاه من الحكام، فينبغي له أن يجتنب الاحتراف بالتجارة}. ثم عقد فصلاً خاصاً في أن خلق التجار، نازلة عن خلق الأشراف والملوك، قال:

{وذلك أن التجار في غالب أحوالهم إنما يعانون البيع والشراء، ولا بد فيه من المكايسة ضرورة، فإن اقتصر عليها اقتصرت به على خلقها، وهي، أعني خلق المكايسة، بعيدة عن المروءة التي يتخلق بها الملوك والأشراف. وأما إن استرذل خلقه، بما يتبع ذلك في أهل الطبقة السفلى منهم من المماحكة والغش والخلاية، وتعاهد الأيمان الكاذبة على الأثمان، رداً وقبولاً، فأجدر بذلك الخلق أن يكون في غاية المذلة، لما هو معروف. ولذلك تجد الرؤساء يتجافون الاحتراف بهذه الحرفة، لأجل ما يكسب من هذا الخلق. وقد يوجد منهم من يسلم من هذا الخلق ويتجافاه لشرف نفسه، وكرم جلاله، إلا أنه في النادر بين الوجود} هـ كلام ابن خلدون. [المقدمة: 348- 349].

وهو كلام واضح بيّن، وقبوله عند من مارس هذه الخطة بالمشاهدة متعين، وهذا ما كان عليه في عصر إمام علم الاجتماع في القرن الثامن، في قطر مستقل بنفسه، وهو في سائر أبحاثه بأحكام الشريعة الإسلامية متدين، وعلماؤه وقضاته يفتنون ويقضون بمقتضى نصوص الفقه في كل أبواب المعاملات بالفتاوى الصحيحة والحكم البين، من غير معارض يعارض، ولا قانون يقدح في أحكامهم لقواعد الشريعة مناقض.

أما في هذا القرن، وهو الرابع عشر الهجري، فإن التجارة أصبحت محفوفة بالأخطار، لا يمكن اقتحام عقباتها لمؤمن يؤمن بيوم الحساب، ويستعد لدار القرار، إذ لم يبق الموجب لتركها وتجافيا ما يحتف بمتعاطيها من الاحتفاظ في الأخلاق، ولا من خشية الغش والخلاية والمماطلة المؤدية إلى الإفلاس والإملاق، بل لما أحاط بها من مخالفة قواعد الشريعة بالاتفاق، بالتعامل بالربا واستحلالها، ومحاربة الملك الخلاق، والتزام العقود المحرمة بالاتفاق. وعند التنازع يكون التحاكم على مقتضى القوانين المضادة لقواعد الكتاب والسنة، والمجاهرة بالخلاف والشقاق.

وهذا الأمر كان شأنه في الجملة أيام شيخنا المذكور، إلا أنه كان خاصاً بالمعاملة الخارجية. أما في الداخل، فكان الحكم بين الرعايا المغاربة جارياً في المعاملات من البيوع والإجازات والشركات والقراض، بمقتضى الحكم الفقهي الإسلامي عند التنازع والتخاصم.

أما فيما ذكره ابن خلدون من الغش والخلاية، وأكل أموال الناس بالباطل، فكان في ذلك العصر الطامة العظمى، والمصيبة العامة الكبرى، فقلّما يسلم من تلك الأباطيل إلا القليل من الناس، الذين يحافظون على قواعد الديانة، ويتمسكون بخلق الصدق وتحمل الأمانة. وإن وجد فرد على هذا المنهج القويم، وأقام الوزن بالقسط، وترك الخيانة والمماراة والمماطنة، والآن الجانب في الأخذ والإعطاء، وترك الوقاحة والجرأة، وسلك الصراط المستقيم، تجافاه في المعاملة الناس، وأصبحت بضاعته بالكساد مزجاة حتى يحيط بماله الإفلاس.

فهذا وجه حطّ ابن خلدون من الاحتراف بالتجارة، وأنها في الدنيا خزي وذل، وفي الآخرة آلام وخسارة. ولا أدري ما يقوله شيخنا في هذا، ولكن شيخنا، فيما يُظن، يعني بذلك ما في التجارة في أصولها، مع مراعاة أبوابها الشرعية وفصولها. والتجارة إن كانت على هذا المنهج الشرعي، فهي من أفضل المكاسب، وأرفع المطالب التي جاءت باباحتها الآيات القرآنية، وبينت أحكامها السنة النبوية، وتعاطاها الأنبياء والمرسلون، ومشوا في الأسواق، وأخبر الله، عز وجل، بذلك رداً على أهل النفاق والشقاق، فقال، إذ قال المشركون في حق سيدنا محمد، صلى الله عليه وسلم: (مَالِ هَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ) الخ. قال الحافظ ابن كثير في "تفسيره":

{يخبر تعالى عن تعنت الكفار وعنادهم وتكذيبهم للحق، بلا حجة ولا دليل منهم، وإنما تعلقوا بقوله (مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ)؛ يعنون كما نأكله، ويحتاج إليه كما نحتاج، (وَيَمْشِي فِي الْأَسْوَاقِ)، أي يتردد فيها وإليها طلباً للتكسب والتجارة} هـ-[310/3].
ثم قال تعالى بعد ذلك: (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ)؛ قال الحافظ ابن كثير:

{يقول تعالى مخبراً عن جميع من بعثه من الرسل المتقدمين، أنهم كانوا يأكلون الطعام ويحتاجون إلى التغذية به، ويمشون في الأسواق للتكسب والتجارة. وليس ذلك بمناف لحالهم ومنصبتهم} هـ-[313/3].

[تجارة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وشركته]

ففي "السيرة الحلبية": {وكان، صلى الله عليه وسلم، يتجر قبل النبوة، قبل أن يتجر لخديجة، وكان شريكاً للسانب بن أبي السانب صيفي. ولما قدم عليه السانب يوم فتح مكة، قال له مرحباً بأخي وشريكي}. ثم قال الحلبي:

{ وقد قال فقهاؤنا: والأصل في الشركة، خبر السائب بن يزيد أنه كان شريكا للنبي، صلى الله عليه وسلم، قبل البعثة، وافتخر بشركته بعد المبعث { هـ [147/1].

أما خروجه، عليه السلام، إلى الشام في تجارة للسيدة خديجة، فذلك مشهور في كتب الحديث والسير والطبقات، ففي "البداية والنهاية" لابن كثير، عن ابن إسحاق:

{ وكانت خديجة بنت خويلد امرأة تاجرة، ذات شرف ومال، تستأجر الرجال على مالها مضاربة. فلما بلغها عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ما بلغها من صدق حديثه، وعظم أماتته، وكرم أخلاقه، بعثت إليه فعرضت أن يخرج لها في مال تاجرا إلى الشام، وتعطيه أفضل ما تعطي غيره من التجار، مع غلام لها يقال له ميسرة، فقبله رسول الله، صلى الله عليه وسلم، منها، وخرج في مالها ذلك، وخرج معه غلامها ميسرة حتى نزل الشام}. قال:

{ ثم باع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، سلعته، يعني تجارته التي خرج بها، واشترى ما أراد أن يشتري، ثم أقبل قافلا إلى مكة ومعه ميسرة}. قال: { فلما قدم مكة على خديجة بمالها؛ باعت ما جاء به فأضعف أو قريبا}. [293/2].

قلت: وفي هذه السفارة شاهد ميسرة ما شاهد من الآيات والكرامات، من تبشير الراهب إذ نزل تحت تلك الشجرة، ومن إظلال الملكين له، عليه السلام، من حر الشمس عند اشتداد الهجرة، حسبما بين في محله. إذ موضوعنا هنا هو بيان ما تقدم له، صلى الله عليه وسلم، من تعاطي التجارة.

ومن "سفر السعادة" للمجد الفيروزآبادي، مؤلف "القاموس"، أنه صلى الله عليه وسلم، وقع منه أنه باع واشترى؛ إلا أنه بعد نزول الوحي وقيل الهجرة، كان شراؤه أكثر من البيع، وبعد الهجرة لم يبع إلا ثلاث مرات. وأما شراؤه فكثير، وأجر واستأجر، والاستئجار أغلب، ووكل وتوكل، وكان التوكيل أكثر { هـ [باختصار ص 112].

[اشتهار سيدنا أبي بكر وغيره من الصحابة بتعاطي التجارة]

وأما الصحابة، رضي الله عنهم، فكان معظم أكابره يتعاطون التجارة، وفي مقدمتهم الخليفة الأول، سيدنا أبو بكر الصديق، وكان مشتهرا بالتجارة. ولم يزل محترفا بها، حتى إنه لما بويع بالخلافة بعد وفاة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لم يتخل عنها. فقد روى ابن سعد في "الطبقات" عن عطاء بن السائب أنه قال:

{ لما استخلف أبو بكر، أصبح غاديا إلى السوق، وعلى رقبته أثواب يتجر بها، فلقبه عمر بن الخطاب، وأبو عبيدة بن الجراح، فقالا له: أين تريد يا خليفة رسول الله؟ قال: السوق. قالوا: تصنع ماذا، وقد وليت أمر المسلمين؟! قال: فمن أين أطمع عيالي؟! قالوا له: انطلق حتى تفرض لك شيئا. فاتطلق معهما، ففرضوا له كل يوم شطر شاة، وما كسوه في الرأس والبطن.}

وفي رواية عن عائشة، رضي الله عنها، أنها قالت: {لما ولي أبو بكر قال: قد علم قومي أن حيرفتي لم تكن لتعجز عن مؤونة أهلي، وقد شغلّت بأمر المسلمين، وسأحترف للمسلمين في مالهم، وسيأكل آل أبي بكر من هذا المال.}

وفي رواية: {لما استخلف، جعلوا له ألفين. فقال: زيدوني، فإن لي عيالا، وقد شغلتموني عن التجارة. قال: فزادوه خمسمائة. قال: إمّا أن تكون ألفين. فزادوه خمسمائة. أو كانت ألفين وخمسمائة، فزادوه خمسمائة هـ. من طبقات ابن سعد [184/3].}

ومن أكابر الصحابة، المحظوظ في التجارة، المثري الكبير، سيدنا عبد الرحمان بن عوف. فقد روى عنه ابن سعد وغيره، أنه قال: فلقد رأيتني، ولو رفعت حجراً، رجوت أن أصيب تحته ذهباً أو فضة. [الطبقات: 126/3].}

ولاشتغاله بالتجارة وسعادته فيها، أنه لما هاجر إلى المدينة المنورة في جملة المهاجرين، ونزل على سعد بن الربيع، من الخزرج من الأنصار، وعرض عليه أن يقاسمه ماله وينزل له عن إحدى زوجتيه، فقال له عبد الرحمان بن عوف: بارك الله لك في أهلك ومالك. دلوني على السوق؛ فدلوه على السوق، فاشترى وباع وربح، الخ.

وقد ذكر ابن قتيبة في كتاب "المعارف"، تحت ترجمة: صناعات الأشراف. فقال: {كان أبو طالب يبيع العطر، وربما باع البز، وكان أبو بكر الصديق، رضي الله عنه، بزّازاً، وكان عثمان بزّازاً، وكان طلحة بزّازاً، وكان عبد الرحمان بن عوف بزّازاً} هـ [ص 249] قلت: والبزاز الذي حرفته البزازة، وهي بيع الثياب من أمتعة البيع وغيرها.

[رسالة الجاحظ في مدح التجارة، وذم الانخراط في الولايات]

وقد ألف إمام اللغة والأدب، أبو عثمان الجاحظ، رسالة خاصة في مدح التجارة، وذم الانخراط في الولايات ونحوها، وما آلاجه في ذكر محاسن التجارة، وبيان مساوئ الولاية،

وأعطى المقام حقه الواجب، واستوعب الحجج العقلية والنقلية، ممّا يقر عين كل طالب، فقال في صدر الرسالة، وسياقه يدل على أن هذه الرسالة أنشأها رداً على من يذم التجارة، ويمدح الاستخدام في وظائف الإمارة، إذ قال:

{أدام الله لك السلامة، وأسعدك بالنعمة وختم لك بالسعادة، وجعلك من الفائزين. فهمت كتاب صاحبك ووقفت منه على تعد في القول، وحيث في الحكم، وسمعت قوله، وهو على حال حاجر، وطريقه طريقهم، وكتبه تشاكل كتبهم، وألفاظه تطابق ألفاظهم}. ثم انطلق في هذه العبارات، ثم قال، وهو المفسر للمراد، ويصح للاستشهاد:

{وهذا الكلام لا يزال ينجم من حشوه اتباع السلطان. فأما عليتهم ومصاصهم، وذو البصائر والتمييز منهم، ومن فيفته الفطنة، وأرهقه التأديب، وأرهفه طول التفكير، وجرى فيه الحياء، وأحكمته التجارب، فعرف العواقب، وأحكم التفصيل، وينطق غوامض التحصيل، فإتهم يعترفون بفضيلة التجار ويتمنون حالهم، ويحكمون لهم بسلامة الدين وطيب الطعمة، ويعلمون أنهم أروع الناس أبداً، وأنهاهم عيشاً، وآمنهم سرباً، لأنهم في أفنيتهم كالملوك على أسرتهم، يرغب إليهم أهل الحاجات، وينزع إليهم ملتمسو البياعات، لا تلحقهم الذلة في مكاسبهم، ولا يستعبدهم الضرع لمعاملاتهم. وليس هكذا من لا يبس السلطان بنفسه، وقاربه بخدمته، فإن أولئك لباسهم الذلة، وشعارهم الملق، وقلوبهم ممن هم لهم خول مملوءة، قد لبسها الرعب، وألفها الذل، وصحبها ترقب الاحتياج. فهم مع هذا في تكدير وتنغيص، خوفاً من سطوة الرئيس، وتتكيل صاحب، وتغيير الدول، واعتراض حلول المحن. فإن حلت بهم، وكثيراً ما تحل، فناهيك بهم مرحومين يرق لهم الأعداء، فضلاً عن الأولياء}.

{فكيف لا يميز بين من هذا ثمره اختياره، وغاية تحصيله، وبين من قد نال الوفاء عنه والدعة وسلم من البوائق، مع كثرة الإثراء، وقضاء اللذات، من غير منة لأحد، ولا منة يعتد بها. وكم بين من هو من نعم المفضلين خلي، وبين من قد استرقه المعروف، واستعبده الطمع، ولزمه ثقل الصنعية، وطوق عنقه الامتتان، واسترهن بتحمل الشكر}. ثم قال:

{وقد علم المسلمون أن خيرة الله تعالى من خلقه، وصفيه من عباده، والمؤمن على وحيه، من أهل بيت التجارة، وهي معولهم، وعليها معتمدتهم، وهي صناعة سلفهم، وسيرة خلفهم. وقد بلغتك بسالتهم، ووصفت لك جلاتهم، ونعتت لك أحلامهم، وتقدر لك سخاؤهم وضيافتهم، وبذلهم ومواساتهم، وبالتجارة كانوا يعرفون. ولذلك قالت كاهنة اليمن: لله در الديار، لقريش التجار. وليس فوقهم قرشي، كقولهم هاشمي وزهري وتيمي، لأنه لم يكن لهم

أب يسمى قريشا فينتسبون إليه. ولكنه اسم اشتق لهم من التجارة والتقريش، فهو أفخم أسمائهم، وأشرف أنسابهم، وهو الاسم الذي نوه الله تعالى به في كتابه، وخصهم في محكم وحيه وتنزيله، فجعله "قرءانا" عربيا يتلى في المساجد، ويكتب في المصاحف، ويجهر به في الفرائض، وحطوه على الحبيب والخالص، ولهم سوق عكاظ، وفيهم يقول أبو ذؤيب:

إذا ضربوا القباب على عكاظ وقام البيع واجتمع الأنوف

وقد عبر النبي، صلى الله عليه وسلم وآله، برهة من دهره تاجراً، وشخص فيه مسافراً، وباع واشترى حاضراً، والله أعلم حيث يجعل رسالته. ولم يقسم الله مذهباً رضى، ولا خلقاً زكياً، ولا عملاً مرضياً، إلا وحظه منه أوفر الحظوظ، وقسمه فيه أجزل الأقسام. ولشهرة أمره في البيع والشراء، قال المشركون: (مَا لِهَذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمَشِي فِي الْأَسْوَاقِ)، فأوحى الله إليه: (وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لِيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَيَمْشُونَ فِي الْأَسْوَاقِ)، فأخبر أن الأنبياء قبله كانت لهم صناعات وتجارات. ثم قال:

{وإن الذي دعا صاحبك إلى ذم التجارة، توهمه، بقلّة تحصيله، أنها تنقص من العلم والأدب، وتقطع دونهما وتمنع منهما. فأبي صنف من العلم لم يبلغ التجار فيه غاية، أو يأخذوا منه بنصيب، أو يكونوا رؤساء أهله وعليتهم؟ هل كان في التابعين أعلم من سعيد بن المسيب أو أنبل؟ وقد كان تاجراً يبيع ويشترى، وهو الذي يقول: ما قضى رسول الله، صلى الله عليه وسلم وآله، ولا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ولا علي، رضوان الله عليهم، قضاءً إلا وقد علمته. وكان أعبر الناس للرؤيا، وأعلمهم بأنساب قريش، وهو من كان يفتي وأصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم وآله، وهم متوافرون. وله بعد علم بأخبار الجاهلية والإسلام، مع خشوعه وشدّة اجتهاده وعبادته، وأمره بالمعروف، وجلالته في أعين الخلفاء، وتقدمه على الجبارين، ومحمد بن سيرين في فقهه وورعه وطهارته، ومسلم بن يسار في علمه وعبادته، واشتغاله بطاعة ربه، وأيوب السخيتاني، ويوسف بن عبيد في فضلها وورعها.} هـ كلام الجاحظ. [مجموعة رسائله: ص 141].

وكان شيخنا البلغيثي، رحمه الله، اطلع على هذه الرسالة. والله أعلم.

[الرجوع إلى إكمال ترجمة الشيخ البلغيثي]

ولنعد إلى إكمال ترجمة شيخنا المذكور فأقول: إن هذا الشيخ كان ذا همة عالية، وعزة نفس سامية. والظن أنه كان يترفع عن الوظائف المخزنية، وإن كان تقلب في المناصب القضائية، وإن كانت تصغر عن قدره. ويظهر أن ذلك كان لموجب اقتضاه الحال، واستجابة لأمر لا يمكن له أن يردده. ولهذا كان يشتغل بالتجارة. وكان له أخ هو المتولي لتلك الإدارة في سوق القصبية بفاس، كما كنا نسمعه ممن له الاطلاع من الناس. فكان هذا المقال الذي ينوه فيه بأمر التجارة، يؤيده فيه الفعل وسابقة العمل، فلا ينسحب عليه قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ).

هذا مع أن أهم ما كان يعمر به أوقاته، ويقطع به زمانه، هو اشتغاله بالعلم تأليفاً وتدريساً.

ومن علو همته وعدم تعلقه، والتجافي عن تملقه، والبعد عن الوقوف مواقف الذل والإهانة، ولا سيما لمن كان له الحل والعقد إذ ذاك من الأجانب، أن السلطان المولى يوسف، كان يحبه حباً جماً ويقدر قدره، ويرى أنه يستحق من كل مقام رفيع صدره، والشيخ يتقلب في تلك الوظائف القضائية التي تصغر عن قدره، وجد الفرصة للتكلم في شأنه مع المقيم العام الفرنسي إذ ذاك، الذي كان بيده الحل والعقد، وجرى الحديث في شأن شيخنا البلغيثي، فقال جلالة الملك للمقيم العام: إن الشيخ البلغيثي من أهل الفضل، وممن له الأوصاف الممتازة التي يستحق بها تقديمه لأعلى المناصب وأسمائها. وهذه الوظائف التي يتولاها لا تليق بقدره، ولا بد من النظر في شأنه وتقديمه لما يناسب قدره. فأجاب المقيم العام: نعم. عندي له وظيفة عال، ومنصب سام. فقال جلالة الملك: ما هو؟ قال: فم المدفع. فهذا يدل على ترفع شيخنا وتباعده عن مناهج السياسة، وفراره من التزلف إلى أهلها حفظاً لمقامه الديني. فرحمه الله تعالى.

أما الوظائف التي تولاها، فهي كلها قضائية، قبل نشر الحماية بالمغرب وبعدها، فتولى قبل الحماية قضاء الصويرة وقضاء العرائش، ثم نقل إلى الصويرة ثانياً. ثم لما أسس مجلس الاستئناف بالرباط، عند نشر الحماية الفرنسية على المغرب، عين عضواً فيه. ثم نقل إلى قضاء الدار البيضاء، ثم أعفي من قضاء الدار البيضاء عام 1329، وأعيد

إلى مجلس الاستئناف بالرباط. ثم أعفي منه عام 1341، ونقل إلى قضاء مكناسة، ثم أعفي منه، وأبعده الله من ذلك كله، فعند ذلك توجه إلى بيت الله الحرام، وحج حجته الثالثة. ومن صرامته وعدم خفض جناح الذل لمن لا يليق به ذلك؛ ما حكى لي بعض من كان موظفا بمجلس الاستئناف المذكور، أنه وقع لشيخنا، وهو أحد أعضاء هذا المجلس، أن المراقب الفرنسي الذي كان يشرف على المجلس المذكور، دخل يوما على شيخنا البلغيثي، ويده حكم يكتب عليه، فأخذه المراقب من يده بعنف وقال له: ما هذا الذي تكتب؟ هذا لا شيء، أو كلاما هذا معناه. فقابلته شيخنا في ذلك بما يناسب كلامه، ورد عليه رداً عنيفاً، ولم يبال بسطوته. وأظن أن بسبب هذا كان انتقاله من الاستئناف إلى قضاء مدينة مكناس التي كانت خاتمة ولايته، وأراحه الله من تحمل أعباء هذه الخطة الكبيرة الأخطار، وإن كانت لمن قام فيها بالعدل جليلة المقدار.

هذا، وقد أشرنا فيما سبق إلى ما كان يتصف به شيخنا في لطافة أخلاقه، وحسن محاضراته ورقة تعبيره، ومزجه مجالس تدريسه ببعض الحكايات والفكاهات التي يعذب سماعها، ويطيب في القلوب وقعها، وما كان له في ذلك من سرعة الخاطر، مما يبهج الخواطر. ولقد كنا نقرأ عليه "شرح" العلامة ابن كيران في مسجده بالنخالين، وجرى الكلام في "الشرح" على مقام الخلفاء الراشدين في الفضل، وقرر الشيخ مذهب أهل السنة في ذلك، وطلب نظم صاحب "الجوهرة" فلم يهتد إليه أحد، إلا طالب كان ورائي، وكان هذا الطالب من أهل سوس، يقال له عبد الكريم الح يحي، وكان رجلاً شأته العزلة عن الناس، لا يتكلم مع أحد؛ فتكلم بكلام خافت، وما سمع منه ذلك الشيخ إلا بعد جهد وإنصات؛ قوله: "وأمرهم في الفضل كالخليفة". فقال الشيخ له على البديهة:

أسمع رعاك الله لا مخافة. الخ

ومن لطائفه أنه لما زار مدينة تطوان، وكان له ببعض أهلها معرفة واتصال أيام ولايته بالصويرة والدار البيضاء، وكان أنشأ بسبب ذلك قصيدة في مدح تطوان؛ لم أحفظ منها إلا قوله:

بلدة حسناء لكن أهلها أحسن منها

هذا؛ وكانت وفاة شيخنا بعد أن طهره الله من أرجاس تلك الولايات، وأبعده عن آفات هاتيك البلديات، وحج حجته الثالثة التي تكون، بفضل الله، جنة واقية، ووسيلة إلى الجنة السابعة ذات القطوف الدانية، حيث دعاه داعي المنون، الذي يدعو إليه كل مخلوق كان أو

سيكون؛ فلبى الداعي بفاس عام 1348؛ فبكت سماء العلوم لفقدته، وسكنت الآلام في قلوب من كان يعرف قدره من أهل العلم والأدب لندور من يحل محله من بعده. طيب الله ثراه، وأسكنه جنة النعيم، بجوده الفياض وفضله العميم، آمين.

شيوخنا سيدي محمد بن جعفر الكتاني

وقرأت على شيخنا، إمام العلماء العارفين، وأوحد أفراد الزهاد الراكعين الساجدين، سيدي محمد ابن العلامة سيدي جعفر الكتاني: صدر "شفاء" القاضي عياض، لأن الشيخ، رحمه الله، لما تلبت بالبلبل، وتتابع بالمغرب البلايا وعظمت القلاقل، واشتبتك فيه الآراء واختلط الحابل بالنابل، وأصبح الأجنبي إليه [يوطد] المنازل، ويضرب المراحل، وأهله ما بين لاه عن ما يراد بهم وغافل. ورأى - رحمه الله - تغير الحالة، وأن العدو الصائل سيحتل هذا القطر المسلم لا محالة؛ سوى للارتحال جناحه وسمح بكل ما يحب من وطن وأهل ومال ومنزل، وآثر المشقة على الراحة، وهاجر واستوطن المدينة المنورة، وكان شرق في سنة 21 ورجع إلى المغرب، ونفسه متشوفة للرجوع إلى الحجاز بقصد هذا الاستيطان. وأثناء هذه المدة، كان ترك الدراسة في العلوم الفقهية والنحوية وأتباعها، ووجه وجهته إلى الحديث والسير من كتاب البخاري و"الموطأ"، وأبي داود والترمذي، و"مسند" الإمام أحمد، و"الشفاء" وما أشبه ذلك.

وكنت أنا أحضر درسه في "الشفاء"، قصد التبرك به، والاقْتباس من أنواره، وأوثر درسه هذا على الدروس الأصلية لهذا المقصد المحمود، والاستقاء من حوضه العذب الورود. والغالب أن ملحظ الشيخ في هذا هو التعلق بهذا الجنب المحمدي العظيم، واستئزال الأطفاف والرحمات، لتفريج هذه الكربات، واستفتاح أبواب الفرج بعد الشدة، واتخاذ ذكره، صلى الله عليه وسلم، في هذه الأحاديث للدفاع عن هذه الأمة عُدَّة، إذ بذكر الصالحين تنزل الرحمات، فما بالك بسيدهم وإمامهم، وأصل أنوار صلاحهم.

[فضل الاشتغال بالحديث الشريف، وقوله

عليه السلام: "يحمل هذا الدين من كل خلف عدوله"]

مع ما في الاشتغال بحديثه، صلى الله عليه وسلم، من استحضاره وتكرار ذكره، وتشنيف الأسماع بترديد كلماته الجامعة، وعباراته الرائقة النافعة، والعمل بأوامره واجتناب

نواهيته، والتخلق بما يرشد إليه من محاسن الأخلاق، والتعلق بأسبابه في كل أحواله من أقواله وأعماله، واندرجه في أهل شفاعته، وإحرازه بخدمة سنته مرتبة الشفاعة في غيره، والاندماج في أهله وشيعته، والخلافة عنه بعده في نشر دينه وتبليغ أقواله لأمته. وكل هذا قد وردت فيه أخبار وأحاديث. قال ابن الحاج في "أزهاره":

{ومن هنا جعل النبي، صلى الله عليه وسلم، المتعاطين له - أي للحديث - والمشتغلين به خلفاءه، ودعا لهم بالرحمة والنصرة، وذكر أنهم عدول، وبشرهم بالجنة، ووعدهم على ذلك بالثواب الجزيل، وقيل فيهم إنهم أولى الناس به، صلى الله عليه وسلم. قال: { كما أن أهل "القرءان" أهل الله } هـ [ص148].

قلت: فقد أخرج الحافظ ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله"، عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: " من حمل من أمتي أربعين حديثاً لقي الله يوم القيامة فقيها عالماً". وأشار في آخره إلى أنه حديث ضعيف.

وأخرج عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "من حفظ على أمتي أربعين حديثاً فيما ينفعهم في أمر دينهم، بعثه الله يوم القيامة"، يعني فقيها عالماً. وأخرج عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "ما من مسلم يحفظ على أمتي أربعين حديثاً، يعلمهم بها أمر دينهم، إلا جيء به يوم القيامة فقيل له: اشفع لمن شئت".

وأخرج عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من السنة، كنت له شفيحاً يوم القيامة". ثم روى مثل ذلك عن معاذ بن جبل، وعن أبي هريرة، وقال في آخر ذلك عن أبي علي بن السكن: وليس يُروى هذا الحديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، من وجه ثابت هـ [43/1].

قلت: ولكن يراعى ما قاله أهل الحديث: إن الحديث الضعيف يتمسك به في فضائل الأعمال، وهذا من ذلك.

وقد عقد الإمام القسطلاني في أول "إرشاده"، فصلافي فضل أهل الحديث، وصدر ذلك بقوله:

{روينا عن ابن مسعود، رضي الله عنه، أنه قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "نضّر الله امرأ سمع مقالة فحفظها ووعاها وأداها، فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه". رواه الشافعي والبيهقي، وكذا أبو داود والترمذي بلفظ: "نضر الله امرأ سمع منا شيئاً فبلغه

كما سمعه، فرب مبلغ أوعى من سامع". وقال الترمذي حسن صحيح}. وذكر نحو هذا عن أبي سعيد الخدري في حجة الوداع، وذكر رواية هذا الحديث عن البزار وابن حبان في "صحيحه"، وأنه ورد عن جماعة من الصحابة. ثم قال: {وبعض أساتيدهم صحيح، كما قاله المنذري}. ثم أفاض الإمام القسطلاني في شرح الحديث، فاتظره. [3/1].

ثم نقل عن ابن عباس، رضي الله عنهما قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "اللهم ارحم خلفائي"، قلنا: يا رسول الله، ومن خلفائك؟ قال: "الذين يروون أحاديثي ويعطونها الناس". رواه الطبراني في الأوسط. ثم قال عن سفيان الثوري:

{لا أعلم علما أفضل من علم الحديث لمن أراد به وجه الله تعالى. إن الناس يحتاجون إليه، حتى في طعامهم وشرابهم، فهو أفضل من التطوع بالصلاة والصيام، لأنه فرض كفاية. وفي حديث أسامة بن زيد، رضي الله عنه، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين".} وقد روى هذا الحديث جماعة من الصحابة، منهم علي، وابن عمر، وابن مسعود، وغيرهم، وكلها طرق ضعيفة. لكن قال في "الإرشاد": {لكن يمكن أن يتقوى بتعدد طرقه، ويكون حسنا}.

قلت: ويتقوى أيضا بأنه إخبار بما وقع، إذ خلف بعد الصدر الأول خلف أضاعوا التقوى، واتبعوا خطوات الشيطان، وحملوا على هذا الدين القويم، وأدخلوا في حديث هذا النبي الكريم ما ليس منه، ليضلوا الناس ويصرفوهم عن الحق، ووضع أحاديث تنافي أصول هذا الدين، واختلقوا لها أسانيد، افتراء على الله، قصد تأييد مذاهبهم الباطلة، أو تشكيكا لذوي الأفكار الجاهلة. وشارك في فعل هذا الضالين المضلين، حتى من يدعي الوعظ والإرشاد من المتصوفين. ولكن قيض الله للدفاع عن هذا الدين، وحمایته من إغارة هؤلاء المبطلين، جماعة المحدثين المحققين، فهزموهم بسلاح علمهم الصحيح، وردوهم على عقبهم خائبين، فكشفوا عن الحقائق، وتتبعوا ما وهن من تلك الطرائق، ونقوه من ترهاتهم، وغسلوه من أدرانهم، كما ينقى الثوب الأبيض من الأوساخ، وأخرجوا ما صفا لديهم لبنا خالصا سائغا للشاربين، وعسلا مصفى للمؤمنين المخلصين.

قال الإمام النووي في هذا الحديث: {إخبار منه، صلى الله عليه وسلم، بصيانة هذا العلم وحفظه، وعدالة ناقله، وأن الله يوفق له في كل عصر خلفا من العدول يحملونه، وينفون عنه

التحريف، فلا يضيع. وهذا تصريح بعدالة ناقله في كل عصر. وهكذا وقع، والله الحمد. وهو من أعلام النبوة { هـ.

ويكل حال، فإن فضل علم الحديث، لا ينكره أحد من أهل العلم في القديم والحديث، إذ هو أصل من أصول دين الإسلام، وأحد الأركان التي تستمد منها الأحكام، وذلك لا يخفى على من له أدنى دراية بالشريعة وأقل إلمام، إذ بعلم الحديث تبينت الجزئيات وأحكامها التي جاء بها "القرآن" العزيز كليات مجملات، وأحال بياتها على هذا الرسول الفاتح الخاتم، الذي بينها بأقواله وأفعاله وتقريراته، كما بيّن ذلك في علم الأصول، ولذلك قال تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ فِيهِمْ). وفي هذا الموضوع، كنت كتبت درسا بقصد إلقائه، تذكيرا للغافلين من أهل هذا العصر، وتعلّما للجاهلين بمنزلة الحديث من الكتاب العزيز، فقلت في الترجمة:

(مقام الحديث من "القرآن")

لا يخفى عليكم أن "القرآن" الكريم، هو مادة الشريعة الإسلامية، وإليه المرجع في معرفة مصالح الدين والدنيا. ولكن، لما كان تعريف "القرآن" للأحكام أكثره كلي، كان محتاجا إلى شرح وبيان ما احتوت عليه تلك الكليات من الجزئيات، وكان شرحه وبيانه مسندا إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، بمقتضى قول الله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ فِيهِمْ). فكان، صلى الله عليه وسلم، يبين لأصحابه تلك الكليات من أحكام صلاة وزكاة وصيام، وحج ونكاح وطلاق، ومعاملات من بيع وشراء وإجارة، وغير ذلك من أمور الدين والدنيا. وكان أصحابه، رضي الله عنهم، يتلقون منه ذلك ويحفظونه، ويبلغ الحاضر منهم الغائب.

وعليه، فالنظر في "القرآن" لا يتم إلا بالنظر في شرحه وبيانه، وهو الحديث والسنة. فصارت رواية الحديث لهذا، فرضاً بأمر النبي، صلى الله عليه وسلم؛ ففي صحيح البخاري: باب تبليغ الشاهد الغائب. قاله ابن عباس. ثم روى عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ما يشهد له. وفيه: باب تحريض النبي، صلى الله عليه وسلم، وقد عبد القيس على أن يحفظوا الإيمان والعلم، ويخبروا به من وراءهم. ثم ذكر في آخر الحديث قوله: "احفظوه وأخبروا به من وراءكم". وفيه من خطبته، صلى الله عليه وسلم: "البلغ الشاهد الغائب". وفيه من حديث الأنبياء: "بلغوا عني ولو آية".

وَالْوَجُوبُ إِنَّمَا يَتَعَلَقُ بِالْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا بَيَانُ الْفَرَائِضِ وَالْوَاجِبَاتِ الَّتِي يَجِبُ تَعَلُّمُهَا عَلَى الْأَعْيَانِ، مِنْ صَلَاةٍ وَزَكَاةٍ وَحَجٍّ وَصِيَامٍ، بَلْ وَكُلِّ عِلْمٍ يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْمَكْلُوفُ مِنْ أُمُورِ دِينِهِ وَدُنْيَا، كَمَعْرِفَةِ أَحْكَامِ النِّكَاحِ وَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَاتِ، وَمَا يَتَّبَعُ ذَلِكَ مِنْ عَوَارِضِ الْعُقُودِ فِي الْمَعَامَلَاتِ كُلِّهَا، حَتَّى فِي أَحْكَامِ الْوِظَانِفِ الشَّرْعِيَّةِ كُلِّهَا، وَالْوَلَايَاتِ بِأَجْمَعِهَا، إِذْ حَكَّمَ اللَّهُ مَتَعَلِّقًا بِجَمِيعِ ذَلِكَ، وَالْقُرْآنَ الْكَرِيمَ أَتَى بِكَلِمَاتِهَا وَأَصُولِهَا، وَالْحَدِيثَ أَتَى بِبَيَانِ جُزْئِيَّاتِهَا وَتَفْسِيرِهَا.

وهذا هو العلم الذي يجب على إمام المسلمين وأميرهم أن يجبرهم على تعلمه. وإن يرتب لهم علماء وأساتذة لذلك. قال الحافظ ابن حزم:

{فرض على كل ذي مال تعلم حكم ما يلزمه من الزكاة، وسواء الرجال والنساء والعبيد والأحرار. فمن لم يكن له مال أصلاً فليس تعلم أحكام الزكاة عليه فرضاً. ثم من لزمه فرض الحج ففرض عليه تعلم أعمال الحج والعمرة. ولا يلزم من لا صحة لجسده ولا مال له. ثم فرض على قواد الصاكر معرفة السير}، (أي سيرة النبي، صلى الله عليه وسلم، وسيرة الخلفاء من بعده في ترتيب حروبهم وجيوشهم، وما كانوا عليه من الشجاعة والإقدام.)

{ثم فرض على الأمراء والقضاة تعلم الأحكام والأقضية والحدود. وليس تعلم ذلك فرضاً على غيرهم. ثم فرض على التجار وكل من يبيع غلته، تعلم أحكام البيوع وما يحل منها وما يحرم. وليس ذلك فرضاً على من لا يبيع ولا يشتري.} هـ كلام ابن حزم [الإحكام: 5/122]. أما ترك التبليغ، مع العلم، فقد ورد فيه وعيد عظيم، وناهيك الآية الشريفة، وهي قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ). وأخرج أبو داود والترمذي، وحسنه ابن حبان والحاكم. وأسند ابن عبد البر، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "من سنل عن علم فكتمه، ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة".

ثم إن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في التبليغ عنه على قسمين: قسم أثر التبليغ باللفظ المسموع منه، وهو اللفظ المعروف في الاصطلاح بالحديث، والذي ألفت فيه الجوامع والمسندات. وقد تفاوت الصحابة، رضي الله عنهم، في ذلك: فمنهم الكثير، ومنهم المتوسط، ومنهم المقل.

أما المكثرون الذين روى الواحد منهم أكثر من الألف والألفين؛ منهم: سيدنا أبو هريرة، سيدنا عبد الله بن عمر، سيدتنا عائشة، زوج النبي، صلى الله عليه وسلم، سيدنا أنس بن مالك، سيدنا عبد الله بن عباس، سيدنا جابر بن عبد الله.
وأما المتوسطون، فمنهم: سيدنا علي بن أبي طالب، وسيدنا عمر بن الخطاب، إذ يبلغ الواحد منهم الألف.

وأقل الخلفاء حديثاً: سيدنا أبو بكر، وسيدنا عثمان. ولكن، المقلون، وإن لم يكثرُوا من رواية الأحاديث اللفظية، كانوا يبلغون بالمعنى ما أخذوه من أقواله أو أفعاله أو تقريراته، ويفتون بما تلقوه من الرسول، عليه السلام. وقد جُمِعت من ذلك الأجزاء والأسفار، فهي أحاديث وآثار.

فالدِين الإسلامي لا يخرج عن الكتاب والسنة. أما القياس والإجماع، فهو راجع إليهما، وليس بخارج. وما خرج عنهما فهو ردٌّ على صاحبه، كما قال صلى الله عليه وسلم: "من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو ردٌّ". ويكون حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، هو العمدة في بيان كليات "القرآن" من النور الذي أتى به الرسول من عند الله، وهو وحى، إذ هو صلى الله عليه وسلم، لا ينطق عن الهوى، كما قال تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ). ولهذا كان رَوي الحديث وقارؤه؛ جميل الظاهر، منور الباطن. قال العلماء من أهل الحديث: ما من رجل يطلب الحديث، إلا كان على وجهه نضرة، أي حسن وجمال ونور، لقول النبي، صلى الله عليه وسلم: "نضّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها، وأداها كما سمعها".
وهذا أهم ما كنت كتبت في موضوع مقام الحديث من "القرآن"، لغرض كان اقتضاه الوقت. وذكرناه هنا تأييداً لما كان أثره شيخنا الكتاني عند تغير الأحوال، واشتداد النكبات والأهوال، وضاق صدور أهل الإيمان بما يشاهدونه من الإغارة على أهل الإسلام، وتبديل عقائدهم التوحيدية بالكفر والإلحاد، من عمارة الوقت بالحديث الشريف، وما يتبعه من ذكر سيدنا المصطفى المختار، وشمانله السامية المقدار، استنزاً للرحمات، وطلباً للأنطاف التي لا تنفك عما تجري به الأقدار.

وهنا؛ وفي ليلة هذا اليوم، الذي هو التاسع عشر من شهر ربيع الثاني، من عام 1388، رأيت شيخنا المترجم في المنام، وبیده صحيفة مكتوب فيها جملٌ، غلب على ظني أنها أحاديث، وشيخنا يستفهمني هل فيها حسن أو صحيح، وأنا أجيبه بالاستحسان والتأييد. وإن

كانت الرؤيا ضل عني تفصيلها عند الاستيقاظ، لكن مضمونها في نفسي. وتبين لي من هذا أنها إشارة إلى أن روح شيخنا معي في هذه الكتابة التي كتبتها في هذا الموضوع، وأنه إن في الاستمرار فيه. والله أعلم.

المراحل التي تقلب فيها الحديث النبوي الشريف [حسب تقسم المؤلف]

ثم لنتابع كلامي السابق في الاشتغال بالحديث، وما قاله أمتنا في القديم والحديث، من حيث روايته وجمعه، وكتابته وتدوينه، وجمعه في المصنفات وتنقيحه، ثم تفسيره وشرحه، وأخذ الأحكام منه، ثم روايته لمجرد التبرك به. [و] يرجع القول فيه إلى مراحل.

[المرحلة الأولى]

المرحلة الأولى، ما كان عليه، صلى الله عليه وسلم، من تعليم الوافدين عليه، ومن معهم من أن أمره عنده أن يحفظوا "القرآن" وأن يكتبوه عندهم، وأن يعلمهم قواعد الإسلام وشرائعه، وأن يحفظوا عنه ذلك، ويعلموها من وراءهم من قومهم. وكان الأعرابي منهم يحفظ ما يقول، ويعي ما يبين له، إذ كان الحفظ منهم سليقة، وفهم ما يلقي إلى كل واحد منهم، وهم العرب العرباء، طبيعة. فكان يلتهم السورة بعد السورة، فيفهمونها ويحيطون بمنطوقها ومفهومها، وإن أشكل عليهم أمر فيها سألوه عن ذلك، كما كانوا يسألونه عن فقه الأحكام، وإبانة تفصيل شرائعها، فيبين لهم ذلك بلسانه العربي المبين. فكان الأعرابي المنغمس في غلظة البداوة، وجهالة الأمية، يرجع عنه، عليه السلام، وهو بحر زاخر بالمعارف، متنور بنور "القرآن"، معمور الباطن بمواهب العرفان، من غير رسم في صحيفة، إلا صحيفة أذهانهم البيضاء، واستعداد سعة صدورهم للحفظ والوعي؛ فلم يكونوا يحتاجون إلى كتاب، إلا ما كان يكتب لهم في بعض الأحيان من "القرآن" ودقائق بعض الأحكام، كما وقع ذلك في بعض الوفود، كوفد باهلة، فبأه، صلى الله عليه وسلم، كتب، أي أمر بكتاب لنهشل بن مالك منهم وممن أسلم من قومه، فيه شرائع الإسلام، ووقع عليه عثمان بن عفان.

وبالجملة، فالقوم، وإن كانوا قبل البعثة في جاهلية جهلاء، وظلمة من الإشرار دهماء، وأمية لا تفرق بين الألف والباء، إلا أن عربيتهم العريفة في الإبادة، ومهارتهم في فهم النظم والنثر كانت تقودهم إلى الحق، وترشدتهم إذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول، عليه السلام، أو ما خاطبهم به من جوامع كلمه؛ إلى الاعتراف والالتقياد لما جاء به، والإعجاب لما في هذا الذكر الحكيم، وبكلامه، عليه السلام.

ولقد وفد عليه وفد سئيم، وهم أشد ما يكون في تعصبيهم لجاهليتهم، وإشراكهم وتمسكهم بوثنيتهم، وتقدم إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأفدهم، قيس بن سنبينة، فسمع كلامه، وسأله عن أشياء فأجابته، ووعى ذلك كله، ودعا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى الإسلام، فأسلم ورجع إلى قومه بني سئيم فقال: قد سمعت ترجمة الروم، وهينمة فارس، وأشعار العرب، وكهانة الكاهن، وكلام مَقاول حمير، فما يشبه كلام محمد شينا من كلامهم، فأطيعوني وخذوا بنصيبيكم منه. كما رواه ابن سعد في "الطبقات"، وأتى بكلام طويل في قضية هذا الوفد. [307/1].

حديث "لا تكتبوا عني سوى القرآن"، وتمسك بعض الصحابة بالنهي عن كتابة الحديث

وعلى وجه الجملة، فإن النبي، صلى الله عليه وسلم، كان يبلغ الأمة ما نزل إليه من "القرآن" والوحي، ولكن ينهاهم أن يكتبوا ما يعظمهم من الأحكام، إلا ما كان من "القرآن" العزيز. ففي حديث أبي سعيد الخدري، كما أخرجه عنه بسنده ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم"، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "لا تكتبوا عني شينا سوى "القرآن"، فمن كتب عني شينا سوى "القرآن" فليمحه".

وقد تمسك بهذا جماعة من الصحابة، فكانوا لا يكتبون الأحاديث. فقد روى ابن عبد البر، أن زيد بن ثابت دخل على معاوية، فسأله عن حديث، فأمر إنسانا أن يكتبه، فقال له زيد: إن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أمرنا أن لا نكتب شينا من حديثه؛ فمحاها.

وروى أيضا عن جابر قال: سمعت عليا يخطب يقول: أعزم على كل من كان عنده كتاب إلا رجع فمحاها، فإتاكم هلك الناس حيث اتبعوا أحاديث علمائهم، وتركوا كتاب ربهم.

وروى عن أبي نضرة، قال لأبي سعيد: لو اكتتبتنا الحديث؟ فقال: لا نكتبهم، خذوا عنا ما أخذنا عن نبينا، صلى الله عليه وسلم. وفي رواية: قيل له: أنكتب ما نسمع منك؟ قال:

أتريدون أن تجعلوها مصاحف! إن نبيكم، صلى الله عليه وسلم، كان يحدثنا فنحفظ، فاحفظوا كما كنا نحفظ.

وروى أبو عمر، عن ابن وهب عن مالك، أن عمر بن الخطاب أراد أن يكتب هذه الأحاديث، أو كتبها، ثم قال: لا كتاب مع كتاب الله. قال مالك، رحمه الله: لم يكن مع ابن شهاب كتاب، إلا كتاب فيه نسب قومه. قال: ولم يكن القوم يكتبون؛ إنما كانوا يحفظون. فمن كتب منهم الشيء، فإما كان يكتبه ليحفظه، فإذا حفظه محاهه. ثم أطل أبو عمر في ذكر الآثار والمقالات عن الصحابة والتابعين التي تنهى عن كتابة الأحاديث، وكراهة ذلك، وجعله في الكراريس والصحف. وثببت تلك الآثار أن الاعتماد في نقل الأحاديث كان على الحفظ، ومن كتب منهم شيئا فإما يكتبه ليحفظه، ثم يحويه، ثم قال أبو عمر:

{من كره كتابة العلم، إنما كرهه لوجهين: أحدهما أن لا يتخذ مع "القرءان" كتابا يضاهاه به، ولئلا يتكل الكاتب على ما كتب، فلا يحفظ، فيقل الحفظ {هـ. [68-63/1] ثم بعد هذه المرحلة الأولى نشأت مرحلة ثانية.

[المرحلة الثانية]

وهي التي وقع الإذن من النبي، صلى الله عليه وسلم، في كتابة ما سمعوا منه من الحديث، بعد أن كان ينهاهم عن كتابته مخافة التباس الحديث بـ"القرآن" واختلاطه به، إذ كان الدين في أول فئاته، وفي مبدأ تأسيسه وتبليغ ما أوحى إليه لفظا أو معنى. وكان الأهم المقدم هو حفظ كتاب الله العزيز، كتابة وحفظا، لأنه كلام الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وهو الكلام الذي لا يوازيه كلام، ولا تساويه عبارة.

فكان، صلى الله عليه وسلم، يخاف، وهو الذي يبين لهم معانيه، ويفصل لهم بالوحي أوامره ونواهيه، أن يسمعوا منه ما يحدثهم بعبارته أن يظنوها "قرءانا"، فنهاهم أن لا يكتبوا إلا "القرءان" فقط، ليحفظ في الأوراق والصحف، وأن لا يكتبوا ما سمعوه من حديثه، الذي هو في معنى تفسير "القرءان" وبيانه، بمقتضى قوله تعالى: (وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ).

فلما تبين الصبح لذي عتئين، وتجلي للناس كلام الله، ولم يبق لأصحابه، صلى الله عليه وسلم، في قلوبهم احتمال شك في ألفاظه أو مین، ولم يبق للنبي، صلى الله عليه وسلم، مخافة

من توقع التباس كلام الله العزيز بالحديث، ولا توهم اختلاط، أذن لهم في كتابة كل ما سمعوه منه، صلى الله عليه وسلم.

وكان ابتداء الإذن - على ما ذكره ابن عبد البر- عند فتح مكة المشرفة، إذ (جاء نصرُ الله والفتحُ، ورأيتَ الناسَ يدخلونَ في دين الله أفواجا) وهو فتح الفتوح، والفتح الأعظم الذي أعز الله به دينه، ونصر به نبيه، وأنزل إليه سورة الفتح التي ختم بها نزول "القرءان". فارتفعت المخافة، وأناف الدين وأهله بانتصارهم وكمال دينهم أي إنافة. فقد روى أبو عمر بسنده إلى أبي هريرة أنه قال: لما فتحت مكة، قام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فذكر الخطبة - خطبة النبي، صلى الله عليه وسلم - قال: فقام رجل من اليمن يقال له أبو شاة، فقال: يا رسول الله، اكتبوا لي. فقال: "اكتبوا لأبي شاة" يعني الخطبة. والحديث في "صحيح البخاري مطولا.

وروى أبو عمر عن عبد الله بن عمرو، قال: كنت أكتب كل شيء أسمع من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أريد حفظه، فنهتني قريش، وقالوا: أكتب كل شيء تسمعه، ورسول الله، صلى الله عليه وسلم، يتكلم في الرضا والغضب. فأمسكت عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأوما بأصبعه إلى فيه، وقال: "اكتب، فوالذي نفسي بيده، ما يخرج منه إلا الحق".

ثم روى أبو عمر حديث سيدنا علي، المشهور في "البخاري" وغيره، عن أبي جحيفة قال: قلت لعلي بن أبي طالب: هل عندكم من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، شيء سوى "القرءان"؟ قال: لا، والذي فلق الحبة، ويرأ النسمة، إلا أن يعطي الله عبدا فهما في كتابه، وما في هذه الصحيفة. قلت: وما في الصحيفة؟ قال: العقل وفكاك الأسير، وأن لا يقتل مسلم بكافر. هـ [71/1]

ثم روى آثارا عن ثمامة بن أنس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "قيدوا العلم بالكتاب". وهذا مرسل.

وذكر هذا الحديث السيوطي في "الجامع الصغير"، ورمز لتخرجه إلى الحكيم الترمذي، وسمويه عن أنس، وللطيراني والحاكم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص. قال المناوي: قال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح هـ. وفيه عبد الله بن المثنى، وقد ضعفوه، فنقل الذهبي عن البخاري أنهم تركوه، وعن ابن معين أنه ليس بشيء. وأخيرا قال المناوي: وأورده ابن الجوزي من طرق، وقال: لا يصح. هـ. [فيض القدير: 4/531]

وأطال ابن عبد البر، رحمه الله، في "جامعه"؛ في ذكر الآثار عن الصحابة والتابعين في الترغيب في كتابة العلم، فروى لفظ هذا الحديث عن ابن عباس، وروى عن أبي أسامة عن مسعر عن معن قال: أخرج إليَّ عبد الرحمان ابن عبد الله بن مسعود كتاباً وحلف لي أنه خط أبيه بيده. وروى عن ابن جريج، عن عبد الملك بن سفيان، عن عمه، أنه سمع عمر بن الخطاب يقول: قيّدوا العلم بالكتاب. وتقدم ما في هذا الحديث، وأنه لو صحَّ عن النبي، صلى الله عليه وسلم، لكان نصاً في وجوب كتابة الحديث والعلم، أو استحبابه على الأقل. ولكن الحديث لم يصح، كما سبق.

وروى أبو عمر أيضاً عن أبي مخلد، عن بشير بن نهبك، قال: كنت أكتب ما أسمع من أبي هريرة. فلما أردت أن أفارقه، أتيت به بكتابي فقلت: هذا سمعته منك. قال: نعم. وروى أيضاً مرفوعاً عن عبد الله بن عمرو، قال: قيّدوا العلم. قلت: وما تقييده؟ قال: الكتاب. [73-72/1]. وتقدم الكلام على هذا الحديث، وما قاله الحفاظ فيه.

ثم أفاض في ذكر الآثار عن التابعين، وغيرهم من الأئمة المجتهدين، في الترغيب في كتابة العلم وتقييده، حتى نقل عن معاوية بن قرّة أنه كان يقول: من لم يكتب العلم، فلا تعدوه عالماً.

وروى عن ابن وهب، عن الفضيل بن حسن، عن أبيه، قال: تحدثت عند أبي هريرة بحديث فأنكره، فقلت: إني سمعته منك. فقال: إن كنت سمعته مني، فهو مكتوب عندي. فأخذ بيدي إلى بيته، فأرانا كتباً كثيرة من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فوجد ذلك الحديث، فقال: قد أخبرتك أنني إن كنت حدثتك به فهو مكتوب عندي. ولكن تعقب هذا الأثر أبو عمر قائلاً:

{هذا خلاف ما تقدم في أول الباب عن أبي هريرة أنه لم يكتب، وأن عبد الله بن عمرو كتب، وحديثه بذلك أصحُّ في النقل من هذا، لأنه أثبت إسناداً عند أهل الحديث}. [74/1] قلت: ولفظ الحديث الذي تقدم له، هو ما رواه عن ابن عبد الرزاق، عن معمر وتمام بن منبه، أنه سمع أبا هريرة يقول: لم يكن من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أكثر حديثاً مني، إلا عبد الله بن عمرو بن العاص.

والخلاصة أن المرحلتين الأولى والثانية، اللتين أسلفنا الكلام عليهما، كان الاشتغال فيهما بتلقي الشريعة الغراء مما يلقي على الرسول، عليه السلام، من الوحي الإلهي. وكان هذا الوحي قسَمين؛ قسَم باللفظ، الذي يجب حفظه باللفظ الذي أنزل، وهو "القرآن" الكريم، وهو كلام الله المعجز، المتعبد بتلاوته.

وقسَم ليس كذلك، وهو الحديث. فكان الصحابة في المرحلة الأولى مأمورين بأن يحفظوا "القرآن"، ويكتبوه في الألواح والأوراق والصحف. ونهوا عن كتابة الحديث خوف الاختلاط بـ"القرآن"، حسبما سبق، فكان [المتعين] في ذلك هو الحفظ دون الكتابة، وأمروا أن يمحو ما كتبوا من غير "القرآن".

وأما المرحلة الثانية، وهي التي كانت عند الفتح وتمام نزول القرآن، وارتفاع خوف الاختلاط، إذ أذن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يوم فتح مكة لأبي شاة بكتابة تلك الخطبة التي خطبها في ذلك اليوم، فقال: "اكتبوا لأبي شاة"، وقد تقدم ذلك.

ثم بعد هذا الإذن، لم يزل الجمهور والصحابة والتابعون بعدهم؛ على التمسك بالحفظ واعتنائهم به، حتى إن من كان يكتب منهم الأحاديث إنما كان يكتبها لأجل حفظها، أو اتخاذها تذكراً لوقت الاحتياج إليها. وعلى هذا ابن عباس من الصحابة، والشعبي وابن شهاب والنخعي وقتادة من التابعين ومن تبعهم، كما قاله أبو عمر، قاتلاً: وكانوا قد طبعوا على الحفظ، فكان أحدهم يجتري بالسمعة هـ [69/1]. وعلى هذا المذهب مرَّ جماعة من أهل العلم، حتى قالوا ليس بعلم ما حواه الكتاب، وإنما العلم ما حصل في الصدور، كما قال الخليل:

ليس بعلم ما حوى القمطرُ ما العلم إلا ما حوى الصدرُ

[أثر عُمرَي، واستخراج فوائد،

منها الإشراف على ما يجري داخل المساجد والزوايا]

ومن اللطائف التي تفيد أن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان شأنهم حفظ ما يحدثهم به، صلى الله عليه وسلم، من الأذكار وغيرها، ما رواه ابن سعد، في "الطبقات"، من أن سيدنا عمر، رضي الله عنه، [كان] يَصُحَّ المسجد بعد العشاء، فلا يرى فيه أحداً إلا أخرجهُ، إلا رجلاً قائماً يصلي، فمرَّ بنفر من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فيهم أبي بن كعب فقال: من هؤلاء؟ قال أبي: نفر من أهلك يا أمير المؤمنين. قال: ما خلقكم بعد

الصلاة؟ قال: جلسنا نذكر الله. قال: فجلس معهم. ثم قال لأدناهم إليه: خذ. قال: فدعا، فاستقرأهم رجلاً رجلاً، يدعون حتى انتهى إلي وأنا إلى جنبه، فقال: هات، فحُصرتُ وأخذني من الرعدة أفكلاً، حتى جعل يجد مس ذلك مني، فقال: ولو تقول: اللهم اغفر لنا، اللهم ارحمنا، قال: ثم أخذ عمر، فما كان في القوم أكثر دمعة ولا أشد بكاءً منه. ثم قال: إيها الآن، فتفرقوا. هـ- [الطبقات: 294/3].

ولا يخفى ما في هذا الأثر العمري من الفوائد، منها:
أن للأمير أن يتولى الوظائف الصغيرة التي شأنها أن تسند إلى غيره من الرعية، فإن العسة بالليل، هي خطة الشرطة اليوم. ولكن عدل عمر، وحرصه على حراسة أمته، دعاه إلى تولي ذلك بنفسه.

ومنها اعتناؤه بأمر المساجد، وحمايتها من أن تتخذ لغير العبادة من الصلاة والذكر. ومنها ما يفيد أن المساجد تغلق بالليل بعد صلاة العشاء، كما هو الشأن الآن. ومنها إباحة الذكر في المساجد، وللإمام امتحان الذاكرين، واستقراؤهم تلك الأذكار التي يذكرونها، خوف أن تكون مما لا يصح الذكر به في الشريعة. ومنها يؤخذ أن للإمام، أو نائبه، أن يشرف على مجالس الذكر والزوايا، وأن يختبرهم فيما يذكرون من الدعوات والأحزاب.

وكان الشأن فيما أدركنا أن الإشراف على هذا يكون للقضاة الشرعيين. ومن هذا أنا رويناه أن أحد مقدمي الزاوية العيساوية بتطوان، زاد في حزب الشيخ المنسوب أصله للشيخ الجزولي، وهو الآن من حزب هذه الطائفة؛ وبلغ ذلك لقاضي المدينة إذ ذاك، فوجه على المقدم المذكور ووبّخه، وأمره بأن لا يعود إلى ذكر تلك الزيادة.

ومنها أن هذه الأذكار التي كان يذكرها هؤلاء نفر من الصحابة، كانت تشتمل على جمل كثيرة، من التهليل أو التسبيح أو الاستغفار، وذكر الجنة والنار، والتقرب إلى الملك الغفار. يفيد ذلك أنه كان يستقرئهم رجلاً رجلاً، كما يفيد أن ذلك كان سرّاً؛ كل يذكر ما يحفظه مما أخذ عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أو اقتبس من "القرءان" العظيم. كما أن بكاء سيدنا عمر، يدل أن تلك الأذكار كانت مما يثير الخشية والخشوع، ورقة القلوب وإسالة الدموع. فكانت هذه الأذكار كانت من قبيل الترهيب والترغيب. وفيه غير ذلك.

[المرحلة الثالثة]

أما المرحلة الثالثة في رواية الحديث؛ فهي كانت أواخر القرن الأول، وافتتاح القرن الثاني، إذ صار الحفظ يقل لاتساع أقطار الإسلام، ومخالطة الأمة الأمية - التي كانت صحائفها في سعة صدورها - لأهل الحضارة من الروم والأعجام، وامتزاجهم بهم، وتقليدهم في الإغتناب بزهرة الدنيا، وميلهم إلى التكاثر من الشهوات، وإدخال القناطر المقنطرة من الذهب والفضة والأنعام والحرث. وبالضرورة أن الاشتغال بذلك يقلل الحفظ، ويشغل القلب عن الوعي.

[أمر عمر بن عبد العزيز بكتابة الحديث، وابتداء التدوين]

ولما آتس الخليفة في هذا القرن، وهو الإمام العادل سيدنا عمر بن عبد العزيز، هذه الصوارف التي جابهت الأمة، أصدر أمره بكتابة العلم والحديث وإثباته في الصحف، خوف أن تذهب الديانة بذهاب السنة، فكتب إلى عماله يأمرهم بأن يأمروا حفاظ الحديث بكتب ما لديهم، وتخليده في الدفاتر. ففي "صحيح" البخاري في باب: كيف يقبض العلم؛ ما لفظه:
{ وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم، وهو فقيه من فقهاء المدينة، تابعي، كان عاملاً له على المدينة وقاضياً بها: أنظر إلى ما كان من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فاكتبه، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا يقبل إلا حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وليفشوا العلم، وليجلسوا حتى يعلم من لا يعلم، فإن العلم لا يهلك إلا إذا كان سرّاً } هذا لفظ البخاري، مع بعض بيان لما كان يتولاه أبو بكر ابن حزم. [19/1]. وفي رواية البخاري، أن الكتابة كانت بخصوص أبي بكر. وفي رواية أبي نعيم في "تاريخ أصبهان"، كما في "الفتح"، بلفظ: كتب عمر بن عبد العزيز إلى الأفاق: انظروا حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فاجمعوه. قال في "الفتح":

{ يستفاد منه، أي من قول عمر بن عبد العزيز لأبي بكر، فاكتبه؛ ابتداء تدوين الحديث النبوي. وكانوا قبل ذلك يعتمدون على الحفظ، فلما خاف عمر بن عبد العزيز، وكان على رأس المائة الأولى، من ذهاب العلم بموت العلماء، رأى أن في تدوينه ضبطاً له وإبقاءً } هـ. [140/1].

وزاد السيوطي في "تنوير الحوالك" عن مالك في "الموطأ"؛ رواية محمد بن الحسن، فيما كتبه عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: انظر ما كان من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أو سنة، أو حديث عمر، أو نحو هذا، فاكتبه لي، فإني خفت دروس العلم، وذهاب العلماء. هـ. [5/1].

قلت: ومع هذه الأمور من الخليفة كان الحفاظ من التابعين يعدون أن تلك الكتابة كانت منهم على وجه الإكراه، لا اختياراً منهم، لأنهم كانوا يؤثرون الحفظ على الكتابة، ويرون أن كتابة العلم تكون سبباً لنسيانها، لأن الكاتب له يتكلم على كتابته ويترك الحفظ. فعن إبراهيم قال: لا تكتبوا فتتكلوا. ويروي أبو محمد عن الأوزاعي أنه قال: كان هذا العلم شينا شريفاً، إذ كان من أفواه الرجال يتلاقونه ويتذاكرته، فلما صار في الكتب، ذهب نوره، وصار إلى غير أهله. هـ.

هذا وقد سبق لنا وجه كراهة من كره الكتابة، وهو خوف إضاعة "القرآن". أما بعد أن ذهب ذلك السبب، فقد صارت كتابة الحديث والعلم جائزة أو مطلوبة. وعلى هذا يحمل ما روي عن سيدنا عمر من كراهته الكتابة. ثم روي عنه أنه قال: قيدوا العلم بالكتابة، كما سبق، وكذلك ورد عن ابن عباس.

وبالجملة، فالتقول عن الصحابة والتابعين ومن بعدهم مختلفة، فمنهم المانع، ومنهم المجيز. والخلاصة هو ما قدمنا، وأن المنع كان لسبب أو أسباب، وحيث انتفى السبب، زال النهي وبقيت الإباحة، بل قيل الوجوب. قال في "الفتح":

{إن السلف اختلفوا في ذلك عملاً وتركاً، وإن كان الأمر استقر، والإجماع انعقد على جواز كتابة العلم، بل على استحبابه. بل لا يبعد وجوبه على من خشى النسيان ممن يتعين عليه تبليغ العلم}. هـ. [146/1].

[الحكم بوجوب كتابة العلم]

قلت: وأمر الخليفة سيدنا عمر بن عبد العزيز بجمع الحديث والعلم وكتابته، يشهد للوجوب. ولهذا جزم بذلك المتأخرون، وجعلوه من البدع الواجبة. ففي "فروق" القرافي، عند تفصيل القول في البدعة، وأنها خمسة أقسام، فقال:

{ قسم واجب، وهو ما تتناوله قواعد الوجوب، وأدلته من الشرع، كتدوين "القرآن" والشرائع، إذا خيف عليها الضياع، فإن التبليغ لمن بعدنا من القرون واجب إجماعاً، وإهمال ذلك حرام إجماعاً، فمثل هذا النوع لا ينبغي أن يختلف في وجوبه { هـ [191/4].

وهذا الحكم متفق عليه؛ إلا أن أبا إسحاق الشاطبي لم يسلم أن هذا يسمى بدعة. بل هو من قبيل المصالح المرسلّة التي هي من قواعد أصول الفقه، وقد عمل به الصحابة، بل ثبت في السنة كتابة العلم، كما سبق لنا في قوله، عليه السلام: "اكتبوا لأبي شاة". وسبق لنا في هذا الموضوع، ما هو مقبول عند الأئمة غير مدفوع.

[فتح باب التأليف والتصنيف، وذكر من كان لهم السبق في ذلك]

ومما لا شك فيه أن أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز بجمع السنن وكتابتها، كان هو المفتاح الذي فتح باب التأليف والتدوين، وندب أهل العلم لجمع حديث الرسول، عليه السلام، وتحسينه بالتصنيف، فأقبل أكابر العلماء من كل قطر على الجمع والتأليف، وترتيب أبواب المصنفات، كل حسبما أدركه فهمه، واقتضاه اجتهاده وأنتجه فهمه. قال العلامة ابن حجر، حسبما في "التنوير" للسيوطي عن مقدمته:

{ اعلم أن آثار النبي، صلى الله عليه وسلم، لم تكن في عصر أصحابه وكبار تابعيهم، مدونة في الجوامع ولا مرتبة، لأمرين: أحدهما أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك، كما ثبت في "صحيح" مسلم، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن. والثاني: سعة حفظهم، وسيلان أذهانهم، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة. ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار، وتبويب الأخبار، لما انتشر العلماء في الأمصار، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الإقذار، فأول من جمع ذلك، الربيع بن صبيح، وسعيد بن أبي عروبة، وغيرهما، فكانوا يصنفون كل باب على حدة، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة في منتصف القرن الثاني، فدوّنوا الأحكام، فصنف الإمام مالك "الموطأ"، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتوى التابعين ومن بعدهم. وصنف ابن جريج بمكة، والأوزاعي بالشام، وسفيان الثوري بالكوفة، وحماد بن سلمة بالبصرة، وهشيم بواسط، ومعمر باليمن، وابن المبارك بخراسان، وجريز بن عبد الحميد بالري. وكان هؤلاء في عصر واحد، فلا يدري أيهم أسبق. ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم، إلى أن

رأي بعض الأئمة أن يفرد حديث النبي، صلى الله عليه وسلم، خاصة، وذلك على رأس المانتين، فصنفوا المسانيد}. انتهى كلام ابن حجر. قال السيوطي: { وهو ملخص من "المحدث الفاضل" للرامهرمزي و"الجامع" للخطيب، و"جامع الأصول"، لابن الأثير} هـ [1/5-6].

ومفاد هذا أن الأسبقية مطلقاً غير متعينة في واحد من هؤلاء الأئمة. وجزم الحافظ ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" بسنده إلى عبد العزيز بن محمد الداودي، أنه قال: أول من دون العلم وكتبه، ابن شهاب. ثم نقل السيوطي عن أبي طالب في "قوته"، ما يقرب مما قدمنا في ميدا! التأليف والتصنيف. ولكن نقل ابن الحاج في "أزهاره" عن ابن حجر، الجزم بأن أول من دون، ابن شهاب، قاتلاً: ونحوه في "الحلية" لأبي نعيم، بسنده إلى مالك.

وبكل حال، فإن القرن الأول، الذي كان خير القرون، كان فيه للحديث مرحلتان: أولهما هي تلقيه عن الرسول، وحفظه في الصدور، وتبليغه للأمة، كما سمعوه، إملاءً لا كتابة، إذ كان النبي نهاهم عن كتابته، لا أنه ملقى، بل احتياطاً وخوفاً من أن يلتبس على القارئ بـ"القرآن". والمرحلة الثانية في هذا القرن، هي صدور الإذن من الرسول، عليه السلام، بكتابة ما يسمعون منه من الحديث، حيث تم نزول "القرآن" وارتفع خوف الالتباس.

[ازدهار القرن الثاني برواة الحديث ممن أخذوا عن الصحابة، وانتشار علمهم في الآفاق]

أما المرحلة الثالثة، فقد كانت في أول القرن الثاني، إذ أصدر الخليفة عمر بن عبد العزيز - حسبما سبق - أمره لعماله بأن يأمرؤ أهل العلم في الأقطار الإسلامية بجمع الحديث وكتابته.

فكان هذا القرن سماءً زاهرة بزواهر رواة الحديث الأعلام، وفلكاً مذاراً لتنظيم جواهر السنة وتأسيس قواعد الإسلام، وفيه أشرقت الأرض بنور المعارف في أقطارها، وصرفت هم العلماء الأعلام لإذاعة ما استضاءوا به من نجوم أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في أنحاء وأقطارها. وناهيك أن من هؤلاء إمام المدينة، مالك بن أنس، وإمام الشام، الإمام الأوزاعي، وإمام الكوفة، سفيان الثوري، وغيرهم، حسبما سبق.

وكان أول الرواة هم أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، وهم في الرعيّل الأول، والعمد الذين عليهم الاعتماد وعلى عملهم المعول، إذ كل حديث أو علم جاء من غيرهم فهو مردود وباطل، ومن حلي القبول والصحة عاطل، فقد روى الحافظ ابن عبد البر، عن بقية بن الوليد، أنه قال: قال الأوزاعي: يا بقية: العلم ما جاء عن أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم. وما لم يجئ عن أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم، فليس يعلم.

وروى عن قتادة في قوله، عز وجل: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوْتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ)، قال: أصحاب محمد، صلى الله عليه وسلم. وناهيك التنويه بقدر أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قوله تعالى: (مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ. وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءَ بَيْنَهُمْ. تَرَاهُمْ رُكُوعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا) الآية. أما تقتهم في الرواية وعدالتهم فيما أخبروا به عن صاحب الرسالة، فلا يمترى في ذلك أهل الإيمان، ولا ينزاع فيه إلا من في قلبه مرض واعتلال واختلال.

ثم تلا الصحابة في الرواية التابعون. وهم الذين أدركوا الصحابة وأخذوا عنهم، وهم الذين ملأوا هذا القرن الثاني بالحديث والسير والآثار، وطلعت فيه منهم شمس ساطعة بالمعارف ونجوم وقادة بالسنن الصحيحة وأقمار. وكانت للشريعة الإسلامية بهذه الطبقات التي تتابعت أفواجها أعياد ومواسم، وتلألأت أنوارها بأصول الدين وفروعه في سائر الأقطار والأمصار، فعدت ثغورها وقواعدها بأهل الإسلام ساجدة لسماع آيات الله باكية وهي بالفتوح ضاحكة بواسم، بعد أن شارك جملة من أكابرهم الصحابة في القرن الأول.

ثم جاءت هذه الجماعة التي أخذت الأرض زخرقها الديني بها، وتعاقبت تترى؛ كلما انقرضت طائفة خلفتها أخرى. معمورة أوقاتهم بالعلم والعمل، وتبليغ الأمة ما وعوه من العلوم، خدمة للدين وحباً لله؛ لا يريدون بذلك شهرة وذكرًا، ولا يسألون عن ذلك جزاء ولا شكرًا، فكانت طبقات:

فكان في الطبقة الأولى - بعد الصحابة - من شارك الصحابة في القرن الأول، وهو في القرن الثاني من أركانه، ومن المبرزين في ميدانه. وكان هؤلاء الأعلام الكبار متفرقين في الأمصار التي استقر بها الصحابة لما انتشر الإسلام، وجاء نصر الله وفتحت الأقاليم، وعم الدين أهم الأقطار؛ إذ لا يخفى أن الله لما بعث سيد العالمين، وكان مقامه بالمدينة المشرفة، وبها أذيع الدين وانتصرت أدواحه، وإليها توجهت وفود الداخلين فيه واشتأقت إلى أُنحانها

أنواجه، فكانت هذه المدينة الطيبة قبة الإسلام، ومهبط جبريل بالوحي والملائكة الكرام، إذ كان بها مصباح كل فضل، الذي يصدر منه لأمته الأضواء، وسراجا منيرا أشرقت بكلامه أنوار الشريعة الغراء. فكان، صلى الله عليه وسلم، قبلة الكل في مقاصدهم، ومرجع أصحابه فيما يهمهم من أمر دنياهم ودينهم.

فلما دعاه المولى للرفيق الأعلى، وانتقل إلى الدار الآخرة التي هي خير من الأولى، ليعطيه، جل وعلا، ما يرضى، حسبما قدر وقضى، وأسندت الخلافة لأخص أصحابه، وأخلص أحبائه، ثاني اثنين إذ هما في الغار؛ أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، أخذ أصحابه، صلى الله عليه وسلم، يغادرون المدينة ويتفرقون في النواحي.

فمنهم من خرج للجهاد إلى مسيلمة الكذاب، وإلى أهل الردة الذين حاولوا شق العصا. ومنهم من قصد الشام. ومنهم من أقام مع الخليفة أبي بكر.

ولكن، لما جاء الخليفة الفاتح عمر بن الخطاب، واتسعت دائرة الإسلام، وعمَّ الفتح أهم الأقطار الشرقية من الشام والعراق ومصر، وترنحت أعلام لا إله إلا الله، محمد رسول الله، صار أصحابه، صلى الله عليه وسلم، يجولون في تلك الأقطار، فمنهم من ذهب مع الجيوش الفاتحة، ومنهم من يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله؛ حتى امتلأت تلك الأقطار من كبار الصحابة وعلماهم ورواتهم. ومنهم من أقام بالمدينة المنورة، ومنهم من نزل بأثناء الحجاز؛ فمنهم النازل بمكة المشرفة ومنهم النازل بالطائف. ومنهم من انتقل إلى اليمن، ومنهم من نزل باليمامة، ومنهم بالبحرين. ومنهم من غادر الحجاز واستوطن العراق؛ فمنهم النازلون بالكوفة والبصرة، وهما إذ ذاك من القواعد التي أسسها الفاتحون بإذن الخليفة عمر ابن الخطاب. وغصنا بأكابر أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم. ولا سيما الكوفة كانت مقر الخلافة العلوية، وبها قتل الخليفة الرابع سيدنا علي بن أبي طالب، وعند مسجد الجماعة في قصر الخلافة بها مدفنه. وفيها قال الخليفة عمر بن الخطاب، وذكر أهل الكوفة: هي رمح الله، وكنز الإيمان، وجمجمة العرب، يحرزون ثغورهم، ويمدون الأمصار.

فوجد التابعون بها مرتعا خصبا، ومعهدا عاليا رحبا لتلقي أحاديث الرسول، صلى الله عليه وسلم، وأدركوا من الرواية والدراية بالواقدين عليها من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، منتهى السؤل، وساوتهما في ذلك أختها البصرة. كما انتقل الكثير من الصحابة إلى الشام وإلى مصر وغيرها من الأقطار المفتوحة.

وقد تصدى الإمام ابن سعد في "طبقاته الكبرى" إلى ذكر أسماء أولئك الصحابة الذين نزلوا بهذه الأقاليم، كما تعرض لذكر أسماء التابعين الذين كانوا بتلك الأقاليم، وروايتهم عن الصحابة النازلين بأقاليمهم، وذكر طبقات النازلين من الصحابة. كما فصل تفصيلا حسنا في ترتيب طبقات التابعين من رواة الحديث والفقهاء والعلماء، وشرح أحوالهم ومكاتة كل واحد منهم في الرواية والعلم، وتاريخ حياتهم، مما يسرّ خاطر، ويقر عين الناظر.

ثم إن التابعين من رواة الحديث، كانوا بحرصهم على تحصيل قواعد الشريعة من واجباتها وسننها ومنذوباتها وحلالها وحرامها؛ هجيراهم التلقي من الصحابة، وروايتهم عنهم ما سمعوه من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وتتبع أقطارهم وأمكنتهم حيثما حلوا وارتحلوا، حتى إن من سمع بحديث، ولم يجد تحقيق روايته في قطره، أعمل الرحلة، وإن طال، لأن يأخذ عن المتحقق به.

[الانقسام في الرأي الذي كدّر صفو هذه المرحلة]

وبهذا كثرت رواية الحديث، وتعددت رواياتها، وتفاوتت حفاظها، وتنوعت حملتها وحماتها، نسبة وحفظا، ونياهة وإتقاناً، وتساهلا وغفلة. فهذا حجازي، وهذا شامي، وهذا عراقي، وهذا مصري، زيادة على ما كدّر به أهل الأهواء، وذوؤ زيف في الآراء، والخارجون عن المحجة البيضاء، من القدرية وذوي الاعتزال، والشيعية والخوارج، وذوي المقاصد السينة، بتغيير صفاء سنن المهتدين.

فأصبح هذا قدرّي، وهذا معتزلي، وهذا شيعي، وهذا خارجي، إلى غير ذلك؛ مع أن الصحابة كانوا على المحجة البيضاء: عقيدتهم واحدة، متمسكون بالعروة الوثقى من الكتاب والسنة، تابعون لمحكمها، تاركين للمتشابه من بنيات الطرق، إلا ممن كان يظهر الإسلام ويبطن النفاق.

ثم نشأ الخلاف بينهم في أمور اجتهادية؛ كان القصد منها إقامة مراسم الدين وحفظ مناهجه، لا هذا أركانه. وقد ابتدأت هذه الطامة الكبرى آخر عصر الصحابة. وكان الناس بعد موت الرسول، صلى الله عليه وسلم، على عقيدة واحدة، فتخالفوا ورجعوا إلى الله ورسوله في أمور سياسية أو فقهية، وكل مجتهد مصيب، كما قال الإمام البوصيري في حقهم:

كُلُّهُمْ فِي أَحْكَامِهِ ذُو اجْتِهَادٍ وَصَوَابٍ وَكُلُّهُمْ أَكْفَاءُ

أما الذين في قلوبهم زيغ، فيتبعون ما تشابه من الكتاب والسنة، ويثيرون للناس الشبه والتشكيك في الأخبار التي لها تأويلات وتفسيرات صحيحة تدفع كل شبهة، وترفع كل وهم، وتدفع جيوش الفتنة وخطوات الشيطان، فإن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، براءء منهم، وكذا من جاء من أهل السنة والجماعة.

[بدعة القدرية، وتفسير معنى القدر،
وما ورد في قوله سبحانه: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)]

ثم لم يزل الدخلاء، ممن دخل في الإسلام واندمج في هذه الملة على حرف، يتربص بأهله الدوائر. وكان فيهم من دخل فيه ظاهراً وباطناً، ومنهم من دخل نفاقاً: إما دفاعاً عن نفسه، وإما يقصد الاطلاع على عورات المسلمين، خدمة لدولته أو عقيدته التي تخالف عقيدة أهله.

وكان من جملة هؤلاء: معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، ويونس الأسواري، وجهم السمرقندي. وابتدعوا القول في القدر وأنكروه، وقالوا إن الأمر انف، بضم نين، أي مستأنف، لم يسبق قدر ولا علم من الله؛ وإنما يعلمه بعد وقوعه. وهم كفار بلا خلاف. قاله سيدي عبد القادر الفاسي عن عياض. هكذا وجدته في هامش نسخة "شرح التوحيد" لسيدي الطيب بن كيران.

والقول في القدر وحكم منكريه، مبسوط في كتب الحديث وغيرها من كتب الكلام، فقد عقد له الإمام مالك باباً في "موطأه"، وكذا الإمام البخاري، وعقد للكلام عليه باباً مستقلاً أو آخر كتابه، ومسلم في باب الإيمان في أوله.

وأفاض المتكلمون من أهل السنة في ذلك، واحتجوا له بآيات قرآنية، وأحاديث نبوية وآثار سلفية، وأن مذهب السنة قاطبة، كما يقتضيه "القرآن" الكريم، وأحاديث النبي في سؤال جبريل في الإيمان وفيه: "أن تؤمن بالقدر خيره وشره"; أن الأمور كلها بتقدير الله تعالى، كما قال تعالى (وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ) وقال تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ). قال في "روح المعاني" في تفسير هذه الآية:

{(إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ) من الأشياء، (خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)، أي مقدرًا مكتوبًا في اللوح قبل وقوعه. فالقدر بالمعنى المشهور الذي يقابل القضاء، وحمل الآية على ذلك، هو المأثور عن كثير من السلف. وروى الإمام أحمد ومسلم، والترمذي وابن ماجه، عن أبي هريرة قال: جاء مشركو قريش يخاصمون رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في القدر، فنزلت: (يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ

على وجوههم ذوقوا مس سقر إنا كل شئ خلقناه بقدر). وأخرج البخاري في "تاريخه" والترمذي، وحسنه، وابن ماجه وابن عدي وابن مردويه، عن ابن عباس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "صنفان ليس لهما في الإسلام نصيب: المرجنة والقدرية"، أنزلت فيهم آية في كتاب الله: (إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ) إلى آخر الآيات. وكان ابن عباس يكره القدرية جداً [81/27].

وفيه عنه: لو أدركت بعضهم، لفلطت به كذا وكذا، وعقبه: وقال له مجاهد: ما تقول فيمن يكذب بالقدر؟ قال: اجمع بيني وبينه. فقال له: ما تصنع به؟ قال: أخنقه حتى أقتله. وقد جاء في القدرية أحاديث. منها الحديث المشهور الذي أخرجه الإمام أحمد وغيره عن ابن عمر، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "لكل أمة مجوس، ومجوس أمتي الذين يقولون لا قدر. إن مرضوا فلا تعودوهم، وإن ماتوا فلا تشهدوهم".

وهذا كله يؤيد القول بكفرهم وخروجهم عن الإيمان. وهو الذي يقتضيه قول الإمام في "الموطأ" عن أبي سهيل بن مالك أنه قال: كنت أسير مع عمر بن عبد العزيز فقال: ما رأيك في هؤلاء القدرية؟ فقلت: رأيي أن تستتيبهم، فإن قبلوا، وإلا عرضتهم على السيف. فقال عمر بن عبد العزيز: وذلك رأيي. هـ.

ولما ذكر القاضي عياض في "الشفاء"، ما رواه الإمام عن عمر بن العزيز، بعد أن ذكر الخلاف في تكفير هذه الفرق وعدمه، وما قاله في ذلك أهل المذهب، قال شهاب الدين الخفاجي عند قوله عن عمر بن عبد العزيز: {فإن تابوا تركوا، وإلا قتلوهم لكفرهم} هـ. [510/4].

وقال الإمام النووي في "شرح مسلم"، عند شرحه للأثر المروي عن ابن عمر، لما سئل عن القدرية، قال للسانل: فإذا لقيت أولئك، فاخبرهم بأنني بريء منهم، وأنهم برآء مني. والذي يحلف به عبد الله بن عمر: لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه، ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر. البخ، ما لفظه:

{هذا الذي قاله ابن عمر، رضي الله عنهما، ظاهر في تكفيره القدرية. قال القاضي عياض، رحمه الله: هذا في القدرية الأول الذين نفوا تقدم علم الله تعالى بالكانات. قال: والقائل بهذا كافر بلا خلاف. وهؤلاء الذين ينكرون القدر، هم الفلاسفة في الحقيقة} هـ. [201/1].

وكان قبل هذا قال، أي النووي، عن الإمام الخطابي، بعد تفسير القدر ما لفظه: {وقد تظاهرت الأدلة القطعية من الكتاب والسنة، وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف والخلف، على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى، وقد أكثر العلماء من التصنيف فيه}. انظر تمامه [200/1].

ولكن أفاد الإمام النووي أن هذه الفرقة قد أراح الله منها هذه الأمة، وبادت وانقرضت، إذ قال: {قال أصحاب المقالات من المتكلمين: وقد انقرضت القدرية القائلة بهذا القول الشيعي الباطل، ولم يبق أحد من أهل القبلة عليه. وصارت القدرية في الأزمان المتأخرة تعتقد إثبات القدر، ولكن يقولون: الخير من الله، والشر من غيره. تعالى الله عن قولهم} هـ. [198/1].

[القدر سرٌّ من أسرار الله سبحانه]

والكلام في القدر ممّا وقتت دون تحقيقه الأفكار، وأسندت الاطلاع عليه للواحد القهار. قال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري"، عن أبي المظفر ابن السمعاني: {سبيل معرفة هذا الباب، التوفيق من الكتاب والسنة دون محض القياس والعقل. فمن عدل عن التوفيق فيه، ضل وتاه في بحار الحيرة، ولم يبلغ لشفاء العين، ولا ما يطمئن به القلب، لأن القدر سر من أسرار الله تعالى؛ اختص العليم الخبير به، وضرب دونه الأستار، وحجبه عن عقول الخلق ومعارفهم، لما علمه من الحكمة، فلم يعطه نبي مرسل، ولا ملك مقرب. وقيل: إن سر القدر ينكشف لهم إذا دخلوا الجنة، ولا ينكشف لهم قبل دخولها} هـ. [383/11].

ثم نرجع فنقول: إن هذا المبتدع الأول، وهو معبد الجهني، الضال المضل، قد قتله عبد الملك بن مروان الأموي بدمشق سنة ثمانين، كما قاله صاحب "الخلاصة". وأظن بسبب ما أحدثه من هذه البدعة. هكذا ظهر لي. ثم وجدت للنووي في "شرح" مسلم ما يشهد لهذا. وأما جهم، فهو رأس الفرقة الجهمية. وهو جهم بن صفوان؛ كان آخر الدولة الأموية، وهو من الجبرية الخالصة، ووافق المعتزلة في نفي الصفات الأثرية، وكانت ظهرت بدعته بترمز، وقتله سالم المازني بمرو.

ولتعلم أنني أفضت القول في هذا المبحث، الذي أصله بيان المرحلة الثالثة التي اجتازتها رواية الحديث، للإشارة إلى أن هذه المرحلة التي كانت في القرن الثاني، كانت أعلى مرحلة للإسلام، وأتمها علماً وعملاً وإنتاجاً؛ لولا ما أصاب الإسلام من تلك العوارض التي أحدثت في الأمة الخلاف، ومزقت حلل الائتلاف، وأبدت شياطين التضليل رؤوسها، وأذاعت أهل البدع من نيران التفريق بين الأمة خبيثتها، ووجد أعداء الديانة الإسلامية بهذا التفريق فرصة لبث أنواع الكفر وفنون التضليل، وإفساد عقائد العامة والخاصة.

وكانت - كما سبق - تلك البدعة، التي أذاعها معبد وأشياعه في البصرة، من نفي القدر، وتصدي لردّها عليه وتضليله فيها من كان حياً من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كابن عمر، وابن عباس، رضي الله عنهم، وأكابر التابعين، كالحسن البصري وأمثاله. بل الظاهر ممّا ذكره أهل التاريخ، أن الحكومة الأموية وقفت في وجهه، بل أراحت أهل الإسلام من كيدته بقتله، فقتله عبد الملك بن مروان وصلبه، فيما يظهر، إشهاراً لإباحة دمه على هذه الجناية العظمى التي أخرجته عن ملة الإسلام، كما يفيد ما رواه الإمام مسلم عن ابن عمر. وقد تقدم ذلك.

[اضطراب أقوال العلماء في تكفير هذه الفرق]

ثم تتابعت هذه الطامات، وتنوعت أصولها، وتكاثرت فروعها، واضطربت أقوال العلماء في حكم هذه الفرق الضالة. فمنهم من حكم بكفرهم، ومنهم من نفى، ومنهم من فصل. وقد تكلم على هذه المسألة القاضي عياض في "شفانته"، والشاطبي في "اعتصامه"، وأبو محمد بن حزم في كتابه "الفصل في الملل والنحل"، ولفظ "الاعتصام" في الجزء الثالث في المسألة الثالثة، إذ قال:

{إن هذه الفرق تحتمل من جهة النظر أن يكونوا خارجين عن الملة بسبب ما أحدثوا، فهم قد فارقوا الإسلام بإطلاق. وليس ذلك إلا الكفر، إذ ليس بين المنزلتين منزلة ثالثة تتصور}. واستدل لهذا الوجه بظواهر آيات قرآنية، ثم قال:

{ويحتمل أن لا يكونوا خارجين عن الإسلام جملة؛ وإن كانوا قد خرجوا عن جملة من شرانعه وأصوله}. وأحال على أدلة هذا الاحتمال، ما سبق له في الفصل قبل هذا. قال:

{ويحتمل وجها ثالثاً، وهو أن يكونوا هم ممن فارق الإسلام، لكون مقالته كفرةً وتؤدي معنى الكفر الصريح، ومنهم من لم يفارقه، بل انسحب عليه حكم الإسلام، وإن عظم مقاله، وشُنع مذهبه. لكنه لم يبلغ مبلغ الخروج إلى الكفر المحض، والتبديل الصريح. ويدل على ذلك الدليل بحسب كل نازلة، وبحسب كل بدعة.} ثم نقل عن بعض المتأخرين تفصيلاً حسناً، إذ قال:

{وما كان من البدع راجعاً إلى اعتقاد وجود إله مع الله، كقول السبائية في علي، رضي الله عنه: إنه إله، أو خلق الإله في بعض أشخاص الناس، كقول الجناحية: إن الله تعالى له روح يحل في بعض بني آدم، ويتوارث، أو إنكار رسالة محمد، صلى الله عليه وسلم، كقول الثرائية: إن جبريل غلط في الرسالة فأداها إلى محمد، صلى الله عليه وسلم، وعليّ كان صاحبها، أو استباحة المحرمات وإسقاط الواجبات، وإنكار ما جاء به الرسول، كأكثر الغلاة من الشيعة، مما لا يختلف المسلمون في التكفير به. وما سوى ذلك من المقالات، فلا يبعد أن يكون معتقدها غير كافر} هـ [45/3].

وقد أطل صاحب "الاعتصام" في هذا المقام وأجاد، واستوفى الكلام على الأدلة والآراء في هذه الفرق الضالة.

وسبقه إلى ذلك القاضي عياض في "الشفاء"، آخر الجزء الثاني، في فصل من أضاف إلى الله تعالى ما لا يليق به:

{ ليس على طريق السب ولا الردة وقصد الكفر، ولكن على طريق التأويل والاجتهاد، والخطأ المفضي إلى الهوى والبدعة، من تشبيهه أو نعتٍ بجارحة، أو نفي صفة كمال. فهذا مما اختلف السلف والخلف في تكفير قائله ومعتقده. واختلف قول مالك وأصحابه في ذلك، ولم يختلفوا في قتالهم إذا تحيزوا فنة، وأنهم يستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا. وإنما اختلفوا في المنفرد منهم، فأكثر قول مالك وأصحابه، ترك القول بتكفيرهم، وترك قتلهم، والمبالغة في عقوبتهم، وإطالة سجنهم حتى يظهر إقلاعهم وتستبين توبتهم، كما فعل عمر، رضي الله عنه، بصبيغ. وهذا قول محمد بن المؤاز في الخوارج، وقول عبد الملك بن الماجشون، وقول سحنون في جميع أهل الأهواء. وبه فسر قول مالك في "الموطأ"، وما رواه عن عمر بن عبد العزيز، وعن جده وعمه من قولهم في القدرية: يُستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا} هـ [305/2 طحجيرية].

ثم أطل، رحمه الله، في نقل أقوال أهل المذهب. ثم قال عن القاضي إسماعيل: {وإنما قال مالك في القدرية وسائر أهل البدع؛ يُستتابون، فإن تابوا وإلا قتلوا، لأنه من الفساد في

الأرض، كما قال في المحارب: إن رأى الإمام قتله، وإن لم يقتل، قتله { الخ. ثم أعاد في الموضوع فصلا وصدّره بقوله:

{قد ذكرنا مذاهب السلف في إكفار أصحاب البدع والأهواء المتأولين، ممن قال قولاً يؤديه مساقه إلى الكفر؛ هو إذا وقف عليه لا يقول بما يؤديه إليه قوله. وعلى اختلافهم، اختلف الفقهاء والمتكلمون في ذلك. فمنهم من صوّب التكفير الذي قال به الجمهور من السلف، ومنهم من أباه، ولم ير إخراجهم من سواد المسلمين، وهو قول أكثر الفقهاء والمتكلمين. وقالوا: هم فساق عصاة ضلال، وثوارثهم من المسلمين، ونحّم لهم بأحكامهم}. ثم قال:

{واضطرب آخرون في ذلك، ووقفوا عن القول بالتكفير أو ضده. واختلف قولني مالك في ذلك، وتوقفه عن إعادة الصلاة خلفهم، منه. وإلى نحو من هذا ذهب القاضي أبو بكر، إمام أهل التحقيق والحق، وقال إنها من المعوصات، إذ القوم لم يصرحوا باسم الكفر، وإنما قالوا قولاً يؤدي إليه. واضطرب قوله في المسألة على نحو اضطراب قول إمامه مالك بن أنس}. قال القاضي عياض:

{وكذلك اضطرب فيه قول شيخه أبي الحسن الأشعري. وأكثر قوله ترك التكفير، وأن الكفر خصلة واحدة، وهو الجهل بوجود الباري تعالى. وقال مرة: من اعتقد أن الله تعالى جسم، أو المسيح، أو بعض من يلقاه في الطرق، فليس بعارف به، وهو كافر به. ولمثل هذا ذهب أبو المعالي، رحمه الله، في "أجويته" لأبي محمد عبد الحق، وكان سأله عن المسألة، فاعتذر له بأن الغلط فيها يصعب، لأن إدخال كافر في الملة، أو إخراج مسلم عنها، عظيم في الدارين. وقال غيرهما من المحققين: الذي يجب الاحتراز من التكفير في أهل التأويل؛ فإن استباحة دماء المصلين الموحدين خطراً، والخطأ في ترك ألف كافر، هو أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم واحد}. [الشفاء: 307/2].

ثم ذكر القاضي عياض الأدلة من "القرآن" وغيره. وقد أطل، رحمه الله، في هذا الموضوع بما يشفي القليل، ويبرئ داء الجهل عن نفس المتحير العليل، فانتظر "شفاءه" في تلك التحقيقات المفيدة، وأضف إليها ما بسطه في ذلك أبو إسحاق الشاطبي في "اعتصامه". ثم بعد هذا كله؛ فالتحقيق في هذه المسألة هو الاطلاع على كل فرقة من هذه الفرق، وتحقيق عقائدهم، فمن كانت مقالاتهم فيها صريحة في الكفر والردة، فلا معنى لإدخالهم في الإسلام. والمقالات التي تخرج من الملة محررة في باب الردة من أبواب الفقه. وأفاض القول

في ذلك القاضي عياض في "شفائه"، في فصل مستقل، وقد أشرنا فيما سبق إلى بعضه. وقال: ذلك كله راجع لما حصله بعض المتأخرين، كما نقلنا كلامه سابقا عن "اعتصام" الشاطبي. والله تعالى أعلم.

[الكلام على أصول هذه الفرق وعددها]

واعلم أن أصول هذه الفرق، كما في "المواقف"، بعد أن ذكر أن الخلاف الذي كان بين الصحابة صدر الإسلام، كما أسلفنا، إنما كان في أمور اجتهادية لا توجب إيمانا ولا كفرا، وكان غرضهم منها إقامة مراسم الدين، وإدامة مناهج الشرع القويم. أما في أصول الدين وعقائده، فكانوا على عقد واحد، كما قال الآمدي: {كان المسلمون عند وفاة النبي، صلى الله عليه وسلم، على عقيدة واحدة، وطريقة واحدة، إلا من كان يبطن النفاق، ويظهر الوفاق. ثم نشأ الخلاف بينهم في أمور اجتهادية لا توجب إيمانا ولا كفرا}.

ثم مثل من ذلك أمثلة نقلها عنه في "المواقف"، ثم قال: {وكان الخلاف يتدرج ويترقى شيئا فشيئا إلى آخر أيام الصحابة، حتى ظهر معبد الجهني، وغيلان الدمشقي، ويونس الأسواري، وخالفوا في القدر وإسناد جميع الأشياء إلى تقدير الله}. قال في "المواقف": {ولم يزل الخلاف يتشعب، والآراء تتفرق، حتى تفرق أهل الإسلام وأرباب المقالات إلى ثلاث وسبعين فرقة}.

ثم ذكر أن كبار الفرق الإسلامية ثمانية: المعتزلة، والشيعية، والخوارج، والمرجئة، والجبرية، والنجارية، والمشبهة، والناجية. وأفاض في بيان كل فرقة من هذه الفرق، وشرح عقائدهم، وختم بالناجية وهم أهل السنة، وبين عقيدتهم، وهي عقيدة الإمام الأشعري.

وكذلك ذكر هذه الأصول الثمانية، أبو إسحاق الشاطبي في "الاعتصام"، وأطنب في شرحها، وبيان فروعها وتعدادها، حتى استوفى العدد الوارد في الحديث، وهو ثلاث وسبعون فرقة، وحقق القول في تلك المذاهب والحكم الشرعي فيها، من تكفير وعصيان وضلالة، وتتبع ما للناس في ذلك من الأقوال والآراء، وذيل كل قول بإيراد إشكالات والجواب عنها، وهو كلام لا تجده في غير هذا الكتاب. وما ذكره أولاً في أن أصول هذه الفرق راجع إلى ثمان، وهو الذي جرى عليه صاحب "المواقف"، هو المتداول.

وقال أبو محمد ابن حزم في كتابه "الفصل" : {فرقُ المقرين بملة الإسلام خمسة، وهم: أهل السنة، والمعتزلة، والمرجئة، والشيعية، والخوارج. ثم افرقت كل فرقة من هذه على فرق} هـ [77/2].

ونقل في "الاعتصام" عن جماعة من أهل العلم، أن أصول البدع أربعة، وسائر الثنتين والسبعين فرقة عن هؤلاء تفرعوا، وهم: الخوارج، والروافض، والقدرية، والمرجئة، قال الشاطبي: {قال أسباط: ثم تشعبت كل فرقة ثمان عشرة فرقة، فتلك ثنتان وسبعون فرقة، والثالثة والسبعون هي الناجية. هـ [78/3].

ثم أطل الشاطبي فيما يرد على هذه التقديرات من الإشكالات، وذكر عن الطرطوشي ما قصد العلماء بهذا التحديد، وأطل في ذلك، وبعد أن قال إنه حسن. لكن تعقبه بأن البدع إذا اعتبر فيها ما أفاده هذا الإمام في التقرير، لزم عليه أن كل من ابتدع بدعة مطلقا وتوابع عليها، تسمى فرقة. فلا يقف العدد حينئذ في مائة ولا أكثر، لأن الابتداع لا يزال يحدث مدى الدهر. ويشير لذلك ما ورد عن ابن عباس: ما من عام إلا والناس يحيون فيه بدعة، ويميتون فيه سنة. قال الشاطبي:

{وهذا موجود في الواقع، فإن البدع قد نشأت إلى الآن، ولا تزال تكثر. وإن فرضنا إزالة بدع الزانغين في العقائد كلها، لكان الذي يبقى أكثر من اثنتين وسبعين؛ فما قاله، أي الطرطوشي، غير مخلص}. [82/3].

[الرجوع لذكر ما أصاب الإسلام من دسّ الخلاف،
وخرم سياج الائتلاف]

وبالجملة، فهذا الشريط الذي ابتدأت المذاكرة فيه عريض طويل، ولا يمكن لي أن أصل إلى منتهاه، الذي خرجت فيه عن المقصود بالذات، وهو ما أصاب هذه الأمة في أول القرن الثاني وأثناءه وفي أواخر القرن الأول، وهما خير القرون علما ودينا، ومربعا خصبا، ومكانا واسعا، ومعهدا عاليا، لاقتطاف قواعد الدين وأصوله، ورواية أحاديث فرائض الشريعة والسنن عن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كما أسلفنا، من التفرق والتخالف في العقائد.

وأول من سنَّ هذه السنة السيئة، معبد الجُهني وأتباعه، من نفي القول بالقدر. واتبعه في ذلك بعض أهل البصرة، وقام [في مواجهتهم] من كان هناك من بقية أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأكابر التابعين، كالحسن البصري وأضرابه. وكان هذا الحادث الجلل من هذا الضال المضل، فيما يظهر، في الخمسين الأخيرة من القرن الأول، لأنه، كما سبق، قتل سنة ثمانين: قتل عبد الملك بن مروان، وصلبه بدمشق ويظهر أنه لأجل بدعته.

[الداهيتان العظيمتان اللتان دهت الإسلام: الشيعة والخوارج، ونشأتها]

على أنه قد دها الإسلام قبل ذلك، داهيتان عظيمتان، إذ (البئس المؤمنون وكذبوا زورا لا شديدا) بفرقتين عظيمتين من تلك الفرق الضالة، وهما فرقة الشيعة وفرقة الخوارج، وأغارت على هذه الأمة، وحاولت تمزيق عقيدتها، وتقويض دولتها.

أما فرقة التشيع، فقد أثارها ذلك الرجل الضليل، الذي أظهر الدخول في الإسلام وهو يبطن اليهودية، وهو عبد الله بن سبأ، الذي كان أول ابتداء كيده، وبث سمّ تضليله، أواخر خلافة سيدنا عثمان، رضي الله عنه، إذ أظهر بغض من بقيت فيه بقية من حمية الجاهلية، وتعصبهم على أهل السابقة من المهاجرين والأنصار والخاصة من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الذين كان بيدهم الحكم، ولهم الفضل باحتضانهم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وشدة اقتدانهم به، وشرفهم بالنسب القرشي، وأن منهم الأنصار، وأن وطنهم الحجاز. أما باقي قبائل العرب من كندة والأرد وقضاعة وغيرهم، فلم يكن لهم الفضل الذي اختص به هؤلاء السابقون من المهاجرين والأنصار، وإن كان لتلك القبائل يد وقدم في الكفاح في فتح الأقطار. وبهذا كانوا يرون لأنفسهم فضلا يستحقون به أن يكونوا حاكمين لا محكومين، وأصبحوا يوقدون نار الفتنة بالطعن في أمراء الخليفة القرشي سيدنا عثمان، رضي الله عنه، ويرفعون بهم شكايات اسفر البحث أنها لا أصل لها.

ولكن فيما يظهر من غضون التاريخ، وتتبع أصل هذا الطعن، نجده كان عن يد أجنبية، إذ كان الموقظ الحقيقي لهذه الطعون، هو ذلك اليهودي ابن سبأ، إذ ابتداء بالميل لأهل البيت والتشيع لهم، وصار يستميل الأشرار بذلك، ويزين لهم سوء عمله. وكان أولا بالبصرة فأخرج منها، ثم لحق بالكوفة، ثم بالشام فأخرجه، فلحق بمصر. وهناك، فيما يظهر، وجد

عُثْمَةَ، فباض به وأفرخ، وأصبح يُكثر الطعن على عثمان، ويدعو في السر لأهل البيت، ويقول إن محمدا يرجع كما يرجع عيسى؛ وعنه أخذ ذلك أهل الرَجْعَةِ، وأن عليا وصي رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأن عثمان أخذ الأمر بغير حق، ويحرض الناس على القيام في ذلك، والطعن على الأمراء؛ فاستمال الناس لذلك في الأمصار. وكان ما كان من قتل الخليفة ذي النورين سيدنا عثمان، رضي الله عنه. وكان سيدنا عثمان نفاه.

ولم يزل أمر هذا اليهودي وسمه يسري في أعضاء أهل الإسلام، حتى تسلم سيدنا علي الخلافة، وهو مستمر على تضليله لأهل العقول الضعيفة، حتى صار يقول لسيدنا علي: أنت الله! وبهذا الضال سميت الفرقة السبائية التي تعد من غلاة الشيعة. وقد شرح اعتقاد هذه الفرقة الغالية في "المواقف"، وذكر حال رئيسها، فقال، ممزوجا بشرحها:

{السبائية: قال عبد الله بن سبأ لعلي: أنت الإله حقا. فنفاه علي إلى المدائن. وقيل انه كان يهوديا فأسلم. وكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون وصي موسى، مثل ما قال في علي. وهو أول من أظهر القول بوجوب إمامة علي، ومنه تشعبت أصناف الغلاة. وقال ابن سبأ: وإنه لم يمِت عليّ، ولم يقتل. وإنما قتل ابن ملجم شيطانا تصور بصورة علي. وعلي في السحاب، والرعد صوته، والبرق سوطه، وإنه ينزل بعد هذا إلى الأرض ويملاها عدلا. وهؤلاء يقولون عند سماع الرعد: عليك السلام يا أمير المؤمنين} هـ. كلام "المواقف" وشرحها، [385/8].

وقد أعلن الحافظ ابن حزم في كتابه "الفصل، في الملل والنحل" بلعن ابن سبأ، حسبما سيأتي في أصل خروج هذه الطوائف عن الإسلام.

داهية خروج الخوارج:

وفي أيام خلافة سيدنا علي، رضي الله عنه، نشأت تلك الداهية الثانية، وهي داهية الخوارج الذين خرجوا على أمير المؤمنين سيدنا علي. وأول من خرج عليه ممن كان معه في حرب صفين، وأشدهم خروجا عليه ومروقا من الدين، الأشعث بن قيس، ومسعود التميمي، وزيد بن حصين الطائي، حين قالوا له: القوم يدعوننا إلى كتاب الله، وأنت تدعوننا إلى السيف؛ حتى هددوه وقالوا: لترفعن الأشر عن قتال المسلمين، وإلا لنفعلن بك كما فعلنا بعثمان. فاضطر إلى رد الأشر. وكان من أمر الحكمين أنهم حملوه على التحكيم أولا. وكان يريد أن يبعث عبد الله بن عباس، فما رضي الخوارج بذلك، وقالوا: هو منك. فحملوه على بعث أبي موسى الأشعري، على أن يحكم بكتاب الله. فجرى الأمر على خلاف ما رضي به، فلما لم

يرض بذلك، خرجت الخوارج عليه، وقالوا: لم حكمت الرجال؟! لا حكم إلا لله. وهم المارقون الذين اجتمعوا بالنهروان. قال الشهرستاني:

{وكبار فرق الخوارج، ستة: الأزارقة، والنجدات، والصفرية، والعجاردة، والأباضية، والثعالبة؛ والباقون فروعهم. ويجمعهم القول بالتبري عن عثمان وعلي، ويقدمون ذلك على كل طاعة، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك، ويكفرون أصحاب الكبانر، ويرون الخروج على الإمام، إذا خالف السنة، حقا واجبا}. هـ. [121/1].

وتفصيل القول في هذه الفرقة الضالة وفروعها يطول. ومن أراد ذلك فعليه بـ"الملل والنحل" للشهرستاني، و"المواقف" للعضد، مع شرحها للسيد الشريف الجرجاني، آخر الجزء الثامن.

أسباب افتراق الأمة، وتعدد فرق الابتداع، وكلام ابن حزم والشاطبي في ذلك]

وما ذكرت هذه النبذة، إلا لجر القلم إليها، واستعذاب للمباحث العلمية، وإلا فالقصد هو الإشارة إلى ما أصاب صدر هذه الأمة من دسّ الخلاف، وخرم سياج الائتلاف. وقد سبق لنا أن ذلك كله من دسانس الأعداء، الذين حاولوا إطفاء نور هذا الدين قبل أن يعم العالم نوره، ويخفي كل دين على وجه هذه الغبراء ظهوره. (وَيَايَا اللَّهِ إِنَّ أَنْ يُيَمَّ نُورَهُ وَكَوْكَرَهُ الْكَافِرُونَ). وهذا كله كان يحوك في صدري، ويميل إليه فكري. ولكن لم أكن أرى المؤرخين يشيرون لذلك، حتى وقفت على ما قاله الحافظ ابن حزم في كتابه "الفصل، في الملل والنحل"، وهو نصّ فيما كان يحوك في صدري، ويميل إليه نظري، ولفظه:

{والأصل في أكثر خروج هذه الطوائف عن ديانة الإسلام، أن الفرس كانوا من سعة الملك، وعلو اليد على جميع الأمم، وجلالة الخطر في أنفسهم، حتى إنهم كانوا يسمون أنفسهم الأحرار والأبناء، وكانوا يعدون سائر الناس عبيدا لهم. فلما امتحنوا بزوال الدولة عنهم على أيدي العرب، وكانت العرب أقل الأمم عند الفرس خطرا، تعاضمهم الأمر، وتضاعفت لديهم المصيبة، وراموا كيد الإسلام بالمحاربة في أوقات شتى؛ ففي كل ذلك يظهر الله، سبحانه وتعالى، الحق}.

ثم ذكر أبو محمد رؤساء هؤلاء المدبرين لكيد الإسلام، قال:

{فراوا أن كيده على الحيلة أنجع. فأظهر قوم منهم الإسلام، واستمالوا أهل التشيع بإظهار محبة أهل بيت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، واستشناع ظلم علي، رضي الله عنه. ثم سلخوا بهم مسالك شتى، حتى أخرجوهم عن الإسلام. فقوم منهم أدخلوهم إلى القول بأن رجلاً ينتظر، يدعى المهدي، عنده حقيقة الدين، إذ لا يجوز أن يؤخذ الذين من هؤلاء الكفار؛ إذ نسبوا أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلى الكفر}.

ثم ذكر غير هذا من أقوالهم الباطلة، والاعتقادات المخرجة عن التوحيد، الصريحة في المروق من دين الإسلام، والقول والحلول وسقوط الشرائع، واختلاق فرائض ليس لها بالدين الإسلامي أدنى اتصال، ولا أقل شبهة بوجهه ولا بحال. قال:

{وقد سلك هذا المسلك أيضاً عبد الله بن سبأ الحميري اليهودي؛ فإنه، لعنه الله، أظهر الإسلام لكيد أهله. فهو كان أصل إثارة الناس على عثمان، رضي الله عنه. وأحرق علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، منهم طوائف أعلنوا بالإلهية. ومن هذه الأصول الملعونة، حدثت الإسماعيلية والقرامطة، وهما طائفتان مجاهرتان بترك الإسلام جملة، قائلتان بالمجوسية المحضه}. ثم قال أبو محمد:

{فإذا بلغ الناس إلى هذين الشعبين، أخرجوه عن الإسلام كيف شاعوا، إذ هذا هو غرضهم فقط، فالله الله عباد الله. اتقوا الله في أنفسكم؛ لا يغرتكم أهل الكفر والإلحاد، ومن موه كلامه بغير برهان، لكن بتمويهات ووعظ على خلاف ما أتاكم به كتاب ربكم وكلام نبيكم، صلى الله عليه وسلم؛ فلا خير فيما سواهما. واعلموا أن دين الله تعالى ظاهر لا باطن فيه، وجهر لا سر تحته، كله برهان لا مسامحة فيه. واتهموا كل من يدعو أن يتبع بلا برهان، وكل من ادعى للديانة سرا وباطنا، فهي دعاوي ومخارق. واعلموا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لم يكتف من الشريعة كلمة فما فوقها، ولا أطلع أخص الناس به من زوجة أو ابنة أو عم أو ابن عم أو صاحب، على شيء من الشريعة كتّمه عن الأحمر والأسود ورعاة القم، ولا كان عنده، عليه السلام، سر ولا رمز ولا باطن غير ما دعا الناس كلهم إليه. ولو كتّم عنهم شيئاً لما بلغ كما أمر، ومن قال هذا، فهو كافر}. {هـ ما قاله هذا الإمام. [91/2]}.

وهو في الجملة لا مزية فيه. ولكن هناك بعض إيرادات سنتصدي للجواب عنها فيما بعد، إن يسر الله.

هذا ما ذكره أبو محمد ابن حزم في سبب افتراق هذه الأمة وتعدد فرق الابتداع، وخروجها عن جماعة المسلمين المتبعين لما كان عليه النبي، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه.

[السبب الأول في الاختلاف]

وذكر الإمام النظام، أبو إسحاق الشاطبي، في كتابه "الاعتصام"، الفريد في بابيه، لذلك أسباباً.

فقد ذكر في الباب التاسع من هذا الكتاب، الآيات الدالة على ذم البدعة، كقوله تعالى: (الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْنَا مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ) وكقوله: (وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا) وقوله: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَقَرَّبَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ). وفي الحديث: "ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة". قال: { والتفرق ناشئ عن الاختلاف في المذاهب والآراء. } ثم قال:

{ فلا بد من النظر في هذا الاختلاف ما سببه؟ وله سببان. أحدهما لا كسب للعباد فيه، وهو الراجع إلى سابق القدر. والآخر هو الكسبي. } قال: { وهو المقصود بالكلام عليه في هذا الباب، إلا أن نجعل السبب الأول مقدمة، فإن فيها معنى أصيلاً يجب التثبت له على من أراد التفقه في البدع. } ثم شرع، رحمه الله، يفصل في هذا السبب الأول، وهو القدري، فقال:

{ قال الله تعالى: (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِنْ أَرَادَ رَبُّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ)، فأخبر سبحانه أنهم لا يزالون مختلفين أبداً، مع أنه إنما خلقهم للاختلاف. وهو قول جماعة من المفسرين في الآية. وان قوله: (وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ) معناه: وللاختلاف خلقهم. وهو مروى عن مالك بن أنس قال: خلقهم ليكونوا فريقاً في الجنة، وفريقاً في السعير. ونحوه عن الحسن. فالضمير في (خلقهم)، عائد على الناس، فلا يمكن أن يقع منهم إلا ما سبق في العلم. وليس المراد هاهنا الاختلاف في الصور. } قال: { ولا في الخلق. وإنما المراد اختلاف آخر، وهو الاختلاف الذي بعث الله النبيين ليحكموا فيه بين المختلفين، كما قال تعالى: (كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ) } الخ. قال:

{وذلك الاختلاف في الآراء والنحل والأديان والمعتقدات المتعلقة بما يسعد الإنسان به أو يشقى في الآخرة والدنيا؛ إلا أن هذا الاختلاف الواقع بينهم على أوجه}. بين هذه الأوجه فقال:

{أحدها: الاختلاف في أصل النحلة. وهو قول جماعة من الفسرين، منهم عطاء، قال: (وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبِّكَ وَلِذَلِكَ خَلَقَهُمْ)، قال: اليهود والنصارى والمجوس والحنيفية، وهم الذين رحم ربك الحنيفية}. ثم قال:

{ وأصل هذا الاختلاف هو في التوحيد، والتوجه للواحد الحق سبحانه، فإن الناس لم يختلفوا في أن لهم مديراً وخالقاً أوجدهم، إلا أنهم اختلفوا في تعيينه على آراء مختلفة، من قائل بالاثنتين وبالخمسة، وبالطبيعة أو بالدهر، أو بالكواكب، إلى أن قالوا بالآدميين وبالشجر وبالجماعة، وما ينتحون بأيديهم. ومنهم من أقر بواجب الوجود الحق، لكن على آراء مختلفة أيضاً، إلى أن بعث الله الأنبياء مبينين لأمرهم حق ما اختلفوا فيه}. [الاعتصام: 3/3].

ثم بين ما اختلف فيه المقررون بواجب الوجود، من اليهود والنصارى، وأنهم اختلفوا في يوم الجمعة، فاتخذ اليهود السبت، والنصارى الأحد، وهدى الله أمة محمد للجمعة. واختلفوا في القبلة، فالنصارى المشرق، واليهود بيت المقدس، وهدى الله الأمة للكعبة.

واختلفوا في الصلاة؛ فمنهم من يركع ولا يسجد، ومنهم من يسجد ولا يركع، ومنهم من يصلي ولا يتكلم، ومنهم من يصلي وهو يمشي، وهدى الله الأمة للحق من ذلك. واختلفوا في الصوم؛ فمنهم من يصوم بعض النهار، ومنهم من يصوم من بعض الطعام، وهدى الله الأمة للحق.

ومنهم من اختلف في إبراهيم، عليه السلام، ومنهم في عيسى، وهدى الله الأمة إلى الحق في إبراهيم أنه كان حنيفاً مسلماً، وأن عيسى روح الله وكلمته.

{اختلاف الأمة المحمدية في الفروع والجزئيات، لا يضر}

ثم قال: {إن هؤلاء المتفقين - يعني بهم أهل الأمة المحمدية - قد يعرض لهم الاختلاف، بحسب القصد الثاني}، ويعني به في الفروع لا في الأصول. قال:

{فإن الله تعالى، حكم بحكمته أن تكون فروع هذه الملة قابلة للأنظار، ومجالاً للظنون. وقد ثبت عند النظر أن النظريات لا يمكن الاتفاق فيها عادة، فالنظريات عريضة في إمكان الاختلاف، لكن في الفروع دون الأصول، وفي الجزئيات دون الكلّيات، فلذلك لا يضر هذا الاختلاف. وقد نقل المفسرون عن الحسن في هذه الآية أنه قال: أما أهل رحمة الله، فإتباعهم لا يختلفون اختلافاً يضرهم. يعني لأنه في مسائل الاجتهاد التي لا نص فيها بقطع العذر، بل لهم فيه أعظم العذر. ومع أن الشارع لما علم أن هذا النوع من الاختلاف واقع، أتى بأصل يرجع إليه، وهو قول الله تعالى: {إِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ}، فكل اختلاف من هذا القبيل، حكم الله فيه أن يرد إلى الله. وذلك رده إلى كتابه، وإلى رسول الله. وذلك رده إليه إذا كان حياً، وإلى سنته بعد موته. وكذلك فعل العلماء، رضي الله عنهم} هـ. [7/3].

ثم أفاض، رحمه الله، في شرح اختلاف أهل الاجتهاد في الفروع التي لا نص فيها، وأنه من الاختلاف الذي لا يتوجه إليه الذم. بل هو إذا كان جارياً على طريق الحق والإنصاف، محمود، إذ قال في الوجه الرابع، الذي يخرج به هذا الاختلاف من الذم، إن جماعة من السلف الصالح جعلوا اختلاف الأمة في الفروع، ضرباً من ضروب الرحمة؛ وإذا كان من جملة الرحمة فلا يمكن أن يكون صاحبه خارجاً عن قسم أهل الرحمة. وبيان كون الاختلاف المذكور رحمة ما روي عن القاسم بن محمد، قال: لقد نفع الله باختلاف أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في العمل: لا يعمل العامل بعلم رجل منهم، إلا رأى أنه في سعة.

ثم نقل الشاطبي ما وقع بين عمر بن عبد العزيز، والقاسم بن محمد، وتخالفاهما، وقول عمر: ما أحب أن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لا يختلفون، لأنه لو كان قولاً واحداً، لكان الناس في ضيق. ثم قال الشاطبي:

{ومعنى هذا أنهم فتحوا للناس باب الاجتهاد، وجواز الاختلاف فيه}. ثم قال: {وبين هذين الطريقتين واسطة أدنى من الرتبة الأولى، وأعلى من الرتبة الثانية، وهي أن يقع الاتفاق في أصل الدين، ويقع الاختلاف في بعض قواعده الكلية، وهو المؤدي إلى التفرق شيئاً} هـ [11/3].

[سبب الاختلاف في بعض القواعد]

ونحنا لهذا القسم إلى أنه المشار إليه بالآية التي تخرج هذا القسم من الرحمة، إذ قال تعالى: {وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبِّكَ} وهو الاتفاق في أصل التوحيد، واختلافهم في

بعض القواعد التي اتفق عليها أهل السنة الذين يتبعون ما كان عليه النبي، صلى الله عليه وسلم، وأصحابه. ثم بين الأسباب الداعية للاختلاف في هذه القواعد، فقال:

{فاعلموا أن الاختلاف في بعض القواعد الكلية، لا يقع في العادة الجارية بين المتبحرين في علم الشريعة، الخاضعين في لجتها العظمى، العاملين بمواردها ومصادرها. والدليل على ذلك، اتفاق أهل العصر الأول، وعامة العصر الثاني، على ذلك. وإنما وقع اختلافهم في القسم المفروغ منه آنفا (أي وهو الاختلاف في الفروع). بل كل خلاف على الوصف المذكور، وقع بعد ذلك، فله أسباب ثلاثة، قد تجتمع وقد تفترق: أحدها أن يعتقد الإنسان في نفسه، أو يُعتقد فيه، أنه من أهل العلم والاجتهاد في الدين - ولم يبلغ تلك الدرجة - فيعمل على ذلك ويعد رأيه رأياً، وخلافه خلافاً. ولكن تارة يكون ذلك في جزئي وفرع من الفروع، وتارة يكون في كلي وأصل من أصول الدين، كان في الأصول الاعتقادية، أو من الأصول العلمية. فتراه أخذاً ببعض جزئيات الشريعة في هدم كلياتها حتى يصير منها ما ظهر له بادي رأيه من غير إحاطة بمعانيها، ولا رسوخ في فهم مقاصدها. وهذا هو المبتدع. وعليه نبه الحديث الصحيح أنه، صلى الله عليه وسلم، قال: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه من الناس، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء؛ حتى إذا لم يبق عالمٌ، اتخذ الناس رؤساء جهلاً، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا" [14/3].

ثم أفاض الشاطبي، رحمه الله، في ذكر الأحاديث والآثار التي تدل دلالة واضحة على أن ما أصاب هذه الأمة من التفرق والانشقاق، واختلاط الحق فيها بالباطل، إلا من قبل الرؤساء الجهال المدعين للعلم، وهم عن تحقيق أصوله ومقاصده في بعد وانفصال، إذ غالب هؤلاء كانوا في الإسلام دخلاء، وعن فهم "القرءان" والسنة بعيدون بعد الأرض من السماء. ولهذا كان الأئمة المتاصلون في الإسلام، يكرهون هؤلاء الأرقاء الجهال أن يتصدوا لكتب العلم ونشره، لعدم إحاطتهم بمعاني أصوله، وجهلهم بمواقع فروعه. قال الإمام الفريابي:

{كان سفيان الثوري إذا رأى هؤلاء النبط يكتبون العلم تغير وجهه، فقلت: يا أبا عبد الله أراك إذا رأيت هؤلاء يكتبون العلم، يشتد عليك؟ قال: كان العلم في العرب وفي سادات الناس. وإذا خرج عنهم وصار إلى هؤلاء النبط والسفلة؛ غير الدين}. ثم قال أبو إسحاق:

{ولعلك إذا استقرأت أهل البدع من المتكلمين، أو أكثرهم، وجدتهم من أبناء سبائيا الأمم، ومن ليس له أصالة في اللسان العربي، فعمما قريب يفهم كتاب الله على غير وجهه، كما أن من لم يتفقه في مقاصد الشريعة؛ فهمها على غير وجهها} هـ [18/3].

وهذا أمر ظاهر بيّن. ونحن نشاهد في عصرنا هذا الذي انقطع فيه العلم الديني الحقيقي بقصد أهله، أو خمول تلك الباقية القليلة الضعيفة، التي لا يؤبه بها، ولا يسمع كلامها، بل ينظر إليها بعين الاحتقار، ويتلقى علمها الصحيح بالاستهجان والاستصغار. فنسألك اللهم أيد هذه الطائفة بتأييدك، واجعلهم ظاهرين على الحق حتى لا يضرهم هولاء الغالون الذين يحاولون إطفاء نور دينك. إنك على كل شيء قدير.

[الثاني من أسباب الخلاف]

قال أبو إسحاق: { والثاني من أسباب الخلاف، اتباع الهوى. ولذلك سمي أهل البدع أهل الأهواء، لأنهم اتبعوا أهواءهم، فلم يأخذوا الأدلة الشرعية مأخذ الافتقار إليها، والتعويل عليها، حتى يُصدروا عنها، بل قدموا أهواءهم واعتمدوا على آرائهم، ثم جعلوا الأدلة الشرعية منظورا فيها من وراء ذلك. وأكثر هولاء هم أهل التحسين والتقيح، ومن مال إلى الفلاسفة وغيرهم. ويدخل في غمارهم من كان منهم يخشى السلاطين لنيل ما عندهم، أو طلبا للرناسة، فلا بد أن يميل مع الناس بهواهم، ويتأول عليهم فيما أرادوا، حسبما ذكره العلماء ونقله الثقات من مصاحبي السلطان؛ فالأولون ردوا كثيرا من الأحاديث الصحيحة بفعلهم، وأساعوا الظن بما صحَّ عن النبي، صلى الله عليه وسلم، وحسبوا ظنهم بآرائهم الفاسدة، وحتى كثيرا من أمور الآخرة وأحوالها؛ من الصراط والميزان، وحشر الأجساد والنعيم، والعذاب الجسمي. وأكروا رؤية الباري وأشبهوا ذلك. بل صيروا العقل شارعا، جاء الشرع أو لا، بل إن جاء فهو كاشف لمقتضى ما حكم به العقل، إلى غير ذلك من الشناعات. { هـ [19/3].

[تحكيم العقل في الشرعيات، وتقليد القوانين الأجنبية، واتباع الهوى في الإفتاء]

قلت: وما قاله الشيخ أبو إسحاق، من تحكيم العقل في الشرعيات، وإلغاء ما جاء الشرع حاكما فيها، هو في زماننا عام في سائر الدول التي تنسب للإسلام، إذ ألغوا جميع الحدود الشرعية التي جاءت في الكتاب والسنة، وأسقطوا في محاكمهم التحريم والتحليل، وقلدوا القوانين الأجنبية التي مستندها العقل، كما هو معروف اليوم عند الخاص والعام، حتى صار القول بالتحريم والتحليل، إن قاله قائل، قوبل بالسخرية والاستهزاء، ووسم بقصور العقل وجهالته بالحضارة العصرية. وإلى الله المشتكى.

وأدمج أبو إسحاق في أتباع الهوى؛ ما يقع من بعض الفقهاء الذي لا يخشى الله ولا يتقيه، ويسعى في مساعدة ذي سطوة، رغبة في رئاسة، أو اقتناء عرض من هذا العرض الفاني، سيرتكه قريباً وبيقيه. ووصف من ذلك ما وقع للناصر الأموي، أمير الأندلس، مع قاضي العاصمة ومجلس الشورى، في إفتائهم في غرض له يمنعه واتباع الجادة، ويقرب أحد الفقهاء الذي كان مطروداً، وأسرَّ إليه، إذا حضر المجلس، أن يبطل كل ما أفتاه به القاضي وقرره مجلس الشورى. فأمر الملك باتباع ما قاله هذا الفقيه الشاذ، الذي آثر هواه، واتبع الباطل ولم يراع مولاة، الذي (يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ). ثم أطال أبو إسحاق في خطب هذا القاضي وتضليله، وكلام العلماء في ذلك.

قلت: ولم يزل [هذا] شأن شرار الفقهاء منذ القدم، فقد ذكر محيي الدين ابن العربي، قدس سره، في "الفتوحات"، أثناء كلام له، قد ضل عني الآن محله، أنه التقى يوماً بأمير عصره، وذكر له أموراً تصدر عن ذلك الأمير، والشرع لا يستسيغها، ففتح الأمير لائحة بتوقيع بعض فقهاء ذلك العصر، بجوازها، وقال: إني ما فعلت هذا إلا بمشاورة هؤلاء الفقهاء وتوقيعهم بذلك، أو كلاماً هذا معناه.

ثم ذيل أبو إسحاق ذلك الإفتاء بقوله: فتأملوا كيف أتباع الهوى. ثم قال: فشان مثل هذا لا يحل أصلاً من وجهين. ثم صار يبين ذلك ويستعظمه، ويضلل جاحد ذلك من أهل الفتوى.

قال كاتبه: وإن كان هو في الجملة، إنما هو خروج من مذهب لآخر للضرورة، فلا يوجب إلحاقه بالفرق المخالفة لقواعد العقائد. ولكن ربما يُقال: إن الضرورة هنا غير معتبرة شرعاً، لأنها من قبيل الإعانة على الباطل، وتغيير مقصد المحبسين لمجرد الشهوة والإغراق في السرف والترف، والخروج عما تقتضيه الحدود الشرعية، لأن هذا الفقيه المفتي، إنما دعاه إلى اتباع هذا المذهب، الذي هو غير مذهبه، ويرخص فيه لهذا الأمير، هو الرغبة في هذا العرض الدنيوي من مال أو جاه، فهو من قبيل الارتشاء لأجل الشهوة، لا لداع ديني، فربما يشمله الوعيد القرآني الذي ورد في شأن أحرار اليهود الذين كانوا يعملون هذه الأعمال، ويحرفون الكلم عن بعض مواضعه، تتبعا للرخص الشهوانية، إذ قال تعالى: (فَخَلَفَ مِنْ بَعدِهِمْ خَلْفٌ وَرثُوا الْكِتَابَ يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَذَا الْأَدْنَى وَيَقُولُونَ سَيُغْفَرُ لَنَا وَإِنْ يَأْتِهِمْ عَرَضٌ مِثْلَهُ يَأْخُذُوهُ أَلَمْ يُوحَىٰ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ وَدَرَسُوا مَا فِيهِ وَالذَّارُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ).

والله تعالى يوفقتنا، ويرشد علماءنا إلى اتباع الحق والجادة، واجتناب الباطل وبنيات الطرق التي تفرق الأمة عن سبيل الله. وقد قال السدي في تفسير الآية التي أسلفنا، حسبما نقله عنه الإمام ابن كثير:

{قوله: (فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ) إلى قوله: (وَدَرَسُوا مَا فِيهِ)}؛ قال: كانت بنو إسرائيل لا يستنقضون قاضيا إلا ارتشى في الحكم. وإن خيارهم اجتمعوا، فأخذ بعضهم على بعض العهد أن لا يفعلوا ولا يرتشوا. فجعل الرجل منهم إذا استقضي ارتشى، فيقال له: ما شئتك ترتشي في الحكم؟ فيقول: سيغفر لي. فتطعن عليه البقية الآخرون من بني إسرائيل فيما صنع. فإذا مات أو نزع، وجعل مكانه رجل ممن كان يطعن عليه فيرتشي، يقول: وإن يأت الآخرين عرض الدنيا يأخذوه. قال الله تعالى: (الْمُ يُؤَخِّدْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقَ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ) الآية. يقول الله تعالى منكرًا عليهم في صنيعهم؛ هذا مع ما أخذ عليهم الميثاق ليبيئن الحق للناس ولا يكتُمونه، كقوله: (وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَيَسَّ مَأْيُشْتَرُونَ)} هـ- [التفسير: 2/260].

والله تعالى يعرفنا الحق ويوفقتنا لاتباعه، ويوفقتنا على مداحض الباطل ويكهننا لرفضه ودفاعه، آمين.

[الثالث من أسباب الخلاف، حسب كلام الإمام الشاطبي]

ولنرجع إلى تتميم كلام المحقق الشاطبي، في ذكر أسباب اختلاف هذه الأمة وافتراقها، إذ قال:

{والثالث من أسباب الخلاف: التصميم على ابتداع العوائد، وإن فسدت، أو كانت مخالفة للحق. وهو اتباع ما كان عليه الأباء والشيوخ، وأشبه ذلك. وهو التقليد المذموم، فإن الله ذم ذلك في كتابه، فقال: (إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ) الآية} [26/3].

ثم أفاض القول بنقل الأدلة القرآنية والآثار. ثم حصل القول في هذه الأسباب التي ذكرها، فقال:

{هذه الأسباب الثلاثة راجعة في التحصيل إلى وجه واحد: وهو الجهل بمقاصد الشريعة، والتخرص على معانيها بالظن من غير تثبت، أو الأخذ فيها بالنظر الأول. ولا يكون ذلك من راسخ في العلم}. انظر تمامه. [الاعتصام: 28/3].

[تشبث أهل العصر الحاضر بالعوائد المحرمة]

ثم أقول للشيخ المحقق الشاطبي: هذا الذي سطرته في الوجه الثالث، وهو اتباع العوائد، وما صورته به من الأمثلة، هو شيء خفيف يمكن أن يلتصق له وجه لا يخرج، وجه لا يوجب له الحكم بالمروق عن الدين، وإن خالف القواعد.

أما في عصرنا هذا، فإن الناس جعلوا العوائد المحرمة بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، هي دينهم الذي يدينون به، ومنهجهم الذي ينتهجون سبيله من ارتكاب المحرمات، والاشتغال بالفواحش الممقوتات، والألعاب الملهيات التي تنافي الدين وتوقع في الإلحاد والكفریات، وتعمير أوقاتهم بالاستهزاء بعقائد التوحيد، وتشكيكهم في أمر المعاد وبعث الأموات، ولا يرون أن النار حق سيعذب فيها أهل الغوايات والضلالات، وأن الجنة أعدت دار نعيم للمؤمنين من أهل الطاعات.

ثم هم مع هذا يرون أن اتباع هذا الصراط المغضوب عليه، هو الحق الذي يتطلبه الوقت الذي أخذت فيه الأرض زخرفها وزينت بمخترعات الحضارة، وأن المنحرف عنها هو مختل العقل، معتل المزاج، ومن خالف في ذلك قوبل بما لا يغني. وإلى الله المشتكى، وفي باب رحمته الواسعة المرتجى.

[استدراك الدسائس الأجنبية]

وكونها السبب الأكبر في تمزيق هذه الأمة]

ثم إن الشيخ الشاطبي أتى بفصول في هذا الباب يشاق إليها المسلم اللبيب، والعالم الأريب. ثم أتى أنبأه القارئ - إن وجد، وهو الآن مفقود أو في حكم المفقود - أن ذلك التحصيل الذي حصله في الأسباب الثلاثة للاختلاف، هي صحيحة في بابها، لا يرتاب فيها ذو لب مطلع، وعالم متضلع؛ لأنه كان الواجب التنبيه على السبب الذي هو أكبر الأسباب، وأعظمها في تمزيق ألفة هذه الأمة، وتقطيعها أمماً متباينة الأفكار، متباعدة عن التآلف والاتحاد، وهو الدسائس الأجنبية.

وراجع ما كتبناه عن ابن حزم، الذي هو نصّ في موضوعنا، قبل هذه الورقة بنحو

خمس ورقات. [أي من صفحة : 202]

[رجوع إلى ذكر المرحلة الثالثة من مراحل رواية الحديث]

ولنرجع إلى موضوعنا، الذي ذيلناه بذيول خرجت عن خط الإطناب، ولكن لا يخفى ما فيها من الفوائد الجمة التي تعرفك ما أصاب هذه الأمة من الكوارث، وما كابدهت من مكائد أعداء الإسلام ونصبته لأهله من مصائد النوائب، ليصرفوهم عن دينهم الحق، وليقتنواهم عما تمسكوا به من الدين الحنيف الذي مال إليه أعظم الخلق، وأصبح نوره يسطع في الغرب والشرق، حتى نصرنا دين الله فانتصروا وسعوا، هؤلاء الأعداء، في التغلب عليهم بأباطيلهم، فهزموا بسيوف الحق واندحروا.

هذا الموضوع هو المرحلة الثالثة من مراحل رواية الحديث، فأقول، كما قدمنا: هذه هي المرحلة التي أذن فيها لأهل الحديث بكتابة ما عندهم من الحديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكتبه في الصحف والدفاتر، وصدر الأمر الخلفي للعلماء بكتب ما عندهم من العلم والحديث، فأقبل أهل العلم والحديث من التابعين على تلقي الحديث والعلم من أفواه أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الذين تفرقوا في الأقطار المفتوحة من العراق والشام ومصر، وجدوا في ذلك واجتهدوا، وتتبعوا أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حيثما حلوا وارتحلوا، فجمعوا من ذلك ما ملأ الدفاتر، وامتألت به بطون القماطر، وضاعت وتعدت في كتابته الأجزاء والأسفار، وظهر للأمة فيها ذو الإقلال وذو الإكثار.

ولكن كدر صفو هذه المرحلة، ما قدمنا من اختلاف الآراء والأفكار، وتعدد النحل وتفرق العقائد بسبب الانتشار في الأقطار، ومساكنة من ساءت نيته في ديانة الإسلام من الرفقاء والجوار، إذ كل أهل ناحية كان هواه مع الملة التي كان يدين بها أهلها، وينتحل الوسائل لإدماجها في ملة الإسلام.

ومن كان له اطلاع على القواعد الإسلامية، يُظهر ذلك بإحاطة بتلك القواعد، ويجتهد في اختلاق السند في ذلك. أضف إلى هذا ما كان من التحيز للحكومات؛ فهذا بكري، وهذا عثمانى، وهذا علوي. ثم بعد ذلك صار: هذا أموي، وهذا عباسي. فانتسع الخرق على الراقع،

واختلط على الراوي للحديث المحدث الصادق بالكاذب الواضع، ونزل بأهل الرواية، في هذه المرحلة الثالثة، أمر يشق على من يتحرى الحقيقة ويتوصل إلى الأمر الواقع، إذ كثر فيها الكذابين على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والوضّاعون للحديث الذي لم يقله، عليه السلام.

[تعليل الرواية باللفظ النبوي، والأثر الوارد في النّهي عن الإكثار من رواية الحديث]

وهذا الأمر كان أكبر الصحابة يخشونه، ويرون تعليل الرواية باللفظ النبوي هو الأولى؛ فهم في أنفسهم كانوا يخافون أن يأتوا بحديثه بلفظ يخالف لفظه، بزيادة أو نقص، فيقولون ما لم يقله، ويدخلون في وعيد الحديث الآتي، وهو: "من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار". [فيض القدير: 214/6].

وأما في غيرهم، فكانوا يشددون في الرواية عن النبي، صلى الله عليه وسلم، وينهون عن الإكثار منها، لأن الكثرة مظنة الغلط. ومما يشهد لهذا، ما رواه أبو عمر ابن عبد البر وغيره، عن قرظة، أن عمر بن الخطاب، رضي الله عنه، قال له: أقلّ الرواية عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وأطال في طرق الرواية عن قرظة.

وتعرض أبو محمد ابن حزم، في كتابه، "الإحكام، في أصول الأحكام"، لهذا الأثر وبحث في سنده. وأورد أيضاً الأثر الذي فيه أنه حبس ابن مسعود وأبا الدرداء وأبا ذر في الحديث؛ فقد روى أبو محمد المذكور، بسنده عن شعبة، عن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه، قال:

قال عمر لابن مسعود، ولأبي الدرداء، وأبي ذر: ما هذا الحديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم! قال: وأحسبه أنه لم يدعهم أن يخرجوا من المدينة حتى مات. هـ. [139/2].

ثم ردّ هذا الأثر بالإرسال والشك من شعبة، قانلاً: {لا يصح ولا يجوز الاحتجاج به. ثم هو في نفسه ظاهر الكذب والتوليد}. ثم صار يقرر الاحتمالات بعبارة خارجة عما يليق من الأدب في شأن سيدنا عمر والصحابة؛ كان أبو محمد، رحمه الله، في غنى عنها. ويكفيه أنه يرى أن هذا الخبر عن عمر غير ثابت، كما هو شأن غيره من أهل الأثر والحديث، إذ لا يلزم من أنه يرى عدم صحته عنده، أن يكون كذلك عند غيره.

وقد أوردَهُ الإمام، حافظ الأندلس على الإطلاق، أبو عمر ابن عبد البر، وسلّمه وجاء بجملة من طرقه، وعضدّه بما روي عن أبي هريرة أنه قال: لقد حدثتكم بأحاديث لو حدثت بها زمن عمر بن الخطاب؛ لضربني عمر بالدرّة.

ثم صار أبو عمر، رحمه الله، يتكلم على هذا الأثر بأدبٍ ولطف، ويبين فيه الاحتمالات، ويشرح ما يقتضيه المقام العلمي من التأويلات، بعد أن ردّ رداً عنيفاً على أهل البدع الخارجين عن السنن، الطاعنين فيما ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم، فقال، بعد أن ذكر هذا الأثر وما في معناه:

{احتج من لا علم له ولا معرفة من أهل البدع وغيرهم، الطاعنين في السنن، بحديث عمر هذا، قوله: "أَقْلُوا الرواية عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم"، وبما ذكرنا في هذا الباب من الأحاديث وغيرها. وجعلوا ذلك ذريعة إلى الزهد في سنن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، التي لا يوصل إلى مراد كتاب الله إلا بها، والطعن على أهلها. ولا حجة في هذا الحديث، ولا دليل على شيء مما ذهبوا إليه من وجوه قد ذكرها أهل العلم؛ منها أن وجه قول عمر، إنما كان لقوم لم يكونوا أحصوا "القرءان"، فيخشى عليهم الاشتغال بغيره عنه، إذ هو الأصل لكل علم. هذا معنى قول أبي عبيد في ذلك}. [جامع بيان العلم: 121/2].

ثم أتى بما احتج به على قوله. ثم قال: {وقال غيره: إن عمر إنما نهى عن الحديث الذي لا يكون حكماً ولا يكون سنة}. ثم قال: {وطعن غيرهم في حديث قرظة هذا وردوه، لأن الآثار الثابتة عن عمر خلافه}. ثم سرد تلك الأحاديث، ثم قال الحافظ أبو عمر: {وقد يحتمل عندي أن تكون الآثار كلها عن عمر صحيحة متفقة، ويخرج معناها على أن من شك في شيء تركه، ومن حفظ شيئاً أتقنه، جاز له أن يحدث به، وإن كان الإكثار يحمل الإحسان على التقمُّح في أن يحدث بكل ما سمع من جيدٍ ورديء، وغثٌ وسمين، وقد قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع"}.

ثم قال تأييداً لهذا الوجه: {الذي عليه جماعة فقهاء المسلمين وعلمائهم، ثم الإكثار دون التفقه ولا تدبير. المكثّر لا يأمن من موقعة الكذب على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لروايته عنّ يؤمن، وعنّ لا يؤمن}. ثم أخرج بسنده عن ابن إسحاق، عن معبد بن كعب بن مالك، قال: سمعت أبا قتادة يقول: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "إياكم وكثرة الحديث. ومن قال عني فلا يقولن إلا حقاً". والحديث رواه الإمام أحمد وابن ماجه والحاكم، كما وجدته في هامش كتاب أبي عمر. ثم أطل في تأييد هذا. [124/2].

[تعقب المؤلف لكلام ابن حزم في الموضوع]

قلت: وهو يوافق ما كنت كتبتَه على نسخة "الإحكام"، لأبي محمد ابن حزم، ولفظه: رحمة الله على أبي محمد؛ كيف يُحرّف الكلم عن مواضعه، ويبالغ في إساءة الظن، والخط حتى من قدر الصحابة، رضي الله عنهم.

ومن تتبع أحوال أكابر الصحابة، وأكبرهم أمير المؤمنين سيدنا عمر، يعلم أن مقصودهم في النهي عن كثرة رواية الحديث بلفظ النبي، صلى الله عليه وسلم، هو خوف الزيادة أو النقص في كلامه، عليه السلام، كما صرح به سيدنا عمر، رضي الله عنه، إذ سئل عن شيء فقال: لولا أنني أكره أن أزيد في الحديث أو أنقص منه، لحدثتكم به. رواه ابن سعد في "طبقاته"، في ترجمة عمر.

ونحو هذا أيضا عن الخليفة الثالث سيدنا عثمان، بسنده عن يحيى بن عبد الرحمن ابن حاطب عن أبيه، قال: سمعته يقول: ما رأيت أحدا من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان إذا حدث أتم حديثا ولا أحسن من عثمان بن عفان، إلا أنه كان رجلا يهاب الحديث.

وروى ابن سعد في "الطبقات" أيضا، عن عامر بن عبد الله بن الزبير؛ يحدث عن أبيه، قال: قلت للزبير: مالي لا أسمعك تحدث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كما يحدث فلان وفلان؟ قال: أما إنني لم أفارقه منذ أسلمت. ولكني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "من كذب عليّ فليتوبأ مقعداً من النار". هـ-[107/3].

هذا يقوله مثل هؤلاء الأئمة الأجلة الكبار، الذين يحصنهم من الكذب والوضع حصن الصحبة، ويترهبهم عن الكذب وصف الصدق والعدالة، الذين وصفهم الله بقوله: (سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ).

ثم به يندفع ما أورده أبو محمد، من الاحتمالات الموجبة للفتح، أو تجويزه فيهم، كلاً. فما بالك بمن أتى بعدهم، ممن ليس له وصف الصحبة؛ أفلا ينهي عن الإكثار من الرواية، التي هي مظنة الغلط والسهو، والزيادة والنقص في قول الرسول، عليه السلام؟

وهذا التورع والتهبب من إسناد لفظ الحديث إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان شأن بعض أكابر التابعين؛ فقد روى ابن سعد في "طبقاته"، بسنده عن أبي هاشم، قال:

قلت لإبراهيم - يعني الإمام النخعي - : يا أبا عمران، أما بلغك حديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، تُحدثنا؟ قال: بلى، ولكن أقول: قال عمر، وقال عبد الله، وقال علقمة، وقال الأسود؛ أجد ذلك أهون عليّ. [272/6].

هذا، ومقام النخعي في العلم والجلالة لا يخفى، بل هو يُعد من الأئمة المجتهدين الكوفيين. ولكنه كان يهاب أن يروي الحديث ويجزم بأنه لفظ الرسول، دون زيادة ولا نقص، خوف الدخول في قوله، عليه السلام: "من كذب علي فليتبوأ مقعداً من النار". كما رأيت ذلك صريحاً في هؤلاء الأكابر من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

وهنا أقول: إن هذا الإيراد الذي أورده العلماء في تقليل الخلفاء، وغيرهم من الصحابة، رواية الحديث، ويقولون إنه غير موافق لما ورد في "القرآن" الكريم من قوله، جل من قائل: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ الْآيَةِ). وما أورده أيضاً الحافظ ابن حزم، فيما سبق، من أن قول سيدنا عمر: أقلوا من رواية الحديث؛ يلزم عليه النهي عن تبليغ السنن والشرايع، وينافي قوله، عليه السلام: "بلغوا عني ولو آية". وقوله: "ليُبلغ الشاهد الغائب".

فإن ذلك كله غير وارد أصلاً، لأن إجماع الخلفاء، وغيرهم من أكابر الصحابة، بل ومن بعض أكابر التابعين، كما سبق، [وهم الذين] لم يكتموا شيئاً من الشريعة، ولم يتركوا تبليغ ما بلغهم من العلم مما أفاده الفرقان الكريم، والحديث الشريف، وإنما تهيّبوا أن يرووا الحديث في ذلك ويجزموا بأنه لفظه الذي نطق به. وإنما كانوا يكتفون بما أخذوه عنه، عليه السلام، بالمعنى.

وما بلغ هذه الأمة من الفرائض والسنن وغيرها إلا منهم، رضي الله عنهم، وفي مقدمتهم الخلفاء، فقد كان اهتمامهم كله بتبليغ الأمة ما سمعوه من الرسول، من أقواله أو أفعاله أو تقريراته؛ إذ الأمة مأمورة باتّباع أقوالهم وأفعالهم بمقتضى قوله، عليه السلام: "عليكم بسنتي وسنن الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ". وما أمر النبي، صلى الله عليه وسلم، باتّباع شيء ابتدعه من عند أنفسهم. وإنما أمرهم باتّباع ما نقلوه عنه، عليه السلام، مما أمر، عليه السلام، بتبليغه، كما قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ)، وقال له: (وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ).

ثم إن هذا المبحث قد حققناه فيما كتبناه من الطرر على "أحكام" ابن العربي القرآنية، لما أورد هذه الإشكالات عند كلامه على قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَيْنَاهُمْ مِنَ الْبَيِّنَاتِ) إلخ، فليراجعه من أراد أن يحيط بالمسألة إحاطة لا يبقى معها إشكال.

ولكن أين المراجع في هذا العصر البائس الفقير، المجدب من أهل العلم للدين الصحيح. اللهم يا مولانا وفق هذه الأمة المحمدية لرشادها، وأصلح منها ما أقبلت عليه من ضلالها وفسادها، إنك على كل شيء قدير.

ثم لنرجع إلى تميم الكلام في النهي عن الإكثار من رواية الحديث، فأقول: إن نهى الخليفة الثاني، المحدث الملهم الذي يدور الحق معه بإخبار الرسول، صلى الله عليه وسلم، إذ ورد عن أبي ذر، عن نافع عن ابن عمر، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "إن الله وضع الحق على لسان عمر يقول به". وفي لفظ: "إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه". أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر، وأخرجه الإمام أحمد والطبراني وأبو داود، وصححه الحاكم. أنظر "الفتح".

وفي "صحيح" البخاري عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "لقد كان فيما قبلكم من الأمم محدثون. فإن يكن في أمتي أحد فإنه عمر". والمحدث، بالفتح، فسر في الحديث بالملكهم، أو الرجل الصادق الظن، وهو من ألقى في روعه شيء من قبل الملائكة الأعلى، فيكون كالذي حدثه غيره. وقيل: من يجري الصواب على لسانه من غير قصد. وقيل: يتكلم بكلمة الملائكة بغير نبوة. وهذا ورد من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً، ولفظه: قيل: يا رسول الله؛ وكيف يحدث؟ قال: "تتكلم الملائكة على لسانه". قاله الحافظ في "الفتح".

وبالجملة، فإن هذا النهي عن الإكثار من رواية الحديث، ظهر أثره، وتبين أن سيدنا عمر كان يرى ما لا يراه غيره، إلهاماً أو إلقاءً في روعه من الملائكة الأعلى، وتكلم الملائكة على لسانه، أو كشفها، كما عليه أهل العلم الذين استدلوا بمثل هذا، على أن سيدنا عمر كان من أهل الكشف، وهو حريٌّ بذلك.

فإقبال الناس، في هذه المرحلة الثالثة، على تلقي الحديث والتكثير من ذلك، وجمعهم ذلك في دفاترهم وصحانفهم من غير تثبيتٍ ولا إمعانٍ نظر في حال الراوي، ولا معرفة صدقه وعدالته، ولا اطلاع على معتقده في ملته ونحلته، ولا أنه مؤمن صادق، ولا مخادع

ولا منافق؛ كثر الوضع في الحديث، والكذب على رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وكان ما كان يخافه الإمام الملهم، الأمير الذي كان بدين الأمة يهتم. فبنا لله وإنا إليه راجعون.

[جواب الإمام سيدنا علي، بشأن ما بيد الناس من الحديث، وتقسيمه للرواة]

ولقد كان أمير المسلمين، الخليفة الرابع، سيدنا علي، رضي الله عنه، شاهد هذا الأمر الإمر، والحادث المر، ورأى بعينه وأدرك ببصره، ما أحزنه وآسفه، وبعثه ذلك على أن ينبئه ذوي الأفكار وأهل العصر، ومن يأتي بعدهم ممن له اهتمام بأمر الأمة، ومن له تأمل واعتبار، ليجتهد في دفع هذا البلاء الصادر من هؤلاء الأشرار، فقال، فيما نُقل عنه، رضي الله عنه، ونُسب له في كتاب "نهج البلاغة"، وقد سأله سائل عن أحاديث البدع، وعمّا في أيدي الناس من اختلاف الخبر:

{ إنّ في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعماماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً. ولقد كذب على رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم، على عهده، حتى قام خطيباً فقال: "من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار". وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال، ليس لهم خامس:

رجل منافق، مظهر للإيمان، متصنع بالإسلام، لا يتأنم ولا يتحرج، يكذب على رسول الله، صلى الله عليه وآله، متعمداً. فلو علم الناس أنه منافق كاذب، لم يقبلوا منه، ولم يصدقوا قوله، ولكنهم قالوا: صاحب رسول الله، صلى الله عليه وآله، رآه وسمع منه، ولقيف عنه، فيأخذون بقوله، وقد أخبرك الله عن المنافقين بما أخبرك، ووصفهم بما وصفهم به لك، ثم بقوا بعده، عليه وآله السلام، فتقربوا إلى أنمة الضلالة، والدعاة إلى النار بالزور والبهتان، فوؤوهم الأعمال وجعلوهم حكاما على رقاب الناس، فأكلوا بهم الدنيا. وإنما الناس مع الملوك والدنيا، إلا من عصم الله. فهذا أحد الأربعة.

ورجل سمع من رسول الله شينا لم يحفظه على وجهه، فوهم فيه، ولم يتعمد كذباً، فهو في يديه، ويرويه ويعمل به، ويقول: أنا سمعته من رسول الله، صلى الله عليه وآله. فلو علم المسلمون أنه وهم فيه، لم يقبلوه منه. ولو علم هو أنه كذلك، لرفضه.

ورجل ثالث، سمع من رسول الله، صلى الله عليه وآله، شينا يأمر به. ثم انه نهى عنه، وهو لا يعلم، أو سمعه ينهى عن شيء، ثم أمر به، وهو لا يعلم، فحفظ المنسوخ، ولم

يحفظ الناسخ. فلو علم أنه منسوخ لرفضه، ولو علم المسلمون إذ سمعوه منه أنه منسوخ، لرفضوه.

وآخر رابع، لم يكذب على الله، ولا على رسوله، مبالغ للكدب خوفا من الله، وتعظيما لرسول الله، صلى الله عليه وآله. ولم يهجم، بل حفظ ما سمع على وجهه، فجاء به على سمعه؛ لم يزد فيه ولم ينقص منه. فهو حفظ الناسخ، فعمل به، وحفظ المنسوخ، فجنب عنه، وعرف الخاصَّ والعامَّ، والمحكم والمتشابه، فوضع كل شيء موضعه. وقد كان يكون من رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم، الكلام له وجهان؛ فكلام خاص، وكلام عام، فيسمعه من لا يعرف ما عنى الله سبحانه به، ولا ما عنى رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم، فيحمله السامع ويوجهه على غير معرفة بمعناه، وما قصد به وما خرج من أجله. وليس كل أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وآله وسلم، من كان يسأله ويستفهمه، حتى إن كانوا ليحبون أن يجيء الأعرابي والطارئ فيسأله، عليه السلام، حتى يسمعوا. وكان لا يمر بي من ذلك شيء إلا سألته عنه وحفظته. فهذه وجوه ما عليه الناس في اختلافهم وعللهم في رواياتهم؛ هـ [شرح نهج البلاغة: 13/3].

وبهذا الجواب المحتوي على درر الفوائد، وهو في معناه شرح يشرح الصدور، ويسطع من سطوره الضياء والنور، ويعرفك حق المعرفة؛ ما كان يخافه ويتوقعه من أجرى الله الحق على لسانه، فنهى عن إكثار رواية الحديث جزافاً دون تحقق بمصدره وبيانه.

وهذا التقسيم الذي أتى به سيدنا علي في هذا الجواب - سواء جزمنا أنه من قوله، وهو الذي يقبله السمع، ويساتده الطبع، أو شككنا في ذلك - فإنه كلام صحيح في نفسه، تشهد له الآثار، وتؤيده صحيح الأخبار. وما فيه إلا ما بُنيت عليه قواعد الأصول، وجردت منه أبواب فقهية وفصلت فصول. ولو اتسع الحال، لأتيتُ بأمثلتها مفصلة، وشواهد محصلة. فرضي الله عن الشيخين سيدنا عمر وسيدنا علي، في اهتمامهما بأمور الدين، واعتنائهما بسنة سيد المرسلين.

ولا غرو في هذا ولا استغراب؛ إذ بهم أمر الرسول، عليه السلام، بأن يُقتدى، وبصحيح هديهم أن يُهتدى، إذ قال: "عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، عضوا عليها بالنواجذ".

تفسير كلام سيدنا علي في تقسيم الرواة

وقد [أتى] شارح "النهج"، في هذا الموضوع، بكلام حسن، لا بأس بنقله هنا، وإن كان صاحبه من رؤساء المعتزلة؛ إلا أنه رجل ذو أدب غزير، واطلاع على التاريخ والأخبار كبير، فقد قال في تقسيم سيدنا علي هذا، ما لفظه:

{واعلم أن هذا التقسيم صحيح، وقد كان في أيام الرسول، صلى الله عليه وآله، منافقون وبقوا بعده. وليس يمكن أن يقال إن النفاق مات بموته. والسبب في استتار حالهم بعده، أنه، صلى الله عليه وآله، كان لا يزال يذكرهم بما ينزل عليه من "القرآن"، فإنه مشحون بذكرهم. ألا ترى أن أكثر ما نزل بالمدينة من "القرآن"؛ مملوء بذكر المنافقين. فكان السبب في انتشار ذكرهم وأحوالهم وحركاتهم هو "القرآن". فلما انقطع الوحي بموته، صلى الله عليه وآله، لم يبق من ينعي عليهم سقطاتهم، ويوبخهم على أعمالهم، ويأمر بالحدز منهم، ويجاهرهم تارة، ويجاملهم تارة.}

{وصار المتولي للأمر بعده يحمل الناس كلهم على كاهل المجاملة، ويعاملهم بالظاهر، وهو الواجب في حكم الشرع والسياسة الدنيوية، بخلاف حال الرسول، صلى الله عليه وآله، فإنه كان تكليفه معهم غير هذا التكليف. ألا ترى أنه قيل له: (ولا تُصَلِّ على أحدٍ منهم ماتَ أبداً). فهذا يدل على أنه كان يعرفهم بأعيانهم، وإلا كان النهي له عن الصلاة عليهم تكليف ما لا يطاق. والوالي بعده لا يعرفهم بأعيانهم، فليس مخاطبا بما خوطب، صلى الله عليه وآله، في أمرهم.}

{ولسكوت الخلفاء عنهم بعده؛ حمل ذكرهم، فكان قصارى أمر المنافق أن يسر ما في قلبه، ويعامل المسلمين بظاهرة، ويعاملونه بحسب ذلك.}

{ثم فتحت عليهم البلاد، وكثرت الغنائم فاشتغلوا بها عن الحركات التي كانوا يعتمدونها أيام رسول الله، وبعثهم الخلفاء مع الأمراء إلى بلاد فارس والروم؛ فأهتتهم الدنيا عن الأمور التي كانت تنعم منهم في حياة الرسول، صلى الله عليه وآله. ومنهم من استقام اعتقاده وخلص نيته، لما رأوا الفتوح وإلقاء الدنيا أفلاذ كبدها من الأموال العظيمة والكنوز الجليلة إليهم، فقالوا: لو لم يكن هذا الدين حقا، لما وصلنا إلى ما وصلنا إليه. وبالجملة، لما تركوا تركوا، وحيث سكنت عنهم، سكتوا عن الإسلام وأهله؛ إلا في دسياسة خفية يعملونها، نحو الكذب الذي أشار إليه أمير المؤمنين، عليه السلام، فإنه خالط الحديث

كذب كثير، صدر عن قوم غير صحيحي العقيدة، قصدوا به الإضلال وتخبيط القلوب والعقائد. وقصدَ به بعضهم التنويه بذكر قوم كان لهم في التنويه بذكرهم عرض دنيوي. وقد قيل إنه افتعل في أيام معاوية خاصة، كثير على هذا الوجه. ولم يسكت المحدثون الراسخون في علم الحديث عن هذا، بل ذكروا كثيرا من هذه الأحاديث الموضوعة، وبينوا وضعها، وأن رواها غير موثوق بهم}. قاله ابن أبي الحديد [14/3].

ثم قال، ناقلا عن ابن عرفة، اللغوي المعروف بنفطويه، وهو من أكابر المحدثين الأعلام في تاريخه، كما قال: {إن أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة، افتعلت في أيام بني أمية، تقريبا إليهم بما يظنون أنهم يرغمون به أنوف بني هاشم}. وردَّ هذا الزعم ابن أبي الحديد بأن ذلك لا يجدي.

ثم صار ابن أبي الحديد يشرح باقي الأقسام، من الثاني والثالث، وكلاهما واقع معروف عند أهل الحديث والفقهاء. وأما القسم الرابع: فهم العلماء الراسخون في العلم، كما قال. ثم قال:

{واعلم أن أمير المؤمنين، عليه السلام، كان مخصوصا من دون الصحابة، رضوان الله عليهم، بخلوات كان يخلوها مع رسول الله، صلى الله عليه وآله، لا يطلع أحد من الناس على ما يدور بينهما. وكان كثير السؤال للنبي، صلى الله عليه وآله، عن معاني "القرآن" وعن معاني كلامه، صلى الله عليه وآله. وإذا لم يسأل، ابتدأه النبي، صلى الله عليه وآله، بالتعليم والتثقيف. ولم يكن أحد من أصحاب النبي، صلى الله عليه وآله، بل كانوا أقساما؛ فمنهم من يهابه أن يسأله، وهم الذين يحبون أن يجيء الأعرابي أو الطارئ فيسأله وهم يسمعون. ومنهم من كان يلبدا بعيد الفهم، قليل الهممة في النظر والبحث. ومنهم من كان مشغولا عن طلب العلم وفهم المعاني، إما بعبادة أو دنيا. ومنهم المقلد الذي يرى فرضه السكوت وترك السؤال. ومنهم المُبغض الشاتئ الذي ليس للدين عنده من الموقع ما يضيع وقته وزماته بالسؤال عن دقائقه وغوامضه. وانضاف إلى الأمر الخاص بعلي، عليه السلام، نكاؤه وفطنته، وطهارة طينته، وإشراق نفسه وضوؤها. وإذا كان المحل قابلا منتهيًا، وكان الفاعل المؤثر موجودًا، والموانع مرتفعة، حصل الأثر على أتم ما يمكن. فلذلك كان علي، عليه السلام، كما قال الحسن البصري: ربّاتي هذه الأمة، وذا فضلها، ولذا تسميه الفلاسفة: إمام الأئمة، وحكيم العرب} هـ كلام ابن أبي الحديد [17/3].

وهذا الكلام المنقول عن الحسن البصري في شأن سيدنا علي، لا يمتري فيه أحد من أئمة الدين، وأجلة الإسلام المحققين في ذلك.

[مناقب وفضائل سيدنا علي، رضي الله عنه]

وناهيك وصف ضرار الكناني له في مجلس معاوية، إذ ألحَّ عليه في وصفه له، فوصفه في كلام طويل، إذ قال في أوله:

{أما إذ لا بدّ، فإنه كان والله بعيد المدى، شديد القوى، يقول فصلاً، ويحكم عدلاً، يتفجر العلم من جوانبه، وتتطق الحكمة من نواحيه}.

ثم استمر يذكر محاسن أوصافه، ومعالي أخلاقه. ومعاوية يتلقى ذلك بحسن القبول. ولما ختم كلامه، قال معاوية منصفاً: كذا كان أبو الحسن، رحمه الله. أنظر الكلام بتمامه في "حلية" أبي نُعيم [84/1].

وقال الشيخ المحقق، زكرياء الأنصاري، في "شرح المنفرجة"، عند قولها:

وأبي حسن في العلم إذا وافى بسحائبه الخُلق

لما شرح ما تقتضيه عبارتها من المجاز، عن كثرة علومه المختلفة الفنون، العامة النفع، التي يُفزع إليه في حل مشكلاتها، ما لفظه:

{وقام الإجماع على غزارة علمه. وما احتج به من خير: "أنا دار الحكمة" وفي رواية: "مدينة العلم وعلي بابها". قال الترمذي إنه منكر، والنووي إنه باطل. لكن قال الحافظ أبو سعيد العلاءي: الصواب أنه حسن باعتبار طريقه. وبه أفتى حافظ عصره الصقلاني هـ [ص43].

قلت: والشواهد الواردة من الأخبار والآثار، تصحح معنى هذا الحديث.

ثم نرجع إلى سياق كلام ابن أبي الحديد، فأقول: بعد أن ذكر شرح تفصيل سيدنا علي حال الرواة للحديث في جوابه، بين ما كان حاله، رضي الله عنه، في تلقيه الحديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وسؤاله عن دقائقه وغوامضه، وإفادته، عليه الصلاة والسلام، ولو لم يسأله، حتى امتلأ باطنه وظاهره بالمعارف والأسرار، وأصبح العلم المنفرد في دقائق معاني "القرآن"، ورقائق الأخبار.

قلت: ويؤيد ما قاله ابن أبي الحديد من اختصاصه، رضي الله عنه، برسول الله، صلى الله عليه وسلم، وانفراده به في ذلك، ما أخرجه ابن سعد في "الطبقات" عن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، عن أبيه: أنه قيل لعلي: ما لك أكثر أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حديثاً؟ فقال: إني كنت إذا سألته أنبأني، وإذا سكت ابتدأني. وأخرج أيضاً عن نصير ابن سليمان الأحمسي عن أبيه قال: قال علي: والله ما نزلت آية إلا وقد علمت فيما نزلت، وأين نزلت، وعلى من نزلت. إن ربي وهب لي قلباً عقولاً، ولساناً طلقاً.

وأخرج أيضاً عن أيوب وابن عون، عن محمد، قال: ثبت أن علياً ابطاً عن بيعة أبي بكر، فلقبه أبو بكر، فقال: أكرهت إمارتي؟ فقال: لا. ولكني آيتُ بيمين أن لا أرتدي برداني، إلا إلى الصلاة، حتى أجمع "القرءان". قال: فزعموا أنه كتبه على تنزيله. قال محمد: فلو أصيب ذلك الكتاب كان فيه عثم. قال ابن عون: فسألت عكرمة عن ذلك الكتاب فلم يعرفه هـ. [238/2].

[فوائد من أثر سيدنا علي]

قلت: وفي هذا الأثر الذي رواه هذا الإمام المحدث المحقق، ما لا يخفى من الفوائد؛ منها:

أن أوقات سيدنا علي كانت معمورة بدراسة "القرءان" ومعانيه.

وأنه، رضي الله عنه، كان مشتغلاً بكتابة العلم وتصنيفه.

وأنه، رضي الله عنه، أكثر الأصحاب رواية ودراية عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم.

وأنه كان يلازمه، عليه السلام، ويسأله عن أسرار العلوم، وإذا لم يسأله، ألقى إليه من حقائق الدين وحقائق العلوم ما يزيده نوراً على نور.

ويمكن، على هذه الرواية، أن يكون هو السابق، رضي الله عنه، لجمع علوم "القرءان" والحديث، ولذا قال محمد: فلو أصيب ذلك "الكتاب"، لكان فيه علم. وصار ابن عون يسأل عكرمة عن هذا "الكتاب"، لما به من الأهمية العظيمة.

وعندي أن هذه المواعظ، وهذه الحكم، المبنوثة في كتاب "نهج البلاغة"، التي غالبها أو كلها تحتوي على تفسير "القرءان"، وشرح الأحاديث، والإشارة إلى الحقائق

التي انشقت من مطالع الرسالة، وأشرق من شمس النبوة؛ يمكن أن يكون مأخذها من ذلك. والله أعلم.]

ثم إن الشارح أشار، بعد ما جاء في شأن هذا الإمام بالحق الواضح، والوصف الثابت الراجح، حسبما أديناه، وبنقل الأئمة الثقة أثبتناه، أتى بما أفاض به الشيعة في اختلاق الحديث المُفترى بفضائله وخصائصه، مما هو وارد في الصحيح، وثابت دون شك أو مرأء، فقال:

{واعلم أن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كلها من جهة الشيعة، فإتهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في أصحابهم؛ حملهم على وضعها عداوة خصومهم، نحو حديث السطل، وحديث الرماتة، وحديث غزوة البئر، وحديث غسل سلمان الفارسي وطي الأرض، وحديث الجمجمة، ونحو ذلك. فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة. وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث نحو: لو كنت متخذًا خليلاً؛ {إلخ ما سرده وعده من الموضوعات. ولكن كل ما زعمه أنه من الموضوعات البكرية، فهو في "الصحيح". ثم ذكر اشتداد التنازع والتقابل، ووضع الأحاديث بين الشيعة والبكرية، وذكر ما خرج به كل فريق، لتعصبه لصاحبه، عن طريق الرشاد، ومارسوا مناهج الكفر والارتداد؛ كانوا في غنى عنها.

ولكن بعد نشره هذه المقالات الشيعة التي تقتضي فسق قوم من أكابر الصحابة أو كفرهم، قال كلمة حق ختم بها هذه الجملة، التي لا ينبغي أن تسرد، إذ قال:

{ولقد كان الفريقان في غنية عما اكتسباه واجترحاه. ولقد كان في فضائل علي، عليه السلام، الثابتة الصحيحة، وفضائل أبي بكر المحققة المعلومة، ما يُغني عن تكلف العصبية لهما}. انظر تمامه [17/3].

وفي هذا المقام يحسن ما قاله حافظ عصره، ومحقق زماتة، شهاب الدين ابن حجر في "فتحه"، ولفظه:

{قال أحمد وإسماعيل القاضي، والنسائي، وأبو علي النيسابوري: لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر ما جاء في علي. وكان السبب في ذلك أنه تأخر، ووقع الاختلاف في زماتة، وخرج من خرج عليه؛ فكان ذلك سبباً لانتشار مناقبه من كثرة من كان بينهما من الصحابة، رداً على من خالفه؛ فكان الناس طائفتين، لكن المبتدعة قليلة جداً. ثم كان من أمر علي ما كان، فنجمت طائفة أخرى حاربه. ثم اشتد الخطب، فتنقصوه،

واتخذوا لعنه على المنابر سنة، ووافقهم الخوارج على بغضه وزادوا حتى كفروه مضموماً ذلك منهم إلى عثمان. فصار الناس في حق علي ثلاثة: أهل السنة، والمبتدعة من الخوارج، والمحاربين له من بني أمية وأتباعهم. فاحتاج أهل السنة إلى بث فضائله، فكثرت الناقل لذلك، لكثرة من يخالف ذلك؛ وإلا، فالذي في نفس الأمر، أن لكل من الأربعة من الفضائل، إذا حرر بميزان العدل، لا يخرج عن قول أهل السنة والجماعة أصلاً [هـ] [51/7]. وهو كلام في غاية النفاسة والتحقيق من حافظ محقق محرر.

وعليه، فمن أراد اتباع أهل السنة والجماعة، فليراجع ما ورد من الفضائل في هؤلاء الأربعة في "الصحيحين" البخاري ومسلم، وغيرهما من الكتب الستة، التي هي عمدة أهل السنة، بل هي أصول الشريعة للإسلام، مع ما أضيف إليها مما في حكمها. وكذلك، عليه باتباع ما ورد فيهما في شأن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كلهم، وليترك خلاف المخالف، وضلال المبتدع المنحرف.

[مواصلة الكلام على

المرحلة الثالثة، وما شابهها من تلبيس وتلفيق]

وليكن الآن رجوعنا إلى الموضوع، وهو بيان ما خالط هذه المرحلة الثالثة من سوابق التلبيس، ووسوسة الأيالييس، ووضع الأذى في مناهج الرواية، وتلويث بياض سبلها المستقيمة، بتلفيق سواد مقدمات أكاذيبها العقيمة. ولكن كان عاقبة هذه الفنة المبتدعة الضالة خسراً، إذ خاب سعيهم، وردهم الله عما أرادوا على أعقابهم، وجعل كيدهم في تحورهم، ولم يصلوا إلى ما أمكوا، ولا حصلوا على المرمى الذي أصّلوا وفصلوا. وما أحرزوا من هذا الكذب على سيد الأبرار، إلا تيؤء مقاعدهم من النار.

أما أهل السنة المحافظون على الأحاديث الصحيحة، المحوطة بالأبوار، فإتاه كان لهم بذلك تنبيه وإرشاد، إذ شمر أكابرهم على ساق الاجتهاد، وأعدوا سلاح أفكارهم لقطع دابر القوم المفترين، وجدوا واجتهدوا بإعداد قواطع سيوف غيرتهم الدينية لمحق آثار الضالين المضلين، للتنقيب والبحث عمّن يوثق به في الإسناد، فحدثت من ذلك المرحلة الرابعة، وهي المرحلة التي انتبه فيها أئمة الحديث إلى التشديد في قبول الأحاديث والأخبار، والبحث عن روايتها، والفحص عن أحوالهم جرحاً وتعديلاً، وأعرضوا عن اعتمادهم في

الرواية على الظاهر التي من أجلها اختلط الصحيح بالضعيف، والصادق فيها بالكاذب؛ فاشتروا في الراوي أن يكون عدلا ضابطا لما يرويه.

[حرص الإمام مالك على التنقيب عن أحوال رواة الحديث]

وكان أشدهم محافظة على ذلك، إمامنا مالك، رضي الله عنه، إذ طلع في سماء المدينة المنورة نجما ثاقبا. قال علي بن المديني، حسبما نقله الجلال السيوطي في كتابه "المبطل"، عن سفيان بن عيينة، قال: ما كان أشد انتقاد مالك للرجال، وأعلمه لشأتهم. وقال أيضا عن أحمد بن صالح: ما أعلم أحدا تنقيا للرجال والعلماء من مالك. ما أعلمه روى عن أحد فيه شيء روى عن قوم ليس يترك منهم أحد. وقال التساني: أمناء الله على علم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، شعبة بن الحجاج، ومالك بن أنس، ويحيى بن سعيد القطان. وقال عن مطرف بن عبد الله عن مالك: لقد تركت جماعة من أهل المدينة ما أخذت عنهم من العلم شيئا، وإنهم لمن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافا؛ فمنهم من كان كذابا في غير علمه، تركته لكذبه. ومنهم من كان جاهلا بما عنده، فلم يكن عندي موضعا للأخذ عنه لجهله. ومنهم من كان يؤين برأي سوء. قال معن بن عيسى: كان مالك يقول:

{لا يؤخذ من أربعة، ويؤخذ من سوى ذلك: لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من كذاب يكذب في أحاديث الناس، وإن كان لا يتهم في أحاديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ولا من شيخ له فضل وصلاح وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث.}[178/3]. ونقل السيوطي عن ابن وهب أنه قال:

{سمعت مالكا يقول: لقد أدركت بالمدينة أقواما لو استسقى بهم القطر لسقوا، وقد سمعوا من العلم والحديث شيئا كثيرا؛ وما أخذت عن واحد منهم. وذلك أنهم كانوا قد ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد. وهذا الشأن، يعني الحديث والفتيا، يحتاج إلى رجل معه تقى وورع، وصيانة وإتقان، وعلم وفهم، ويعلم ما يخرج من رأسه، وما يصل إليه غدا في القيامة. فاما زهد بلا إتقان ولا معرفة؛ فلا ينتفع به، وليس هو بحجة، ولا يحمل عنهم العلم.} وقال السيوطي أيضا عن مصعب، قيل لمالك: لِمَ لم تأخذ عن أهل العراق؟ قال: رأيتهم يقدمون هنا، فيأخذون عن أناس لا يوثق بهم.

ونقل عن مالك أنه قال: أدركت هذا المسجد، يعني مسجد رسول الله، وفيه سبعون شيخاً ممن أدرك أصحاب النبي، صلى الله عليه وسلم، وروى عن التابعين، ولم نحمل العلم إلا عن أهله. ونقل عن سفيان بن حرب: قلت لمالك: ما لكم لا تحدثون عن أهل العراق؟ فقال: لم يحدث أولونا عن أوليهم. فكذلك آخرون لا يحدثون عن آخريهم. وقال منصور بن سلمة: كنا عند مالك، فقال له رجل: إني أقمت سبعين يوماً فكتبت ستين حديثاً. فقال مالك: ستون حديثاً تستكثرها؟ فقال الرجل: إنما ربما كتبناها بالكوفة أو بالعراق في مجلس. قال مالك: كيف لنا بالعراق؟ تلك بها دار الضرب: يضرب بالليل، وينفق بالنهار. قال حمزة: سمعت مالكا يقول: كانت العراق تجيش علينا بالدرهم والثياب. ثم صارت تجيش علينا بالعلم. هـ- [إسعاف المبطل: 181/3].

إلى غير ذلك مما نقل عن إمامنا مالك. هذا ما يفيد شدة احتياطه في رواية الحديث، وخوفه من رواية الكذب على رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وهكذا كان شأن الخلفاء الراشدين الذين أمرنا النبي، صلى الله عليه وسلم، بلزوم سنتهم، والسير على منهجهم وسيرتهم. وقد سبق لنا ذكر هيبتهم من رواية الحديث، خوف السهو أو الغلط، ويتحرون في سماعه ممن لا يعتريه شك، ولا تتسرب لروايته غفلة، ولا يمازجها سهو أو غلط. وبه تعلم نهي أمير المؤمنين، سيدنا عمر، عن الإكثار من الرواية، لأن الإكثار مظنة السهو والغلط، كما أسلفنا. وقد علمت ما وقع له مع سيدنا عبد الله بن مسعود، وأبي الدرداء وأبي ذر، حسبما قدمنا.

قلت: كان شأن عامة الصحابة أن يستكروا على المكثرين الثقة إكثارهم من الحديث، كما وقع لسيدنا علي، فأجاب بأنه كان ملازماً لرسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكما وقع لسيدنا أبي هريرة، إذ سمع الناس يقولون: أكثر أبو هريرة. ففي "صحيح البخاري، في ذكر مناقب جعفر بن أبي طالب، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن الناس كانوا يقولون: أكثر أبو هريرة. وإني كنت ألزم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، بشبع بطني، حتى لا أكل الخمير، ولا ألبس الحبير، ولا يخدمني فلان وفلانة، الحديث [243/2]. وروى الحديث في الجنائز، في فضل اتباع الجنائز، عن جرير بن حازم، قال: سمعت نافعا يقول: حدث ابن عمر أن أبا هريرة، رضي الله عنهم، يقول: سمعت " من تبع جنازة، فله قيراط". فقال: أكثر أبو هريرة علينا، فصدقت، يعني عائشة،

أبا هريرة وقالت: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقوله. الحديث، إلخ. هذا لفظ البخاري.

ورواه ابن سعد في "الطبقات"، عن أبي هريرة، أنه حدث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، بالحديث: "من شهد جنازة فله قيراطاً"؛ فقال ابن عمر: انظر ما تحدث به يا أبا هريرة، فإني كنت أكثر الحديث عن النبي، صلى الله عليه وسلم. فأخذ بيده، وذهب به إلى عائشة، فقال: أخبريه كيف سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول. فصَدَّقَتْ أبا هريرة، فقال أبو هريرة: يا أبا عبد الرحمان: والله ما كان يشغني عن النبي، صلى الله عليه وسلم، غرس الودي، ولا الصَّفْقُ في الأسواق. فقال ابن عمر: أنت أعلمنا يا أبا هريرة برسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأحفظنا لحديثه. [363/2].

وفي رواية عن ابن شهاب، عن الأعرج، عن أبي هريرة، قال: {إن الناس يقولون: أكثر أبو هريرة من الحديث. والله لولا آيتان من كتاب الله، عز وجل، ما حدثت حديثاً، ثم يقرأ: (إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا آتَيْنَاهُم مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ) حتى يبلغ: (فَأُولَٰئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ)، ثم يقول على إثرهما: إن إخواننا من المهاجرين، كان يشغلهم الصَّفْقُ بالأسواق. وإن إخواننا من الأنصار، كان يشغلهم العمل في أموالهم. وكان أبو هريرة يلزم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، على شبع بطنه، فيسمع ما لا يسمعون، ويحفظ ما لا يحفظون} [الطبقات: 362/2].

وفي رواية في "الطبقات" أيضاً أن عائشة، رضي الله عنها، أتت على أبي هريرة، إذ قالت: إنك تحدث عن النبي، صلى الله عليه وسلم، حديثاً ما سمعته منه. فأجابها أبو هريرة بنحو ما تقدم عنه.

وأتى ابن سعد في هذا الشأن بأحاديث أخرى تدل على اطلاع أبي هريرة وحفظه لحديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لملازمته إياه.

والقصد هنا، هو بيان أن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كانوا يحافظون على الرواية، ويلاحظون حال من أكثر من الحديث خوف الكذب على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والغلط في حديثه، حتى يقفوا على التحقيق الذي تظمن قلوبهم به، كما وقع لهم مع أبي هريرة.

وروى البخاري في "التاريخ"، وأبو يعلى، حسبما نقله الحافظ في "الفتح"، بإسناد حسن، من طريق مالك بن أبي عامر، قال:

{كنت عند طلحة بن عبيد الله، فقيل له: ما تدري؛ هذا اليماني، يعني أبا هريرة، أعلم برسول الله منكم، أو هو يقول على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ما لم يقل؟ قال: فقال: والله ما تشك أنه سمع ما لم نسمع، وعلم ما لم نعلم. إنا كنا أقواما لنا بيوتات وأهلون، وكنا نأتي النبي، صلى الله عليه وسلم، طرفي النهار، ثم نرجع. وكان أبو هريرة مسكينا لا مال له ولا أهل. إنما كانت يده مع يد النبي، صلى الله عليه وسلم. فكان يدور معه حيث دار، فما تشك أنه سمع ما لم نسمع} هـ [55/7].

[تأسيس علم مصطلح الحديث، والواضع الأول لأصوله]

ثم أرجع إلى ما نقلناه عن إمامنا مالك، من تقسيم ما يصح أخذه من الحديث، وتقسيم من لا يؤخذ عنه إلى أربعة رجال؛ [ف] نجد كلامه أشبه بشيء مما نقلناه عن الإمام سيدنا علي في جوابه، وفيه بعد صدره: وإنما أتاك بالحديث أربعة رجال ليس لهم خامس. ثم صار يذكرهم واحدا بعد واحد.

فإذا وازنت كلام الإمام مالك بميزان التأمل، وأجريتته على ما قاله سيدنا علي أولاً وأخراً، مع ما سبق فيما كان عليه سيدنا عمر وغيره من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وجدته قافيا آثارهم، متبعا لما رسموه وأصلوه، من النظر إلى سند الحديث ومتمته، من حيث القبول والرد. وذلك هو الأساس الذي يبني عليه من جاء بعد ذلك من نقاد العلماء المحدثين، ووضعوا لذلك أصولا وقوانين، وجعلوا ذلك علما من علوم الحديث، وسموه بمصطلح الحديث، وخصوه بالتأليف والتصنيف. وفي حده قال الجلال السيوطي في ألفيته:

علم الحديث ذو قوانين تحد يدري بها أحوال متن وسند

فذلك الموضوع والمقصود أن يعرف المقبول والمردود

ولا شك أنه لا يمكن أن يعرف الراوي المقبول من المردود إلا بالبحث والتنقيب عن حاله. ومن هنا نشأ فن التجريح والتعديل. ولتفاوت الرواة في الحالتين تعديلا وجرحا، وضع أهل الفن لذلك ألفاظا اصطلاحا عليها، تفيد القوة والضعف، والقبول والرد. وعلى هذه الألفاظ المصطلح عليها، عند أهل التعديل والتجريح، وضعت ألقاب الحديث من صحيح

وحسن، وضعيف ومنكر وموضوع. قال أبو عمر ابن الصلاح، في الباب الثالث والعشرين من كتابه "علوم الحديث":

{معرفة صفة من تقبل روايته، ومن ترد روايته، وما يتعلق بذلك من قدح وجرح، وتوثيق وتعديل: أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه، على أنه يشترط فيمن يحتج بروايته، أن يكون عدلاً ضابطاً لما يرويه. وتفصيله أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً، سالماً من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظاً غير مغفل، حافظاً إن حدث من حفظه، ضابطاً لكتابه، إن حدث من كتابه. وإن كان يحدث بالمعنى، اشترط فيه، مع ذلك، أن يكون عالماً بما يحيل المعاني} هـ. [ص:40]. ثم صار يوضح هذا الحد بمسائل.

والمراد هنا أن هذا الحد كافٍ في إثبات ما قلنا من أن أصول هذا العلم، الذي انتدب له المحدثون بعد الصدر الأول، كانت معروفة عند الصحابة والتابعين ومن بعدهم. ولكن هذه المرحلة الرابعة أوجبت الاعتناء بهذا الموضوع، والتشديد في فحص الإسناد ورجاله، وتطبيقه على الحد الذي نقلناه عن الإمام ابن الصلاح، مع الحد السابق لهذا الفن، وذكرهم أن موضوع الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

لا يحسن أن يقال: إن أول من وضع هذا الفن، وانتدب لتقرير قواعده هو أبو محمد الرأمهرمزي، والحاكم أبو عبد الله، ثم تلاهما أبو نعيم الأصبهاني، ثم أبو بكر الخطيب البغدادي، ثم القاضي عياض. ثم تسلسل التأليف في ذلك إلى أن انتهى الأمر إلى أبي عمرو ابن الصلاح، وكان في أوائل المائة السابعة. قال القسطلاني:

{فكف الناس عليه، وساروا بسيره؛ فمنهم الناظم والمختصر، والمستدرك عليه والمقتصر، والمعارض والمنتصر} هـ [إرشاد الساري: 7/1].

وقال العلامة ابن خلدون في "المقدمة": {ومعرفة هذه الشروط والاصطلاحات كلها، هي علم الحديث. وربما يُفرد عنها الناسخ والمنسوخ، فيجعل فنا برأسه، وكذا الغريب، والناس في تأليف مشهورة (كذا، ولعلّ الصواب: وللناس فيه تأليف مشهورة) ثم المؤلف والمختلف}. قال:

{وقد ألف الناس في علوم الحديث وأكثروا. ومن فحول علمانه وأتمتهم: أبو عبد الله الحاكم، وتآليفه مشهورة، وهو الذي هدّبه وأظهر محاسنه}. قال:

{وأشهر كتاب للمتأخرين فيه: كتاب أبي عمرو ابن الصلاح، وكان لعهد أوائل المائة
السابعة}. قلت: لأنه توفي عام 643. وكان ابن خلدون لم يقف على تعيين تاريخ وفاته. ثم
قال ابن خلدون:

{والفن شريف في مغزاه، لأنه معرفة ما يُحفظ به السنن المنقولة عن صاحب
الشريعة} هـ [ص: 390].

وفي "الأزهار" لابن الحاج: {وأما واضعه، يعني فن المصطلح، فقد كان السلف
الصالح مستغنين عن وضع قواعده، ببركة طلعة المصطفى، صلى الله عليه وسلم. ولما
صارت العلوم صناعات، انتدب لوضع قواعده القاضي أبو محمد الرامهرمزي؛ عمل فيه
كتابه "المحدث الفاضل"، ولم يستوعب. ثم الحاكم ولم يهذب ولا رتب. ثم أبو نعيم
الأصبهاني، ثم الخطيب، مصنف "الكفاية، في قوانين الرواية"، و"الجامع، لأدب الشيخ
والسامع"، حتى قال الحافظ أبو بكر بن نफطة: كل من أنصف، علم أن المحدثين عيال على
كتبه، إلى أن جاء الشيخ تقي الدين { وذكر ابن الصلاح، السابق الذكر، قال: { فلخص ذلك
في كتابه المشهور}. [ص: 198].

قلت: وهو الكتاب المطبوع الذي بيدنا. وقد تقدم كلام القسطلاني في هذا الموضوع،
وكلام ابن خلدون. والمراد بنقل كلام ابن الحاج هنا، هو ما قاله في نسبته وضع قواعد هذا
الفن للقاضي الرامهرمزي، مع أن قواعد الفن وقوانينه كانت معروفة عند السلف من
التابعين، ومن جاء بعدهم من تابعي التابعين، كمالك بن أنس، حسبما سبق عنه. بل كانت
تلك القواعد معروفة حتى عند الصحابة، لأن أم هذه القواعد وموضوعها الذي يعني
المحدث بالبحث عنه، هو الراوي والمروي. وقد سلف لنا ما كان من اعتناء سيدنا عمر،
رضي الله عنه، بذلك، كما كان شأن غيره من الصحابة.

أما سيدنا علي، فقد نقلنا جوابه في هذا الموضوع، مما يفيد أنه كان المؤسس الأول
لأصول هذا الفن.

وعليه، فالذي يقتضيه النظر، إن صح ذلك الجواب المنقول في كتاب "نهج البلاغة"
عنه، وروى ذلك الكلام يكاد يكون دليلاً واضحاً على أنه صادر عن صدر مليء علماً
وحكماً، وعن عالم ثابت الفؤاد، فصيح اللسان، عظيم الشأن، موهوب الفهم في "القرآن"،
أفقه الصحابة، والمختص في القضاء والفتوى بالتفوق في الإصابة، والفائز بقوله، عليه

الصلاة والسلام: "إن الله سيثبت لساتك ويهدي قلبك"؛ وإذا كان كذلك، فإن الواضع الأول لأصول علوم الحديث، هو سيدنا علي.

نظم المؤلف مضمن جواب سيدنا علي، وفيه ذكر قواعد من المصطلح

ولهذا نظمتُ مضمَّنَ الجواب، وقلت، والله الموفق لإصابة الصواب:

وكل علم قد أتى به الخلف	أصوله معروفة عند السلف
إذا ترى أن علوم المصطلح	وضعتها علي كما قد اتضح
بحر العلوم والمعارف ومن	يدعي لحل مشكل إذا ما عن
فقد أتاه سائل عن البدع	إذ عظم الخرق لديهم واتسع
وكثر الخلاف في ذا العصر	والحق لا بد له من نصر
أجاب أن الآن عند الناس	حقاً وباطلاً بلا أساس
وفيه مكذوباً وفيه صادق	يعرفه من يدري الحقائق
واختلط الناسخ والمنسوخ	وهو الذي اعتنى به الشيوخ
وفيه عامٌ وبه الخصوص	بفحصها تتضح النصوص
والمحكم الذي في معناه ظهر	والمتشابه الذي عننا استتر
إذ بعظمه رب البرية انقرض	والله أعلم بما به قصد
وللرواة طبقات أربع	لا خامس لها كما ستسمع
منافق في مظهر الإسلام	لا يهتدي للحل والحرام
يكذب عنداً فاقد الأيمان	مقرباً إلى ذوي الخذلان
لكي ينال منهم الأوطارا	ويتبواً بذلك الناسارا
ورجل روى الحديث صادقاً	ليس مخادعاً ولا منافقاً
لكثته يهتم في الرواية	دون تعمدٍ ولا دراية
فلو تنبأ لذاك لرجع	وانقاد للحق وللرشد رجع
وثالث سمع أمراً فاتمر	به، وفي الفعل به قد استمر

لكنّه نُسخَ بَعْدَ ذَاكَ ولمْ يَصِلْهُ نَسْخَةٌ هُنَاكَ
 ورابعٌ بالحفظ والضبط ارتسم روى الحديث دون سهو أو وهم
 ذو بسطةٍ في العلم مع رسوخ يدري بها الناسُ من منسوخ

وعليه، فقول ابن الحاج، السابق الذكر، أن الذي انتدب لوضع قواعد هذا العلم، هو القاضي أبو محمد الرامهرمزي، وتبعه من بعده؛ لا يتضح، مع ما سمعت من كلام سيدنا علي، بل وممن جاء من التابعين وتابعي التابعين ومن تلاهم من حفاظ الحديث، الذين كانوا قبل وجود من ذكر. وناهيك ما قدمناه عن الإمام مالك، ممن أشار إلى أصول هذا العلم وقواعده، التي منها أخذ المتأخرون ذلك، وكما جاء بعد مالك، ممن مهد لهذا الفن أصوله وفروعه، كالبخاري ومسلم، وغيرهما.

أما عبارة القسطلاني، وعبارة ابن حجر، التي هي أصل ما نقله القسطلاني، وعنها نقل ابن الحاج، فهي سالمة من هذا. وإنما تُفيد أن أول من صنّف في هذا الفن هو من ذكر. ولفظ ابن حجر: أول من صنّف في الاصطلاح القاضي أبو محمد الخ.

وعليه، فنقول: إن قواعد هذا الفن كانت معروفة عند السلف، وكانت مبنوثة في أطراف مؤلفاتهم، ولم تكن مجموعة في باب، ولا مختصة بكتاب. و[من] جمعها في تصنيف، وخصها بتأليف، وأضاف إليها أشياء تناسبها، هم من سَمَاهم ابن حجر وغيره، ولا سيما المتأخرون، فاتهم قد سعوا في تنويع ألقاب الحديث.

[المرحلة الرابعة وتميزها بتنقيح الحديث، وتأسيس فن الجرح والتعديل]

وبالجملة، فهذه المرحلة الرابعة التي كانت مرحلة لتنقيح الحديث وتصفيته من قذى وأوضاع الواضعين، والبحث والتنقيب عن حال روايته، لتمييز الكاذبين من الصادقين. وهذه المرحلة قد امتدت أيامها، وطال أمدها، فإنها ابتدئت في أواسط القرن الثاني، واستمرت إلى القرن الرابع في الجملة، إذ بعد أن صدر الإذن، أو الأمر، بجمع السنن والأحاديث، وما ثبت عند الأعلام من قواعد الدين وأحكام الإسلام، سواء كانت مرفوعة إلى الرسول، عليه السلام، أو مأخوذة عن أصحابه الأئمة الكرام، كان أول من دون الحديث وما أشبهه، الإمام ابن شهاب الزهري، أو الربيع بن صبيح، وابن أبي عروبة وغيرهما، فصنفوا كل باب على

حدة، حسبما سبق ذلك تفصيله من كلام ابن حجر ومما نقله الجلال السيوطي، إلى أن قام أهل الطبقة الثانية في منتصف القرن الثاني، فدونوا الأحكام.

فصنف الإمام مالك "الموطأ"، وتوخى فيه القوي من حديث أهل الحجاز، ومزجه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين ومن بعدهم. وصنف ابن جريج بمكة، والأوزاعي بالشام، والثوري بالكوفة، وحماد بالبصرة، وهشيم بواسط، ومعرم باليمن، وابن المبارك بخراسان، وجريز بن عبد الحميد بالرّي، حسبما تقدم تفصيله فيما سبق.

ثم تلاهم من بعدهم، ونسجوا على منوالهم من جمع الأحاديث والآثار، إلى أن رأى بعض الأئمة الذين جاءوا من بعدهم، بعد أن آذن القرن الثاني بالانصراف، إلى أن ينظروا في رواية هذه الأحاديث التي تكاثرت، وامتألت بها بطون الدفاتر والأوراق، وجمعت ما رُقّ وراق، وصحّ إسناده واثق أي اتساق، وفيها ما سمج سياقه، واعتلّ مساقه، وظهر عليه أثر الاختلاق، والتبس أهل الحق والصدق مع أهل الباطل، وبدأ في الرواية الاختلاف والانشقاق، وتبين، كما أسلفنا، ضرر الإكثار من الرواية، دون دراية، ولا النظر فيما ينقلونه بعين العناية، وتحقق لدى أهل الأمصار ما نهى عنه الخليفة سيدنا عمر من الإكثار، وما نشأ عن ذلك من الأضرار. ولا عجب في ذلك، إذ كان الملك ينطق عن لسانه.

وهذا هو الذي بعث أهل الغيرة من أهل العلم والدين، لسلّ سيوف مدافعهم عن هذا الحديث الشريف، وكشف عيوب من تصدّى لتلقين الناس الأخبار المكذوبة على سيد المرسلين، فأسسوا لذلك فنا سموه بالجرح والتعديل، فكان هو الأساس الأصلي لمعرفة الصحيح من الحديث وغيره.

وأول من فتح الباب، واتبعه في ذلك أكابر المحدثين النقاد، الذي قال فيه الإمام أحمد ابن حنبل إنه لم ير مثله؛ وهو الإمام الحافظ، يحيى بن سعيد القطان. قال في "الخلاصة": {الحافظ الحجة، أحد أئمة الجرح والتعديل}. ثم ذكر شيوخه الذين روى عنهم. ثم ذكر تلاميذه الذين روى عنه من مشاهير الأعلام، فذكر منهم: شعبة وابن مهدي وأحمد، وإسحاق وابن المديني وابن بشار وخلقا. وذكر عن أحمد بن حنبل أنه قال: ما رأيت عيناى مثله. وكانت وفاته، كما نقله ابن سعد، سنة ثمان وتسعين ومائة.}

ومن هامش "الخلاصة" ما لفظه: {ورأى زهير بن نعيم البابي في المنام أن عليه قميصا وبين كتفيه مكتوب: بسم الله الرحمن الرحيم، كتاب من الله العزيز الحكيم: براءة

يحيى بن سعيد القطان من النار هـ. من التهذيب {هـ} خلاصة تذهيب الكمال،
لنصاري: 363].

و"التهذيب" هو نحافظ الذهبي. وهو أحد المؤلفات التي استمد منها مؤلف
"الخلاصة". رحم الله الجميع، وحشرنا في زمرة هؤلاء الحفظة الكرام، الذين عمروا
أوقاتهم بالاشتغال بأحاديث سيد الأنام، والدفع عنه فيما يضيف إلى كلامه من لا يراعي
شرف هذا المقام، والله الموفق.

قال الحافظ الذهبي في "الميزان": {وتكلم في ذلك بعده تلامذته: يحيى بن معين}
الخ. [ج إص 2]. قال فيه في "الخلاصة": {الحافظ الإمام العلم}. ثم ذكر شيوخه، ثم تلاميذه،
وذكر منهم الإمام أحمد، وخلق كثيرون. وفيه قال الإمام أحمد: {كل حديث لا يعرفه يحيى،
فليس بحديث}. ثم قال عن ابن أبي خيثمة: {مات بالمدينة سنة ثلاث وثلاثين ومائتين، وحمل
على أعواد النبي، صلى الله عليه وسلم. ونودي بين يديه: هذا الذي يذب الكذب عن رسول
الله، صلى الله عليه وسلم}. [ص 368].

قال الذهبي: {و علي بن المديني. وأحمد بن حنبل}، الذي قالوا إنه كان يحفظ ألف ألف
حديث، ثم أبو خيثمة. ثم أبو زرعة، ثم البخاري، وكان استخراج كتابه من ستمائة ألف حديث.
وتلتهم جماعة، كالنساني وابن خزيمة والترمذي والعقيلي وابن حبان وابن عدي، قال
الذهبي: {وهو أكمل الكتب} و"الضعفاء" للدارقطني، و"الضعفاء" للحاكم. وكانت وفاة
الحاكم سنة 400، وتوفي ابن عدي، صاحب "الكامل"، سنة 365.

ثم تلاهم في التصنيف في هذا الفن غيرهم: منهم المختصر ومنهم المذيل. ولكن إذا
تاملت، وجدت الأصول في التعديل والتجريح، هي ما سطره هؤلاء الأعلام. وهي
القسطاس المستقيم الذي وزن به الحديث، والمعيار المحقق الذي اختبر به أحوال الرواة،
وميز به الطيب من الخبيث، وهو الأساس الذي انبنى عليه المقبول والمردود، وجمع فحول
المحدثين فيه للأمة ما طاب أصله، وعذب مورده، وسهل مأخذه.

ولما كان الحديث النبوي ينتشر في الأقطار، بسبب انتشار الصحابة بعد موت رسول
الله، صلى الله عليه وسلم، ثم زاد الانتشار بعد أن فتحت الأقطار، وتنافس الناس في
الرواية عنهم، حسبما سبق لنا بيانه وتفصيله؛ كان السبق لأهل الحجاز لقربهم من الدار،
ومطلع الأنوار.

[امتياز أهل الحجاز بصحة الحديث]

قال الشهرستاني في كتابه "الملل والنحل": { أصحاب الحديث هم أهل الحجاز، أصحاب مالك بن أنس}. وذكر منهم الشافعي والثوري وغيرهم. وبين العلامة ابن خلدون السبب في امتياز أهل الحجاز بصحة الحديث، وتقديمهم على غيرهم من الأقطار، فقال:

{وكانت أحوال نقلة الحديث في عصور السلف من الصحابة والتابعين معروفة عند أهل بلده، فمنهم بالحجاز، ومنهم بالبصرة، وبالكوفة من العراق، ومنهم بالشام ومصر. والجميع معروفون مشهورون في أمصارهم. وكانت طريقة أهل الحجاز في أعصارهم في الأسانيد أعلى ممن سواهم، وأمتن في الصحة، لاشتدادهم في شروط النقل من العدالة والضبط، وتجافيتهم عن قبول المجهول الحال. وسند الطريقة الحجازية، بعد السلف. الإمام مالك، عالم المدينة، رضي الله تعالى عنه. ثم أصحابه مثل الإمام محمد بن إدريس الشافعي، والإمام أحمد بن حنبل، وأمثالهم} هـ [المقدمة: 389].

[تحري الإمام مالك في تصنيف كتابه "الموطأ"، الذي هو الأصل الأول في الحديث الصحيح]

بل ينبغي أن يزداد هنا، ما قدمناه سابقاً، من أن الإمام مالكا كان أشد الناس تحرياً في الأسانيد، والبحث عن الرواة، ولا يقبل إلا من توفرت فيه شروط العدالة، مع الضبط والفهم لما يرويه، حسبما سبق، وأنه كان يترك الرواية عن جماعة من أهل المدينة، من أهل الفضل والدين والصلاح، حتى إنه ليستسقى بهم المطر، حيث إنهم يحسنون الظن ويأخذون الحديث عن لا يضبط ولا يدري ما يروي، وأنه كان لا يروي عن أهل العراق لتساهلهم، ويقول: العراق لها دار الضرب، أي بها يختلق الحديث ويوضع. وكل ذلك قدمناه مفصلاً منقولاً عن أهل الحديث.

وعلى هذا الأصل المقرر عنده، بنى وضع كتابه "الموطأ"، وبذل فيه مجهوده، ونقحه كل التقيح، وانتقاه من مائة ألف حديث كان رواها، فوضع في "الموطأ" عشرة آلاف حديث. ثم صار يحذف منها كل ما ظهر له أنه خالف الكتاب والسنة، ويخبرها بالآثار

والأخبار، حتى رجعت إلى خمسمائة. كل ذلك تحرياً للصحيح؛ فقد نقل الإمام السيوطي في "تنوير الحوالك" عن القاضي أبي بكر ابن العربي، أنه قال في "شرح الترمذي":
{ "الموطأ" هو الأصل الأول واللباب، وكتاب البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بنى الجميع، كمسلم والترمذي. } ونقل السيوطي عن ابن الهباب، أن مالكا روي مائة ألف حديث، جمع منه في "الموطأ" عشرة آلاف. ثم لم يزل يعرضها على الكتاب والسنة، ويخبرها بالآثار والأخبار، حتى رجعت إلى خمسمائة. [6/1]. وذكر السيوطي نحو هذا عن غيره.

وبالجملة، فزعم هذه المرحلة وحامل لوانها، هو الإمام مالك، باعتراف الموافق والمخالف، وأنه هو الأصل في تمييز الرجال الحاملين لهذا الدين الشريف، وهو الأصل في بيان الصحيح من السقيم، والمعتل من السليم. ولهذا قال الإمام الشافعي، وهو الإمام الأعظم: ما على وجه الأرض كتاب، بعد كتاب الله، أصح من كتاب مالك. وفي لفظ: ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى "القرءان" من كتاب مالك. نقله السيوطي. ونقل عن الحافظ مغلطاي: أول من صنف الصحيح مالك. هـ [تنوير الحوالك: 8/1].

فالإمام مالك، له الأولوية المطلقة في هذا الموضوع، ومن نازع فيها فنزاعه مدفوع. ولقد حاول علماء عصر الإمام، رضي الله عنه، أن يولفوا موطأ يعارضون به موطأه، وألفوا موطآت، ولما جيء بها له نبذها وقال: لتطمئن أنه لا يرتفع من هذا إلا ما أريد به وجه الله تعالى. قال الراوي للقضية: فكانما ألقيت تلك الكتب في الآبار. نقله السيوطي عن ابن عبد البر. [7/1] وناهيك بفضل هذا الكتاب أن مالكا كان يرى في المنام النبي، صلى الله عليه وسلم، كل ليلة. قاله في "التنوير".

ثم يليه في ذلك الإمام البخاري، أمير المؤمنين في الحديث. قال الإمام ابن الصلاح:
{ أول من صنف في الصحيح؛ البخاري أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل الجعفي مولاهم. وتلاه أبو الحسين، مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، من أنفسهم. ومسلم، مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه، يشاركه في أكثر شيوخه. وكتابهما أصح الكتب، بعد كتاب الله العزيز. وأما ما روينا عن الشافعي، رضي الله عنه، أنه قال: ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك، ومنهم من رواه بغير هذا اللفظ، فإنما قال ذلك قبل وجود كتابي البخاري ومسلم } هـ. [ص7].

وهو غير بين، فإن الواقع أن أول من ألف في الصحيح هو الإمام مالك، كما سبق، لأنه قبل البخاري بمدة طويلة. وما يقال: إن المراد بالصحيح الحديث المجرد المتصل، لا المرسل والمنقطع، يقال: إن البخاري فيه كثير من التعليقات وغيرها.

وقد جرى على الأولوية المطلقة، صاحب "الأزهار"، وأن أول من صنف في الصحيح البخاري. ولكن الصواب ما علمت أن الأصل الأول هو "الموطأ"، وأن البخاري هو الأصل الثاني، كما قاله الإمام أبو بكر ابن العربي، وسلمه الحافظ السيوطي في "التنوير"، وهو نص الإمام الشافعي.

[الأئمة: البخاري ومسلم، وأصحاب "السنن"، الذين امتازت بهم هذه المرحلة]

أما مقام الإمام البخاري في الحديث، فهو أشهر من أن يذكر، وأوضح من أن يفسر. وناهيك به أنه أخذ عنه سبعون ألف تلميذ، وله هو ألف شيخ، وانتقى كتابه هذا من زهاء ستمائة ألف حديث، وفيه قال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل، فقيه هذه الأمة.

قلت: وأنا أقول، وأنا أقدر من أن أتكلم في شأن هذا الرجل، مقالاً يُصدقه كل من أدمن على مطالعة كتابه الجليل، إنه معجزة من معجزات النبي الرسول الأمين، صلى الله عليه وسلم، وكرامة من كرامات هذا المؤلف الجليل، كما قال البوصيري:

والكرامات منهم معجزات حازها من نوالك الأولياء

توفي هذا العالم الجليل سنة ست وخمسين ومائتين (256).

وبعده الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري، أبو الحسن النيسابوري الحافظ، أحد الأئمة الأعلام، توفي سنة إحدى وستين ومائتين (261).

وقد اختلف العلماء في الترجيح بينهما. والذي ذهب إليه الإمام ابن الصلاح أن كتاب البخاري أصح الكتابين، وأكثرهما فوائد. وأجاب عما قاله النيسابوري، ومقال من فضل من شيوخ المغرب، مسلماً على كتاب البخاري. وعلى هذا ذهب العراقي في "ألفيته" إذ قال:

أول من ألف في الصحيح محمدٌ وخُصَّ بالترجيح

وقد سبق لنا أن كتاب الإمام البخاري هو من معجزات النبي، عليه السلام. وكل من مارسه وتأمل تنسيقه وتبويبه، والإشارة إلى استنباط الأحكام الفقهية منه، وبيان مأخذ أئمة المذاهب من تلك الأبواب، وتنزيل نصوص الأحاديث عليها في كل باب، جزم بما قلناه، وأنه المرجع الأعلى لأهل الاجتهاد، ومن له نباهة وممارسة من كل ماهر وشاذ. والفضل بيده، جل وعلا، يمدُّ به من اختاره من العباد.

ثم يلي "الصحيحين"، "سُنن" أبي داود؛ وهو سليمان بن الأشعث. روى عنه جماعة، منهم الإمام أحمد. وكان أبو داود يفتخر بذلك. قال ابن حبان: أبو داود، أحد أئمة الدنيا ففها وعلمًا وحفظًا، ونسكا وورعا وإتقانًا. جاء إليه سهل التستري فقبل لسانه. توفي سنة خمس وسبعين ومائتين (275) بالبصرة، عن ثلاث وسبعين سنة.

ثم "سُنن" أبي عيسى، محمد بن عيسى بن سورة السلمي الترمذي، الحافظ الضريع، أحد الأئمة الأعلام، وصاحب "الجامع"، و"التفسير". قال ابن حبان: كان ممن جمع وصنف. توفي سنة تسع وسبعين ومائتين (279).

ثم "سُنن" أبي عبد الرحمان، أحمد بن شعيب النسائي، الإمام الجليل، أحد أئمة الدنيا، والمشهور اسمه وكتابه. وألف أيضا كتاب "خصائص" سيدنا علي، وأثنى على هذا الكتاب الحافظ ابن حجر في "الإصابة". كما ألف أيضا كتابا في فضائل الصحابة. وكان موصوفا بالاجتهاد في العبادة، وكان يصوم يوما ويفطر يوما، كما في "طبقات" السبكي. وفيها عن الذهبي أن النسائي أحفظ من مسلم. وكاتت وفاة الإمام النسائي سنة ثلاث وثلاثمائة (303).

وسادس أصحاب الكتب الستة؛ أبو عبد الله، محمد بن يزيد بن ماجه الربيعي القزويني، وماجه لقب أبيه، الحافظ أحد الأئمة، وصاحب "السُنن" و"التفسير"، وذو "الرحلة" الواسعة. قاله في "الخلاصة" [ص312].

فهؤلاء الأئمة الستة، هم أقطاب حملة السنة، الذين امتازت بهم هذه المرحلة التي استوفت القرون الثلاثة، وأخذت بعضا من الرابع. وهم الذين صنفوا الكتب الستة التي هي الأصول، وتلفتها الأمة بالقبول، إذ بذلوا أنفاس نفوسهم في جمع الصحيح من الحديث والمقبول، وسهلوا على المحدث والفقيه أخذ ما يحتاج إليه، إذ بويوا للحديث أبواب الموضوعات، وفصلوا له الفصول. وقد علمت، مما سبق، أن كلا من الستة كان إماما في

الحديث، وحافظا ضابطا عالما فقيها، مع الدين المتين، والورع التام، والمحافظة على سنة سيد المرسلين.

ولهذا تلتقت الأمة هذه الأصول، واتخذتها مرجعا لها في العبادات والمعاملات، والحرام والحلال، ورقائق الحكم ومحاسن الأخلاق، وغير ذلك. واشتهر ذكرها في كل قطر من أقطار الإسلام.

وليست هذه في رتبة واحدة من الصحة، بل متفاوتة. فأولها في الصحة، كتاب البخاري، ثم كتاب الإمام مسلم، ثم أبو داود، ثم الترمذي، ثم النسائي. أما ابن ماجه، فإنه متأخر في الرتبة. ثم إن بعض الأئمة أسقطه من السنة، لأنه تفرد بأحاديث عن رجال متهمين بالكذب، وساق أحاديث حكم عليها بالبطلان.

ولكن ينفرد البخاري ومسلم بأن نسبة الحديث إليهما ووجوده في كتابيهما الصحيحين، كاف ولا يحتاج إلى بحث، بخلاف باقي الكتب الستة، أو الخمسة: لا يكفي كون الحديث موجودا فيها، كما في كتاب "علوم الحديث" لابن الصلاح، ولفظه:

{ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين يتلقاها، طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث؛ كأبي داود السجستاني وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي، وأبي بكر ابن خزيمة، وأبي الحسن الدارقطني، وغيرهم، منصوبا على صحته فيها. ولا يكفي في ذلك مجرد كونه موجوداً في كتاب أبي داود، وكتاب الترمذي، وكتاب النسائي وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره. ويكفي كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه}. انظر تمام كلامه، وهي فائدة نفيسة. [ص9].

[كلام ابن خلدون فيما يناسب هذه المرحلة]

ويعجبني أن ننقل في موضوع هذه المرحلة التي نحن بصدها، ما لخصه ابن خلدون فيما قام به الأئمة المدافعون عن أصول الشريعة، إذ قال بعد كلام، وإن كان فيه ما هو مكرر في كلامنا السابق:

{وكان علم الشريعة، مبدأ هذا الأمر، نقلاً صرفاً؛ شمر لها السلف، وتحروا الصحيح حتى أكملوها. وكتاب مالك، رحمه الله، كتاب "الموطأ"، أودعه أصول الأحكام، من

الصحيح المتفق عليه، ورتبه على أبواب الفقه. ثم عني الحفاظ بمعرفة طرق الأحاديث وأساتيدها المختلفة}. ثم قال:

{وجاء محمد بن إسماعيل البخاري، إمام المحدثين في عصره، فجمع أحاديث السنة على أبوابها في مسنده الصحيح، بجميع الطرق التي للحجازيين والعراقيين والشاميين، واعتمد منها ما أجمعوا عليه دون ما اختلفوا فيه، وكرر الأحاديث؛ يسوقها في كل باب بمعنى ذلك الباب { الخ. قال:

{ ثم جاء مسلم بن الحجاج القشيري، رحمه الله تعالى، فألف مسنده الصحيح؛ هذا فيه حذو البخاري}. ثم قال:

{ومع ذلك، فلم يستوعبا الصحيح كله، وقد استدرك الناس عليهما في ذلك. ثم كتب أبو داود السجستاني، وأبو عيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمان النسائي في السنن بأوسع من الصحيح، وقصدوا ما توفرت فيه شروط العمل، إما من الرتبة العالية في الأسانيد، وهو الصحيح كما هو معروف، وإما من الذي دونه من الحسن وغيره، ليكون ذلك إماماً للسنة والعمل. وهذه هي المسانيد المشهورة في الملة، وهي أمهات كتب الأحاديث في السنة، فإتباعها، وإن تعددت، ترجع إلى هذه في الأغلب {هـ [ص390].

ثم إن هذه المرحلة شارك فيها أئمة كبار، وجمعوا أحاديث كثيرة، ونقحوا في عصورها أخباراً جمة، وألقوا فيها مسندات مهمة، وجوامع أقرت بها عيون الأمة، وأحرزت في الصحة مقامات عالية، واستوعبت من قواعد الإسلام وقوانينه سنناً نبوية سنية شافية؛ إلا أن الجمهور اتخذ هذه الكتب الستة هي الأصول، وفيها الكفاية وأقصى الغاية لمن يروم إلى الأحكام الشرعية، والآداب الدينية، والرقائق الأدبية، والفوائد الاجتماعية، وتفسير الآيات القرآنية، والسيرة النبوية، وفضائل الأنبياء، ومناقب الصحابة ذوي المقامات العالية، وغير ذلك.

ورأى الجمهور من أهل العلم أن التطلع لما سواها، بعد تحصيل هذه الأصول، وإن كان زيادة في الاتساع في المعارف، إلا أن تتبع هذه المصنفات، والتشوف للإحاطة بكل ما ألفه المؤلفون، تقتنى فيه الأعمار، ولا تقع الإحاطة بما في تلك الأسفار. وقد علمت أن الأئمة حكموا بأن ما في هذه الكتب الستة استوفى ما تحتاج إليه الأمة من المهمات التي وردت عن الرسول، عليه السلام.

[مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ]

فمن المؤلفات التي جُمعت في هذه المرحلة، ولها أهمية كبرى، ومكثاة عند أهل الحديث مكيمة عليا، مُسْنَدُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ. قَالَ التَّاجُ السَّبْكَيُّ عَنْهُ فِي "طَبَقَاتِهِ":
{وهو أصلٌ من أصول هذه الأمة. ونُقلَ عن ابنِ المديني أنه أصلٌ كبير، ومرجعٌ وثيقٌ لأصحاب الحديث؛ انتقى من أحاديث كثيرة، ومسموعات وافرة، فجعل إماما ومعتمدا، وعند التنازع ملجأً ومستنداً. وروى عن حنبل، ابن أخيه أحمد بن حنبل، أنه قال: جمعنا عمي، يعني الإمام أحمد، لي ولصالح ولعبد الله، وقرأ علينا المسند، وما سمعنا منه، يعني تاماً، غيرنا، وقال لنا: إن هذا الكتاب قد جمعته وانتقيته من أكثر من سبعمائة وخمسين ألفاً. فما اختلف فيه المسلمون من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فارجعوا إليه، فإن كان فيه، وإلا ليس بحجة}.

ونقل أن عدد أحاديث المسند أربعون ألفاً، ومن رواية، ثلاثون ألفاً. فراجع تمام الكلام في ذلك في "الطبقات" [202/1]، إذ ترجمة الإمام أحمد طويلة الذيل؛ تستدعي مزيد التفصيل، وذلك خارج عن ما سبق له القول.
وكانت وفاة هذا الإمام سنة واحد وأربعين ومائتين (241). وقد كان من أقران إمامي التعديل والتجريح: علي بن المديني، ويحيى بن معين.

[الإمام ابن خزيمة]

وممن شارك في هذه المرحلة، الإمام ابن خزيمة؛ فإن له كتاباً التزم فيه إيراد الحديث الصحيح. قال الحافظ ابن الصلاح، في سياق الكتب التي يكفي وجود الحديث فيها أن يتلقى بالقبول: ويكفي مجرد كونه موجوداً في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه، ككتاب ابن خزيمة. هـ. [ص9].

وترجم له التاج في "الطبقات"، فقال: إمام الأئمة أبو بكر السلامي النيسابوري، المجتهد المطلق. وأطال في تحليته. إلا أن وفاته تأخرت عن ذكرنا، إذ توفي سنة 335. ويؤكد إلحاقه بهذه المرحلة، ما رآه أحد جيرانه في المنام، وذكرها التاج في "الطبقات"، عن أبي بشر القطان، قال: رأى جار لابن خزيمة، من أهل العلم، كأن لوحاً عليه صورة نبينا، صلى الله عليه وسلم، وابن خزيمة يصقله، فقال المعبر: هذا رجل يحيي سنة النبي،

صلى الله عليه وسلم. هـ [134/2]. وموضوع المرحلة هو معنى هذا، وهو الدفع عن سنة النبي، صلى الله عليه وسلم، وتطهيرها من أرجاس المقترين.

وإذا الممنا بما قامت به هذه الطائفة، التي لا تزال قائمة في هذه الأمة بالحق، ولا يضرها من خالفها حتى تنقضي الدنيا، في هذه المرحلة الرابعة، حتى وقع الحق في نصابه، وبطل عمل أهل الباطل، ورد من أراد كيد الإسلام بتضليله على أعقابهِ. وعليه، فليُصرف القلم عناته، وليوجّه عنايته وشأنه لما يليها من المراحل، وهي المرحلة الخامسة.

[المرحلة الخامسة]

فأقول: إن هذه المرحلة كانت هم أهلها متوجة إلى النظر فيما انتقته تلك المرحلة الماضية من وصل إسنادها بتلك المؤلفات، والأخذ عن رواة هذه المصنفات، إما اتصالاً بلا واسطة، أو بواسطة أو يوسائط، وضبط جمل المتن، وتفهم مفرداتها، وتصحيح النسخ ومقابلتها بأصولها، حتى يقع الأمن من التحريف والتصحيف، وتحصل الثقة بصدورها عن أهلها، إذ الإسناد من أصحاب تلك المؤلفات إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وقع الفراغ منه، وأراح المتقدمون من التعب في ذلك من جاء بعدهم، ولم يبق إلا تحقيق السند بمؤلفاتهم والأخذ عن أخذها عنهم، إذ تخريج الأحاديث كما أخرجها هؤلاء عن الرسول فيما بعدهم من هذه القرون - كالقرن الخامس والسادس - يصير لما فيه من الطول. وفي هذا الموضوع يقول أبو حامد الغزالي في "الإحياء"، في ترتيب المراتب التي يتطلع إليها أهل عصره في الحديث، وقسمها إلى ثلاثة أقسام، فقال:

{وأما الحديث، فالإقتصار فيه تحصيل ما في "الصحيحين"، بتصحيح نسخة على رجل خبير بعلم متن الحديث. وأما حفظ أسامي الرجال، فقد كفيت فيه بما تحمكه عنك من قبلك. ولك أن تُعول على كتبهم، وليس يلزمك حفظ متون "الصحيحين"، ولكن تحصيله تحصيلًا تقدر منه على طلب ما تحتاج إليه عند الحاجة. وأما الإقتصاد فيه، فإن تضيف إليهما ما خرج عنهما مما ورد في المسندات الصحيحة. وأما الاستقصاء، فما وراء ذلك، إلى استيعاب كل ما نقل من الضعيف والقوي، والصحيح والسقيم، مع معرفة الطرق الكثيرة في النقل، ومعرفة أحوال الرجال وأسمانهم وأوصافهم} هـ. [30/1].

ويشبه هذا التقسيم، تقسيم الحافظ أبي شامة، إذ قال: {علوم الحديث الآن ثلاثة: أشرفها حفظ متونه، ومعرفة غريبها وفقهها. والثاني: حفظ أسانيدها ومعرفة رجالها، وتمييز صحيحها من سقيمها. وهذا كان مهماً، وقد كفيه المشتغل بالعلم بما صنف وألف في ذلك، فلا فائدة تدعو في تحصيل ما هو حاصل. الثالث: جمعه وكتابه، وطلب العلو فيه والرحلة بسببه إلى البلدان. وأما المشتغل بهذا [ف]مشتغل بما هو الأهم من علومه النافعة، فضلاً عن العمل فيه الذي هو المطلوب} هـ.

فهذا وذاك، يُفيد أن أهل القرن الخامس والسادس والسابع، متفقون على أن المرحلة التي سميها رابعة، هي التي أصلت فيها الأصول، ورُتبت أبواب الأحاديث الصحيحة أو الحسنة وفُصلت فيها الفصول، ففي جوامعها المقنع، وفي مسانيدنا وانتقاد أسانيدنا لكل من خالفها رد ومدفع.

فالإمام الغزالي، وهو حجة الإسلام، وعلم الأعلام، والمبرز في المعارف والعلوم، والمعارف بما يجري في عاصمة الخلافة من تدريس مدارسها من المنقول والمعقول، وما يلقى في معاهدها من أعلامها ومدرسيها في المنطوق والمفهوم، وقد أحرز قصب السبق في ذاك الميدان، وتقدم فيه عند مناقلة أكابر الأئمة الأعيان، حتى تلقاه الوزير نظام الملك - ناصر العلم والعلماء، [الذي جعل] مجلسه مَجْمَعاً لأهل التبريز من الفضلاء والنبلاء -؛ بالتعظيم والتبجيل، وإحلاله محل التقديم في الدراسة وإبعاده مقاعد العناية والتفضيل، وولاه مدرسة عاصمة الخلافة ببغداد، التي لا يقدم لها إلا سباق الغايات من الأفراد.

فهو بذاك عارف بما يدرس في المدارس، وما يستحق أن يلقى ويتلقى في تلك المجالس. وإن تلك الأصول التي بينا أنها انتُقيت في تلك المرحلة التي انتهت أواسط القرن الرابع، هي أصول جامعة، ولترهات أهل الإفك والكذب مائعة، ولمن يريد الهجوم على حصونها الحصينة دافعة.

فلم يبق للطالب المجد لطلب الحديث، إلا تحصيل تلك المصنفات، وتصحيح نسخها وأخذها عن الثقة، كما سبق في كلام الغزالي.

ونحوه ما قاله العلامة أبو شامة. وهو الإمام محيي السنة، ومُमित البدعة، ومؤيد مذهب السلف، وناصر الحق، والرد إليه عند اختلاف الخلف. وهذه الحلية السنية السنية، هي التي حملته على إذاعتها وتقرير أدلتها في تأليفه: "مختصر كتاب المؤمل". وهو جزء لطيف أبان فيه عن الحق الذي يجب اتباعه في الدين، وشرح المناهج المستقيمة التي كانت

عليها سيرة أهل العلم والعمل من القادة الماضين. وقد تأخر هذا الإمام عن أبي حامد الغزالي، لأنه كان في القرن السابع، إذ توفي سنة 665.

[تفسير تعقب ابن حجر لكلام أبي شامة]

أما تعقب ابن حجر، على كلام أبي شامة، فعند التأمل نجد أن التعقب الذي قصده ابن حجر إنما هو فيما زاد على الحاجة، أما في الأصول التي هي الأساس، وقد فرغ من تأصيلها وتأسيسها، ووقع الاكتفاء بها، واتفق عليها كل الناس، إذ أمِنَ فيها الاختلاط وخوف الالتباس. فابن حجر لا ينكر ذلك، وإنما الذي يُفهم مما نقله عن ابن الزبير وغيره، إنما هو إنكارهم ترك الاشتغال بهذا العلم جملة وتفصيلاً، واعتمادهم على هذه الأصول، دون نظر في تفهمها والتفقه فيها، وطلب تفسير غريبها، والرحلة لمن له الاطلاع على دقائقها ورقائنها، وإهمال الجمع والتصنيف فيها لمن فتح الله بصيرته في تفهمها وتفهيمها.

وهذا لا يصح أن يُنسب للعلامة أبي شامة، إذ هو الإمام البارِع في فنون العلم. وكانت غايته التمسك بالسنة، والتجافي عن البدع المستحدثة. وعمر أوقاته في التأليف والتصنيف في فنون مختلفة، وكانت عنايته تامة بالحديث، إذ أخذ عن الحافظ السخاوي وغيره. ويقال إنه بلغ رتبة الاجتهاد.

[المكانة العلمية لأبي شامة]

ومن مؤلفاته، كما ذكره التاج السبكي في "الطبقات" [61/5]، "اختصار تاريخ ابن عساكر". ولا يخفى أن مجرد اشتغاله باختصار هذا الكتاب الكبير، الذي فاقت مجلداته الثماتين مجلداً، وموضوع هذا الكتاب كله تحديث، وروايات أخبار وأحاديث، منها الصحيح والضعيف، وفيها المروي في الأصول، والكثير منها ليس فيها بمنقول، هو وحده شاهد عدل في كون العلامة أبي شامة لم يقل بإهمال النظر في الحديث، ولا بترك التصنيف والتأليف الذي فيه فائدة جلية، بل ولو كانت جدواها قليلة.

وناهيك بتفضية أوقاته في الحديث والنظر في معانيه، وتفهم جملة ومفرداته، بحثه اللطيف في الإسراء الذي وردت فيه روايات أن إسراءه، عليه السلام، إلى بيت المقدس وإلى السماوات وقع مرتين، أو مراراً، تارة في المنام، وتارة في اليقظة. قال: وعلى ذلك

يخرج جميع الأحاديث على اختلاف عبارتها. وقد ألق في ذلك كتابا سماه: "نور المسرى،
في تفسير آية الإسراء"، ومن اعتنانه بالحديث وإفاضته في التحديث، قوله:

أربعة عن أحمد شاعت ولا أصل لها من الحديث الواصل
خروج آذار ويوم صومكم ثم أذى الذمي ورد السائل
وقوله:
وقال النبي المصطفى إن سبعة يظلمهم الله العظيم بظله
محب عفيف ناشئ متصدق وبك مصر والإمام بعدله

وبما أن هذا الإمام كان عمدة في الدراسة، وقدوة يقتدي به أهل التقدم والرناسة، ولا سيما في علوم الحديث، فإنه ولي مشيخة دار الحديث بالأشرفية، ومشيخة الإقراء بالتربة الأشرفية؛ فكان يرى تلاعب من ينتمي إلى الحديث، ومقصده قبيح خبيث، وإنما مقصده الشهرة، والسعي لنيل الجراية وتكثير الأجرة.

[ما قيل فيمن يستغرق أوقاته في رواية الحديث قصد الشهرة]

فكلامه هذا أقرب شيء إلى قول الحافظ أبي الفرج بن الجوزي، إذ قال في فصل
"تلبس إبليس"، على أصحاب الحديث، ما لفظه:

{من ذلك أن قوما استغرقوا أعمارهم في سماع الحديث والرحلة فيه، وجمع الطرق
الكثيرة، وطلب الأساتيد العالية والمتون الغريبة. وهؤلاء على قسمين، قسم قصدوا حفظ
الشرع بمعرفة صحيح الحديث من سقيمه، وهم مشكورون على هذا القصد، إلا أن إبليس
يشغلهم بهذا عما هو فرض عين من معرفة ما يجب عليهم، والاجتهاد في أداء اللام
والتنفقه في الحديث. فإن قال قائل: فقد فعل هذا خلق كثير من السلف، كيحيى بن معين،
وابن المديني، والبخاري ومسلم؛ فالجواب أن أولئك جمعوا بين معرفة المهم من أمور
الدين والفقهاء فيه، وبين ما طلبوا من الحديث. وأعاتهم على ذلك قصر الإسناد، وقلة
الحديث، فانتسح زمانهم للأمرين. فأما في هذا الزمان (أي زمان أبي الفرج وهو القرن
السادس، إذ كانت وفاته سنة خمس مائة وسبعة وتسعين)، قال: فإن طرق الحديث طالت،
والنصائيف فيه اتسعت، وما في هذا الكتاب، في تلك الكتب، وإنما الطرق تختلف، فقل أن
يمكن أحدا أن يجمع بين الأمرين. فترى المحدث يكتب ويسمع خمسين سنة، ويجمع الكتب

ولا يدري ما فيها. ولو وقعت حادثة في صلاته؛ لافتقر إلى بعض أحداث المتفقة الذين يترددون إليه لسماع الحديث منه. وبهؤلاء تمكن الطاعنون على المحدثين}.

ثم صار يذكر بعض المشاهير ممن كان يعمر أوقاته برواية الحديث من غير حاجة إليه، ومع هذا لا يفهم ما رواه، بل يجهل حتى الأمور الضرورية التي يحتاج إليها في دينه، لكونه لا يتفقه في الحديث.

من جملة ذلك أنه ذكر المحدث ابن شاهين، وشهرته لا تخفى، فقال فيه: إنه قد صنف في الحديث مصنفات كثيرة، أقلها جزء، وأكثرها التفسير، وهو ألف جزء، وما كان يعرف من الفقه شيئا. قال:

{وقد كان فيهم من يقدم على الفتوى بالخطأ، لنلا يرى بعين الجهل، فكان فيهم من يصير بما يفتي به ضحكة.} [ص114] ثم ذكر من ذلك جزئيات.

قلت: وفي هذا يقول أهل العلم الصحيح، إن الحديث مضلة إلا للفقهاء. وقد ابتلينا في عصرنا هذا بمن يعد نفسه في أهل الحديث، بمجرد مطالعته هذه الكتب التي نشرتها المطابع، وكانت في القديم مهجورة منبوذة، دون أخذها عن شيخ، ودون معرفة بالفقه ولا بأصوله، ولا باصطلاح الحديث وبالناسخ والمنسوخ، لكون أصحابها، وإن كان لهم علم واطلاع في الجملة، لكنهم يضللون السلف الصالح، ويخطئون كثيرا من أئمة الاجتهاد الذين مضت على مذاهبهم نحو الأربعة عشر قرنا، والناس على مذاهبهم مقبلون، والعلماء الأجلة الثقة لفتاويهم مصححون، لكونهم اختبروها فوجدوها أسست مباتيها على تقوى من الله، وأخذت أصولها وفروعها من الكتاب والسنة وما اجتهد فيه الخلفاء الراشدون الأجلة، الذين أمرنا الرسول، عليه السلام، بأن نجعلهم قدوة لنا وأئمة، وفي حكمهم باقي أصحابه الذين حملوا إلينا قواعد هذا الدين، وطلعوا في سماء الهداية نجوما وأهلة، فصارت هذه الناشئة الجاهلة حتى بقواعد الإعراب، تلتقط بعض المسائل الغريبة، والأقوال الشاذة، ويذيعونها بين العامة، فيضلون ويضلون، ويذهبون بهذه المذاهب الضالة طلق العنان، لا يرددهم عن ذلك راد، ولا يبين لهم من ينتمي للعلم طريق الرشاد. والأمر لله وحده لا شريك له.

ثم نرجع إلى كلام الشيخ في جهلة المحدثين، فنقول: قال الشيخ أبو الفرج، مبيّناً سوء حال هذه الفئة الخارجة عن مناهج كل متدين، وخالفوا ما هو الواجب عليهم والمتعين:

{القسم الثاني: قوم أكثروا سماع الحديث، ولم يكن مقصودهم صحيحاً، ولا أرادوا معرفة الصحيح من غيره بجمع الطرق، وإنما كان مرادهم العوالي والغرائب، فطافوا البلدان، ليقول أحدهم: لقيت فلاناً، ولي من الأسانيد ما ليس لغيري، وعندي أحاديث ليست عند غيري}. قال:

{وقد كان دخل إلينا إلى بغداد بعض طلبه الحديث، وكان يأخذ الشيخ فيقعه في الرقة، وهي البستان الذي على شاطئ دجلة، فيقرأ عليه، ويقول في مجموعته: حدثني فلان وفلان بالرقة. ويوهم الناس أنها البلدة التي بناحية الشام، ليظنوا أنه قد تعب في الأسفار لطلب الحديث. وكان يقعد الشيخ بين نهر عيسى والفرات، ويقول: حدثني فلان من وراء النهر. يوهم أنه قد عبر خراسان في طلب الحديث. وكان يقول: حدثني فلان في رحلتي الثانية والثالثة. ليعلم الناس قدر تعب في طلب الحديث {هـ. [ص116].

فهذا تدليس وتلبيس، يتبرأ منه إبليس، إذ هو كذب واضح، وتلاعب في الرواية قاذح. وليس هو من قبيل التدليس الذي كان المحدثون يرونه مكروهاً أشد الكراهة، حتى قال فيه الشافعي: التدليس أخو الكذب. ورؤي عنه أنه قال: لأن أزي أحب إليّ من أن ألس. وإن كان كلامه خرج مخرج المبالغة والتنفير، كما قاله ابن الصلاح. أما هذا التدليس الذي ذكره أبو الفرج؛ فلا يختلف أنه كذب وتلاعب بالرواية، يُوجب ردّ رواية فاعله. والله أعلم.

ومثل هذه الأمور، هي التي أوقعت الطعن في أهل الحديث، بل بأقل من هذا كما سبق. بل أكرر جمع من العلماء الكبار، ومن كان لهم التقدم في رواية الأحاديث والأخبار، والمقامات العالية بالتثبت في سنة النبي المختار، على من شغل أوقاته باتصايبه للتحديث، ويعجبه أن يجلس في بهرة الحلقة ليقول: حدثنا؛ افتخاراً ومباهاة وطلباً للظهور وارتفاع الجاه، وقد قال أبو نصر، بشر الحافي، الإمام الشهير، الزاهد الورع، العلامة المحدث الثقة: "حدثنا"، باب من أبواب الدنيا. وقال أيضاً: فإذا سمعت الرجل يقول: "حدثنا"، فإتاما يقول: أوسعوا لي.

ولروية هذا الإمام الزاهد أنهم خرجوا بالحديث عن المقصود به من العمل، وجعلوه بابا من أبواب المباهاة والمفاخرة، أعرض عن ذلك كله، ودفن كتبه. قال الخطيب البغدادي في "تاريخه"، في حقه: إنه كان كثير الحديث، إلا أنه لم ينصب نفسه للرواية. كان يكرهها، ودفن كتبه لأجل ذلك. هـ-[67/7].

وقد بين أبو حامد في "الإحياء" هذه العلة وشرحها، فقال: {وهذا؛ لأن التلذذ بجاه الإفادة ومنصب الإرشاد، أعظم لذة من كل تنعم في الدنيا} [54/1]. قلت: ولهذا قال الإمام أبو حنيفة: لو علم الملوك ما نحن فيه من النعيم، لقاتلونا عليه، أو كما قال.

[رتبة المُحدِّث في نظر الملوك والأمراء]

ولهذا كثيرا ما كان الملوك والأمراء يغيظون أهل العلم ويرون أن شرفهم بالعلم يفوق شرف الولاية والإمارة؛ فقد روي عن القاضي يحيى بن أكرم أنه قال: قال لي الرشيد: ما أنبل المراتب؟ قلت: ما أنت فيه. قال: لكنت أعرفه؛ رجل في حلقة يقول: حدثنا فلان عن فلان، قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم. قال: قلت يا أمير المؤمنين: هذا خير منك، وأنت ابن عم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وولي عهد المسلمين؟ قال: نعم؛ ويلك هذا خير مني، لأن اسمه مقترن باسم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لا يموت أبدا. نحن نموت ونفنى، والعلماء باقون ما بقي الدهر.

وروى الخطيب أيضا أن عمر بن حبيب العدوي القاضي، قال: قال لي أمير المؤمنين المأمون: ما طلبت مني نفسي شيئا إلا نالته، ما خلا هذا الحديث، فباني كنت أحب أن أقعد على كرسي ويقال: من حدثك؟ فأقول: حدثني فلان عن فلان. قال: فقلت: يا أمير المؤمنين: فلم لا تحدث؟ قال: لا تصح الخلافة مع الحديث للناس. قال الحافظ أبو بكر الخطيب: {كان المأمون أعظم خلفاء بني العباس عناية بالحديث، كثير المذاكرة به، شديد الشهوة لروايته، مع أنه قد حدث أحاديث كثيرة لمن كان يأنس به من خاصته. وكان يحب إملاء الحديث في مجلس عام يحضر سماعه كل أحد، وكان يدافع بذلك، حتى عزم على فعله.

وقد كنت قبل هذا وقتت، فيما أظن، في "طبقات" السبكي، على ما يشبه هذا، أن بعض الأمراء اجتمع في مجلسه عالمان كبيران، سماه وسمى العالمين، وأن العالمين صارا يتناظران في مسائل علمية، فتارة يعلن هذا بحجة، وتارة هذا، والأمير يستمع لمناظرتهم.

ولما تمت مناظرتهما، قال الأمير للحاضرين: كنت أعتقد أن اللذة التي أنا فيها من الولاية، ليس يماثلها في الدنيا لذة. وأنا الآن أقول: إن هذه اللذة العلمية لا تماثلها لذة، أو كلاماً هذا معناه. قلت: وهذا معنى قول تقي الدين السبكي في "جمع الجوامع": "وحصرها الشيخ الإمام في المعارف.

وهذا كله يدل على أن المحدث إذا استنهي التحديث لأجل هذه الشهوة النفسانية، لم يكن تحديثه وروايته حديث الرسول لله، وإنما هي حاجة في نفسه قضائها. وهي فتنة من فتن الدنيا، كفتنة المال والولد، أو أشد، كما قال تعالى (إِنَّمَا أَمْوَالُكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ) وفي ذلك قال الإمام الثوري: فتنة الحديث، أشد من فتنة الأهل والمال والولد.

[فضل الاشتغال بالحديث والعلم]

وعلى وجه الجملة، فبني أقول: إن الاشتغال بالحديث، وتمضية الأوقات، بعد أداء الواجبات، هو أعظم القربات، وأفضل الطاعات، بل هو أفضل من صلاة النافلة، فقد روي عن العالم العابد ابن المبارك أنه قال: لو أن الصلاة، يعني صلاة النافلة، أفضل من الحديث، ما حدثتكم. وورد عن الإمام الشافعي أنه قال: طلب العلم، أفضل من صلاة النافلة.

وعليه، فكراهة الثوري وشعبة والمغيرة، من أمراء الحديث والصارفين أوقاتهم في روايته، وكذلك ما قاله بشر الحافي، ورابعة العدوية، من الحط في مقام أهل الحديث؛ فإنما محلّه في المحدثين الذين خرجوا عن المقاصد الصحيحة بالحديث، وطلبه رياءً وسمعةً ورغبةً للظهور وصرف وجوه الناس، والمباهاة به في المجالس.

فهذا شيء ورد به النص في الحديث، بل في الحديث إيعاد من سلك هذه المسالك، بأن جزاءه النار، وهالك مع الهوالك، فقد روى الإمام أحمد، والترمذي وابن ماجه، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "من طلب العلم ليماري به السفهاء، أو يجاري به العلماء، أو يصرف وجه الناس إليه، أدخله الله النار". وخرّج ابن ماجه، وابن حبان في "صحيحه" من حديث جابر، رضي الله عنه، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "لا تعلموا العلم لتبأهوا به العلماء، ولا لتماروا به السفهاء، ولا لتحيروا به المجالس، فمن فعل ذلك، فالنار النار". إلى غير ذلك من الأحاديث.

وحاصله أن رواية الحديث، والاشتغال به، هو نوع من العبادات والقربات، وفضلها لا ينكر، وكونها بها تقرر من قواعد الإسلام ما تقرر؛ إلا أن من شرطه إخلاص العمل فيها لله، وعدم خلطها بما يفسدها من حب الدنيا والجاه، حسبما تقدم، فهي كسائر العبادات لا يقبل الله منها إلا ما كان خالصاً لوجهه الكريم، وتعظيماً لنبيه الهادي إلى الصراط المستقيم، وأن يرويه ليعمل به أو يعلمه من يعمل به. وهذا كله ظاهر بين، لا يمتري فيه كل عالم متدين. اللهم وفقنا لما فيه رضاك.

هذا وقد تسلسل بنا المقال، واستعذب القلم هذه الموضوعات التي فاضت برحيق مسائلها عيونها، واستدعت مناسبتها أن ترسم من معارف هذه الفنون عيونها؛ والمورد العذب لا يمله كارعه، وذكرى الحبيب تحيى بها الروح ويتعنى برقانق أخباره سامعه.

[الرجوع إلى ذكر ما قام به أهل المرحلة الخامسة]

وعلينا الآن أن نرجع إلى ذكر ما قام به أهل المرحلة الخامسة، فأقول: إن بسطنا فيه القول، وكررنا فيه العبارات، والنصوص البيّنات، من أهل العلم بالحديث والروايات، من أن المرحلة الرابعة التي تنتهي، بحسب تتبع تواريخ أهلها، في أواسط القرن الرابع، ثم ما يقرب [من] أواسط ذلك القرن، تبتدئ المرحلة الخامسة. وإذا تتبعت اشتغالهم بالحديث، واغترابهم بروايته، ألفيتهم كانوا يقطعون نهارهم، ويسهرون ليلهم في علوم الحديث ومتعلقاتها، وتجدهم قاموا في ذلك بأعمال عظيمة، لكن مع اعترافهم بأن الفضل للمتقدمين الذين انتقوا تلك الأصول، وحرروا فيها الرواية الصحيحة التي لم يجد المتأخر عنهم في تخرجها وتحري المقبول من النقول، حتى لم يتركوا، في الجمع والتأليف للخلف ما يقول، حتى قال الإمام أحمد: إن من طلب الحديث ولم يجده في مسنده؛ فليعلم أنه ليس بحجة.

وهذا مع اعترافهم بأن هذه الأصول هي الجامعة المانعة، وهي دواوين الإسلام، حتى قال في ذلك العلامة أبو شامة كلمة لا يمكن أن ينكرها محدث أو فقيه، أو عالم نبيه، لأنه أقرّ بالحق، ونطق بالصدق. وقد سبق لنا أنه كان من أهل القرن السابع، ولفظه في "مختصر كتاب المؤمل"، ننقله على طوله لحسن مساقه، وإتيانه في الموضوع وأتساقه:

{وقد كانت العلماء في الصدر الأول، معذورين في ترك ما لم يقفوا عليه من الحديث، لأن الأحاديث لم تكن حينئذ فيما بينهم مدونة؛ إنما كانت تتلقى من أفواه الرجال، وهم

متفردون في البلاد. ولو كان الشافعي وجد في زمانه كتابا في أحكام السنن أكبر من "الموطأ"، لحفظه، مضافا إلى ما تلقاه من أقواه أשיاخه. فلهذا كان الشافعي بالعراق، يقول لأحمد بن حنبل: أعلموني بالحديث الصحيح، أصر إليه. وفي رواية: إذا صحَّ الحديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقولوا، حتى أذهب إليه}.

{ثم جمع الحفاظ الأحاديث المحتج بها في الكتب، ونوعوها وقسموها، وسهلوا الطريق إليها، فبوبوها وترجموها، وبينوا ضعف كثير منها وصحته، وتكلموا في عدالة الرجال، وجرح المجروح منهم، وفي علل الأحاديث، ولم يدعوا للمشتغل شيئا يتعلل به. وفسروا "القرءان" والحديث، وتكلموا على غريبه وفقهه، وكل ما يتعلق به من مصنفات عديدة}.

{فالآلات متهينة لطالب صادق، ولذي همة وذكاء وفطنة. وأئمة الحديث هم المعترفون القدوة في فقههم.} ثم قال: {وأقرب ما يؤمر به في ذلك، أنك مهما رأيت حديثا خارجا عن دواوين الإسلام، كـ "الموطأ" و "مسند" أحمد و "الصحيحين"، و "سنن" أبي داود، والترمذي والنسائي، ونحوها، مما تقدم ذكره، ومما لم نذكره، فانظر فيه؛ فإن كان له نظير في الصحاح والحسان قرب أمره، وإن رأيتَه يباين الأصول، وارتبت به؛ فتأمل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم من الكتب المصنفة في ذلك.} هـ. [مجموعة الرسائل المنيرية: 30/3].

وهو كلام كله حق لا ينازع فيه. وفحواه أن علم الحديث، رواية ودراية، وقبولا وردا؛ قد قام به أهل القرون الثلاثة، واستوعبوا مباحثه، وألفوا فيه المؤلفات العديدة، وسهلوا لمن بعدهم الانتفاع بها والأخذ منها، بتبويب الأبواب، ووضع التراجم. فحسب طالب الحديث بعدهم أن تكون له فطنة وتباهة، أي وعلم ومعرفة بقواعد العربية، وممارسة للغة، وقوة على مراجعة هذه الدواوين.

ثم في هذه الجملة ما يفيد الجواب عما بحث به في مقاله السابق الحافظ ابن حجر. وكلام هذا الإمام ربما كررنا معناه، فيما سبق، ولكن أقول:

قالوا المُكرَّر فيه قلتُ المُكرَّر أحلى

ثم أقول: إن هذه المرحلة التي جعلناها خامسة، هي، بحسب ما نبينته، جاءت تكميلا للمرحلة الرابعة، إما باستدراك أو محاذاة، وتخريج على "الصحيحين"، أو شرح لمعانيها،

أو تفسير لغريبها، أو بيان مجملها، أو تأويل لمتشابهها، أو حذف لمكررها، أو اختصار لمطولها، وحذف لأسانيدها، أو جمع هذه الأصول كلها، بعد حذف أسانيدها في كتاب.

[المستدرک علی "الصحيحين" للحاكم، وتعقبه]

أما الاستدراك علی "الصحيحين" فإن الحفاظ من بعدهما خبروهما واستوعبوا أحاديثهما؛ فبدا لهم، بحسب الاستقراء والتتبع للحديث، أن هناك أحاديث علی شروطهما، وشروط الصحيح قد فاتتهما، كما أنهما، رضي الله عنهما، لم يدعي ذلك. قال الإمام ابن الصلاح:

{لم يستوعبا - يعني البخاري ومسلم - الصحيح في صحيحهما، ولا التزما ذلك}. قال: {فقد روينا عن البخاري أنه قال: ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لملال الطول}. ثم قال:

{وروينا عن مسلم أنه قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، يعني في كتابه "الصحيح"، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه} هـ [علوم الحديث: ص8].

علی أن الحفاظ ابن الأخرم قال: فلما يفوت البخاري ومسلماً مما يثبت من الحديث، يعني في كتابيهما. ولكن تعقبه الحفاظ ابن الصلاح بقوله: ليس ذلك بالقليل. ثم قال:

{فإن "المستدرک" علی الصحيحين، للحاكم أبي عبد الله، كتاب كبير يشتمل معاً فاتهما علی شيء كثير. وإن يكن عليه في بعضه مقال، فإنه يصفو له منه صحيح كثير، وقد قال البخاري: أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح. وجملة ما في كتابه الصحيح؛ سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً {إخ ما هو معلوم في عدّه حديثه.

والقصد هنا أن الإمام البخاري نفسه يعترف بأنه ترك من الحديث الصحيح كثيراً. لكن تعقب بعض أهل الحديث هذا الكتاب المسمى "المستدرک" علی الحاكم، فقد قال الحفاظ ابن طاهر: سمعت المظفر بن حمزة بجرجان يقول: سمعت أبا سعد الماليني يقول: طالعت "المستدرک" فلم أجد فيه حديثاً علی شرط الشيخين. وتعقبه الحفاظ الذهبي [بقوله]: بل هو إسراف من الماليني، ففي "المستدرک" جملة وافرة علی شرطهما، وجملة كبيرة علی شرط أحدهما. قال التاج السبكي عقب هذا: قال شيخنا الذهبي: لعل مجموع ذلك، نحو

نصف الكتاب. قال: وفيه نحو الربع صحّ سنده، وإن كان فيه علة. قال: وما بقي، وهو نحو الربع، فهو مناكير وواهيات لا تصح. وفي بعض ذلك موضوعات. هـ [طبقات الشافعية: 69/3].

أما الحافظ ابن الصلاح فإنه تلتف في حق "المستدرک"، ولم يحم على قول الماليني بحال، ولم يعمل، كما قال الحافظ الذهبي بهذا التفصيل، ويصرح بأن نحو الربع من هذا الكتاب، فيه واهيات ومناكير وموضوعات، إذ قال:

{واعنتى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على ما في "الصحيحين"، وجمع ذلك في كتاب سماه "المستدرک"؛ أودعه ما ليس في واحد من "الصحيحين" مما رآه على شرط الشيخين، قد أخرجاه عن روايته في كتابيهما، أو على شرط البخاري وحده، أو على شرط مسلم وحده، وما أدى اجتهاده على تصحيحه، وإن لم يكن على شرط واحد منهما، وهو واسع الخطو في شرطه الصحيح، متساهل في القضاء به؛ فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة، إن لم يكن من قبيل الصحيح، فهو من قبيل الحسن؛ يحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه. هـ [علوم الحديث: ص 9].

فأنت تجد الإمام ابن الصلاح، تلتف في شأن "المستدرک"، ولم يصرح، كما صرح من تابع الماليني، ولا من فصل كالذهبي، حيث قسم الكتاب إلى أقسام، وجعل الربع من قبيل الأحاديث المنكرة الواهية والموضوعات.

قلت: من قول الماليني، ما نقله الحافظ الخطيب في "تاريخه"، إذ قال عن أبي إسحاق: إنه قال: جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، هي مما أخرجها في صحيحيهما، منها حديث الطير، و"من كنت مولاه، فعلي مولاه"، فأنكر عليه أهل الحديث ذلك، ولم يلتفتوا فيه إلى قوله، ولا صوبوه في فعله. هـ.

[مقام الإمام الحاكم في العلم والفضل، وانفراده بحسن التصنيف إجابة من الله لسؤاله]

على أن فضل الإمام الحاكم لا ينكر، وأعماله ومؤلفاته في علوم الحديث وغيرها يُجزى عليها ويُشكر. بل انفراد هذا الإمام الجليل، والحافظ النبيل، الذي أثق على إمامته، وجلالته وعظمة قدره، كما قاله التاج السبكي.

وهو أحد الحفاظ الأربعة الذين اجتمعوا في عصر واحد، وهو القرن الرابع، وهم: الدار قطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وابن مندة بأصبهان، والحاكم بنيسابور. فقالوا: الدار قطني أعلمهم بالعلل، وعبد الغني أعلمهم بالأسباب، وابن مندة أدهم حديثاً مع معرفة تامة، والحاكم أحسنهم تصنيفاً، كما نقل ذلك التاج السبكي.

قلت: وانفرادهُ بحسن التصنيف، كان إجابة لسؤاله إذ شرب ماء زمزم، فإنه روي عنه أنه قال: شربت ماء زمزم، وسألتُ الله أن يرزقني حسن التصنيف. قلتُ: وذلك إشارة للحديث الوارد في ذلك وهو قوله، عليه السلام: "ماء زمزم لما شرب له".

وهذا الحديث اختلف فيه أهل الحديث، فمنهم من صحَّحه، ومنهم من حكم بأنه موضوع، ومنهم من قال إنه ضعيف. والحق هو التوسط، وهو الحكم بأنه حسن كما سيأتي؛ ففي "التميز" للشيباني ما لفظه:

{حديث "ماء زمزم لما شرب له"، رواه ابن ماجه من حديث جابر به مرفوعاً، وسنده ضعيف. وقد رواه الحاكم، وقد قال انه صحيح الإسناد. وقد صحح هذا الحديث ابن عيينة من المتقدمين، والدمياطي من المتأخرين، والمنذري، وضعفه النووي.} هـ [ص183].

وجاء السيوطي بهذا اللفظ في "جامعه" الصغير، وأشار لروايته بالرمز لابن أبي شيبة، وللإمام أحمد، ولابن ماجه، وللبيهقي في "سننه"، عن جابر، والبيهقي في "شعب الإيمان". وفيه:

"ماء زمزم لما شرب له، فإن شربته تستشفى به، شفاك الله. وإن شربته مستعيذاً، أعاذك الله، وإن شربته لنقطع ظمأك، قطعه الله، وإن شربته لشبعك، أشبعك الله، وهي هزمة جبريل، وسقى إسماعيل". ورمز لروايته إلى الدارقطني والحاكم، عن ابن عباس، وأشار إليه بعلامة الصحة. وفيه:

"ماء زمزم لما شرب له، من شربه لمرض، شفاه الله، أو لجوع أشبعه الله، أو حاجة قضاها الله". المستغفري في الطب عن جابر. وأشار له بعلامة الحسن. وفيه:

"ماء زمزم شفاء من كل داء". ورمز له بالرواية للدليمي في مسند الفردوس.

هذا ما ذكره السيوطي من الروايات في هذا الحديث [الجامع الصغير: ص119].

[تقييد للمؤلف بشأن حديث زمزم وما يتعلق به]

وكانت وقعت مذاكرة في هذا الحديث في هذه السنوات الأخيرة، إذ زار تطوان الفقيه الناسك الخير سيدي المكي، ابن شيخنا سيدي محمد بن جعفر الكتاني، الذي نتكلم الآن على ترجمته، وكنت إذ ذاك عازمت أن أجعل في هذا تقييداً في سند الحديث، وهي بنر زمزم وما يتعلق بذلك، وكانت نيّتي أن أفيض فيه المقال، وأن أوسع في مناقحه المجال، ولم يتيسر إذ ذاك. والآن بهذه المناسبة فباني آتي في الموضوع بجملة مختصرة:

[مقدمة التقييد]

أما بعد؛ فاته لما جرى ذكر حديث: "ماء زمزم لما شرب له"، حيث نقلنا في ترجمة الإمام المحدث الحافظ، أبي عبد الله الحاكم، أنه لما حج شرب ماء زمزم، قال: وسألت الله أن يرزقني حُسن التصنيف. وذكر أن أثر الاستجابة ظهر في حياته وبعده، واعترف له سائر المحدثين بذلك، وجعلوه المنفرد بحسن التصنيف في عصره، كما سبق عن الدار قطني؛ ناسب أن نُثبت هذه الجملة الموعود بها هنا. وأكّدت هذه المناسبة أن جرى ذكر شرب الحافظ أبي عبد الله الحاكم، لماء هذه البئر المباركة، وسأل الله حسن التصنيف أيام الحج، أي العشر الأوائل من ذي الحجة الحرام، مع ما سبقت فيه المذاكرة مع الفقيه سيدي المكي الكتاني، ابن صاحب هذه الترجمة التي أكتب فيها الآن، وفي هذا اليوم المبارك، وهو اليوم الثامن، الذي هو اليوم الذي يكون فيه حجاج البيت بمنى، سائلاً من الله أن يبليني مناي في الدنيا والآخرة، وأن يدخني بفضلته في زمرة حجاج بيته، وطالبي غفرانه ورحمته، إذ هو خير مقصود، وأكرم مسؤول، وأعظم مأمول، وأرجى وأجود مرجو؛ لا يخيب سائله، ولا يرد عن باب كرمه الواسع راجيه وطالبه. كما أعوذ بك يا مولاي من تحول عافيتك، وفجأة نعمتك، وكفران نعمتك، واشتغالي عن ذكرك، والغفلة عن حمدك وشكرك، مالناً قلبي بحبك، لا همة لي إلا في مناجاتك وقربك، آمين.

[سند حديث "ماء زمزم لما شرب له"]

ولنبداً في موضوعنا بالكلام على سند هذا الحديث، فأقول: قد قدمت لك ما أثبتته الحافظ السيوطي في هذا الحديث من الروايات. وخالصة ما فيه، أنه رواه باللفظ المشهور، الإمام أحمد، وابن ماجه والبيهقي، وابن أبي شيبة، والبيهقي في "شعب الإيمان"، عن

عبد الله بن عمرو. واللفظ الثاني الذي فيه زيادة، رواه الدار قطني والحاكم عن ابن عباس، وأشار له بعلامة الصحة. والثالث رواه المستغفري في "الطب"، وأشار له بعلامة الحُسن. والرابع رواه الديلمي في "مسند الفردوس"، وأشار له بعلامة الضعف.

أما الإمام البخاري، فإنه لما لم يصح له حديث صريح في هذا الفضل الذي ورد في هذه الأحاديث السالفة على شرطه، ترجم هذا الباب بقوله: (باب ما جاء في زمزم الخ)، ثم أتى بحديث أنس بن مالك أن أبا ذر كان يحدث أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قال: "فُرج سقفي وأنا بمكة، فنزل جبريل، عليه السلام، ففرج صدري، ثم غسله بماء زمزم"، الخ. وهذا هو المقصود في الترجمة لبيان فضل مانها. قال الحافظ ابن حجر، لما تكلم على هذه الترجمة:

{كانه لم يثبت عنده في فضلها حديث على شرطه صريحاً. وقد وقع في مسلم من حديث أبي ذر "إنها طعام طعم". زاد الطيالسي من الوجه الذي أخرجه منه مسلم: "وشفاء سقم". وفي "المستدرک"، من حديث ابن عباس مرفوعاً: "ماء زمزم لما شرب له"، رجاله موثقون، إلا أنه اختلف في إرساله ووصله. وإرساله أصح. وله شاهد من حديث جابر، وهو أشهر منه. أخرجه الشافعي وابن ماجه، ورجالته ثقات}.

ثم ذكر ابن حجر ما في بعض رجال هذه الرواية. ثم أشار إلى رواية البيهقي، ثم قال: {وقد جمعت في ذلك جزءاً}هـ[الفتح:3/320].

ومحصل ما في هذا الحديث، أنه اضطربت أقوال أهل الحديث فيه، فمنهم من صحَّحه، ومنهم من ضعفه، ومنهم من سلم بوضعه. وقد سبقت الإشارة لذلك. والحق، كما قاله ابن القيم، هو التوسط، وأن الحديث حسن. وقد صحَّحه بعضهم، وجعله بعضهم موضوعاً. قال: وكلا القولين فيه مجازفة. هـ[زاد المعاد:2/177].

وفي مضمّن ما قاله أهل الحديث في هذا، قلتُ نظماً:

وماؤ زمزم لما له شرب	وفي حديثه مقال مضطرب
فبعضهم صحَّحه كالحاكم	والذميّاطي والمُنذري العالم
وبعضهم بوضعه قد حكّمَا	والضعف قولٌ لكثير العَلَمَا
وأعدل الأقوال أنه حسن	إذ كمّ به من شارب نال المين
وصوب الصحة في "الإرشاد"	دون تعلل ولا ارتداد

هذا؛ ومن الغريب غلط وخطأ بعض أهل العلم، في ترجيح ما يقال إنه حديث: "البانجان لما أكل له"، على هذا الحديث، مع أنه باطل لا أصل له عند الحفاظ؛ ففي "شرح الحطاب للمختصر"، عند قوله في باب الحج: وكثرة شرب ماء زمزم. ونقله في التنبيه الثاني، ما لفظه:

{ قال ابن غازي: من الغرائب ما حدثنا به شيخنا الإمام أبو عبد الله القوري، قال: حدثنا الحاج أبو عبد الله ابن عزّوز المكناسي، أنه سمع الإمام الأوحّد الربّاني، أبا عبد الله البلاي بالديار المصرية، يرجح حديث: "البانجان لما أكل له"، على حديث: "ماء زمزم لما شرب له". قال: وهذا خلاف المعروف هـ. (قلت)، أي قال الإمام الحطاب: لاشك أن هذا من أغرب الغرائب، بل هو من الأمور التي لا يجوز نقلها، إلا مع التنبيه على بطلانها. قال الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة، في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، لما ذكر حديث "البانجان لما أكل له": باطل لا أصل له. وقال الحافظ ابن حجر: لم أقف عليه. وقال بعض الحفاظ: إنه من وضع الزنادقة. وقال الزركشي: وقد لهج به العوام، حتى سمعت قائلًا منهم يقول: هو أصحّ من حديث: "ماء زمزم لما شرب له". وهو خطأ قبيح، وكل ما يروى فيه باطل. هـ كلام السخاوي بنقل الحطاب [116/3].

وقال الإمام ابن القيم في "زاد المعاد": إنه حديث، أي حديث البانجان، موضوع مختلق على رسول الله، صلى الله عليه وسلم. قال: وهذا الكلام مما يُستقبحُ نسبتُه إلى آحاد العقلاء، فضلاً عن الأنبياء. هـ [147/2].

[الكلام على اسم بنر زمزم]

هذا ما يتعلق بسند الحديث. أما اسم هذا البئر المباركة، وهو زمزم، فقد اختلف العلماء في هذا الإسم، هل أصله عربي مشتق من الزمزمة، وهي الكثرة، لكثرة ماؤها، يقال ماء زمزم، أي كثير، وقيل لاجتماعها. نُقل عن ابن هشام. وقال أبو زيد: الزمزمة من الناس، خمسون ونحوهم. وعن مجاهد: إنما سميت زمزم، لأنها مشتقة من الهزيمة، والهزيمة الغمز بالعقب في الأرض. أخرجه الفاكهي عنه بإسناد صحيح. وقيل بحركتها، قاله الحربي. وقيل لأنها زمت بالميزان لنلا تأخذ يمينا وشمالا. قال: هذا كله كلام الحافظ ابن حجر [320/3].

قلت: والوجه الأخير أظنه هو قول ياقوت في "المعجم". وقيل سميت بضم هاجر، أم إسماعيل، عليه السلام، لمانها حين انفجرت وزمها إياه، وهو قول ابن عباس حيث قال: لو تركت، لساحت في الأرض حتى لملا كل شيء هـ. وهذا كله على أنها علم مشتق منقول، أما على أن هذا الإسم لها علم مرتجل من أول الأمر؛ فالكلام في وجه الاشتقاق، ضائع المساق. قال ياقوت: وقيل: هو اسم لها، وعلم مرتجل هـ. وعلى أنه عربي؛ وأما على أنه اسم عجمي فارسي؛ فلا معنى لإجراء قواعد الاشتقاق العربي فيها. وكون اسمها عجميا فارسيا، نقله ياقوت في "معجمه"، فقال: وقيل: سميت بذلك لأن سابور الملك، لما حج البيت، أشرف عليها وزمزم فيها. والزمزمة كلام المجوس، وقراءتهم على صلاتهم وعلى طعامهم، وفيها يقول القائل:

زمرت الفرس على زمزم وذلك في سالفها الأقدم

أنظر تمامه [معجم البلدان: 4/400].

[تعدد أسماء هذه البئر المباركة]

ولهذا البئر المباركة أسماء كثيرة، سوى هذا الإسم، على عادة العرب في تكثير الأسماء للمسمى الشهير، والشيء المعظم الكبير. وهذه البئر المباركة، كان لها شأن كبير عند العرب قبل الإسلام، وحرمة عظيمة في الجاهلية، لنسبتها إلى سيدنا إبراهيم، الذي هو للمتقين أكبر إمام. ثم تضاعف فضلها، وتزايد شرفها، لدى بعثة سيد الأنام، عليه أفضل صلاة وأزكى سلام، قال ياقوت:

{ولها أسماء، وهي: زمزم، وزمّم، وزمّزّم، وزمّازم، وركضة جبرائيل، وهزيمة جبرائيل، وهزيمة الملك، هي سقيا الله لإسماعيل، عليه السلام، والشباعة، وشباعة، وبرّة، ومضنونة، وتكتم، وشفاء سقم، وطعام طعم، وشراب الأبرار، وطعام الأبرار، وطيبية}.

فهذه ثمانية عشر اسما، حسبما ذكره ياقوت في "معجمه". [401/4].

وقال في "شرح القاموس" عن ابن بري: إن لزوم اثني عشر اسما، ولكن عددها إحدى عشر، كما قاله من كتب في هامش الشرح. ولكني لم أجد في هذا الشرح إلا عشرة أسماء، وافق ياقوت في سبعة، وخالفه في ثلاثة، فذكر مما لم يذكره ياقوت: مكتومة، سقيا الرواء، حفيرة عبد المطلب. فإذا أضفت هذه الثلاثة إلى ما ذكره ياقوت؛ يصير العدد واحدا

وعشرين اسما. ومع هذا قال الشيخ مرتضى في "شرح القاموس"، بعد ما نقل ما ذكرناه عن ابن بري: قلت، أي قال الشيخ مرتضى:
 {وقد جمعت أسماءها في نبذة لطيفة، فجاءت على ما ينيف على ستين اسما مما استخرجتها من كتب الحديث واللغة} هـ [328/8].
 وسيأتي تفسير بعض هذه الأسماء عند الكلام على فضائلها وخصائصها، إن شاء الله.

[ابتداء نبع ماء زمزم، وأول من ظهرت على يده على وجه الكرامة]

وأما أول من ظهرت على يده هذه البئر وانهمر ماؤها الغزير؛ فهو أبو العرب، النبي الجليل، سيدنا إسماعيل، ابن أبينا سيدنا إبراهيم الخليل. كانت كرامة من العلي الأعلى لهذا النبي، وجعلها معجزة باقية ما دامت الدنيا؛ لا تبيد ولا تبلى.
 فقد ذكر أهل الحديث والسير والمؤرخون، أنه لما وهبت سارة، أي زوجة سيدنا إبراهيم، مملوكتها هاجر القبطية لإبراهيم، عليه السلام، لعشر سنين من مجيئهم من مصر، وقالت: لعل الله يرزقك منها ولداً، وكان إبراهيم قد سأل الله أن يهب له ولداً فوعده به، وكانت سارة قد كبرت وعقمت عن الولد، فولدت هاجر لإبراهيم، إسماعيل، عليهما السلام، لست وثمانين من عمره، وأوحى الله إليه: إني قد باركت عليه وكثرت، ويولد له اثنا عشر ولداً، ويكون رئيساً لشعب عظيم. وأدركت سارة الغيرة من هاجر، وطلبت منه إخراجها. وأمره الله أن يطيع سارة في أمرها، فهاجر بها إلى مكة، ووضعها وابنها بمكان زمزم عند دُوْحَة هنالك، وانطلق، فقالت له هاجر: أَللهُ أمرك؟ قال: نعم. فقالت: إذن لا يضيعنا.
 وانطلق إبراهيم، وعطش إسماعيل بعد ذلك عطشاً شديداً، وأقامت هاجر تتردد بين الصفا والمروة، إلى أن سعدت عليها سبع مرات لعلها تجد شينا، ثم أتته وهو يفحص برجليه، فنبتت زمزم.
 وعن السدّي أنه تركه في مكان الحجر، واتخذ فيه عريشا، وأن جبريل هو الذي همز له الماء بعقبه وأخبر هاجر أنها عين يشرب بها ضيفان الله، وأن أبا هذا الغلام سيجي وبنيان بيتا لله هذا مكاته.

هذا ما عند ابن خلدون [العبر: 54/1] في ماء زمزم، وأن ماءها نبع في هذا الموضع كرامة ومعجزة لإسماعيل، عليه السلام. وأثرت نقل كلام ابن خلدون، لما فيه من الاختصار والإفادة.

وفي "معجم ياقوت"، ما يفيد إنكار هذه الكرامة؛ إذ قال:

{ومن الناس من ينكر ذلك، ويقول إن إسماعيل حفر بالمعاول والمعالجة كسانر المحفورات. والله أعلم} [406/4].

هكذا قال ياقوت. ولكن لا التفت لهذا القول، مع ما ثبت في "صحيح" البخاري، ففيه في حديث طويل، عن عبد الله بن سعيد بن جبير، عن أبيه، عن ابن عباس، رضي الله عنهما، عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "يرحم الله أم إسماعيل. لولا أنها عجلت، لكان زمزم عينا معنا". وفيه عن ابن عباس قال: "أول ما اتخذ النساء المنطق من قبل؛ أم إسماعيل. اتخذت منطقا لتعفي أثرها على سارة". قلت: وعبارة ابن جرير في هذا الحديث عن ابن عباس: وأن أول من أحدث من نساء العرب جر الذبول لأم إسماعيل. قال: لما جرت من سارة، أرخت نيلها لتخفي أثرها. هـ وهي أوضح.

ثم قال البخاري:

{ثم جاء بها إبراهيم، وبابنها إسماعيل، وهي ترضعه حتى وضعهما عند البيت عند دوحة فوق زمزم في أعلى المسجد، وليس بمكة يومئذ أحد، وليس بها ماء، فوضعهما هنالك، ووضع عندهما جرابا فيه تمر، وسقاء فيه ماء. ثم فقى إبراهيم منطلقا، فتبعته أم إسماعيل، فقالت يا إبراهيم: أين تذهب وتتركنا بهذا الوادي الذي ليس به إنس ولا شيء؟ فقالت له ذلك مرارا، وجعل لا يلتفت إليها، فقالت له: الله أمرك بهذا؟ قال: نعم. قالت: إذن لا يضيعنا. ثم رجعت، فاتطلق إبراهيم، حتى إذا كان تحت الثنية حيث لا يرونها، استقبل بوجهه البيت، ثم دعا بهؤلاء الدعوات: (رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ، رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ). وجعلت أم إسماعيل ترضع إسماعيل، وتشرب من ذلك الماء، حتى إذا نفذ ما في السقاء، عطشت وعطش ابنها، وجعلت تنظر إليه يتلوى، أو قال يتلبط، فانطلقت، كراهية أن تنظر إليه، فوجدت الصفا أقرب جبل في الأرض يليها، فقامت عليه، ثم استقبلت الوادي تنظر هل ترى أحدا، فلم تر أحدا. فهبطت من الصفا، حتى إذا بلغت الوادي، رفعت طرف درعها، ثم سعت سعي الإنسان المجهود، حتى جاوزت الوادي، ثم أتت المروة،

فقامت عليها، ونظرت هل ترى أحداً فلم تر أحداً، ففعلت ذلك سبع مرات. قال ابن عباس: قال النبي، صلى الله عليه وسلم: " فذلك سعي الناس بينهما". فلما أشرفت على المروة، سمعت صوتاً فقالت: صه، تريد نفسها، ثم تسمعت فسمعت أيضاً، فقالت: قد أسمعت، إن كان عندك غواث. فإذا هي بالملك عند موضع زمزم، فبحث بعقبه، أو قال: بجناحه، حتى أظهر الماء، فجعلت تحوضه وتقول بيدها هكذا، وجعلت تغرف من الماء في سقائها، وهو يغور بعد ما تغرف. قال ابن عباس: قال النبي، صلى الله عليه وسلم: "يرحم الله أم إسماعيل، لو تركت زمزم، أو قال لو لم تغرف من الماء، لكاتت زمزم عينا معينا" { هـ مرادنا من حديث البخاري الطويل. [190/2]؛ وهو قوله: فإذا هي بالملك عند موضع زمزم الخ. وهذا الملك هو جبريل، كما في رواية، كما ذكرها ابن حجر: فإذا جبريل، وفي رواية الطبري عن علي، بإسناد حسن: فنادها جبريل الخ.

فبطل بهذا ما نقله ياقوت بعد نقل ما صح من الدليل.

هذا ما كان من ابتداء نبع ماء زمزم وظهوره، وأنه كان كرامة أو معجزة لهذين النبيين الكريمين بركضة جبريل أو همزته، كما قال ابن إسحاق، ونقله عنه ابن حجر في روايته: فزعم العلماء أنهم لم يزالوا يسمعون أنها همزة جبريل هـ.

وعليه؛ فهي بنو إسماعيلية، تفجرت لهذا النبي الكريم من روح قدسية، إكراماً له ولوالده الأواه، من رب البرية. ثم امتدت الأيام، وتطاولت السنون والأعوام، وتوالت عليها السيول والأمطار، وأتت عليها الأودية الفائضة فغورتها، ومحت منها الآثار، إلى أن مبعث النبي المختار، وقدر الله تجديدها على يد جده، (وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ).

هذا هو المشهور والمعروف في الجاهلية والإسلام، وأن زمزم إنما أخرجت لإسماعيل، عليه الصلاة والسلام. ولهذا احتجت قریش على عبد المطلب لما أراد الاستبداد بتجديدها، وشرع فيه، وبدأ طيها، واستشركته قریش فيها، وقالوا: إنها بنو أبينا إسماعيل، ولنا فيها حق.

ولكن جاء في "السيرة الحلبية"، أن زمزم أخرجت مرتين: مرة لآدم، ومرة لإسماعيل، عليهما السلام، كما في الجزء الأول منها، صحيفة 34 دون نص، وإن أحال على باب بناء قریش للكعبة، وهناك ذكر ما لفظه: ففي "ربيع الأبرار"، أن جبريل أخرج ماء زمزم مرتين؛ مرة لآدم، ومرة لإسماعيل. هـ [175/1].

ثم وقفتُ على ما يفيد ذلك في "معجم" ياقوت، إذ ذكر شعر خويلد بن أسد بن عبد
الغزى، قال: وفيه ما يدل على أن زمزم أقدم من إسماعيل، عليه السلام:
أقول وما قولي عليكم بسبِّة إليك ابن سلمى أنت حافر زمزم
حفيرة إبراهيم يوم ابن هاجر وركضة جبريل على عهد آدم
هـ[403/4]. والعلم عند الله.

وعلى كل حال، فإن تجديدها واتصاله إلى الآن، إنما كان على يد عبد المطلب، جد
النبي، صلى الله عليه وسلم. وفي هذا قال الإمام السهيلي:
{وكانت زمزم، كما تقدم، سقيا إسماعيل، عليه السلام، فجرها له روح القدس بعقبه.
وفي تفجيرها إياها بالعقب دون أن يفجرها باليد أو غيره، إشارة إلى أنها لعقبه وراثته، وهو
محمد، صلى الله عليه وسلم، وأمته}. ثم قال السهيلي:

{لما أحدثت جرهم في الحرم، واستخفوا بالمناسك وانحرم، وبغى بعضهم على بعض
واجترم، تغور ماء زمزم واكتتم. فلما أخرج الله جرهم من مكة بالأسباب التي تقدم ذكرها،
عمد الحارث بن مضاض الأصغر إلى ما كان عنده من مال الكعبة، وفيه غزالان من ذهب
وأسياف قلعية كان ساسان ملك الفرس قد أهداها إلى الكعبة، وقيل سابور}. قال السهيلي:
{وقد قدمنا أن الأوائل من ملوك الفرس كانت تحجها إلى عهد ساسان، أو سابور،
فلما علم ابن مضاض أنه مخرج منها، جاء تحت جناح الليل، حتى دفن ذلك في زمزم وعفى
عليها. ولم تزل دارسة عافيا أثرها، حتى آن مولد المبارك الذي كان يُستسقى بوجهه غيث
السماء، وتتفجر من بناته ينابيع الماء، صاحب الكوثر والحوض والرواء، فلما أن ظهوره،
أذن الله تعالى لسقيا أبيه أن تظهر، ولما اندفن من مانها أن تجتهر؛ فكان، صلى الله عليه
وسلم، قد سقت الناس بركته قبل أن يولد، وسقوا بدعوتته وهو طفل، حين أجدبت البلد،
وذلك حين خرج به جدّه مستسقىا لقريش}. [الروض الأنف: 1/97].

ثم زاد في هذا الموضوع، وأطال في ذكر نفايس الفوائد التي يتلقاها بحسن القبول،
من شرح الله صدره بنور الإيمان، ويقتنيها بخران الفرائد.

[تجديد حفر زمزم على يد عبد المطلب]

ونرجع إلى تجديد السيد عبد المطلب لزمزم، فنقول: روى ابن سعد في "طبقاته"، أن المطلب لما دخل مكة بابن أخيه عبد المطلب، وأقام بها حتى أدرك، وخرج المطلب بن عبد مناف تاجرا إلى أرض اليمن، فهلك بردمان من أرض اليمن، فولي عبد المطلب بن هاشم بعده الرقادة والسقاية. فلم يزل ذلك بيده يطعم الحاج، ويسقيهم في حياض من أدم بمكة. فلما سقى زمزم، ترك السقي في الحياض بمكة، وسقاهم من زمزم حين حفرها، وكان يحمل الماء من زمزم إلى عرفة فيسقيهم. وكانت زمزم سقيا من الله، أتى في المنام مرات، فأمر بحفرها، ووُصف له موضعها، فقيل له: احفر طيبة. قال: وما طيبة؟ فلما كان الغد، أتاه فقال: احفر برة، قال: وما برة؟ فلما كان الغد، أتاه وهو نائم في مضجعه ذلك، فقال: احفر المضنونة. قال: وما المضنونة؟ أين لي ما تقول. قال: فلما كان الغد أتاه فقال: احفر زمزم. قال: وما زمزم؟ قال: لا تتزخ ولا تئذم، تسقي الحجاج الأعظم، وهي بين الفرات والدم عند ثقرة الغراب الأعصم. قال: وكان غراب أعصم لا يبرح عند الذبائح مكان الفرث والدم، وهي شرب لك ولولدك من بعدك. قال: فعدا عبد المطلب بمغوله ومسحاته؛ معه ابنه الحارث بن عبد المطلب، وليس له يومئذ ولد غيره، فجعل عبد المطلب يحفر بالمعول؛ ويغرف بالمسحاة في المكئل، فيحمله الحارث فيلقيه خارجا. فحفر ثلاثة أيام، ثم بدا له الطوى، فكبر وقال: هذا طوي إسماعيل. فعرفت قريش أنه قد أدرك الماء، فأتوه فقالوا: أشركنا فيه. فقال: ما أنا بفاعل. هذا أمر خصصت به دونكم، فاجعلوا بينا وبينكم من سننم أحاكمكم إليه. [83/1].

ثم ذكر ابن سعد أنهم تراضوا على كاهنة بمعان من ناحية الشام، فقصدوها. وفي الطريق، فقدوا الماء، وأشرفوا على الموت. ثم نبع الماء من تحت خف راحلة عبد المطلب، وكانت عينا ماؤها عذب، فقال حينئذ لقريش: هلموا إلى الماء الرواء، فقد سقانا الله. فشربوا واستقوا وقالوا: قد قضى لك علينا. الذي سقاك هذا الماء بهذه الفلاة، هو الذي سقاك زمزم. فو الله لا نخاصمك فيها أبدا. ه كلام ابن سعد مختصرا [84/1].

ثم قال، راجعا إلى تكميل الحديث: وكانت جرهم حين أحسوا بالخروج من مكة، دفنوا غزالين وسبعة أسياف قلعية وخمسة أذراع سوابغ، فاستخرجها عبد المطلب، وكان يتأله - أي يوحد الله - ويعظم الظلم والفجور، فضرب الغزالين صفائح في وجه الكعبة، وكاتا من

ذهب، وعلق الأسياف على البابين يريد أن يُخرز به خزانة الكعبة، وجعل المفتاح والقفل من ذهب. هـ-[85/1].

[تحلية الكعبة بالذهب وكسوتها، وادخار كنوزها، وتذهيب المسجد النبوي، وما في ذلك]

ومن هذا العمل الذي قام به عبد المطلب، من جعل باب الكعبة أو وجهها من ذهب، وتعليق الأسياف على البابين، أخذوا جواز تحلية الكعبة، لأنه استمر إلى أيام الإسلام. ففي "سيرة" الحلبي ما لفظه:

{فضرب عبد المطلب الأسياف بابا للكعبة، وضرب في الباب الغزالتين، فكان أول ذهب حليت به الكعبة ذلك. ومن ثم جاء عن ابن عباس، رضي الله عنهما: والله إن أول من جعل باب الكعبة ذهباً لعبد المطلب. وفي "شفاء الغرام": إن عبد المطلب علق الغزالتين في الكعبة، فكان أول من علق المعاليق}. قال:

{وقد كان بالكعبة بعد ذلك معاليق؛ فإن عمر، رضي الله تعالى عنه، لما فتحت مدائن كسرى كان مما بُعث إليه منها هلالان فعلقا بالكعبة. وعلق بها عبد الملك بن مروان شمستين وقدحين من قوارير. وعلق بها الوليد بن يزيد سريرا. وعلق بها السفاح صحيفة خضراء. وعلق بها المنصور القارورة الفرعونية. وبعث المأمون ياقوتة كانت تعلق كل سنة في وجه الكعبة في زمن الموسم في سلسلة من ذهب. ولما أسلم بعض الملوك في زمنه، أرسل إليها بصنمه الذي كان يعبد، وكان من ذهب متوجا ومكلا بالجواهر والياقوت الأحمر والأخضر والزبرجد، فجعل في خزانة الكعبة}. هـ-[37/1].

أما كسوة الكعبة بالحريز والديباج، ونحو ذلك، فلانزاع فيه، إذ قام الإجماع عليه. وأما جعل قناديل البيت من ذهب وفضة، وادخار ما يُهدى إلى الكعبة من الكنوز؛ ففي حديث سيدنا عمر الذي في "الصحيح"، أنه كان يرى أن إنفاق مثل هذه الأموال العظيمة، أي الخارج عن حلية الكعبة، في مصالح المسلمين العامة، أولى من إبقائها ضائعة. ولفظ "صحيح" البخاري، عن أبيه وائل قال: {جلست مع شيبية على الكرسي في الكعبة، فقال: لقد جلس هذا المجلس عمر، رضي الله عنه، فقال: لقد هممت أن لا أدع فيها صفراء ولا بيضاء إلا قسمته. قلت: إن صاحبك لم يفعل. قال: هما المرآن أقتدي بهما. هـ. وقوله: صفراء ولا بيضاء، أي ذهباً ولا فضة. قال القرطبي: غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة. وإنما أراد الكنز الذي

بها، وهو ما كان يهدى إليها فيدخر ما يزيد على الحاجة. وأما الحلبي فمحبسة عليها كالتقاديل، فلا يجوز صرفها في غيرها. وقال ابن الجوزي: كانوا في الجاهلية يهدون إلى الكعبة المال تعظيماً لها، فيجمع بها {هـ} قاله في "فتح الباري" [295/3].

ثم نقل عن تقي الدين السبكي أنه استدل بحديث الباب على جواز تعليق تقاديل الذهب والفضة في الكعبة، ومسجد المدينة المنورة، فقال:

{هذا الحديث عمدة في مال الكعبة، وهو ما يُهدى إليها، أو ينذر لها. قال: وأما قول الرافعي: لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة، ولا تعليق تقاديلها فيها؛ حكى الوجهين في ذلك، أحدهما الجواز تعظيماً، كما في المصحف، والآخر المنع، إذ لم ينقل من فعل السلف. فهذا مشكل، لأن للكعبة من التعظيم ما ليس لبقية المساجد، بدليل تجويز سترها بالدجاج. وفي تجويز ستر المساجد بذلك خلاف. ثم تمسك للجواز بما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك، من تذهيبه سقوف المسجد النبوي. قال: ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز، ولا أزاله في خلافته. ثم استدل للجواز بأن تحريم استعمال الذهب والفضة، إنما هو فيما يتعلق بالأواني المعدة للأكل والشرب ونحوهما. قال: وليس في تحلية المساجد بالتقاديل}.

ثم ساق الحافظ عنه نص الغزالي بتجويز كتب "القرآن" بالذهب. ثم استمر في الرد والقبول، وأخيراً قال: {وقد نقل الشيخ الموفق الإجماع على تحريم استعمال أواني الذهب، والتقاديل من الأواني بلا شك، واستعمال كل شيء بحسبه، والله أعلم.} [296/3] فكلما هذا الذي ختم به، يُفيد أنه يعتمد القول بتحريم استعمال أواني الذهب ونحوها في المساجد وغيرها. وسيأتي لهذه المسألة مزيد تحقيق عند الكلام على ما ذهب إليه شيخنا هذا، صاحب الترجمة - أي الشيخ الكتاني - من جواز وضع كسوة الحرير ونحوه على أضرحة الأولياء والصالحين، لأننا في هذا البحث خرجنا عن موضوعنا الذي هو الكلام على ما يتعلق ببئر زمزم.

[مواصلة الكلام على بئر زمزم]

وعليه، فنرجع إليه، إذ ما جرئنا للكلام على الكعبة، إلا ما نُقل عن عبد المطلب من أنه أضاف الكنز الذي ألفاه في زمزم إلى الكعبة، حسبما تقدم. ثم إن ياقوت تعرض لقياس زمزم من أعلاها وداخلها وذرعها، وما كان يعترى ماءها من النقص والزيادة، وذكر ما

هو مطويّ منها، وما هو منقور في الحجر، وما كان عليها من الساج، فيها اثنتا عشرة بكرة. ووصف ياقوت قد تغير الآن، كما سيأتي، إذ ياقوت كان في أوائل القرن السابع.

ثم قال ياقوت: وأول من عمل الرخام عليها وفرش أرضها بالرخام المنصور. قال: وعلى زمزم قبة مبنية في وسط الحرم عن باب الطواف تجاه باب الكعبة. هـ [401/4].

هذا، ولم يذكر ياقوت ما كان من قلة مانها أوائل القرن الثالث الهجري، حتى كاد ينقطع، لأن البئر أهملت وهُدم كثير من جوانبها، فأخذ رجل من أهل الطائف، يُقال له محمد ابن بشير، يعمل فيها. وذكر ذلك صاحب "مرآة الحرمين"، وهو من أهل هذا العصر.

ثم نقل عن الأزرق، وهو مَنْ أَرَّخ في تاريخ مكة المشرفة، أنه قال: وقد صليت في قعرها، وفيه ثلاث عيون؛ عين حذاء الركن الأسود، وعين حذاء أبي قبيس والصفاء، وعين حذاء المروة. قال: وكان ذرع غورها من أعلاها إلى أسفلها: 69 ذراعاً، منها: 40 مبنية، و29 نقر في الجبل من أسفلها. قال التقى الفاسي: وقد قيس بحضوري ارتفاع فم البئر عن سطح الأرض، وقطره ومحيطه، فكان الارتفاع ذراعين إلا ربعاً، والقطر أربعة ونصفاً، والمحيط خمسة عشر ذراعاً إلا قيراطين، وذلك بذراع الحديد 561/7. قال التقى الفاسي، أوائل القرن التاسع: وزمزم الآن داخل بيت مربع، في جدرائه تسعة أحواض للماء تملأ من بئر زمزم، ليتوضأ الناس منها. وفي الحائط المقابل للكعبة شبابيك، وفوق هذا البيت ظلة للمؤذنين، ولم أدر من أقام ذلك على هذه الصفة. ثم ذكر، أي الفاسي مؤرخ مكة، أنه في سنة 822 هجرية، أُجري إصلاح كبير، بل عمارة جديدة في هذا البيت وأحواضه، والظلة التي فوقه للمؤذنين، وأن ذلك كان على نفقة الجناب العالي الكبير، الشيخ علي بن محمد بن عبد الكريم الجبلائي. هذا كله بنقل صاحب "المرآة". [256/1].

ثم قال: وفي سنة 933 هـ، عمل لدائر بيت زمزم طراز مذهب، وكتب فيه اسم مولانا السلطان الملك المظفر سليمان، نخبة آل عثمان. وفي سنة 948 هـ، جُدد بيت زمزم على يد الأمير خشقلدي؛ فرخمت أرضه، وجعل عليه سقف فوقه مظلة مسقوفة بالخشب المزخرف، عليه جملي (جمالون) في وسطه قبة مصفحة بالرصاص. وفي سنة 1020 هـ، وُضع بأمر السلطان أحمد خان، شبكة من الحديد بداخل البئر، ومنخفضة عن سطح الماء بمتراً، لأن بعضاً من المجاذيب كانوا يلقون أنفسهم فيها ليموتوا فداءً، حسب تصوّرهم. قال صاحب "المرآة": وتجد الآن - 1318 هجرية - مكتوباً على الشباك الشمالي من جهة

الباب: "ماء زمزم، شفاء من كل داء". "آية ما بيننا وبين المنافقين، أنهم لا يتصلعون من زمزم". السلطان عبد الحميد خان سنة 1201 هجرية . وتجدد مكتوبا على بابها ما يأتي:

سرور لسلطان البسيطة والورى
عبد الحميد البر بحر المكارم
ونصر له أيضا وفتح ورفعته
بتعمير هذا المآثر المتقادم
حفيرة إبراهيم يوم ابن هاجر
وركضة جبريل على عهد آدم

قلت: وهذا البيت الأخير تضمين من شعر قديم لخويلد بن أسد، حسبما نقلناه فيما سبق عن ياقوت، ثم قال صاحب "مرآة الحرمين":

وعلى الشباك القبلي: "ماء زمزم لما شرب له"، "لا يجمع ماء زمزم ونار جهنم في جوف عبد." هـ-[257/1].

ثم صار صاحب "المرآة" يذكر ما ورد في فضائل زمزم، وقد قدمنا جملة من ذلك، وسنزيد جملة وأفرة مما يتعلق بالأحاديث التي أسلفنا الكلام فيها، وما ذكره الأئمة المقتدى بهم في الاستشفاء بمانها، وشربها لقضاء كل ما كان يهم الشارب من مآربه في دنياه وأخراه، وما جريه بذلك الخاصة والعامة، وحصولهم على مرادهم، وقضاء أغراضهم؛ فنقول:

أول حديث نبدأ به، هو الحديث الذي كان باعثا على الكتابة في هذه البئر المباركة، وما اسمها وتاريخها والأحاديث الواردة فيها، وفي أول من أخرجها وفيمن جردها، وتسلسل بنا الكلام، وعذب في ذوقنا ذكرى مآثر الحبيب التي هي عندنا منتهى المرام، لأن موضوعنا كان في أحاديث الرسول، صلى الله عليه وسلم، والمراحل التي سلكتها فيها حماة الدين وأئمة المنقول والمعقول، والمصنفات التي تلتقتها الأمة الإسلامية بانسراح الصدور. وجرى ذكر "المستدرک" للحافظ أبي عبد الله الحاكم، وحسن تأليفه، وتسليم الأئمة المحدثين بانفراده باتقان تصنيفه، وذكر أن ذلك رُزقه وحظي به؛ بسبب شربه ماء زمزم لذلك، وأنه حصل على مقصده في ذلك، وأشرت إلى ما كان وقع لنا من المذاكرة مع سيدي المكي الكتاني، ابن شيخنا صاحب هذه الترجمة، في هذا الحديث، وأني إذ ذاك عزمت على جعل تقييد في هذا الحديث إسنادا ومعنى، وما يقتضيه المقام من ذكر الفضائل والخصائص التي ينبغي أن تقصد وتعنى، وعاقبت إذ ذاك العوائق، ولم يتسع الوقت لجمع تلك الرقائق، فجاءت هذه المناسبة التي اتسعت لها الأوقات، وارتفعت فيها الموانع، إن شاء الله، وحسنت فيها النيات.

[حديث " ماء زمزم لما شرب له " ومعنى الروايات الواردة فيه]

أما تخريج هذا الحديث، فقد ذكرناه، وأفضنا فيه القول وحققناه، وأنشأنا الأبيات التي تضمنت ما قاله فيه أهل الحديث ونظمناه، ولم يبق لنا إلا إفاضة القول في معناه، ومعنى تلك الروايات التي فيها زيادة، كما بيّناه.

أما اللفظ المشهور، وهو الذي نسب السيوطي روايته لابن أبي شيبه، والإمام أحمد، وابن ماجه والبيهقي، عن جابر بن عبد الله، وللبيهقي في "شعب الإيمان"، وأشار له بعلامة الصحة، وهو تابع في ذلك لجماعة قالوا بذلك؛ كالحاكم، والدمياطي، والمنذري، وابن عيينة، من المتقدمين. وتقدم ما في ذلك من الخلاف، وما انفصل عليه ابن القيم من أنه حسن. ولكن مآل العلامة القسطلاني إلى القول بالصحة مطلقاً، فراجع.

ويؤيد الصحة أن أكابر أهل الحديث النقاد، عملوا به وشربوا هذا الماء لجملة أغراضهم وجميع أمالهم، فقد شربه أحد أعلام الحفاظ، ومهرة المحدثين وأكابرهم، أبو بكر الخطيب، صاحب المؤلفات العظيمة كـ" تاريخ بغداد " وغيره، فبأنه لما حج بيت الله الحرام، شرب من ماء زمزم ثلاث شربات، وسأل الله ثلاث حاجات: الأولى أن يحدث بـ"تاريخ بغداد"، والثانية أن يملي بجامع المنصور، والثالثة أن يدفن إذا مات عند بشر الحافي، فحصلت الثلاثة. نقله صاحب "الطبقات" في ترجمته. [14/3].

وقد تقدم لنا أن الحاكم، وهو الحافظ الكبير، أنه شربه لحسن التصنيف. وما فعله الحاكم هو الذي فادنا للكتابة في هذه البئر المباركة، حسبما سبق، وقد شرح هذا العلامة المناوي فقال:

{ماء زمزم، الذي هو سيد المياه، وأشرفها وأجلها قدراً، وأحبها إلى النفوس، وهمزة جبرائيل، وسقيا إسماعيل، لما شرب له، لأنه سقيا الله وغياثه لولد خليله، فبقي غياثاً لمن بعده؛ فمن شربه بإخلاص، وجد ذلك الغوث. وقد شربه جمع من العلماء لمطالب فنالوها. قال الحكيم: هذا جار للعباد على مقاصدهم وصدقهم في تلك المقاصد والنيات، لأن الموحد إذا ربه أمر فشأنه الفرع إلى ربه. فإذا فرغ إليه استغاث به، وجد غياثاً. وإنما يناله العبد على قدر نيته. قال سفيان الثوري: إنما كانت الرقى والدعاء بالنية، لأن النية تبلغ بالعبد عناصر الأشياء، والنيات على قدر طهارة القلوب وسعيها إلى ربه، وعلى قدر العقل

والمعرفة، يقدر القلب على الطيران إلى الله، فالشارب لزمزم على ذلك، {هـ} فيض
القدير: [404/5].

قلت: ولهذا فسر تلك المقاصد والمطالب، التي وردت عامة في الحديث السابق،
حديث الدار قطني والحاكم: "فإن شربته تستشفى به، شفاك الله، وإن شربته مستعيزًا
أعاذك الله، وإن شربته لتقطع ظمأك، قطعه الله، وإن شربته لشبعبك، أشبعبك الله، وهي
هزيمة جبريل، وسقيا إسماعيل".

أما قيامه مقام الطعام؛ فقد وقع ذلك في عهد النبي، صلى الله عليه وسلم، لأبي ذر
الغفاري، ففي رواية عبد الله بن الصامت، في "صحيح" مسلم، في قضية إسلام أبي ذر
أنه أقام في مكة ثلاثين يوما لا زاد له، وأنه كان ينقوت بماء زمزم يستغني به عن الطعام
والشراب، في حديث طويل، وذكر ما قاساه في الطريق إلى وصول رسول الله، صلى الله
عليه وسلم، من أهل الوادي الذين اعتدوا عليه بضربه بكل مدرة وعظم حتى خر مغشيا
عليه، قال: فارتفعت كأتي نصب أحمر، قال: فأتيت زمزم فغسلت عني الدماء وشربت من
مانها ولقد لبثت يا بن أخي، أي خطابا لمن كان معه، ثلاثين بين ليلة ويوم ما كان لي طعام
إلا ماء زمزم، فسمنتُ حتى تكسرت عَكنَ بطني وما وجدت على كبدي سخفة جوع. ثم
انطلق أبو ذر يحكي ما جرى له حتى اتصل بالنبي، صلى الله عليه وسلم، فقال: "متى كنت
ههنا". قال: كنتُ ههنا منذ ثلاثين بين ليلة ويوم. قال: "فمن كان يُطعمك؟" قال: قلت: ما
كان لي طعام إلا ماء زمزم فسمنتُ حتى تكسرت عَكنَ بطني وما أجد على كبدي سخفة
جوع. قال: "إنها مباركة، إنها طعام طعم" هـ المراد [صحيح مسلم: 348/2].

والحديث في إسلام أبي ذر طويل، والقصد هو صدق قول الصَّدوق، عليه السلام. وقد
تقدم أن هذا من أسمانها أيضا. أما الإسم الأول ففسره عياض في "المشارك" بقوله:
{أي تصلح للأكل. والطعم بالضم مصدرٌ، أي تغني شاربها ومتطعمها عن الطعام، قيل
لعله طعم بالفتح، والرواية طعم بالضم فيالفتح، أي طعام يُشتهي. والطعم شهوة الطعام،
قيل: ولعله طعام طعم بضم الطاء والعين، أي طعام طاعمين كثيري الأكل، لأن طعاما جمع
طعوم، وهو الكثير الأكل، وقيل معناه طعام مسمن. هـ [320/1].

ونقل الآبي عن القرطبي أن الرواية بالإضافة، أي طعام يُشتهي. بإضافته إلى صفته.
هـ [304/6].

وأما قوله "وشفاء سقم"، الذي صار من أسمانها، فهو ظاهر.

[أئمة الإسلام] الذين شربوا هذا الماء فنالوا ما أملوا]

وفي " زاد المعاد " لابن القيم، ما لفظه: {ماء زمزم سيد المياه وأشرفها وأجلها قدرا وأحبها إلى النفوس، وأغلاها ثمنا وأنفسها عند الناس، وهو هزيمة جبرائيل وسقيا إسماعيل}.

ثم ساق ما نقلناه عن "صحيح" مسلم، من قيامه مقام الطعام والشراب مدة ثلاثين، ثم ما قاله له النبي، صلى الله عليه وسلم، أي لأبي ذر، ثم تكلم عن سند الحديث، الذي نقلناه عنه سابقا، ثم قال:

{وقد روينا عن عبد الله بن المبارك، أنه لما حجّ أتى زمزم فقال: اللهم إن ابن أبي الموالى حدثنا عن محمد بن المنكدر عن جابر، رضي الله عنه، عن نبيك، صلى الله عليه وسلم، أنه قال: "ماء زمزم لما شرب له"، فبني أشربه لظما يوم القيامة}. قال ابن القيم: {وقد جربت أنا وغيري من الاستشفاء بماء زمزم أمورا عجيبة، واستشفيت به من عدة أمراض، فبرأت بإذن الله، وشاهدت من يتغذى به الأيام ذوات العدد، قريبا من نصف الشهر أو أكثر، ولا يجد جوعا، ويطوف مع الناس كأحدهم، وأخبرني أنه ربما بقي عليه أربعين يوما وكان له قوة يُجامع بها أهله، ويصوم ويطوف مرارا} هـ كلام ابن القيم. [177/2].

وفي " شرح " الإمام الخطاب، لـ "مختصر " خليل، عند قول المصنف: وكثرة شرب ماء زمزم ونقله، إلخ، بعد أن ذكر عن الحافظ ابن حجر ما يتعلق بسند الحديث الذي تقدم لنا الكلام عليه مستوفى، ما لفظه: {وقد ذكر لنا الحافظ العراقي أنه شربه لشيء، فحصل له}.

وقد كان نقل قبل هذا عن ابن حجر أنه قال: {واشتهر عن الشافعي أنه شربه للرمي، فكان يصيب من كل عشرة تسعة. وشربه أبو عبد الله الحاكم لحسن التصنيف وغيره، فكان أحسن عصره تصنيفا. ولا يحصى كم شربه من الأئمة لأمر فنالوها}. قال الحافظ ابن حجر: وأنا شربته مرة، وأنا في بداية طلب الحديث، وسألت الله أن يرزقني حالة الذهبي في حفظ الحديث. ثم حججت بعد عشرين سنة، وأنا أجد من نفسي طلب المزيد على تلك الرتبة، فسألت مرتبة أعلى منها، فأرجو الله أن أتال ذلك. وحكى الترمذي في "نوارد الأصول" عن والده، أنه كان يطوف بالليل، واشتدت عليه الإراقة، وخشي إن خرج من المسجد أن تتلوث أقدامه بأذى الناس، وكان في الموسم، فتوجه إلى زمزم وشرب من ذلك، ورجع إلى

الطواف. قال: فلم أحسن بالبول حتى أصبحت. هـ كلام ابن حجر. قال الإمام الحطاب إثر ما وقع لوالد الترمذي: قلت:

{وهذا من الغرائب؛ فإن ماء زمزم يرد الإراقة، كما هو المشهور. ونحو هذا ما أخبرني به بعض أصحابنا، أنه أصابه إسهال، فشرب له ماء زمزم، فذهب؛ مع أن ماء زمزم يطلق البطن غالباً.} هـ كلام الحطاب [116/3].

وأنا أقول: هذه غفلة من هذا الإمام الجليل، فإن ماء زمزم ليس شربه تطيباً، ولا أنه يشرب لكونه من المفردات الطبية التي يشرب لأجلها كالأدوية، بل يشرب لما خصه الله به من البركة، كما قال، صلى الله عليه وسلم، لأبي ذر حين سأله، كما تقدم، عن كان يطعمه في مقامه في مكة تلك الأيام الطويلة، لأن العادة ماضية على أن الإنسان لا يعيش دون طعام وشراب. ولما قال له إن اقتياته كان بماء زمزم مجرداً بين له النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه وقع له بسبب ما فيها من البركات الربانية، والأسرار الإلهية، يرجع فيها إلى نية القاصد، والإخلاص لله وصحة التوجه، واعتقاد أن الأمر كله بيد الواحد القادر، و"إنما الأعمال بالنيات" في هذه المقاصد، وإن لكل امرئ ما نوى، والأسباب العادية هنا غير مقصودة، وطرق العوائد في هذا المقام عليها القلوب معقودة. فمن كان قصده الإرواء بهذا الماء، ارتوى، ومن كان قصده التقوى، نال به الاقتيات، ومن كان قصده غير ذلك من المآرب، نال المنى.

وشبهه ما وقع لوالد الحكيم الترمذي، ما أخبرنا به الفقيه الناسك سيدي المكي الكتاني، ابن شيخنا المترجم له، وهو رجل ثقة من أهل التصوف واتباع الحقيقة، لما اجتمعنا معه في رحلته الأخيرة إلى المغرب، إذ هو الآن مستوطن بالشام، وجرى ما جرى في حديث ماء زمزم، كما تقدمت الإشارة إلى تلك المذاكرة، أخبرنا أنه شاهد رجلاً، أو أخبره من شاهده، كان مبتلى بمرض السكر، ولا يخفى أن مرض السكر تكثر فيه الإراقة ليلاً ونهاراً، فشرب ماء زمزم لرفع هذا الداء عنه، وقصد الاستشفاء بشربه من هذا الداء الوبييل. قال ابن شيخنا: فشفي من هذا الداء، وصار يتعاطى تلك المواد السكرية التي هي ممنوعة على صاحب هذا الداء منعا كلياً، وإن من تعاطاها يعرض نفسه للهلاك كما هو مشاهد. قال سيدي المكي هذا: وقد شاهد هو، أو أخبره من شاهد، هذا المريض قد شفي من هذا الداء تماماً، وصار يأكل كل شيء، ويشرب العسل وغيره مما هو ممنوع منعا كلياً على المبتلى بهذا الداء.

قلت: كل هذا راجع إلى الصدق وحسن النية، والإقبال على الله في كل قضية، كما تقدم، قال الإمام الأبي:

{وقد قال في هذا الحديث إنها مباركة، أي تظهر بركتها على من صح صدق نيته فيها. قال: فينبغي أن يتبرك بها ويحسن النية في شربها، ويحمل من مانها.} هـ [304/6]
ومن تمام كلام الخطاب السابق أنه قال: {وقد شربته لأمر، فحصل بعضها، والحمد لله، ونرجو من الله حصول باقيها.} هـ [116/3].

[غلط من جعل ماء زمزم من قبيل المادة الدوائية]

قلت: ووقع لصاحب "مرآة الحرمين"، الذي هو من أهل هذا العصر الجديد، ما يشعر بأن ما يحصل لشارب ماء زمزم من الاستشفاء به، إنما هو من قبيل المادة الدوائية التي فيها، فهو على ما يقتضيه كلامه أنه كماء معدني، كمياء فيشي ونحوه، وليس ذلك من قبيل البركة الربانية والنفع الخارق للعادة، لأنه حفيرة إبراهيم وهزيمة جبريل، وسقيا إسماعيل، فهو من قبيل الأدوية الروحية، والتوسلات إلى الله ببركات أنبيائه المصطفين الأخيار، والتوجه إليه جل جلاله بصدق الإخلاص، ولسان التضرع والاضطرار، فهو من قبيل التداوي بالرقى والأذكار، لا بالأدوية الطبيعية التي تجري على قواعد الطب؛ فإنه قال - بعد نقله كلام ابن القيم الذي أسلفنا نقله - ما لفظه:

{فليس في الاستشفاء به مطعن، لا من جهة الحديث، ولا من جهة الطب، وما الطب إلا التجارب.} هـ [258/1].

وهذا الكلام لا يقوله إلا من امتلأ قلبه بقساوة الحس، وتجرد من لطافة المعاني، إذ الحديث ورد عاما وأنه لما شرب له، سواء كان استشفاء، أو استطعاما واستسقاء، أو قضاء حاجة من حوائج الدنيا والآخرة، فأين مفردات الطب وعقاقيره من ذلك؟ ثم نقل كلاما عن التقي الفاسي - مؤرخ مكة - مما ينافي مقاله، بعد أن قال:

{وقد جرت عادة الناس بنقل هذا الماء إلى الجهات النانية تبركا. قال التقي الفاسي: والأصل في جواز نقله، ما روينا في "جامع" الترمذي عن عائشة، رضي الله عنها، أنها حملت ماء زمزم في القوارير، وقالت: حمل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الأداوى والقرب، وكان يصب به على المرضى ويسقيهم. وروينا في "شعب الإيمان" للبيهقي،

وفي "سننه"، وقال: قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. ثم قال:

{والحجاج في زمننا يستحضرون معهم المنسوجات البيضاء ويغسلونها بماء زمزم، ويجففونها في صحن المسجد، ثم يلفونها ويحفظونها ليكفوا فيها بعد الوفاة، ويأخذون الآن مياهها إلى بلادهم في أوان صينية (دوارق)، أو صفائح كبيرة، ليتبركوا بها أو يهادوا. وإن حديث عائشة مع ما فيه من الغرابة، ليس فيه ما يدل على جواز نقل هذه المياه للتبرك بها، بل فيه أن هذا النقل للشرب منه أو مداواة المرضى به، أي باستعماله شرابا أو صبا، لا بحفظه في البيوت والتماس البركة والخير به من هذه الناحية.} هـ [258/1].

[الرد على من لا يقول بالتبرك بآثار الصالحين]

قلت: أبان هذا الرجل، أي صاحب "مرآة الحرمين"، أنه لا يقول بالتبرك بآثار الصالحين وأهل الخصوصية، والتعلق بالله والتقرب إليه بتلك الآثار، التي أكرم الله بها أهل محبته وخصوصيته.

وإذا أنكر التبرك بهذا الماء، يلزمه أن ينكر ما جاء في هذا الماء مطلقا، لأن كل من استشفى به أو استطعم أو استسقى، أو شربه لمأرب ومقاصد من أمور الدنيا والآخرة؛ فإما كان اعتماده على تلك البركة وذلك السر الذي خص الله به هذا الماء، حسبما أخذ ذلك من كلام الرسول، عليه السلام، ومنه قوله في الحديث لأبي ذر، لما أخبره أنه لبث شهرا أو أكثر، ولا طعام ولا شراب له إلا ماء هذا البئر: "إنها مباركة"، أي خصها الله بالبركة، "وهي طعام طعم، وشفاء سقم".

وتقدم أن الأئمة يبتون لنا أنها ليست من قبيل المفردات الطبية التي يتداوى بها دواء طبيعيا، بل هي هزمة جبريل، وسقيا إسماعيل.

فالتداوي بها أو التبرك بها، من قبيل الدواء الإلهي، وهو السر الروحي، وشرب هذا الماء يحصل به كل ما شرب له، وليس خاصا بالدواء، وإن نيل المقاصد بها والمأرب، من شرطه صدق النية، وشفاء الطوية، لتحصيل الأمنية، عطاء غير مجذوذ من رب البرية، حسبما أسلفناه عن أهل المقامات العالية، والأحوال السنية السنية.

[أصل التداوي بهذه الأدوية الروحانية وأرد عن النبي، صلى الله عليه وسلم]

وأصل ذلك وارد عن الرسول، عليه الصلاة والسلام، لأنه، صلى الله عليه وسلم، كان يعالجهم بالأدوية الطبيعية، وتارة بالأدوية الإلهية، وتارة بالمركب منهما، والتداوي من قبيل الدواء الإلهي.

قلت: وإن كان الكل منه تعالى، إلا أن الإلهي دون واسطة الأسباب، كما ورد عنه عليه السلام، لأنه كان يعالج جميع الأمراض والآلام بهذا الدعاء، وهو الذي قال أبو الدرداء: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: من اشتكى منكم شيئاً فليقل: ربنا الله الذي في السماء، تقدس اسمه، أمرك في السماء والأرض كما رحمتك في السماء، فأجعل رحمتك في الأرض، واغفر لنا حوبنا، أنت رب الطيبين، أنزل رحمة وشفاء من شفائك على هذا الوجع، فيبرأ بإذن الله.

وثبت في "صحيح" مسلم، أن جبريل أتى النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو وجع، وقال: "بسم الله أرقيك، من كل شيء يؤذيك، من شر كل نفس أو عين حاسد الله يشفيك، بسم الله أرقيك". هـ [245/2]، إلى غير ذلك مما ورد عنه، عليه السلام، بالتداوي بالأدوية والتوجهات إلى الله، ووقوع الشفاء دون مفردات الأطباء ولا مركباتهم، ولا سيما بالآيات القرآنية. ولهذا قال، صلى الله عليه وسلم: "خير الدواء القرآن". وانظر قضية الحي الذي أشرف سيدهم على الموت، فداواه ذلك الوفد بالفاطحة، وبرأ بإذن الله، وأخبروا بذلك رسول الله، صلى الله عليه وسلم. والقضية معروفة في "صحيح" البخاري وغيره.

[من شرط الانتفاع بالأدوية أو الرقى، حضور القلب مع الله]

ولكن، من شرط الانتفاع بهذه الأدوية والرقى وهذه التوسلات، حضور القلب واجتماعه بالكلية على الله، ورد الأمر كله إليه. أما الداعي وهو لاه غافل عن الله؛ فلا أثر لدعاء ولا لاسترقاء. ففي الحديث الذي رواه الحاكم: "إن الله لا يقبل الدعاء من قلب غافل لاه". ولهذا قالوا: {الدعاء، عدو البلاء، يدافعه ويُعالجه، ويمنع نزوله ويرفعه، أو يخففه إذا نزل، وهو سلاح المؤمن. وإذا جمع مع الدعاء حضور القلب، والجمعية بالكلية على

المطلوب، وصادف من أوقات الإجابة كثلث الليل الأخير، مع الخضوع والالتكسار، والذل والتضرع وقتاً، واستقبال القبلة، والطهارة ورفع اليدين، والبداءة بالحمد، والشأن على الله تعالى، والصلاة والتسليم على سيدنا محمد، بعد التوبة والاستغفار والصدقة، وألح في المسألة، وأكثر التملق والدعاء، والتوسل إليه بأسمانه وصفاته، والتوجه إليه بنيه، صلى الله عليه وسلم؛ فإن هذا الدعاء لا يكاد يرد أبداً، لا سيما إن دعا بالأدعية التي أخبر، صلى الله عليه وسلم، أنها مظنة الإجابة، فإنها متضمنة للإسم الأعظم. { هـ. نقله صاحب "المواهب" في فصل التداوي بالدواء الإلهي. [142/2].

فهذا نقلناه، ولأوصافه بيناه، وعلى الرجوع إلى الله في كل الملمات بنيناه، وعلى صدق النية وصفاء التوحيد، وإفراد الحق، جل جلاله، أنطنا نجاح المطالب، وتحصيل المقاصد والمآرب علقناه.

فلا أثر لزمزم ولا لمانه، ولا قوة له في شفاء المريض، ولا في إطعام الجائع ولا إروائه؛ بل إلى الله المرجع، ومنه سبحانه يُسأل الدواء، ويُرجى الشفاء، ويلوغ الآمال، والتوفيق للأعمال، (وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِقُضَيْهِ)، وهو الذي بفضله أنزل رحمته وجعلها تسع كل شيء، وهو العليم القدير.

نعم. من فضله جعل هذه المشاعر، وهذه المقامات، ومنها زمزم وماؤها، محلاً للدعاء، ومظنة للإجابة، كما جعل ذلك في بعض الأزمان الفاضلة، والأوقات الخاصة التي يتجلى الله تعالى لعباده بمحض كرمه وجوده.

إذا علمت هذا، فمن أين يفهم هذا من ألّهة المحسوسات، وصرفته هذه المخترعات عن مشاهدة قدرة الله فيها، وأنه سبحانه الخالق للعباد وأعمالهم، والممد لهم في حركاتهم وسكناتهم، وهو الذي لا إله إلا هو، له الحكم وإليه يرجعون. اللهم ثبتنا بالقول الثابت في الحياة الدنيا والآخرة، آمين.

[إعراض أهل العصر

عن المعاني الروحية، والإمدادات الإلهية]

وقد أصبح، والعياذ بالله، غالب أهل هذا العصر، بمخالطتهم أهل الإلحاد والفحلة، يقابلون بالقسوة والجفاء من يريد أن يهديهم إلى طريق الحق ويقودهم، إذ قلوبهم جامدة لا

يفقهون بها الحقائق النافعة، ولا يتفكرون بها فيما يقربهم إلى الله زلفى، ولا يراقبون بها ما يتوارد عليهم من القوارع والتغيرات والمصائب التي تصيبهم بما فعلوا، أو تحل قريبا من دارهم ممن يعلم السر وأخفى، وعيونهم محجوبة لا ينظرون بها إلى هذه المكونات.

أفلا ينظرون إلى أصغر المخلوقات، كيف خلقت من الحيوانات والجمادات، وكيف ألهمت ولنا سُخَّرت، وإلى الأرض كيف مُدَّت، وما في باطنها من المنافع التي خلقها لنا الباري، جل جلاله، ومنها حياتنا وحياة سائر الحيوانات استمدت، وهلا نظروا إلى هذه السماء كيف ارتفعت، وعلى أي شيء اعتمدت، وتأملوا بعين الاعتبار كيف زينت بزواهر النجوم، وانتظمت حركاتها، والعجزَ عن إحصائها ولو جازف أهل التخرص وتلفيق الافتراءات، ممن يدعي التفوق في هذه العلوم. فذو البصر الذي لا يعتبر بهذا؛ فهو أعمى، (وَمَنْ كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلَّ سَبِيلًا).

أما آذانهم، فهي عن سماع الحق صماء، وإذا سمعوا: قابلوا سماع الآيات القرآنية، والمواعظ السننية النبوية بالاستهزاء، وأعرضوا عنها، وإن بالغت معهم في ذلك جادلوا بالباطل ليدحضوا به الشريعة الغراء. ولهذا قال تعالى في مثل هؤلاء: (إِنَّ هُمْ إِلَّا كَالْإِنْعَامِ بَلَّ هُمْ أَضَلَّ أَوْلِيكَ هُمُ الْغَافِلُونَ).

اللهم يا رب دارك أمتنا بأطرافك، ووفقها لما فيه التنبيه لرشدها وحمدك وشكر نعمائك، آمين.

الرجوع إلى الكلام على بئر زمزم، وذكر أسمائها والأحاديث الواردة في خواصها

ونرجع إلى تمام الكلام على هذه البئر المباركة، ونعتقد أنها مباركة، بارك الله فيها رغم القاسية قلوبهم عن ذكر الله، منزل البركات، ومظهر آيات الكرامات والمعجزات، لمن صفت نيته من أهل البدايات والنهايات.

ونتابع كتابتنا في ذكر بقية الأحاديث الواردة فيها، وتفسير ما احتوت عليه من الخواص، وما فيه الإشارة إلى بعض أسمائها، فأقول: من الأحاديث التي ذكرت جزئيات الخواص؛ حديث رواه الدارقطني والحاكم، عن ابن عباس: "ماء زمزم لما شرب له، فبان

شربته تستشفى به، شفاك الله، وإن شربته مستعيذا أعاذك الله، وإن شربته لتقطع ظمأك،
قطعه الله، وإن شربته لشبعبك، أشبعك الله. وهي هزمة جبريل، وسقيا إسماعيل".

ففي هذا ذكر جزنيات يشرب لها ماء زمزم، من الاستشفاء والاستعانة والاسترواء
والاستطعام، وذكر أنها هزمة جبريل، وهو من أسمائها، كما تقدم.

أما كونها يُستشفى بها، فقد تقدم من قوله، عليه السلام: "وشفاء سقم"، وأن ذلك
صار من أسمائها. وتقدم لنا في كلام ابن القيم وغيره ما جربه الناس من الاستشفاء بها
ووقوع البرء.

وأما كونها تشبع الجائع، وتروي من الظما، فقد تقدم في الحديث الذي في "صحيح"
مسلم: "إنها طعام طعم" في قضية إسلام أبي ذر، وأنه شرب هذا الماء وأقام عليه ثلاثين
يوما أو أكثر، وهو قائم له مقام الطعام والشراب. وتقدم تفسيره مستوفى.

وأما أسماؤها الثلاثة، وهي: طيبة، وبرة، والمضنونة؛ فهي الأسماء التي سميت لعبد
المطلب في المنام، إذ قيل له أولا: احفر طيبة، قال: وما طيبة؟ ثم رآه مرة أخرى، فقال له:
احفر برة، قال: وما برة؟ ثم رجع إليه مرة ثالثة فقال له: احفر المضنونة، قال: وما
المضنونة؟.

قال السهيلي في طيبة: {سميت طيبة لأنها للطيبين والطيبات من ولد إبراهيم
وإسماعيل، عليهما السلام، وبرة وهو اسم صادق عليها أيضا، لأنها فاضت للأبرار،
وغاضت عن الفجار، والمضنونة، قال وهب بن منبه: سميت زمزم المضنونة، لأنها ضن
بها على غير المؤمنين، فلا يتضلع منها منافق. وروى الدار قطني ما يقوي ذلك مسندا عن
النبي، صلى الله عليه وسلم: "من شرب من زمزم، فليتضلع، فإنه فرق ما بيننا وبين
المنافقين؛ لا يستطيعون أن يتضلعوا منها"، أو كما قال. [الروض الأنف: 1/98].

قلت: وذكر هذا الحديث الحافظ ابن كثير في "تاريخه" من رواية ابن ماجه، والحاكم
عن ابن عباس، أنه قال لرجل: {إذا شربت من زمزم، فاستقبل الكعبة، وأذكر اسم الله،
وتنفس ثلاثا، وتضلع منها. فإذا فرغت فاحمد الله، فإن رسول الله، صلى الله عليه وسلم،
قال: "إن آية ما بيننا وبين المنافقين؛ لا يتضلعون من ماء زمزم.} هـ [البداية: 2/247].

قال السهيلي: {وقد قيل لعبد المطلب في صفة زمزم: لا تنزف ولا تدم، وهذا برهان
عظيم، لأنها لم تنزف من ذلك الحين إلى اليوم قط. وقد وقع فيها حبشي، فنزحت من أجله،

فوجدوا ماءها يثور من ثلاثة أعين؛ أقواها وأكثرها ماء من ناحية الحجر الأسود. وذكر هذا الحديث الدار قطني {هـ. كلام السهيلي} [99/1].

قلت: وهذه العيون الثلاثة قد شاهدها الأزرقى، مورخ مكة، وقد تقدم ذلك عنه.

ثم قال السهيلي: وقوله، أي عبد المطلب: ولا تدم؛ فيه نظر. وليس هو على ما يبدو من ظاهر اللفظ من أنها لا يذمها أحد، ولو كان من الذم، لكان ماؤها أعذب المياه، ولتضلع منه كل من شربه، وقد تقدم في الحديث أنه لا يتضلع منه منافق، فماؤها إذن مذموم عندهم. وقد كان خالد بن عبد الله القسري، أمير العراق، يذمها ويسميتها أم جعلان. واحتقر بنراً خارج مكة، باسم الوليد بن عبد الملك، وجعل يفضلكها على زمزم، ويحمل الناس على التبرك بها دون زمزم؛ جرأة منه على الله، عز وجل، وقلة حياء منه، وهو الذي يعلن ويفصح بلعن علي بن أبي طالب، رضوان الله عليه، على المنبر. وإنما ذكرنا هذا لتعلم أنها قد ذمّت، فقوله إذن: لا تدم، من قول العرب: بئر ذمة، أي قليلة الماء، فهو من أذممت البئر، إذا وجدتها ذمة، إلخ. هـ ما قاله السهيلي [الروض الأنف: 99/1].

وأتى بحديث عن البراء بن عازب، أنهم كانوا في مسير مع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأتوا على رعي ذمة، أي قليلة الماء، ووضع رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يده فيها، وقال ما شاء الله أن يقول، فعادت نهراً. قلت: وهذا من معجزاته، صلى الله عليه وسلم.

قلت: وعندي أنه يمكن أن يحمل قول عبد المطلب على ظاهره، وأنها لا تدم عند أهلها، وهي الأمة المحمدية المتمسكة بدينه، والتابعة لسنة، والعاملة بأقواله، والمقتدية بأفعاله وأفعال أصحابه الهادين المهتدين. وهذا القول صادق متحقق، فهي عند كل مؤمن سالم العقيدة، معظمة محترمة؛ فالعامّة يتبركون بمانها، والخاصة من المحدثين والفقهاء وأهل الولاية والخصوصية، يشربونه لبلوغ مقاصدهم ومطالبهم الدنيوية والأخروية، والرؤساء من الأمراء والسلطين يجلون هذا البئر المباركة، ويتبركون بها، ويجعلون عليها آثارهم من أبنية فاخرة، ورسوم مذهبة مزخرفة، إشهاراً لذكرها، وتنويهها بقدرها.

وكل هذا، والحمد لله، ظاهر في عصرنا، ومعمول بالتبرك بها إلى وقتنا. بل نرى الإقبال إلى تلك المشاعر، وتزايد الواردين إلى تلك المشاهد، وتكاثر الوافدين إليها من كل فج عميق ليشهدوا منافع لهم حسية ومعنوية، وتستنير أفئدتهم بتلك الأنوار الإلهية، ويلبوا دعاء ربهم على اختلاف ألسنتهم ولغاتهم، وتباين ألوانهم، وتباعد أقطارهم وأوطانهم. ولا

يوجد مع هذا في هذه الأمم المختلفة، مؤمن منها وهو يقول لا إله إلا الله؛ يذم زمزم المباركة، بل الكل يعد الشرب منها استقاء واستشفاء، والتزود من مانها ذخيرة لأهل الإيمان، وتركه تُرجى عند الإقبال على الله؛ ولهذا ترش بها الأكفان.

فقول الجد الأكبر، السيد عبد المطلب الأير؛ صحيح لا تأويل فيه، ولا عمل ^{بها} بعد استقرار الإسلام ينأفیه.

أما ذاك المنافق المرتاب، الذي أطاق عن وجه نفاقه الحجاب، بإيراده إبطال بركة هذه البئر، المباركة بنص سيد ولد عدنان؛ فهو محض هذيان، ألقاه إليه قرينه الشيطان، ونُحَاب سعيه فيما أراده من صرف أمة الإسلام عن تقديس سقاية البيت الحرام، التي لم تنزل من حين هذيانه في زيادة شرف ورفعة في المقام.

أما ما سبق لنا عن صاحب "مرآة الحرمين"، من نفي البركة عن مانها، وجعله من قبيل مفردات الطب ودوائها؛ فهو، كما قدمنا، ناشئ عن جمود فواده، وظلمة في اعتقاده وإيمانه، ومخالف لما ورد عن الرسول، عليه السلام، وعن أكابر أصحابه. وقد علمت مما سبق عن ابن عباس، زيادة عن الاستشفاء بماء زمزم واتخاذه طعاما وشرابا، وشربه لأجل قضاء الحاجات، أنه ينقل إلى الآفاق، لأجل التبرك به، في الأواني النحاسية المسدودة. وكانت تجعل تلك الأواني في الصناديق بين الثياب والأقبية والقمص المعدة للباس، كما ترش بها الثياب التي تعد للأكفان، كما سبق في كلام هذا المنكر للبركة.

[الآبار التي كان يتبرك بها بالمدينة المنورة]

ثم إن التبرك بالمياه المباركة، لا يختص بزمزم؛ بل هو عام في كل ماء شرب منه المصطفى، عليه الصلاة والسلام، وتوضأ منه وبارك فيه. ولهذا ذكر الأئمة آباراً مباركة كانت في المدينة، للزائر أن يتبرك بها، التي هي مظنة التماس البركة والرحمة، لكونه، صلى الله عليه وسلم، تفل فيها، أو توضأ أو غسل أو شرب منها. ففي "الإحياء" للغزالي، في ذكر المستحبات التي تطلب من الحاج الداخل إلى طيبة:

{ويأتي بئر أريس؛ يقال إن النبي، صلى الله عليه وسلم، تفل فيها، وهي عند المسجد، فيتوضأ منها، ويشرب من مانها. قال: وكذلك يقصد الآبار التي كان رسول الله،

صلى الله عليه وسلم، يتوضأ منها ويغتسل ويشرب منها، وهي سبع آبار، طلباً للشفاء، وتبركاً به، صلى الله عليه وسلم.} هـ-[234/1].

قال الشيخ مرتضى في "شرحه":

{وتلك الآبار السبعة، هي: بنر أريس، وبنر حاء، وبنر رومة، وبنر غرس، وبنر بضاعه، وبنر البصة. واختلف في السابعة، فقيل هي بنر السقيا، أو بنر العهن، أو بنر جمل.} ثم صار الشيخ مرتضى يذكر ما ورد في كل بنر عن النبي، صلى الله عليه وسلم، من الأحاديث.

أما السيد السّمهودي في كتابه "وفاء الوفاء"؛ فإنه زاد عن هذه السبعة، وبين ما ورد فيها، ثم قال:

{وقد استقصينا هذا الغرض، فبلغ، كما ترى، عشرين بنراً. وما اقتضاه كلام بعضهم من انحصار المأثور من ذلك في سبع؛ مردود. لكن الذي اشبه من ذلك سبع. ثم نقل عن العراقي، مخرج أحاديث "الإحياء"، تعددها، حسبما سبق عن الشيخ مرتضى، ثم قال: والمشهور عند أهل المدينة، أن السابعة هي العهن، ولهذا قال أبو اليمان ابن الزين المراغي، فيما أشدنيه عنه أخوه شيخنا العلامة أبو الفرج، ناصر الدين المراغي:

إذ رمت آبار النبي بطيبة فعدتها سبع مقالابلا وهن

أريس وغرس رومة وبضاعه كذا بصة قل بئر حاء مع العهن

هـ-[148/2].

[بنر زمزم التي في المدينة]

ومما زاده صاحب "وفاء الوفاء"، بنر السقيا، وبنر زمزم. ولكن تردد في تعيين هذا البئر، هل هي التي تسمى إهاب، وأن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أتاه وهي يومئذ لسعد بن عثمان، وذكر قضية النبي، صلى الله عليه وسلم، مع ابنه عبادة، وأنه مسح على رأسه وبرك فيه، فعاش ثمانين سنة ولم يشب، وبصق رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في هذا البئر. وأطال في ذكرها. [126/2]، ثم قال:

ورجح المطري أنها المسماة اليوم بزمزم. ثم تردد السيد السّمهودي في كون البئر التي تسمى زمزم، هي هذه، أو هي السقيا، أو بنر فاطمة. ثم بعد كلام طويل قال السيد

في" وفانه": فالذي ترجح عندي أن هذه البئر المعروفة بززم، هي بئر إهاب. انظر
تمامه.[128/2].

وعلى هذا، مرّ الشيخ أبو سالم العياشي، إذ قال في تعداد الآثار التي زارها وتبرك
بها:

{وبقي بئران آخران يتبرك بهما؛ أحدهما بئر السقيا، فقد ورد أنه، عليه السلام، كان
يستعذب له الماء من بئر السقيا. والسقيا هذه في آخر منزلة النقا، على يسار السالك إلى
بئر علي، وهي بالحرّة الغربية، وحولها بركة عظيمة لورود الحاج أيام نزولهم هناك.
والثاني بئر ززم، وهي قريبة من السقيا، على يمين الطريق، حتى زعم بعضهم أنها بئر
السقيا}. قال أبو سالم: {وسميت ززم، تشبيها لها بززم في التبرك بها، ونقل مانها
للأفاق}. قال: {وقد زرتها، والحمد لله}. [279/1].

قلت: وقد ذكر السيد عن المطري التردد في هذا البئر المسماة بززم، هل هي السقيا
أو بئر أخرى، فإنه قال: ومنها بئر أخرى. ووصف أنها عن يمين القاصد لبئر السقيا،
ولكنها بعيدة عن الطريق ميلا. ثم قال:

ولم يزل أهل المدينة، قديما وحديثا، يتبركون بها، ويشربون من مانها، وينقل إلى
الأفاق منها، كما ينقل من ماء ززم، ويسمونها ززم أيضا لبركتها. ثم قال: ولم أعلم أحدا
ذكر فيها أثرا يعتمد عليه، الله أعلم أيتهما هي السقيا: الأولى لقربها من الطريق، أم هذه
لتواتر التبرك بها؟ انظر تمامه، وما بحث معه في هذا صاحب "الوفاء"، وما انفصل عليه
صاحب "الوفاء"، كما قدمنا [وفاء الوفاء: 127/2].

قلت: وليس في تشبيه هذه البئر بززم محذور ولا سوء أدب، كما فعل ذلك المارق
المتجرب على شعائر الله، ومحو آثار ززم المباركة، وإحداث بئر جديدة خالية من كل خير
وبركة، وأراد صرف الناس عن قصد هذه البئر الإسماعيلية، والتوجه إلى بئر المبتدعة
التي لم تستند إلى أثر، ولا يلتمس خيرا في ورد ولا صدر.

أما هذه البئر، فإن بركتها ماثورة. وتسميتها بززم، إنما هو تشبيها لززم التي في
الحرام، والتماسا لبركة من شرب منها واستقى منها من أظهر ززم والمقام، وكذا سانر
المآثر التي تقبلها أهل الإيمان بأحسن القبول، وجعلوها، بنيّتهم الحسنة، وسيلة لبلوغ
منتهى السؤل. والله سبحانه الموفق للرشاد، والقاهر لكل من يحاول تضليل الأمة من أهل
العناد والفساد، آمين.

[المياه والآثار التي يتبرك ويُسْتَشْفَى بها بالمدينة المنورة]

قلت: ومن المياه التي يتبرك بها وتنقل، ماء العقيق، ففي "الوفاء" للسيد السَّمُودي، عن الزبير بن بكار، قال:

{رأيت الحُجَّاج من المدينة إلى مكة وغيرها ممن يمر بالعقيق، يخفون من الماء حتى يتزوّدوه من بئر عروة، وإذا قدموا منها بماء، يقدمون به على أهلهم يشربونه في منازلهم عند مقدمهم. قال: ورأيت أبي يأمر به، فيُغلى ثم يُجعل في القوارير، ثم يهديه إلى أمير المؤمنين هارون بالرقّة. قال: وعن نوفل بن عمارة قال: لما بنت أُمّي قصرها، أرسل إليها هشام بن عروة يقول: إنك نزلت بين الطيبين؛ بئر عروة، وبئر المغيرة بن الأخنس، فأسألك برحمتي إلا جعلت شرابك من بئر عروة، ووضوءك من بئر المغيرة؛ فكأنت أُمّي لا تشرب إلا من بئر عروة، ولا تتوضأ إلا من بئر المغيرة، حتى لقيت الله تعالى. وعن مرزوق ابن والاة أنه قال لهشام بن عروة: رأيت أن عينا من الجنة تصبّ في بئر عروة.} هـ [194/2]

قلت: ويظهر من كلام السيد أن هذين البئرين ماؤهما غير ماء وادي العقيق، فإنه لما ترجم لأودية المدينة، ذكر العقيق وترجمه، فقال:

{الفصل الأول: في فضل وادي العقيق، وعرضته وحدوده}. ثم قال: {روينا في "الصحيح" عن ابن عمر، قال: سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "بوادي العقيق أتاني الليلة أت، فقال: صل في هذا الوادي المبارك" الخ. ثم قال السيد: وروى ابن شيبّة عن عمر، رضي الله تعالى عنه، مرفوعاً: العقيق واد مبارك. ثم قال عن أبي غسان: أخبرني غير واحد من ثقات أهل المدينة أن عمر، رضي الله تعالى عنه، كان إذا انتهى إليه أن وادي العقيق قد سال، قال: اذهبوا بنا إلى هذا الوادي المبارك، وإلى الماء الذي لو جاعنا من حيث جاء، لتمسحنا به} هـ [وفاء الوفاء: 189/2].

قلت: وقد ذكر أبو سالم في "رحلته" هذا الوادي في أودية المدينة، فقال:

{فمنها وادي العقيق، وهو أيضاً من المواضع المباركة التي ينبغي زيارتها}. ثم ذكر ما قدمناه مما ورد فيه في "الصحيح"، وما قاله سيدنا عمر في مانها، ثم ذكر بئر عروة، التي تقدم ذكرها، فقال:

{ وفي العقيق، بئر عروة التي أكثر الشعراء من ذكرها. ثم قال: وعروة المنسوبة إليه البئر، عروة بن الزبير، رضي الله عنه، فإنه هو الذي حفرها، وبنى هنالك قصره بالعقيق } هـ. [280/1].

قلت: ومن الآثار النبوية التي يتبرك بها ويُسْتَشْفَى بترابها، تربة صُعب؛ فقد ذكر السيد السمهودي في "وفاته"، من رواية ابن زبالة، ويحيى بن الحسن بن جعفر العلوي، وابن النجار، كلاهما من طريقه، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، أتى بلحارث، فبأذاهم روي، فقال: "مالك يا بني الحارث روي؟"، قالوا: أصابتنا يا رسول الله هذه الحمى. قال: "فأين أنتم من صُعب"، قالوا: يا رسول الله، ما نصنع به؟ قال: "تأخذون من ترابه فتجعلونه في ماء، ثم يتفل عليه أحدكم، ويقول: باسم الله، تراب أرضنا، بريق بعضنا، شفاء لمريضنا، بإذن ربنا"، ففعلوا، فتركتهم الحمى. قال ابن النجار عقبه: قال أبو القاسم، طاهر بن يحيى العلوي: صُعب: وادي بطحان، دون الماششونية، وفيه حفرة مما يأخذ الناس منه. وهو اليوم، إذا وبأ إنسان، أخذ منه. قلت، أي قال السيد: قد رأيت ذلك في نسخة كتاب يحيى التي رواها ابنه طاهر بن يحيى عنه. قال ابن النجار عقبه: وقد رأيت أنا هذه الحفرة، والناس يأخذون منها، وذكروا أنهم جربوه فوجدوه صحيحا. قال: وأخذت أنا منه أيضا. قال السيد:

{قلت: وهذه الحفرة موجودة اليوم، مشهورة سلفا عن خلف، يأخذ الناس منها وينقلونه للتداوي، وقد بعثتُ منها لبعض الأصحاب أخذًا مما ذكره في أخذ نبات الحرم للتداوي. ثم رأيت الزركشي قد قال: ينبغي أن يستثنى من منع نقل تراب الحرم، تربة حمزة، رضي الله عنه، لإطباق السلف والخلف على نقلها للتداوي من الصداع، فقلت عند الوقوف عليه: أين هو من تراب صُعب، لما قدمناه فيه، بخلاف ما ذكره، إذ لا أصل له. قال:

{وذكر المجد أن جماعة من العلماء ذكروا أنهم جربوا تراب صُعب للحمى، فوجدوه صحيحا. وأنا بنفسى سقيته غلاما لي مريضا من نحو سنة؛ تواظبه الحمى، فاتقطعت عنه من يومه. وذكر المجد أيضا، في موضع آخر، كيفية الاستشفاء به، أنه يجعل في الماء، ويغتسل به.} [48/1].

ثم ذكر السيد ما يزيد بيانا في كيفية الاستشفاء بالماء، ودعاء الاسترقاء، مما ورد في "الصحيحين" وغيرهما، وقد قدمنا ذلك، فراجع.

وقد ذكر أبو سالم العياشي في "رحلته"؛ صُعباً فقال: {ومن المواضع التي يتبرك بها بالمدينة، تربة صُعب. ثم لخص ما ذكره السيد فيها}، ثم قال: {قلت: وقد وصلت أنا إلى موضع هذه الحفرة، وأخذنا من ترابها، واستصحبناه معنا لبلادنا بقصد التداوي. وقد نصّ غير واحد على جواز نقله للتداوي، كما مزمم للتبرك؛ ولم يزل عمل الناس على ذلك قديماً وحديثاً. وقد ذكر الاستشفاء أيضاً من الحمى بتراب مشهد حمزة. وقد استشفيتُ أنا أيام مرضي بالمدينة بتربة صُعب، فحصلت بركتها، والله الحمد} هـ. [280/1].

[نقل تراب الحرم، واختلاف العلماء فيه، وما أفتى به الفقهاء بشأن التبرك بآثار أهل الصلاح]

قلت: وبعد أن نقل العارف بالله سيدي أحمد الناصري الجعفري في "رحلته"، التي هي في الحقيقة اختصار لـ "رحلة" شيخه أبي سالم، ما نقله في شأن صُعب، وما في نقل ترابه للاستشفاء، قال: {قلت: والخلاف في نقل تراب الحرم وأجاره والكيزان المصنوعة من ترابه؛ معلوم مشهور. والورع ترك نقله، لاحتمال خصوصية الاستشفاء به لأهل الحرم، وإمكان حمل الحديث عليهم، والعلم عند الله} هـ [41/2].

قلت: وهذه الخواص التي نقلناها في نقل ماء زمزم للتبرك والاستشفاء، وكذا تراب صُعب، حسبما ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم، وجرب ذلك كثير من العلماء، فصح ذلك، وله مستند صحيح يمكن التمسك به في النقل والاستشفاء. وقد نصّ الفقهاء على استحباب شرب ماء زمزم ونقله للأفاق، وقد تقدم ذلك مستوفى. وفي "مختصر" الشيخ خليل، عاطفاً على المستحبات: "وكثرة شرب ماء زمزم ونقله" إلخ. أي يستحب للحاج أن يكثر من شرب ماء زمزم، ويستحب له نقله إلى بلده، قال الإمام الخطاب في "شرحه":

{أما استحباب الإكثار من شربه؛ فقد صرح به في "الواضحة"، ونقله صاحب "الطراز"، وصاحب "الذخيرة"، والمصنف في "مناسكه"، وغير واحد، وكذا الإكثار من الوضوء. وأما استحباب نقله، فقد صرح به في "الواضحة" أيضاً. قال في "مختصرها": واستحب لمن حج أن يتزود منه إلى بلده، فإنه شفاء لمن استشفى. ونقله عنه ابن الحاج في "مناسكه"، ونصه: قال ابن حبيب: ويستحب لمن حج أن يتزود منه إلى بلده. ونقله ابن معلى والتادلي وغيرهم} هـ كلام الخطاب [115/3]. قلت: وهذا هو العمل المستقر منذ

زمان وقرون، وأهل مكة يُعدون له الأواني ويملنونها، ويسدونها قصد اشتراء الحاج لها، وقد تقدم لنا حديث عائشة في ذلك.

ثم إن الناس في مشارق الأرض ومغاربها اتخذوا هذا النقل في الماء، وكذا في تراب من تقدم من حفرة صُعب، أصلاً، وجعلوه مستنداً لما يفعلونه، في هذه العصور وقبلها، من نقل المياه التي تجاور قبور من يُنسب للولاية والصلاح، وكذا ترابها، بقصد التبرك وطلب الاستشفاء، كما عيّن التي تنسب لسيد عبد القادر الثَّبَّين، التي تُسمى العويّنة، ويثخذون ذلك وقاية من إصابة الجن، وفي ذلك قضية ذكرناها في الجزء الأول من هذه "الفهرسة"، وكنقل التراب من قبر سيدي علي بن حرازم الذي بقبيلة أنجرة، وهو قبر مشهور بتطوان، يتردد إليه الزوّار منها ومن طنجة ومن القبائل المجاورة له وغيرها. ويُستشفى بماء عين هناك.

كما أنه هناك عيون وقبور وأضرحة أخرى منسوبة لأهل الولاية والصلاح يقصدها أهل بلدهم للتبرك والاستشفاء. وقد اختلف في جواز ذلك أهل العلم من الفقهاء وأهل الإفتاء؛ فمنهم من منع، ومنهم من أجاز. ففي "معيار" الونشريسي: وسئل أحمد بن بكوت، عن تراب المقابر الذي كان الناس يحملونه للتبرك، هل يجوز أو يُمنع؟ فأجاب:

{هو جائز. وما زال الناس يتبركون بقبور العلماء والشهداء والصالحين. وكان الناس يحملون تراب سيدي حمزة بن عبد المطلب في القديم من الزمان. فإذا ثبت أن تراب قبر سيدنا حمزة يُحمل من قديم الزمان، فكيف يتمالاً أهل العلم بالمدينة على السكوت عن هذه البدعة المحرمة؟ هذا من الأمر البعيد. قلت، أي قال الونشريسي: من هذا القبيل ما جرى عليه عمل العوام من نقل تراب ضريح الشيخ أبي يعزى وتراب ضريح الشيخ أبي غالب السّاريوي للاستشفاء من الأمراض والقروح.} ثم قال الونشريسي:

{وسئل أبو علي القوري عنها، فأجاب: إن خشي أن يكون خالطه من الميت؛ فهو نجس، وإلا فالتبرك في الحقيقة، إنما هو باستعمال ما كانوا عليه من الأوصاف الدينية، واستعمال الأمور الشرعية. وقد رأى الحسن البصري الناس يزدحمون على جنازة رجل صالح، فقال: تزدحمون على نعشه، ولا تزدحمون على عمله؟!} هـ [269/1].

قلت: ففتوى القوري مائلة إلى عدم الجواز، أو إن ذلك ليس من الأمر الشرعي.

أما نقل تراب سيدنا حمزة، فإنه، وإن لم يرد نص فيه من صاحب الشريعة، فقد جربه العلماء وأهل الفضل للاستشفاء من ألم الصداع، فقد نقل صاحب "الوفاء" عن الزركشي، وسياقه عن ابن النجار، أنه قال: ثم رأيت الزركشي قد قال: ينبغي أن يستثنى من منع نقل تراب الحرم؛ تربة حمزة، رضي الله عنه، لإطباق السلف والخلف على نقلها للتداوي من الصداع. ثم نقل ما يفيد تعقبه بأنه لم يرد في ذلك عن النبي، صلى الله عليه وسلم، ما يصح التمسك به، كما ورد في تربة صُعيب. فانظره [48/1].

أما الشيخ أبو سالم فإنه، كما سبق، ذكر الاستشفاء من الحمى بتراب مشهد حمزة، ولم يذيله بنظر، فقال: {وقد ذكر الاستشفاء أيضا من الحمى بتراب مشهد حمزة} هـ. [الرحلة: 280/1].

[ما يمكن أن يُلتمس به السند لمن يتبرك بمياه وتراب أضرحة الصالحين]

ويمكن أن يُجعل الاستشفاء بتربة مشهد سيدنا حمزة، سند العوام وغيرهم في مياه زوايا أهل الصلاح والولاية، والاستشفاء بتراب أضرحتهم. وفضل الله واسع، وأولياء الله وأحبواؤه القائمون بتقواه، هم في الانتفاع بآثارهم وخصوصيتهم في أوائل الزمان كما هم في آخره. وفي الحديث الذي رواه ابن عساكر، وأشار له الجلال السيوطي بأنه حسن: "أمّتي أمة مباركة، لا يدرى أولها خير أو آخرها" [الجامع الصغير: 45].

ويمكن أن يلتمس لهذه التجارب التي يتمسك بها العامة، بل وبعض الخاصة، قول الإمام أبي حامد الغزالي في الرحلة إلى زيارة قبور الأنبياء، عليهم السلام، وقبور الصحابة وأهل الصلاح. ولفظه في الإشارة إلى ما قدمه في أسرار الحج، وقصد تلك البقاع الشريفة: {ويدخل في جملته زيارة قبور الأنبياء، عليهم السلام، وزيارة قبور الصحابة والتابعين وسائر العلماء والأولياء، وكل من يتبرك بمشاهدته في حياته، يتبرك بزيارته في وفاته، ويجوز شد الرحال لهذا الغرض.} هـ.

[مسألة الدفن في جوار الصالحين]

ومن التبرك بزيارة الأموات في قبورهم، التماس البركة مما جاور قبورهم من المياه والتراب والثياب، وهو من قبيل قوله، عليه السلام، فيما أخرجه أبو نعيم في "الحلية"،

من حديث أبي هريرة: "ادفنوا موتاكم وسط قوم صالحين، فإن الميت يتأذى بجار السوء، كما يتأذى الحي بجار السوء". [354/6].

ولا زال الناس من لدن الصحابة وغيرهم يتحرون الدفن في مقبرة أهل الولاية والصلاح، وفي مقدمتهم الخليفتان أبو بكر وعمر. وقد قدمنا في هذه [الفهرسة] كلاما في هذا الموضوع، وسنزيده إيضاحا وبسطة في ذكر فوائد شيخنا الكتاني، صاحب هذه الترجمة، والله الهادي، وعليه اعتمادي، ومن بحر كرمه وجوده استمداي.

قلت: ومن هذا التبرك بأهل الفضل والصلاح، قول تقي الدين السبكي، وهو الإمام الذي من بحر علومه يُستمد، وعلى فتاويه في سائر المعارف وطوال حقائق عرفاته يُعتمد، إذ قال في شأن الإمام النووي، متبركا بما مسته قدمه:

وفي دار الحديث لطيف معنى على بسطٍ لها أصبُو وأوي
لعلي أن أمسَ بحرَ وجهي مكاناً مسَةً قدمُ النَّوَاوي

[الرجوع إلى تتميم الكلام على زمزم]

ولنرجع إلى تتميم الكلام على زمزم المباركة وفضائلها، فأقول: من فضائلها وبركاتها أن جبريل، عليه السلام، غسل بمانها صدر رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كما سبق. وله ترجم الإمام البخاري في "صحيحه" بقوله: (باب ما جاء في زمزم)، وجاء بحديث شق صدره، عليه السلام. قال الحافظ ابن حجر: والمقصود منه هنا قوله: ثم غسله بماء زمزم هـ. وقال ابن بطل وغيره: أراد البخاري، أي بهذه الترجمة التي ألحقها بباب الحج، أن الشرب من ماء زمزم من سنن الحج.

[الشرب من نبيذ السقاية]

قال الحافظ: {وفي "المصنف" عن طاوس، قال: شرب نبيذ السقاية من تمام الحج. وعن عطاء: لقد أدركته، وإن الرجل ليشربه، فتلرق شفثاه من حلاوته. وعن ابن جريج عن نافع، أن ابن عمر لم يكن يشرب من النبيذ في الحج، فكانه لم يثبت عنده أن النبي، صلى الله عليه وسلم، شرب منه، لأنه كان كثير الاتباع للأثار، أو خشى أن يظن الناس أن ذلك من تمام الحج، كما نقل عن طاوس} هـ [فتح الباري: 320/3].

وفي "المُحلى" ما يُفيد تأييد مذهب طاوس، إذ قال: {ويستحب الإكثار من شرب ماء زمزم، وأن يستقي بيده منها، وأن يشرب من نبيذ السقاية، لما روينا من طريق مسلم}. ثم أوصل السنن إلى جابر بن عبد الله، فذكر جابر حديث حجة رسول الله، صلى الله عليه وسلم. قال: {ثم ركب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأفاض بالبيت، فصلى بمكة الظهر، وأتى بني عبد المطلب يسقون على زمزم، فقال: "انزعوا بني عبد المطلب. فلو لا أن يغلبكم الناس على سقائكم، لنزعت معكم". فناولوه دلوا فشرب منه. وروى أيضا من طريق مسلم، عن بكر بن عبد الله المزني، أنه سمع ابن عباس يقول: قدم النبي، صلى الله عليه وسلم، على راحلته، وخلفه أسامة، فاستسقى، فأتيناه بآناء من نبيذ، فشرب وسقى فضلته أسامة، وقال: "أحسنتم وأجملتم، هكذا فاصنعوا". قال ابن عباس: فنحن لا نريد أن نغير ما أمر به رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وروى من طريق عبد الرزاق، عن عبد الله بن طاوس عن أبيه، فذكر أمر شرب النبي، صلى الله عليه وسلم، من ماء زمزم، ومن شراب سقاية العباس النبيذ المذكور، فقال طاوس: هو من تمام الحج. قال أبو محمد يعني ابن حزم في "المُحلى"، تأييدا لما قاله طاوس: (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة). هـ [201/7].

[أصل نبيذ السقاية، والوظائف التي كانت تتفاخر بها قريش]

قلت: وأصل نبيذ السقاية، ما نقله الحافظ ابن حجر في ترجمة البخاري: {باب سقاية الحج}، إلخ، عن الفاكهي بروايته عن عطاء، قال: {سقاية الحاج زمزم، وقال الأزرقي: كان عبد مناف يحمل الماء في الروايا والقرب إلى مكة، ويسكبه في حياض من آدم بفناء الكعبة للحجاج، ثم فعله ابنه هاشم بعده، ثم عبد المطلب. فلما حفر زمزم، كان يشتري الزبيب فينبذه في ماء زمزم، ويسقي الناس}. هـ [الفتح: 318/3].

ثم ذكر الحافظ عن ابن إسحاق الوظائف التي كانت تتفاخر بها قريش، ومن كان يتولاها، وتاريخ ذلك. وهي الحجابية، والسقاية، واللواء، والرفادة؛ فقال عن ابن إسحاق: {لما ولي قصي بن كلاب أمر الكعبة، كان إليه الحجابية والسقاية، واللواء والرفادة ودار الندوة. ثم صالح بنوه على أن لعبد مناف السقاية والرفادة، والبقية للآخرين. ثم ذكر نحو ما تقدم وزاد} هـ [318/3].

ولكن إذ جذبنا أطراف هذا الحديث، فلا بد لنا من شرحه شرحا وافيا بنقل ما في "سيرة" ابن هشام في شأن قُصَيِّ بن كلاب، واستلاله على أمر مكة، وجمعه أمر قريش، وتملكه على قومه. قال: قال ابن إسحاق:

{فولي قُصَيِّ البيت وأمر مكة، وجمع قومه من منازلهم إلى مكة، وتملك على قومه وأهل مكة، فملكوه. قال: فكان قُصَيِّ أول بني كعب بن لؤي؛ أصاب ملكا أطاع له به قومه، فكانت إليه الحجابة والسقاية، والرفادة والندوة واللواء، فحاز شرف مكة كله، وقطع مكة رباعا بين قومه، فأنزل كل قوم من قريش منازلهم من مكة التي أصبحوا عليها}. ثم قال بعد كلام في هذا الموضوع:

{قال ابن إسحاق: فلما كبر قُصَيِّ، ورُقَّ عظمه، وكان عبد الدار بكره، وكان عبد مناف قد شرف في زمن أبيه، وذُهب كل مذهب، وعبد العزى وعبد، قال قُصَيِّ لعبد الدار: أما والله يا بني، لأحقتك بالقوم، وإن كانوا قد شرفوا عليك. لا يدخل رجل منهم الكعبة حتى تكون أنت تفتحها له، ولا يعقد لقريش لواء لحربها إلا أنت بيدك، ولا يشرب أحد بمكة إلا من سقائك، ولا يأكل أحد من أهل الموسم طعاما إلا من طعامك، ولا تقطع قريش أمرا من أمورها إلا في دارك. فأعطاه دار الندوة التي لا تقضي قريش أمرا من أمورها إلا فيها، وأعطاه الحجابة واللواء والسقاية والرفادة. وكانت الرفادة خرجا تخرجه قريش في كل موسم من أموالها إلى قُصَيِّ بن كلاب، فيصنع به طعاما للحاج، فيأكله من لم يكن له سعة ولا زاد. وذلك أن قُصَيِّ فرضه على قريش، فقال لهم حين أمرهم به: يا معشر قريش إنكم جيران الله، وأهل بيته، وأهل الحرم. وإن الحاج ضيف الله، وأهله وزوار بيته، وهم أحق الضيف بالكرامة، فاجعلوا لهم طعاما وشرابا أيام الحج، حتى يصدروا عنكم. ففعلوا، فكانوا يخرجون لذلك كل عام من أموالهم خرجا، فيدفعونه إليه، فيصنعه طعاما للناس أيام منى. فجرى ذلك من أمره في الجاهلية على قومه، حتى قام الإسلام. ثم جرى في الإسلام إلى يومك هذا، فهو الطعام الذي يصنعه السلطان كل عام بمنى للناس، حتى ينقضي الحج.} هـ[السيرة: 89/1].

وكتب عقبه الحافظ ابن كثير في كتابه "البداية": {قلت: ثم انقطع هذا بعد ابن إسحاق. ثم أمر بإخراج طائفة من بيت المال فيصرف في حمل زاد وماء لأبناء السبيل القاصدين إلى الحج. وهذا صنيع حسن من وجوه يطول ذكرها. ولكن الواجب أن يكون ذلك من خالص بيت المال، من أحل ما فيه. والأولى أن يكون من جوالي الذمة، لأنهم لا

بحجون البيت العتيق. وقد جاء في الحديث: "من استطاع الحج فلم يحج، فليمت إن شاء يهوديا أو نصرانيا". هـ [208/2].

وفي "السيرة" الحلبية، أن هذه الرفادة استمرت بعد قصي في ولده عبد مناف، ثم بعد عبد مناف، ولده هاشم، ثم بعد هاشم، ولده عبد المطلب، وقيل ولده العباس. ثم استمر ذلك إلى زمنه، صلى الله عليه وسلم، وزمن الخلفاء بعده. ثم استمر ذلك في الخلفاء، إلى أن انقضت الخلافة من بغداد ثم من مصر. هـ [15/1].

وهذا لا ينافي مقالة ابن كثير، لأن ابن كثير كان يعيش في أوائل القرن الثامن، لأنه توفي عام 774، فلم تكن في زمانه خلافة شرعية. وإنما كان الذي يسير أمر الخلافة، متغلبين وقوادا وملوكا في الأطراف مُستبدّين، لا يعتمدون إلا على سطوة أسلحتهم، وقوة ما يستجيشون من دماء العوام وثوارهم.

[مواصلة تفسير الوظائف الشريفة التي كانت لقريش]

ثم بعد هذا، نتم الفائدة بتفسير تلك الوظائف الشريفة، والمناصب العالية التي كانت شرفا لمكة وسكاتها، وعُدّ قصي بالاستيلاء عليها، والجلوس على منصبها، من الملوك في قومه. وهذه الوظائف، كما قدمنا عن ابن هشام، كانت خمسة كما عددها، وهي: الحجابة، والسقاية، والرفادة، والندوة، واللواء، وزاد الحلبي سادسة وهي: القيادة. وزادت عند غيره سابعة وهي: السدانة.

أما الحجابة، فقد تقدم تفسيرها في كلام ابن هشام من مقال قصي لولده: لا يدخل رجل منهم الكعبة، حتى تكون أنت تفتحتها له، أي بسبب الحجابة.

وأما السقاية؛ فقد تقدم تفسيرها، وذكر ما نقله ابن حجر فيها.

وأما الرفادة، فقد تقدم أنها فرض فرضه قصي على قريش، من وضع خرج كل موسم وإعداده لإطعام الحاج أيام الموسم. وتقدم أن العمل استمر بعد الإسلام، وأنه لم ينقطع إلا بعد انقطاع الخلافة الإسلامية من بغداد ومصر.

وأما القيادة التي ذكرها الحلبي، فإنه كما قال: هي إمارة الركب. وهو قول قصي لولده: ولا يكون أحد قائدا لقوم إلا أنت؛ بسبب القيادة.

وأما رئاسة دار الندوة، ففي "سيرة" الحلبي: كانت قريش تجتمع فيها للمشاورة في أمورها؛ لا يدخلها إلا من بلغ الأربعين. وكانت الجارية إذا حاضت، تدخل دار الندوة، ثم يشق عليها بعض ولد عبد الدار درعها، ثم يدرعها إياه، و[يـ]نقلب بها فتحجب. وهذه كانت سنة قصي، فكان لا ينكح رجل امرأة من قريش إلا في دار قصي، التي هي دار الندوة، ولا يعقد لواء حرب إلا فيها، ولا تدرع جارية من قريش إلا في تلك الدار؛ فيشق عنها درعها، ويُدْرِعها بيده. وكانت قريش بعد موت قصي، يتبعون ما كان عليه في حياته كالدين المتبع. قال الحلبي:

{ولا زالت هذه الدار في يد بني عبد الدار، إلى أن صارت إلى حكيم بن حزام، فباعها في الإسلام بمائة ألف درهم، فلامه عبد الله بن الزبير، رضي الله عنه، وقال: أتبيع مكرمة آبانك وشرهم؟ فقال حكيم، رضي الله عنه: ذهبت المكارم إلا التقوى. والله لقد اشترتها في الجاهلية بزق خمر، وقد بعته بمائة ألف. وأشهدكم أن ثمنها في سبيل الله تعالى، فأينا المغبون؟} هـ [16/1].

قلت: وقد ساق صاحب "البداية" قضية دار الندوة، وتأسيسها من قصي، بأحسن مما ساقه الحلبي، فقال:

{وبني، أي قصي، دارا لإراحة الظلمات، وفصل الخصومات، سماها دار الندوة. إذا أعضلت قضية، اجتمع الرؤساء من كل قبيلة، فاشتوروا فيها وفصلوها. ولا يعقد عقد لواء ولا عقد نكاح إلا بها، ولا تبلغ جارية أن تدرع فتدرع إلا بها. وكان باب هذه الدار إلى المسجد الحرام. ثم صارت هذه الدار، فيما بعد، إلى حكيم بن حزام، بعد بني عبد الدار، فباعها في زمن معاوية بمائة ألف درهم، فلامه على بيعها معاوية، وقال: بغت شرف قومك بمائة ألف؟! فقال: إنما الشرف اليوم بالتقوى. والله لقد ابتعتها في الجاهلية بزق خمر، وها أنا قد بعته بمائة ألف، وأشهدكم أن ثمنها صدقة في سبيل الله، فأينا المغبون؟!} قال ابن كثير: {ذكره الدار قطني في أسماء رجال "الموطأ"} هـ [207/2].

فهذه [هي] الوظائف الست. أما السابعة فهي: السدانة، بفتح السين، من سدن الكعبة، خدمها، كما في "القاموس". وفي "النهاية": {سدانة الكعبة، هي خدمتها وتولي أمرها، وفتح بابها وإغلاقه} هـ [167/1].

قلت: وهذه هي الحجابة التي تقدم شرحها. وفي "النهاية": { قالت بنو قصي: فينا الحجابة، يعنون حجابة الكعبة، وهي سدانتها وتولي حفظها، وهم الذين بأيديهم مفتاحها } هـ [234/1].

وعليه، فالسدانة والحجابة بمعنى واحد، أو متقاربان. قلت: ويمكن الفرق بينهما بجعل الحجابة خاصة بفتح باب الكعبة، وصاحبها هو الذي يكون مفتاحها بيده، كما تقدم في كلام قصي لولده، وأن السدانة هي تنظيف الكعبة والقيام بخدمتها. والله أعلم.

نظم كاتبه أسماء أجداد النبي، عليه السلام،
[وبه ختم تقييده بشأن زمزم]

وإذ جرى بنا القلم في ذكر آثار قصي، الذي هو الجد الأكبر، ومفخرة قريش الأشهر، ذي المآثر العالية، والمفاخر العظيمة السامية، والشرف الأرفع، والسيادة التي اكتسب في قومه المكاة التي ساغ له بها أن يرفع ويضع، ويضر وينفع، وتملك بها في مكة المشرفة حتى أحرز كل شرف كان يتنافس فيه المتنافسون، وأصبح مقصداً للراغبين، ومونلاً يلجأ إليه المعوزون، فهو الذي كان يستضاء بوجهه الجميل الأقرم، وبه جمع الله ما تفرق من قبائل فُهر، مع ما كان سبق لنا من ذكر الجد الأدنى ومجدد حقر بنر زمزم، وهو عبد المطلب، الفياض الذي كان يملأ الحياض، وطهر البيت الحرام من عبادة الأصنام. ثم إنني لما أكملت هذه المباحث، فجمعت هؤلاء الآباء الكرام؛ سنح لي أن أكمل الفائدة، بذكر سائر الأجداد في أبيات تقرباً إلى النبي، عليه الصلاة والسلام، فقلت:

وعدّهم ليرقع تازل البِلا	إن رمت أجداد النبي التِبلا
فشيبة الحمد الكبير الجاه	فهو محمد بن عبد الله
وحقر زمزم إليه ينتسب	وهو الذي يسمى عبد المطلب
من ذهب أثبته في الحرم	ومنها أخرج كنوز جرهم
عبد مناف من قصي تبلا	فهاشم واسمه عمرو ذو الغلا
ثم لوي غالب لا يكبو	ثم كلاب مرة فكغيب
فمالك ثم يليه النضر	ثم جماغ القرشي فهزر
إياهم فمضر لن تتركه	كنانة خزيمة فمدركة
عدنانهم والفوق لا يعد	ثم نزار بعده معد

وهنا أستوقف جري الأقلام، في ميدان هذا المقام، وإن كان بحره زاخر، ما لأوله
 آخر؛ إلا أنه في هذا القدر الكفاية لمن أراد أن يتبرك بماء زمزم، وأن يشربه لتلقي العناية
 من الله في البداية والنهاية. ثم إنني في إطالة المقال، وتوسيع المجال، في استطراد ذكر هذه
 الآثار، واستعذاب موارد ينابيع غيبتها المدرار، لحبيب تناعت به عن محبه الديار، وحيل
 بينه وبين ما يشتهي من الاتصال به في الليل والنهار، فاستأنس بحنين الأرواح، إلى تلك
 المعاهد في الغدو والرواح، واتخذ ذكراه والحديث عنه كنسيم الريحان ورحيق الراح،
 منشدا قول من قال:

أملّياني حديث من سكنَ الجزْ عَ، ولا تكتباه إلّا بيدمعي
 فأتني أنْ أرى الديارَ بطرفي فلعلّي أرى الديارَ بسمعي

وإذ قد تمّ ما قصدته من إدراج نبذة مفيدة في شأن حديث زمزم وما يتعلق به معنى
 وتخريجا، وتتميم الموضوع بكل ما يتعلق بتاريخ حفرها وما لها من الفضائل، وما في
 شرب مانها من الخواص التي جربها وصححها أهل الفضل والعلم، من الأواخر والأوائل،
 وكان الذي جرننا إلى ذلك، ما ورد عن الحافظ أبي عبد الله الحاكم، من شرب مانها لحسن
 التصنيف، الخ ما سبق.

فلك أن تجرد هذه النبذة من هذه "الفهرسة"، وتسميها:

(أعذب المشارب، في أخبار زمزم وما في شرب مانها من الاستشفاء وقضاء

المأرب).

الرجوع إلى ذكر المرحلة الخامسة ومواصلة الكلام على كتاب "المستدرک" للحاكم]

ولنرجع الآن إلى تتميم ما قامت به المرحلة الخامسة في شأن رواية الحديث، فأقول،
 كما سبق: إن هذه المرحلة كان ابتدائها، بحسب الاستقراء، أواخر القرن الرابع، وفيه ألف
 الحاكم "المستدرک"، وقام في وجهه المحدثون، فمنهم المبالغ في الإنكار حتى قال، كما
 سبق، إنه لم يأت بحديث واحد على شرطهما أي البخاري ومسلم. ومنهم من فصل في ذلك
 وتلطف كابن الصلاح. ومنهم كالذهبي من قسم، وذكر أن فيه الواهي والموضوع والضعيف.
 وأنكروا عليه أحاديث كثيرة؛ منها حديث الطير في شأن سيدنا علي، وحديث: "من كنت

مولاه، فعلي مولاه". ونسبوه بذلك إلى التشيع، كابن طاهر وغيره، وذيله الذهبي بما يفيد التأييد. بل قال الخطيب البغدادي في ترجمته ما لفظه، على حسب رواية التاج السبكي :

{أبو عبد الله ابن البيع الحاكم؛ كان ثقة. أول سماعه في سنة ثلاثين وثلاثمائة. وكان يميل إلى التشيع، فحدثني إبراهيم بن محمد الآمدي بنيسابور، وكان صالحا عالما، قال: جمع أبو عبد الله الحاكم أحاديث، وزعم أنها صحاح على شرط البخاري ومسلم، منها حديث الطير، و"من كنت مولاه فعلي مولاه". فأتكر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا إلى قوله؛ هد[الطبقات:70/3].

[نفي تشيع الحاكم، والكلام على حديث الطير]

ولكن التاج السبكي نفى تشيع الحاكم، ومال أخيرا إلى أن حديث الطير لا يصل إلى درجة الوضع، بل ولا إلى درجة الضعف الذي لا يحتمل، بل قال إنه رواه الترمذي والنسائي، وأن الحق أن هذا الحديث ربما ينتهي إلى درجة الحسن، أو يكون ضعيفا يحتمل ضعفه. وقد تصدَّى ابن حجر الهيثمي، في "شرح الهمزية" عند قولها: {وعلي صنو النبي} {إخ، فقال:

{ورد في مناقب عليّ حديثٌ كثيرٌ كلام الحفاظ فيه، فأردت أن ألخص المُعتمد فيه، ولفظه: عن أنس، رضي الله عنه: كان عند النبي، صلى الله عليه وسلم، طيرٌ، فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: " اللهم انتبني بأحبّ خلقك إليك؛ يأكل معي هذا الطير"، فجاء عليّ فأكل. رواه الترمذي. والمُعتمد عند محققي الحفاظ أنه ليس بموضوع، بل له طرق كثيرة. قال الحاكم في "المستدرک": رواه عن أنس، رضي الله عنه، أكثر من ثلاثين نفسا؛ هـ. قال:

{فالحق ما سبق، أن كثرة طرقه صيرته حسنا يُحتج به. ولكثرتها جدًا خرّج الحفاظ أبو بكر ابن مردويه فيها جزءاً؛ هـ[ص306].

[فضائل ومناقب]

[سيدنا علي، وما قال الأئمة في ذلك]

أما فضائل هذا الفرع الزكي، وقطب المعارف النبيل الذكي، والبحر الفيض الذي لا ينضب ماؤه، ولا يتغير رواؤه، ولا تكسف أنوار فضائله، ولا يخسف بدر شرفه في سماء

سموه وعلاه، رغم كثرة أعدائه الذين يريدون من ضلالتهم إخفاء نور مناقبه، وبذل جهدهم في إطفائه، والله سبحانه يزيده نورا على نور، ويبعث من يذيع تلك المناقب ويظهرها كل الظهور، على مرّ الأعوام والدهور، ولو كره ذلك المعاند الضال المغرور.

ولهذا قام أهل السنة وأفاضلهم بتأليف المؤلفات، وتحرير المصنفات، في مناقب هذا الإمام، وجاعوا فيها بأحاديث صحيحة محكمة النظام، ليرتدع بالنظر فيها الناكب عن طريق الحق المرتاب، وليزداد المحب الصادق حبا وتعظيما لهذا الجنب.

ويعجبني قول الحافظ ابن حجر في "الإصابة"، بعد أن نقل بعض ما ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم، في مناقبه، قال:

{ومناقبه كثيرة، حتى قال الإمام أحمد: لم يُنقل لأحد من الصحابة ما نقل لعلي. وقال غيره: وكان سبب ذلك، بُغض بني أمية له، فكان كل من كان عنده علم من شيء من مناقبه من الصحابة يثبته. وكلما أريدوا إخماده، وهددوا من حدث بمناقبه، لا يزداد إلا انتشارا. وقد وُلد له الرافضة مناقب موضوعة هو غني عنها. وتتبع النسائي ما خُصَّ به من دون الصحابة، فجمع من ذلك شيئا كثيرا بأسانيد أكثرها جيد} هـ [507/2].

ومن أحسن ما قرأته في شأن الإمام، الذي كان غرة في جبين أمة الإسلام، ما كتبه شارح "نهج البلاغة"، العلامة الأديب، المطلع اللغوي الأريب، عبد الحميد المدائني، المشتهر بابن أبي الحديد. وهو رجل من أكابر أهل الاعتزال، والمدافع عنهم فيما ذهبوا عليه من مخالفة أهل السنة في العقائد والأقوال، ومناقرته لعلماء السنة، وتحديده، إلى النقد عليهم، أطراف الأسيئة. ثم مع هذا، فإنه أنصف هنا، وأسند الأحاديث التي احتج بها كلها لأمتهم، وأتى بها بلفظها، كالإمام أحمد بن حنبل، وأبي ثعيب صاحب "الحلية"، ولفظه، عند شرح لفظه، عليه السلام، في "النهج": {نحن الشُّعَارُ والأَصْحَابُ، والخزنة والأبواب، ولا توتى البيوت إلا من أبوابها. فمن أتاها من غير أبوابها، سُمِّيَ سارقا}، قال:

{ نحن الشُّعَارُ والأصحاب؛ يُشير إلى نفسه. قال: والشُّعَارُ ما يلي الجسد من الثياب، فهو أقرب من سائرها إليه. ومراده الاختصاص برسول الله، صلى الله عليه وآله. والخزنة والأبواب؛ يُمكن أن يعني به خزنة العلم، وأبواب العلم، لقول رسول الله، صلى الله عليه وآله: "أنا مدينة العلم، وعليّ بابها. فمن أراد الحكمة، فليأت الباب".} قال ابن أبي الحديد:

{ثم ذكر أن البيوت لا توتى إلا من أبوابها، قال الله تعالى: (وكَيْسَ الْبِرِّ أَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى. وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا). ثم قال: من أتاها من

غير أبوابها، سُمي سارقاً. وهذا حق ظاهراً وباطناً، أما الظاهر فلأن من يتسور البيوت من غير أبوابها هو السارق. وأما الباطن، فإن من طلب العلم من غير أستاذ محقق، فلم يأت من باب؛ فهو أشبه شيء بالسارق}.

ثم قال - وهو الكلام الذي نطق فيه ابن أبي الحديد بالحق، وأفصح بالصواب، وأبان عن الصدق، ووافق المحققين من أهل السنة، وخالف فيه أهل البدعة من الشيعة ومن أشبههم، وهو معنى ما نقلناه عن الحافظ ابن حجر:-

{واعلم أن أمير المؤمنين، عليه السلام، لو فخر بنفسه، وببالغ في تعدد مناقبه وفضائله بفصاحته التي آتاه الله تعالى إياها واختصه بها، وساعده على ذلك فصحاء العرب كافة، لم يبلغوا إلى معشار ما نطق به الرسول الصادق، صلوات الله عليه، في أمره. ولست أعني بذلك الأخبار العامة الشائعة التي يحتج بها الإمامية على إمامته، كخبر الغدير والمنزلة، وقصة براءة، وخبر المناجاة، وقصة خيبر، وخبر الدار بمكة في ابتداء الدعوة، ونحو ذلك، بل الأخبار الخاصة التي رواها فيه أئمة الحديث، التي لم يحصل أقل القليل منها لغيره. وأنا أذكر من ذلك شيئا يسيرا مما رواه علماء الحديث الذين لا يتهمون فيه، وجلهم قائلون بتفضيل غيره عليه؛ فروايتهم فضائله، توجب [من] سكون النفس ما لا توجبه رواية غيرهم}.

ثم أتى بأربعة وعشرين حديثاً، وكلها منقولة عنده من الكتب الشهيرة عند أهل السنة، كـ"مسند" الإمام أحمد، وكتاب "فضائل علي" له، و"حلية الأولياء" لأبي نعيم، و"صحيح" البيهقي. ولم ينقل شيئا من ذلك عن مؤلفات الشيعة أو الرافضة، أو عن أهل مذهب الاعتزال، الذي هو مذهبه. فصدر بقوله في الحديث الأول:

{يا علي. إن الله قد زينك بزينة لم يزين العباد بزينة أحب إليه منها، هي زينة الأبرار عند الله تعالى. الزهد في الدنيا جعلك لا ترزأ من الدنيا شيئا، ولا ترزأ الدنيا منك شيئا، ووهب لك حب المساكين، فجعلك ترضى بهم أتباعاً، ويرضون بك إماماً". رواه أبو نعيم الحافظ في كتابه المعروف بـ"حلية الأولياء". وزاد فيه أبو عبد الله، أحمد بن حنبل في "المسند": قطوبى لمن أحبك وصدق فيك، وويل لمن أبغضك وكذب فيك}.[شرح نهج البلاغة: 448/2]

وختم بالحديث الرابع والعشرين فقال:

{ لما أنزل: (إِذَا جَاءَ تَصَرُّؤُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ)، بعد انصرافه، عليه السلام، من غزاة حنين، جعل يُكثر من: سبحان الله، أستغفر الله. ثم قال: "يا علي؛ إنه قد جاء ما وعدت به. جاء الفتح ودخل الناس في دين الله أفواجا. وإنه ليس أحد أحق منك بمقامي، لقدمك في الإسلام، وقربك مني، وصهرك، وعندك سيدة نساء العالمين. وقبل ذلك ما كان من بلاء أبي طالب عندي، حين نزل "القرآن"، فأنا حريص على أن أراعي ذلك لولده" هـ [451/2].

أما ما نقلناه عن ابن أبي الحديد؛ فما هو [الأ] لبيان اعتراف ابن أبي الحديد بالحق، وفي نسبته إلى أهله، وعدم تعصبه لمذهبه، وتوهينه لما رواه أهل السنة، كما هو شأن كل متعصب؛ وإلا ففضائل سيدنا علي مشهورة، وفي المصنفات منشورة. وقد تقدم لنا أنفا ما قاله الحافظ ابن حجر، وما نقله عن الإمام أحمد، وما جمعه الإمام النسائي في خصائصه.

قلت: وقد كنت ذكرت ما رواه ابن سعد في "الطبقات"، في سبب تأخره عن بيعة عثمان؛ وهو اشتغاله بكتابة "القرآن" والمعارف، وكنت أشرت هنالك، على ما فهمته من كلام ابن سعد، أن بهذا يصح أن يكون أول من كتب العلوم وألقها هو سيدنا علي. ثم وقفت على كلام عند الشهاب ابن حجر الهيثمي في "شرح الهمزية"، عند شرحه لقوله: {وعلي صنو النبي} إلخ. بعد كلام في ذكر الأحاديث الواردة في فضله، وذكر خصائصه ومناقبه، قال ما لفظه:

{وهو أحد العلماء الربّانيين، والشجعان المشهورين، والزهاد والخطباء المعروفين. وحفظ "القرآن" وعرضه على النبي، صلى الله عليه وسلم، واختلى بعد موته، صلى الله عليه وسلم، فكتب كتابا فيه العلوم الجمّة، حتى قال ابن سيرين: لو ظفرت بذلك الكتاب، لظفرت بالعلم كله} هـ [ص304]. ونقلت هذا هنا استئناساً به فيما كنت فهمته ونقلته أصله من "طبقات" ابن سعد.

ولقد أتى الحافظ، شيخ الفقهاء والمحدثين، الشيخ المحب الطبري، بترجمة للإمام سيدنا علي، في كتابه "الرياض النضرة، في مناقب العشرة"؛ مستوفاة، لم يغادر فيها من فضائله ومناقبه صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها، وتحرى نقلها من كتب الحديث الكبيرة، والمصنفات والمستندات الشهيرة، ومن الأجزاء الصغيرة المنسوبة إلى مشاهير المحدثين أذناها وأقصاها، حسبما يشير إلى ذلك في أول كتابه. وانتقى من ذلك الأحاديث والآثار المعتمدة عند ثقة أهل الروايات وذوي الاعتناء بالأخبار، ناسبا كل حديث لمن أخرجه وزواه، ولم يتخذ في ذلك عمدته هواه، من غير علو ولا إغراء، ولا متابعة لأهل التشيع

الغالين في الأهواء، رافضاً لافتراءات ذوي الرفض والابتداع، معرضاً عن تلك الموضوعات التي أرادوا رفع مقامه بها، وهو المقام الغني عن تلفيق الأكاذيب في الارتفاع.

[ما أخبر به سيدنا علي فيما عليه الناس في شأنه، وشرح ذلك]

ولقد أخبر، رضي الله عنه، أنه سيبتلى بصنفين من الخلق، كلاهما خارج عن طريق الحق، مفرط في حبه، ومفرط في جاتبه. وخير الناس من توسط في قربه، فقال: {وسيهلك في صنفان: محباً مفرط يذهب به الحب إلى غير الحق، ومبغض مفرط يذهب به البغض إلى غير الحق. وخير الناس في حالاً النَّمط الأوسط؛ فالزموه}. قال ابن أبي الحديد في قوله: يهلك في رجلان:

{فأحدهما من أفرط حبه له، واعتقاد فيه حتى ادعى له الحلول كما ادعت النصارى ذلك في المسيح، عليه السلام. والثاني من أفرط بغضه له، حتى حاربه أو لعنه أو برئ منه أو أبغضه. هذه المراتب الأربع، والبغض أدناها، وهو موبق مهلك. وفي الخبر الصحيح المتفق عليه: "أنه لا يُحبه إلا مؤمن، ولا يُبغضه إلا منافق". وحسبك بهذا الخبر، ففيه وحده الكفاية. فأما الغلاة فيه، فهالكون كما هلك الغلاة في عيسى، عليه السلام. وقد روى المحدثون أن رسول الله، صلى الله عليه وآله، قال له عليه السلام: "فيك مثل من عيسى بن مريم: أبغضته اليهود فبهتت أمه، وأحبته النصارى، فرفعته فوق قدره". وقد كان أمير المؤمنين عثراً على قوم من أصحابه خرجوا من حد محبته، باستحواذ الشيطان عليهم، إلى أن كفروا بربهم، وجددوا ما جاء به نبيهم، فاتخذوه رباً وادعوه إلهاً، وقالوا له: أنت خالفنا ورازقتنا. فاستتابهم واستأنى وتوعدهم، فأقاموا على قولهم، فحفر لهم حفراً دحناً عليهم فيها طمعا في رجوعهم، فأبوا، فحرقهم}. [308/2].

[موقف سيدنا علي من غلاة الشيعة]

قال ابن أبي الحديد أيضاً: {إن علياً، عليه السلام، مرّ يقوم وهو يأكلون في شهر رمضان نهراً، فقال: أسفر أم مرضى؟ قالوا: لا، ولا واحدة منهما. قال: فمن أهل الكتاب أنتم، فتعصمكم الذمة والجزية؟ قالوا: لا. قال: فما بال الأكل في نهار رمضان؟ فقاموا إليه،

فقالوا: أنت، أنت. يُؤمِنُونَ إلى ربوبيته، فنزل، عليه السلام، عن فرسه، فألصق خده بالأرض وقال: ويلكم، إنما أنا عبد من عبيد الله، فاتقوا الله وارجعوا إلى الإسلام. فأبوا، فدعاهم مراراً، فأقاموا على كفرهم، فنهض إليهم وقال: شدوهم وثاقاً، وعلّي بالفضة والنار والحطب. ثم أمر بحفر بنرين، فحفرنا، فجعل إحداهما سرباً، والأخرى مكشوفة، وألقى الحطب في المكشوفة وفتح بينهما فتحا، وألقى النار في الحطب، فدخل عليهم، وجعل يهتف بهم، ويناشدهم ليرجعوا إلى الإسلام، فأبوا، فأمر بالحطب والنار فألقى عليهم، فأحرقوا. [308/2]. قال ابن أبي الحديد:

{ فلم يبرح، عليه السلام، حتى صاروا حُماً. ثم استترت هذه المقالة سنة أو نحوها، ثم ظهر عبد الله بن سبأ، وكان يهودياً يستتر بالإسلام، بعد وفاة أمير المؤمنين، عليه السلام، فأظهرها، واتبعه قوم فسُموا السبائية، وقالوا إن علياً، عليه السلام، لم يمض، وإنه في السماء، والرعد صوته، والبرق سوطه، وإذا سمعوا صوت الرعد قالوا: السلام عليك يا أمير المؤمنين. وقالوا في رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أغلظ قول، وافتروا عليه أعظم فرية، فقالوا: كتم تسعة أعشار الوحي. فعنى عليهم قولهم الحسن بن علي بن محمد بن الحنفية في رسالته. قال ابن أبي الحديد: {وقال فيها: ومن قول هذه السبائية: هدينا لوحي ضل عنه الناس، وعلم خفي عنهم. وزعموا أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كتم تسعة أعشار الوحي، ولو كتم، صلى الله عليه وسلم، شيئاً مما أنزل الله عليه؛ لكتم شأن امرأة زيد، وقوله تعالى: (تَبَتَّغِي مَرَضًا أَرْوَاجِكَ)}. }

ثم أفاض ابن أبي الحديد في ذكر هؤلاء الغلاة، وذكر ترهات أكاذيبهم، وما سعى به رؤسائهم كالمغيرة. ثم قال:

{ثم تفاقم أمر الغلاة بعد المغيرة، وأمعنوا في الغلو، فأذاعوا حلول الذات الإلهية المقدسة في قوم من سلالة أمير المؤمنين، عليه السلام، وقالوا بالتناسخ، وجددوا البعث والنشور، وأسقطوا الثواب والعقاب، وقال قوم منهم: إن الثواب والعقاب إنما هو في ملائكة هذه الدار ومشاقها. وتولدت من هذه المذاهب القديمة، التي قال بها سلفهم، مذاهب أفحش منها قال بها خلفهم. }

ثم استمر في ذكر هناة هذه الفرق الضالة من الغلاة، ثم قال: وللغلاة أقوال كثيرة طويلة عريضة. قال:

{ وقد رأيت أنا جماعة منهم، وسمعت أقوالهم، ولم أر فيهم محصلا ولا من يستحق أن يخاطب}. ثم ذكر أنه استقصى ذكر فرقهم في كتاب سماه: "مقالات الشيعة" هـ-310 [309/2].

وجئت بهذه الجملة بإملانها عن هذا العالم المعتزلي؛ لما فيه من الموافقة في هذا الموضوع لأهل السنة والجماعة في هذه الفرق الضالة، والشيء بالشيء يذكر، والفوائد العلمية ولا سيما الغربية ينبغي أن تثبت في الأوراق وتسطر. ومما وقفت عليه هنا ما ورد في شأن ابن سبأ، وهو ما رواه أبو يعلى عن أبي الحلاس، قال: سمعت عليا، رضي الله عنه، يقول لعبد الله السبائي: لقد سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "إن بين يدي الساعة ثلاثين كذابا، وإنك لأحدهم هـ. ذكره في " الدر المنثور"، عند قوله تعالى: (فهل ينظرون إلا الساعة أن تأتيهم بغتة فجاء أشرطها).

قلت: وقد تقدم لنا مثل هذا الكلام على هؤلاء الغلاة، وخير هذا اليهودي الكاذب. وإنما أعدت الكلام هنا لما فيه من التفصيل، وما فعله أمير المؤمنين سيدنا علي مع هذه الفرقة ورئيسهم عدو الإسلام الضليل.

ثم بقي علينا في تفسير كلام سيدنا علي؛ ما قاله في شأن الناس معه، وأنه سيهلك فيه صنقان، وتقدم لنا تفسيرهما. وبقي القسم الثالث وهو قوله: وخير الناس في حال النَّمط الأوسط؛ أي أن يحبه محبة لامة مخلوق، من تعظيمه وتوقيره، وذكره بالأوصاف التي وهب الله إياها له، من الأخلاق الجميلة، كالعلم والعقل والفقه، والشجاعة والكرم، والتقوى والمروءة، والزهد في الدنيا والتقلل منها، وحب المساكين، والإحسان إلى المعوزين، والقول بالحق، والحكم بالعدل، والقرب من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، لأنه ابن عمه، وزوج بنته الغراء. وهذه الخصلة هي أكبر الخصال، وأجل هذه الصفات التي أوجبت على الأمة حبه وبره، وتوقيره وتعظيمه، لأن ذلك راجع إلى حب النبي، صلى الله عليه وسلم، وتوقيره ومراعاة تعظيمه في جميع أحواله، وامتنالا لوصاياه في أهل بيته من آله وأصحابه.

[بعض ما قيل في حب آل البيت، وحب سيدنا علي]

قال القاضي عياض في "شفاته": {ومن توقيره، صلى الله عليه وسلم، وبره؛ يرآه وذريته، وأمّهات المؤمنين أزوجه، كما حضّ عليه، عليه الصلاة والسلام، وسلكه السلف الصالح، رضي الله عنهم}.

ثم روى بسنده عن زيد بن أرقم أنه قال: {قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "أنشدكم الله وأهل بيتي"، ثلاثاً، قلنا ليزيد: من أهل بيته؟ قال: آل علي وآل جعفر؛ وآل عقيل وآل العباس. وقال عليه الصلاة والسلام: "إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، فانظروا كيف تخلفوني فيهما". وقال، عليه الصلاة والسلام: "معرفة آل محمد براءة من النار، وحب آل محمد جواز على الصراط، والولاية لآل محمد أمان من العذاب". قال بعض العلماء: معرفتهم هي معرفة مكاتهم من رسول الله، صلى الله عليه وسلم. وإذا عرفهم بذلك، عرف وجوب حقهم، وحرمتهم بسببه}.

ثم قال القاضي، بعد ذكر حب آل عموماً، وذكر ما يوجب حب سيدنا علي خصوصاً، فقال: وقال النبي، صلى الله عليه وسلم، في علي: "من كنت مولاه، فعلي مولاه. اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه". وقال فيه: "لا يحبك إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق". هـ-[ص46].

وقد فسّر هذه المحبة وهذا الوداد والولاء؛ الإمام ابن حجر الهيتمي في شرح قول البوصيري:

وعليّ صنو النبيّ ومنّ ديدٍ نُ فُواديّ ودادُهُ والولاءُ

{(ومن) أي الذي، (دين) أي اعتقاد، (فُوادي) أي قلبي، (وداده) أي حبه، (والولاء) له، أي مناصرته والذنب عنه، والردّ على من نازع في خلافته ولم يبال بوقوع الإجماع عليها، وعلى من خرجوا عليه ونازعوه الأمر، ورموه بما هو بريء منه، وذلك عملاً بما صح عنه، صلى الله عليه وسلم، وهو: "اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، إن علياً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي". ولتأكيد الذنب عنه، لكثرة أعدائه من بني أمية، والخوارج الذين بالغوا في سبه وتنقيصه مدة ألف شهر حتى على المنابر، خصّه الناظم بذلك}.

ولهذا اشتغل جهابذة الحفاظ ببث فضائله، رضي الله عنه، نصحا للأمة، ونصرة للحق. ومن ثم قال الإمام أحمد: ما جاء لأحد من الفضائل ما جاء لعلي. وقال إسماعيل القاضي، والنسائي، وأبو علي النيسابوري: لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الصحاح الحسان، أكثر ما ورد في علي {هـ-شرح الهمزية: 300}. ثم صار الهيثمي يذكر بعض الأحاديث الواردة فيه.

قلت: وقد قدمت في هذا الموضوع جملة جامعة في ذلك، وذكرنا أن الإمام أحمد، رضي الله عنه، ألف كتابا خاصا في مناقب سيدنا علي، وكذلك الإمام النسائي جمع في خصائصه آثارا جمّة، واعترف الحافظ ابن حجر بأن أسانيدنا جياد، حتى ربّما يقول الواقف على هذا الكلام، وأين هو هذا الواقف؟! إنَّ هذا من قبيل الإطناب، وإعادة لما تقدم مبسوطا في هذا الباب، ولكنني أرد قوله بقولي: أعيد ذكر من أهوى وأحب دون اعتراض ولا ملام؛ فإن أحاديث الرسول عن صنوه وصهره والمقرب عنده؛ عندي أطيب من كل طيب، وأرق من حديث كل حبيب.

والله سبحانه، جل وعلا، يثيبني ويثيب من هو على هذا الاعتقاد جزيل الثواب، ويقربنا به إلى الله وإلى من تشرف هذا الإمام بنسبه، لننال من رضاه، جل وعلا، أوفر نصيب.

[الرجوع للكلام على المرحلة الخامسة في الحديث]

والآن يتأكد الرجوع إلى الموضوع الذي طال العهد به، لما اعترض في الطريق مما أوجب تتبعه والاعتناء بمباحثه، فأقول: كان موضوعنا في ذكر ما قامت به هذه المرحلة الخامسة بعد تأسيس الأصول وتحرير الرواية وتنقيحها من افتراءات المبطلين وتقولهم على الرسول، عليه السلام، ما لا يقول، حتى صفت، والله الحمد، للأمة التي لا تزال قائمة بالحق المشارب، وبلغت باتخاذ وسائلها المتتابعة إلى ما أمّلته من مقاصدها وما رمت إليه من تلك المآرب، وفيهم قال صاحب "المشارك":

{فلم يزلوا، رضوان الله عليهم، يذيون عن حمى السنن، ويقومون لله بهداهم القويم الحسن، وينبّهون على من يتهم بهتك حريمها، ومزج صحيحها بسقيمها، حتى بان الصدق

من المين، وبان الصبح لذي عينين، وتميز الخبيث من الطيب، وتبين الرشد من الغي، واستقام ميسم الصحيح، وأبدى عن الرغوة الصريح} هـ [2/1].

[القاضي عيَّاض ومكانته العلمية والأدبية]

فهذه العبارة من ذلك الإمام المحدث، الباحث الضابط المحقق، الفقيه المالكي المغربي السبتي، المحرر المدقق، من مقتضى ما أسسنا عليه تلك المرحلة الرابعة، كما سبق. وإنما أتيت بهذه الجمل اللطيفة، والفقر الأدبية الأنيقة، تبركا بها، وتلذذا برقتها ولطفها، لصدورها عن عالم علم مفرد في المعارف والعرفان، متبواً من مقاماتها العالية جنات ذوات أفنان، متحلياً من حللها السندسية الرفيعة كل تليد وطارف، متصرفاً في فنونها تصرف نبيل عارف. فهو محدث المغرب وعمدة فقهاءه، وسابق ميدان أدبائه، وفريد شعرائه، إن نثر، نشر من فقره ما أعجز أهل البلاغة والبيان، أو نظم، [نظم] عقود الجمان، و"قلائد العقيان". ولذلك، من [حسن] إنشائه واعتنايه بالأسجاع، أن صاحب هذه "الفهرسة" جار على منهجه الأدبي، سالك مسلك الاتباع، لا الابتداع.

[مرحلة الاستدراك]

[بتوضيح وتتميم وتنقيح كتب الحديث]

ثم هو كالتمهيد لما في كلام القاضي بعده، مما هو من جملة ما أنطناه بهذه المرحلة الخامسة، حسبما يراه كاتبه صاحب هذه "الفهرسة"، من النظر، بعد إتمام تحرير السند، وتصحيح الروايات، وتبيين الصحيح من السقيم، والمنتج من العقيم، من أمثال هؤلاء الأعلام، الحامين لحمى قواعد الإسلام، في معنى آخر، وهو الاستدراك والتتميم والتنبيه على ما غفلوا عنه، أو فاتهم من توضيح وتبيين، أو تأويل وتفسير، أو جمع لما تخالف في المتون والأساتيد، أو حذف لمكرر؛ أو اختصار لمطول.

وقد بدأنا بالكلام على استدراك ما فات الإمامين البخاري ومسلم، إذ كتابهما هو الأصل الأول، الذي لأمة الإسلام عليه المعول، وذكرنا "مستدرك" الحافظ الحاكم، وما قاله في شأنه أهل الحديث، حسبما سيأتي إتمام المقال في ذلك، وتتبع ما يليق بمقام تلك المسالك.

أمّا ما أشار إليه القاضي - الذي مهدنا له من النظر الثاني بعد ما قدمنا من تنقيح أسانيد الأحاديث وعدالة رواتها، وسلامة المتون من أكاذيب المبطلين واقتراءاتهم - فإنما هو لشيء آخر، وهو ما يقع لهؤلاء الرواة الثقة، والمحدثين الحافظين، الذين صرفوا في جمع الأحاديث وتحريرها يواقيت الأوقات، من الغلطات والغفلات، وثبت في مصنفاتهم وانتشر، وشيب بالوهم أو التصحيف، كما هو من طبيعة البشر، فقال:

{ ثم نظروا، رحمهم الله، بعد هذا التمييز العزيز، والتصريح المريح، نظرا آخر في الصحيح، فيما يقع لأفة البشرية من ثقات رواته من وهم وغفلة، فنقبوا في البلاد عن أسبابها، وهتكوا ببارع معرفتهم، ولطف فطنتهم، سُجّف حجابها، حتى وقفوا على سيرها، ووقفوا على خبيثة أمرها، فأبانوا عللها وقيدوا مهملها، وأقاموا محرفها، وعانوا سقيمها، وصححوها مصحفها، وأبرزوا في كل ذلك تصانيف كثرت صنوفها، وظهر شقوقها، واتخذها العالمون قدوة، ونصبها العالمون قبلة، فجزاهم الله عن سعيهم الحميد أحسن ما جازى به أعباء ملة { هـ [مشارك الأنوار: 2/1].

وقد كنا بصدد الكلام على المستدرك على هذه الأصول، وأشرنا إلى ما استدرك على "الصحيحين"، اللذين هما عند الأمة بهجة للخاطر وقرة للعين، وانهما المقدمان على غيرهما في كل وقت وأين، لا يشوبهما تشكك ولا يعتريهما مين، وقد سمعت ما قيل في المستدرك عليهما. وقد جزم العلامة الاجتماعي ابن خلدون بأن الزيادة على هذه الأصول هي مفيدة، وأنها إن ثبتت على هذه الأصول الخمسة، فهي قليلة. ثم بعد هذا، قد فصل إمام هذا الفن، الذي بعثه الله آية في أواخر القرن السادس الهجري، وأوائل القرن السابع منه، وهو الإمام ابن الصلاح، فقال:

{ثم إن الزيادة في الصحيح على ما في الكتابين، يتلقاها طالبها مما اشتمل عليه أحد المصنفات المعتمدة المشهورة لأئمة الحديث، كأبي داود والترمذي، والنسائي وابن خزيمة، وأبي الحسن الدار قطني، وغيرهم، منصوصا على صحته فيها. ولا يكفي في ذلك مجرد كونه موجودا في كتاب أبي داود وكتاب الترمذي وكتاب النسائي، وسائر من جمع في كتابه بين الصحيح وغيره. ويكفي مجرد كونه موجودا في كتب من اشترط منهم الصحيح فيما جمعه؛ ككتاب ابن خزيمة { هـ [علوم الحديث: ص 9].

[المستخرجات الراجعة إلى الاستدراك]

قلت: ومن قبيل التكميل والاستدراك على "الصحيحين"؛ التخريج. وهو اتباع أحاديث الكتابين وروايتها من غير جهة البخاري ومسلم، طلبا لعلو الإسناد. ولكن لا يلتزم مصنفوها موافقتها في ألفاظ الحديث بعينها، من غير زيادة ونقصان، من تنمة لمحذوف، أو زيادة لشرح في كثير من أحاديث "الصحيحين"، كما أفاده الإمام ابن الصلاح. وعلى هذا، فالمستخرجات راجعة إلى الاستدراك والتتميم. ثم أفصح الإمام ابن الصلاح بما في هذه التخاريح من الفائدة فقال: {ثم إن التخاريح المذكورة على الكتابين، يستفاد منها فائدتان: أحدهما علو الإسناد، والثانية الزيادة في قدر الصحيح، لما يقع فيها من ألفاظ زائدة، وتتمت في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريح، لأنها واردة بالأسانيد في "الصحيحين" أو أحدهما، وخارجة من ذلك المخرج الثابت {هـ[ص10].

[أصحاب الكتب]

[المخرجة على صحيح البخاري ومسلم]

ثم ذكر ابن الصلاح الكتب المخرجة عليهما، وهي: كتاب أبي عوانة الإسفرائيني، وكتاب أبي بكر الإسماعيلي، وكتاب أبي بكر البرقاني، وغيرها.

قلت: أما أبو عوانة، فإن له "المسند" الصحيح المخرج على كتاب مسلم. قال الحاكم فيه: إنه من علماء الحديث وأثبتهم، وإنه سمع من ولده محمد أنه يقول: إنه توفي سنة ست عشرة هـ. أي سنة ثلاثمائة وست عشرة.

وأما أبو بكر الإسماعيلي، فهو، كما في "طبقات" التاج السبكي، إمام أهل جرجان المرجوع إليه في الفقه والحديث، وصاحب التصانيف الكثيرة، منها "المستخرج" على الصحيح، و"المعجم"، وله "مسند" كبير في نحو مائة مجلد. توفي سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. ولتقدمه في الحديث وإمامته فيه وحفظه، كان يراه الحفاظ أنه أعلى من أن يتبع البخاري ويستخرج على كتابه. قال الحسن بن علي الحافظ، حسيما نقله التاج السبكي: كان الواجب للإسماعيلي أن يصنف لنفسه سننا ويختار على حسب اجتهاده، فإنه كان يقدر عليه، لكثرة ما كان كتب ولغزارة علمه وفهمه وجلالته. وما كان ينبغي أن يتبع كتاب محمد بن إسماعيل، فإنه كان أجل من أن يتبع غيره، أو كما قال. هـ[80/2].

قلت: ولكنه أخذ بالجهتين، وأفاد الأمة في الحالتين، فاتبع كتاب البخاري في التخريج، وجاء بفائدتين: العلو في الإسناد، والزيادة في الصحيح التي أقر بها العين. واستقل في الحديث بالتصنيف وانفرد، وألف "المسند" في نحو مائة مجلد. فجزى الله الكل على سعيه الحميد، وجزاهم بما صبروا وأجهدوا أنفسهم في تحرير هذا المقصد السديد، ونفعنا بهم وأدرجنا في جملتهم، وجعلنا من المحشورين في زمرتهم، إذ خدموا أحاديث نبيهم، وسهلوا الطريق لأمتهم، آمين.

وأما أبو بكر البرقاني، فهو ممن أخذ عن الإسماعيلي، وهو بفتح الباء أو كسرهما؛ نسبة إلى برقان، قال في "المعجم": "بفتح أوله، وبعضهم يقول بكسره، من قرئ كاث، شرقي جيحون، على شاطئه، بينها وبين الجرجانية، مدينة خوارزم، يومان. قال: {منها الحافظ الإمام أبو بكر، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب الخوارزمي البرقاني}. هـ-[131/2]. انظر تمة الترجمة بعد ترجمة الحميدي فيما يلي.

[الحافظ الحميدي الأندلسي]

ثم أقول: ويضاف للاستدراك والتكميل، ما ألقه الحافظ أبو عبد الله الحميدي الأندلسي، من الجمع بين الصحيحين وفيه، كما قاله ابن الصلاح، كثير، من زيادة لمحذوف، أو زيادة شرح في كثير من أحاديث "الصحيحين".

وأصل هذا الإمام من قرطبة، إذ بها ولد، وتنقل في الأقطار، ولقي أكابر العلماء في أشهر الأمصار. وأخيرا ألقى عصا التسيار ببغداد، عاصمة الخلافة ومجتمع العلماء الحفاظ الكبار. وبهذا كملت له المعارف، وتمت له الرواية، إذ أخذ عن أكابر محدثيها، ومبرزيها من حملة الأخبار والآثار، وانفتحت له إذ ذاك كنوز العلوم والمعارف، وتصدى للجمع والتصنيف وأقبل على كتب العلم لا يصرفه عن ذلك صارف، حتى أخذ عنه مؤلفاته مشاهير العلماء، وروى عنه أهل الطبقة العليا من الفضلاء والنبلاء، كالإمام الشهير بالرواية والتحرير، أبي بكر الخطيب، المنفرد في عصره بحفظه، وتحقيق رواية أكثر مؤلفاته، وأهم مصنفاته. وناهيك بهذا شهادة على إحرازه في علم الحديث أعلى مقام، الذي لا يعلوه إلا من يشار إليه بالمكاتب في العلم والاحترام. ولهذا قالوا، كما في "النفح":

{وكان ورعاً ثقة، إماماً في علم الحديث وعلمه ومعرفة متونه ورواته، محققاً في علم

الأصول على مذهب أصحاب الحديث، متبحراً في علم الأدب والعربية} هـ-[375/1].

ثم بعد هذا، أخذ عليه بعض من لا يدري ولا يتصيف، أو متجاهل عن طريق التأمل متحرف، تلك الشروح والزيادة في متون أحاديث الصحيحين في كتابه، الجمع بينهما. وقد علمت من كلام عمدة أهل اصطلاح الحديث، وهو الإمام ابن الصلاح، أن ذلك من الفوائد المقبولة من مثل هذا الحافظ، وأنه قد فعله من تقدمه من أصحاب التخريجات، كأبي عوانة والإسماعيلي وغيرهما، وتلقاه أهل الحديث بالقبول، وجعلوها من الفوائد التي ينتفع بها القارئ من أهل النباهة وذوي العقول.

فلم يبق لهذا المعترض ما يقول. وحسبه أن يسند العلم لأهله، ويقابل ما لم يفهمه بالتسليم، وأن الله، جل وعلا، يفتح من رحمته لعباده ما يريد وفوق كل ذي علم عليم. وكانت وفاة هذا الحافظ الأندلسي ببغداد، سنة أربعمانه وثمانية وثمانين. وكان أوصى أن يدفن عند قبر بشر الحافي، فخولف في ذلك. ولكن وقف في المنام على من خالف وصيته لانما له، فُنقل من مدفنه الأول إلى مجاورة بشر المذكور، وكان النقل سنة 491. قال في "النفح" عن ابن بشكوال: وكان كفنه جديدا، وبدنه طريا تفوح منه رائحة الطيب. قلت: والله سبحانه بأعمال عباده العلماء خبير، وهو سبحانه يجازيهم على عملهم الصالح في الدنيا والآخرة، ويظهر كراماتهم في هذه الدار. إنه على كل شيء قدير.

وقد ذكر في "النفح"، وسياقه عن ابن بشكوال، أنه حبس كتبه على أهل العلم. ومن كلامه في الزهد في الدنيا، والاعتصام بالتقوى والثقة بالله، إذ هي المرتبة العليا، فقال:

طريق الزهد أفضل ما طريق وتقوى الله تالية الحقوق

فتق بالله يكفك واستعنه يعنك، ودع بنيات الطريق

[نفح الطيب: 376/1].

رحمه الله ورحمنا معه ومع أمثاله، ومن تعلق بأذيال محبة من بعثهم الله من أنبيائه وأرساله.

ثم الآن نتمم ما بقي علينا من تنمة ترجمة البرقائي، التي ابتدأنا الكلام عليها ولم يتيسر لنا استيفؤها، لأنه أحد الحفاظ الذين لهم الكتب المخرجة على "الصحيحين"، حسبما سبق لنا نقله عن الإمام ابن الصلاح، فأقول:

إن هذا الحافظ ممن جال في أقطار الشرق وأخذ عن أكابر علمائها، بعد روايته عن أهل بلده خوارزم وأحانها. قال الحافظ الخطيب:

ثم عاد إلى بغداد فاستوطنها وحدث بها، فكتبنا عنه. وكان ثقة ورعاً، متقناً متثبتاً فهماً، لم ير في شيوخنا أثبت منه، حافظاً للقرآن، عارفاً بالفقه، له حظ من علم العربية، كثير الحديث، حسن الفهم له والبصيرة فيه. وصنف "مسنداً" ضمنه ما اشتمل عليه "صحيح" البخاري ومسلم} هـ [374/4].

قلت: وكلامه هذا يفيد أنه جمع بين كتاب البخاري ومسلم، أي كما فعل الحميدي، لأنه أخرج أحاديثهما، فتأمل ذلك. وقد صرح بما فهمناه من عبارة الخطيب؛ صاحب "الأزهار" فقال:

{وربما يقال الأئمة العشرة بزيادة الجامع بينهما أيضاً، للإمام أبي بكر، أحمد بن محمد الخوارزمي المعروف بالبرقاني} هـ [ص139].

وكان هذا الإمام حريصاً على العلم، مقبلاً على الجمع والتصنيف، قال الإمام الخطيب: {ولم يقطع التصنيف إلى حين وفاته، ومات وهو يجمع حديث مسعر. وكان حريصاً على العلم، منصرف الهمّة إليه. وسمعتة يوماً يقول لرجل من الفقهاء - معروف بالصلاح - وقد حضر عنده: ادع الله أن ينزع شهوة الحديث من قلبي، فإن حبه قد غلب عليّ، فليس لي اهتمام بالليل والنهار إلا به، أو نحو هذا من القول هـ [374/4].

قلت: وإنما طلب الإمام البرقاني من هذا الفقيه العالم أن يدعو الله أن ينزع شهوة الحديث من قلبه، خوفاً أن يصير ذلك من قبيل إرضاء شهوة نفسه، أو يكون ذلك فيه نوع رياء، أو إظهار سمعة وشهرة عند الناس، فلا يكون عمله في ذلك، وسعيه في جمعه، من قبيل الأعمال الخالصة لله تعالى، فلا يكون له فيه ثواب، أو تشغله حلاوته ومحبتة عن ما هو مطالب به من الفرائض والسنن وذكر الله وحضور القلب معه، فيدخل في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ)؛ وإلا فالاشتغال بالحديث، هو من أفضل الأعمال، وأتفع القربات لنيل الآمال. ومن هذا المعنى يقول هذا الحافظ، كما رواه الخطيب عنه:

أَعَلَّ نَفْسِي بِكُتُبِ الْحَدِيثِ	ثَوَّأَحْمَلُ فِيهَا لَهَا الْمَوْعِدَا
وَأَشْغَلُ نَفْسِي بِتَصْنِيفِهِ	وَتَخْرِيجِهِ دَائِمَا سِرْمِدَا
فَطَوَّرَا أَصْنَافَهُ فِي الشُّيُوعِ	خَطَّوْطَوَّرَا أَصْنَافَهُ مَسْنِدَا
وَأَقْفُو الْبُخَارِيَّ فِيمَا نَحَا	هَوَّصَّنْفَهُ جَاهِدَا مَجْهَدَا
وَمُسْلِمَ، إِذْ كَانَ زَيْنَ الْأَنْبَا	مَبْتَصْنِيفَهُ مُسْلِمَا مَرشِدَا

ومالي فيه سوى أنني أراه هوى صادق المقصدا
وأرجو الثواب بكتب الصلاة على السيد المصطفى أحمدا
وأسأل ربّي إله العباد جرياً على ما به عوداً

قلت: وقد تقدم لنا في شأن الاشتغال بالحديث والإكثار من روايته، ما فيه الكفاية. نعم، في أبيات هذا الحافظ وكلامه السابق ما يفيد ما لأهل الحديث من الاعتناء بـ"الصحيحين": البخاري ومسلم، مع قرب زمانهم وزمانه، وتفوقهم في جمع الحديث وحفظه، وأنهم لا يقدمون عليهما غيرهما، واعترافهم بتقدمهما في هذا الميدان، وأنهما الرجلان اللذان يُقْتَدَى بهما، وعلى "صحيحيهما" يُعْتَمَد، وبه يُقْتَدَى، ومنه يُسْتَمَد. وهذا الحافظ البرقاني قد كان من أهل القرن الرابع، وأخذ من القرن الخامس، إذ ولد سنة 336، وتوفي سنة 425، وعاش تسعين سنة.

[القاضي عياض، وكتابه "مشارك الأنوار"]

ومما قامت به هذه المرحلة الخامسة، الذي يعدّ من جملة التكميل، وهو التنبيه على ما وقع للثقة من السهو والغفلة، وما اعترى أصول كتبهم من التحريف والتصحيف والعلل التي لا تفك عن طبيعة الإنسان، من الغلط والغفلة، والسهو والنسيان. وقد تصدّى لإصلاح هذه العوارض بإبدانه عللها، وتقييد مهملها، وإصلاح مخرمها، ومعاناة سقيمها، وتصحيح مخرجها، وضبط مصحفها، إمام المغرب، أبو الفضل، القاضي عياض، الشهير بحفظه وإتقانه في الشرق والغرب، وألف في ذلك تأليفه المشهور الذي سماه: "مشارك الأنوار، على صحاح الآثار"، وفيه قال القائل:

مشاركُ أنوار تَبَدَّتْ بسببِةٍ وَمِنْ عَجَبِ كَوْنِ الْمُشَارِكِ بِالغَرِبِ

ولكنه جعل هذا الكتاب خاصاً بالأصول الثلاثة: "الموطأ" والبخاري ومسلم، قائلًا في

ذلك:

{فأجمعت على تحصيل ما وقع من ذلك في الأمهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار، التي أجمع على تقديمها في الأعصار، وقبلها العلماء في سائر الأمصار، كتب الأئمة الثلاثة، الموطأ، لأبي عبد الله، مالك بن أنس المدني، و"الجامع الصحيح" لأبي عبد الله، محمد بن إسماعيل البخاري، و"المسند الصحيح" لأبي الحسين، مسلم بن الحجاج

النيسابوري، إذ هي أصول كل أصل، ومنتهى كل عمل في هذا الباب وقول، وقدرة مدعي كل قوة بالله في علم الآثار وحول، وعليها مدار أندية السماع وبها عمارتها، وهي مبادئ علوم الآثار وغايتها، ومصاحف السنن ومذاكرتها، وأحق ما صرفت إليه العناية، وشغلت به الهمة.

ثم أشار، رحمه الله، إلى من ألف فيما نحا نحوه، ولكن ليس فيه ما يشفي الغليل، ولا يبلغ من البغية إلا القليل. ثم استثنى ما جمعه شيخه الغساني في كتابه "تقييد المهمل"، فقال:

{فإنه تقصى فيه أكثر ما اشتمل عليه "الصحيحان" وقيده أحسن تقييد، وبينه غاية البيان وجوده غاية التجويد. لكن اقتصر على ما يتعلق بالأسماء والكنى والأنساب وألقاب الرجال، دون ما في المتن من تغيير وتصحيف وإشكال، وإن كان قد شذ عليه من الكتابين أسماء، واستدركت عليه فيما ذكر أشياء، فالإحاطة بيد من يعلم ما في الأرض والسماء}{[5/1].

ثم بعد ما ذكر موضوع الكتاب، وأنه لم يضعه إلا لما وقف عليه من تحريف أو تصحيف أو وهم أو خطأ في الأسماء والمتون، وتصحيح ذلك وتقويمه، وبيان شيء من معاني ألفاظها ومفهومها، دون نقص لذلك ولا اتساع، إلا عند الحاجة لغموضه، أو الحجة على خلاف يقع هنالك في الرواية أو الشرح ونزاع، قال: إذ لم نضع كتابنا هذا لشرح لغة وتفسير معان، بل لتقويم ألفاظ وإتقان.[7/1].

[وصف القاضي لكتابه، وذكر نماذج من أبوابه]

ثم بعد هذا صار يصف هذا التأليف فقال: {فإذا كملت بحول الله هذه الأغراض، وصحت تلك الأمراض، رجوت أن لا يبقى على طالب معرفة الأصول المذكورة إشكال، وأنه يستغني بما يجده في كتابنا هذا عن الرحلة لمتقتي الرجال، بل يكتفي بالسماع على الشيوخ، إن كان من أهل السماع والرواية، أو يقتصر على درس أصل مشهور الصحة، أو يصحح به كتابه، ويعتمد فيما أشكل عليه على ما هنا، إن كان من طالبي التفقه والدراية، فهو كتاب يحتاج إليه الشيخ الراوي، كما يحتاج إليه الحافظ الواعي، ويتدرج به المبتدئ، كما يتذكر به المنتهي، ويضطر إليه طالب التفقه والاجتهاد، كما لا يستغني عنه راغب السماع والإسناد، ويحتج به الأديب في مذاكرته، كما يعتمد عليه الناظر في محاضراته.

وسيعلم من وقف عليه من أهل المعرفة والدراية قدره، ويوفيه أهل الإصناف والديانة حقه، فإني تخلت فيه معلومي، وبثنته مكتومي، ورصعته بجواهر محفوظي ومفهومي، وأودعته مصونات الصنادق والصدور، وسمحت فيه بمضنونات المشايخ والصدور، مما لا يببجون خفي ذكره لكل ناعق، ولا يببجون بسره في متداولات المهارق، ولا يقلدون خطير دره إلا لبات أهل الحقائق، ولا يرفعون منها راية إلا لمن يتلقاها باليمين، ولا يودعون منها آية إلا عند ثقة أمين}. [7/1].

ثم قال: (وسميتُهُ بمشارق الأنوار، على صبحاح الآثار). ثم أتى بأساتيده في هذه الأصول الثلاثة، ثم شرع في المقصود من كتابه، وبدأ بحرف الألف الذي هو أول أبوابه. ولا بد أن نشنف الأسماع ببعض جمل من كلامه، في تفسير ما حققه في تلك الأوضاع، وبدأ بقوله في الحديث: "أتسخر بي وأنت الملك":

{حمل الحديث جماعة من المتأولين على أن الألف ألف استفهام، وعلى الاستعارة والمقابلة، كما قال في قوله: (اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ)، وسنذكره في حرف السين. وقيل بل الألف هنا للنفي، بمعنى لا، أي إنك لا تسخر ولا تليق بك السخرية، كقوله تعالى: (أَتَهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّقَّاءُ مِنَّا) أي إنك لا تفعل ذلك. ومثله قوله في حديث الوصية: "أهجر"، أو "أيهجر"، في رواية من رواه بمعنى يهذي، أي إنه لا يهجر، ولا يصح أن يهجر، وهو معصوم من أن يقول ما لا حقيقة له، وإنه لا يقول في الصحة والمرض، واليقظة والنوم، والرضى والغضب إلا حقا. وهكذا كل صحيح من جهة المعنى} هـ [11/1].

وقال في قول أنس: "كان لي أبن أتقحم فيه":

{ يريد: وهو صائم، وضبطناه بفتح الألف وكسرها في "صحيح" البخاري، والفتح فيد عن القابسي. وضبطناه في كتاب ثابت بكسر الهمزة. وذكر لي فيه شيخنا أبو الحسن الوجهتين معا، وهو بسكون الباء بواحدة، بعدها زاي مفتوحة ونون، وهي كلمة فارسية، وهو شبه الحوض الصغير، أو كالفصرية الكبيرة من فخار ونحوه. وقيل: هو كالفسقية. وقال ثابت: هو حجر منقور كالحوض. وقال أبو ذر: هو كالفقر يسخن فيه الماء. وليس هذا بشيء، وإنما أراد أنس أنه شيء يتبرد فيه وهو صائم؛ يستعين بذلك على صومه من الحر والعطش، ولم ير بذلك بأسا. وهو قول لكافة العلماء. وكرهه بعضهم، حتى كره إبراهيم للصابغ أن يبيل عليه ثيابه، يُريدُ من الحر} هـ [12/1].

ثم تعقب كل حرف بفصل يذكر ما وقع في ذلك الحرف من الاختلاف والوهم، ومن هذا قوله: { وفي حديث فضل أبي بكر: "أرأيت إن لم أجدك" قال أبي: كأنها تعني الموت. كذا للجلودي من رواية الفارسي والسجزي، بباء بواحدة مكسورة، ولغيره، أي بياء باتنتين تحتها ساكنة، حرف عبارة عن الشيء. والوجه: الرواية الأولى}.

وفيه قال: {وفي حديث: "ما الدنيا في الآخرة"، وأشار إسماعيل بالإبهام. كذا للجميع. وعند السمرقندي: بالإبهام، وهو تصحيف. والمراد هنا بالإبهام، الذي هو أول أصابع اليد. وأما البهام، فجمع بهمة، وهو واحدة الضأن} هـ [15/1].

وهذا سياقه اللطيف. وهو سياق مفيد للطالب من جهة تفسير الألفاظ وما وقع فيها من التصحيف أو التحريف، وبيان ما هو الحق في ذلك والصواب، والإعراب عن ذلك بما وهبه الله من الحكمة وفصل الخطاب.

أما سياق الأبواب التي ختم بها الكتاب، مما شدّ من الجمل عن تلك التراجم من الحروف أو الاختلاف والأوهام، وفيها نكت مهمة وقع في جملها اضطراب، وطمس معناها تليف أو تحريف، أو بتر في الاختصار أو الإقتصار، أو تقديم أو تأخير، أو إشكال أو خفاء في المتون يحتاج إلى الإعراب وتقديم هجانها وإظهاره غاية الإظهار، فمن الباب الأول:

{وقوله في باب صلاة النبي، صلى الله عليه وسلم: الوتر؛ فقام رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فصلى ركعتين طويلتين طويلتين. كذا عند يحيى بن يحيى الأندلسي، وخالفه سائر رواة "الموطأ"، فقالوا في الأولى: فصلى ركعتين خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين طويلتين طويلتين، وهو الصواب. وكذا لهم ذكر طويلتين ثلاث مرات، في بقية سائر الركعات، واختلف على يحيى في ذلك؛ فعند عامة شيوخنا وشيوخهم، كما عند غيره. ورواه ابن عبد البر من طريق عبيد الله مرتين} هـ [308/2].

وقال في الباب الثاني: {وقوله في آذان بلال: "لينبّه نائمكم، ويرجع قائمكم"، بنصب ميم قائمكم مفعولا بيرجع، كما كان نائمكم مفعولا بينبّه، فاعله آذان بلال، أو بلال، لينبّه نائمكم ليصلي، ويعطم القائم قبل للصلاة قرب السحر، فيرجع إلى الاستراحة بنومة السحر} هـ [351/2].

وفي الباب الثالث، وترجمه بقوله: {الباب الثالث في إلحاق ما بتر من الحديث، أو بيض للشك فيه، أو لعله أو نقص منه، وهما مما لا يتم الكلام إلا به، ولا يستقل إلا بإلحاقه}. قال القاضي، رحمه الله: {وهذا الفن من علوم الحديث باب كبير، وضرب في هذه

الأصول كثير، لا سيما في "الصحيحين"}. ثم قال: {وأكثر ما جاء ذلك في "جامع" البخاري. وهذا الفن من علم الحديث يسميه أصحابه: الاطراف. وقد صنفوا كتباً على ذلك اختصاراً للمتون، وعناية بالإسناد { الخ.

ثم صار القاضي، رحمه الله، يذكر الأمثلة من الأصول الثلاثة، فقال:

{ فمن ذلك في "الموطأ" في باب تيمم الجنب، قوله عن الرجل يتيمم ثم يدرك الماء، قال سعيد: عليه الغسل. كذا عند شيوخنا في رواية يحيى، وعند غيره في بعض الروايات، عن عبد الله عن يحيى، عن الرجل الجنب، وهو الصواب { [378/2]. فهذا مثال مما وقع في "الموطأ".

ثم صار يذكر الأمثلة التي وقعت في البخاري:

{ ومن ذلك في "صحيح" البخاري، في باب كفر الضمير، وكفر دون كفر، قوله: وفيه أبو سعيد عن النبي، صلى الله عليه وسلم، كثيراً. كذا كان عند الأصيلي. وعند بعضهم، صلى الله عليه وسلم، كثيراً. وبه يتم الكلام ويتوجه. وسقط "كثيراً" عند أبي زر. وفي: "الدين يسر، ولن يشاد الدين إلا غلبه" كذا لعامة الرواة بالرفع على ما لم يسم فاعله. وعند ابن السكن: "أحد إلا غلبه" بفتح الدين، وهو أبين. هـ [382/2].

وذكر ما وقع من ذلك في "صحيح" مسلم:

{ وفي باب سجود المشركين مع المسلمين: وكان ابن عمر يسجد على وضوء. كذا للأصيلي والقاسبي وغيرهما. وعند ابن السكن وأبي زر: على غير وضوء، وهو الصحيح، وعلى هذا تدل ترجمة البخاري. وقوله: والمشرك ليس له وضوء. ومذهب ابن عمر أن يسجد للتلاوة على غير وضوء. هـ [383/2].

وإنما أتيت بهذه الأمثلة من هذا الكتاب الجليل، لتعلم ما قام به أمثال هذا الإمام المغربي من خدمة الحديث النبوي وما يتعلق بأصوله، تحقيقاً وضبطاً. ولم يتركوا لنا ناحية من نواحي أصول الدين ولا فروعه فارغة تحتاج لإملائها، ولا صغيرة ولا كبيرة شذت عن مؤلفاتهم بحق استدراك القول فيها وإضافتها إلى دائرة معارفها وآرائها.

إثناء الناس على كتاب "مشارق الأنوار"، وعلى مؤلفه]

أما هذا الكتاب فقد جاء على قدر، وسبق إلى نيل المرتبة العليا في بابهِ وابتدر، وأعجب به علماء أوانه، وتلقاه كل محدث نبيل راغباً في اقتنائه لتحقيقه وحسن بيانه. وقد أنثى الناس على هذا الكتاب شرقاً وغرباً، واغتبطوا به تقديراً لموضوعه وحباً. ففي "الديباج"، وسياقه من كلام ابن الخطيب في تعداد مؤلفات القاضي:

وكتاب "مشارق الأنوار"، في تفسير غريب حديث "الموطأ" والبخاري ومسلم، وضبط الألفاظ، والتنبيه على مواضع الأوهام والتصحيقات، وضبط أسماء الرجال. وهو كتاب لو كتب بالذهب، أو وزن بالجواهر، لكان قليلاً في حقه. وفيه أنشد بعضهم:

مشارق أنوار تبنت بسبته ومن عجب كون المشارق بالغرب

هـ[ص170].

وقال ابن خلكان في "وفياته"، في حق القاضي:

كان إمام وقته في الحديث وعلومه، والنحو واللغة وكلام العرب، وأيامهم وأنسابهم، وصنف التصانيف المفيدة منها: كتاب "الإكمال" في شرح كتاب مسلم، كمل به "المعلم في شرح كتاب مسلم" للمازري، و"مشارق الأنوار"، وهو كتاب مفيد جداً في تفسير غريب الحديث المختص بالصالح الثلاثة، وهي "الموطأ" والبخاري ومسلم{هـ[ص392].

وكان هذا الإمام ممن أخذ في حياته من القرنين الخامس والسادس، فإنه ولد سنة ست وسبعين وأربعمئة، وتوفي بمراكش سنة أربع وأربعين وخمسائة، فهو ممن شملته هذه المرحلة الخامسة.

أما ترجمته هذا الإمام، فهي في مؤلفات أهل المغرب والمشرق شهيرة، طالعة في سماء سطورها طلوع الشمس في الظهيرة، حتى خصت بالتصنيف، وحليت لباته بجواهر الشيم وبكل وصف فائق شريف. وقد أجرى في ذلك معين حياضه، العلامة أبو العباس المقري، في "أزهار رياضته"، فعطر أنفاس أهل العلم والأدب، وسقاها بما أجرى في حياضه من رقيق محاسن أوصافه المورد الأعذب.

وحباً في ذكر شمائل الأفاضل، وترتماً بما اتَّسموا به من المعارف التي يحلو ترددها في الأندية والمنازل، أنقل هنا تلك الخطبة اللطيفة المبنية، الرانقة في المعزى والمعنى، التي

افتتح بها أبو العباس المقرئ تأليفه الخاص في ترجمة القاضي، الذي سماه: "أزهار الرياض، في أخبار عياض"، لاشتمالها على بلاغة رانقة، وفصاحة جامعة لفنون البلاغة وأنواع البديع الفاتحة، ولمح فيها لجل مؤلفات القاضي العلامة الإمام، الحائز قصبات السبق في ميادين العلوم، مع تحقيق وتحريرو تهذيب. ولفظ الخطبة:

{الحمد لله الذي أعلى مراتب العلماء الأعلام، وزكى منهم العقول الراجحة والأحلام، ومنحهم مآثر تقصر عن فهمها المحابر والأقلام، ومفاخر طارت كل مطار، وجعل معاليهم زاهرة زاهية، وأضواء فهمهم نامية سامية، وأنواع علومهم هامة هامية بواكف الأمطار، وأطلعهم على دقائق الأسرار، وهداهم وهدى بهم إلى ترتيب المدارك، وتقريب المسالك، وجلى بمشارك الأتوار، من معارفهم وآدابهم عن تمسك بأذيالهم وأهدى بهم غياهب الجهل الحوالك، فأضاءت الأقطار، وعرفهم المقاصد الحسان، والوسائل المغتربة، والإلماع بأصول الرواية والسماع، والإعلام، بحدود قواعد الإسلام، وأرشدهم إلى التنبيهات المستنبطة، السامية الأخطار، حتى رفخوا من حبل التحقيق السابغة في مطارف وبرود، ووردوا من مناهل التوفيق السانغة كل عذب برود، وتنسموا من حجج الحق البالغة الروض المعطار، واجتنبوا أزهار أضحت نية الطالب، وبغية الرائد، واجتلوا بواهر نظمت منها الدرر والفراند، بأجيايد الاسطار؛ فإن أمهم ناقص عديم، ألفى لديهم الغنية والإكمال، أو قصدهم عليل سقيم، وجد في يديهم الشفاء، فقال غاية الآمال، وظفر بمنتهى الأوطار.}

{والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد، أفضل العالمين بإطلاق، سراج المريرين، وكنز العارفين، الذي لا يخشى معه إملاق، عمدتنا العظمى، ووسيلتنا الكبرى، عند الملك الخلاق، صاحب المعجزات الباهرة التي اهتدى بها ذوو الأفكار، والآيات الظاهرة التي حصل بها التمهيدي لمن له استذكار، الموطب الأكناف والأخلاق، المنتقى من أعظم الذخائر وأنفس الأعلاق. صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين لنجومهم في سماء الحق انتلاق، صلاة وتسليما دائمين ما أنشنت في ثنائه الأحمدي، وأنشئت بفنائه المحمدي، القصائد والأبيات والأشطار.} هـ [ص2-3].

وأنتينا بهذه الخطبة لما اشتملت عليه من أنواع البديع، وحسن التعبير، وحلاوة التشجيع، مما فيه للأديب سرور، وبهجة وسراج منير، في مسالك الفصاحة والبلاغة ليقفني

نهجه. فالكتب التي وري بها لعياض: "مشارك الأتوار"، الذي كان موضوع كلامنا، و"التنبيهات" في الفقه، وهو معروف عند الفقهاء المالكية، ويكترون من النقل عنه، و"ترتيب المدارك" هو مشهور أيضا. وهو في تراجم فقهاء مذهب مالك، وقد كان هذا الكتاب عزيز الوجود. وقد نشر بالطباعة في هذه الأيام الأخيرة، ومنه انتقى واستمد ابن فرحون في "الدباج". و"الإعلام بقواعد الإسلام"، و"الإلماع" في ضبط الرواة، وهو كتاب مهم في مصطلح الحديث الشريف، و"بغية الرائد"، لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، و"الغنية" في شيوخه، و"المقاصد الحسان، فيما يلزم الإنسان". مات، رحمه الله، ولم يكمله.

وهناك تورية بأسماء مؤلفات لغير القاضي، كـ"المنتقى" للإمام الباجي على "الموطأ"، وهو من أجل كتب المالكية، وكتاب "الموطأ" للإمام مالك، وغير ذلك. وهذا الفن في علم البديع، من المحسنات عند المعتمد بها أرق من نسيم الأزهار في فصل الربيع. وقد تقدم الكلام في هذا الموضوع، وذكرت ما وقع لنا من ذلك، فراجع.

هذا. ولنرجع إلى موضوع كتاب "المشارك"، الذي عدناه مما قامت به هذه المرحلة، فأقول: إن موضوع هذا الكتاب هو خاص بالأصول الثلاثة، كما أسلفنا، وهي "الموطأ" والبخاري ومسلم. وإن مؤلفه وضعه لتفسير بعض الألفاظ العربية وإقامة إعرابها، والتنبيه على مواضع الأوهام والتصحيح، وضبط أسماء الرجال، كما صرح بذلك، قائلا إنه لم يضعه لتفسير غريب ألفاظ الحديث، كما تقدم

[التأليف في موضوع غريب الحديث، وذكر جملة مختصرة من مقدمة كتاب ابن الأثير]

أما هذا الموضوع، وهو غريب الحديث، فقد وضعت فيه مصنقات، قديما وحديثا. ومنهم من أطال، ومنهم من اختصر في المقال. وأشهر كتاب في هذا الموضوع، كتاب "النهاية" لابن الأثير، وهو الموجود الآن بين أيدينا. وقد افتتحه بمقدمة أبان فيها عن مقصده، وأنبأنا عن من فتح هذا المشروع من أئمة الحديث، ووصف مؤلفاتهم مما حوته من قلة أو كثرة، أو إحسان وإتقان، أو قصور أو تقصير في هذا الشأن.

وذكر الداعي للتأليف في هذا الفن، وهو وقوع الإهمال بامتزاج الأسن، وتداخل اللغات، وقلة الرغبات باستدراك ما فات، عند ذهاب الثقات، من فصحاء الصحابة ومن هذا

حذوهم من الأئمة الأثبات. ومن جملة ما قال، ونص عليه أنه قال، بعد ذكر انقراض الصحابة أهل الفصاحة والبيان، واضطلاعهم بعلم الحديث و"القرآن"، إلى أن انقراض عصر الصحابة، قال:

{والشأن قريب، والقائم بواجب هذا الأمر لقلته غريب. وجاء التابعون لهم بإحسان، فسلخوا سبيلهم، لكنهم قتلوا في الإتيان عددا، واقتفوا هديهم، وإن كانوا مذوا في البيان يدا. فما انقضى زمانهم على إحسانهم، إلا واللسان العربي قد استحال أعجميا أو كاد، فلانرى المستقل به والمحافظ عليه إلا الأحاد}. ثم قال:

{فلما أعضل الداء، وعزَّ الدواء، ألهم الله، عز وجل، جماعة من أولي المعارف والنهى، وذوي البصائر والحجى، أن صرفوا إلى هذا الشأن طرفاً من عنايتهم، وجانباً من رعايتهم، فشرعوا فيه للناس موارد، ومهدوا فيه لهم معاهد، حراسة لهذا العلم الشريف من الضياع، وحفظاً لهذا المهم العزيز من الاختلال، فقيل: إن أول من جمع في هذا الفن شيئا وألف، أبو عبيدة مَعْمَر بن المثنى التيمي}.

ثم وصف كتابه، أي كتاب أبي عبيد، بالقلة والصغر. ولكن عذره بكونه أول من فتح هذا الباب وابتدأ بالجمع فيه، وهو لا يكون إلا صغيراً ثم يكبر. ثم تلاه النضر بن شميل، ثم عبد الملك بن قريظ الأصمعي، وهو معاصر للنضر، إلا أنه تأخر بالكتابة عن النضر، فنبه فيه عليه، وأحسن الصنع. وكذلك اتبع ذلك قُطْرُب وغيره من أئمة اللغة والفقهاء. قال:

{واستمر الحال إلى زمن أبي عبيد، القاسم بن سالم، وذلك بعد المائتين، فجمع كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار الذي صار، وإن كان أخيراً، أولاً، لما حواه من الأحاديث والآثار الكثيرة}. ثم قال ابن الأثير:

{وهذا فنّ عزيز شريف، لا يوفق له إلا السعداء. وظنّ، رحمه الله، على كثرة تعبته وطول نصبه - لأنه قال: جمعت كتابي هذا في أربعين سنة، وهو كان خلاصة عمري - أنه قد أتى على معظم غريب الحديث وأكثر الآثار، وما علم أن الشوط بطين، والمنهل معين. وبقي على ذلك كتابه في أيدي الناس يرجعون إليه، ويعتمدون في غريب الحديث عليه، إلى عصر أبي محمد، عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدّينوري، رحمه الله، فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار، هذا فيه حذو أبي عبيد}. [5/41].

ثم ذكر ما وصف به ابن قتيبة عمله في ذلك الكتاب، ثم قال:

{وقد كان في زمانه الإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي، رحمه الله. وجمع كتابه المشهور في غريب الحديث، وهو كتاب كبير، ذو مجلدات عدة}. ثم قال في حق الحربي: {فإن الرجل كان إماماً حافظاً متقناً عارفاً بالفقه والحديث واللغة والأدب، رحمة الله عليه}. قال:

{ثم صنف الناس، غير من ذكرنا، في هذا الفن تصانيف كثيرة}. وذكر منهم شمير، وأبو العباس ثعلب، وأبو العباس الميرد، وأبو بكر الأنباري، وأحمد الكندي، وأبو عمر الزاهد، صاحب ثعلب، وغير هؤلاء من أئمة اللغة والنحو والفقه والحديث. قال:

{واستمرت الحال إلى عهد الإمام أبي سليمان، أحمد بن محمد بن أحمد الخطابي البستي، رحمه الله}. قال: {وكان بعد الثلاثمائة والستين وقبلها، فألف كتابه المشهور في غريب الحديث؛ سلك فيه نهج أبي عبيد وابن قتيبة، وافقني هديهما}.

ثم ذكر ابن الأثير ما وصف الخطابي به كتابه، وما اعترف به من فضل ابن قتيبة وأبي عبيد، اللذين نهج هو نهجهما، وأشار الخطابي إلى أنه وإن بذل الجهد في تكميل ما أبقياه هذان السابقان، فإنه أبقى أيضاً كذلك، ولم يحط بالكل، قانلاً:

{وقد بقي من وراء ذلك أحاديث ذوات عدد؛ لم أتيسر لتفسيرها، تركتها ليفتح الله على من يشاء من عباده. ولكل وقت قوم، ولكل نشء علم. قال الله تعالى: (وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم). قلت، أي قال ابن الأثير:

{لقد أحسن الخطابي، رحمه الله، وأنصف. عرف الحق فقاله، وتحري الصدق فنطق به. فكانت هذه الكتب الثلاثة في غريب الحديث والآثار أمهات الكتب، وهي الدائرة في أيدي الناس والتي يعول عليها علماء الأمصار}. ثم قال:

{فلما كان زمن أبي عبيد، أحمد بن محمد الهروي، صاحب الإمام أبي منصور الأزهري اللغوي، وكان في زمن الخطابي وبعده وفي طبقته، صنف كتابه المشهور السائر في "الجمع بين غريب القرآن العزيز والحديث"، ورتبه مقفياً على حروف المعجم، على وضع لم يسبق في غريب "القرآن" والحديث إليه}. ثم قال:

{وما زال الناس بعده يقتفون هديه، ويتبعون أثره ويشكرون له سعيه، ويستدركون ما فاتته من غريب الحديث والآثار، ويجمعون فيه مجاميع، والأيام تنتقضي، والأعمار تفتني، إلا عن تصنيفها في هذا الفن ولا تنتقضي، إلى عهد الإمام أبي القاسم، محمود بن عمر

الزمخشري الخوارزمي، رحمه الله، فصنف كتابه المشهور في غريب الحديث، وسماه "الفائق"، ولقد صادف هذا الإسم مُسمى. ثم لاحظ ما فيه، ثم قال:

{فكان كتابُ الهروي أقرب مُتأولاً، وأسهل مأخذاً، وإن كانت كلماته متفرقة في حروفها، وكان النفع به أتمَّ، والفائدة منه أعمَّ. فلما كان زمن الحافظ أبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المدني الأصبهاني، وكان إماماً في عصره، حافظاً متقناً تشدُّ إليه الرجال، وتناطبه من الطلبة الآمال، قد صنف كتاباً جمع فيه ما فات الهروي من غريب "القرآن" والحديث؛ يناسبه قدراً وفائدة. ثم قال ابن الأثير:

{ومات سنة إحدى وثلاثين وخمسمائة. وكان في زماننا أيضاً معاصر أبي موسى، الإمام أبو الفرج، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي البغدادي، رحمه الله. كان متقناً في علومه، متنوعاً في معارفه فاضلاً. لكنه كان يغلب عليه الوعظ. وقد صنف كتاباً في غريب الحديث خاصّة، نهج فيه طريق الهروي في كتابه. ثم ذكر ابن الأثير ما قاله أبو الفرج في مقدمة كتابه، وما أشار به إلى من ألف في هذا الفن، قال ابن الأثير: {ولكن تتبعت كتابه، فرأيت مختصراً من كتاب الهروي.}

ثم بعد تمهيد، رجع ابن الأثير إلى أن يجعل معتمده فيما أراد تصنيفه هو ما للهروي، وأبي موسى المدني؛ إذ كتابهما هما اللذان استوفيا الموضوع على الكمال، وأحرزا من الترتيب والجمع رتبة الحسن والجمال، فجعلهما ابن الأثير مادة صحيحة استمد منها في كتابه، واتخذهما مرجعاً جامعاً يجد فيهما عند المراجعة ما يكون به تكميل نصابه، واستيفاء مقاصده وبلوغ أماله، فقصده إلى الجمع بينهما في هذا الكتاب، وأن يكون ذلك في هذا الفن فصل الخطاب، فقال:

{قرأيتُ أن أجمع ما فيهما من غريب الحديث، مجرداً من غريب القرآن، وأضيف كل كلمة إلى أختها في بابها، تسهيلاً لكلفة الطلب.}

ثم صار يبين إقدامه على هذا التأليف تارة، وتارة يؤثر الوقوف والإحجام، ثم وقعت العزيمة وحسنت النية، ثم قفى ذلك بالاعتذار، لذوي الاعتبار والاستبصار، مما عسى أن يقع له من القصور والاقتصار، كما هي عادة المؤلفين الأخيار، وأن الإسمان، وإن أجهد نفسه في افتناء العلوم، وظن أنه أحاط بفقونها من المنطوق والمفهوم، وأحصاها في ذهنه أو كتابه من كل منشور ومنظوم، كل الإحصاء، فإن ما خفي عليه كان أكثر: (ولا يحيطون بشيءٍ من علمه إلا بما شاء). والعلم كله إنما هو لخالق الأرض والسماء.

ولقد أحسن إذ ختم بتلك العبارات الرانقة التي أضافها إلى مقدمة كتابه، التي أطال فيها وأبان عن اطلاعه على تاريخ هذه الفنون، وما جرى في ميادينها من المؤلفات العديدة، والمصنفات المفيدة، والتقطنا منها درراً رانقة، وكتناً لأهل النباهة لانهة، لأنها، وإن طالت وأطنبت، أفادت أهل النهى في الفن وأبهجت. قال شارعا في الموضوع بقوله، بعد وصف كتابه، وأنه كامل في نصابه، جامع في فصوله وأبوابه، مفيد لأهل الحديث وأصحابه، ما لفظه:

{ومع هذا، فإن المصيب في القول والفعل قليل، بل عديم. ومن الذي يأمن الغلط والسهو والزلل. نسأل الله العصمة والتوفيق. وأنا أسأل من وقف على كتابي هذا، ورأى فيه خطأ أو خللاً أن يصلحه ويُنبه عليه، ويوضحه ويشير إليه، حانزاً بذلك مني شكراً جميلاً، ومن الله أجراً جزيلاً، على ما فيه من كتاب الهروي: (هـ) بالحمرة، وعلى ما فيه من كتاب أبي موسى: (سينا)، وما أضفته من غيرهما مهه لا بغير علامة، ليميز ما فيهما عما ليس فيهما. وجميع ما في هذا الكتاب من غريب الحديث والآثار، ينقسم قسمين: أحدهما مضاف إلى مسمى، والآخر غير مضاف. فما كان غير مضاف، فإن أكثره والغالب عليه، أنه من أحاديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إلا الشيء القليل الذي لا تُعرف حقيقته، هل هو من حديثه أو حديث غيره. وقد نبهنا عليه في مواضعه. وأما ما كان مضافاً إلى مسمى، فلا يخلو إما أن يكون ذلك المسمى هو صاحب الحديث، واللفظ له، وإما أن يكون راوياً للحديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أو غيره، أو إما أن يكون سبباً في ذكر ذلك الحديث أضيف إليه، وإما أن يكون له فيه ذكر؛ عرف الحديث به، واشتهر بالنسبة إليه}. قال: {وقد سميته: النهاية في غريب الحديث والآثر}. [10/1].

[وصف كتاب

ابن الأثير، والتنويه به وبمؤلفه]

فإذا سمعت ما أظننا به في هذا الفن، والإتيان بجملة مختصرة من مقدمة هذا الكتاب، التي استوعب فيها غالب من ألف فيه، وبين حال ذلك الكتاب المؤلف؛ من صغر وكبر، وإحاطة بالموضوع وعدمها، من لدن ابتداء التأليف في ذلك إلى عصره هذا الذي ألف فيه هذا المؤلف الجليل، الذي لا يستغني عنه كل محدث حافظ في إملاء مجلسه الحفيل، ويستفيد منه طالب الحديث المجتهد النبيل، كما يعرفك ذلك ما كان في هذه المرحلة

من قيام أهلها بإكمال فن من فنون الحديث، واستدراك المتأخر منهم ما فات المتقدم، وتبيين ما أشكل، ومعاناة ما أعضل. وكل ذلك من معجزات هذا النبي الكريم، وهداية أمته للصرط المستقيم، التي لا يصرفها عن التمسك بأصول هذا الدين إضلال المضلين، ولا فلسفة المجادلين الملحدين.

ويمتاز كتاب هذا الإمام بأنه المعجم الجامع، المفسر للغريب من الأحاديث والآثار الواردة في الأصول الستة وغيرها، من المسانيد وكتب السير وأجزاء المجاميع، حتى إنه أصبح مرتعا خصبا لرواة الأخبار، ومرجعا مفيدا للفقهاء في استنباط فتاويهم، ومعيارا محققا قياس مسائل أهل الاستبصار، وديوانا لغرائب اللغة العربية يبتهج به نبغاء الأدباء من صاحب إنشاء رسالة أو ناظم أشعار.

فشكراً لشكر لهذا الإمام الغد، الذي أحرز قصبات السبق في هذا الميدان، وطوبى له ثم طوبى له بما فاز به من خدمة حديث سيد المرسلين، مما يرجى له الرضى من الله، والقرب من سيد ولد عدنان.

وقد ترجم له التاج السبكي في "الطبقات" [155/5]. ولكن، رحمه الله، أضحف في الترجمة، وأخل بما تقتضيه مكاتته المهمة، فقال: {المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري، ابن الأثير، صاحب "جامع الأصول"، و"غريب الحديث"}. ثم جاء بجملة يسيرة بين فيها ما تولاه من الوظائف، وما له من التأليف. وبعد ذلك قال: {كان بارعا في الترسل}. فقط، ولم يصفه في التقدم في الحديث والتفسير، والنحو واللغة، ومشاركته في العلوم، مع أن ما ذكره من مؤلفاته يُعرب عن ذلك، مع أن التاج، رحمه الله، أطل المقال، وجر الأذيال، فيمن لا يساوي هذا الإمام في الشهرة العلمية ولا يدانيه. والله أعلم بالموجب الذي صرفه عن إعطاء حق هذا الإمام، مع أن متخلفه العلمي يعرب عن ترجمته، ويعطيه الثمن الغالي في مكاتته وعلو رتبته. وناهيك في التنويه بمقامه، وانفراده بهذا الفن في أيامه، كتابه "جامع الأصول"، و"النهاية" التي من لدن ألفت، كل عالم بها يصول.

وسياتي عند المناسبة الرجوع لهذا الموضوع. ثم إن حال ابن الأثير ينشد:

هذه آثارنا تدل علينا فانتظروا بعدنا إلى الآثار

وكانت وفاة هذا الإمام سنة ست وستمانه، رحمه الله تعالى.

الكلام على بعض المراني

التي رأيته أثناء كتابتي في هذا الموضوع

قلت: وفي آخر هذا الموضوع، الآنف الذكر، الذي ربح مسك حديثه عند أهل الإيمان يَضُوع، رأيت بعض المراني. فمنها أني رأيت أني جُعلت سلطانا، ولكنني استيقظت إثر ذلك، ورأيت نفسي أبعد من ذلك بعد الأرض من السماء، وأحقر أن ننتمي لأصغر من ذلك أقل انتماء. وكنت قِلتُ في المنام ذلك، مع تلك الجماعة الحاضرة، بشرط أن يكون معي السلطان المولى عبد العزيز.

ثم إن الرؤيا تحتاج إلى تعبير، وكنت راجعت كتاب سيدي البخاري في التعبير، فلم أجد ما يرشدني إلى التفسير. وقد راجعت مدلول لفظ السلطان في اللغة، فألفيت في ذلك ما يرشد إلى ما يناسب التفسير، وأن ذلك راجع إلى ما أنا مشتغل به، وأن في ذلك تأنيسا لي، وأن هذه الكتابة التي أملاها غالب أوقاتي، هي من الأمور المحمودة، وأنها تكون طريقة وحجة إلى بلوغ آمالي المقصودة، ولا سيما وموضوعها الأولي؛ ترجمة شيخنا المبارك، العالم الولي، سيدي محمد بن جعفر الكتاني، الذي لم أكن أرى في عصره من مماثل له وثاني، إذ منذ شرعت في إثباتها، وتحرير ما يناسب في أبوابها، والمسرات ترد علي، والآمال تتوالى لدي، فمنها ما رأيته، وأنا في بسْطاتي بالطوابل، من خطاب الحق جل جلاله، كما سيأتي بيانه. ثم هذه الرؤيا، وهي التي وقعت بالأمس، وهو اليوم السادس والعشرون من هذا الشهر، وهو شهر الله المحرم، سنة 1389، من زيارة قبر الرسول، بُلغني الله [آمالي] بتلك الرؤيا، التي أرجو من الله أن تكون [منه سبحانه]، لا من الشيطان. وسيأتي الكلام عليها.

أما الرؤيا الأولى، وما يرجع إلى تعبيرها، ففي "مفردات القرآن" للإمام الراغب: السلاطة: الثمكن من القهرية. يقال: سلطته فتسلط. قال: (ولو شاء الله لسلطهم). (ولكن الله يُسلط رُسُلَهُ) ومنه: سمي السلطان، والسلطان يقال في السلاطة نحو: (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليكه سلطانا) قال: وقد يقال لذي السلاطة، وهو الأكثر. وسمي الحجة سلطانا، وذلك لما يلحق من الهجوم على القلوب، لكن أكثر تسلطه على أهل العلم والحكمة من المؤمنين. قال تعالى: (الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ) هـ. المراد [167/1].

وبهذا يمكن أن تعبر الرؤيا - إن صحّت - أن هذه بشارة من الله لعبده، وتثبيت له على معتقده، وأن له من الله الحجة البالغة على هؤلاء الذين يجادلون في عقائد الديانة، ويلحدون

في آيات الله المبينات بغير سلطان وحجة صحيحة، بل حجتهم داحضة، وأقوالهم التي شغلوا بها أفكار العامة وصغار الولدان باطلة، إذ هم في كل ما يلقون إليهم مُبطلون، وما ينسبونهم إلى الشريعة المطهرة من أرجاسهم مفترون، إذ هذه الشريعة المحمدية لا تزال، وإن تكاثرت الهجوم عليها وإدخال الدخلاء فيها ما هي مبرأة منه، محفوظة محمية من الله بحُماة [هم] على الحق ظاهرون، ومؤيدون بقوله، جل وعلا: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ).

ووجه تعبير هذه الرؤيا، كما قدمنا، لأنني في هذه المدة ربما كنت أرى هذه الفنة الضالة والمجردة عن كل عقيدة، والهاجمة دون استحياء على أهل هذه الملة، وتصريحها للصبيان ومن في معانهم من الدهماء الذين يتبعون كل ناعق، ويميلون إلى كل زانغ انقلب عن الحق زاهق، فأبان الله لي في هذه الرؤيا أن هذه الحجة التي أتمسك بها وأجادل أهل الباطل بها، هي لها الغلبة والسلطان، وهي البرهان الذي يقطع دابر أهل الشيطان، وأنها معززة بذِي العزة والجبروت، وبالقوة القاهرة التي تقهر كل ملحد ممقوت، (وَكَلِمَةُ الْعِزَّةِ لِرَسُولِهِ وَكَلِمَاتُ الْمُؤْمِنِينَ)، لأن الله جل وعلا - إن صحّت الرؤيا، والرجاء في الله أنها تصح - أيد هذا السلطان. وهذه الحجة باهرة، لأنني في المنام لم أقبل هذه الولاية إلا بتعزيز من عبد العزيز، الذي يعتبر بالله، وينتصر بالله القاهر فوق عباده، فعلا وتركاً. وفي "الأربعين الإدريسية": يا عزيزُ المنيع الغالب هـ. ففي الرؤيا ردّ لما يختلج في قلبي، القاصر الناقص في العرفان، الغافل بتلك الأوهام، التي تلتفتني وتحزنني، ويضيق منها صدري، عن من له العز الدائم والغلبة المطلقة، وأنه الغالب على أمره، العالم بهذا الكون في سره وجهره، المدبّر له في حركاته وسكناته، وأن من تمسك بعزته لا يغلب، ومن اعتصم بحبل قوته المتين لا يذل ولا ينصب، وذلك يظهر بالاعتزاز القلبي خصوصاً، وهيبة وإجلالا وتعظيماً، وقطع الالتفات إلى غيره تعلقاً وتملقاً، وإسلام وجهته إلى الله وحده، وتمسكه بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها. قال أبو العباس المرسي، رضي الله عنه:

{والله ما رأيت العز إلا في رفع الهمة عن المخلوقين. قال ابن عطاء الله في "التنوير":
ويقال لك إذا استندت إلى غير الله فعدمته، أو اعتدته ففقدته: (وَأَنْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلَّتْ عَلَيْهِ
عَاكِفًا لِحَرْقَتُهُ ثُمَّ لِنَسْفِيقَتِهِ فِي الْيَمِّ نَسْفًا) { الخ.

قال الشيخ محيي الدين، قدس سره، في حضرة الإعراز:

{يُدعي صاحبها عبد المُعز. وهذه الحضرة تجعل العبد منبع الحمى، وتعطيه الغلبة والقهر على من ناوأه في مقامه بالدعوى الكاذبة التي لا صورة لها في الحق؛ وهو الذي يعتز بإعزاز المخلوق} هـ [الفتوحات: 229/4].

فبان بهذا تفسير هذه الرؤيا التي فيها تنبيه وتبشير، والرجوع إلى الله في كل ما يجري في هذا الكون للعليم الخبير، وأن الحق لا يُغلب، وأن للباطل جولة ثم يضمحل، وأنه ينبغي أن أنبه نفسي للإعراض عن هذه المقالات الكاذبة، والنقولات التي هي من قبيل الكفريات، وأن أكون من الذين إذا سمعوا اللغو أعرضوا عنه، وأن أعمل بقوله تعالى: (وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ)، (وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يُفْقَهُونَ)، وقرأ قوله تعالى: (وَلَا يُحِزُّكَ الَّذِينَ يَسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ. إِنَّهُمْ لَن يَضُرُوا اللَّهَ شَيْئًا).

أما الرؤيا التي وقعت لي أخيراً أثناء الكتابة في هذا الموضوع، الذي كنا بصددده من الكلام على غريب الحديث، وذلك بعد صلاة الفجر، من يوم الإثنين سادس وعشرين من هذا الشهر المحرم، فاتح سنة 1389؛ فقد رأيت كأنني قصدت أداء فريضة الحج مع بعض أهالي تطوان. ولكن ما بقي راسخاً في خيالي إلا أنني دخلت البيت النبوي، وكان ذلك الوقت فيما تخيل لي أنه وقت لا يباح فيه الدخول لأحد، لكن تساهل معي أحد حراس البيت وحجبتة، والقائمون بالأعمال فيه، فدخلت إلى بيت كبير قريب من التبريع، وأسواره مرتفعة وعليه سقف. ولكن ذلك البناء، فيما كنت رأيت، مجرد من كل زينة في جدرانه وسقفه، بل وأرضه كانت في مرآي غير مفروشة. وقد كان ارتسم عندي أن ذلك الوقت الذي دخلت فيه البيت كان وقت تنظيفه، ولذلك جرد عن فراشه.

وبالجملة، فالذي كان يخيّل لي في ذلك المنام أن البيت عبارة عن بهو كبير قريب من التبريع، وسقفه مرتفع، وفي وسطه قبر الرسول، عليه الصلاة والسلام، وعليه بناء مرتفع طويل رفيع شبه المنار. فقامت إلى القبر، وأنا مبتهج متخشع، فجلست حذاء القبر، وصرت أدعو بدعوات، وأنا في تلك الحالة أتعجب من قدرتي على الوصول إلى هذا المقام الشريف. وهذا ما بقي راسخاً في ذهني بعد يقظتي من المنام، مع أنه جرت لي في هذه الرؤيا أمور عميت عني تفاصيلها، مع أن مجرى الرؤيا، حسب تحدثي مع من كان معي، كانت في أداء فريضة الحج. ولكن لم أثبت على شيء من ذلك، ولم أر أنني دخلت مكة ولا وصلت الحرم الشريف، والله أعلم.

ولكني أعد هذه الرويا هي إجابة لبعض ما كنت أرجوه في قصيدتي التي وجهتها إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، قبل هذا العام، وقرئت على قبره الشريف، زاده الله شرفا وتعظيما، وأثابني بهذه الزيارة التي يغلب رجائي من الله أن تكون صادقة في التقرب إليه، صلى الله عليه وسلم، [وأن تكون] فتحا قريبا ومغانم في محبته واتباع سنته؛ أنال بها من الله رضاه.

ما كان عليه بناء المسجد النبوي صدر الإسلام، [ومسألة تزيين المساجد وزخرفتها]

ثم إن هذه الصورة التي رأيت عليها البيت الشريف، والقبر المعظم المنيف، أشبه شيء بما صوره عليه صاحب "وفاء الوفا"، السيد السمهودي، رحمه الله، وهو مقتضى ما جاءت به السنة في الاكتفاء في أبنية المساجد، بتحويطه والاقتصار في سقفه بما يحفظ المصلين من المطر ونحوه، وتجنب الزخرفة بالرخام، وتلوين الجدران بالحمرة والصفرة ونحوهما، وإبعاد المساجد عن التباهي بتحليتها بالذهب والفضة، كما هو معروف في عصر النبي، صلى الله عليه وسلم، والسلف الصالح.

ففي "صحيح" البخاري، في باب بنيان المساجد: وقال أبو سعيد: كان سقف المسجد من جريد النخل، وأمر عمر ببناء المسجد، وقال: أكن الناس من المطر، وإياك أن تحمر أو تصفر فتفتن الناس. وقال أنس: يتباهون بها ثم لا يعمرونها إلا قليلا. وقال ابن عباس: لتزخرفنها، كما زخرفت اليهود والنصارى.

ثم روى البخاري عن نافع أن عبد الله، يعني ابن عمر، أخبره أن المسجد كان على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، مبنيا باللبن، وسقفه الجريد، وعمده خشب النخل، فلم يزد فيه أبو بكر شيئا، وزاد فيه عمر، وبناه على بنياته في عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، باللبن والجريد، وأعاد عمده خشبا. ثم غيره عثمان، فزاد فيه زيادة كثيرة، وبنى جداره بالحجارة المنقوشة والقصة، وجعل عمده من حجارة منقوشة، وسقفه بالساج. هـ [فتح الباري: 1/363].

قلت: قول عمر: أكن الناس، يقرأ بالمضارع مضموم الهمزة، أي أسترهم وأصونهم، أي إنما أفعل هذا لأجل الصيانة والستر، فهو بيان لفعل عمر. ويقرأ بفتح الهمزة، أمر من الرباعي الثاني. وقوله: إياك أن تحمر، الخ، أي أفعل ما اقتضته الضرورة، ولا تزخرفه وتزيينه، فإن ذلك من فعل اليهود والنصارى. وقد روى ابن ماجه عن عمر مرفوعا: "ما ساء

عمل قوم قط، إلا زخرفوا مساجدهم". وأخرج أبو داود والنسائي وابن حبان، عن أنس عن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "لا تقوم الساعة حتى تتباهى الناس في المساجد".
وبكل حال، فهذا الذي ذكره البخاري في "صحيحه" هو السنة، وهو المناسب لقواعد الدين. قال الحافظ في "الفتح":

{قال ابن بطال وغيره: هذا، أي ما ذكره البخاري في شأن بناء المسجد النبوي، يدل على أن السنة في بنیان المسجد القصد وترك الغلو في تحسينه، فقد كان عمر، مع كثرة الفتوح في أيامه، وسعة المال عنده، لم يغير المسجد على ما كان عليه. وإنما احتاج إلى تجديده، لأن جريد النخل كان قد نخر في أيامه. ثم كان عثمان، والمال في زمانه أكثر، فحسنته بما لا يفتضي الزخرفة، ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه هـ [363/1].

قلت: وسيأتي رد سيدنا عثمان، رضي الله عنه، هذا الإنكار في: باب من بنى مسجدا. فعن عبد الله الخولاني، أنه سمع عثمان يقول، عند قول الناس فيه حين بنى مسجدا لرسول الله، صلى الله عليه وسلم: إنكم أكثرتم، وإني سمعت النبي، صلى الله عليه وسلم، يقول: "من بنى مسجدا - قال بكير حسبته أنه قال: يبتغي به وجه الله - بنى الله له مثله في الجنة". هـ. قال البغوي في شرح السنة: لعل الذي كره الصحابة من عثمان، بناؤه بالحجارة المنقوشة، لا مجرد توسيعه. هـ [366/1].

قلت: ولعل المراد بالحجارة المنقوشة، أي المنحوتة التي تنحت مربعة لأجل [الانساق] للزخرفة. أما الساج فهو نوع من الخشب معروف؛ يؤتى به من السند، كما قاله ابن حجر. والقصة: الجص بلغة الحجاز.

ومع هذا فكان تمام بناء سيدنا عثمان، والفراغ من هذا التجديد هو خاتمة أيامه، رضي الله عنه. قال في "الفتح":

{كان بناء عثمان للمسجد النبوي سنة ثلاثين، على المشهور. وقيل في آخر سنة من خلافته. ففي كتاب "السير"، عن الحارث بن مسكين، عن ابن وهب، أخبرني مالك، أن كعب الأحبار كان يقول عند بنیان عثمان المسجد: لوددت أن هذا المسجد لا ينجز، فإته إذا فرغ من بنيانه، قتل عثمان. قال مالك: فكان كذلك هـ [366/1].

قلت: وقد أطل صاحب "وفاء الوفا"، في هذه الزيادة التي زادها عثمان، وفصل في سببها، وأن ذلك كان بطلب الناس ورغبتهم فيها، معلمين ذلك بضيق المسجد، وعدم سعته لأداء الفريضة، وأنه شاور في ذلك أهل الرأي، فقال:

{وروى يحيى عن المطلب بن عبد الله بن حنطب قال: لما ولي عثمان بن عفان سنة أربع وعشرين، كلمه الناس أن يزيد في مسجدهم، وشكوا إليه ضيقه يوم الجمعة، حتى اتهم ليصلون في الرحاب، فشاور فيه عثمان أهل الرأي من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأجمعوا على أن يهدمه ويزيد فيه. فصلى الظهر بالناس، ثم صعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أيها الناس. إني أردت أن أهدم مسجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأزيد فيه. وأشهد أنني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً في الجنة"، وقد كان لي فيه سلف وإمام سبقتي وتقدمني، عمر بن الخطاب، كان قد زاد فيه وبناه. وقد شاورت أهل الرأي من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فأجمعوا على هدمه وبنائه وتوسيعه. فحسن الناس يومئذ ذلك، ودعوا له، فأصبح فدعا العمال، وبأشر ذلك بنفسه، وكان رجلاً يصوم الدهر ويصلي الليل، وكان لا يخرج من المسجد.} هـ [356/1].

ثم ذكر تاريخ ابتداء البناء، وأن عمله فيه كان عشرة أشهر، ثم عقبه ببعض الأبحاث والتوقيف في ذلك.

قلت: كما أن زيادة سيدنا عمر، رضي الله عنه، في المسجد لم تكن من تلقاء نفسه، ومن دون سند، بل بعد ما ضاق المسجد بأهله. وذكر سيدنا عمر أنه سمع الإذن في ذلك من رسول الله، صلى الله عليه وسلم، حسبما في "وفاء الوفا"، عن ابن عمر أنه قال: إن الناس كثروا في عهد عمر، فقال له قائل: يا أمير المؤمنين: لو وسعت في المسجد. فقال عمر: لولا أنني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "إني أريد أن أزيد في قبلة مسجدينا"، ما زدت فيه.

وذكر أن الإمام أحمد روى عن نافع أن عمر، رضي الله عنه، زاد في المسجد من الأسطوانة إلى المقصورة، وقال عمر: لولا أنني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: "ينبغي أن تزيد في مسجدينا"، ما زدت. هـ [وفاء الوفا: 341/1]

هذا، وقد علمت أن زيادة عمر، وكذلك عثمان، لم يخرجوا في تلك الزيادة عما صحت به السنة من [عدم] الزخرفة والتجديد والتزيين. وقد سبق أن إقامة الجدران بالحجارة المنحوتة وبناء العمد، وهي السواري، كذلك، وتبييض ذلك بالقصة، أي الجبص، ليس فيه زخرفة، وإنما هي توثيق وصيانة لبيت الله الذي أذن الله بأن يرفع ويذكر فيه اسم الله، وتودى فيه الصلوات. وقد سمعت ما أوجب هذه الزيادة، وما دعت إليه الضرورة.

أما فيما بعد ذلك، فقد تبدل الحال، وتغيرت المقاصد في تلك الأحوال، وظهر منها أثر الابتداع، واتضحت فيها مظاهر التفاخر والتباهي في المساجد من تلك الأوضاع. وأول من فتح هذا الباب البدعي [المخالف] للمقصد الشرعي، الوليد بن عبد الملك بن مروان، فابتدع زخرفة المساجد، وزينها للناظرين بأنواع الرخام المرمر، وتأزير جدرانها وعمدها بزينة الألوان الخلاصة التي لا تناسب عمارة بيوت الله بالصلوات والأذكار، وتملأ قلوب المصلين بها شغلا بهذه الأعراس الفانية من هذه الدار، وتنافس بذلك أهل الكنائس من الكفار؛ ففي "وفاء الوفاء"، عن زرين، أن المسجد بعد أن زاد فيه عثمان، رضي الله عنه، لم يزد فيه علي ولا معاوية، رضي الله عنهما، ولا يزيد ولا مروان، ولا ابنه عبد الملك شينا، حتى كان الوليد بن عبد الملك، وكان عمر بن عبد العزيز، عامله على المدينة ومكة؛ بعث الوليد إلى عمر بن عبد العزيز بمال وقال له: من باعك فاقضه عنه، ومن أبي، فاهدم عليه، وأعطه المال، فإن أبي أن يأخذه، فاصرفه إلى الفقراء.

ثم ذكر صاحب "الوفاء" ما جرى في ذلك عند إرادة نزع الأملاك من أربابها لتوسعة المسجد فيها، وبالأخص ما كان من حجرات أزواج النبي، صلى الله عليه وسلم، مما يطول ذكره، وفيه ما ألم النفوس وأبكى الجفون، وأثار سخط العموم، وربما اتخذ ذلك اليوم الذي هدمت فيه حجر أمهات المؤمنين، ماتما من ماتم النياحة، على محو ما كان ينبغي أن يبقى من آثار الدين، إذ لم يكن ذلك التجديد على تلك الصورة يحسن لدى عموم المسلمين، بل كانوا يعدونه من المبتدعات التي يضاهي بها معابد الكافرين. وقد صرح بذلك أبان بن عثمان للوليد لما جاء حاجا، منتقداً لتلك الإشادة المزخرفة؛ إذ قد روى صاحب "الوفاء" عن يحيى بن جعفر قال:

{فلما قدم الوليد حاجاً، جعل يطوف في المسجد وينظر إليه ويصيح بعمر: ها هنا، ومعه أبان بن عثمان. فلما استنفذ الوليد النظر إلى المسجد، التفت إلى أبان، وقال: أين بناؤنا من بنائكم؟ قال أبان: إنما بنيناه بناء المساجد، وبنيتموه بناء الكنائس!} هـ [371/1].

أضف إلى هذا ما اتفق على ذلك من بيت المال الذي جاوز حد الإسراف. ففي "الوفاء" عن ابن زبالة، عن إبراهيم بن محمد الزهري عن أبيه، قال:

{ولما قدم الوليد بن عبد الملك المدينة حاجا، بعد فراغ عمر بن عبد العزيز من المسجد، جعل يطوف في المسجد، وينظر إلى بنيانه، فقال لعمر بن عبد العزيز، حين رأى سقف

المقصورة: ألا عملت السقف كله مثل هذا؟! قال: إنن، يا أمير المؤمنين، تعظم النفقة جذرا.
قال: وإن. قال: وكانت النفقة في ذلك أربعين ألف دينار { هـ [371/1].

طلب الوليد من ملك الروم الإعانة على توسيع مسجد النبي، صلى الله عليه وسلم

قالت: وهب أن تلك النفقة كانت مما أعطاه ملك الروم، لما استوهبه منه الوليد لأجل بناء المسجد. وذلك أن الوليد - كما نقله صاحب "الوفاء"، عن ابن زبالة - أنه كتب إلى ملك الروم: {إنا نريد أن نعلم مسجد نبينا الأعظم، فأعنا فيه بعمال وفسيفساء. قالوا: فبعث إليه بأعمال من فسيفساء، وبضعة وعشرين عاملا. وقال بعضهم: بعشرة عمال. وقال: قد بعثت إليك بعشرة يعدلون مائة، وبثمانين ألف دينار، عوننا له. قال: ومن رواية لريزن: فبعث إليه ثلاثين عاملا، وأربعين من الروم، ومثلهم من القبط، وبثمانين ألف مثقال، وبأعمال من الفسيفساء، وبأعمال من سلاسل القتاديل { هـ [367/1].

وهذه الإعانة قدمها ملك الروم بقصد تجديد هذا المسجد النبوي باستعطاف من الوليد،
فيها ما لا يخفى، إن صحت.

على أن التجديد المحتوي على الزخرفة والزينة، والتأنيق في الجدران والسقف بالتذهيب ونحوه، وتبليط الأرض بالرخام والمرمر، لم يرق أهل العلم والدين، وكان ذلك في آخر عصر الصحابة. وإنما سكتوا عن ذلك اتقاء وخوف وقوع الفتنة. قال الحافظ ابن حجر في "الفتح"، بعد أن ذكر من زاد في المسجد من الخلفاء، مع القصد وتجنب الزخرفة، كما سبق، قال، وسياقه من كلام ابن بطال:

{ وأول من زخرف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان، وذلك في أواخر عصر الصحابة. وسكت كثير من أهل العلم عن إنكار ذلك، خوفا من الفتنة. ورخص في ذلك بعضهم. وهو قول أبي حنيفة، إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم للمساجد، ولم يقع الصرف على ذلك من بيت المال. وقال ابن المنير: لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها، ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد، صوتنا لها عن الاستهانة. وتعقب بأن المنع، إن كان للحث على اتباع السلف في ترك الرفاهية، فهو كما قال. وإن كان لخشية شغل بال المصلي بالزخرفة فلا، لبقاء العلة { هـ [363/1].

[هَدْمُ بَيْوتِ أُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ لتوسيع المسجد النبوي، وما جرى في ذلك]

أما إدخال بيوت أمهات المؤمنين في الزيادة وتهديمها، فقد وقع في ذلك ما يوجب الأسف، من الغلظة وعدم الرفق والرحمة، والإجبار المؤلم الخارج عن حد الرأفة واللين والتخلق بذلك، كما كان خلق صاحب هذا البيت، حسبما وصفه تعالى في كتابه الكريم بقوله: (لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ، حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ، بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ)، وقال تعالى له: (فِيمَا رَحْمَةً مِنْ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ).

ولكن، كان أمر الله قدرا مقهورا، إذ كان أعظم داهية أصيبت بها هذه الأمة، هو خرق سياج السنة، وترك الاعتصام بحبلها المتين، واتباع المحدثات التي هي شر الأمور، ومهيع شانك أودى بها إلى تأخرها، واضطراب أحوالها وانحطاطها، بعد أن كانت باعتصامها بالكتاب والسنة على أرفع المقامات، وتعد صدرا من أعظم الصدور.

فقد روى ابن سعد في "طبقاته"، عن عبد الله بن يزيد الهذلي أنه قال: {رأيت منازل أزواج رسول الله، حين هدمها عمر بن عبد العزيز، كانت بيوتا باللبن، ولها حُجر من جريد مطرور بالطين، عدتُ تسعة أبيات بحُجرها، وهي ما بين بيت عائشة، رضي الله عنها، إلى الباب الذي يلي باب النبي، صلى الله عليه وسلم، إلى منزل أسماء بنت حسن بن عبيد الله. ورأيت بيت أم سلمة، وحجرتها من لبن، فسألت ابن ابنها فقال: لما غزا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، غزوة دومة الجندل، بنتُ أم سلمة حجرتها بلبن. فلما قدم رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فنظر إلى اللبن؛ دخل عليها أول نسانه، فقال: "ما هذا البناء؟" فقالت: يا رسول الله أن أكف أبصار الناس. فقال: "يا أم سلمة. إن شر ما ذهب فيه مال المسلم البنيان." [166/8].

ثم روى ابن سعد عن عطاء الخرساني، في مجلس فيه عمران بن أبي أنس يقول، وهو فيما بين القبر والمنبر:

{أدركتُ حُجراتِ أزواج رسول الله، من جريد النخل، على أبوابها المسوح من شعر أسود. فحضرتُ كتاب الوليد بن عبد الملك يُقرأ؛ يأمر بإدخال حجر أزواج النبي في مسجد رسول الله. فما رأيت يوما أكثر باكيًا من ذلك اليوم. قال عطاء: فسمعتُ سعيد بن المسيب يقول يومئذ: والله لو ددت أنهم تركوها على حالها، ينشأ ناشئ من أهل المدينة، ويقدم القادم

من الأتق، فيرى ما اكتفى به رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في حياته، فيكون ذلك ممأ يزهد الناس في التكاثر والتفاخر فيها، يعني الدنيا.

ثم ذكر وصف تلك الحجر، ثم قال: {فأما ما ذكرت من البكاء، أي ما كان ذكره عطاء صاحب الحديث، من شدة البكاء، فلقد رأيتني في مجلس فيه نفر من أبناء أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، منهم أبو سلمة بن عبد الرحمان، وأبو أمامة بن سهل بن حنيف، وخارجة بن زيد، وإنهم ليبكون حتى أخضل لحاهم الدمع. وقال يومئذ أبو أمامة: ليتها تركت فلم تهدم، حتى يقصر الناس عن البناء، ويروا ما رضي الله لنبيه، صلى الله عليه وسلم، ومفاتيح خزائن الدنيا بيده.} هـ-[167/8].

ولا يخفى أن بيت السيدة عائشة، رضي الله عنها، هو الذي دفن فيه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وتلاه صهره وصديقه سيدنا أبو بكر، بإيضاء منه، وتلاهما الفاروق سيدنا عمر، رضي الله عنهما، بطلب من السيدة عائشة ورضا منها. فالقبور الثلاثة واقعة كلها في بيت عائشة، فقد قال ابن سعد في "الطبقات"، حسبما في "الوفاء":

{أخبرني موسى بن داود قال: سمعت مالك بن أنس يقول: قسم بيت عائشة باتنين: قسم كان فيه القبر، وقسم كان تكون فيه عائشة، وبينهما حائط، فكانت عائشة ربما دخلت حيث القبر فضلاً. فلما دفن عمر، لم تدخله إلا وهي جامعة عليها ثيابها} هـ-[385/1].

أما السبب الحامل لإدخال بيوت أزواجه، عليه السلام، للبيت؛ فهو ضيق المسجد، حتى كان الناس يدخلون للصلاة فيها يوم الجمعة بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وسلم، فقد نقل الإمام مالك، رحمه الله، عن الثقة عنده، أن الناس كانوا يدخلون حجر أزواج النبي، صلى الله عليه وسلم، يصلون فيها يوم الجمعة، بعد وفاة النبي، صلى الله عليه وسلم.

وكان المسجد يضيق عن أهله، وحجر أزواج النبي، صلى الله عليه وسلم، ليست من المسجد، ولكن أبوابها شارة في المسجد. وهذا أمر لا تمنعه الشريعة، وتوجب على القائم بالأمر أن يجبر أهل الدور المجاورة للمسجد، التي لا مندوحة عنها، ببيعها للمصلحة العامة، فإن أبوا، قومت عليهم. وهذا شيء مقرر في كتب الفقه.

وكذلك الزيادة في المسجد، إن اضطر إليها. وإن الذي أنكره من أنكر، هو بناء هذا المسجد على غير ما كانت تقتضيه السنة وعمل السلف من الاقتصاد في البناء وترك الزخرفة، كما سبق.

كما أن أهل العلم والدين والورع، كانوا يودون إبقاء تلك الآثار عبرة وتذكرة باقية للتفكير والاعتبار، وأن لا يعامل أهلها في نزع أملاكهم بالصرامة والاستكبار، بل يراعى معهم في ذلك جانب الملاطفة والأخذ بخاطرهم، وأن لا يسلب عليهم سيف الجبرية، كما يفعله كل متكبر جبار، رعيا لصاحب البيت الشريف النبي المختار.

قلت: أما الإمام ابن جرير، فإنه أتى بعبارة مخالفة لما في "الوفاء"، وأن الأمر كان جاريا على طريق العدالة التي قوبلت من أصحاب هذه الأملاك بالرضا والقبول، وبحضرة علماء المدينة وفقهائها الأجلة الذين كان المرجع إليهم في المنقول والمعقول، ففي "تاريخه" في حوادث سنة 88:

{وفيها أمر الوليد بن عبد الملك بهدم مسجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهدم بيوت أزواج رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأدخلها في المسجد}.

ثم ذكر كتاب الوليد إلى عمر بن عبد العزيز بذلك، وبأمره بشراء الأملاك التي في مؤخر المسجد ونواحيه، ويقول له فيه: فمن أبى منهم، فمر أهل المصر، فليقوموا له قيمة عدل، ثم اهدم عليهم، وادفع إليهم الأثمان؛ فإن لك في ذلك سلف صدق؛ عمر وعثمان. قال ابن جرير في روايته:

{ فأقرأهم كتاب الوليد، وهم عنده، فأجاب القوم إلى الثمن، فأعطاهم إياه، وأخذ في هدم بيوت أزواج النبي، صلى الله عليه وسلم، وبناء المسجد، فلم يمكث إلا يسيرا حتى قدم الفعلة، بعث بهم الوليد}. ثم نقل ابن جرير عن محمد بن عمر، عن موسى بن يعقوب، عن عمه قال: {رأيت عمر بن عبد العزيز يهدم المسجد، ومعه وجوه الناس: القاسم وسالم، وأبو بكر بن عبد الرحمان بن الحارث، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وخارجة بن زيد، وعبد الله بن عبد الله بن عمر، يرونه أعلا ما في المسجد، ويقدرونه}. [65/8].

ثم ذكر ابن جرير طلب الوليد من ملك الروم الإعانة منه في بناء هذا المسجد النبوي الجليل المقدس. ولكنه نقل كل ما رواه نقلا مسلماً دون تعقب ولا اعتراض!

وكذلك فعل المستمذ منه، صاحب "الكامل" بوجه أخص. وقد تقدمت لنا الإشارة إلى أن توسيع المسجد وتجديده لمقتضى كثرة السكان بالمدينة، وضيق المسجد عنهم، ونزع الأملاك من المجاورين التي لا مندوحة عنها، ولا يتسع المسجد إلا بها؛ فهذا أمر لا ينافي مقاصد الشريعة، لأنه من باب تقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، كما هو مقرر في كتب الفقه.

[مسائل يجري فيها الجبر الشرعي بنزع الملكية]

ففي " شرح مختصر " خليل، للإمام الحطاب، صدر البيوع، عند قول خليل: { لا إن أجبر عليه جبراً حراماً } الخ. قال في " العتبية ": { الثاني: تقدم أيضاً أن من الجبر الشرعي جبر من له ريع يلاصق المسجد، وافترق لتوسيع المسجد به على بيعه لتوسيع المسجد، وكذلك من له أرض تلاصق الطريق. بذلك أفتى ابن رشد، واحتج على فتياه بقول سحنون: بجبر ذي أرض تلاصق طريقاً هدمها نهر؛ لا ممر للناس إلا فيها، على بيع طريق فيها لهم، بثمن يدفعه الإمام من بيت المال، وبفعل عثمان، رضي الله عنه، في توسيعه مسجده، صلى الله عليه وسلم، ويقول مالك وغيره: إذا غلا الطعام واحتيج إليه؛ أمر الإمام أهله بإخراجه إلى السوق { هـ [253/4].

وما ذكره بعد هذا، هو أنه ذكر في الجبر الشرعي عشرة مواضع، فقال: قال في " المسائل الملقوطة ": يجبر الرجل على بيع ماله في عشرة مواضع:

الأول : الكافر يُجبر على بيع عبده المسلم،

الثاني: على بيع المصحف.

الثالث: مالك الماء يُجبر على بيعه لمن به عطش، فإن تعذر الثمن، أجبر من غير ثمن.

الرابع: من انهارت بنره، وخاف على زرعه الهلاك؛ يُجبر جاره على سقيه بالثمن. وقيل: بغير ثمن.

الخامس: المُحتكر يُجبر على بيع طعامه.

السادس: جار الطريق، إذا أفسدها السيل، يؤخذ مكاتها بالقيمة.

السابع: إذا ضاق المسجد، يُجبر جاره على بيع ما يوسع به.

الثامن: صاحب الفدان في رأس الجبل، إذا احتاج الناس إلى أن يتحصنوا فيه.

التاسع: صاحب الفرس، أو الجارية يطلبها السلطان، فإن لم يدفعها إليه، جار على

الناس وأضر بهم، فبانه يُجبر على دفعها، لارتكاب أخف الضررين.

العاشر: إذا أسير رجل بيد العدو، وامتنع الذي هو عنده من قبول الفداء، إلى أن يدفع إليه عبد رجل معين، فأبى صاحبه من بيعه إلا بأضعاف ثمنه؛ فإنه يُؤخذ منه بالأكثر من قيمته. من فتاوى ابن رشد. هـ [255/4].

[نظم المؤلف للمسائل التي يجري فيها الجبر الشرعي]

وقد كنتُ نظمتها للحفاظ أيام الدراسة، فقلتُ، مع زيادة ما زاده الخرنشي والزرقاني من توسيع مقابر المسلمين:

ويُجبرُ ذو ملك على بيع ملكه	بشرع لأسباب تفسر في عشر
فدو الزرع يخشى اليبس، إذ جف ماؤه	فيقضى على جار بسقيه للضر
كذا عطش، والجبر في بيع مٌصحفٍ	ومملوك إسلام يكون لذي كُفر
ومُحتكر للقنوت عند مجاعة	وتوسيع بيت الله للخمس والذكر
وذو موضع يرّجى لتشييد معقل	وحصن يومه المروّع في الثغر
وصاحب مملوك يُراد لحاكم	ظلوم يسوم الناس بالظلم والجور
ومأسور ذي كفر يقول فداؤه	عبيد فلان فليفدي بذأ الجبر
وجار طريق إذ تضيق بوارد	توسّع من أرض المجاور بالقهر
وفي الخرنشي والزرقاني زيدت مقابر	تضيّق، فجبر الجار في أرضه يجري
وأصل الذي قد مرّ رعي مصالح	تعم بقومها على العدل في الأمر

[إسراف الوليد في زخرفة المسجد النبوي، وسكوت أهل الورع]

أما الذي يتوجّه به الانتقاد على عمل الوليد؛ فهو ما أسرف فيه من الزخرفة في هذا التجديد، الذي يُعدّ خارجاً عن مهيع الشريعة السديد، ولم يكن يراه أهل الورع وأتباع السنة من العمل الحميد. وما سكت من سكت منهم إلا ارتكاباً لأخف الضررين من أعمال السيف عند الإنكار، وفتح باب الفتنة التي يعسر إطفائها، ولا سيما في مثل هذه الأعمال التي يستحلها أهل الجهالة ويعضدها الدهماء من الأشرار. وربما يلمزون المنكرين بأنهم لا يريدون تعظيم مقام الرسول بما يستحقه من التنويه والاعتناء والاعتبار، كما هو مشاهد من العامة في سائر الأعصار، لأن شأنهم اتباع كل مبتدع مائل إلى زهرة الدنيا، ويتذرعون بما يرونه من المظاهر الخادعة ويعدونها في المرتبة العليا، غير مراعين لأحكام الشريعة

ولا محافظين على قواعدها وإن عرفوا بها، ولا يلتفتون إلى مقالات حماة تلك الحصون المنيعه.

ولا تغتر بسكوت الإمام العادل، سيدنا عمر بن عبد العزيز، وإظهاره المساعدة في هذا الابتداع، إذ رأى أنه كان والياً تحت إمرة أميره الوليد، وأن إنكاره أو عدم الامتثال لا يفيد، إذ السيف أصدق، وذو السطوة عند العامة هو الذي معه الحق، فاتخذ المساعدة مخرجاً، والامتثال مسلماً متسعاً، وأن مع الصبر فرجاً، سداً لأفواه الدهماء، وتحملاً لأخف الأدواء، ولهذا أوقف في ذلك أفاضل العلماء، وأشهدهم ما طوّق به من قبل من له في الوقت النقض والإمضاء.

[ما همّ به عمر بن عبد العزيز بشأن مسجد دمشق لما صار الأمر إليه]

ويدل لهذا أنه لما أسند الأمر إليه، واستحق الخلافة التي لم تكن تصلح إلا له، وتوفرت شروط الإنكار لديه، ما فعله في مسجد دمشق لما صدر الأمر إليه، الذي يعدّ من آثار الوليد العظيمة، ومن مفاخره الجليلة، الذي عد من عجائب معاهد الشرق، ومن المعابد التي استلفتت أنظار نبلاء الخلق، وتبارى في وصفه أهل النثر والنظم، وأمعن في مدحه والتنويه به الأديباء من أصحاب التفنن في النبل والفهم. قال الحافظ ابن عساكر في "تاريخه": "أنشدني بعض أهل الأدب في جامع دمشق، عمره الله تعالى. قلت: منها:

دمشق قد شاع حُسن جامعها وما حوته رُبى ربانعتها
جامعها جامع المحاسن قد فاقته به المُدن في جوامعها
في أبيات أخرى.

ومن أحسن ما قيل في هذا المسجد، قول الصفدي:

تقول دمشق إذ تفاخر غيرها بمعبيها الزاهي البديع المشيد
جرى لبيهاهي حسنه كل معبد وما قصبات السبق إلا لمعبد
هذا؛ وقد أطل ابن عساكر في شأن هذا المسجد، من ذكر الآثار والأخبار التي تُعليه
وتقدسه، فمنها ما هو قريب للقبول، ومنها ما هو بعيد عن الصحة ومعلول. فمنها ما نقله
عن سفيان الثوري أنه قال: صلاة في مسجد دمشق بثلاثين ألف صلاة. قال: وقد ورد في
هذا المعنى آثار كثيرة، الله أعلم بصحتها. [198/1].

ولم يزل هذا المسجد يُعدّ من العجائب، ويذكر ما فيه من الغرائب، ويجعل من أعظم ما أبقتة الدولة الأموية من أعمالها العظيمة، حتى قال الشافعي، فيما نقله عنه الحافظ ابن

عساكر: عجائب الدنيا خمسة أشياء: أحدها منارة ذي القرنين. والثاني: أصحاب الرقيم، الذين هم بالروم اثنا عشر رجلاً، أو ثلاثة عشر رجلاً. والثالث: امرأة ببلاد الأندلس، معققة على باب مدينتها الكبرى؛ فإذا غاب الرجل من بلادهم، على مسافة مائة فرسخ، في مائة فرسخ، وجاء أهله إلى تلك المرأة، ففعدوا تحتها، ونظروا إليها؛ وأوا صاحبهم بمسافة مائة فرسخ. والرابع: مسجد دمشق، وما يوصف من الإنفاق عليه. والخامس: الرخام والفسيفساء، فإتھما لا يدري لهما موضع، إلخ. [198/1].

قلت: وأكبر العجائب، هو إنفاق الوليد هذه النفقة العظيمة، التي كادت تأتي على ذخائر بيت المال التي كانت جهات كثيرة يجب إنفاقه عليها، وتعود على الأمة بالمنفعة العظيمة، والمصلحة العميمة.

ولهذا قام أهل دمشق في وجه هذه النفقة واستكروها، وقالوا: أينفق ويتلف ما في بيوت أموالنا في نقش الخشب وتزويق الحيطان؟! ولما بلغ الوليد ذلك، خطب على الناس بما سكن به روعتهم، وصرف عنه اعتراضهم.

ولم يزل الأمر كذلك، حتى أتى الله بهذا الإمام العادل، الذي فعل ما فعل في المسجد النبوي، وهو مكره في ذلك لا بطل، كما سبقت الإشارة إليه؛ فسلّ حسام الإنكار على ما فعله الوليد في هذا المسجد من تبذير الأموال، وزخرفته ذلك المسجد بأنواع التحسينات التي باهى بها كنائس أهل الملل، فقال لما ذكر له مسجد دمشق:

{ رأيت أموالاً أنفقت في غير حقها، فأنا مستدرك ما استدركت. } قال ابن عساكر: { وروى عنه الميداني أنه قال: ما أراه في هذا المسجد، فقراره في بيت المال. وقد هممتُ أن أعمد إلى تلك الفسيفساء وذلك الرخام فأقلعه، وأجعل مكانه طوباً، وأنزع تلك السلاسل، وأجعل مكانها حبالاً، وأنزع تلك البطائن، فأبيع جميع ذلك، وأجعله في بيت المال } هـ [209/1].

وبهذا يتضح لك أن وقوف هذا الإمام العادل، وهو عامل على المدينة على زخرفة المسجد النبوي، وعدم اتباعه للخلفاء [الراشدين] ولما يُرشد إليه ما وردت به السنة، من الاقتصاد وعدم الغلو في الزخرفة؛ إنما كان تقيّة وخوفاً من أن يكون تأخره عن ذلك، وعدم امتثال أمر أميره، يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، فارتكب أخف الضررين؛ وشرط تغيير المنكر أن لا يؤدي إلى ما هو أعظم وأكبر، وقد أشرنا إلى ذلك سابقاً. وحكم سكوت أولئك العلماء

الذين كانوا معه، كحكمه. والحكم كله بيد القاهر الباقي، وهو سبحانه المجبر للمضطرب إذا نزل به ما لا طاقة له به.

[مسألة الاستعانة في تجديد المسجد النبوي

بملك الروم، وما فيها]

أما المسألة الأخرى، وهي استجداء الوليد ملك الروم في الإعانة على تجديد البيت النبوي، فإنه، كما لا يخفى، يثقل تحمله على النفس، ويمس شرف هذا البيت وأهله أكبر مس. وقد كان للوليد مندوحة عنه، لوجود الثروة إذ ذاك في الدولة الإسلامية، التي كانت فتوحاتها في سائر أقطار المعمور متواليّة، وبيوت أموالها بالذخائر عامرة، والكنوز الذهبية والفضية متوفرة متكاثرة.

فالتدلل والتعرض للاستكانة، ومدّ يد الخضوع لهذا الكافر المكابر، لمشاركته بمال أو نحوه في هذا المقصد العظيم، والمعهد الذي أسس على التقوى من نبي منفرد بالسيادة، وشأنه في السماء والأرض محفوف بالتوقير والتعظيم؛ لا يليق. ولكن، هي الأهواء من الأدواء، إذا نزلت أصنمت وأعمت.

[استجداء غير المسلم

وقبول هديته، وما ورد في ذلك]

ثم نرجع إلى ذكر ما ورد في هذا الموضوع، فأقول: إن الاستجداء من الكافر، وقبول ما يهديه إلينا؛ فقد ورد في ذلك ما يفيد المنع، وما يفيد الجواز، فاحتاج العلماء إلى الجمع بينهما.

أما ما يفيد المنع؛ فما رواه الإمام أحمد والحاكم، أن حكيم بن حزام شهد الموسم، فوجد حلةً لذي وزن ثياب، فاشتراها بخمسين ديناراً ليهدئها لرسول الله، صلى الله عليه وسلم. فقدم بها على المدينة، فأراده على قبضها، فأبى وقال: "إنا لا نقبل شيئاً من المشركين. ولكن إن شئت، أخذناها بالثمن"، فأخذها. وقد ذكر هذا الحديث السيوطي في "الجامع الصغير"، وقال فيه المناوي عن الهيثمي: إن رجاله ثقات. [550/2].

أما ما يفيد الجواز؛ فقد ورد في السير من ذلك، ما كان يقبله، عليه السلام، من هدايا الملوك الكفار. ومن أشهر ذلك هدية أمير مصر المقوقس؛ منها جاريته مارية، وبغلته لدل، وغير ذلك.

ففي "طبقات" ابن سعد، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، بعث حاطب بن أبي بلتعة اللخمي، وهو أحد الستة، إلى المقوقس صاحب الإسكندرية، عظيم القبط، يدعوه إلى الإسلام، وكتب معه كتابا. فأوصل إليه كتاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقرأه وقال له خيرا، وأخذ الكتاب، فجعله في حُقّ من عاج، وختم عليه، ودفعه إلى جاريته. وكتب إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وقال في الكتاب: وقد أكرمت رسولك، وبعثت إليك بجاريتين لهما مكان في القبط عظيم. وقد أهديت لك كسوة وبغلة تركبها. قال ابن سعد: فقبل رسول الله، صلى الله عليه وسلم، هديته هـ[260/1].

وأجرى الحلبي ذكر هذه الرسالة والهدية بأبسط من هذا، ومزج ذلك بأبحاث وذيول دينية وغيرها، وأسئلة من المقوقس وجوابها من حاطب، وزيادة كثيرة في قدر الهدية، وأطال في ذكر الروايات بذلك، مع التعليق على ذلك. ثم عقب ذلك بقوله:

{وفي هذا قبول هدية المشركين، وقد تقدم رده، صلى الله عليه وسلم، لهداياهم، وقال: "لا أقبل زبد المشركين". ومما يشكل عليه أيضا أنه، صلى الله عليه وسلم، في هدنة الحديبية أهدى، صلى الله عليه وسلم، لأبي سفيان عجوة، واستهداه أداما، فأهداه إليه أبو سفيان، وهو على شركه} هـ[277/3].

قلت: ومما ذكره الحلبي في هدية المقوقس أنه قال عن بعضهم: إن المقوقس أرسل مع الهدية طبيبا، فقال له النبي، صلى الله عليه وسلم: "ارجع إلى أهلك، نحن قوم لا نأكل حتى نجوع، وإذا أكلنا لا نشبع". هـ[277/3]. قلت: وهو خلاصة الطب الطبيعي اليوم.

وقد ساق في "زاد المعاد" هذه الهدية على سبيل الاختصار، فقال: {وأهدى، أي المقوقس، للنبي، صلى الله عليه وسلم، مارية، وأختها سيرن وقيسرى، ففسرئ مارية، ووهب سيرين لحسان بن ثابت. وأهدى له جارية أخرى، وألف منقال ذهبا، وعشرين ثوبا من قباطي مصر، وبغلة شهباء، وهي لدل، وحمارا أشهب، وهو عفير، وغلاما خصيا، يقال له مابور، وقيل: هو ابن عم مارية، وفرسا، وهو اللزاز، وقدحا من زجاج، وعسلا، فقال النبي، صلى الله عليه وسلم: "ضن الخبيث بملكه، ولا بقاء لملكه"} هـ[31/1].

إتحريير الإمام السهيلي مسألة قبوله، عليه السلام، هدية الكافر وردها

ولم يتعرض ابن القيم لِمآخذ الأحكام من هذه القضية، وتعرض لهذه المآخذ، أبو القاسم السهيلي في "شرح السيرة"، لابن هشام، وأجاب عما أورده الحلبي وغيره من الإشكال، فقال عند شرح نص ابن هشام: بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر دومة، وذكر ما كتب به هرقل إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأرسل إليه بهدية، وادعى أنه أسلم، ولكن هو مغلوب على أمره، وأن النبي، صلى الله عليه وسلم، لما قرأ كتابه قال: "كذب عدو الله. ليس بمسلم، بل هو على نصرانيته"، ما لفظه: {وقبل هديته وقسمها بين المسلمين، وكان لا يقبل هدية مشرك محارب. وإنما قبل هذه لأنها فيء للمسلمين، ولذلك قسمها عليهم، ولو أتته في بيته، كانت له خاصة، كما كانت هدية المقوقس خاصة له، وقبلها من المقوقس، لأنه لم يكن محاربا للإسلام، بل كان قد أظهر الميل إلى الدخول في الدين. وقد رد هدية أبي براء، ملاعب الأسنة، وكان أهدى إليه فرسا}. قال السهيلي: {وقال: "إني نهيت عن زيد المشركين". قال السهيلي: {وقوله، عليه السلام، "عن زيد المشركين" ولم يقل عن هديتهم؛ يدل على أنه إنما كره ملاينتهم ومداهنتهم، إذا كانوا حربا، لأن الزيد مشتق من الزيد، كما أن المداهنة مشتقة من الدهن، فعاد المعنى إلى معنى اللين والملاينة، ووجود الجد في حربهم والمخاشنة. وقد رد هدية عياض بن حماد المجاشعي، قبل أن يسلم، وفيها قال: "إني نهيت عن زيد المشركين". وأهدى إلى أبي سفيان عجوة، واستهداه أدما، فأهداه أبو سفيان، وهو على شركه الأدم، وذلك في زمن الهدنة التي كانت بينه وبين المسلمين في صلح الحديبية}هـ[شرح السيرة: 320/2].

فظهر بهذا الكلام الذي حرره الإمام السهيلي في مسألة قبول النبي، صلى الله عليه وسلم، لهدية الكافر وردها، أنه صلى الله عليه وسلم، قبل هدية المقوقس، لظهور ميله إلى الإسلام، ومسالمته لأهله، وأنه لم يكن حربا لهم. بل قابل السفير بالكلام الطيب، والخطاب الجميل، ولم يقل إلا خيرا. فقوي الرجاء في إسلامه، أو تبين منه الإخلاص في مسالمته. وكذلك قبل هدية أبي سفيان، وهو على شركه، بعد أن استهداه، لأن ذلك كان أيام الهدنة وإيقاف الحرب.

أما قبوله هدية هرقل، وهو على نصرانيته، فقد جعلها النبي، صلى الله عليه وسلم،
فينا قسمه بين المسلمين.

أما من كان على شركه وحربه، فإته رد هديته كأبي براء، ملاعب الأسنه، وعباض
ابن حماد، وفي ذلك قال: "إني نهيت عن زيد المشركين".

قلت: وقد أورد الجلال في "الجامع الصغير"، هذا الحديث بلفظ: "إنا لا نقبل شيئا
من المشركين"، قال المناوي في "شرحه": "إنا لا نقبل"، لا نجيب بالقبول، "شيئا"
يهدى إلينا، "من المشركين"، يعني الكافرين. فإن قلت: قد صح من عدة طرق، قبول هدية
الكافر، كالمقوقس والأكيدر وذو يزن، وغيرهم من الملوك، قلت: لك في دفع التدافع
مسلكان: الأول أن مراده هنا أنه لا يقبل منهم شيئا على جهة كونه هدية، بل كونه مال
حربي، فيأخذه على وجه الاستباحة. الثاني، أن يحمل القبول على ما إذا رجي إسلام
المهدي، وكان القبول يؤلفه، أو كان فيه مصلحة للإسلام، وخلافه على خلافه. وأما الجواب
بأن حديث الرد ناسخ لحديث القبول؛ فهلهل، لعدم العلم بالتاريخ هـ [فيض القدير: 2/550].
ولكن تفصيل السهلي أسهل، وأوضح في التفصيل وأكمل. والله يوفقنا لسديد القول
وصحيح العمل.

[الرجوع إلى موضوع طلب الوليد المساعدة من ملك الروم، وهو أصل هذا المبحث]

وعليه؛ فاستدعاء الوليد من ملك الروم، إذ ذاك، الإعانة على تجديد بناء البيت
النبوي الشريف وتحسينه، يحمل على أن هذا الملك كان مسالما للإسلام غير محارب،
متوددا إلى الوليد ولجانبه معاضد ومقارب، إما لمهادنة كانت معقودة بينهما، أو معاهدة،
بدليل مبادرته إلى بذل المعاونة وتكثيرها، والتبرع بالزيادة فيها على المرغوب.

ومع هذا؛ فإن من له قلب معمور بتعظيم بيوت الله الذي أذن أن ترفع، وتمنع من كل
ما يضع من تشريفها وتقديسها بتدنيسها بمال أو إعانة لا يؤدي من أي جهة تجبى وتجمع،
ولا سيما بيت الطيب الذي طابت به طيبة، والطيب لا يقبل إلا الطيب، بل كل مسلم غيور، لا
يقبل مشاركة هذا الملك الكفور، في بناء هذا المسجد الذي يعمره من أشرق من نوره كل
نور.

وفي جملة هذه الإعانة عدد من العملة الروم والقبط ، وهذه أكبر من أختها، وأنكر في الإسلام وأعظم حرجا، لتمكنها في العبث والاستهانة بروضة هي عند أهل الإيمان أفضل من رياض جنتها. وفي "الوفاء" ما يعرفك ما نشأ من هؤلاء العملة الكفار من عبثهم بغير سيد الأبرار، مما لا يقدر على سماعه وحكايته من له أدنى تمسك بمحبة وإجلال مقام هذا النبي المصطفى المختار.

هَبْ أَنَّهُ كَانَ فِي هَؤُلَاءِ الْعَمَلَةَ مصلحة ظاهرة للناس؛ فإن المفاصد الدينية أربت على هذه المصالح الدنيوية إرباء لا يقاس بمقياس، إذ أوصلت هؤلاء الأتجاس الأرجاس، إلى النكاية بهذه الديانة في رسولها التي كان لهم في الوصول إليها أسوار من اليأس. ففي "وفاء الوفا"، عن ابن زبالة قال:

{فبينما أولئك العمال يعملون في المسجد، إذ خللهم المسجد، فقال بعض أولئك العمال من الروم: ألا أبول على قبر نبيهم، فتهياً لذلك، فنهاه أصحابه، فلما هم أن يفعل؛ اقتلح فألقي على رأسه، فانتثر دماغه، فأسلم بعض أولئك النصارى. وعمل أحد أولئك العمال من الروم على رأس خمس طاقات في جدار القبلة في صحن المسجد صورة خنزير، فظهر عليه عمر بن عبد العزيز، فأمر به، فضربت عنقه} هـ [368/1].

ولكن، إن صحَّت هذه الرواية، ففيها أعظم اعتبار لذوي الاستبصار، إذ أظهر الله هذه المعجزة لهؤلاء الطغاة الكفار.

[مسألة دخول غير المسلم

للمسجد الحرام، وغيره من المساجد]

أما حكم دخول الكافر للمسجد؛ فهو لا يجوز، بمقتضى قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ قلنا يقرئوا المسجد الحرام بَعْدَ غَائِبِهِمْ هَذَا)، وعلى ظاهر الآية من المنع، ذهب أمير المؤمنين سيدنا عمر بن العزيز، وكتب منشورا إلى عماله يأمرهم بأن يمنعوا اليهود والنصارى من دخول مساجد المسلمين.

ففي "تفسير" الإمام ابن جرير، لدى تفسير الآية السابقة، قال: {حدثنا عبد الكريم ابن أبي عمير، قال: حدثني الوليد بن مسلم، قال: حدثنا أبو عمرو، أن عمر بن عبد العزيز كتب: أن امنعوا اليهود والنصارى من دخول مساجد المسلمين. واتبع في نهيه قول الله: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نجسٌ)} هـ [74/10].

قلت: وأبو عمرو الذي ذكره ابن جرير في السند، هو الأوزاعي، وصرح به ابن كثير فقال: وقال الإمام أبو عمرو الأوزاعي: كتب عمر بن عبد العزيز إلخ. وابن كثير في "تفسيره"، يتبع كثيرا ابن جرير ويختصر كلامه، كما هو معروف.

وبهذا النص الواضح، يتبين لك أن هذا الأمير الصالح، لم يكن يرى استخدام هؤلاء النصارى في بناء هذا المسجد من المصالح، بل كان يراه حراما ومن القبائح. وإنما كان سكوته عن ذلك الملم، والعمل المنهي عنه المدلهم، تقية وخوف إثارة الفتنة، لأن الصولة كانت لغيره، والنفوذ لم يكن تحت أمره. ولهذا لما اتسق له الملك، وأصبح بيده الحل والعقد، أعلن بالحق، ولم يراع في ذلك رأي عمرو ولا زيد، كما سبق لنا في مسألة زخرقة المسجد الشريف.

وهذا هو مذهب الإمام مالك، رضي الله عنه، في منع الكافر من دخول مساجدنا، ففي "أحكام" الإمام ابن العربي، في قوله تعالى: (فَلَا يَقْرُبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا) قال: دليل على أنهم لا يقربون مسجدا سواه، لأن العلة، وهي النجاسة، موجودة فيهم، والحرمة موجودة في المسجد. وقد اختلف الناس في هذا كثيرا، فرأى الشافعي أن هذا مخصوص بالمسجد الحرام، لا يتعداه إلى غيره من المساجد، وهذا جمود منه على الظاهر { .

ثم صار يرد هذا الظاهر، ويبين أن العلة في المنع هي النجاسة، وأن الله كشفها بقوله: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرُبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) يريد ولا يبدؤا لنجاستهم، فتعدت العلة إلى كل موضع محترم بالمسجدية . قال:

{ ومما قاله مع غيره من الناس، أن الكافر يجوز له دخول المسجد بإذن المسلم، واستدل عليه بأن النبي، صلى الله عليه وسلم، ربط ثمامة بن أثال في المسجد، وهو مشرك { . ثم أتى بما قاله سعيد بن المسيب، بأن القول والحكم إنما هو في المسجد الحرام. فأما مسجد المدينة، فلا يزيد فضلا على غيره، إذ قد دخل أبو سفيان مسجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وهو مشرك الخ.

ثم قال القاضي: { وهذا ضعيف. ولو صح، فإن الجواب عنه ظاهر. وذلك أن دخول ثمامة في المسجد في الحديث الصحيح، ودخول أبي سفيان فيه على الحديث الآخر؛ كان قبل أن ينزل قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ) الخ، فمنع الله المشرك من دخول المسجد الحرام نصا، ومنع من دخوله سائر المساجد، تعليلا بالنجاسة، ولوجوب صيانة المسجد من كل نجس. وهذا كله ظاهر لا خفاء به { هـ [374/1].

ثم نقل عن الشافعي جواز دخول الكافر غير المسجد الحرام من المساجد للحاجة. ثم نقل عن أبي حنيفة الجواز مطلقا، لحاجة أو لغير حاجة. ثم رد ذلك بقوله: {وهذا كله ضعيف خطأ} هـ [375/1].

ولقد اختصر هذه الجملة الطويلة في جملة يسيرة؛ الشيخ خليل في "مختصره"، الذي هو العمدة في المذهب المالكي، فيما تمنعه الجنابة فقال: {ودخول مسجد، ولو مجتازا، ككافر، وإن أذن مسلم}. فقوله: ككافر، هو تشبيهه في منع [دخول] الكافر للمسجد، كما يمنع الجنب، ففيه إشارة إلى أن منع الكافر من دخول المسجد لنجاسته وعدم طهارته، لأن الكافر لا يتطهر من جنابة، ولا له إلى الله رجوع ولا إنابة، مع أنه في نفسه نجس، كما قال تعالى: (إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ)، وأشار بقوله: {وإن أذن مسلم}، لرد مذهب الشافعي السابق، ولقول أبي حنيفة بالجواز مطلقا.

ولهذا قال العلامة الزرقاتي في "شرحه"، ككافر: {يمنع من دخول مسجد يمنع منه الجنب، {وإن أذن مسلم}، خلافا لقول الشافعي: يجوز دخوله بإذن مسلم، ما عدا المسجد الحرام. ولقول أبي حنيفة: لا يمنع الكافر من جميع المساجد}.

ثم رجع الزرقاتي إلى موافقة مذهب الشافعي في جواز دخول الكافر للمسجد، إذا دعت إليه الضرورة، فقال: {ثم محل منع دخوله، حيث لم تدع له ضرورة، وإلا جاز، ولو بغير إذن مسلم، ولذا لم يمنع مالك بنيان النصرى مسجد النبي، صلى الله عليه وسلم، وخففه، واستحب أن يكون دخولهم من جهة عملهم} هـ [105/1].

وعلته، راعى في ذلك الخلاف، وما وافق عليه سيدنا عمر بن عبد العزيز، وحضور جماعة من الفقهاء في ذلك، وقد علمت ما في ذلك، وأن سيدنا عمر بن عبد العزيز كان مأمورا، وأنه في الباطن لم يكن راضيا بذلك، بدليل إصداره أمره إلى عمال إيالته، لما تمكن من الخلافة، بمنع اليهود والنصارى.

[موقف الإمام مالك من دخول النصارى للمسجد النبوي لأجل أشغال البناء]

قلت: وبما قلناه من مراعاة مالك الخلاف، وعدم إنكاره بنيان النصرى في مسجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، الذي نقله الزرقاتي؛ صرح ابن رشد، حسبما نقل ذلك عنه الإمام المواقى، إذ قال ابن رشد:

{ لم ينكر مالك بنيان النصراني في مسجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم. واستحب أن يدخلوا مما يلي موضع عملهم، وخفف ذلك، وإن كان من مذهبه أن يُمنعوا من دخول المسجد، مراعاة لاختلاف أهل العلم في ذلك، إذ منهم من أباح أن يدخلوا كل مسجد، إلا المسجد الحرام، لحديث ثمامة، وربطه في المسجد الحرام. وعند هؤلاء أن النصراني غير متعبد بشرائع الإسلام، بخلاف الجنب {هـ} [شرح المواق للمختصر: 317/1].

وهذه العبارة التي في النصّ عن ابن رشد؛ أسلم من عبارة الزرقاني، إذ فيها لم ينكر؛ فإن عدم إنكاره، إنما يفيد السكوت، لا أنه يقول بالجواز، إذ يمكن أن يكون سكوته كسكوت سيدنا عمر بن عبد العزيز، كما سبق، لأن السكوت لا يدل على الرضا مطلقاً، ولا سيما إن فرضنا أن الإمام اطلع على ما فعله أولئك العملة الكفار الأنجاس، الذين استخدمهم الوليد، من العبث بالروضة الشريفة، والتريبة العاطرة النفيسة، التي هي كما قال صاحبها: "ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة".

ومن علم ما كان يحترم به مالك المدينة وتربتها، ويلتزم فيها من الإعظام والإحبار، فضلاً عن مسجده الشريف، يقطع بأن سكوته عن دخول النصراني إليه للعمل فيه، إنما كان منه تقية، وتحققاً منه أن إنكاره لا يفيد، أو يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه، كما سبق في شأن سيدنا عمر بن عبد العزيز.

فمن كان لا يركب دابة في هذه المدينة المنورة، لمكان قبر النبي، صلى الله عليه وسلم، فيها، ويقول: أستحي من الله أن أطأ تربة فيها رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يحافر دابة؛ يقول بدخول الكافر النجس حساً ومعنى، العايب بذلك المقام المحترم المعظم؟! أما ما كان يفعله، رضي الله عنه، عند دخول هذا البيت من الآداب، فهو مبين في ترجمته، رضي الله عنه.

على أن هذه الحاجة التي استدعي لها هؤلاء الكفرة للنام، لم تدع إليها ضرورة، ولا سيما في ذلك العصر الذي يوجد فيه من العملة من هذا النوع في الأقطار الإسلامية، وادعاء انفرادهم بصنع الرخام وزخرفته والتفنن في الحيطان؛ فهذا لا حاجة لذلك البيت إليه، لأن صاحب الشريعة، عليه الصلاة والسلام، لم يجعله من الأمر المشروع. بل الأحاديث والآثار تنهى عنه، وتضعه في جانب المبتدع الممنوع، فهو بهذا مفسدة لا مصلحة. على أنه لو فرضنا أنه نوع من مصلحة، لكان درء المفسدة، مقدماً على جلب

المصلحة، كما هو مقرر في القواعد الفقهية. وينطبق عليه أن إثمه أكبر مما يراه من منفعة التعظيم عموم الناس.

ولقد كان السلطان المغربي أبو الحسن المريني أظهر اعتناؤه بالمسجد الجامع، الذي بضريح الولي الشهير أبي مدين الغوث، دفين تلمسان، من تذهيب قبلة المسجد وتزويقها، وجرى ذكر ذلك في مجلس هذا السلطان، الذي كان مجلسه مجلس أكابر علماء الوقت وفقهانه؛ فأفتى أبو زيد وأبو موسى، ابنا الإمام، ومن حضر من أئمة المغرب، فأمر الأمير أبو الحسن بإزالة ما قرب من المصلى من تلك الزخرفة، جريا منه على أن علة المنع، هو شغل المصلي. ولفقهاننا المالكية في ذلك فتاوى وآراء: منهم من شدد فيها واتبع الجادة، وعمل السلف من الصحابة، ومنهم من وسع وترخص، والتمس في ذلك المخارج. وانظر "المعيار" للونشريسي، و"شرح العمل الفاسي".

[الرجوع للكلام على الخليفة الوليد، وذكر بعض مآثره الحميدة]

هذا؛ ولا تفهم من عمل الوليد في إغراقه في صرف مدخرات بيوت المال في زخرفة المساجد، التي عدت بعده من آثاره الحميدة، أنه خلو من سائر الأعمال الصالحة، وإن وسم بأنه كان خبيثا في خلافته، كما وسمه ابن قتيبة في "معارفه"؛ بل كانت له حسنات، ربما تكون عند الله من الأعمال الصالحات، المكفرات للسينات؛ فقد ذكروا أنه كان محبا للقرآن الكريم، مجلا لحمته، وكان مواظبا على تلاوته. قالوا: كان يختم "القرآن" في ثلاث ليال، وفي رمضان سبعة عشر مرة. وكان من أعماله البرية أنه فرض للمجذوبين، وأعطى كل مقعد خادما، وكل أعمى قانداً. وكان باراً بحملة "القرآن"؛ يقضي ديونهم. وكان طالع سماء أيامه بالسعد بلوح، إذ كانت كتائب جيوشه في الشرق والغرب بالفتوحات تغدو وتروح، فقد فتحت في أيام خلافته الهند والسند، والأندلس والمغرب الأقصى، وفي المغرب قيل:

قد فتح الغرب سوس الأقصى موسى وطارق بما لا يحصى

في عام سبعين خلافة الوليد

واعلم أي، وإن أطلت الكلام في تاريخ بناء مسجد النبي، عليه السلام، المستحق لكل تشريف واحترام، فإن استيفاء مباحثه يعز علي استيفاؤه، ويشق علي قلمي تسطيره

وتحريره، كما يقتضيه تفرعه واستقصاؤه. وإنما حملني على إثبات هذه الجملة، وإن امتدت، فهي قصيرة، وإن كثرت، فهي يسيرة، تلك الرؤيا التي تمثل لي فيها ذاك المسجد الشريف، الذي فيه ضريح مولاي وسيدي المنفرد بالمقام العالي، والمجد المنيف، في صورة ساذجة خالية من كل زخرفة وزينة ملهية، وأنها كانت توافق نهج السلف الصالح في بناء بيوت الله التي أذن أن ترفع عن زهرة الدنيا، وعرضها المنمق الفاني، ووصفت ذلك، رجاء أن تكون تلك الرؤيا حقا.

[تاريخ المسجد النبوي الذي استوفاه صاحب كتاب "وفاء الوفاء"]

أما استيفاء ما جرى في ذلك البيت المعظم إلى عصرنا هذا، فإني أرشدك إلى من قام بذلك واستوفاه، ووصل به إلى عصره وتتبعه إلى منتهاه. فمن علماننا من القرن [العاشر]، صاحب كتاب "وفاء الوفاء"، السيد السمهودي، فإنه بعد أن ذكر زيادة المهدي العباسي ووصفها، قال: { ولم أر في كلام أحد من مؤرخي المدينة، أن المسجد الشريف زيد فيه بعد المهدي }. [382/1].

ثم نقل عن المراغي - وذكره بصيغة التضعيف - أن المأمون العباسي زاد بعد المهدي فيه، وأتقن بنيانه أيضا في سنة 202.

ثم استبعد السيد هذه الزيادة، ثم ذكر ما يؤيدها من كلام ابن قتيبة في "المعارف"، ثم زاد في ذلك النقل، وصححه باحتمال أن يكون المأمون أحدث فيه عمارة من غير زيادة في ساحته.

وبكل حال، فالسيد السمهودي، صاحب كتاب "وفاء الوفاء"، هو في أخبار المدينة المشرفة وما يضاف إليها، جُهينة أخبارها، وجامع ما يهم كل مؤمن من مشهور تلك الأماكن المقدسة وشريف آثارها، إذ هو من أفراد هذا المقصد الشريف، من سكان المدينة المنورة وعلمانها، المتوفى سنة 911، على ما هو الموافق لما يفيد سياق كلامه، من سكان المدينة الشريفة، وممن صرف فيه أوقاته في تحقيق ذلك من صحيح الروايات وواضح الأثر؛ فهو قرّة عين المُحب الصادق، وبهجة خاطر المعتمني بشأن طيبة الطيبة، التي كانت مأوى سيد الخلائق، ولهذا قال بعض العلماء في هذا الكتاب:

من رام يستقضي معالم طيبة ويشاهد المعدوم بالموجود

فعلية باستقصاء تاريخ "الوقفا" تأليف عالم طبية السّمهودي

[الكلام على كتاب "مرآة الحرمين"، وكونه ووصل بتاريخ المسجد النبوي إلى قرب العصر الحاضر]

أما من وصل بتاريخ هذا البيت الشريف، والمسجد المنيف، إلى قرب عصرنا هذا، فهو صاحب كتاب "مرآة الحرمين"، فإنه جاء بجملته مفيدة، في عبارات مختصرة سديدة، وابتدأ في ذلك بتاريخ تأسيس النبي، صلى الله عليه وسلم، لهذا المسجد، وأصل موضعه، وكم كانت مساحة المسجد، ووصف بناءه. ثم استمر في ذلك، وذكر الخليفتين سيدنا عمر وسيدنا عثمان، وتوسيع الخليفة الأموي الوليد على يد عمر بن عبد العزيز، وزيادة المهدي العباسي، وهي الزيادة التي لم يُزد عليها إلى عصر صاحب "الوقفا"، الذي كان من أهل القرن [التاسع وأوائل العاشر]، حسبما أسلفنا ذلك مفصلاً.

ثم ذكر صاحب "المرآة" الحريق الهائل الذي وقع في هذا المسجد الشريف، بسبب شعلة تركها موقد المصابيح، وذلك سنة 654، حسبما ذكره صاحب "الوقفا" وغيره، وكانت وقعت الكتابة بذلك إلى الخليفة المستعصم، فأرسل الصناع والآلات في موسم الحج، وشارك في هذا التجديد والعمارة كل من ملك اليمن ومصر، وتمت العمارة في أيام بيبرس صاحب مصر. وفي سنة 705، وقع تجديد وإصلاح من ملك مصر الناصر قلاوون.

ثم ذكر الصاعقة التي نزلت بالبيت سنة 886، وأتت على أساطينه وما فيه، ولم يسلم من ذلك إلا الحجرة الشريفة، والقبّة التي بالصحن. ومات بهذا الحدث الجلل جملة من الناس. ثم قام بالإصلاح وتجديد العمارة، ملك مصر قايتباي، ووجه الأمير سنقر الجمالي لذلك، وبذل في ذلك مجهوداته، وأبدع في التجديد والزخرفة، وأحدث أموراً في هذا المسجد الشريف، وأسرف في الإنفاق حتى بلغ في ذلك ما قيمته: 120 000 دينار. [مرآة الحرمين: 464/1]. ولما انتقلت الخلافة إلى الأتراك من آل عثمان، أظهروا غاية الاعتناء بهذا المسجد الشريف، وأولهم سليم الثاني.

أما ما يتعلق بخصوص المسجد الشريف، وما يرجع إلى عمارته وزخرفته، وتزيينه بقتاديل الذهب ونحوها، وشرح ما حدث فيه من الحريق الأول والثاني، وقيام الملوك بإصلاح ذلك وإعادته إلى حالته، وزيادة تحليته، والإمعان في إتقان ذلك وإظهار بهجته،

كما يقتضيه شرف رتبته، ورفعة روضته، التي لا يعدلها مكان، وإن تسامى في مكانته، فقد استوفى ذلك السيد السمهودي، في كتابه المذكور، وأتى بما لم يأت به السابق، ولا استدرك عليه اللاحق، ولا سيما وقد كان وصفه لهذه الأماكن المقدسة يعتمد فيه على مشاهدته بالأبصار، ولا يستند إلى مجرد الأخبار، وذكر ما تجدد من عمارة هذا البيت في زمانه، والاعتناء بشأنه ما لم يقع في غابر الأزمان، وتجديد ما وهى منه أو تغيير من الزينة، ما لم يكن يخطر في الأذهان، قال:

{ في هذه الدولة الأشرفية، أعز الله أنصارها، وأعلى في سلوك العدل منارها }.

قلت: وهذا الزمان كان أواخر القرن التاسع، حسبما يؤخذ من مجرى كلامه. وقد فصل في هذه العمارة، وأفاد أنه كان يحضر مع القائمين بالعمل فيها بنفسه، ويشاورونه في ذلك. وانظر ذلك في الفصل الثامن والعشرين في كتابه. [وفاء الوفاء: 1/442].

وعليه، فمن تطلع لمطالعة مؤلف في هذا الموضوع سواء، فقد أتعب [نفسه] في مسعاه، ولم يحظ في مقصده بما يهواه. فرضي الله عن هذا المحب الصادق، لاعتنائه بآثار سيد الخلاق، الذي تمت فيه المحاسن وارتقت فيه الحقائق.

وعليه، فلم يبق إلا وصل تاريخ هذا المسجد الشريف، بذاك القرن التاسع، أو أوائل القرن العاشر، إلى القرن الرابع عشر، الذي نحن فيه. ويمكن وصله بما ذكره صاحب "مرآة الحرمين"، فإنه قال في ذلك، بعد تقديمه جملة لخص فيها تاريخ هذا الحرم الشريف، من لدن أسس على التقوى؛ ما لفظه:

{ولما انتقلت الخلافة إلى آل عثمان، وأصبحت لهم السيطرة على الحرمين، خلفوا ملوك مصر في القيام بما يحتاج إليه المسجد النبوي. ففي سنة 980هـ عمّره السلطان سليم الثاني، وبنى به قبلة جميلة تراها غربي المنبر النبوي، على حد المسجد الأصلي من الجهة القبليّة، وقد وشاها بالفيسفساء المنقوشة بماء الذهب، وكتب اسمه على ظهرها بالخط الثلث الجميل. وفي سنة 1233هـ بنى السلطان محمود القبّة الشريفة. ثم أمر بترميمها ودهانها باللون الأخضر، سنة 1255هـ. ثم كانت العمارة الكبيرة التي قام بها السلطان عبد المجيد، وقد بدأت سنة 1265هـ، وانتهت في سنة 1277هـ.} [1/465].

وكانت هذه العمارة العظيمة التي أحدثها عبد المجيد، بسبب كتابة شيخ الحرم للسلطان بأن المسجد النبوي مضى عليه ما يقارب أربعة قرون دون أن تقوم به عمارة هامة، حتى آل كثير منه إلى التخريب، فقام السلطان عبد المجيد بتفقد المسجد الشريف،

حتى استقصى ما يحتاج إليه، فأمر بعمارته وتحسينه، ونقض ما دعا الحال إلى نقضه، وإعادته على أحسن حال، وأكمل وصف، كما وصفه بذلك صاحب "المرآة"، وتتبع ما أحدثه هذا السلطان في هذا المسجد من الرونق والزخرفة، وأطال في ذلك، حتى قال:

{إن نفقات هذه العمارة بلغت ثلاثة أرباع مليون من الجنيهات المجيدية}. [468/1].

ويظهر من وصف هذا المؤلف، أن هذا الإصلاح هو الذي اتصل عليه المسجد أيام رحلته، الذي وصفه بالقلم، وضبطه بالرسم والتصوير. وكانت رحلته في أوائل العشرة الثالثة من المائة الرابعة عشر، فهي في أوائل قرننا الذي نعيش فيه. وعليه، فقد وصل تاريخ التجديدات والتغييرات والإصلاحات التي طرأت على هذا المسجد الشريف إلى عصرنا هذا. والله أعلم.

هذا وقد طال بنا المقام في هذا المقام، مقام الروضة الشريفة، والبقعة السامية المنيفة، التي استدعاه لإفاضة في وصفها وتاريخها، رؤيا تلك الزيارة التي أرجو من الله صدقها، وأن تكون من الله حتى أحسب حقها

[رؤيا ثالثة للمؤلف وتعبيرها، وحديث: "لن يدخل أحدكم الجنة عمله"]

ثم إنني رأيت أن من المؤكد في هذا المقام، أن أعزز هاتين الرؤيتين السابقتين، برؤيا ثالثة، التي كانت - إن صحّت - قرّة ناظري، وبهجة خاطري، ومغنم سعبي، ومقصد آمالي، ونتيجة أعمالتي، ومبلغ رجائي وشفائي، الذي أبتهل إلى الله أن لا يغادر سقما في باطن أحشائي، ولا في ظاهر أعضائي، وأكرر السؤال منه، جل جلاله، أن يجعلها من المبشرات الصحيحة الصادقة، التي أزداد بها صحة في إيماني واعتقادي، وأعدّها عدة أتقي بمعناها سوء العذاب يوم ميقاتي وميعادي. إنه جواد كريم، وهو الذي يجيب دعوة الداعي إذا دعاه، ويكشف عنه سوء ويحفظه ويرعاه.

وذلك أنني رأيت يوم الجمعة، ليلة السبت، رابع وعشرين من جمادى الثانية من عام [1389]، وأنا يومئذ مع عائلتي في جناتي الذي بالطوابل، بقصد تقضية فسحة المصيف هنالك، مناماً كان الحق سبحانه يخاطبني، كما أشعرت في ذلك المنام، وأنني

بحضرته، ولكنني لا أرى جسما محسوسا، وإنما كان الخطاب يأتيني من ناحية يميني، وأرى في تلك الجهة شبه نور لا أتبينه، وأرى بيني وبينه حجابا رقيقا شفافا، ومن تلك الجهة أسمع الخطاب، وكان كثيرا. وكان يقع في قلبي من سرور ولذة وابتهاج لا أستطيع أن أصفها وأعبر عنها. ثم إن هذا الخطاب الذي ملأ قلبي نورا، وإن كان طويلا، فباني نما استيقظتُ لم يبق محفوظا عندي إلا ما استفدت من هذا المقام، وإلا عبارة وجملة وجيزة، هي أني سمعت من ذلك الخطاب، أن هذا المقام ليس مقام بيع وشراء هـ. أي وإنما هو تفضل وإعطاء، والله يوتي فضله من يشاء، ولقد تحققت لي هذه الإشارة، [إذ] باني كنت تلك الليلة معتل الصحة، ضعيف القوة، وكنت أدبت ما أعتاده من وردٍ بعد مشقة، فجاءت هذه الرويا صارفة عني تكلف ما لا أطيق، وأن هذا الدين يسر، ولن يغالب أحد هذا الدين إلا غلبه.

وتعبير هذا قوله، عليه السلام، فيما رواه الإمام أحمد والنسائي، عن سيدتنا عائشة أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "سددوا، وقاربوا، وأبشروا، واعلموا أنه لن يدخل أحدكم الجنة عمله، ولا أنا، إلا أن يتغمدني الله بمغفرة ورحمة".

فهذا سيد العالمين، وإمام الأنبياء والمرسلين، يتبرأ من عمله، ويعتمد على فضله ورحمته، وهو الذي أفنى عمره في طاعة مولاه، وعبد ربه ليلا ونهارا حتى دعاه ربه قلباه، فكيف بالعاصي مثلي، الذي قضى زمانه في شهواته، ولم يزل مكبا على اقتناء ما يشتهي من أغراضه ولذاته؟! قال بعض العارفين: من قابله بأفعاله، قابله بعدله، ومن قابله بإفلاسه، قابله بفضله. قال الرافعي: فيه، أي في الحديث، أنه لا ينبغي لعامل أن يتكل على عمله في طلب النجاة ونيل الدرجات، لأنه إنما عمل بتوفيق الله. وإنما ترك المعصية لعظمة الله، فكل ذلك بفضله ورحمته. قاله المناوي [فيض القدير: 104/4].

ويكفي في تفسير هذا المقام، ما رواه ابن سعد في "طبقاته"، أن سيدنا العباس قال: كان عمر لي خليلا. وإنه لما توفي لبثت حولا أدعو الله أن يرزني في المنام. قال: فرأيتُه على رأس الحول يمسح العرقَ عن جبهته. قال: قلت: يا أمير المؤمنين. ما فعل بك ربك؟ قال: هذا أو أن فرعت. وإن كادَ عرشي ليهد، لولا أني لقيتُ ربِّي رؤوفا رحيفا. هـ [375/3].

الخليفة الثاني الذي كان قوله الفصل، الذي قال فيه رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "إن يكن منكم محدثون، فمعر منهم". وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وكان يصوم

الدهر، يقول: لولا فضل الله ورحمته، لهلك عمر. ولم يعتمد على عمله الصالح، واجتهاده المتواصل في نفع العباد، ونصرة الدين من الأعداء، وفتح الأمصار والبلاد، مع زهده في زهرة الدنيا، وتقلته منها أكلًا وشربًا ولباسًا، وعيشه عيشة الفقير، ورضاه بالدون من ذلك؛ فأين لمن سواه أن يعتمد على عمله، ويجعله مبلغًا لمنتهى أمله؟! وفي هذا الموضوع يقول صاحب "الحكم":

{من علامة الاعتماد على العمل، نقصان الرجاء عند وجود الزلل}.

وقد أفاض الصوفية، وغيرهم، المقال في هذا المجال، لما في ظاهره من المقامات، فإن قوله عليه السلام: " لن يدخل أحدكم الجنة عمله". وأدخل، صلى الله عليه وسلم، نفسه في ذلك؛ ربما يقتضي أن الأعمال لا أثر لها، وأن الأولى تركها، إذ لا فائدة لها. ولكن الأمر بخلاف ذلك. والمراد المثابرة والمداومة على الأعمال الصالحة من النوافل والتطوعات، والالتقاط إليه، جل وعلا، لتلاوة القرآن والأذكار وغيرها من أنواع القربات، إذ هو من الأسباب التي لا بد منها، ولكن دون الاعتماد عليها. وإنما الاعتماد على فضل الله تعالى، كما جاء الترغيب بذلك في الكتاب العزيز، وسنة النبي الكريم. قال تعالى: (وَاعْبُدُوا رَبَّكُمُ حَتَّى يَأْتِيَكُمُ الْيَقِينُ) وقال: (وَأَذْكُرْ اسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا) وقال: (وَمَا تَقْدُمُوا لَأَنفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا) إلى غير ذلك من الآيات الواردة في هذا المعنى.

كما وردت في ذلك أحاديث كثيرة حاثثة على التكثر من التطوعات والنوافل. ومن أشهرها حديث الإمام البخاري عن أبي هريرة، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "إن الله قال: من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب. وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه. وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته، كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها. وإن سألني لأعطينه" [107/4]. وفي "الصحيحين" عن عائشة، رضي الله عنها، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، كان يقوم من الليل حتى تتفطر قدماه، فقلت له: لما تصنع هذا يا هذا، أو يا رسول الله، وقد غفر الله لك من ذنبك ما تقدم وما تأخر؟ قال: "أفلا أكون عبداً شكوراً"، إلى غير ذلك من الأمر بالمجاهدة، والإكثار من عمل البر والطاعة.

ولكن مع الاقتصاد وعدم الغلو في ذلك، الذي يؤدي إلى المشقة التي يكون مآلها إلى الملل والترك الكلي. وقد جاء ذلك مفصلاً في السنة، ففي "الصحيحين" عن عائشة، رضي

الله عنها، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، دخل عليها، وعندها امرأة، قال: "مئة. عليكم بما تطيقون؛ فوالله لا يمل الله حتى تملوا. وكان أحب الدين إليه ما داوم عليه صاحبه". [صحيح البخاري: 10/1]. قال الإمام النووي في معنى "لا يمل الله": لا يقطع ثوابه عليكم، وجزاء أعمالكم، ومقابلتكم بمقابلة المال، فتركوا؛ فنبغي لكم أن تأخذوا ما تطيقون الدوام عليه، ليدوم ثوابه لكم وفضله عليكم. هـ | باختصار من "شرح" مسلم بهامش "إرشاد الساري": [67/4].

وفي "صحيح" البخاري عن أبي هريرة، رضي الله عنه، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "إن الدين يسر. ولن يشاد هذا الدين أحدًا إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا. واستعينوا بالغدوة والروحة، وشيء من الدلجة". [9/1].

ويُعجبني هنا أن أردّد حديث السيد حنظلة، أحد كتاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، إذ هو النهاية التي يُستمد منها في هذا الباب، والحكمة المرشدة الناطقة بفصل الخطاب، فقد روى الإمام مسلم أنه قال، يعني أبو بكر، رضي الله عنه: كيف أنت يا حنظلة؟ قلت: نافق حنظلة. قال: سبحان الله، ما تقول؟ قال: قلت: نكون عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يذكرنا بالنار والجنة حتى كأننا رأي عين. فإذا خرجنا من عند رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات، فنسينا كثيرًا!. فقال أبو بكر: فوالله إنا لنلقى مثل هذا. فاطلقت أنا وأبو بكر حتى دخلنا على رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقلت: نافق حنظلة، يا رسول الله. فقال رسول، صلى الله عليه وسلم: "وما ذاك؟". قلت: يا رسول الله. نكون عندك؛ تذكرنا بالنار والجنة، حتى كأننا رأي عين، فإذا خرجنا من عندك، عافسنا الأزواج والأولاد والضيعات، نسينا كثيرًا. فقال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "والذي نفسي بيده، أن لو تدمون على ما تكونون عندي وفي الذكر، لصافحتكم الملائكة على فرشكم وفي طرقكم. ولكن يا حنظلة، ساعة وساعة"، ثلاث مرات. هـ [442/2].

وخلاصة هذا المقام، وزيادة هذا الكلام، الذي جنت به تأييدا لمعنى رويتي، أن أفضل القربات إلى الله تعالى، هو التقرب إليه بالفرائض التي افترضها الله عليه من الصلوات الخمس، وما يتبعها من قواعد الإسلام، والقيام بها والعكوف عليها، والإتيان بها كاملة. ثم بعد ذلك التكثير من نوافل الخيرات، لأنها سبب محبة الله لعبده. وذلك على سبيل التوسط والاقتصاد، دون إفراط وغلوّ يؤدي إلى المشقة الموجبة للملل والترك.

ثم هو في ذلك العمل المتواصل، واقتناء الفضائل، لا يرى أنه يستوجب بذلك دخول الجنة، ولا أنه يفعل ذلك في مقابلة ما يؤمله من حصول الأمانة، وإدراك المنة، وأن تلك المقابلة هي بيع وشراء، التي مبناهما على [] والمشاحة، وأن عمله كالنقود المدفوعة في تحصيل بضاعة أو نحوها؛ فهو بها يشتري مقعد صدق عند مليك مقتدر؛ فإنه إن فعل ذلك بهذه النية، فصفتة خاسرة، ونقود عمله مردودة، لأنها عند نقدها وفي المحاسبة مزيفة، لما للعبد من الإعانات المتوالية من رب الأرباب، منذ خروجه من بطن أمه وبيروزه إلى هذا الوجود. ولو وزنت أقل نعمة عليه من ربه، بكل أعماله التي أداها في سائر عمله، لرجحت تلك النعمة الواحدة على تلك الأعمال، وأصبح مجردا من كل أعماله، مُفلساً في كل أفعاله وأقواله. ولهذا قال أبو يزيد البسطامي:

كابدتُ العبادة ثلاثين سنة، فسمعت قائلاً يقول: يا أبا يزيد: خزائنه مملوءة من العبادة. إن أردت الوصول إليه، فعليك بالذلة والافتقار {هـ}. وقال الغزالي: {اجتمع ابن واسع وابن دينار، فقال ابن دينار: إما طاعة الله أو النار. فقال ابن واسع: إما رحمة الله أو النار. فقال ابن دينار: ما أحوجني إلى معلم مثلك} هـ [بنقل فيض القدير: 104/4].

ولنرجع إلى تلك الرؤيا الحسنة، بعد أن أفضت القول في صحة معناها بالأحاديث والأخبار، وما ورد عن السادات الصالحين الأبرار؛ فأقول: لما استيقظت من المنام، بقي أثرها في فؤادي، ولذتها المعنوية في سري، وسرورها لا أقدر أن أعبر عنه، وبسطي وبهجتي ملأت جوانحي وأكسبتني رجاء، بعد القنوط من رحمة ربي، وأذهبت عني سوء الظنون التي كانت تكتنفني، وزدت فيه، جل وعلا، يقينا وحباً، وتشوفت نفسي لأن أنال منه، وهو الكريم الجواد، عناية وقرباً، وإن كنت أعد نفسي بعيداً عن هذا المقام، غير مطهر من دنس الأوزار والآثام، الذي يناله المصطفين من عباده الأخيار. ولكن كنت أستحضر في يقظتي إذ ذاك، قول أبي حفص عمر ابن الفارض، رضي الله عنه:

أهلاً بما لم أكن أهلاً لموقعه قول الميثر بعد اليأس بالفرج
لك البشارة فأخلع ما عليك فقد ذكرت ثم على ما فيك من عوج

والظن بالله جميل، وباب فضله وجوده واسع، ورحمته تشمل العاصي والطائع، (قل) يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعاً إنه

هُوَ الْعَفْوَورُ الرَّحِيمُ)، وقد نقل ابن عطاء الله في "الطائفه" عن شيخه أبي العباس، أنه قال: { طالعت مقام الرحمة، فإذا علي يقول لي: والله ليكونن من رحمة الله يوم القيامة، ما ينال منها ابن أبي الطواجن. وكان هذا ابن أبي الطواجن، قد قتل الشيخ القطب عبد السلام بن مشيش، شيخ الشيخ أبي الحسن الشاذلي، رضي الله عنهما } هـ [ص63].
ونقل قبل هذا عن الشيخ أبي الحسن أنه قال: { لو كشف عن نور المؤمن العاصي، لطبق ما بين السماء والأرض. فما ظنك بنور المؤمن المطيع؟! } هـ [ص27].

[حكم رؤيا الباري، عز وجل، في المنام]

ثم من تمام الكلام على هذه الرؤيا، هو أن نذيلها بما قاله العلماء في حكم رؤيا الباري في النوم، وذكر من وقع له ذلك من علماء الشريعة، ومن أئمة الطريقة. أما حكمها، فقد قال الحافظ ابن حجر في "الفتح":

{جوز أهل التعبير رؤية الباري، عز وجل، في المنام مطلقاً. ولم يجروا فيها الخلاف في رؤيا النبي، صلى الله عليه وسلم}. قال:

{ وأجاب بعضهم عن ذلك بأمر قابلة للتأويل في جميع وجوهها، فتارة يعبر بالسلطان، وتارة بالوالد، وتارة بالسيد، وتارة بالرئيس، في أي فن كان. فلما كان الوقوف على حقيقة ذاته ممتنعاً، وجميع من يعبر به يجوز عليهم الصدق والكذب، كانت رؤياه تحتاج إلى تعبير دائماً. }

ثم نقل عن الغزالي أن من رأى النبي، صلى الله عليه وسلم، في المنام، لم ير شخصه وجسمه، وإنما رأى مثلاً صار ذلك المثال المتخيل آلة يتأدى بها المعنى الذي في نفسي إليه، وكذلك قوله: "فسيراني في اليقظة". ليس المراد أنه يرى جسمي ويدني. قال:

{ والآلة تارة تكون حقيقة، وتارة تكون خيالية، والنفس غير المثال المتخيل؛ فما رآه من الشكل، ليس هو روح المصطفى ولا شخصه، بل هو مثال له على التحقيق. } قال:

{ومثل ذلك من يرى الله سبحانه وتعالى في المنام، فإن ذاته منزهة عن الشكل والصورة، ولكن تنتهي تعريفاته إلى العبد بواسطة مثال محسوس من نور أو غيره، ويكون ذلك المثال حقاً في كونه واسطة التعريف، فيقول الرائي: رأيت الله تعالى في المنام. لا يعني أنني رأيت ذات الله تعالى، كما يقول في حق غيره. } ثم قال الحافظ ابن حجر:

{وقال أبو القاسم القشيري ما حاصله: إن رؤياه على غير صفته، لا يستلزم إلا أن يكون هو. فبانه لو رأى الله على وصف يتعالى عنه، وهو يعتقد أنه منزّه عن ذلك، لا يقدر في رؤيته، بل يكون لتلك الرؤيا ضرب من التأويل، كما قال الواسطي: من رأى ربه في صورة شيخ، كان إشارة إلى وقار الرائي وغير ذلك.} - [فتح الباري: 314/12].

قلت: وعلى وصف ما قاله الغزالي كانت رؤياي. ولما وقفت على كلامه، رضي الله عنه، سررت به، وزاد في رجائي صحة هذه الرؤيا. والله سبحانه يؤتي فضله من يشاء، ويتجلى بنوره العظيم، الذي لا يحيط به أرض ولا سماء، لمن أراد أن يمن عليه بوافر العطاء، إذ هو بيده الخير، وهو على كل شيء قدير.

أما شهاب الدين القرافي، فبانه فصل في هذا المقام، وأطال في ذلك الكلام، ولم يأت بحكم مخالف يقدر فيما أريته في هذا المنام، فقد قال في "فروقه"، في الفرق 268، بين قاعد الرؤيا التي يجوز تعبيرها، وقاعدة الرؤيا التي لا يجوز تعبيرها، في المسألة السادسة، ما لفظه:

{رؤية الله تعالى في النوم تصح، ولذلك أحوال. أحدها أن يراه في النوم على النحو الذي دل عليه المعقول والمنقول، من صفات الكمال، ونعوت الجلال له، والسلامة من الصفات الدالة على الحدوث من الجسيمة والتحيز والجهة. فهذا تجوزّه في الدنيا، كما تجوزّه في الآخرة، ونجزم بوقوعه في الآخرة للمؤمنين. ولكن من ادعى هذه الحالة، وهو من غير أهلها من العصاة أو من المقصرين، كذباناً، أو من الأولياء المتقين، لا تكذبه، ونسلم له حاله. وقوله تعالى: (لا تُدرِكُهُ الأبصارُ) فيه تأويلات. وهو عموم يقبل التخصيص. وإخبار الولي الموثوق بدينه، المبرز في عدالته، يصلح لتقوية بعض التأويلات ولتخصيص هذا العام. وخبر العدل مقبول في تخصيص العموم. ونحن نقبل خبر الأولياء في وقوع الكرامات التي هي من خوارق العادات، المحصلة للعلوم القطعية، فكيف في تخصيص العمومات التي لا تفيد إلا الظن، فتأمل هذا}. [228/4].

قلت: وكلام شهاب الدين في سياقه هذا، ينطبق على من ادعى رؤية الله في يقظة في هذه الدار. وقد تكلمنا على ذلك في غير هذا المحل، وما قاله أهل العلم في ذلك، ونقلنا ما قاله مولانا عبد القادر الجيلاني في رجل ادعى أنه يرى الله عياناً، وكلام غيره في ذلك.

ثم قال القرافي: {وثانيها أن يراه سبحانه في صورة مستحيلة عليه، كمن يقول: رأيت في صورة رجل، أو غير ذلك من الأجسام المستحيلة على الله تعالى. وقد روي عن

بعضهم أنه قال: رأيت الله تعالى في صورة فرس. وفهم هذا الرائي أن هذا الجسم من إنسان وغيره، خلق من خلق الله تعالى، وأمر وارد من قبله، يقتضي حالة من هذا الرائي ويتقاضاها منه، أو يأمره بخير، أو ينهاه عن شر، ويقول له: أنا الله لا إله إلا أنا فاعبدي، وامتلئ أمري، ونحو ذلك. فهذه الحالة أيضا صحيحة، جائزة على إطلاق لفظ الله تعالى على هذا الجسم، ففي "القرآن": (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا) فعبّر تعالى عن أمره الوارد من قبله باللفظ الخاص بالربوبية على وجه المجاز، من باب إطلاق لفظ السبب على المسبب، ولفظ المؤثر على الأثر، وهو مجاز مشهور}. قال:

{وفي التوراة: جاء الله من سيناء، وأشرق من ساغين، واستعلن من جبال فاران؛ إشارة إلى التوراة النازلة بطور سيناء، والإنجيل النازل بساغين، موضع بالشام، والقرآن النازل بمكة، واسمها فاران. فيكون معناه أن الحق جاء من سيناء، وهو التوراة، وكثرة ظهوره وعلمه بتقوية الإنجيل له؛ فإن عيسى، عليه السلام، بعث لنصرة التوراة وتقويتها، وإرادة العلانية والظهور. واستكمل الحق، واستوفيت المصالح، ووصل البيان والكمال في الشرع إلى أقصى غاياته بـ"القرآن" الكريم، والشريعة المحمدية. وسميت هذه الكتب باسم الله تعالى، لأنها من جهته وقبله على المجاز، كما تقدم {هـ [229/4].

ثم ذكر القرافي أحاديث من هذا المعنى، وفيها حديث: "ينزل ربنا إلى السماء الدنيا" أي تنزل رحمته. قال: {كذلك هذه المثل القائلة في النوم: أنا الله؛ هو صحيح جازز على المجاز}. ثم قال:

{الحالة الثالثة: أن يرى هذه الصورة الحسنة الجسمية، ولا يعتقد (لعل الصواب: ويعتقد) أنها الله عز وجل حقيقة، ولا يخطر له في النوم معنى المجاز البتة. فهذه الرؤيا يحتمل أن تكون صحيحة، ويكون المراد المجاز، وهو جهل المجاز، فكان الغلط منه لا في الرؤيا، كما يرد اللفظ في اليقظة، والمراد به المجاز، والسامع يفهم الحقيقة، كما اتفق للحشوية في آيات الصفات، فكان الغلط منهم، لا في الآيات الواردة. ويحتمل أن تكون هذه الرؤيا كذبا ومحالا، والشيطان يخيل له بذلك ليضله}. قال:

{فهذه الرؤيا موضع التثبت والخوف من الغلط، وإذا استيقظ هذا الرائي، وجب عليه أن يجزم بأن الذي رآه ليس ربه على الحقيقة، بل أحد الأمرين المتقدمين واقع له. وينظر ما يقتضيه الحال منهما فيعتقده، فإن أشكل عليه الأمر أعرض عن الرؤيا بالكلية، حتى يتضح الصواب. فإن اعتقد أنها حق، وأن الذي رآه ربه، فهو كافر}.

ثم ذكر مذهب الحشوية، وتكفيرهم على مذهب من قال به، ومذهب من لم يكفرهم، وعذرهم بأنهم، وإن قالوا بالجسمية، ينزهون الله تعالى عن كل ما يعترى المخلوقين من نقص، كالعمی والصمم والحدوث وجميع الآفات، بخلاف من لا ينزهه عن هذه النقائص، فإنه كافر بإطلاق. وختم كلامه بقوله: فتأمل ذلك. فهذا تفصيل الأحوال في رؤية الله تعالى هـ [الفروق: 230/4].

أما وقوع هذه الرؤيا فقد قدمنا أنها وقعت لأكابر العلماء المحدثين والفقهاء، كما وقعت كثيرا من شيوخ الصوفية الكبار، الجادين في عبادة الملك الغفار، وممن لا يمتري فيما جاء عنهم من الأحاديث والأخبار. قال القاضي عياض:

{اتفق العلماء على جواز رؤيته تعالى في المنام وصحتها، وإن رآه على صفة من صفات الأجسام، لأن ذلك المرني غير ذات الله تعالى، ورؤيته تعالى في المنام كسائر أنواع الرؤيا} هـ بنقل العلامة حلولو، في "شرح جمع الجوامع" [286/3]. قال الجلال المحلي: وقد ذكر وقوعها في المنام الكثير من السلف؛ منهم الإمام أحمد هـ [حاشية العطار على شرح المحلي: 426/2].

قلت: روي عنه أنه قال: رأيت رب العزة في المنام فقلت: يا رب. ما أفضل ما يتقرب به المتقربون؟ قال: كلامي يا أحمد. فقلت: يا رب. بفهم أو بغير فهم؟ قال: بفهم وبغير فهم هـ.

وأما الصوفية، فقد ورد عنهم في ذلك مقامات، ففي "الرسالة": روي عن أبي يزيد أنه قال: رأيت ربي، عز وجل، في المنام، فقلت: كيف الطريق إليك؟ فقال: اترك نفسك وتعال. وقيل رأى أحمد بن خضروية ربه في المنام، فقال: يا أحمد. كل الناس يطلبون مني، إلا أبا يزيد، فإنه يطلبني. وقال يحيى بن سعيد القطان: رأيت ربي في المنام، فقلت: يا رب. كم أدعوك فلا تستجيب لي؟ فقال: تعال يا يحيى. إني أحب أن أسمع صوتك هـ [ص192].

[ختام مبحث]

رؤية الباري، جل وعلا، في المنام

قلت: هذا ما استدعته رؤيا العبد المذنب الخائف الوجل، الراجي عفو ربه الحليم الرقيب، وإلا فقد كتبت في رؤية الله في الدنيا يقظة وفي المنام؛ كتابة مفيدة منتقاة من كلام محققى الأئمة في كتابي "العقود الإبريزية، في شرح الصلاة المشيشية"، فلينظر ذلك عند

قول الشيخ: واجعل الجباب الأعظم حياة رُوحِي إلخ. في التنبيه الثاني، صحيفة 350، من نسختي المخطوطة. وهناك ذكرتُ الحديث الصحيح الذي ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم، أنه رأى ربه في أحسن صورة. فانظر الحديث هناك، وما قال فيه العلماء.

كما أننا في هذا المقام، ذكرنا زيادة تفصيل وبيان، في شأن رؤية المنام؛ لم نذكره هناك. والعلم كله لمن لا يحيط أحد بعلمه، ولا يوفق إلا من شاء لمن شاء أن يخصه باقتنائه وفهمه.

[الرجوع إلى تتميم

الكلام على المرحلة الخامسة للحديث]

وهنا نرجع إلى تتميم المرحلة التي كنا فيها، وهي الخامسة التي كانت همم أهلها متوجه إلى النظر فيما فات الأصول الستة، أو السبعة، التي هي: البخاري، ومسلم، و"الموطأ"، وسنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، على ضعف في الأخير، ووقع الإهمال فيها، أو الوهم أو الغلط، أو التصحيف أو التحريف في متونها الواصلة إليهم، أو في الرجال الذين رووها، أو اختصار مطولها، أو جمع الكتابين أو أكثر في مصنف واحد، أو تفسير لغريب، أو شرح لمعناها، وتفصيل لمجملها، وتبيين لما أخذ أحكامها، وغير ذلك.

وقد تقدم لنا جملة من ذلك في هذا الموضوع، وكان آخر ما ذكرنا في ذلك، ما ألف في غريب الحديث مطلقاً، وهو كتاب "النهاية" لابن الأثير، الذي لم يغادر كبيرة ولا صغيرة، أو المرفوع أو الموقوف، وسواء كان في الأصول الستة أو غيرها، وقد صدره بمقدمة مفيدة جداً، وأشار إلى تاريخ ابتداء التأليف في الغريب، والكتب المعتمدة في ذلك إلى عصره، وبين ما اعتمده هو في ذلك، واستمد من اصطلاحه في النقل.

كما تقدم لنا أنه هو الكتاب المعتمد في عصرنا، وهو المادة الواسعة في هذا الباب، ومنه الاستمداد، وعليه الاعتماد، ولا سيما وقد عمت الفائدة بنشره بالطبع، حتى لا تخلو منه خزانة طالب حديث، ورائد علم مستفيد، فجزاه الله خيراً!

[جهود علماء الحديث، والتنويه بكتاب "جامع الأصول" لابن الأثير]

قلت: من باب التكميل ما تصدى له نبلاء هذا الفن، من جمع تلك الأصول في كتاب واحد، تقريباً للمراجعة، وتسهيلاً للمطالعة، كالجمع بين "الصحيحين" للحميدي، المتقدم ذكره، وما قاله الأئمة في شأنه. ثم أتى ابن الأثير بعده، فألف "جامع الأصول"، فجاء الوادي فطم على القرني، لأن الحميدي خصَّ جمعه بـ"الصحيحين". وأما ابن الأثير، فقد استوعب الأصول التي هي دواوين الحديث، والمرجوع إليها في القديم والحديث، وهي البحر الممدود، والمورد العذب المورود، التي يستقي منها كل محدث مُجد، ويستمد من أحكامها الفقيه المجتهد. ولهذا أثنى عليه العلماء، وأفاض في مدحه أهل العلم من المحدثين والفقهاء، فمن ذلك العلامة، المتأخر، الذي كان حياً أوائل القرن العاشر؛ عبد الرحمان بن علي المعروف بابن الديبغ الشيباني الزبيدي، الشافعي المتوفى سنة 944 هجرية، إذ قال في أوائل مؤلفه الذي سماه: "تيسير الوصول، إلى جامع الأصول"، الذي أثنى عليه الأئمة، منهم العلامة العياشي المغربي في "رحلته"، ونوه به وبأسلوبه، وفضَّله على كل كتاب صدر في معناه؛ ما لفظه:

{أما بعد، فبإني وقفت على كثير مما دونه الأئمة من كتب الحديث، في القديم والحديث، فلم أر فيها أكثر جمعا، ولا أحسن وضعاً، من كتاب "جامع الأصول، من حديث الرسول"، صلى الله عليه وسلم، وشرف وكرم وعظم، الذي ألفه الإمام العلامة الكبير، مجد الدين، أبو السعادات ابن الأثير، فجمع فيه أحاديث الأصول الستة المشهورة؛ "صحيحي" البخاري ومسلم، و"موطأ" الإمام مالك، و"سنن أبي داود السجستاني، وجامع أبي عيسى الترمذي، و"سنن" أبي عبد الرحمان النسائي، رحمهم الله تعالى، جمعا رصينا، لطلابها على ما اشتملت عليه من علومها وفوائدها معينا، شكر الله تعالى مسعاه، وأحسن عاقبته ورجعاه، فقد أجاد فيه كل الإفادة، مع كثرة الجدوى وحسن الإفادة. وقد جرده في نحو ربع حجمه، قاضي القضاة، شرف الدين، هبة الله ابن البارزي، قاضي حماة، رحمه الله تعالى، في كتاب سماه: "تجريد الأصول، من حديث الرسول"، فتداولته الطلبة لحسن اختصاره، واعتماده على تجريد أخباره وآثاره}. [تيسير الوصول: ص 2].

ثم نقل صاحب "تيسير الوصول" عن ابن البارزي، صاحب "التجريد"، أن الذي سبق ابن الأثير، صاحب "جامع الأصول الستة"، هو أبو الحسن، رزين بن معاوية العبدري، فكان كتابه أجمع الكتب في هذا الفن نفعاً، وأنفعها جمعاً، حيث حوى الأصول الستة التي هي أمهات الحديث وأصولها، وبأحاديثها استدلل العلماء وعمدتهم منقولها.

ثم أفاد صاحب "التيسير" أن ابن الأثير: {نظر في كتاب رزين، فاختر له وضعاً أجاد والله ترتيبه وتهذيبه، وأحسن تفصيله وتبويبه، فأبرزه في تأليف سماه: "جامع الأصول، في أحاديث الرسول"، فهو إذن نخبة المنخوب، وإنسان عين المطلوب} هـ[ص3].

[ثناء أهل العلم على كتاب "تيسير الوصول، إلى جامع الأصول"]

ثم صار يذكر التمهيد لتأليفه "تيسير الوصول"، الذي وإن تأخر في الزمان، فهو المقدم عند التسابق في هذا الميدان، والمحرز لقصبات السبق في اختصار مؤلفات هؤلاء الأعيان، تحقيقاً وتقريباً وبيانا وتفسيرا؛ لا يختلف في ذلك اثنان، ولا يقدر في موضوع اختصاره من برز في هذا الشأن.

ولهذا أثنى عليه أهل العلم الثناء الحسن، واعترفوا له أنه سلك في منهاجه أوضح بيان وأحسن سنن، فهو المرجع المفيد للمعتني بالحديث، والديوان الجامع للفقهاء الذي يستمد منه الحجج على فروعه ويستفيد. ولهذا قال العلامة المغربي، أبو سالم العياشي في "رحلته"، في حق هذا الكتاب، ما لفظه:

{هذا الكتاب غاية في بابه، جمع أحاديث الأصول الستة، بأوجز عبارة وأحسن ترتيب. وأسلوبه في ذلك أطف من أسلوب البارزي في اختصاره المسمى بـ"المجتبى"، وزاد عليه بتفسير الغريب}. ثم قال: {وهذا الكتاب غريب الوجود، سيما في بلاد المغرب} هـ.

وهذا المؤلف هو محدث البلاد اليمانية في عصره، وهو جد أبي الحسن الديبع، شيخ أبي سالم العياشي، المنقول عنه آنفاً كما ذكره في "الرحلة" المذكورة. انظر الجزء الثاني، ص420، في كلامه على من لقيه ببلاد فجيح.

[المرحلة الخامسة، وما قامت به من تدوين علم الناسخ والمنسوخ]

ونرجع إلى مرحلتنا الخامسة فأقول: مما قامت به هذه المرحلة من علوم الحديث، تدوين علم الناسخ والمنسوخ. وهو من أهم العلوم وأولها بالدراسة والاطلاع عليها. وقد تقدم لنا ما قاله سيدنا علي في ذلك، في المرحلة الثالثة. وأشهر ما بيدينا الآن من المؤلفات في هذا الموضوع، هو كتاب "الاعتبار، في الناسخ والمنسوخ من الآثار" للإمام أبي بكر الحازمي الشافعي، الذي قال فيه وفي مؤلفه الإمام محيي الدين النووي، في كتابه "تهذيب الأسماء" ما لفظه:

{أبو بكر الحازمي، المتأخر الحافظ، اسمه محمد بن موسى، أحد الحفاظ المحققين المطلعين. له مصنفات نافعة منها: الناسخ والمنسوخ، لم يصنف مثله فيه.} هـ. [القسم الأول: 1/192].

وفي "الطبقات" للتاج السبكي، قال فيه: إمام متقن ميرز. ولد سنة 548 وقيل سنة 549. ثم ذكر شيوخه ورحلته إلى بغداد والموصل وغيرهما. ثم قال عن ابن النجار، إنه قال: {كان من الأئمة الحفاظ العالمين بفقهِ الحديث ومعانيه ورجاله. ألف "الناسخ والمنسوخ"، الخ}. قال: {وكان ثقة حجة نبيلاً زاهداً ورعاً ملازماً للخلوّة والتصنيف ونشر العلم. أدركه أجله شاباً، توفي في 28 جمادى الأولى سنة 584} هـ [189/4].

وفي طالعّة الكتاب يقول مؤلفه: {أما بعد؛ فهذا كتاب أذكر فيه ما انتهت إليّ معرفته من ناسخ حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ومنسوخه، إذ هو علم جليل ذو غور وغموض؛ دارت فيه الرعوس، وتاهت في الكشف عن مكمونه النفوس}.

ثم صار يرد على من ظن أن الآثار تكفي دون البحث عن الناسخ والمنسوخ، واحتج عليهم بما رواه عن الإمام الزهري إذ قال: أعيا الفقهاء وأعجزهم أن يعرفوا ناسخ حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، من منسوخه، قانلاً: ألا ترى الزهري، وهو أحد من انتهى إليه علم الصحابة، وعليه مدار حديث الحجاز، وهو القائل: لم يدون هذا العلم أحد قبل تدويني، وكان إليه المرجع في الحديث، وعليه المعول في الفتيا؛ كيف استعظم هذا الشأن، مخبراً عن فقهاء الأمصار. قال: ثم لا نعلم أحداً جاء بعده تصدى لهذا الفن ولخصه، وأمعن فيه وخصه، إلا ما يوجد من بعض الإيماة، والإشارة في عرض الكلام عن أحاد الأئمة،

حتى جاء أبو عبد الله، محمد بن إدريس الشافعي، رضي الله عنه، فإنه خاض تياره، وكشف أسرار ه، واستنبط معينه، واستخرج دفينه، واستفتح بابيه، ورتب أبوابه.

ثم أشار إلى ما ذكره في رسالته الشهيرة من أمثلة هذا الفن، وأشار إلى أنه لم يستوعب أمثلة ذلك، لأنه لم يضع "الرسالة" لهذا الفن وحده، غير أنه أشار إلى قطعة صالحة. ثم قال:

ثم هذا الفن من تنمات الاجتهاد، إذ الركن الأعظم في باب الاجتهاد معرفة النقل. ومن فوائد معرفة النقل معرفة الناسخ والمنسوخ. ثم أشار إلى فوائد معرفة الناسخ والمنسوخ لأخذ الأحكام.

ثم روى بسنده إلى سيدنا علي بن أبي طالب، ما وقع له بالكوفة مع أبي يحيى المعرقب، إذ لقيه يقص، فقال له: من أنت، فقال يحيى له: أنا أبو يحيى، فقال: لست بأبي يحيى. ولكنك تقول: اعرفوني، اعرفوني، ثم قال: هل علمت الناسخ من المنسوخ؟ قال: لا. قال: هلكت وأهلكت. [الاعتبار: ص3].

[سيدنا علي، وكونه أول من أرشد إلى أهمية الناسخ والمنسوخ]

قلت: وهذا يؤكد صحة ما نقلناه عنه، رضي الله عنه، فيما كتبتة في هذا الموضوع، وجنت بنصه الكامل عن "نهج البلاغة"، وأفضنا في شرح كلامه، وما قاله الأئمة المنصفون في شأن هذا الإمام الهاشمي الجليل، الذي أودعه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أنوار المعارف، وملاصده من أسرار النبوة والرسالة، ملأ صار بها بحرا زخرا لا يقترب من موارده إلا من شرح الله صدره لتقدير قدره، وذوق حلاوة علومه اللدنية، من كل عالم متضلع بالعلوم الصحيحة من نبيل وعارف. إذ أفنا الله حلاوة تلك الأسرار، وجعلنا ممن يستنزل بذكره وأمثاله من أهل العرفان وإبل الرحمات، وعظيم البركات، من خالق الأرض والسموات.

هذا؛ وذكر الإمام ابن الصلاح من علوم الحديث، الناسخ والمنسوخ، وقال فيه: وهذا فن مهم مستصعب. ثم ذكر ما تقدم عن الزهري، وما كان للشافعي في هذا الفن من اليد الطولى والتقدم فيه، كما سبق عن الحازمي. ثم ذكر ابن الصلاح ما يُعرف به الناسخ والمنسوخ. هـ[ص113].

[فائدة النسخ في القرآن والحديث]

ولما ذكر العلامة ابن خلدون في "مقدمته" علوم الحديث، فيما ذكره من العلوم الدينية، قال: (وأما علوم الحديث، فهي كثيرة ومتنوعة، لأن منها ما ينظر في ناسخه ومنسوخه. وذلك بما ثبت في شريعتنا من جواز النسخ ووقوعه، لطفًا من الله بعباده، وتخفيفًا عنهم باعتبار مصالحهم التي تكفل لهم بها، قال تعالى: (مَا تَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا). فإذا تعارض الخبران بالنفي والإثبات، وتعذر الجمع بينهما ببعض التأويل، وعلم تقدم أحدهما، تعين أن المتأخر ناسخ. ومعرفة الناسخ والمنسوخ، من أهم علوم الحديث وأصعبها). ثم ذكر ما تقدم عن الزهري، وما كان للشافعي من القدم الراسخة في ذلك. [ص388].

ذكر مسألة عرضت

تتعلق بالقراءات في قوله تعالى: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)

وهنا نتكلم على مسألة في القراءات، عرضت في الطريق، وأوجب النهج الذي رسمناه في هذه "الفهرسة"، أن نحصل ما فيها. وذلك أن في الجمعة الفارطة، خطب خطيب الزاوية الريسونية بتطوان. ولما قام للصلاة، وقرأ الفاتحة، مذ فيها ميم "مالك"، وضم هاء "عليهم"، فقام في ذلك العامة، وأنكروا عليه ذلك، ونسبوا الخطيب إلى عدم أهليته للإمامة، لأنه لم يحفظ حتى الفاتحة، وكنت في المسجد هناك. وبعد الفراغ من الصلاة، جلس معي بعض الطلبة منكرين ذلك، فوافقتهم على ذلك، وقلت لهم: ما كان ينبغي له أن يقرأ بهذه القراءة، وإن كانت صحيحة، لأن الناس لم يعتادوها، إذ الجادة هو اتباع ما عليه الناس من القراءة التي كان يقرأها آباؤهم وأبناؤهم وأشياخهم، وهي القراءة التي استمر عليها أهل المغرب منذ قرون، والخير كله في الاتباع، لا في إظهار الابتداع، المؤدي إلى سوء عقيدة العوام، أو إيقاعهم في الشكوك والأوهام. ومخالفة ما عليه عملهم - مع صحته وشهرته، بل ورجحاته كما هنا - إنما يصدر من رجل يريد أن يظهر امتيازَه وإطلاعه على ما لم يطلع عليه العلماء، مع أن مثل هذا الرجل، هو بعرف الراسخين في العلم، لا يعد من العلماء، وما مراده إلا ابتغاء الفتنة وتضليل العامة، وإكثار القيل والقال، وانحرافه عن

الصراط المستقيم، وصرف وجوه الناس إليه من الجهلة ليقولوا: فلان عالم فاق أهل عصره باطلاعه ومعرفته.

[أقوال المفسرين في هذه الآية الكريمة]

واعلم أن في "مالك" من جهة القراءات، ولغات العرب، ثلاثة عشر وجها، قرأ (مالك) على وزن فاعل، بالخفض؛ عاصم والكساني، وخلف في اختياره، ويعقوب، وهي قراءة العشرة، الإطحة والزيبر، وقراءة كثير من الصحابة، منهم أبي وابن مسعود، ومعاذ وابن عباس، وجمع من التابعين. وقرأ (ملك)، على وزن فعل، بالخفض؛ باقي السبعة، وزيد وأبو الدرداء، وابن عمر، وكثير من الصحابة والتابعين. وقرأ (مالك) على وزن سهل؛ أبو هريرة وعاصم الحجري، ورواها الجعفي وعبد الوارث، عن أبي عمرو، وهي لغة بكر بن وائل. وقرأ (ملكي) بإشباع كسرة الكاف؛ أحمد بن صالح، عن ورش عن نافع. وقرأ ملك على وزن عجل؛ أبو عثمان النهدي، والشعبي وعطية، ونسبها ابن عطية إلى أبي حياه.

ثم صار أبو حيان يعدد تلك القراءات التي أوصلها، ما بين متواتر وشاذ، إلى ثلاث عشرة قراءة. ومن جملة ما ذكر في ذلك قراءة (ملك)، فعلا ماضيا ونصب (يوم الدين)، ونسبها لجماعة من القراء من التابعين والصحابة، كعلي بن أبي طالب. فانظر تمامه أول "تفسيره" [20/1].

أما صاحب "النشر"، فافتصر على الخلاف الذي في (ملك)؛ ما في السبعة أو العشرة، فقال: اختلفوا في (مالك يوم الدين)، فقرأ عاصم والكساني ويعقوب وخلف، بالالف مدأ، وقرأ الباقر بغير ألف قصراً هـ [270/1].

أما الإمام المحدث المجتهد، المشارك في كل فنون، أبو جعفر الطبري، فإنه أشار في أول "تفسيره" إلى الخلاف الواقع بين القراء في (ملك يوم الدين)، ثم أحال على استعاب ذلك وتوجيهه في كتابه الخاص بالقراءات، وقال، معضدا لقراء من قرأ (ملك)، بدون ألف، وأنه من الملك لا من الملك:

{وأولى التأويلين بالآية، وأصح القراءتين في التلاوة عندي، التأويل الأول - أي ملك بدون ألف الخ - وهي قراءة من قرأ ملك بمعنى الملك، لأن في الإقرار له بالانفراد بالملك، إيجابا لانفراده بالملك، وفضيلة زيادة الملك على المالك، إذ كان معلوما أن لا ملك إلا وهو

مالك، وقد يكون المالك لا ملكاً. وبعد فإن الله، جل ذكره، قد أخبر عباده في الآية التي قبل قوله، (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، أنه مالك جميع العالمين، وسيدهم ومصالحهم، والناظر لهم، والرحيم بهم في الدنيا والآخرة، بقوله، (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ)، فإذا كان جل ذكره، قد أنبأهم عن ملكه إياهم، كذلك بقوله: (رَبِّ الْعَالَمِينَ)، فأولى الصفات من صفاته، جل ذكره، أن يتبع ذلك ما لم يحوه قوله: (رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَانِ الرَّحِيمِ) مع قرب ما بين الآيتين من المواصلة والمجاورة، إذ كانت حكمته الحكمة التي لا تشبهها حكمة، وكان في إعادة وصفه، جل ذكره، بأنه مالك يوم الدين، إعادة ما قد مضى من وصفه به في قوله (رَبِّ الْعَالَمِينَ)، مع تقارب الآيتين، وتجاوز الصفتين، وكان في إعادة ذلك، تكرار ألفاظ مختلفة، بمعان متفقة، لا تفيد سامع ما كرر منه فائدة به إليها حاجة. والذي لم يحوه من صفاته، جل ذكره، ما قبل قوله (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) المعنى الذي في قوله: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، وهو وصفه بأنه الملك، فبين إذن أن أولى القراءتين بالصواب، وأحق التأويلين بالكتاب، قراءة من قرأ (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ)، بمعنى إخلاص الملك له يوم الدين، دون قراءة من قرأ: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) بمعنى أنه يملك الحكم بينهم وفصل القضاء، متفردا به دون سائر خلقه. هـ- [جامع البيان: 50/1]. ثم استمر في رد المعارضة، وأطال في الموضوع.

وعلى هذا الترجيح، الذي أطال في الاحتجاج له إمام المفسرين، حسبما نقلناه عنه، ذهب إمام البلغاء في "الكشاف"، فقال عنه ابن كثير:

ورجَّح الزمخشري (مَلِكِ)، لأنها قراءة أهل الحرمين، ولقوله: (يَمَنُ الْمَلِكُ الْيَوْمَ)، (قَوْلُهُ الْحَقُّ وَلَهُ الْمَلِكُ). هـ- [24/1].

ثم إن الحافظ ابن كثير، وهو كثيرا ما يستمد من "تفسير" الإمام الطبري، وينتهج نهجه، ويتبعه في أقواله وأفعاله، جرى في أول كلامه إلى أن لا ترجيح بين القراءتين، وأن مؤداهما واحد، وأشار إلى ما قدمناه عنه، رضي الله عنه، من تضعيف قراءة (مالك)، ثم مال إلى ترجيح ما رجحه الإمام إذ قال:

والظاهر أنه لا منافاة بين هذا القول وما تقدم، وأن كلامنا القائلين هذا القول، وبما قبله، يعترف بصحة القول الآخر ولا ينكره. ولكن السياق أدل على المعنى الأول من هذا، كما قال تعالى: (الْمَلِكُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ لِلرَّحْمَانِ. وَكَانَ يَوْمًا عَلَى الْكَافِرِينَ عَسِيرًا) هـ- [25/1].

ثم ذكر ابن كثير صدر كلامه ما عده من الغرائب؛ ما رواه أبو بكر بن أبي داود عن ابن شهاب أنه بلغه أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وأبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية،

وابنه يزيد بن معاوية، كانوا يقرأون (مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ) قال ابن شهاب: وأول من أحدث (ملك) مروان. قلت، أي قال ابن كثير: مروان عنده علم بصحة ما قرأوه لم يطلع عليه ابن شهاب. والله أعلم. هـ-[24/1].

ثم قال ابن كثير:

{وقد روي من طرق متعددة أوردها ابن مردويه، أن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، كان يقرأها (مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ). ومالك مأخوذ من المِلكِ، كما قال تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ الأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا وَإِلَيْنَا يُرْجَعُونَ) وقال (قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ مَلِكِ النَّاسِ)، وملك مأخوذ من الملك، كما قال تعالى: (يَمَنْ المَلِكُ اليَوْمَ لِلَّهِ الوَاحِدِ القَهَّارِ)}. انظر تمامه. وقد تقدم هذا مستوفى في كلام ابن جرير.

والخلاصة هو ما قاله الحافظ ابن كثير، صدر كلامه، أن كلام من القراءتين رجحه مرجحه من حيث المعنى، وكلاهما صحيحة حسنة، وكلاهما متواتر في السبع، وإن كان مال أخيرا إلى أن السياق في الآية، أدل على المعنى في قراءة (ملك)، كما قرره ابن جرير. متعنا الله بتلاوة هذا الذكر الحكيم، وألهمنا للعمل بما فيه، وأمدنا بعونه وقوته، حتى لا يفتر لساتنا عن ذكره، وفؤادنا بالتلذذ بحلاوة معانيه، آمين.

أما ضم هاء عليهم؛ فقد انفرد عن السبعة بقراءتها بذلك، حمزة، وفيها لغات. قال أبو حيان في "البحر":

وحكى اللغويون في (عليهم) عشر لغات؛ ضم الهاء وإسكان الميم، وهي قراءة الجمهور. [26/1].

ثم صار يذكر بقية اللغات ومن قرأ بها، فراجع إن شئت.

ثم أتى بعد هذه الجمعة، اتصل بي الخطيب المذكور، وبينت له أنه نكب في قراءته التي خالف بها الجمهور، وجاء بقراءة، وإن كانت صحيحة ثابتة في المأثور، لكنها تشوش أفكار العموم، وتوقعهم في التشكك وسوء الظنون، لا سيما وقراءتهم، هم وأبنائهم وعلمائهم وخطبائهم في سائر الأقطار، على هذه القراءة المشهورة شيوا وشاخوا، وفي أسنتهم نبتت، وبها كتبوا ألواحهم، وعلى التلاوة بها ثبتوا ورسخوا. فاتقاد الخطيب لما شرحته له، ورجع عما صدر منه في الجمعة وأنا، وأظهر الثناء على إرشاده إلى مهيب الصواب. ألهمنا الله رشدنا، وحقق بحسن النية قصدنا، آمين.

[مما يندرج في هذه المرحلة الخامسة، النظر في الأصول بالشرح والبيان]

ومما يندرج في هذه المرحلة الخامسة، النظر العام في كل أصل من الأصول من حيث الشرح والبيان، والكشف عن معانيها وتفسير غريبها، وحال سندها ورجالها، وإيضاح خفيها، وتبيين مجملها، وتقييد مطلقها، واستخراج ما أفادته أدلتها من الفروع والأحكام.

ثم إن أولها في الرتبة، وأعلىها وأصحها عند الأئمة، هو "صحيح" البخاري، ولم يتصد أحد لشرحه هذا الشرح الذي قدمنا من المتقدمين. وعلل ذلك العلامة ابن خلدون بأن العلماء استصعبوا شرحه، واستغلقوا منحاها، من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطرق المختلفة ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق، ومعرفة أحوالهم.

ثم أفاض في بيان وجه صعوبة شرحه واستغلق منحاها، الذي اتخذه في تراجمه وإيراده الحديث في باب، ثم إيراده في باب آخر، إلى أن قال: ومن شرحه لم يستوف هذا فيه، ولم يوف حق الشرح، كابن بطلال وابن المهلب، وابن التين ونحوهم. قال: ولقد سمعت من شيوخنا، رحمهم الله، يقولون: شرح كتاب البخاري دين على الأمة، يعنون أن أحدا من علماء الأمة لم يوف ما يجب له من الشرح له بهذا الاعتبار. هـ [المقدمة: ص 39]. قلت: هذا في عصر المؤلف وما قبله.

[الحافظ ابن حجر، الذي أدّى بشرحه ما كان على الأمة من الدين نحو كتاب البخاري]

أما بعده، فقد جاء في أثناء القرن التاسع، الحافظ المجمع على حفظه وتقدمه في الحديث ورجاله ومتعلقاته، شيخ الإسلام، وقاضي قضاة القطر المصري، أبو الفضل، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الشافعي المتوفى سنة 858، فشرح هذا الكتاب الجليل، العديم في بابيه المثيل، شرحا أقر به العيون، ووسمه بكل جوهر مكنون، وأتى فيه بكل ما يقتضيه منته وسنده من نفانس الفنون، وسماه: "فتح الباري"، فأدى به ما كان على الأمة من الدين وقضاها، [وتلقاه] أهل العلم وسر به كل محدث في كل الأقطار وأرضاه، ودرّ درور الشمس في حياة مؤلفه في أدنى الشرق وأقصاه، وصارت الألسن تلهج بذكر محاسنه فيما أيداه فيه من التحصيلات وأحصاه، حتى سمعنا أسياننا الذين أدركناهم يقولون في حقه: "لا هجرة بعد الفتح". يعنون أنه لم يبق بعد هذا الشرح لطالب الحديث مطلب، ولم يترك

لمن يتشوف لفهم "صحيح" البخاري والاطلاع على معانيه أن ينظر في سواه، إذ جمع فيه كل المقاصد التي تستحق أن تقرأ وتدرس، وكل الصيد استقر في جَوْفِ القراء.

[الاعتناء بكتاب الإمام البخاري، والتنويه بشارحيه: ابن حجر والعيني]

هذا، وقد كان لأئمة الإسلام من أهل الحديث، في القديم والحديث، اعتناء بهذا الكتاب، في شرحه وإيضاحه، وتبيين ما فيه من إجمال، وإيضاح ما اشتمل عليه من خفاء، من شرح مطول، وتعليق مختصر، وحاشية جامعة، واستدراكات رانقة، وتنبهات فائقة نافعة. وقد سرد منها العلامة القسطلاني، في أول شرحه "إرشاد الساري": نحو أربعين مؤلفا، ما بين شرح وحاشية، ووصف كل مؤلف من ذلك، وذكر ما قرأه منها وطالعه. وذلك من لدن أواسط القرن الرابع، الذي كان حيا فيه المهلب بن أبي صفرة الأندلسي، إلى عصره الذي هو أواسط القرن العاشر.

ولكنه أظن كل الإطناب في وصف "فتح الباري" لابن حجر، ولم يخرج في إطنابه عن القول بالحق، والثناء عليه بالمطابق للصدق، وإعطائه المقام الأعلى، والتنويه بما يستحقه ذلك الشرح من المرتبة العليا، إذ قال في تعداد من شرح هذا "الجامع":

وشرحه أيضا شيخ الإسلام، والحافظ أبو الفضل ابن حجر، وسماه "فتح الباري". وهو في عشرة أجزاء، ومقدمته في جزء. قال: وشهرته وانفراده، بما اشتمل عليه من الفوائد الحديثية، والنكات الأدبية، والفوائد الفقهية، تُغني عن وصفه، لا سيما وقد امتاز، كما نبه عليه شيخنا، بجمع طرق الحديث التي ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحا وإعرابا. وطريقته في الأحاديث المكررة، أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بمقصد البخاري بذكره فيه، ويحيل لباقي شرحه على المكان المشروح فيه. ثم قال القسطلاني:

ولما تمّ، أي شرحه، عمل مصنفه وليمة بالمكان المسمى بالتاج والسبع وجوه، في يوم السبت، ثاني شعبان، سنة اثنين وأربعين - أي بعد أن كان انتهى من تصنيفه ومقابلته في أول من رجب، سنة اثنين وأربعين وثمانمائة - قال: وقرئ المجلس الأخير هناك بحضور الأئمة، كالقائاتي والوناني والسعد الديري. وكان المصروف على الوليمة المذكورة، نحو خمسمائة دينار. هـ [إرشاد الساري: 42/1].

ثم قال العلامة القسطلاني في تعداد الشراح: وشرحه العلامة بدر الدين العيني الحنفي، في عشرة أجزاء أو أزيد، وسماه "عمدة القارئ". وذكر أنه شرع في تأليفه سنة 821، وفرغ منه سنة 847. قال: واستمد فيه من "فتح الباري". ثم قال: وبالجملة، فإن شرحه حافل كامل في معناه، لكنه لم ينتشر كانتشار "فتح الباري" في حياة مؤلفه. وهلم جرا - [إرشاد الساري: 42/1].

قلت: وقد نُشر هذا الكتاب في هذه الأعصار بالطباعة. وكانت بيدي نسخة بقصد اشترائها، لكن من الأسف، كان ينقصها مجلد، فتركت اشتراءها. وكنت طالعت البعض منه، فأعجبني سياقه، فإنه يأتي بالأحاديث بنصها عند إرادة شرحها، كل حديث حديث داخل الشرح، ثم يشرع في شرحه. وهو أليق بهذا الزمان الذي قلَّ فيه الحفظ أو انعدم. وهو خلاف سياق ابن حجر، فإنه يذكر الباب، ويأتي بما فيها مقطعا دون استيعاب الحديث كله، فصار كأنه حاشية.

ومع هذا، فبإني أقول: هو الشرح الحافل الذي أعجب به الأمة الأواخر، ولم يسابقه في ميدانه أحد من الأجلة الأوائل، فلسان حاله ينشد:

وإني وإن كنت الأخير زمانه لآت بما لم تستطعه الأوائل

وهو ذخيرة النبلاء، وكنز من كنوز العلوم والمعارف للعلماء والفقهاء والأدباء. فرحم الله ذاك الطود الشامخ، الحافظ الحجة الثابت الراسخ، وأثابه الله على عمله الجليل، الذي خدم به سنة النبي الكريم، الذي يستحق به من الأمة الثناء الجميل.

أما ما جرى بينه وبين عصره العلامة العيني من الملاحظة التي عدت من قبيل المجافاة؛ فتلك أمور تجري في كل الأوقات بين المعاصرين من ذوي الشهرة والرياسات، كما هو شأن أمثال هؤلاء السادات. على أن ما جرى بين هذين الرجلين؛ إنما هو من قبيل الاعتراضات والتعقبات، والردود والاحتجاجات، الراجعة للمنقولات والمعقولات، دون قدح ولا نم للشخصيات.

وهذا شيء جرت به العادات، وامتألت به الموضوعات والمؤلفات، ولم يتعقبه أحد من العلماء فيما تجدد أو فات، وما اتخذت الشروح والحواشي على المتون، إلا لبيان الأغلاط، وإيضاح المجملات، وإصلاح الأخطاء والتعقبات.

تمسك السلف الصالح في المناظرات، باستجلاء الحقيقة ولزوم الأدب]

إلا أنه يُراعى فيها الأدب الذي قرره الراسخون في العلم في المناظرات والمناضلات، وأن من شرط ذلك أن يكون المقصود من هذه الاعتراضات وهذه الردود، إيضاح الحق وإثباته بدليل غفل عنه صاحبه، وأن يكون المناظر أو المعارض أو المتعقب في طلب الحق، كناشد ضالة، لا فرق أن تظهر الضالة على يديه، أو على يد خصمه، وأن يكون ذلك من قبيل التعاون على استجلاء الصواب، بحيث إذا ظهر الصواب من جهة معارضة، أنصف وشكره على ذلك، كما كان شأن الصحابة، رضي الله عنهم؛ فقد تخالفوا في مسائل، ورد بعضهم على بعض، ولكن يقع الرجوع منهم إلى من تبين لديه الصواب، كما استدرك ابن مسعود على أبي موسى الأشعري، رضي الله عنهما، فقال أبو موسى: لا تسألوني عن شيء، وهذا الخير بين أظهركم.

وأكثر من هذا، ما وقع لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وهو على المنبر، أن امرأة ردت عليه وهو في خطبته على ملا من الناس، فقال: أصابت امرأة، وأخطأ رجل، إلى غير ذلك مما هو معلوم من شأن الصحابة.

ومن هذا ما كان يقع في المناظرات بين أنمة الأمة، كالشافعي وأحمد، ومحمد بن الحسن ومالك، وأبي يوسف وغيرهم، من طلب الحق وإيضاحه. أما ما خرج عن ذلك، فهو من قبيل الجدال والمراء في الدين الذي ورد النهي عنه.

هذا في حق الأمثال والأقران من العلماء الفضلاء الأعيان، لا في حق القاصر الذي انحط عن درجة هؤلاء، ولم يبلغ في العلم مرتبة العلماء الأذكياء، فيحمله إعجابه بنفسه، مع جهله وعدم تحصيله، وقلة معرفته بالعلم في إجماله وتفصيله، على رد كلام المحصلين، واعتراضه على العلماء المحققين. ومن قلّ علمه، كثر اعتراضه. والعلم إنما هو بالتعلم، والفهم بالمقاصد والتفهم، كما قال القائل:

واعلم بأن العلم بالتعلم والحفظ والإفهام والتفهم

ومن جهل علما عاداه، ورأى أن الحق فيما أظهره له فكره المخطئ وأبداه، مع أنه كان الأليق به والأولى، أن يسند العلم فيما لا يدريه إلى المولى، كما قال هذا القائل:

وقل إذا أعيالك ذاك الأمرُ ما لي بما تسأل عنه خبيرُ

فذاك شطر العلم عند العلماء كذاك ما زالت تقوّل الحُكَمَا
إياك والعجب بفضل رأيك واحذر جواب القول من خطبك

اقتحام طريق سوء الأدب مع الأئمة، ممّن ينتسب للطلب في عصرنا]

وهذا الجهل المركب، المؤيد بالعجب الموقع لصاحبه في [الصخب]، والموجب عليه من ربه الغضب، أوقع كثيرا ممن يدعي الطلب في عصرنا هذا، على اقتحام طريق سوء الأدب مع أكابر الأئمة الأعلام، من الفقهاء أهل الاجتهاد في القضايا والأحكام، الذين هم نجوم الهدى في هذه الملة، والمقتدى بهم في الشريعة الغراء والطريقة المحمدية، كالإمام مالك، فصار الطالب الذي يقرأ كتابا من الكتب المؤلفة في الحديث أو الفقه، ويجد فيها قولا مخالفا لمذهب مالك، وهو لا يفهم تنزيله على الموضوع، ولا يتبين سياقه في المشروع، فيفتي به العوام، ويصرفهم عما هم عليه من القول المشهور، والمذهب المأثور، ويظهر لهم أنه أعلم من علماء المذهب وصاحبه، وأن ما استمر على العمل به، هو وأبواه وأجداده، كله خطأ واقع في غير موضعه، ويأتيهم بسند في الحديث أو غيره من كتاب "المحلى"، أو "نيل الأوطار"، وهو لم يفهم ذلك الحديث، ولم يرجع فيه إلى أربابه، ولم يأت بيت العلم من بابيه.

وهذا التجرؤ اليوم في مغربنا قد شاع وذاع، وكل يوم يجد في الاتساع، وذلك كله لفقد العلماء، وخمول النزر الباقي من الفقهاء الذين أصبحوا - إن وجدوا - من الغرباء، الذين لا تسمع منهم الأقوال، ولا يطاعون فيما يبدون من الآراء، وهم وإن وجدوا لمكان قولهم الاتساع؛ فلا رأي لمن لا يطاع.

ولكن، لما قضى الله وقدر، لا بد من نفوذه، ولا حذر من قدر، لأن هذا هو مقتضى ما أخبر به رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في الحديث الصحيح الذي رواه الإمام البخاري ومسلم، والنسائي والترمذي، والإمام أحمد وغيرهم، أن النبي، صلى الله عليه وسلم، قال: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس. ولكن يقبضه بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤساء جهالا؛ فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا". وأخرج ابن عبد البر في كتاب العلم، من طرق الإمام البخاري عن أنس بن مالك، قال: قال

رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "من أشرط الساعة أن يرفع العلم، ويبتث الجهل، ويشرب الخمر، ويظهر الزنا" هـ[151/1].

ومن هذا المعنى أحاديث وأخبار لا يحصيها العد، وقد تقدم لنا منها جملة كثيرة في مناسبات من هذه "الفهرسة".

هذا، وأكبر شيء في هذا الموضوع وأعظمه، هو تجرؤ هذه الناشئة الجاهلة على السابقين الأولين من كبراء أهل العلم، الذين مهدوا لنا قواعد الدين، وسهلوا مأخذه للمتأخرين، بالاعتراض على أقوالهم، وتخطئة ما قرروه بالحجج الصحيحة من مذاهبهم، من غير استحياء، ولا مراعاة مقاماتهم ومكائنتهم الشماء، مع أن الاعتراض على الكبراء والعظماء لا ينبغي، ولو كان عن علم، فهو مما ينافي الأدب الديني والخلق الإسلامي، فضلا عن الرد عليهم بالجهل، ونقض ما أبرموه من صحيح القول. ففي "الموافقات" للشاطبي فصل خاص في هذا الموضوع، إذ صدره بقوله:

ترك الاعتراض على الكبراء محمود؛ كان المعترض فيه مما يفهم أولا يفهم. ثم صار يستدل لذلك بآيات قرآنية، وأحاديث نبوية، ثم ختم المسألة بقوله في الوجه الثالث: والثالث: ما عهد بالتجربة من أن الاعتراض على الكبراء قاصد بامتناع الفائدة، مبيد بين الشيخ والتلميذ، ولا سيما عند الصوفية، فإنه عندهم الداء الأكبر، حتى زعم القشيري عنهم أن التوبة منه لا تقبل، والزلة لا تقال. ثم قال أبو إسحاق:

فإلذي تلخص من هذا أن العالم، المعلوم بالأمانة والصدق، والجري على سنن أهل الفضل والدين والورع، إذا سنل عن نازلة فأجاب، أو عرضت له حالة يبغد العهد بمثلها، أو لا تقع من فهم السامع موقعها، أن لا يواجه الاعتراض والنقد. فإن عرض إشكال، فالتوقف أولى بالنجاح، وأحرى بإدراك البغية، إن شاء الله تعالى} هـ[191/4].

فأين أنت يا جاهل من هذه الآداب الحرة بالتحصيل، المطلوبة من العالم المطلع النبيل؟! فما بالك بالغمر الذي لا يفهم القول والقييل، ولا يميز إن قرأ أو سمع، فيما قرأه أو سمعه، بين الصحيح والعليل. فأمثال هذا، إن اعترض بجهالته على أئمة الإسلام وقادتهم، كمالك، فهو دون شك هالك في الهوالك. والله الأمر من قبل ومن بعد ذلك.

وهذا غير ما أشرنا إليه من الاعتراضات، والتعقبات الواقعة في المؤلفات، من الشروح والحواشي على المتن وغيرها، إذ ذلك من قبيل الاستدراكات، والتتميمات للنقصان والتنبيهات، لما وقعت الغفلة عنه أو وقع لمؤلفه فيه سهو أو نسيان.

[طلب أكابر المؤلفين من الناظرين في كتبهم إصلاح ما قد يكون بها من أغلاط]

ولهذا، كثيرا ما يطلب المؤلفون، في أوائل مصنفاتهم أو أواخرها، من الواقفين عليها من أهل الألباب، وذوي العلم العارفين بطرق الخطب والصواب، المتصفين بصفات الإحصاف، أن يصلحوا ما وقفوا عليه من الأخطاء التي تنزل بها الخطأ، إذ الإنسان معدن الغلط والنسيان. وكل كلام فيه المقبول والمردود، إلا كلام الرب الودود، وحديث من له العصمة صاحب المقام المحمود. وانظر إلى قول عماد المذهب المالكي الشيخ خليل، إذ قال في أول "مختصره":

{ وأسأل بلسان التضرع والخشوع، وخطاب التذلل والخضوع، أن ينظر بعين الرضا والصواب؛ فما كان من نقص كملوه، ومن خطبأ أصلحوه، فقلما يخلص مصنف من الهفوات، أو ينجو مؤلف من العثرات }.

قال الإمام الخطاب عقبه: بالغ، رحمه الله، في التواضع والتلطف، وأتى بهذه الألفاظ المتقاربة. قال: ثم أذن لمن كان من ذوي الألباب، وتأمل بعين الرضا والصواب، أن يكملوا ما فيه من نقص، ويصلحوا ما فيه من خطبأ بعد تحقق ذلك والفحص عنه. ثم قال الإمام الخطاب: ولقد صدق، رحمه الله. قلما يخلص مصنف من ذلك، ولهم العذر في ذلك، فإن الجواد قد يكيو، والصارم قد ينيو.

ومن ذا الذي ترجى سجايها كلها كفى المرء نبلا أن تعدّ معايبه

[هـ/42/1].

قلت: وهو شيء يعرفه من نفسه كل عالم نبيل، ويعترف به كل إمام محقق جليل. وما يخالفه إلا كل جاهل ضليل، يتلقف الأقوال من الأوراق، أو من أمثاله الذين لا يعرفون أدب العلماء، ولا يفرقون بين المختل وبين ذي اتساق، والعلم كله للواحد الخلاق.

[كلام الأقران وطعن

بعضهم في بعض، وما قاله في ذلك أهل الحديث]

ولا يغتر الواقف على هذا، بما يقف عليه من قدح بعض أكابر أهل العلم من المحدثين والفقهاء، وطعن بعضهم في بعض من المعاصرين الأقران، ومن النبلاء الأعيان؛ فذاك

أيضا شيء آخر ليس من هذا القبيل إذ ذاك، وإن وقع، فهو اجتهاد في رأي له أساس، وبنائه على إثارة من علم، كل واحد منهما له بها اقتباس، وله قاعدة عند ذوي النباهة من المحدثين وغيرهم، أن كلام الأقران لا يقبل، بعضهم في بعض، ويكون كالعدم. وله محامل يخرج عليها كلامهم، إما اجتهاد أو غلط، أو خرج مخرج الغضب. هذا إذا كنا متساويين في الفضل. أما إذا كان أحدهما أعلى من الآخر في العلم والفضل والشهرة، فإن ذلك القدر يرجعه إلى قائله، ولا يؤثر في المقول شيئا، كما ذكروه في طعن ابن إسحاق على الإمام مالك، إذ قالوا: إن الطعن رجح على ابن إسحاق.

[ما وقع بين أبي نعيم، صاحب "الحلية" والحافظ ابن مندة]

أما ما وقع من ابن مندة، وهو أحد أئمة الحديث والتفسير، وبين الحافظ أبي نعيم، صاحب "الحلية"، وهو من هو حفظا وتحقيقا وثقة وصلاحا وفضلا وإقامة في الحقيقة، وسلوكه مثلى الطريقة، وكذلك معاصره السابق أبو زكرياء، يحيى بن مندة، المحدث ابن المحدث ابن المحدث، ست مرات، قال ابن خلكان: كان جليل القدر، واسع الفضل، واسع الرواية، ثقة فاضلا مكثرا، صدوقا كثير التصانيف. ثم أفاض في بيان حفظه وإنشائه واتساع روايته عن الشيوخ، ثم ذكر أنه توفي سنة 475 .

فهذان عالمان محدثان كبيران، تقارنا في العصر، واجتمعا في مصر، وتماثلا في الحفظ والشهرة في العلم، فهما حريان يتوفر أسباب المنافسة، والتدافع في الرياسة، والمعاصرة أحد تلك الأسباب، داعية بمقتضى الطبيعة البشرية إلى النقد العلمي، لا الشخصي، إذ ما كان نقد ابن مندة لأبي نعيم إلا نقدا خفيفا راجعا لفن من فنون التحديث، فهو نقد علمي اصطلاحى لا يقدح في شخص أبي نعيم ولا في علمه، إذ روى ابن مندة أن أبا نعيم لم يسمع سند ابن أبي شامة بتمامه، فحدث به كله. ولكن أثبت الحافظ ابن النجار أنه سمع ذلك بتمامه. ومع هذا، كما قدمنا، إن الجواد قد يكبو، والصارم قد ينبو.

أما الحافظ الذهبي، عمدة تحقيق تراجم أهل الحديث، فقد تفصى من هذا كله وقال بأن أبا نعيم صدوق، وهو أحد الأعلام، والتكلم فيه تكلم بلا حجة. وما صدر عن ابن مندة في أبي نعيم لا يقبل، فإن كلام الأقران بعضهم في بعض لا يعاب به، لا سيما إذا لاح لك أنه

لعداوة أو لمذهب، حيث لا ينجو منه إلا من عصمه الله. وما علمت أن عصرا من الأعصار سلم أهله من ذلك، سوى الأنبياء والصديقين. وقال قبل هذا:
ولا أعلم لهما، أي لأبي نعيم وابن مندة، ذنبا أكثر من روايتهما الموضوعات، ساكتين عنها. هـ كلام الحافظ الذهبي.

قلت: وهذا التغير الذي يقع بين أهل العلم المتعاصرين، هو الذي أوجب رد شهادتهم بعضهم على بعض. قال صاحب "المختصر" في باب الشهادة: ولا عالم على مثله هـ. وهذا التغير والتباين كثيرا ما يقع بين كبار أهل العلم من المحدثين والفقهاء، وذلك كما قال الذهبي، لا ينقص من قدر أحدهم، ولا يؤثر في صلاحهم وعلمهم وديانتهم، والشواهد على ذلك كثيرة.

[ما وقع لابن رشد مع عالم معاصر له، بشأن أفضل الأذكار]

ومما يناسب ذكره هنا، ما وقع بين الإمام ابن رشد، شيخ المذهب وإمامه، وعمدته في صدق الفتوى وجدامه، وبين أحد العلماء المعاصرين له؛ في (لا إله إلا الله، والحمد لله) أيهما أفضل؟ فقال ابن رشد: لا إله إلا الله أفضل. وقال المعاصر: الحمد لله أفضل. فكتب المعاصر إليه:

أعد نظرا فيما كتبت ولا تكن
فحسبك تسليم العلوم لأهلها

فأجابه ابن رشد:

رؤيدك ما تبهت مني نايباً
أخلت ابن رشد كالذين عهدتهم
فلو كنت سلمت العلوم لأهلها
وإن ضمنا عند التنازع مجلساً
ودونك فاسمعها إن كنت سامعا
ومن دونه تلقى الثرثر المدافعا
لما كنت فيما تدعيه منازعا
سقيناك فيه السم لا شك ناقعا

قلت: وهذا الخلاف إنما هو في ترجيح النقل، حيث ورد ما ظاهره في حديث يوافق ما لابن رشد، وفي ظاهر حديث آخر، ما يوافق ما ذهب إليه ذلك المعاصر. وقد ذكر ما يدل للوجهين الشيخ الطيب بن كيران في شرح قول "المرشد" في: لا إله إلا الله:

وهي أفضل وجوه الذكر فاشغل بها العمر تغز بالدخر

وهو ظاهر في كون "لا إله إلا الله" أفضل من "الحمد لله"، كما قاله ابن رشد. ويؤيد قوله قول العلامة اليوسي في كتابه "مشرب العام والخاص"، في الفصل السادس، في كون هذه الكلمة المشرفة أفضل الأذكار، قال:

{أما كونها أفضل الأذكار، فهو معلوم بالنص والنظر. أما النص، فقد ذكر فيه من الأحاديث ما فيه كفاية، حيث تكلمنا على فضلها، وناهيك بقوله، صلى الله عليه وسلم: "أفضل ما قلته أنا والنبينون من قبلي: لا إله إلا الله".}

وأما من جهة النظر، فقال: {فهو أن ننظر في معناها على ما مر من تقاريرها عند العامة والخاصة، فتعلم أنها أفضل. وحسبك من ذلك ما مر في الفصل الرابع من هذه الخاتمة، وأنها محتوية على معاني سائر الأذكار، وأنها سارية فيها سريان الإسم الأعظم في سائر الأسماء. فهي بذلك رأس الأذكار، ورأس الأنوار، ولا يشبهها شيء من الأقوال ولا الأفعال.} أنظر تماماً [ص 327] فإته أطل في المقام، وجاء فيه بما فيه وصول إلى المرام، والشفاء لما في الصدور من خلاف الأعلام، وتصويب ما قاله ابن رشد العلامة الإمام.

هذا. وعندني أنه يمكن الجمع بين هذا الخلاف بجعل أفضل الذكر: لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء: الحمد لله. ويشهد لذلك الحديث الذي رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم، عن جابر مرفوعاً: "أفضل الذكر لا إله إلا الله، وأفضل الدعاء الحمد لله". وهو إذن جامع بين القولين، والله أعلم بالصواب.

قلت: ومثل هذا الخلاف لا طعن فيه ولا انتقاد. وإنما هو راجع إلى فهم النصوص بحسب الاجتهاد. وذلك كما يقع بين المفتين في تطبيق النصوص على النوازل، فكل يجعل ما فهمه من النص هو الموافق للحق.

ما كان يقع في قريب

من عصرنا بين الفقهاء السلوي وعزيمان

وهنا أذكر ما كان يقع في قريب من عصرنا بين الفقهاء العلامتين؛ القاضي سيدي محمد عزيمان، والمفتي الشهير سيدي الحاج أحمد السلوي، من التخالف والتراجع. وقد كان يؤدي في بعض الأوقات إلى الطعن الصريح، والقول المؤدي إلى التجريح، لا سيما من

الفقيه السلاوي. ولكن ذلك التقابل والتدابير، إنما كان يوجد في الأوراق فقط. وأما في الخارج، فكان كل منهما يحترم الآخر.

وقد كان أطلعني شيخنا ابن الأبار على بعض تلك المنازعات والردود التي كانت تقع بينهما، وكان قرأ علي شيخنا المذكور، رحمه الله، نصَ مكاتبة صدرت من الفقيه السلاوي إلى الفقيه عزيان، وفي آخرها يقول مخاطباً للفقيه عزيان:

بقيت بقاء الدهر يا كهف أهله وهذا دعاء للبرية شامل

وفي هذا الخلاف الذي كان يقع من الأئمة الكبار، الأقران المماثلين في كل الأعصار، ينبغي أن يروى هنا ما ورد عن أمير المؤمنين، سيدنا علي بن أبي طالب، أنه لما جاء إليه عمران بن طلحة، قال له: تعال هنا يا ابن أخي، فأجلسه على طنفسته، والله لأرجو أنا و [] ممن قال الله: (وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ). ومعلوم ما كان بين السيدين الجليلين. وفضل الله واسع، وقضاء الله في خلقه واقع، ما له من دافع، وهو سبحانه الرافع الواضع.

مواصلة الكلام على شرّاح الأصول، والتنويه بأهمية كتاب "إرشاد الساري"

ثم لنرجع إلى تميم الكلام على شراح الأصل الأول، وهو "صحيح" البخاري. وقد قدمنا أن الأئمة اعتنوا بالنظر في صحيح البخاري وشرحه من لدن أواسط القرن الرابع. ثم ذكرنا ما نقله العلامة القسطلاني من تعداد تلك الشروح، حتى أوصلها إلى عصره إلى نحو أربعين، ما بين شرح وحاشية، حسبما سلف. وكان أكبر تلك الشروح وأتمها فائدة: "شرح" ابن حجر، و"شرح" العيني. وهما كانا في القرن التاسع متعاصرين متنافسين، وتقدم ما في ذلك.

ثم جاء الإمام القسطلاني، الذي أخذت حياته من أواخر القرن التاسع، وأوائل القرن العاشر، فوضع شرحه الحافل، الذي استمد فيه من شروح الأوائل والأواخر، لأنه قد اطلع على غالب تلك الشروح، وبالأخص خاتمة الشروح الذي وضعه خاتمة الحفاظ ابن حجر؛ فإنه أتى بخلاصته، وخالفه في تنسيقه، فجاء بالمتن، وأدخله في الشرح، ومزجه به، وشرع يشرح المتن كله بابا بابا، فلم يقلد الحافظ ابن حجر في الاكتفاء بشرح الحديث المكرر في

أبواب بشرحه الأول، ويحيل في شرح غيره على ما تقدم. بل كل حديث يشرحه في بابيه الذي أثبتته فيه البخاري، بحيث ما اقتضاه المقام.

فكان للقارئ أقرب فائدة، وأسهل طريقا للمطالعة والمراجعة، لأنه في سياق شرحه هذا، كما ابتدأ كمل، وحصل في ذلك وما أجمل؛ فشرحه يشبه آخره أوله في التقرير، وتمائل فاتحته خاتمته في الإفادة والتحرير، فتراه كما جرى في شرح باب (كيف بدء الوحي إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم) وقول الله جل ذكره: (إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ) الخ؛ جرى في الكتاب كله، إلى أن ختم بقول البخاري: باب قول الله تعالى: (وَتَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ) الخ. ثم جاء بحديث أبي هريرة أنه قال: قال النبي، صلى الله عليه وسلم: "كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان في الميزان؛ سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم".

وبهذا ختم الكتاب الجليل. وبهذا النسق الذي اتخذه هذا الشارح القسطلاني استحسنه الناس، وأقبل عليه التلاميذ في المطالعة، والأساتذة في المراجعة، لقرب مأخذه، وسهولة مراجعته. وقد كنت أسمع من بعض شيوخنا يقول في هذا الشرح: إنه المناسب لعصرنا، حيث قل الاعتناء بالحفظ، وقصرت الهمم عن التحصيل. فـ"فتح الباري"، على جلالته وتحريره في الشرح متنا وإسناداً وإفادة بفقهِ الأحكام، هو يناسب الحفاظ، لكثرة الإحالة فيه.

قلت: وهو الذي أدرنا عليه الأئمة الكبار بتطوان وفاس؛ لا يعتنون في دراستهم إلا بشرح القسطلاني، وهو "إرشاد الساري". وكانت وفاة الإمام القسطلاني سنة 923.

ثم إن هذا الشريط امتد بالشرح والكتابة على هذا الأصل الأول إلى عصرنا هذا، وهو آخر القرن الرابع عشر، فقد ذكر سيدي الطالب ابن الحاج، صاحب "الأزهار"، أن الشيخ الإمام التاودي ابن سودة الفاسي، الذي عاش إلى أوائل القرن الثالث عشر، لأنه توفي سنة 1209؛ وضع على البخاري شرحاً نفيساً، إذ قال فيه: ومن أنفس موضوعات المتأخرين عليه من المغربية: "زاد المجد الساري، لقراءة صحيح البخاري". [ص143].

قلت: ولم يزل متصلًا هذا التقييد، والشرح والتجريد، والاختصار إلى عصرنا هذا، كما سبق. وقد كتب عليه بعض أشياخنا الفاسيين، وهو الفقيه سيدي [] كنون، "حاشية" صغيرة، نُشرت بالمطبعة الفاسية.

[كتاب "هداية الباري" وكونه من أحسن ما صدر في عصرنا في بابہ]

أما المشاركة، من المصريين وغيرهم، فلم ينقطع اعتناؤهم برواية الحديث، والاحتياط بحفظ أساتيده إلى هذه السنوات الأخيرة. ومما صدر فيها من الموضوعات على هذا الأصل الجليل: كتاب "هداية الباري، إلى ترتيب أحاديث البخاري"، لأحد علماء هذا القرن الذي نحن فيه، وهو العلامة عبد الرحيم الطهطاوي. وهو كتاب جليل، قرب فيه لمن يريد مراجعة أحاديث هذا الكتاب ويقف عليها بسهولة، دون تعب في تصفح الأبواب، إذ رتبته على حروف المعجم، بدأه بحرف الهمزة وختمه بحرف الياء. ثم علق عليه تعليقا لطيفا ذكر فيه الصحابي الذي روى هذا الحديث، وفسر ذلك الحديث وشرحه بنبذة موجزة مفيدة، هي كافية في فهم المراد منه، حتى إنه وفر على المطالع والقارئ أوقاتا طويلة، ومراجعة لأبواب عديدة، ولا سيما بشأن البخاري أن يذكر الحديث في غير بابها التي يظنها المراجع أنه فيها، بل شأته أن يذكر الحديث في غير مآله، مفرقا بحسب ما اقتضاه مقصد كتابه، من اقتطاف ما اقتضاه استدلاله الفقهي ونحوه، فكان الوقوف على حديث خاص بعينه، يستدعي تتبع أبواب كثيرة. فقرب هذا المؤلف، جزاه الله خيرا، من ذلك كل بعيد، وصار منه الأقصى في حكم الأدنى القريب، وأصبحت قطوف هذه الدوحة العالية، للجاني دانية، ولمن فقد مرامه القوة للوصول إليها آتية، بسعي هذا العلامة تقول: هأنأ بين يديك فخذني ومالية.

ولقد أعرب هذا المؤلف في أول كتابه أنه اعتمد في ذلك كتاب "التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح"، إذ إنه وجد فيه الغاية المقصودة، والضالة المنشودة، قال:
{فقد كفاني منونة هذا العمل الخطير، من المكرر والأسانيد، وبالاقتصار على الراوي الأخير، فخرجت عليه اعتماداً على بارني} الخ [5/1].

قلت: وقد ذكر في أواخر هذا الكتاب، أن فراغه من تأليفه كان يوم الأربعاء، سادس جمادى الأولى، من سنة 1317. وقد مدح هذا الكتاب جملة من علماء عصره من شيوخ الأثر الشريف، كالشيخ البشري، والشيخ حسونة النواوي، والشيخ الشربيني، والشيخ البيهلاوي، والشيخ بخيت. وكل هؤلاء الأشياخ لهم مرتبة في العلم شهيرة، وقدم في الدراية والرواية راسخة. وما نطقوا في مدحهم هذا المؤلف، وما قرظوه بهذا الوصف، إلا بالحق

الذي لا ينكر ويصرف. وأعربوا من طرف خفي، وإشارة صحيحة، أن هذا الدين أصوله متينة؛ أسست على التقوى من أول يوم، فليس لهداها وإزاحتها عن مركزها المحفوظ، وإزالتها عن مكاتها المكيئة، لأنها محفوظة بحفظ الباري، مؤيدة منه، لا يجد سبيلا إلى نقضها الملحدون، بمقتضى قوله تعالى: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ).

[اعتناء علماء المغرب وغيرهم بشرح الموطأ، وصحيح مسلم]

أما باقي الأصول؛ فإن عامة أهل العلم والتحقيق اعتنوا بأصلين، منها "الموطأ" ومسلم. وجعلوا "الموطأ" بدل ابن ماجه، لما رأوا في "سنن" ابن ماجه بعض الأحاديث التي لا تتوفر فيها شروط الصحيح، حسبما سبق، بل كلام الشافعي يفيد أن المقدم في الصحيح هو "الموطأ".

أما "الموطأ"، فقد اعتنى بشرحه والكتابة عليه الأئمة المالكية، إذ هو فخرهم الجامع، وفجر أهل الحديث الطالع الساطع، ومفتاح رواية الحديث والآثار المجمع عليه دون مدافع، والمقتدى به في اتباع الحق الواضح دون ناقد ولا منازع. بل قال الحافظ السيوطي في "تنويره"، في القاندة السابعة، في أول شرحه هذا:

{قال القاضي عياض في "المدارك": لم يعتن بكتاب من كتب الحديث والعلم؛ اعتناء الناس بـ"الموطأ"، فممن شرحه: ابن عبد البر في "التمهيد" و"الاستنكار"، وأبو الوليد ابن الصفار؛ وسماه "الموعب"، والقاضي محمد بن سليمان ابن خليفة، وأبو بكر ابن سابق الصقلي وسماه "المالك"، وابن أبي صفرة، والقاضي أبو عبد الله ابن الحاج، وأبو الوليد ابن العواد، وأبو محمد بن السيد البطليوسي النحوي، وسماه "المقتبس"، وأبو القاسم ابن الجد الكاتب، وأبو الحسن الإشبيلي، وابن شريحيل، وأبو عمر الظلمنكي، والقاضي أبو بكر ابن العربي وسماه "القبس"، وعاصم النحوي، ويحيى بن مزين؛ وسماه "المستقصية"، ومحمد بن أبي زمنين؛ وسماه "المعرب"، وأبو الوليد الباجي، وله ثلاثة شروح: "المنتقى"، و"الإيماء"، و"الاستيفاء" هـ ما نقله صاحب "تنوير الحوالك"، من شروح "الموطأ". [12/1].

إشرح الإمام ابن عبد البر للموطأ،
وما نسب إليه من الميل لمذهب الشافعي، وتفسير ذلك]

قلت: أما ابن عبد البر، فإن الذي يظهر أنه أول من شرح "الموطأ" شرحا وافيا في كتابه "التمهيد"، وأعطاه ما يستحقه من بيان المعاني وإيضاح الاستخراجات، وتحقيق الروايات والأسانيد، فأصبح هو "الشرح" الوافي في معناه، والبحر الزاخر الفياض، وهو عمدة الشارحين، والمرجع الجامع للمتأملين. وفيه قال الحافظ ابن حزم، وهو خصم أهل مذهب مالك، والناقد عليهم في كل ما سلكوه من المسالك، قولا جرى فيه على طريق الإصناف، وتحرى فيه الميل إلى طريق التعصب والاعتساف؛ قال الحافظ الحُمَيْدي في كتابه "جذوة المقتبس":

{ومن مجموعاته: كتاب "التمهيد، لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" سبعون جزءًا. قال لنا أبو محمد علي بن أحمد، يعني الإمام ابن حزم: وهو كتاب لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله، فكيف أحسن منه} هـ [ص: 345].

قلت: والعجب مما ذكره الحُمَيْدي في شأن ابن عبد البر أنه: {كان يميل في الفقه إلى أقوال الشافعي، رحمة الله عليه}. وهذا القول إن كان يميل إلى بعض مسانله، في نفسه ويعمل بها لرجحان دليله عنده فيها، فهذا غير مستبعد في أمثاله. بل مثله يسوغ له أن يستخرج قولاً من الكتاب والسنة ويعمل به، لأنه في درجة أهل الاجتهاد المطلق، لا إلى الاجتهاد المذهبي. ومثل هذا يقع كثيرا من سائر الفقهاء الكبار من كل المذاهب.

أما كونه كان يتمذهب لمذهب الشافعي مطلقا، فهذا غير مسلم. بل كلامه يفيد ترجيح مذهب مالك على غيره؛ ففي باب رتب الطلب والنصيحة في المذهب، من كتابه "جامع بيان العلم"، بعد كلام ما لفظه:

{فمن اقتصر على علم إمام واحد، وحفظ ما كان عنده من السنن، ووقف على غرضه ومقصده في الفتوى، حصل على نصيب من العلم وافر، وحظ منه حسن صالح. فمن قنع بهذا اكتفى، والكفاية غير الغنى. والاختيار له أن يجعل إمامه في ذلك، إمام أهل المدينة دار الهجرة، ومعدن السنة.} هـ [169/2].

أما تقليد مثل ابن عبد البر بعض الأئمة أرباب المذاهب المقلدة في مسألة أو مسائل، فذلك لا يخرجهم عن المذهب. وقد كان ذلك كثيرا من أئمتهم؛ فهذا الحافظ ابن تيمية الحنبلي،

الذي كان يجري في علومه كلها جريان المجتهد، ويرجح بحسب اجتهاده في مسائل الفروع والأصول: تثيرا ما كان يقلد مالكا في بعض الفروع التي تعرض له، وكذلك غيره من أئمة الشافعية. بل كان الإمام الشعرائي، على تمسكه بمذهب الشافعي، مع إمامته في الورع والرناسة في الطريقة، لما وقعت لبعض الناس قضية، وحكاها آخر "طبقات الصوفية"، قال فيما حكاها:

{وعلمت أن الإمام مالكا، رضي الله عنه، من أشد الناس اتباعا للسنة المحمدية. فلذلك طالعت "المدونة الكبرى"، و"الموطأ"، وحررت منهما المسائل التي اختص بها الإمام مالك عن الأئمة الأربعة، لألقف عندها، عملا بإشارة رسول الله، صلى الله عليه وسلم}.
وذلك كما وقعت الإشارة إليه، وأنه، رضي الله عنه، رأى النبي، صلى الله عليه وسلم، وقال له: عليك بالاطلاع على أقوال إمام دار الهجرة، والوقوف عندها، فإنه شهد آثاري. وانظر القضية بتمامها فيما كتبتّه في "تسهيل العسير، من خطبة شرح الدردير" [مخطوطة، ص: 41]. والعلم كله للسميع البصير.

[الانتقال من مذهب لآخر، وما في ذلك]

ثم إن إطلاق العنان في هذا الموضوع، يخرجنا إلى مسائل أصولية: منها أن العامي إذا قلد مجتهدا، هل يجوز الانتقال عنه إلى مذهب مجتهد آخر، كمن قلد مالكا، ثم ظهر له أن يقلد الشافعي مثلا؟. وقد كنت تكلمت على بعض ما يتعلق بهذه المسألة في كتابنا: "الأبحاث السامية، في المحاكم الإسلامية"، وانظر "جمع الجوامع"، آخر كتاب الاجتهاد، و"الموافقات". وحاصل ما قالوه فيمن التزم مذهبا معينا كمذهب مالك، ثم أراد الخروج عنه، ففي ذلك مذاهب:

أحدها: أنه لا يجوز. واختاره المازري من المالكية، والغزالي من الشافعية.

الثاني: الجواز. وصححه الرافعي من الشافعية.

الثالث: لا يجوز في المسألة التي عمل بها. واختار عز الدين القرافي جواز الانتقال،

وأن المذاهب كلها مسالك إلى الجنة. وقيده القرافي عن الزناتي بثلاثة شروط:

الأول: أن لا يجمع بينها على وجه يخالف الإجماع، كمن تزوج بغير ولي ولا صدق

ولا شهود، فإن هذه الصورة لم يقل بمجموعها أحد.

الثاني: أن يعتقد فيمن يقلده الفضل بوصول أخباره إليه.

الثالث: أن لا يتتبع رخص المذاهب هـ. بنقل حلوله مختصراً. [شرح جمع الجوامع: 261/3]. وراجع شروح "جمع الجوامع"، و"المواهب"؛ يزدك ذلك علماً، ويشع فكر إدراكا وفهماً.

هذا في شأن غير أبي عمر ابن عبد البر. وأما في شأن هذا الإمام المحدث المطلع، الذي استجمع شروط الاجتهاد وأربى فيها، فله الاجتهاد المطلق، فضلاً عن المقيد. رحمه الله ورضي عنه.

وهذا أحد الحفاظ، الذي ماثل في عصره حافظ المشرق، وإمام بغداد ومؤرخها، الإمام الخطيب البغدادي، وكاتبا متعاصرين، إذ هما ممن أخذنا من القرن الرابع، وعظم مقامهما في أوائل القرن الخامس، إذ ابن عبد البر توفي سنة 463 هـ، والخطيب توفي [أيضاً في نفس السنة].

إشرح الإمام الباجي للموطأ، الذي هو عمدة المالكية في الفروع

أما الإمام الباجي، الذي هو أحد شراح "الموطأ"، وهو عمدة المالكية في الفروع، وهو العلامة الرحالة الذي اعترف له بالتبريز في الرواية والدراية، وإحرازه المقام المرفوع، أبو بكر ابن العربي، واعتراف مثل هذا الإمام صعب، وجعله هو الذي أحيا الله به العلم الصحيح في قطر الأندلس بعد ما كان وصلت روحه إلى التراقي، فجاء هذا الإمام من رحلته الشرقية، فاستدرك بنور علمه ذلك [الرمق الباقي].

ومن محاسن الباجي، أنه هو الذي وقف في معارضة ابن حزم، الذي كانت همته مصروفة إذ ذاك في تقويض أركان مذهب مالك، وإبطال أقوال أصحابه []، وفيما أسسوه [لنهج] تلك المسالك، حتى كاد أن يقضي على مذهب أهل المدينة، ويفرق ما جمعه في مولفاتهم من تلك الجواهر الثمينة، وحتى التفأ إليه جمهور من الناس، والتبس عليهم - لذلاقة لسانه، وحفظه ودرايته بأساليب الاحتجاج، وإلقائه الأحاديث والآثار التي يحب أتباعه - أي التباس.

فلما ظهر نجم هذا العالم المالكي، العارف بطرق الجدال، والمتمكن من اتفاق أدلة النضال، جرد سيفه الباتر، وأظهر إقدامه بسلاح علمه الشاكي القاهر، فطهر الجزيرة من تلك الشبهات، وأرجع الناس إلى الحقائق الواضحات البينات، فقد نقل صاحب "الديباج" وغيره، أن أبا الوليد الباجي، لما ورد إلى الأندلس، وجد بها ابن حزم الظاهري، ولم يكن

في الأندلس من يشتغل بعلمه، فقصرت أسنة فقهاؤها عن مجادلته، واتبعه جماعة على رأيه، واحتل بجزيرة ميورقة، فرأس بها، واتبعه أهلها. فلما وصل أبو الوليد، تكلم في ذلك، فرحل إليه وناظره وأبطل كلامه. وله معه مجالس كثيرة قيدت بأيدي الناس هـ[ص:121].

قلت: ومع هذه المجادلة، وهذه المقابلة والمعارضة، قال ابن بسام:

{بلغني عن الفقيه أبي محمد ابن حزم، أنه كان يقول: لم يكن لأصحاب المذهب المالكي، بعد القاضي عبد الوهاب، مثل أبي الوليد الباجي} هـ[الديباج:121].

وهذا غاية الإلصاف الصادر عن أبي محمد في معارض له، مضاد لمذهبه، مناف له غاية التناف.

أما ما قاله القاضي أبو بكر ابن العربي في شأن الباجي، من التنويه بمعرفته وعلمه، سيأتي في الكلام على المرحلة السادسة.

أما كتاب "المنتقى"، الذي شرح به أبو الوليد "الموطأ"، فهو الكتاب الذي ملأه بفروع المذهب، وأفاض القول في مأخذها نصاً وقياساً وتعليلاً، فهو المرجع الجامع، والكتاب الذي لم يدع فيه بحثاً لباحث، ولا متسعاً لمقال مدافع أو منازع. وقد من الله على الفقه بنشره بالطبع على يد الملك العالم، السلطان مولاي عبد الحفيظ العلوي، فكان تحفة لأهل المذهب المالكي، وذخيرة من ذخائر العلم التي تتحلى بها خزائن المكاتب، ومن الأعلاق النفيسة التي يعدها الطالب المطلع من أنفس المكاسب. وإني لأعجب كل العجب من العلامة ابن خلدون، حيث لم يتعرض، عند ذكره شروح الأصول، لهذه الشروح العظيمة، وكأنه مال إلى أن أصول الحديث هي الستة أو الخمسة، دون عد "الموطأ". وتقدم ما في ذلك.

أما مؤلفات الباجي، فهي كثيرة في فنون مختلفة. وكان هذا الإمام من أهل القرن الخامس، إذ توفي سنة 494، فهو ممن يصح أن يعد، على حسب ما فصلنا، في المرحلة الخامسة.

[الشروع في طبع كتاب "التمهيد" بالمغرب]

قلت: أما شرح الإمام ابن عبد البر الكبير لـ"الموطأ"، المسمى، كما سبق، بـ"التمهيد"، الذي قال فيه ابن حزم: إنه لم ير مثله في فقه الحديث، فكيف أحسن منه؟! ومن الأسف أني لم أقف عليه ولا على جزء منه، لأنه لم ينشر بالطبع إلى الآن، إلا أني سمعت أنه في هذه الأيام الأخيرة، وقع الشروع في طبعه بالرباط بأمر الحكومة. وهو

إن تمّ ذلك، يكون من الذخائر لأهل العلم، يحق للواقف عليه أن يشكر الساعي في هذه الفائدة العظمى، والآثار العلمية الكبرى.

قلت: قد وصلني الآن الجزء الثاني من هذا "الشرح"، وهو في نسقه جار مجرى إمام مجتهد مطلق، مع لطافة التعبير، وحسن الإفادة.

الرجوع إلى إتمام الكلام على شروح بقية الأصول الحديثية [صحيح مسلم، وشروحه]

أما الأصل الثاني، الذي في العادة يذكر بعد "صحيح" البخاري، وهو "صحيح" مسلم، فقال العلامة ابن خلدون:

{فكثرت عناية علماء المغرب به، وأكبوا عليه، وأجمعوا على تفضيله على كتاب البخاري. قال: وأملى الإمام المازري، من فقهاء المالكية، عليه شرحا، وسماه: "المعلم بفوائد مسلم"، ما اشتمل على عيون من علم الحديث وفنون من الفقه، ثم أكمله القاضي عياض من بعده، وتممه وسماه: "إكمال المعلم". وتلاههما، أي من غير المغاربة، محيي الدين النووي، بشرح استوفى ما في الكتابين، وزاد عليهما، فجاء شرحا وافية ما قاله ابن خلدون. [ص: 391].

وزاد صاحب "الأزهار": {وعلى "المعلم" أسس القاضي عياض شرحه لمسلم، المسمى بـ"إكمال المعلم". ينقل أولا كلام شيخه المازري، ثم يتبعه بكلامه هو، فجاء الكتاب عظيم الجدوى، كثير الفوائد. واعتنى به الأئمة، فألف بعده "إكمال الإكمال"، ثلاثة من الرجال. أولهم أبو عبد الله اليقوري، المتوفى سنة 707، وهو تلميذ القرافي الذي اختصر "فروقه". وثانيهم عيسى الزواوي، المتوفى بالقاهرة سنة 743. وثالثهم أبو عبد الله الأبي التونسي، المتوفى سنة 828. وفيه وفي البرزلي، قال الإمام ابن عرفة شيخهما: كيف أنام وأنا بين أسدين: الأبي بفهمه وعقله، والبرزلي بحفظه ونقله. {هـ [باختصار: ص 143].

قلت: و"إكمال" الأبي، قد نشره السلطان مولاي عبد الحفيظ بالطبع، وهو تحت أيدينا.

وبقي شرح من شروح مسلم، لم يذكره ابن خلدون ولا صاحب "الأزهار"؛ وهو "المفهم"، للإمام القرطبي، مع أنه أحد الشروح التي اعتمد عليها الإمام الأبي في "إكمال الإكمال"، وصرح بذلك في أوله إذ قال:

{فإن هذا تعليق أمله على كتاب مسلم. ضمنته كتب شراحه الأربعة: المازري، وعياض، والقرطبي، والنووي، مع زيادات مكملة. ثم أشار إلى اصطلاحه في الإشارة إلى هذه الشروح: م للمازري، و:ع لعياض، و: ط للقرطبي، و: د للنووي [47/1].

ثم إني لا أدري ما دعا هؤلاء إلى عدم ذكر كتاب "المفهم"، والله أعلم. قلت: واسم هذا الشرح كاملاً: "المفهم، لما أشكل من كتاب مسلم". والقرطبي هذا ليس هو صاحب "التفسير"، بل هو من أشياخه.

[ترجمة الإمام القرطبي، صاحب "التفسير"]

أما صاحب "التفسير"، الشهير اشتهاه الشمس في الآفاق؛ وناهيك قول الحافظ الذهبي في شأنه، وشأن "تفسيره"، في تاريخ الإسلام، حسبما نقله في "نفح الطيب"، ما لفظه: {العلامة أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، الإمام القرطبي. إمام متفنن متبحر في العلم، له تصانيف مفيدة، تدل على كثرة اطلاعه، ووفور عقله وفضله.} ثم قال: {وقد سارت بـ"تفسيره" العظيم الشأن الركبان هـ- [422/1].

قلت: وقد كنت وقفت عليه بتطوان، في بعض المكاتب التجارية، في ستة عشر مجلداً. ولكن لم يسعني الوقت لمطالعة بعضه، فضلاً عن كله. وقد بلغنا أنه طبع الآن بالقاهرة. أما حال هذا الإمام في الصلاح والديانة، والزهد في عرض هذه الدنيا الفانية؛ فهي في المقام الأعلى، والمكان الأسمى. قال في "نفح الطيب"، عن غيره: {إنه كان من عباد الله الصالحين، والعلماء العارفين الورعين، الزاهدين في الدنيا، المشتغلين بما يعينهم من أمور الآخرة، فيما بين توجه وعبادة. قال: وكان مطرح التكليف، يمشي في ثوب واحد، وعلى رأسه طاقية. قال: وتوفي بمنية ابن خصيب سنة 671. رحمه الله تعالى.

أما صاحب "المفهم"، فسيأتي الكلام عليه عند ما تسمح به المناسبة. وإنما سطرنا ترجمة هذا الشيخ، تبركاً بذكره، واستنزالاً لرحمة الله الذي يوفق من شاء من عباده، ويؤهلهم لأن يكونوا من أهل قربه، والتمتع بذكره وشكره. وفقنا الله لاتباع طريقهم، وانتهاج مناهجهم. آمين.

أما باقى الأصول، فإن الإمام ابن خلدون لم يذكر من اعتنى بشروحها، إذ قال: {وأما كتب "السنن" الأخرى، وفيها معظم ما أخذ الفقهاء، فأكثر شرحها في كتب الفقه، إلا ما يختص بعلم الحديث، فكتب الناس عليها، واستوفوا من ذلك ما يحتاج إليه من علم الحديث وموضوعاتها، والأسانيد التي اشتملت على الأحاديث المعمول بها من السنة} هـ [المقدمة: 391].

قلت: ويعني ابن خلدون بكتب "السنن" الأخرى الثلاثة؛ وهي "سنن" أبي داود، والترمذي، والنسائي. أما ابن ماجه، فإن ابن خلدون ذهب مع الجماعة التي أسقطت "سنن" ابن ماجه، لأنه نازل عن مرتبة "السنن" الأربعة، فقد قال أبو جعفر ابن الزبير: {أولى ما أرشد إليه، ما اتفق المسلمون على اعتماده. وذلك الكتب الخمسة، و"الموطأ" الذي تقدمها وضعا، ولم يتأخر عنها رتبة. وقد قيل: إذا نظرت إلى ما يخرج أهله الحديث، فما خرج النسائي، أقرب إلى الصحة مما خرج غيره. (قلت: المراد غير الصحيحين) وبالجملة، فكتاب "السنن" للنسائي أقل الكتب بعد "الصحيحين" حديثا ضعيفا، ورجلا مجروحا. ويقاربه كتاب أبي داود، وكتاب الترمذي. ويقابله من الطرف الآخر، كتاب ابن ماجه، فإنه تفرد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث. وبعض تلك الأحاديث لا تعرف إلا من جهتهم} هـ [حاشية السندي على سنن النسائي: 4/1].

قلت: وقد تقدم لنا كلام في هذا الموضوع، وأعدناه هنا تأكيدا للفائدة.

[شرح الإمام ابن العربي لسنن الترمذي]

أما ما ذكره ابن خلدون في شأن شرح السنن الثلاثة، وأنه لم يتعرض أحد لشرحها، فهو في حق أبي داود والنسائي صحيح، إذ لم يسمع بأن أحدا من المتقدمين تعرض لشرحهما. أما "سنن" الترمذي فقد شرحها، من المتقدمين، القاضي أبو بكر ابن العربي المالكي، بشرح سماه: "عارضة الأحوذ"، وهو شرح شهير، وبين الفقهاء المالكية معروف، والنقل عنه في دواوينهم منقول ومأثور. والعجب من ابن خلدون كيف لم يتعرض لذكره، مع أنه من أشهر أهل مذهبه. وفي أول هذا الشرح، يقول القاضي أبو بكر: {وبعد، فإن طائفة من الطلبة عرضوا علي رغبة صادقة في صرف الهمّة إلى شرح كتاب أبي عيسى الترمذي، فصادفوا مني تباعداً عن أمثال ذي. وفي علم علام الغيوب، أني

أحرص الناس على أن تكون أوقاتي مستغرقة في باب العلم}. ثم أشار إلى ما يقاسيه من الحسدة، ثم أتى بجملة يدعو فيها نفسه إلى الإعراض عنهم، ثم قال:

{وما فتنوا يفزعون بسؤالهم لي في هذا الأمر بالإلحاح باب النجاح، وأربعة مخبوءة في أربع: الإجابة في الدعاء، والرضا في الطاعة، والسخط في المعصية، والولي في الخلق، فلا يهجرن أحدكم شيئا من الدعاء، فربما كانت الإجابة له، ولا فناء من الطاعة، فلعنه يصادف رضا الله عنه، ولا وجهها من المعصية، مخافة أن يكون سخط الله فيه، ولا أحدا من الخلق أجل أن يكون وليا لله سبحانه وتعالى في الباطن؛ حتى قيض الله لي المنة، ويسر النية، وقلت يا نفس جدي مع من هزل، ولا تقطن حظا من الآخرة بالدنيا، ولا تقبلن على مخلوق، وتذر جانب الخالق الأعلى، وأنت وإن كنت مهتمة بوظائف الدنيا، وتكاليف دين، فاعتمها حالة المحيا، قدوة بالمتقين. فإذا مات المرء انقطع عمله إلا من ثلاث؛ صدقة جارية، أو علم علمه، أو ولد صالح يدعو له}.

ثم أشار إلى استصغار نفسه للتصنيف، على عادة العلماء أهل المقام المنيف، ثم قال: {ولا ينبغي لحصيف أن يتصدى إلى تصنيف، أن يعدل عن غرضين: إما أن يخترع معنى، أو يبتدع وصفا ومتنا} قال: {وما سوى هذين الوجهين، فهو تسويد الورق، والتحلي بحلية السرقة. فأما إبداع المعاني، فهو أمر معون في هذا الزمان، فإن العلماء قد استوفوا الكلم ونصبوا على كل مشكل العلم، ولم يبق إلا خفايا في زوايا}.

ثم أشار إلى أن هذه الأمة الإسلامية فاقت غيرها من الأمم في التصنيف، وبين ما ابتليت به الأمم السالفة من التخالف في التوحيد حتى بدلوا كتبهم. قال: {ولما صان الله هذه الأمة عن المحنة، وبسط لها في الدوحة، فتبسطن في بحبوحة دوحتها، وتصرف في فروع ملتها}، إلى أن قال: {فخذوها عارضة من أحوذي، علم كتاب الترمذي}.

ثم أشار إلى أنه كان مراده الاستيفاء في هذا الموضوع، لبيان وإحصاء علوم هذا الكتاب بالشرح والبرهان، إلا أنه لما رأى من القواطع وقصر الهمم، اقتصر على هذا القدر. ثم جاء بمقدمة ذكر فيها كتب الحديث الأصول، وبالغ في مدح "سنن" الترمذي التي شرع في شرحها، فقال: {اعلموا، أنار الله أفئدتكم، أن كتاب الجعفي، هو الأصل الثاني في هذا الباب، و"الموطأ" هو الأول واللباب، وعليهما بناء الجميع، كالفشيري والترمذي، فما دونهما}. ثم قال:

{وليس فيهم مثل كتاب أبي عيسى حلوة مقطع، ونفاسة منزع، وعذوبة مشرع. وفيه أربعة عشر علماً. وذلك أقرب إلى العمل، وأسند وأصح وأسلم، وعدد الطرق، وجرح وعدل، وأسمى وأكثى، ووصل وقطع، وأوضح المعمول به والمتروك، وبين اختلاف العلماء في الرد والقبول لآثاره، وذكر اختلافهم في تأويله. وكل علم من هذه العلوم أصل في بابيه، وفرد في نصابه، فالقارئ له لا يزال في رياض موقنة، وعلوم متفحة متنسقة. وهذا شيء لا يعمه إلا العلم العزيز، والتوفيق الكثير، والفراغ الندير والتدبير {هـ} [شرح الترمذي: 1/3].

هذا، والكتاب نشر بالطبع، ورسم فيه الأصل مع الفرع. وإنما اقتطفت هذه العبارة، من أول هذه "العارضة"، لملاءمتها للطبع، ولذتها في السمع. وأهمها ما أعرب به عن نفسه، بأنه حريص على أن تكون أوقاته مستغرقة في أبواب المعارف والعلوم، كما هو شأن العلماء الذين شرح الله صدورهم للدراية، وأمدهم سبحانه بالعناية، وجعل همهم واحداً لما يوصلهم إليه، جل شأنه، من علوم الديانة من كتابه العزيز، وسنة نبيه التي هي وحي منه إلى خاتم أرساله وأنبيائه؛ إذ هذا هو العلم الصحيح، المثاب عليه عند السلف الصالح من النبلاء والفضلاء، وبرقائقه ودقائقه كانوا يشتغلون، وفيه لديهم يتنافس المتنافسون، وبه أهل الله يتفاضلون، وفي أبحاثه المهمة يتناضلون، وبالسابق في ميدانه يتفاخرون، وفي رياستهم وما هم فيه من النعيم يغبطون ويحسدون، فهم في الدنيا لهم في مجالس الأمراء التقدم والظهور، وفي الآخرة يحظون بالبهجة والسرور، والصعود على منابر من نور.

ومن اللطائف في هذا الموضوع؛ ما ذكره الحافظ ابن عساكر في "تاريخ الشام"، في ترجمة الحافظ الطبراني، عن الأستاذ ابن العميد أنه قال:

{ما كنت أظن أن في الدنيا حلوة ألد من الرياسة والوزارة التي أنا فيها؛ حتى شاهدت مذاكرة سليمان بن أحمد الطبراني، وأبي بكر الجعابي بحضرتي، فكان الطبراني يغلب الجعابي بحفظه، والجعابي يغلبه بفطنته وذكاء أهل بغداد، حتى ارتفعت أصواتهما، ولا يكاد أحدهما يغلب صاحبه. فقال الجعابي: عندي حديث ليس في الدنيا إلا عندي. فقال: هاته. فقال: أخبرنا أبو خليفة، أخبرنا سليمان ابن أيوب، وحدث بالحديث. فقال الطبراني: أنا سليمان بن أحمد بن أيوب، ومني سمع أبو خليفة، فاسمع مني حتى يعطو إسناد، ولا ترو عن أبي خليفة عني. فحجل الجعابي، وغلبه الطبراني. قال ابن العميد: فوددت في مكاتي أن الوزارة والرياسة لم تكن لي، وكنت الطبراني، وفرحت مثل الفرخ الذي فرحه الطبراني لأجل الحديث. {هـ} [241/6].

[مواصلة الكلام على شروح كتب "السنن" بالاستدراك على ابن خلدون]

وهنا نرجع على تذييل ما قاله ابن خلدون في شأن شرح "السنن"، فنقول: إن "سنن" الترمذي قد شرحها - كما سبق - إمام من أئمة المالكية، بل إمام من أئمة الحديث والتفسير مطلقاً. أما باقي "السنن" فقد أشرنا إلى أن الأمر كما قاله ابن خلدون، ولكن في العصور السابقة قبل ابن خلدون. أما في هذه العصور المتأخرة، فقد شرح "السنن" الثالث: الحافظ السيوطي، فقد شرح "سنن" أبي داود، وسماه: "مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود"، وهذا لم نره إلى الآن، وشرح "سنن" النسائي، وسماه: "زهر الربى، على المجتبى"، وهو شرح لطيف وتعليق وجيز شبه الحاشية، وصدوره بقوله:

{ هذا الكتاب الخامس مما وعدت بوضعه على الكتب الستة، وهو تعليق على سنن أبي عبد الرحمان النسائي، على نمط ما علقته على "الصحيحين" و"سنن" أبي داود، و"جامع" الترمذي، وهو بذلك حقيق، إذ له منذ صنف أكثر من ستمائة سنة، ولم يشتهر عليه من شرح ولا تعليق. } هـ-[2/1].

ثم أقول بعد هذا: إن الإنسان معدن الخطأ والنسيان، وإذا اشتغل بشأن شغله عن شأن، فسبحان من تنزه عن كل وصف ينافي كماله من السهو والغفلة وكل ما يتصف الإنسان به من النقصان، فسبحان الحي القيوم الذي لا تأخذه سنة ولا نوم، ولا يعزب عن علمه مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء، وهو السميع العليم. وذلك أني لما كنت كتبت ما قاله العلامة ابن خلدون في السنن الثلاثة التي هي: سنن أبي داود، والترمذي، والنسائي، واستدركت عليه ما قام به العلامة ابن العربي المعافري المالكي من شرح "سنن" الترمذي، وبسطنا القول في ذلك، كنت أتردد في شرح سنن أبي داود، إما كان رسخ في ذهني، وثبت في جأشي، من أن بعض الأئمة المتقدمين قد شرحها. ثم طففت أجوب في مسارح ترجمة أبي داود، وأقلب الأوراق في تلك المظان، حتى أدتني إذ ذاك خاتمة المطاف، وحملني العجز على أن أحظى من ثمرتي المتشوف إليها بالاعتطاف، أن سلمت المقال لقائله، وألقيت الحبل على عاتق ناقله.

ولكن قيل أن أفارق تلك السطور، وأتباع عن ذلك الكلام المنشور، ألفت أن سنن أبي داود قد شرحها عالم كبير، له في شأن الحديث وغيره مقام شهير، وأن شرحه الحافل بين

العلماء السابقين واللاحقين مشهور، والنقل عنه في دواوين شروح الحديث مأثور، وهو الكتاب المسمى بـ"معالم السنن"، للإمام العلامة الفقيه المحدث، اللغوي الأديب الشاعر، أبي سليمان الخطابي.

ومن العجب أني ترددت في ذلك، مع أني ألفت في نسخة لي من "سنن" أبي داود، مكتوبا على هامشها بخطي - عند ذكر ترجمة الإمام النووي لمؤلفها، وفيها يقول: وروينا عن الإمام أبي سليمان الخطابي إلخ - ما لفظه: الإمام الخطابي هذا، هو صاحب "معالم السنن"، الذي شرح به سنن أبي داود، رحمهما الله، وهو الإمام في الحديث والفقه واللغة. ومن شعره:

وما غربة الأوطان في شقة النوى ولكنها والله في عدم الشكل

توفي سنة 388هـ من خطي. وكانت هذه الكتابة صدرت مني منذ أزيد من عشر سنوات.

قلت: ومن تمام فائدة ذكر الخطابي في ترجمة أبي داود؛ هو التنويه بـ"سننه"، إذ قال الإمام النووي ما لفظه:

{روينا عن الإمام أبي سليمان الخطابي، قال: سمعت أبا سعيد بن الأعرابي، ونحن نسمع منه كتاب "السنن" لأبي داود، وأشار إلى النسخة، وهي بين يديه، يقول: لو أن رجلا لم يكن عنده من العلم إلا "المصحف" ثم هذا الكتاب؛ لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البتة. قال الخطابي: وهذا كما قال، لأن الله تعالى أنزل كتابه تبيانا لكل شيء، وقال تعالى: (مَا فَرَقْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ)، إلا أن البيان ضربان: بيان جلي تناوله "القرآن" نصًا، وبيان خفي تناوله "القرآن" ضمنا، وكان تفصيل بيانه موكولا إلى النبي، صلى الله عليه وسلم، وهو معنى قوله: (لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ)، فمن جمع الكتاب والسنة، فقد استوفى نوعي البيان. وقد جمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمّهات السنن وأحكام الفقه، ما لا نعلم متقدما سبقه إليه، ولا متأخرا لحقه فيه.} هـ [مقدمة سنن أبي داود: ص: 7].

[ترجمة الإمام الخطابي، شارح سنن أبي داود]

ولا بأس أن نلّم بشيء مما قاله الناس في ترجمة أبي سليمان الخطابي، شارح هذه السنن، فنقول: هو العالم الذي، إن ذكر العلماء، عدّ في أعيانها، وإن عدّ المحدثون

العارفون بغريب الحديث، كان الآخذ بعنانها، وإن رتبت طبقات فقهاء الشافعية، كان هو المبرز في ميدانها، وإن تسابق حفاظ اللغة العربية في فصاحتها وبلاغتها، كان في وانل كسحباتها، وإن تبارز الشعراء في سوق عكاظهم، كان هو الحائز لجائزة رقة بيانها.

أما الورع والزهد في زهرة هذه الدار، فهو يضاهاى أونساً في سلف من الأعصار. أضف إلى هذا ما كان يعمر به أوقاته من نشر معارفه، وتصنيف علومه، وتحسين نسقها في تليده وطارفه، فقد ذكره العلامة ابن خلكان، فيما ذكره من أعيان الزمان، فقال:

{أبو سليمان، حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب، الخطابي البُستي. كان فقيها أديبا محدثا. له التصانيف البديعة؛ منها: "غريب الحديث"، و"معالم السنن"، في شرح "سنن" أبي داود، و"أعلام السنن"، في شرح البخاري، وكتاب "الشجاج"، وكتاب "شأن الدعاء"، وكتاب "إصلاح غلط المحدثين"، وغير ذلك.} هـ [وفيات الأعيان: 1/166].

وترجم له التاج السبكي في "طبقات الشافعية"، فقال: {حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب، الإمام أبو سليمان الخطابي البُستي. ويقال انه من سلالة زيد بن الخطاب بن نفيل العدوي؛ ولم يثبت ذلك. كان إماما في الفقه والحديث واللغة.} ثم ذكر التاج الشيوخ الذين أخذ عنهم، والذين أخذوا عنه. ثم ذكر عن ابن السمعاني أنه قال: كان، أي الخطابي، من العلم بمكان عظيم، وهو إمام من أئمة السنة، صالح للاقتداء به، والإصدار عنه. ثم قال: {ومن تصانيفه "معالم السنن"، وهو شرح لسنن أبي داود} الخ. [218/2].

[من فوائد الإمام الخطابي، أنه لا إجماع في أن صلاة الجمعة فرض عين]

ثم ذكر التاج الغرائب والفوائد والأشعار عنه. قلت: وهو من الفوائد التي كنت وقفت عليها قبل هذا، وأظن أن ذلك كان في البداية منسوبا لبعضهم. وهذه الفائدة هي كون الجماعة في الجمعة، كالجماعة في سائر الفرائض، ولفظ التاج:

{حكى الخطابي في "معالم السنن"، عن أبي ثور، أنه قال: الجماعة في الجمعة، كسائر الصلوات. وهذا يرد على دعوى ابن الرفعة أنه لا خلاف في اشتراط الجماعة في الجمعة، بشرط أن يكون أبو ثور لا يرى وجوب الجماعة في سائر الصلوات؛ وإلا فمتى

رأى ذلك، لم يكن فيه دليل إلا على أنه يكفي فيها إمام ومأموم، فلم ينف عنها أصل الجماعة. {هـ من ترجمة الخطابي [طبقات الشافعية: 221/2].

هذا، ومن العجيب أن هذه المسألة كسابقتها، وأني كنت اطلعت على ما فيها من أقوال العلماء، وأن الموضوع كان سابقا هل الجمعة فرض عين، أو كفاية، وأن الجمهور أو الإجماع أنها فرض عين، وأن قوما خالفوا وقالوا فرض كفاية. وقد كنت حققت القول في ذلك، ولكن صدق رسول الله، صلى الله عليه وسلم، في قوله، فيما رواه ابن عبد البر من قوله: "أفة العلم النسيان، وإضاعته أن تحدث به غير أهله". [جامع بيان العلم: 108/1].

ولكن إفاضة المقال في المسألة هنا أولى، وإعادة التحقيق في مثل هذا الموضوع وتكراره في الأسماع أعذب وأحلى؛ ففي "نيل الأوطار"، في ترجمة أبواب الجمعة، بعد أن ذكر الأحاديث الدالة على أن الجمعة من فروض الأعيان، ما لفظه:

{وقد استدل بأحاديث الباب، على أن الجمعة من فروض الأعيان. وقد حكى ابن المنذر الإجماع على أنها فرض عين. وقال ابن العربي: الجمعة فرض بإجماع الأمة. وقال ابن قدامة في "المقني": أجمع المسلمون على وجوب الجمعة. وحكى الخطابي الخلاف في أنها من فروض الأعيان، أو فروض الكفايات. وقال: قال أكثر الفقهاء: هي من فروض الكفايات. وذكر ما يدل على أن ذلك قول للشافعي، وقد حكاه المرعشي عن قوله القديم. قال الدارمي: وغلطوا حكاية. وقال أبو إسحاق المروزي: لا يجوز حكاية هذا عن الشافعي. وكذلك حكاه الروياتي عن حكاية بعضهم، وغلطه. قال العراقي: نعم؛ هو وجه لبعض الأصحاب. قال: وأما ما ادعاه الخطابي من أن أكثر الفقهاء قالوا إن الجمعة فرض على الكفاية، ففيه نظر، فإن مذاهب الأئمة الأربعة متفقة على أنها فرض عين، لكن بشروط يشترطها أهل كل مذهب. قال ابن العربي: وحكى ابن وهب عن مالك أن شهودها سنة، ثم قال: قلنا له تأويلان أحدهما أن مالكا يطلق السنة على الفرض. الثاني أنه أراد سنة على صفتها لا يشاركها فيه سائر الصلوات، حسبما شرعه رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وفعله المسلمون} هـ بنقل نيل الأوطار: [274/3].

ثم بعد أن أكد ما قاله الجمهور بأن الجمعة فرض على الأعيان بـ"القرآن" والسنة، صار يرد عن ما أجاب به من قال بأنها على الكفاية، وما احتج به، وانفصل على ما عليه الجمهور، من أنها فرض عين.

أما الحافظ ابن حزم، فإنه لم يشارك في هذه المعمة، ولم يجرد سيفه في هذا النضال، بل توارى بحجاب التباعد عن هذا الخلاف، واتخذ طريقاً آخر غير هذا الطريق، بأن جاء بعبارة تشير من طرف خفي أن الجماعة في الجمعة غير واجبة، وجعل أن الإثنين إذا صليها ركعتين، ومن صلاها وحده صلاها أربع ركعات؛ يسر فيها كلها، [قال]: لأنها الظاهر. وقد ذكرنا في باب وجوب قصر الصلاة من كتابنا حديث عمر "صلاة الجمعة ركعتان، وصلاة المسافر ركعتان، تمام غير قصر على لسان نبيكم" هـ [المحلى: 45/5].

وكتب المحقق في نسخة الطبع ما لفظه: ذكرها المصنف في المسألة 12، ص 265. ثم ذكر المحقق تعليقا على قوله: {فلا تكون صلاة الجمعة إلا في جماعة، وإلا فليست صلاة جمعة، وإنما هي ظهر، والظهر أربع كما قدمنا} ما لفظه: هنا بحاشية النسخة رقم 14 ما نصه:

{حكى أبو عمر ابن عبد البر، أن داود بن علي، يرى أن الجمعة على واحد، يعني يصلي ركعتين فقط. وحكى عنه أبو محمد خلاف هذا} هـ. ثم قال هذا المحقق "المحشئ": {وأقول: لم يحك ابن حزم شيئا عن داود. ويظهر لي أن نقل ابن عبد البر صواب، ولذلك لم يذكر ابن حزم رأي داود، وإنما رد على من قال أن المنفرد يصليها ركعتين كما ترى. وأقول أيضا إن ما رد به ابن حزم ليس قويا وليس حجة، وإنما هو جدال. والحق أن صلاة يوم الجمعة ركعتان للجماعة وللمنفرد، على إطلاق حديث عمر. انظر تمام كلام هذا المحشئ، ولا يخفى ما فيه.

نعم؛ كلام ابن حزم في هذا الموضوع، قد انفرد به بآراء تخالف ما حققه أهل المذاهب الأربعة، وفحواه عدم اشتراط الجماعة في الجمعة، وأن الجماعة عنده اثنان، وأنه لا يشترط خطبة ولا جامعا، وأنه يلغي ما اشترطه من اشترط كمالك الجماعة التي تنقري بهم القرية، أولا بلاحد، وأنه إن فقد هذا الشرط، لم تتعقد الجمعة، وأنه لا بد من مسجد مبني متحد، إلخ ما هو مقرر في كتب الفقه.

وبالجملة، فإن ابن حزم في هذه المسألة، ليس هو ابن حزم في غيرها من حكاية المذاهب على وجهها، والتصدي لردّها، واستدلالة على ما أداه إليه اجتهاده، وثبت عليه

اعتقاده. بل أخل غاية الإخلال بما تستحقه، وتحلى بالفتور فيما ينقله ويحققه، والكمال كله لله المنفرد بالعلم بما كان وما يكون.

وهذه الجملة كلها في هذا الموضوع استطراد، لكنه لا يخلو من فوائد تسر الطالب، وتوسع في الاطلاع. وفقنا الله لما فيه رضاه، أمين.

[الرجوع إلى تتميم ترجمة الإمام الخطابي، وما ذهب إليه في مسألة الجمعة]

ولنرجع إلى إتمام ترجمة أبي سليمان الخطابي التي امتدت فيها الخُطى، ولم تضل، على بسطها، عن مشاربها منا القطا. ثم بعد هذا؛ فإن مسألة الخطابي التي أثارت هذه النقول، وأظننا بسببها الذبول، فإن الذي تحصل فيها أنه لا إجماع يتحقق في وجوب الجماعة فيها ولا في فرضيتها العينية، حتى يصح إبطال مقالة الخطابي ومن نحا نحوه. ويدل على ذلك أن أئمتنا المعتمدين، إنما نسبوا ذلك للجمهور لا للإجماع، ففي "أحكام" الإمام ابن العربي، عند تفسير قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَوَدَّيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ) إلخ، في المسألة الرابعة عشر: {فرض الله سبحانه السعي إلى الجمعة على كل مسلم، رداً على من يقول أنها فرض على الكفاية} إلخ [257/2].

وفي "القوانين" للعلامة ابن جزري: {الفصل الأول في وجوب صلاة الجمعة، وهي فرض عين عند الجمهور} هـ [ص84].

وهذا مع ما تقدم من الأقوال داخل المذاهب الأربعة، كالشافعي ومالك، ينتقض الإجماع، وفي خلاف الإمام الخطابي ونقله عن أبي ثور والشافعي مقتع. والله أعلم. وبكل حال، فالقول بالكفاية شذوذ، وخروج عن الجماعة. وما استدل به قائل ذلك مردود، كما سبق عن "نيل الأوطار". ولهذا قال صاحب "روح المعاني": وهي، أي حضور الجمعة، فرض عين، وقيل كفاية، وهو شاذ. هـ [90/28].

[مكانة الخطابي في الحديث والفقه واللغة]

هذا ومن تمام ترجمة هذا العلامة المشارك أنه عدّ - كما سبق - في أهل الحديث، وعدّ في أهل الفقه، وعدّ في أهل اللغة والأدب، وذكره ياقوت في "معجمه" في أعيان الفضلاء الذين أنجبتهم مدينة بسنت، فقال:

{منهم الخطابي أبو سليمان أحمد بن محمد البُستي، صاحب "معالم السنن" و"غريب الحديث"، وغير ذلك، وكان من الأئمة الأعيان. ذكرت أخباره وأشعاره في كتاب "الأدباء" من جمعي، فأغنى} هـ-[171/1].

وسياق ياقوت في إحالته على كتابه الشهير المسمى [إرشاد الألباء، إلى معرفة الأدباء]، الخاص بنبلاء الأدباء، ونبغاء الشعراء، وحفاظ اللغة العربية من نجوم تلك السماء، دليل على أن له المقام الأعلى، في هذه الفنون، وأنه في نظمه في هذا السلك الجوهري أحق وأولى. ولهذا نظمه في هذا السلك أبو منصور الثعالبي في "يتيمته"، إذ رآه أنه من أبرع أهل هذا الفن وفي طليعة عصبته وشيعته، فقال فيه:

{أبو سليمان الخطابي، أحمد بن محمد بن إبراهيم. كان يشبه بأبي عبيد، القاسم ابن سلام، في عصره علما وأدبا، وزهدا وورعا، وتديسا وتأليفا، إلا أنه كان يقول شعرا حسنا، وكان أبو عبيد مفحما. ولأبي سليمان كتب من تأليفه. وأشهرها وأيسرها كتاب في غريب الحديث، وهو في غاية الحسن والبلاغة. وأنشدني غير واحد له:

وما غمة الإنسان في شقة النوى ولكنها والله في عدم الشكل
وإني غريب بين بسب وأهلها وإن كان فيها أسرتي وبها أهلي

[231/4].

قلت: وهذا العبد الكاتب لهذه السطور، ينطبق عليه هذا الشعر تمام الانطباق، وهو داء غمته؛ ليس لها من راق، إلا اتخاذ الأصدقاء المشاككين من هذه الأوراق، ثم الاستئناس بالله الواحد الخلاق، وتلاوة كتابه العذب المذاق، والاستغفال بذكره في الغروب والإشراق، ثم التعلق به، جل وعلا، إذا اشتد الحال وضاق، ثم إلى ربك الرجوع والمساق، فتفتتح إذن هذه الأغلاق، وينطلق العاصي المسرف على نفسه مثلي إلى باب رحمته وساعة فضله أي انطلق، تاليا: (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ. إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا. إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ).

ثم نقل أبو منصور من مقطعات الخطابي الشعرية جملة لطيفة وعظيمة وأخلاقية وأدبية، ومن أطفها:

تسامح ولا تستوف حَقَّك كلِّه وابق، فلم يستقص قط كريم
ولا تغل في شيء من الأمر واقتصد كِلا طرفي قصد الأمور ذميم

ومنها:

قد أولع الناس بالتلاقي والمرء صب إلى هواه

وإنما منهم صديقي من لا يراني ولا أراه

ومنه، وهو بزماننا أليق وأوفق:

إذا خلوت صفا ذهني وعارضني خواطر كطرار البرق في الظلم
وإن توالى صباح الناعقين على أذني، عرتني منه حكمة العجم

[233/4].

قلت: وقد اختلف المترجمون لهذا الإمام في اسمه، فمنهم من أثبت اسمه أحمد، كصاحب "اليتيمة" وكذا ياقوت في "معجمه". وصوب ابن خلكان في "وفياته"، والتاج السبكي في "طبقاته"، أنه حمّد، بتقديم الحاء المهملة المفتوحة. ولهذا يقع الالتباس في مراجعة ترجمته، وقد بين الحافظ السيوطي سبب الاختلاف، فقال:

قال السلفي: ذكر الجم الغفير أن اسمه حمد، بفتح الحاء، وهو الصواب. وقيل اسمه أحمد. وقال السمعاتي: سئل عن اسمه، فقال: هو حمّد، لكن الناس كتبوه أحمد، فتركته عليه هـ [بغية الوعاة: ص 239].

وهنا ينتهي ذكر هذا العلامة الخطابي. والذي دعا إلى هذا الإطناب في هذا الجنب؛ هو ما صدر من إهمال ابن خلدون لذكر شرحه "المعالم"، الكامل في باب النصاب. والله أعلم بالصواب.

[مواصلة الكلام على كتب "السنن" وشروحها،
وحديث: "لو أن أهل العلم صانوه"، إلخ]

وأما "سنن" النسائي فإنه، كما قال الجلال السيوطي، لم يشتهر أحد ممن تقدم بكشف حجابها، ولا باستخراج درر فوائدها، وجواهر أحكامها، من بحور فصولها وأبوابها. أما المتأخرون، فقد علمت أن الجلال السيوطي كتب عليها شرحا، ولكنه بالتعليق والحاشية أشبهه، على أن فيه فوائد جمة، وأبحاثا مهمة، وقد نشر بطبعه مع الأصل، وحاشية أخرى للسدي، وهو بمكتبتنا. جزى الله الكل على عمله، وبلغني وإياهم بخدمة الحديث الشريف منتهى أملنا.

أما الكتاب السادس من الأصول الستة، على ما هو عليه المشهور، وهو كتاب ابن ماجه، فقد تقدم أنه دون الستة في المرتبة، لأنه انفرد برواية أحاديث خرجت عن الصحيح.

ولكن الإمام السيوطي شرحه أيضا بشرح شبه ما وصفناه في شرح "سنن" النسائي، من أنه تعليق وحاشية، ينقل فيه عن الطيبي والخطابي، و"النهاية"، والبغوي، و []، والحافظ العراقي، في "شرح" الترمذي، والدارقطني والمنذري، وغيرهم.

وأكثر نقله عن الطيبي و"النهاية". ولم أقف على هذا الشرح بتمامه، إلا أنه كانت وقعت بيدي نسخة من هذه "السنن" قديما. وأظن أن شرح الجلال كان مطبوعا معها. وما وقع بيدي منها إلا أوراقٌ خطية. وألفيته ربما تعرض للأحاديث التي في هذه السنن من الحكم بوضعها أو نكارتها أو ضعفها.

ومن الأحاديث التي ذكرها في كتاب العلم قوله، عليه الصلاة والسلام: "لو أن أهل العلم صانوه ووضعوه عند أهله، لسادوا به أهل زمانهم" الخ. قال السيوطي إثره: قال الطيبي: اعلم أن العلم رفيع القدر، يرفع قدر من يصونه عن الابتدال. قال الله تعالى: (يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ) قلت، أي قال السيوطي: وما أحسن قول القاضي أبي الحسن، علي بن عبد العزيز الجرجاني:

يقولون لي فيك انقباض وإنما رأوا رجلا عن موقف الذل أحجما
ترى الناس من أتاهم هان عندهم ومن أكرمه عزة النفس أكرما
ومنها:

ولم أقض حق العلم إن كان كلما بد لي طمع صيرته لي سلما
ولم أبتذل في خدمة العلم مهجتي لأخدم من لاقيت، لكن لأخدما
أعرسه عزاء، وأجنيه ذلّة إذن فاتباع الجهل قد كان أحزما

ثم قال وهو لفظ الحديث:

ولو أن أهل العلم صانوه صانهم ولو عظموه في النفوس لعظما
ولكن أهائوه، فهاتوا، ودنسوا مُحْيَاهُ بِالْأُطْمَاعِ حَتَّى تَجْهَمَا

قلت: وهذا الحديث لم ينفرد به ابن ماجه، ولكن رواه ابن ماجه عن ابن عمر مرفوعا، ورواه البيهقي عن ابن مسعود من قوله. قاله في "التمييز". ورواية البيهقي هي التي تعضدها رواية الحافظ ابن عبد البر، فقد كنت كتبت على ما قاله في "التمييز" ما لفظه:

قلت: ورواه ابن عبد البر من كلام ابن مسعود أيضا، ومن تمامه: لسادوا به أهل زمانهم. ولكنهم بذلوه لأهل الدنيا لينالوا به من دنياهم، فهاتوا على أهلها. سمعت نبيكم، صلى الله عليه وسلم، يقول: "من جعل الهموم هما واحدا، كفاه الله هم آخرته. ومن تشعبت

به الهموم في أحوال الدنيا، لم يبالي الله في أي أوديتها وقع." { هـ في ذم الفاجر من العلماء [من جامع بيان العلم: 187/1].

ومن العجب أن هذا الحديث لم يذكره الجلال في "جامعه الصغير"، مع أنه فسره هنا وسلمه. وكأنه كان يرى أن الصحيح هو وقفه على سيدنا عبد الله بن مسعود، رضي الله عنه، والله أعلم.

[علو همة العالم تكسبه علوًا ومكانة عند الله، وعند الناس]

أما معنى هذا الحديث أو الأثر، فهو واقع مشاهد بالعيان، ومأثور عن كثير من الأعيان، وأنه مهما علت همتهم، إلا وعلت قيمتهم وهو أمر شاهدناه في أنفسنا. وفي قادة أشياخنا، منهم شيخنا الكتاني صاحب الترجمة، كما سنذكر ذلك في ذكر شيمه الكريمة، من التباعد عن التذلل، والتعلق بأهل الرياسة، والدنو منهم، الذي اكتسب بذلك وقارا واحتراما، وأنزلته تلك الشيم عند العامة والخاصة المرتبة العليا إكراما وإعظاما.

ولنذكر هنا مثالا يعرفك نتائج علو الهمة والتعزز بالله، دون ما سواه، ممن له اعتزاز برياسة الدنيا؛ ما رواه ابن أبي الحديد في "شرح نهج البلاغة"، عن أبي حامد الإسفرايني، الفقيه الشافعي، قال:

كنت يوما عند فخر الملك محمد بن خلف، وزير بهاء الدولة، وابنه سلطان الدولة؛ فدخل عليه الرضى أبو الحسن، فأعظمه وأجله، ورفع من منزلته، وخلق ما كان بيده من القصص والرقاع، وأقبل عليه يحادثه إلى أن انصرف. ثم دخل بعد ذلك المرتضى أبو القاسم، رضي الله عنه، فلم يعظمه ذلك التعظيم، ولا أكرمه ذلك الإكرام، وتشاغل عنه برقاع يقرأها، وتوقيعات يوقع بها، فجلس قليلا، وسأله أمرا فقضاه ثم انصرف. قال أبو حامد: فتقدمت إليه، وقلت له: أصلح الله الوزير؛ هذا المرتضى، هو الفقيه المتكلم صاحب الفنون، وهو الأتمثل والأفضل منهما، وإنما أبو الحسن شاعر؟ قال: فقال لي: إذا انصرف الناس، وخلا المجلس، أجبته عن هذه المسألة. قال: وكنت مجمعا على الانصراف، فجاءني أمر لم يكن في الحساب، فدعت الضرورة إلى ملازمة المجلس، إلى أن تقوض الناس واحدا فواحدا. فلما لم يبق إلا غلماته وحجابه، دعا بالطعام. فلما أكلنا، وغسل يديه، وانصرف عنه أكثر غلماته، ولم يبق عنده غيري، قال لخدام له: هات الكتابين اللذين دفعتهما إليك

منذ أيام، وأمرتك أن تجعلهما في السقط الفلاني، فأحضرهما، فقال: هذا كتاب الرضى، اتصل بي أنه قد ولد له ولد، فأنفذت إليه ألف دينار، وقلت: هذه للقبالة، فقد جرت العادة أن يحمل الأصدقاء إلى أخلاتهم وذوي مودتهم مثل هذا في مثل هذه الحال، فردها، وكتب إليّ هذا الكتاب، فقرأه. قال: فقرأته، وهو اعتذار عن الرد، وفي جملته: "إننا أهل البيت لا نطلع على أحوالنا قابلة غريبة. وإنما عجانزنا يتولين هذا الأمر من نساننا، ولسن ممن يأخذن أجرة، ولا يقبلن صلة". قال: فهذا هذا. وأما المرتضى، فإنا كنا قد وزعنا وقسطنا على الأملاك بباد رويًا تقسيطًا نصرفه في حفر فوهة النهر المعروف بنهر عيسى، فأصاب ملكا للشريف المرتضى، بالناحية المعروفة بالداهرية من التقسيط عشرون درهما، ثمها دينار واحد، قد كتب إليّ منذ أيام في هذا المعنى هذا الكتاب فأقرأه. فقرأته، وهو أكثر من مائة سطر، يتضمن من الخضوع والخشوع، والاستمالة والهز، والطلب والسؤال في إسقاط هذه الدراهم عن أملاكه المشار إليها، ما يطول شرحه. قال فخر الملك: فأيهما ترى أولى بالتعظيم والتبجيل: هذا العالم المتكلم الفقيه الأوحى، ونفسه هذه النفس؟ أم ذلك الذي لم يشتهر إلا بالشعر خاصة، ونفسه تلك النفس؟ فقلت: وفق الله تعالى سيدنا الوزير، فما زال موفقًا، والله ما وضع سيدنا الوزير الأمر إلا في موضعه، ولا أحله إلا في محله. وقمت وانصرفت {هـ} [13/1].

وسياتي داخل ترجمة شيخنا هذا مزيد سعة في هذا المقام. فنسألك يا مولانا أن توفقتنا للعمل بما علمتنا، والوقوف عند حدود العلم الذي ألهمتنا، وتجعلنا لحكمه خاضعين، وبمحبتك ومحبة من تحبه يا مولانا متمتعين، ولأهل الجهل بجنابك مدافعين، وعن من تولى عن ذكرك ولم يرد إلا الحياة الدنيا معرضين.

وهنا أدعو بما كان يدعو به، صلى الله عليه وسلم، حسبما رواه ابن عبد البر وغيره، عن أبي هريرة وأنس وابن عباس، ولفظه: عن طاوس، سمعت ابن عباس يقول: كان رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول:

"اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ودعاء لا يسمع، وقلب لا يخشع، ونفس لا تشبع. أعوذ بك من هؤلاء الأربع".

وهذا الحديث رواه الحاكم عن ابن مسعود وغيره، مطولا ومختصرا، بألفاظ مختلفة. ورواه الترمذي والنسائي عن ابن عمر، وأبو داود والنسائي، وابن ماجه والحاكم، عن أبي هريرة. ورواه النسائي أيضا عن أنس. وقد ذكر الحافظ أبو عمر طرقه.

[خلاصة ما قامت به المرحلة الخامسة في خدمة الحديث]

هذا، وقد امتلأت هذه المرحلة التي آن الفراغ منها، والانصراف عنها إلى ما يليها من المرحلة السادسة، بعد أن امتلأ حوضها بمعين المعاني، وتنوعت أزهار رياضها بكل موقن معطر المباحث، التي ترقى لدى كل من هو في العلوم والمعارف محب، وفي المذاكرة فيها متفاني. ولكن في كل الإطالة والإطناب، لم يقع الخروج عما شرطنا في هذا الكتاب.

ثم خلاصة هذه المرحلة، حسبما كررنا الإشارة إليه، أنها خادمة للأصول الستة أو الخمسة أو السبعة، أو ما عد منها وألحق بها؛ فهي استدراك لما فات، أو إصلاح لغلط، أو تقويم لهجاء، أو ضبط لتحريف، أو تفسير لغريب، أو تقييد لمطلق، أو بيان لمجمل، أو كشف عن نكت غامضة، أو نشر لما في مجملها من الأحكام والمسائل الشرعية، والإرشاد إلى مآخذها المبنية على القواعد الأصولية، حسبما فصلناه فيما سبق. وذكرنا من أهل العلم العالمين بهذه المباحث جملة كثيرة، وسمينا ما وضعوه في ذلك من المؤلفات والمصنفات.

وهذا الذي قررناه سابقاً، وأعدنا الإشارة إليه هنا؛ راجع لما قاله المحققون من العلماء، وأن فائدة التأليف ترجع إلى سبع، حسبما وجده صاحب "الأزهار" بخط بعض الأكابر: شيء لم يسبق إليه مؤلف، أو شيء أُلّف ناقصاً فيكمل، أو خطأ فيصحح، أو مشكل فيشرح، أو مطول فيختصر، أو مفترق فيجمع، أو منثور فيرتب. وقد نظمها بعضهم فقال:

الأفاعلمن أن التآليف سبعة لكل لبيب في النصيحة خالص
فشرح لإغلاق، وتصحيح مخطئ وإبداع خير مقدم غير ناكص
وترتيب منثور، وجمع مفروق وتقصير تطويل، وتتميم ناقص

هـ. وتقدم لنا أن هذه المرحلة فاقت بذلك كله مفصلاً. وقد تقدم أن القاضي أبا بكر ابن العربي قد جمع هذا المعنى في متن، حسبما قدمناه عنه، في أول "شرح" الترمذي، إذ قال: ولا ينبغي لحصيف أن يتصدى إلى تصنيف أن يعدل عن غرضين: إما أن يخترع معنى، أو يبتدع وصفاً ومنتناً. قال: وما سوى هذين الوجهين، فهو تسويد للورق، والتحلي بحلية السرقة هـ[4/1].

ثم إننا كنا أشرنا إلى أن مبدأ هذه المرحلة، كان من لدن أواسط القرن الرابع، حيث كان فيه انتهاء تدوين الأصول، وتحرير الصحيح من الأحاديث في الأبواب والفصول. وانتهى التخريج، ولم يبق على الجاد في إبداع غير طريقهم أدنى ميل، ولا بمطايا

الاستدراك عليهم قوة، إذ القوم جدوا فوجدوا، وجمعوا فاستوعبوا، ولم يبق لمرید الزيادة من سبيل، ومن ادعى الاستدراك - إلا النزر اليسير - لم يأت بما يصح أن يكون مجمعا على قبوله، ولا متلقى بيمين الاستحسان في كل ما رواه من النقول، كما أسلفنا.

وفي هذا يقول الإمام أبو بكر ابن العربي، في مقدمة "عارضته"، في زمانه، وهو القرن السادس، لأنه توفي سنة 543 بمراكش، ونقل إلى فاس فدفن بها. وقد رأينا قبره: {فأما إبداع المعاني، فهو أمر معروف في هذا الزمان، فإن العلماء قد استوفوا الكلم، ونصبوا على كل مشكل العلم، ولم يبق إلا خفايا في زوايا.}هـ-[4/1].

وقبله بزمان، قال الإمام حافظ الأندلس، أبو عمر ابن عبد البر- لما وقع من تبدل الحال في القطر الأندلسي - في باب رتب الطلب، والنصيحة في المذهب، بعد أن بين المنهج الذي يبلغ الطالب فيه مبلغ العلماء، ويرقى مراقي الفقهاء النبلاء، أن يبدأ أولا بحفظ "القرءان" الكريم، قال:

{فمن حفظه قبل بلوغه، ثم فرغ إلى ما يستعين به على فهمه من لسان العرب، كان له عونا كبيرا على مراده منه، ومن سنن رسول الله، صلى الله عليه وسلم.} [جامع بيان العلم: 167/2]. ثم صار يتم نصيحته في المذهب.

وهذا المنهج الذي نصح الطالب به، هو منهج من يؤهل نفسه للاجتهد. ولهذا ذكر أن ما ينظر فيه، بعد ما تقدم، من ناسخ "القرآن" ومنسوخه وأحكامه، ويقف على اختلاف العلماء، ثم ينظر في السنن المأثورة الثابتة عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وفي سيرته، وأن يطلب هذه السنن عن الأئمة الثقات، كمالك، الذي قد اتفق المسلمون على صحة نقله، وشدة توفقه وانتقاده، ومن جرى مجراه من علماء الحجاز والعراق والشام. ثم صار يذكر أئمة هذا الشأن، من أئمة الحديث الثقات الذين اعتمد عليهم المصنفون للسنن الصحاح. ثم أفاض في هذا الموضوع، مما يُعلم بمراجعة هذا الباب.

[ضعف الهمم في الاعتناء بأمر الحديث، ابتداءً من آخر القرن الرابع]

ثم قال [أبو عمر]، وهو المقصد في هذا المبحث الذي هو تقلص امتداد الاعتناء بأمر الحديث، وضعف همة أهل هذا القرن، الذي هو آخر القرن الرابع، ومبدأ الخامس:

{واعلم، رحمك الله، أن طلب العلم في زماننا هذا، وفي بلدنا هذا، حاد أهله عن طريق سلفهم، وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أمتهم، وابتدعوا في ذلك ما بان به جهلهم، وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم. فطائفة منهم تروي الحديث وتسمعه، قد رضيت بالدؤوب في جمع ما لا تفهم، وقنعت بالجهل في حمل ما لا تعلم، فجمعوا الغث والسمين، والصحيح والسقيم، والحق والكذب، في كتاب واحد، وربما في ورقة واحدة، ويدينون بالشيء وضده، ولا يعرفون ما في ذلك عليهم. قد شغلوا أنفسهم بالاستكثار، عن التدبير والاعتبار، فألسنتهم تروي العلم، وقلوبهم قد خلت من الفهم}{[169/2].

ثم صار يضل هذه الطائفة، وهي التي تروي الأحاديث الصحيحة وغيرها، وتعمر أوقاتها بالتكاثر من رواية ألفاظها، دون فهم معانيها، إذ تجد الواحد منهم - مع هذا التكاثر - جاهلاً بأحكام صلاته وقرائنها، وبحجته كذلك وصومه، وغير ذلك من الفرائض. وقد قدما خطأ هذه الطائفة وضلالها.

ثم ذكر أبو عمر ما يقابل هذه الطائفة فقال: {وطائفة هي في الجهل كتلك أو أشد؛ لم يعنوا بحفظ سنة، ولا الوقوف على معانيها، ولا بأصل من "القرآن"، ولا اعتنوا بكتاب الله، جل وعز، فحفظوا تنزيله، ولا عرفوا ما للعلماء في تأويله، ولا وقفوا على أحكامه}. قال:

{قد اطرحوا علم السنن والآثار}. قال: {بل عوكوا على ما دون لهم من الرأي والاستحسان، الذي كان عند العلماء آخر العلم}.

ثم صار يبين من عيوب هذه الطائفة، وقصورهم وجهلهم بما أخذ الأحكام. ومراده بذلك هؤلاء الفقهاء الجامدون، الذين يقلدون فتاوى من تقدمهم، ويفتون بها، ولا ينظرون في الأدلة الشرعية، ويجعلون نص تلك الفتاوى بمنزلة النص القرآني والحديث النبوي. ثم أطل في رد ما عليه هذه الطائفة من اعتماد الآراء، وترك الاستدلال بالأدلة الشرعية، قال: {ولو علموا أصول الدين، وطرق الأحكام، وحفظوا السنن، كان ذلك قوة لهم على ما ينزل بهم. ولكنهم جهلوا ذلك فعادوه، وعادوا صاحبه}. ثم أفاد أن كلا من الطائفتين تعيب الأخرى وتجهلها، والكل يتجاوز الحد في الذم.

وخلاصة كلامه، هو شرح ما كان عليه أهل الحديث المشتغلين بالإكثار من الرواية، دون تخليصها وتمحيصها من الواهي والضعيف، ثم هي [أي هذه الفئة] مع ذلك لا تتصدى لفهم ما ترويه، ولا تعمل بمقتضى ما تقتنيه. كما كانت هنالك طائفة تقابلها، وهي

{ترى|الإعراض عن الرواية، والافتصار على ما ألفه أهل الفقه والفتوى، دون التفات إلى الأصول المأثورة ذلك منها، ولا مراجعة مصادرها. ثم اعترف بأن عند كل طائفة من الطائفتين خيرا كثيرا. قال:

{أما أولئك، أي أهل الحديث، فكالخزان الصيدلانيين، أي باعة الأدوية. وهؤلاء، أي أهل الفقه المجرد، في جهل معاني ما حملوا مثلهم، إلا أنهم كالمعالجين بأيديهم لعل لا يقفون على حقيقة الداء المولد لها، ولا على طبيعة الدواء المعالج به. فأولئك أقرب إلى السلامة في العاجل والآجل، وهؤلاء أكثر فائدة في العاجل، وأكبر غرورا في الآجل.}هـ[170/2].

قلت: وكل هذا المقال، الذي قرره هذا الحافظ وأطال فيه المجال، رد وإنكار لما حدث في عصره من التقليد المجرد، ورفض النظر في الأصول، واعتماد أقوال أهل الفروع، وجعلها بمنزلة آيات "القرآن" الكريم، أو أحاديث الرسول. وهو في معنى رفع التقليد، ووجوب الاجتهاد. وقد وجه القول بعد هذا مفيدا أن هذا المذهب التقليدي، إنما ظهر فشوه بالاندلس وفي المغرب. وأما غيرنا من أهل المشرق، فلم يزالوا على اعتبارهم للأصول والمناظرة فيها، والبحث عن العلل وأصولها، إذ قال:

{واعلم أنه لم تكن مناظرة بين اثنين أو جماعة من السلف، إلا لتفهم وجه الصواب فيصار إليه، ويعرف أصل القول وعلته، فيجري عليه أمثلته ونظائره. وعلى هذا الناس في كل بلد، إلا عندنا، كما شاء الله ربنا، وعند من سلك سبيلنا من أهل المغرب فإنهم لا يقيمون علة، ولا يعرفون للقول وجهها. وحسب أحدهم أن يقول: فيها رواية لفلان، ورواية لفلان. ومن خالف عندهم الرواية التي لا يقف على معناها وأصلها، وصحة وجهها، فكانه خالف نص "الكتاب"، وثابت السنة} [171/2].

ثم أفاض في تخطئة أصحاب هذا المذهب، وكل ذلك راجع إلى ذم التقليد. وقد عقد بابا في ذلك سابقا، فقال فيه: {باب فساد التقليد ونفيه، والفرق بين التقليد والاتباع}. وحقق القول في ذلك بما لا تجده عند غيره. وقد بالغ في ذم التقليد هنالك، واستدل على ذلك بالآيات والأحاديث والآثار عن الصحابة، وأهل العلم من أئمة المذاهب وغيرهم. ونظم في ذلك أبياتا فقال:

يا سانلي عن موضوع التقليد خذ عني الجواب بفهم لب حاضر
لا فـسـرق بين مقلد وبهيمـة تنقاد بين جنـسـادل ودعـاثر

وهذا مأخوذ مما رواه عن عبد الله ابن المعتز، إذ قال: لا فرق بين بهيمة تقاد، وإنسان يقلد. هـ ثم قال أبو عمر:

تبا لقااض أو لمفت لا يرى	علا ومعنى للمقال السائر
فإذا اقتديت فبالكتاب وسنة المبعوث	بألدين الحنيف الطاهر
ثم الصحابة عند عدمك سنة	أولاك أهل نهى وأهل بصائر
وكذلك إجماع الذين يلونهم	من تابعيهم كإبراهيم عن كابر
إجماع أمتنا، وقول نبينا	مثل النصوص لدى الكتاب الزاهر
وكذا المدينة حجة إن أجمعوا	متتابعين أو انلا بأواخر
وإذا الخلاف أتى، فدونك فاجتهد	ومع الدليل فمل بفهم وأقر
وعلى الأصول فقس فروعك لاتقس	فرعا بفرع كالجهول الحائر

[هـ/2/115].

[كلام ابن عبد البر في مسألة التقليد والاجتهاد، وتفسيره]

ثم اعلم أن كلام هذا الحافظ مع عالم مثله حافظ، لا مع العامة، ولا من هو في حكم العامة، من نابغة طلبتنا الذين يطالعون بعض الكتب التي لم يكن لها قيمة عند علمائنا فيما مضى، ككتب ابن حزم وغيرها، ويقرأونها ولا يفهمون مغزاها، ولا يفرقون بين صحيحها وواهيها في اقتباس مبناها. قال الحافظ أبو عمر:

{وهذا كله لغير العامة؛ فإن العامة لا بد لها من تقليد علمائها عند النازلة تنزل بها، لأنها لا تتبين موقع الحجة، ولا تصل بعدم الفهم إلى علم ذلك، لأن العلم درجات؛ لا سبيل منها إلى أعلاها إلا بنيل أسفلها. وهذا هو الحائل بين العامة وبين طلب الحجة}. قال:

{ولم تختلف العلماء أن العامة عليها تقليد علمائها، وأنهم المرادون بقول الله تعالى: (فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون)} [هـ/2/114].

هذا؛ ومسألة التقليد والاجتهاد مما تناضل فيه العلماء المتقدمون والمتأخرون، وكل جانب استدل لما ذهب إليه، بما ثبت عنده من الأدلة، وانتصر لما ذهب إليه، ورأى أن مذهب غيره باطل، ولا حجة له في ذلك. وألف كل جانب في ذلك، ولا زال ذلك الخلاف مستمرا إلى عصرنا.

وقد حررت القول في ذلك في كتابي "الأبحاث السامية"، وبينت في ذلك وجه الصواب، وما ذهب إليه المحققون من أهل القرن الثامن. وأيد ذلك أهل الإتحاف من

الفقهاء، الذين كان في عصرهم عليهم المدار في الفتاوى والأحكام، والمرجع إليهم في تحقيق الحق، وإيضاح المنهج في هذا المقام.

ثم إن الكلام في هذه المسألة هنا، إنما جرّ إليها الكلام؛ وإلا فالمقصد هو ما أسلفناه من التمهيد للمرحلة السادسة التي اجتازها الحديث. وهي هذا التراجع العلمي، والضعف الذي اعتدى أعضاء أهل الرواية والدراية، والتقدم في المعارف الصحيحة بالقطر الأندلسي. يقول الإمام الحافظ، الفقيه العمدة في مذهب مالك، المفسر أبو بكر بن العربي مبينا لسبب هذا التفهقر، وموجب هذا التأخر، ونقله عنه في "الديباج"، فقال في ترجمة أبي الوليد الباجي ما لفظه:

{وذكره، يعني الباجي، القاضي أبو بكر بن العربي، رحمه الله تعالى، في كتاب "القواصم والعواصم" له، بعد ذكره ما وقع في الغرب من الفتن، فقال: عطفنا عنان القول إلى مصائب نزلت بالعلماء في طريق الفتوى، لما كثرت البدع، وذهب العلماء، وتعاطت المبتدعة منصب الفقهاء، وتعلقت بهم أطماع الجهال، فقالوا بفساد الزمان، ونفوذ وعد الصادق في قوله، صلى الله عليه وسلم: "اتخذ الناس رؤساء جهالا فافتوا بغير علم؛ فضلوا وأضلوا"، وبقيت الحال هكذا، فماتت العلوم، إلا عند آحاد الناس، واستمرت القرون على موت العلم وظهور الجهل}. ثم قال:

{حتى آل الحال إلى أن ينظر في قول مالك وكبراء أصحابه، ويقال: قد قال في هذه المسألة أهل قرطبة، وأهل ظلمنكة، وأهل طليطلة، وأهل طليطلة. وصار الصبي إذا عقل، وسلخوا به أمثل طريقة لهم، علموه "كتاب" الله تعالى، ثم نقلوه إلى الأدب، ثم إلى "الموطأ"، ثم إلى "المدونة"، ثم إلى "وثائق" ابن العطار، ثم إلى "أحكام" ابن سهل. ثم يقال: قال فلان الطليطلي، وفلان المجريطي، وابن مغيث، لا أغاث الله يداه. فيرجع القهقري، ولا يزال إلى وراء. ولولا أن الله تعالى من بطانة تفرقت في ديار العلم، وجاءت بلباب منه، كالقاضي أبي الوليد الباجي، وأبي محمد الأصيلي، فرشوا من مياه العلم على هذه القلوب الميتة، وعطروا أنفاس الأمة الذفرة، لكان الدين قد ذهب. ولكن تدارك البارئ سبحانه بقدرته ضرر هؤلاء بنفع هؤلاء، وتماسكت الحال قليلا، والحمد لله تعالى.} [ص121].

[القاضي عياض] وما رآه في أهل زمانه من زهدهم في علم الحديث]

وأتى بعد هذين العالمين، وفقاً لأثرهما، وتحلى بعلمهما، وأخذ الحظ الوافر من حفظهما للحديث وإتقانتهما، وهو القاضي أبو الفضل، عياض، الشهير، إمام وقته في الحديث وعلومه، والمعنى بشرحه وضبطه، وإيضاح مشكله وتفسير غريبه، مع علمه بالتفسير وجميع علومه، وإمامته في الفقه والأصول، وتقدمه في العلوم الأدبية لغة وإنشاءً، نثراً ونظماً. وله عدة شيوخ سماعاً وإجازة، غرباً وشرقاً. ومن أجل شيوخه، القاضي أبو بكر ابن العربي، الذي قلنا إنه قفا أثره. كان مولده سنة 496، وكانت وفاته بمراكش سنة 544، فهو من أهل القرن السادس. فشاهد في زمانه تبدل الأحوال، وزهد أهل العلم في اقتناء علوم الحديث، التي هي الأصل الثاني الذي من حاد عنه حاد عن الدين كله في الإقبال والإقبال، وأصبح يندب تلك الأيام التي كان فيها هذا العلم هو الأهم المقدم، والمقصد المطلوب، وهو منتهى الآمال، وصار يبكي ويرثي لضعف الهمم ورميها على المقصد المحمود بالإهمال، فقال في مقدمة كتابه "المشارك"، بعد أن ذكر ما صرفت الأمة، المقتدى بهم في هذا الفن، من الهمم العالية، والجهود المتتابعة المتوالية، ما لفظه: {ثم كئت بعدهم الهمم، وفترت الرغائب، وضعف المطلوب والطالب، وقلّ القائم مقامهم في المشارق والمغرب، وكان جهد المبرز في حمل السنن والآثار نقل ما أثبت في كتابه، وأداء ما قيده فيه، دون معرفة لخطابه من صوابه، إلا آحاداً من مهرة العلماء، وجهابذة الفقهاء، وأفرادا كدراري نجوم السماء. ولعمر الله إن هذه لخطبة أعطى صاحب الشريعة للمتصف بها الشرف والأجر قسطه، إذا وفى عمله شرطه، وأتقن وعيه وضبطه، فقال، عليه السلام، في الحديث الصحيح: "نصر الله امرءاً سمع مقالتي فوعاها، فأداها كما سمعها. فرب حامل فقه ليس بفقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه." [2/1].

وإذا سمعت كلام هؤلاء الأمة الكبار، والجهابذة الذين اشتهر علمهم في سائر الأعصار والأقطار، صح لنا أن نجعل منتهى المرحلة الخامسة، التي مبدأها أواسط القرن الرابع، آخر القرن السادس، حيث تقلص ظل أعمال تلك المرحلة، وخلفتها مرحلة أضاعت تلك الأعمال، التي صرفت أوقاتها فيها أولئك الرجال.

[الشروع في التمهيد للمرحلة السادسة]

فأقول: إن هذه المرحلة السادسة، يصح على وجه الإجمال أن تكون هي أوائل القرن السابع، لأن هؤلاء الأعلام الذين كانوا أعلام القرن السادس، وما قبله من القرن الخامس، رموا عن قوس واحدة، وأعربوا عن مشاهدة ما عليه أعصارهم بعبارة متفككة متحدة، وأن الحال في أمر الحديث والآثار، صارت إلى انحطاط وانهايار، وأن أهل العلم في ذلك العصر نزلوا عن المرتبة العليا، واكتفوا بخطة التقليد، وهي عندهم قاصرة تعد في المرتبة الدنيا. وخلصته أن هؤلاء كلهم يستكرونها ما وقع في عصورهم، والقصور في التطلع إلى الأخذ من الأصول، والاكتفاء بقول فلان وفلان؛ ومعناه الاشتغال بما فرعه أهل المذاهب من تفريع الفروع، وجعل نصوصهم كنصوص أهل الشريعة من غير رد فيما اختلفوا فيه إلى الله ورسوله.

ثم إننا لا بد أن نقدم هنا مقدمة يمكن منها فهم المقام، وعدم تضليل كل فريق من هذين الفريقين: الفريق الأول الذين، وإن قلدوا، لم يجعلوا التقليد عليه المعول، بل تناولوا التقليد بالشمال، وأخذوا الرجوع إلى الأصول باليمين، وجعلوا عليه المعول، فأقول: لا يخفى أن الله تعالى أرسل إلينا رسولا بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله، بالحجج الباهرة، والأدلة الواضحة الظاهرة، وأنزل عليه كتابه العزيز المجيد، المحكم المبين، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، أنزله عليه، والأمة إذ ذاك التي أنزل في أرضها أمة عربية أمية، وهي من كل العلوم مجردة خالية، إلا شيئا واحدا وهو التفاخر بالأنساب، والتسابق في ميدان البلاغة والبيان، مع الإقدام والتباري في الحروب عند تناضل الأقران. وأهم ما كان عندهم هو المباهاة في أسواقهم، بإشاد نبغاء شعرائهم، طناتة قصاندهم، فالمبرز فيها يحكمون له في ذلك بالسبق، ويعطون له من المكاة أكبر حق، حتى كانوا يعلقون تلك القصائد، التي فازت بالقدح المعطى، في المقام الذي كانوا يجلبونه ويعتقدون أنه المكان الأجل الأعلى، ليشاهد هذه البلاغة كل من جاء هذا البيت المعظم من كل فج عميق، فيقرأ هذا الشعر الرقيق، فيعترف لمنشئه بأنه أحرز الإجابة في البلاغة، وأنه فاق غيره في هذا الطريق، فيصبح هذا الشاعر بشعره يفتخر، ويعتبر نفسه كأنه كسرى أو قيصر.

فجاء القرآن بلسان عربي مبين، يتلقاه كل بليغ وفصيح، ومبرز في اللسان العربي بالميمين، ويسجد العربي لبلاغته مقراً بفصاحته، معترفاً بأنه كلام ليس بشعر ولا نثر، ولا بأسجاع الخطب، ولا بتكلف أهل الكهانة، جلباً لقلوب أهل الشكوك. بل هو نور وكتاب مبين، يهدي به الله من امتزج نوره بسره. وهو كتاب مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم، ثم تلين جلودهم وقلوبهم إلى ذكر الله، ففتح الله به عيوننا عمياً، وآذاننا صماً، وقلوبنا غلفاً، وتحدى المعارضين بأن يأتوا بمثله، أو بسورة منه، أو بحديث مثله، فأعلنوا العجز، وأيقنوا بوقوفهم عن المعارضة، وأن ذلك بعيد عنهم بعد السماء عن الأرض، ولا سبيل لهم إلى المعارضة في الطول والعرض. وغاية ما صاروا إليه بغنادهم، أن يقولوا: هو سحر مفترى، ما سمعنا به في آباننا الأولين، وأنه كلام لفته وعلمه له بشر. وأصبحوا في إفكهم يتخبطون، وفي حيرتهم وجهالتهم يعمهون، حتى ظهر لهم الحق ظهور الشمس في الظهيرة، وتبينت لهم الهداية حتى شاهدها كل ذي بصر وبصيرة، ودخل الناس في هذا الدين الحنيف أفولجاً، وانتشرت شرائعه وأشرقت في الآفاق سراجاً وهاجاً، فخرجوا من الظلمات إلى النور، وامتألت بحقائق معارفه وأسراره منهم الجوانح والصدور، فأصبح الأعرابي الذي كان حسبه قيادة البعير، يقود أهله وقومه بعلمه إلى جنات النعيم، بعد أن كان يقودهم إلى عذاب السعير.

[مقام الصحابة في العلم والفهم، والقول بأنهم لم يكونوا كلهم أهل فتياً]

ثم كان من هؤلاء [من كانوا] حفاظاً لكتاب الله، واعين لما رووه من حديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فكانوا يأخذون الأحكام من "القرآن" بالفهم الثاقب، ودرائتهم الأصلية بأساليب العربية، ومقامات بلاغتها، ومسالك عللها، مع ما استضاءوا به من نور صاحب الرسالة، وما أمدهم به من المعارف والعلوم، التي انفتحت لهم بها أبواب المنطوق والمفهوم.

فكانوا هم القدوة، وعلى فتاويهم العمدة، وبهم، لما أخذوه عن الرسول، عليه السلام، الأسوة. والمرجع عندهم في ذلك الكتاب والسنة، وإن لم يجدوا في ذلك نصاً، اجتهدوا جهدهم، مع التحري والفرار ما أمكنهم من الهوى، كما هو معلوم. هذا وإن قلنا إن كل أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، أو جلهم، كانوا في العلم نبلاء، وفي الفتوى فقهاء، وفي سائر المعارف الدينية والدنيوية أجلة نبهاء، كما يفيد حديث أبي نر، الذي

رواه ابن سعد في "الطبقات" وغيره، إذ قال: لقد تركنا رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وما يقلب طائر جناحيه في السماء، إلا ذكرنا منه علما. ه؛ فإن ظاهر هذا الحديث يفيد العموم.

ولكن الذي نقله ابن خلدون، هو أن الصحابة كلهم لم يكونوا أهل فتيا، ولا كان الدين يؤخذ عن جميعهم. وإنما كان ذلك مختصا بالحاملين للقرآن، العارفين بناسخه ومنسوخه، ومتشابهه ومحكمه، وسائر دلالاته، مما تلقوه من النبي، صلى الله عليه وسلم، أو ممن سمعه من عليتهم، وكانوا أمة أمية، فأختص من كان منهم قارنا للكتاب بهذا الإسم لغرابته يومئذ. قال:

{ويبقى الأمر كذلك. ثم عظمت أمصار الإسلام، وذهبت الأمية من العرب بممارسة الكتاب، وتمكن الاستنباط، وكمل الفقه، وأصبح صناعة وعلم، فبدلوا باسم الفقهاء والعلماء من القراء} هـ [المقدمة: 393].

وربما يدل لهذا [ما جاء] في ترجمة ابن سعد في "طبقاته" لأهل العلم والفتوى من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقال:

{باب أهل العلم والفتوى من أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم} ثم روى بسنده أن أبا بكر الصديق، كان إذا نزل به أمر يريد فيه مشاورة أهل الرأي وأهل الفقه، ودعا رجالا من المهاجرين والأنصار؛ دعا عمر وعثمان وعلي، وعبد الرحمن بن عوف، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت. وكل هؤلاء كان يُفتي في خلافة أبي بكر؛ وإنما تصير فتوى الناس إلى هؤلاء. فمضى أبو بكر على ذلك، ثم ولي عمر، فكان يدعو هؤلاء النفر. وكانت الفتوى تصير وهو خليفة، إلى عثمان وأبي زيد. [350/2].

[الصحابة الذين كانوا يفتون زمن الرسول، عليه الصلاة والسلام]

ثم روى ابن سعد أن الناس كانوا يفتون على عهد رسول الله، صلى الله عليه وسلم: ثلاثة نفر من المهاجرين، وثلاثة من الأنصار: عمر وعثمان وعلي، وأبي بن كعب، ومعاذ ابن جبل، وزيد بن ثابت. وفي رواية له عن المسور بن مخرمة، قال: كان علم أصحاب

رسول الله، صلى الله عليه وسلم، ينتهي إلى ستة إلى: عمر وعثمان وعلي، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت. [350/2].

وفي رواية له عن عامر قال: قضاة هذه الأمة أربعة: عمر وعلي، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري. ودهاة هذه الأمة أربعة: عمرو بن العاص، ومعاوية بن أبي سفيان، والمغيرة بن شعبة، وزباد. هـ [351/2].

ثم ذكر أفراداً، ومنهم غير هؤلاء من هؤلاء الأعلام. وأفرد كل واحد بترجمة، فذكر عبد الله بن سلام، وأبا ذر، وزيد بن ثابت، وأبا هريرة، وابن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو، والسيدة عائشة، زوجة النبي، صلى الله عليه وسلم.

وبكل حال، فإن العدد لا يفيد الحصر؛ بل في هؤلاء الأصحاب من يساوي هؤلاء أو يقاربه في العلم. وتخصيص سيدنا عمر بالاستشارة، لا يقتضي قصور غيرهم ممن لم يذكرهم. وبكل حال، فإن الصحابي الذي اجتمع بالنبي، صلى الله عليه وسلم، وحادثه وتردد إليه، واقتبس من أنوار علومه، فهو إمام في هذه الأمة، وهو نجم في سماء هذه الشريعة يهتدى به في ظلمات الجهالة، ويُقتدى به في مسالك الإرشاد ومناهج الهداية. ولهذا قال عليه السلام: "أصحابي كالنجوم؛ بأيهم اقتديتم اهتديتم". ورحم الله الإمام البوصيري إذ يقول:

وَيَأْصْحَابِكَ الَّذِينَ هُمْ بِعَدِّكَ فِينَا الْهُدَاةُ وَالْأَوْصِيَاءُ

وهذا كله استدلال، وبيان أن الصحابة، رضي الله عنهم، كفاهم نور النبوة، وصفاء الرسالة عن أن يستعينوا في فهم الكتاب والسنة بعلم مبتدع، أو قواعد تقرر وتتبع. بل منهم أحدثت تلك القواعد، وعلى ما أسسوه من العلوم النبوية والفتوحات الربانية، بنى من بعدهم قواعد هذه الفنون المصنفة من أصول الفقه وقواعد العربية، وكل ما يفهم به كتاب الله وسنة رسوله، إذ العلم الصحيح ما أتى عنهم، إذ منهم انشقت الأسرار، ومن شموسهم استضاءت قلوب الأبرار. فمن حاد عن مناهجهم وروايتهم، وأعرض عن مأخذ هدايتهم، فقد أعرض عن الشريعة الغراء، وتمسك بحبل الجهالة حتى هوت به ريح الضلالة في مكان سحيق من البيداء.

[التغيرات التي طرأت على الأمة، وما اقتضاه ذلك من تدوين علوم جديدة]

ثم بعد ما قررنا، وبالكلام الواضح البين أعربنا، أقول: إن الناس بعد أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وانقطاع الخلافة، وكادت بعدهم مصرت الأمصار، وفتحت الأقطار، وانتشرت في أنحاء العالم أي انتشار، واختلطت الأجناس، وتخالفت الألوان، واختلفت الألسن، وتباينت اللغات، وتبدلت العوائد، واستحالت في المآكل والمشرب والتصرفات في المقاصد، فخالط العربي الأعجمي، وامتزج الحجازي بالعراقي، وتلاقى الهندي بالمصري، وتصاهر الشرقي بالغربي؛ أوجبت هذه التغيرات تغيرا في الآراء، وتدافعا في العقائد والأهواء، وحدثت أمور جديدة في المعاملات، وتغيرا كبيرا في التصرفات.

إذ ذلك، اضطر أهل العلم إلى تدوين علوم جديدة لم تكن في عصر الصحابة، إذ لم يكونوا محتاجين إليها بطبيعة خلقتهم، وسليقة أميتهم، ومطية عربيتهم، فقام أهل القرن الثاني بتجديد أفكارهم، ونجديد ما أمكنهم، من تدوين ما يمكن للأمة السير على قويم منهاجهم الذي يستدعيه التجديد العصري، الذي أجروه في ذلك على المنهج الشرعي، من تدوين القواعد الشرعية، واتباع الأصول في ذلك، التي لا تحيد عنها الأمة الإسلامية، وهي الكتاب والسنة. ثم إن أعوزهم وجود مسألة فيهما، فزعدوا إلى الاجتهاد على تلك الأصول، بحيث لا يخرجون عنها قيد رمح، إذ من خرج عن هذه الأصول خرج عن الملة.

[أصول الاجتهاد والقياس ومستندهما]

وقد ذكر الإمام الشهرستاني في كتابه "الملل"، لمسألة الاجتهاد مقامة مختصرة،

فقال:

{اعلم أن أصول الاجتهاد وأركانها أربعة، تعود إلى اثنين: الكتاب والسنة، والإجماع والقياس. وإنما تلقوا صحة هذه الأركان وانحصارها من إجماع الصحابة، وتلقوا أصل الاجتهاد والقياس وجوازه منهم أيضا، فإن العلم بالتواتر قد حصل أنهم إذا وقعت لهم حادثة شرعية، من حلال أو حرام، فزعدوا إلى الاجتهاد، وابتدأوا بكتاب الله تعالى. فإن وجدوا فيه نصا ظاهرا، تمسكوا به، وأجروا حكم الحادثة على مقتضاه. وإن لم يجدوا فيه نصا، فزعدوا

إلى السنة. فإن روي لهم في ذلك خبر، أخذوا به، ونزلوا على حكمه. وإن لم يجدوا الخبر، فرعوا إلى الاجتهاد. فكانت الأركان الاجتهادية عندهم اثنين أو ثلاثة، ولنا بعدهم أربعة، إذ وجب علينا الأخذ بمقتضى إجماعهم واتفاقهم، والجري على مناهج اجتهادهم. { ثم قال:

{ومستند الاجتهاد والقياس هو الإجماع. وهو أيضا مستند إلى نص مخصوص في جواز الاجتهاد. فرجعت الأصول الأربعة، في الحقيقة، إلى اثنين. وربما ترجع إلى واحد، وهو قول الله تعالى.} قال:

{وبالجملة، نعلم قطعا ويقينا أن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات، مما لا يقبل الحصر والعد. ونعلم قطعا أيضا أنه لم يرد في كل حادثة نص، ولا يتصور ذلك أيضا. والنصوص إذا كانت متناهية، والوقائع غير متناهية، ولا يتناهى ما لا يضبطه ما يتناهى، علم قطعا أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار، حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد. ثم لا يجوز أن يكون الاجتهاد مرسلا خارجا عن ضبط الشرع، فإن القياس المرسل شرع آخر، وإثبات حكم من غير مستند وضع آخر. والشارع هو الواضع للأحكام، فيجب على المجتهد أن لا يعدو في اجتهاده عن هذه الأركان.} هـ [32/2 بهامش الفصل].

ثم ذكر الشهرستاني شروط الاجتهاد، وهو كله مقرر في كتب الأصول، ومن طالعها نال إلى كل ما أسلفناه الوصول. وإنما جننا بهذه النبذة الجميلة المعروفة، لأجل ذكر قوله:

{ثم إن المجتهدين من هذه الأمة محصورون في صنفين لا يعدوان إلى ثالث: أصحاب الحديث، وأصحاب الرأي. أصحاب الحديث، وهم أهل الحجاز، هم أصحاب مالك بن أنس، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعي، وأصحاب سفيان الثوري، وأصحاب أحمد بن حنبل، وأصحاب داود بن علي بن محمد الأصفهاني. وإنما سموا أصحاب الحديث، لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار، وبناء الأحكام على النصوص، ولا يرجعون إلى القياس، الجلي والخفي، ما وجدوا خبرا أو أثرا.} هـ [المِلل: 38/2].

[أبو حنيفة، إمام أهل الرأي، وما تلقاه من انتقادات من مخالفه]

قلت: وهذا التمييز في المآخذ الشرعية، لم يزل معتركا في كل عصر، ومحل النضال في كل زمان، إلى عصرنا هذا. ولقد تلقى إمام أهل الرأي، أبو حنيفة من المخالفين انتقادات كثيرة، وردودا كادوا أن يخرجوه بها عن الملة، وضللوه وجعلوه خلوا من كل حديث،

وقالوا، كما رواه الخطيب في "تاريخه"، عن أبي بكر بن داود: جميع ما رواه أبو حنيفة من الحديث مائة وخمسون حديثاً، أخطأ، أو قال غلط، في نصفها. [416/13].

أما إبطال ما ذهب إليه في مذهبه من الاعتماد على الرأي، وترك الحديث، وذمه في ذلك، والتفكير من هذا المذهب، والمبالغة في تضليله، فهو شيء كثير. فقد روى الخطيب عن هشام بن عروة، عن أبيه، قال: {لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً، حتى ظهر فيهم المولدون أبناء سبائا الأمم، فقالوا فيهم بالرأي، فضلوا وأضلوا. قال سفيان: ولم يزل أمر الناس معتدلاً، حتى غير ذلك أبو حنيفة بالكوفة، وعثمان اللبتي بالبصرة، وربيعة بن أبي عبد الرحمن بالمدينة، فنظرنا، فوجدناهم من أبناء سبائا الأمم.} [تاريخ بغداد: 395/13]. وأطال الخطيب في هذا الموضوع.

كما انتقدوا عليه في العقيدة، من القول بخلق "القرآن" ونحوه، وأطال الخطيب في النقول عن القائلين بتضليله، والتصريح بخروجه عن الملة، ومنها ما نقله ما كان يتمثل به ابن أبي ليلى شعراً:

إلى سنآن المرجنين ورأيهم عمر بن ذر وابن قيس الماصر
وعتبية الدباب لا يرضى به وأبا حنيفة شيخ سوء كافر

[رأي أهل الإنصاف والصدق في أبي حنيفة]

ولكن من رجع إلى الحق، وتتبع مقالات أهل الإنصاف والصدق، حكم على أبي حنيفة بأنه كان من أفراد هذه الأمة، إذ كان عالماً عاملاً، زاهداً عابداً، ورعاً تقياً، كثير الخشوع، دائم التضرع إلى الله تعالى، بحرّاً في الفقه موقفاً فيه، كما شهد له بذلك الأئمة المجتهدون الذين عاصروه وغيرهم، فقد روى الخطيب عن الحماني، قال:

{سمعت ابن المبارك يقول: رأيت الحسن بن عمارة، أخذاً بركاب أبي حنيفة، وهو يقول: والله ما أدركنا أحدًا تكلم في الفقه، أبلغ ولا أصبر ولا أحضر جواباً منك. وإنك لسيد من تكلم فيه في وقتك غير مدافع. وما يتكلمون فيك إلا حسداً}.

وروى أيضاً عن عبد الله بن داود أنه قال:

{الناس في أبي حنيفة رجلان: حاسد وجاهل. وأحسنهم عندي حالاً جاهل.} [تاريخ

بغداد: 367/13].

وروى أيضاً عن أبي غسان، قال:

{ سمعت إسرائيل يقول: كان نعم الرجل النعمان. ما كان أحفظه لكل حديث فيه فقه، وأشد فحوصه عنه، وأعلمه بما فيه من الفقه. وكان قد ضبط عن حماد، فأحسن الضبط عنه. فأكرمه الخلفاء والأمراء والوزراء. } [تاريخ بغداد: 339/13].

وروى أيضا عن الفضيل بن عياض، أنه كان يقول:

{كان أبو حنيفة رجلا فقيها، معروفا بالفقه، مشهورا بالورع، واسع المال، معروفا بالانضال على كل من يطيف به، صبورا على تعليم العلم بالليل والنهار، حسن الليل، كثير الصمت، قليل الكلام، حتى ترد المسألة في حلال أو حرام؛ فكان يحسن أن يدل على الحق، هاربا من مال السلطان}. قال: {وزاد ابن الصباح: وكان إذا وردت عليه مسألة فيها حديث صحيح اتبعه؛ وإن كان عن الصحابة والتابعين، وإلا قاس وأحسن القياس}.

ثم روى عن أبي يوسف أنه كان يقول:

{ما رأيت أحدا أعلم بتفسير الحديث، ومواضع النكت التي فيه من الفقه، من أبي حنيفة}. [تاريخ بغداد: 340/13].

ومن كلامه ، رضى الله عنه: {من ظن أنه يستغني عن التعلم، فليبك على نفسه}. [تاريخ بغداد: 350/13].

وناهيك بفضله وعمله بعلمه، وزهده في هذه الدنيا وجاهها، والتمكن في التفاخر من الاتصال بأمرائها وحكامها، أنها عرضت عليه بزینتها وحبيلتها، ورغبت فيه بجمال زهرتها ورائق طلعتها، فأعرض عنها، لعلو همته، ولم يلتفت إلى حسنها، لزهده في عرضها الفاني، وإقباله على الله، والاشتغال بما يقرب إلى حضرته.

فقد راودته الدولة الأموية على ولاية القضاء، وألحت عليه في ذلك، فامتنع وأبى. ثم هدد في قبولها، ثم ضرب مرارا، وهو مصر على إبيائه، نافر من الدخول في هذه الخطة التي يذبح فيها بغير سكين بخطينته؛ فلقد دعاه ابن هبيرة، والي العراق أيام مروان، إلى أن يلي قضاء الكوفة، فأبى عليه، فضربه مائة سوط وعشرة أسواط، في كل يوم عشرة أسواط، وهو على الامتناع. فلما رأى ذلك، خلى سبيله.

ولما نقله أمير المؤمنين، جعفر المنصور، إلى بغداد، وراوده على القضاء، وهي العاصمة، أبى أيضا. فحلف أمير المؤمنين عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة أن لا يفعل، فحلف المنصور ليفعلن، فحلف أبو حنيفة أن لا يفعل، فقال الربيع الحاجب: ألا ترى أمير المؤمنين

يخلف؟! فقال أبو حنيفة: أمير المؤمنين على كفارة أيماته، أقدر مني على كفارة أيماتي؛ وأبي أن يأي. فأمر به إلى الحبس. [تاريخ بغداد: 328/13].
وهذا غاية الورع والزهد، والتباعد عن رفعة الدنيا وزينتها، والتصلب في المحافظة على صلاح نفسه، والابتعاد عما يقربه إلى أهل الدنيا والرياسة التي تهوي بديانته إلى هوة انحرافه عنها.

[حقيقة المذهب الحنفي، وإمامه]

وتبين مما ذكرنا هنا سابقا عن الخطيب، أن مذهب الإمام أبي حنيفة ليس هو برأي مجرد، ولا أنه على هواه معتمد. بل هو مذهب، كما اختاره، أنه لا يعتمد فيه إلا على ما صحّ من الحديث أو آثار الأصحاب. وبالضرورة أنه يعتمد كذلك بالأحرى على ما في "القرآن" من النصوص الواضحة، وآيات الأحكام الصريحة، وأنه إن أعوزه ذلك؛ فزج إلى القياس.

ولقد كنت سابقا، أيام القراءة وغيرها، أستشكل ما يتبادر إلى الفهم، من أن هذا المذهب رأي مجرد من الأدلة، مستند إلى الهوى. وكنت أستعظم ذلك، لأن هذا أقرب شيء إلى تشريع ما لم يأذن به الله، وإحداث لقوانين عقلية وضعية تشبه هذه القوانين العصرية، التي من قال بها رافضا للكتاب والسنة، ولا سيما في الحدود المنصوصة، فهو خارج عن الملة، داخل في قوله تعالى: (أَفَرَأَيْتَ مَنْ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ عِثَانَةً فَمَنْ يَهْدِيهِ مِنْ بَعْدِ اللَّهِ). وقال: (وَلَا تَقُولُوا لِمَا نَصَبْنَا لَكُمْ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَقْتُلُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ).

ولم يزل الأئمة من الصحابة والتابعين، وتابعيهم إلى عصرنا، يذمون القول بالرأي، ويضللون من قال به. فقد روى أبو عمر ابن عبد البر، في كتابه "جامع بيان العلم"، عن عطاء عن أبيه، قال:

{سئل بعض أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، عن شيء، فقال: إني لأستحي من ربي أن أقول في أمة محمد برأيي}.

ونقل عن "البييمة" كلاما في الموضوع، ومنه:

{وما ينقم على أهل البدع إلا أنهم اتخذوا الدين رأيا. وليس الرأي ثقة ولا حتما، ولم يتجاوز الرأي منزلة الشك والظن إلا قريبا، ولم يبلغ أن يكون يقينا ولا ثبوتا. ولستم سامعين

أحدا يقول لأمر قد استيقته وعلمه: أرى أنه كذا وكذا. فلا أجد أحدا أشد استخفافا بدينه، ممن اتخذ رأيه ورأي الرجال ديننا مفروضا}. قال أبو عمر إثر هذا الكلام: {إلى هذا المعنى، والله أعلم، أشار مصعب الزبيري في قوله:

فاترك ما علمت لرأي غيري وليس الرأي كالعلم اليقين

[هـ. 33/2].

قلت: وهذا المعنى الذي كان يختلج في ذهني، ويتردد في فكري، كنت كتبت فيه قديما، كتابة أزلتُ بها عن خاطري هذا الإشكال، وذلك أني وجدت هذه الكتابة على هامش "الأزهار" لابن الحاج، لما قرأت فيه قول عياض في أبي حنيفة، ما نصه:

{هو ممن سلّم له حسن الاعتبار، وتدقيق النظر والقياس، وجودة الفقه والإمامة فيه. لكن ليس إمامة في الحديث، ولا استقلال بعلمه، ولا يدعيه ولا يدعى له}. قال:

{ويقال لأهل مذهبه أهل الرأي، لأنه يقول بتقديم القياس والاعتبار، على السنن والآثار. وكان بينهم وبين طائفة أهل الحديث وحشة ومنافرة. وقد أكثر البخاري في "صحيحه" من البحث معهم، والرد عليهم {إخ. ص: 165}.

وهذا لفظ ما كتبتَه: قوله: ليس له إمامة في الحديث، إخ، أي لم يكن له فوقان في علم الحديث وروايته، بمعنى التخصص فيه، حتى يدعى محدثا، وإلا فالقدر الذي يصح به اجتهاده قد حصله. وقد بين هو، رضي الله عنه، طريقة اجتهاده بقوله، حسبما في "تاريخ" الخطيب:

{أخذ بكتاب الله. فإن لم أجد، فبسنة رسول الله. فإن لم أجد، أخذت بقول أصحابه، أخذًا بقول من شئت منهم، ولا أخرج لقول غيرهم. فأما إذا انتهى الأمر أوجاء إلى إبراهيم والشعبي، وابن سيرين، والحسن وعطاء، وسعيد بن المسيب - وعدد رجالا- فقوم اجتهدوا؛ فأجتهد كما اجتهدوا} هـ.

وقد بين العلامة ابن خلدون وجه استكثار أهل العراق من الاعتماد على القياس، وتركهم الأخذ بالآثار، حتى سموا أهل الرأي؛ فقال:

{وكان الحديث قليلا في أهل العراق، لما قدمناه، فاستكثرنا من القياس ومهروا فيه، فلذلك قيل أهل الرأي. ومقدم جماعتهم الذي استقر المذهب فيه وفي أصحابه؛ أبو حنيفة} هـ [المقدمة: ص 393].

وأنا أزيد في الاعتذار عن الإمام أبي حنيفة، في تقديم القياس على الأحاديث التي لم تصح عنده، بأن العراق كان موطناً للأمرء، والاختلاق ووضع الأحاديث، وتخريجها دون سند وقع عليه الاتفاق. ولهذا كان يسميه الإمام مالك بدار الضرب، تضرب فيه الأحاديث الموضوعية وتسك، كما تسك السكة، فلهذا در الإمام، وما أشده احتياطاً في القول بما لا يصح إدخاله في شريعة الإسلام.

ولقد أطل الحافظ الخطيب البغدادي في "تاريخه"، في ترجمة هذا الإمام، مما يصح أن يكون مؤلفاً مستقلاً، وذكر له من المناقب شيماً جمةً، ثم شأنها بمقالة أعدائه فيه؛ ولذلك عيب عليه في ذلك. وممن عاب عليه في ذلك صاحب "وفيات الأعيان".
وألقيتُ بنسخة من "التاريخ" المذكور، بعد تعداد الخطيب ما ثلثه به حساد هذا الإمام، وما عدوه في ذكر مساوئه في الجزء: 13 صحيفة 369، ما لفظه:

قد أسرف الخطيب، رحمه الله تعالى. وللإمام الأعظم، رضي الله عنه وأرضاه، كما غيره من أئمة الهدى، بحار من الفضائل يغرق فيها ما قيل فيه. ولا شك أن للعصبية المذهبية شأناً وأي شأن في إكثار ما نقله الخطيب في ترجمة الإمام الأعظم، رحمه الله ورضي عنه. وكم من إمام جليل، وحبر نبيل، أحسن الأحداث، وأوفى في الثناء على الإمام الأعظم. فإن كنت في شك من هذا - ولا إخالك - فدونك كتاب "الانتقاء"، لأبي عمر، يوسف ابن عبد البر. وقد أشبع الحافظ عبد الرحمن ابن الجوزي وسبطه، والملك المعظم، الكلام في الرد على الخطيب إشباعاً بالغا هـ.

وكل هذا، فأبو حنيفة في عصره، إمام أحرز فيه مقام التعظيم والاحترام، وتبوأ بديانته وزهده وورعه، عند أهل العلم المنصفين، المكاتبة التي لا يزاحم فيها ولغيره لا ترام. والظعن فيه في مقالات الحسدة لا تقدح، إذ لا زالت الأشراف من لدن بدء الخليقة تهجى وتمدح. وفي هذا الإمام يقول العلامة المقدم في حلية أهل العلم، والموصوف بكل فضل وإدراك وفهم، المتفاتي في حب أجلة العلماء، أصحاب الدعوى على نشر نفانس العلوم والمعارف، المتفق عليهم لإراحتهم كد الاكتساب، بما يكسبه من المال التالذ منها والطرف، [وهو عبد الله ابن المبارك]؛ مادحاً له، وكفى به شاهد عدل على فضله، وصحة علمه وفهمه، وهو أكبر مبطل للقادح فيه وذمه:

رأيتُ أبا حنيفة كل يوم يزید نبالة ويزید خيرا
وينطق بالصواب ويصطفيه إذا ما قال أهل الجور جورا

يقياس من يقايسه بلب فمن ذا يجعلون له نظيرا
فكثا فقد حماد وكانت مصيبتنا به أمرا كبيرا
فرد شماتة الأعداء عنا وأبدى بعده علما كثيرا
رأيت أبا حنيفة حين يؤتى ويطلب علمه بحرأ غزيرا
إذا ما المشكلات تدافعتها رجال العلم كان بها بصيرا

هـ. بنقل الخطيب [تاريخ بغداد: 350/13].

وناهيك في بيان مقامه العرفاني، ومنزلته العظمى عند أهل العلم الرباني، وعده في جملة الزهاد، وإثباته في لاحة النساك العباد، إثبات أبي حامد الغزالي في "إحيائه"، له من جملة من أراد بعلمه وفقهه وجه الله، وإرادة رضاه، وأنه ممن اتقى الله حق تقاته، إذ قال:

{ وأما أبو حنيفة، رحمه الله تعالى، فلقد كان أيضا عابدا زاهداً، عارفا بالله تعالى، خانقا منه، مريداً وجه الله تعالى بعلمه. } [25/1].

ثم صار يذكر الشواهد على ذلك من كلام ابن المبارك، وحماد بن أبي سليمان، وما وقع له مع الملوك من رفض ولايتهم، والنفور من الدخول في جملتهم، والزهد عن التحلي بجاههم، والتخلي عن قبول عطاياهم وهديتهم. فرحمه الله ورضي عنه، ونفعنا به وبأمثاله من أهل العلم العارفين، وفقهاء الدين العاملين.

وما أظننا ذيل الكلام على هذا الإمام، إلا للتبرك بالكلام على سيرته، وتبنيها لما كان عليه من الزهد والورع والعبادة والتوجه إلى الله تعالى، أئمة هذا الدين وقادته.

كما أنني لا ألام على هذه الاستطرادات، التي أجري فيها قلبي طلق العنان. وأردد المقالات، مهما عذبت مواردها، ولذ في فكري ترددها، لأن العلوم والمعارف هي قوت الأرواح، ولذة تفوق، لمن يستعذبها، أكبر اللذات على الإطلاق.

[الرجوع للكلام على مراحل علم الحديث،
والتمهيد للمرحلة السادسة]

ثم لنعطف هنا العنان إلى ما كنا بصده من تمهيد الكلام على المرحلة السادسة التي خطاها علم الحديث. وكنا أشرنا إلى أن ابتداءها في الجملة يصح أن يكون من أول القرن

السادس، الذي تراجع فيه أهله، وبان فيها إهماله، وتقاشرت الهمم فيه، وقل من أهل العلم من يختاره ويصطفيه، واستولى الإعراض عن الآثار، وغلب تلقي الفقه من آراء الرجال، وما تستخرجه من الفروع والأفكار، ولم تبق إلا خبايا، مكنونة في صدور أفراد بعض الزوايا، كما قاله ابن العربي.

وأسباب ذلك، كما يؤخذ مما قدمنا، أمور: منها المقبول، ومنها المردود. السبب الأول: أن الأئمة المعتمد عليهم في تلك العصور، كانوا يرون أن الأصول الحديثية قد تم وضعها، وكمل بالروايات والتحريرات جمعها، واتفقت الأمة على قبولها، والتمسك بما فيها، لصحة متونها، وعدالة رواياتها في نقولها، واستقرت في مصنفاتها، وقيدت بالكتابة والنشر في قيودها. فصار على أقطاب تلك الأصول المدار، وما بعد العشية من عرار. وإذا ثبت [هذا]، فبإضاعة الوقت في استخراج الأحاديث، وتتبع طرقها، والمنافسة في علو إسنادها، وإتباع الأيدي والأفكار، وتحمل مشاق الرحلات وتكبد الأسفار، من العبث وإعمال المقدمات، دون الحصول على المهمات. ولهذا قال الإمام ابن خلدون، شيخ التاريخ وعمدته:

{ولقد انقطع لهذا العهد - وهو القرن الثامن - تخريج شيء من الأحاديث واستدراكها على المتقدمين، إذ العادة تشهد بأن هؤلاء الأئمة، على تعددهم وتلاحق عصورهم، وكفايتهم واجتهادهم، لم يكونوا ليغفلوا شيئا من السنة، أو يتركوه حتى يعثر عليه المتأخر؛ هذا بعيد عنهم. وإنما تنصرف العناية لهذا العهد، إلى تصحيح الأمهات المكتوبة، وضبطها بالرواية عن مصنفها، والنظر في أسانيدنا إلى مؤلفها، وعرض ذلك على ما تقرر في علم الحديث من الشروط والأحكام، لتتصل الأسانيد محكمة إلى منتهاها. ولم يزيدوا في ذلك على العناية بأكثر من هذه الأمهات الخمسة} - [المقدمة: ص 391].

يريد بالخمسة؛ البخاري ومسلم، وأبا داود والترمذي والنسائي. وزاد المحققون "الموطأ"، وأسقطوا ابن ماجه، حسبما أشرنا إليه سابقا، مع أن الجمهور، حسبما سبق، مواليا على عبد ابن ماجه؛ ففي التمهيد الذي ذكره ابن بدران، مرتب "تاريخ" ابن عساکر، بعد أن ذكر إخراج ابن ماجه من الأصول الستة، ما لفظه:

{وأما كتاب محمد بن يزيد بن ماجه، فهو دون هذه الكتب الخمسة في المرتبة. فلذلك أخرجه كثير من العلماء من عدّه في جملة الصحاح الستة. لكن غالب المتأخرين يعدونه سادسا للستة. وقد انفرد بأحاديث لم يروها الأئمة الخمسة المحدثون. والغالب أن ما انفرد

به يكون ضعيفا. وقد نبّه على غالبها الحافظ أحمد بن أبي بكر البوصيري في كتابه المسمى بـ: "الزوائد". فهذه هي الكتب، مع "موطأ" الإمام مالك، و"مسند" الإمام أحمد؛ [و] هي التي عليها المعول والمدار، وهي التي اشتهرت اشتهاش الشمس في رابعة النهار، حتى قال السيوطي: إن رواية الكتب الستة لا تحتاج إلى شروط، ونظم ذلك من قال:

وكل ما بالستة الكتب نمى من البخاري وصحيح مسلم
والترمذي والنسائي وأبي داود وابن ماجه المنتخب
فاروه واثقا بلاشروط نصّ عليه الحافظ الأسيوطي

هـ-[10/2].

وفي "الأزهار":

{وأما ابن ماجه، فقد تفرد بأحاديث عن رجال متهمين بالكذب، وساق أحاديث حكم عليها بالبطلان، حتى كان بعضهم يقول: ينبغي أن يكون كتاب الدارمي سادسا للخمسة؛ فإته قليل الضعفاء، نادر الأحاديث المنكرة والشاذة، وإن كان فيه أحاديث مرسلّة ومرفوعة. ثم الجمهور على أن الكتب الأصول ستة، إلا أن "الموطأ" بدل ابن ماجه، وهي عنده في المرتبة بعد مسلم على الأصح.} [الأزهار الطيبية النشر: ص138].

كتاب "جامع الأصول"، وأهميته، وثناء العلماء عليه]

وعلى هذا مرّ في "جامع الأصول"، الإمام ابن الأثير، الذي كان من أهل القرن السادس، وتوفي أول القرن السابع، حسبما سبق. وهو المقصد الأسمى لمن يريد جمع صحيح الحديث، ويصيب في اقتناء الأدلة السنية، والنصوص الجليلة في المباحث الفقهية، والآثار النبوية، وينال في ذلك المرتبة العليا، والمقام الأحمى، وخلصته المفيدة، وتحريره ذو المحاسن العديدة، الذي أثنى عليه العلماء. وهو عندي الذخيرة الكبرى، لمن يريد أن يستحضر خلاصة الأحاديث الصحيحة، حتى يكون عند الاحتياج إليها أعلم بمعانيها ومواقعها، وأعرف وأدرى.

ويكفي قول صاحب "تيسير الوصول" فيه، إذ جعله الكتاب الجامع الوحيد في بابهِ ترتيبا ووضعاً؛ إذ قال:

{أما بعد، فإتي وقفت على كثير مما دونه الأئمة من كتب الحديث، في القديم والحديث. فلم أر فيها أكثر جمعا، ولا أحسن وضعاً، من كتاب: "جامع الأصول، من حديث

الرسول"، صلى الله عليه وسلم، وشرف وكرم وعظم، الذي ألفه الإمام العلامة الكبير،
مجد الدين، أبو السعادات، ابن الأثير، فجمع فيه أحاديث الأصول الستة المشهورة.
فذكر "الصحيحين"، و"الموطأ"، وباقي السنن، ما عدا سنن ابن ماجه [2/1].

وعليه، فمن حصل هذه الأصول، واطلع عليها، تكفيه في كل ما يطلبه ويفتنيه،
ولاسيما إن راجعها في هذا الكتاب، الذي هو بين أيدينا، وهو "تيسير الوصول"، لحسن
ترتيبه، وجمال تبويبه، وتسهيله على المطالع وتقريبه. فرحم الله الكل، وجزاه عن أمة
سيدنا محمد أحسن الجزاء.

توضيح أبي شامة في ذكر الأصول، وإرشاد من سمّت همته للاجتهد

أما العلامة أبو شامة، أحد الأئمة الشافعية، فإنه وسع الدائرة في ذكر الأصول،
وأرشد الفقيه الذي علت همته، وارتفعت قيمته، وتطلع إلى المآخذ الفقهية، من الأحاديث
والآثار النبوية، بطريق الاجتهاد، فقال في كتابه "المؤمل، للرد للأمر الأول":

{وقد يسر الله تعالى، وله الحمد، الوقوف على ما يثبت من الأحاديث، وتجنب ما
ضعف منها، بما جمعه علماء الحديث في كتبهم من الجوامع والمسائد. فالجوامع هي
المرتبة على الأبواب من الفقه والرفائق والمناقب وغير ذلك، فمنها ما اشترط فيه الصحة،
إذ لا يذكر فيه حديث صحيح على ما شرط مصنفه، ككتابي البخاري ومسلم، وما ألحق بهما
واستدرك عليهما، وكصحيح إمام الأئمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة، وكتاب أبي عيسى
الترمذي، وهو كتاب جليل، مبين فيه الحديث الصحيح، والحسن والغريب والضعيف، وفيه
عن الأئمة فقه كثير، ثم "سنن" أبي داود، والنسائي وابن ماجه، ومن بعدهم "سنن" أبي
الحسن الدارقطني، و"التقاسيم"، لأبي حاتم ابن حبان، وغيرهما. ثم ما جمعه ورتبه
الحافظ أبو بكر البيهقي، في "سننه" الكبرى، من الأوسط والصغير، التي أتى بها على
ترتيب "مختصر" المزني، وقربها إلى الفقهاء بجهد، فلا عذر لهم، ولا سيما الشافعية
منهم، في تجنب الاشتغال بهذه الكتب النفيسة، المصنفة في شروحها وغريبها. بل أفنوا
أزمانهم وعمرهم بالنظر في أقوال من سبقهم من المتأخرين، وتركوا النظر في نصوص
نبيهم المعصوم من الخطأ، وآثار أصحابه الذين شهدوا الوحي وعانوا المصطفى، صلى
الله عليه وسلم، وفهموا مراد النبي فيما خاطبهم به بقرائن الأحوال، إذ ليس الخبر

كالمعاينة. فلا جرم لو حرم هؤلاء رتبة الاجتهاد، وبقوا مقلدين. وقد كانت العلماء في الصدر الأول معذورين في ترك ما لم يقفوا عليه من الحديث، لأن الأحاديث لم تكن حينئذ فيما بينهم مدونة؛ إنما كانت تتلقى من أفواه الرجال وهم متفرقون في البلاد. ولو كان الشافعي وجد في زمانه كتابا في أحكام السنن أكبر من "الموطأ"؛ لحفظه، مضافا إلى ما تلقاه من أفواه مشايخه. فلهذا كان الشافعي بالعراق يقول لأحمد بن حنبل: أعلموني بالحديث الصحيح، أصر إليه. ومن روايته: إذا صح الحديث عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فقولوا، حتى أذهب إليه.}

ثم ذكر أن الحديث في زمانه قد جمع ونوع، وقسم وسهل بالتراجم والأبواب، وبين فيه الصحيح والضعيف، وفسر "القرآن" والحديث، وبين الغريب منهما وكل ما يتعلق بهما، من مصنفات عديدة جليلة؛ فالآلات متهينة لطالب صادق، ولذي همة ونكاه وفتنة. قال:

{وأقرب ما يؤمر به في ذلك، أنك متى رأيت حديثا خارجا عن دواوين الإسلام؛ كـ"الموطأ"، و"مسند" أحمد، و"الصحيحين"، و"سنن" أبي داود، والترمذي والنسائي، ونحوها، مما تقدم ذكره، ومما لم نذكره، فانظر فيه، فإن كان له نظير في الصحاح والحسان قرب أمره. وإن رأيت يباين الأصول، وارتبت به، فتأمل رجال إسناده، واعتبر أحوالهم من الكتب المصنفة في ذلك}. ثم قال:

{فالتوصل إلى الاجتهاد، بعد جمع السنن في الكتب المعتمدة، إذا رزق الإنسان الحفظ والفهم، ومعرفة اللسان، أسهل منه قبل ذلك، لولا قلة همم المتأخرين، وجمود أكثر المتصدرين منهم}. [الرسائل المنيرية: ص 29].

ثم صار، رحمه الله، يذم التعصب للمذهب، وتقليد إمامه مطلقا، دون النظر فيما ثبت من الأخبار والآثار.

وإخلاصة ما ذكره أبو شامة في هذا التأليف، هو الانتقاد على الفقهاء المقلدين لنصوص المتأخرين، المتعصبين لمذهبهم، ولو وقفوا على ما يخالف تلك النصوص من صحيح الآثار، ويفزعون إلى تأويل ما وقفوا عليه من الحديث، وهو كثير في سائر أهل المذاهب كلها.

وهذا الذي أطل فيه الإمام أبو شامة، وهو من أهل القرن السابع، قد قدمنا مضمناه عن الحافظ ابن عبد البر، وعن القاضي أبي بكر ابن العربي. وكل عالم حافظ بلغ رتبة

هؤلاء، إلا وينكر ترك الحديث لقول إمام مذهبه، أو قول أصحابه، بل عليه تجديد النظر، والعمل بما صحّ عنده.

قلت: وهو في لسان العلم سهل، ولكن تطبيقه في الخارج صعب، يحتاج إلى إتمام الأهلية، وكمال الاستعداد. ولكن دون ذلك، في عصرنا هذا وما قبله، خرط القتاد، حسبما نبينه فيما بعد هذا، إن أمدنا الله بمزيد الإمداد.

وقد نحا نحو ما قاله، كثير من العلماء المتأخرين من المالكية وغيرهم. ففي كتاب "تلييس إبليس"، لأبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي:

{كان الفقهاء في قديم الزمان، هم أهل القرآن والحديث. فما زال الأمر يتناقص، حتى قال المتأخرون: يكفيننا أن نعرف آيات الأحكام من "القرآن"، وأن نعتد على الكتب المشهورة في الحديث؛ كـ"سنن" أبي داود، ونحوها. ثم استهاتوا بهذا الأمر أيضاً، وصار أحدهم يحتج بآية لا يعرف معناها، وبحديث لا يدري أصحح هو أم لا. وربما اعتمد على قياس يعارضه حديث صحيح؛ ولا يعلم لقلّة التفاته إلى معرفة النقل. وإنما الفقه استخراج من الكتاب والسنة، فكيف يستخرج من شيء لا يعرفه؟ ومن القبيح تعليق حكم على حديث لا يدري أصحح هو أم لا. ولقد كانت معرفة هذا تصعب، ويحتاج الإنسان إلى السفر الطويل، والتعب الكثير، حتى يعرف ذلك. فصنفت الكتب، وتقررت السنن، وعرف الصحيح من السقيم. ولكن غلب على المتأخرين الكسل بالمرّة عن أن يطالعوا علم الحديث.} انظر تمامه [ص:118].

والعلامة أبو الفرج، كان من أهل الحديث والوعظ في عاصمة بغداد، في القرن السادس.

وجاء الإمام الصنعاني اليميني، المتأخر، إذ هو من أهل القرن الثاني عشر؛ وقد تقييدا سماه: "إرشاد النقاد، إلى تيسير الاجتهاد"، وأتى بأدلة الفريقين، وقال في آخره:

{وبعد هذا، فقد تقرر لك بما سقتاه، واتضح لك بما حققتاه، أن للنظر في هذه الأعصار، أن يصح ويضعف ويحسن، كما فعله من قبله من الأئمة الكبار، فإن عطاء ربك لم يكن محظوراً، وإفضاله الممدود ليس على السابق مقصوراً، وأن علوم الاجتهاد في هذه الأعصار، أقرب تناولا منها فيما سلف من أزمنة الأئمة النظار.} انظر تمامه. [الرسائل المنيرية: 21/1].

[قول أنمة مذهب مالك بسهولة الاجتهاد]

وكنت كتبت على هذه الجملة في هامش نسخة كتابه هذا ما لفظه: قلت: بهذا صرح غير واحد من أنمتنا المالكية قبل زمن هذا المؤلف بكثير؛ منهم ابن عبد السلام التونسي، وكان من أهل الثامنة، ويرى أنه يكفي في مادته النحوية مثل الجرومية، وفي مادته الأصولية مثل ابن التلمساني. قالوا: وأما الحديث، فهو اليوم سهل، لأنه قد فرغ من تمييز صحيحه من سقيمه؛ فإذا نزلت به مسألة من أم الولد، مثلاً، فيكفيه أن يجمع المصنفات و"الأحكام الكبرى" لعبد الحق، وينظر ما ورد فيها. ويكفي فيه تصحيح مؤلفه، ولا يلزمه نظر ثان في سنده، ولا يكون مقلداً في ذلك. قالوا: ويكفي في معرفة الإجماع، بالنظر في كتب الإجماع الموضوععة فيه؛ كـ"إجماع" ابن القطان. انظر "شرح مسلم" للأبي في الأفضية، و"معيار" الوثنريسي في المعاوضات، جزء 6: صحيفة: 253.

[المرحلة السادسة التي وقف فيها تخريج الحديث]

هذا وقد خضت في هذا التمهيد للمرحلة السادسة، بحرًا محيطاً بمسائل متسلسلة، لا يمكن لي الإحاطة بساحله. وغاية ما أقول هنا، أن هذه المرحلة هي التي وقف فيها التخريج، وانقطعت فيها الرواية المرتجلة التي يمكن بها الزيادة في المصنفات التي أصبحت هي الأصول، وجعلها العلماء والمحدثون والفقهاء هي دواوين الإسلام؛ فأصبح تكلفاً تلقين الإسناد، وتتبع رجاله، وتحمل الأتعاب في الحصول على علو الإسناد. ثم يكون مآل هذا المخرج المتحمل للتعب، والمضيق أوقاته وما أمضى فيه عمره وحياته، أن يأتي بحديث هو ثابت في هذه الأصول، مبوب له مرتب في التراجم والفصول، سهل التناول من غير شد راحلته ولا تحمل مشقة الوصول.

وعليه، فالحديث جمعت أبوابه، وبين خطاه وصوابه، وعرف ضعيفه وصحيحه، وفسر مشكله وغريبه، ولم يبق إلا العمل بمقتضاه، والسير على ما فيه، مما يحبه الله ويرضاه. فلم يبق لتكلف الرواية وتحمل المشاق في تحصيل ما هو حاصل، إلا إظهار التكاثر والتفاخر بما ليس تحته طائل. وهذا كان شأن بعض أهل الحديث فيما بعد القرن الرابع، أو السابع أو الثامن. أما في هذه العصور المتأخرة. فآلقت من ينتمي إلى العلم في السير في طريق الحديث []، واستقرت إقامتهم [في] منازل نازلة عن أهل الحديث، وعمّ

الاعتناء بعلم الفقه في سائر أقاليم الإسلام المهمة. وفي هذا يقول الحافظ أبو الفرج ابن الجوزي في "تلييسه"، طاعنا في هذا السعي الفاتر، والعمل الضائع الذي لا يجدي، ولا إلى طريق المنهج النافع يهدي؛ بل هو عمل ظاهره الرواية، وباطنه الرياء والسمعة، وإظهار التفوق على من شأنه الاشتغال بعد الرواية بالدراسة، فقال:

{إن قوما استغرقوا أعمارهم في سماع الحديث والرحلة فيه، وجمع الطرق الكثيرة، وطلب الأسانيد العالية، والمتون الغريبة، وهؤلاء على قسمين: قسم قصدوا حفظ الشرع بمعرفة صحيح الحديث من سقيمه، وهم مشكورون على هذا القصد، إلا أن إبليس يلبس عليهم بأن يشغلهم بهذا عما هو فرض عين من معرفة ما يجب عليهم، والاجتهاد في أداء اللزم، والتفقه في الحديث. فإن قال قائل: فقد فعل هذا خلق كثير من السلف، كيحيى بن معين، وابن المديني والبخاري ومسلم؛ فالجواب أن أولئك جمعوا بين معرفة المهم من أمور الدين والفقه فيه، وبين ما طلبوا من الحديث. وأعانهم على ذلك قصر الإسناد، وقلة الحديث، فاتسع زمانهم للأمرين.} ثم قال:

{فأما في هذا الزمان - أي زمان أبي الفرج الذي كان يعيش أواخر القرن السادس، فإنه توفي عام 597 - فإن طرق الحديث طالت، والتصانيف فيه اتسعت، وما في هذا الكتاب في تلك الكتب. وإنما الطرق تختلف، فقل أن يمكن أحدا أن يجمع بين الأمرين، فترى المحدث يكتب ويسمع خمسين سنة، ويجمع الكتب ولا يدري ما فيها، ولو وقعت حادثة في صلته لافتقر إلى بعض أحداث المتفهمة الذين يترددون إليه لسماع الحديث منه. وبهؤلاء تمكن الطاعنون على المحدثين فقالوا: زوامل أسفار لا يدرون ما معهم.} ثم صار يذكر ما وقع لأمثال هؤلاء من المحدثين من فهم الأحاديث التي رووها على غير وجهها، لعدم تفقهم في الحديث، وجهلهم بمعانيه، لاستغراقهم أوقاتهم في الرواية، وإهمالهم التصدي للدراسة. فاتظر ذلك فيه [ص: 114].

[تلخيص ما سبق ذكره من مراحل الحديث]

فمن هنا، ومما تقدم في المراحل السابقة، أن محصل ما أطلنا به قصدا واستفادة وإفادة، إن يسر الله في المستفيد، أن المراحل التي اجتازها الحديث، ولها الأهمية الكبرى هي:

المرحلة الأولى، وهي المرحلة التي كانت للأخذ من منبع الوحي والرسالة، وهي التي أخذ الحديث فيها عن رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وكان الآخذون عنه هم أصحابه البررة الكرام، وكان أخذهم عنه أولاً حفظاً في صدورهم، إذ كان، صلى الله عليه وسلم، ينهاهم عن كتابة ما عدا "القرآن"، وكان يأمرهم بأن يمحووا ما كتبوا. وليس ذلك إبطالاً للحديث، ولكن خوف التباسه بـ"القرآن"، لأن الوقت كان وقت نزول "القرآن"، وهم مأمورون بتلقي "القرآن" الكريم وكتابته. فلو كتبوا الحديث أيضاً، وهو أيضاً وحي، لاختلط هذا الوحي بالقرآن.

والمرحلة الثانية، هي التي أذن لهم الرسول، عليه السلام، في الكتابة، حيث تم نزول القرآن، وتمكن من قلوب حفاظه، وتبين للجميع الوحي المعجز المتلو، من الوحي المروري المقروء؛ فأصبح التلقي عن النبي، صلى الله عليه وسلم، من الحديث يروى كتابة وحفظاً، وإن كانوا إذ ذاك يؤثرون الحفظ على الكتابة، لسهولة الحفظ عليهم، لصفاء أذهانهم؛ وربما كانوا يعيئون الكتابة.

والمرحلة الثالثة، صدور الأمر من الخليفة بالكتابة والجمع والتأليف، وذلك لما قل الحفظ، واشتغال الأفكار، بالفتوحات الواقعة في عموم الأقطار، ووقوع الاختلاط بالأعجام، واغتراب وافتتان الناس بالعرض الشاغل في هذه الدار، فأصدر أمير المؤمنين، عمر بن عبد العزيز، أمره إلى العلماء بجمع الحديث وتصنيفه في المصنفات، خوف الضياع بتفريق الصحابة في النواحي والجهات، كما قدمنا ذلك مفصلاً.

ثم استمر العلماء في سائر المدن والأمصار، بالجمع والكتابة وتلقي الحديث من أفواه من أدركوا من الأصحاب بحضرتهم. ومن نأى عنهم، أعملوا إليه الرحلة، وتكبدوا في ذلك مشاق الأسفار.

ثم جرى على نهجهم من بعدهم، من التابعين وتابعي التابعين، حتى جمعوا من الحديث والآثار ما ضاقت به صدور القماطر، وبطون الأسفار. ولكن كان ذلك موزعاً في الصحف والدفاتر جملة مختلطة، إذ كتب على حسب ما اتفق للراوي، إذ كان القصد الأولي هو الجمع وأخذ الحديث عن كل من له به علم، دون التحري في الرواية. ثم نشأ عن هذا الاختلاط:

مرحلة رابعة؛ وهي التي كانت مرحلة التنقيح، وإفراز العليل من الصحيح؛ فأول من قام في هذه المرحلة - كما قدمنا - هو الإمام مالك، ونظر في الإسناد، وانتقى من الحديث

والآثار ما صح سنده، وصفت من القوادح روايته، وألف كتابه "الموطأ"، متحريراً فيه الصحيح، رافضاً لكل ما فيه ارتياب كما اقتضاه هذا التنقيح. ثم تلاه بعد ذلك الإمام البخاري، فألف كتابه "الجامع الصحيح"، فكان أصح كتاب بعد كتاب الله تعالى، كما قاله الأئمة. ثم الإمام مسلم، ثم ألفت السنن. فأصبحت الأصول الحديثية في الإسلام هي هذه الست، وهذه السبعة. ثم ألفت في خصوص الصحيح مؤلفات أخرى، ولكن لسان الجمهور يقول:

فلو قيل ميكاها بكيت صبابسة لسعدى [النفس قبل الندم
ولكن بكت قبلي فهيج في البكى بكاهها؛ فقلت الفضل للمتقدم

وقد تقدم الكلام في هذا الموضوع بأبسط من هذا، ولكن أعادنا هذه الجملة هنا، لذكر المراحل على وجه الإجمال.

وقد ذكر الإمام الحافظ الصالح، أحد علماء المذهب الشافعي، أبو عمر ابن الصلاح، الأولية في هذا الموضوع، فاقتصر على ذكر الإمام البخاري، وأعطى له الأولوية المطلقة، فقال:

{أول من صنف في الصحيح؛ البخاري أبو عبدالله، محمد بن اسماعيل الجعفي، مولاهم. وتلاه أبو الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري القشيري، من أنفسهم. ومسلم، مع أنه أخذ عن البخاري واستفاد منه، يشاركه في أكثر شيوخه، وكتابهما أصح الكتب بعد كتاب الله العزيز.} [علوم الحديث: 7]. قلت: وقد تقدم هذا.

وقد كنت كتبتُ على ما قاله هذا الحافظ في كتابه "علوم الحديث"، ما لفظه: الحق أن أول من ألف في الصحيح هو مالك؛ إذ ألف "الموطأ"، وهو قبل البخاري. وما يقال إن "الموطأ" لم يضعها الإمام خاصة بالحديث، إذ فيها كثير من الأقوال والآثار عن الصحابة والتابعين؛ يقال: هذا أيضاً يقال في "صحيح" البخاري، إذ فيه كثير من المعلقات وأقوال الصحابة والتابعين، كما هو معلوم. وبهذه الأولوية المطلقة، جزم غير واحد من أهل العلم والحديث؛ كالحافظ ابن العربي وغيره، متمسكين بقول الإمام الشافعي، رضي الله عنه: ما أعلم في الأرض كتاباً في العلم أكثر صواباً من كتاب مالك. وفي لفظ، حسبما ذكره الجلال السيوطي في "التتوير": ما على ظهر الأرض كتاب، بعد كتاب الله، أصح من كتاب مالك. قال: وفي لفظ: ما وضع على الأرض كتاب هو أقرب إلى "القرآن" من كتاب مالك. قال: وفي لفظ:

ما بعد كتاب الله أنفع من "الموطأ". ثم نقل عن الحافظ مغلطي أنه قال: أول من صنف في الصحيح مالك. هـ-[7/1].

وحاول الحافظ ابن الصلاح أن يجيب عما قاله الشافعي، في شأن صحة "الموطأ"؛ أن مقاله كان قبل تأليف البخاري ومسلم. فاتظره.

أما من قال: إن المراد بتفضيل البخاري، وإعطائه الأولوية في جمع الحديث والآثار مطلقاً، لأن "صحيح" البخاري كله حديث، و"الموطأ" بخلاف ذلك؛ قد وقع الجواب عنه، بأن "صحيح" البخاري فيه من غير الحديث، الموصول والمرفوع، كثير من المعلقات. ثم بعد هذا؛ فهذه الأولوية لا أثر لها في باب العمل بالجد والإخلاص، ونفع العباد بما يلغوا لنا من حديث الرسول، وآثار أصحابه والتابعين الثقة الهداة الفضلاء، الذين يوقون أجورهم، في اجتهابهم في الله، كاملة دون انتقاص.

ثم ذكر الحافظ ابن الصلاح فوائد جلييلة في هذا الموضوع؛ منها أن "الصحيحين" البخاري ومسلم، لم يستوعبا جمع الأحاديث الصحيحة، وذلك باعتبارهما، فقال عن أبي عبد الله ابن الأخرم الحافظ، إنه قال: قل ما يفوت البخاري ومسلما مما يثبت من الحديث، يعني في كتابيهما. قال ابن الصلاح:

{ولقائل أن يقول: ليس ذلك بالقليل، فإن "المستدرک" على الصحيحين، للحاكم أبي عبد الله، كتاب كبير، يشتمل مما فاتهما على شيء كثير. وإن يكن عليه في بعضه مقال، فإنه يصفو له منه صحيح كثير}. [علوم الحديث: ص8].

قلت: وقد تقدم لنا الكلام في هذا الموضوع، وما قاله أهل الحديث في ذلك، ومقتضى كلامهم أن القول ما قالت حذام، وأن للأصول الخمسة أو الستة الرتبة الأولى، ولم يشاركها في مرتبتها من أتى بعدها، وأن الاستدراك عليها، ولا سيما على "الصحيحين"، وإن وقع، فإنه لا بد من النظر فيه، حتى نفى بعضهم أن يكون الحاكم أتى في "مستدرکه" بحديث واحد قد فاتهما وهو على شرطهما. وقد تقدم لنا القول في ذلك؛ فمن ذلك ما ذكره الخطيب في "تاريخ بغداد"، عن أبي إسحاق الأزهري أنه قال: {جمع الحاكم أبو عبد الله، أحاديث زعم أنها صحاح، على شرط البخاري ومسلم؛ يلزمها إخراجها في "صحيحيهما"؛ منها: حديث الطائر، و"من كنت مولاه، فعلي مولاه". فاتكر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا فيه إلى قوله، ولا صوبوه في فعله. هـ.

ويعد أن ذكر الحافظ ابن الصلاح هذا المستدرک، وبالضرورة أنه اطلع على كلام المنتقدين على "المستدرک"، جاء بكلام يجيب عن الحاكم، ويتوسط في الحكم على "مستدرکه"، إذ قال، بعد أن ذكر مقصد الحاكم في كتابه، [ف] وصفه بقوله:

{وهو واسع الخطو في شرط الصحيح، متساهل في القضاء به، فالأولى أن نتوسط في أمره فنقول: ما حكم بصحته، ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة؛ إن لم يكن من قبيل الصحيح، فهو من قبيل الحسن؛ يُحتج به ويعمل به، إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه.} هـ [علوم الحديث: ص 9].

[كتب المسانيد وأشهرها]

أما المسانيد، وأشهرها ومن له جلالة ومكانة عظيمة عند أهل الحديث، حتى عد من دواوين الإسلام المعتمدة، وأصوله التي هي مادة من مواد الغزيرة؛ مُسند الإمام أحمد، وقد تقدم لنا ما قاله في شأنه أهل الحديث، وأن الإمام أبا شامة عدّه من دواوين الإسلام. وكنتُ كثيرا ما أستشکل ذلك من حيث الحكم بصحة الأحاديث المسندة فيه؛ حتى وقفت على ما ذكره ابن الصلاح في شأنه، وشأن سائر المسندات، في كلامه على أنواع الحديث، إذ قال:

{السادس: كتب المسانيد، غير ملتحقة بالكتب الخمسة، وما جرى مجراها في الاحتجاج بها، والركون إلى ما يورد فيها مطلقا؛ كمسند أبي داود الطيالسي، ومسند عبيد الله بن موسى، ومسند أحمد بن حنبل، ومسند إسحاق بن راهويه.} ثم عدّد جملة من المسانيد المشهورة، [ثم قال]:

{فهذه عادتهم فيها أن يخرجوا في مسند كل صحابي ما رووه من حديثه، غير متقيدین بأن يكون حديثا محتجا به. فلهذا تأخرت مرتبتها، وإن جلت لجلالة مؤلفيها، عن مرتبة الكتب الخمسة، وما التحق بها من الكتب المصنفة على الأبواب.} هـ [علوم الحديث: ص 15].

[الرجوع إلى التمهيد للمرحلة السادسة]

ثم ليُثنّ العنان إلى تكميل التمهيد للمرحلة السادسة، التي جفت فيها أقلام المخرجين والمستدركين من بعدهم، وطويت صحف الزيادات على المصنفات الأصول، ولم يبق إلا التعويل على ما أسسوه وأصلوه، وما استدرک عليهم مما صحّ قبوله، وما فسر من غريبه

ووضح من مشكله، حسبما سبق. ويمكن ذلك أن يُخص بالمراحل الأربعة، وبعض ما أتى به مفصلاً أهل المرحلة الخامسة، من تكميل وتنقيح وبيان. ويمكن أن يدخل فيها بعض التخريجات. ولكن، قد سمعت من جمهور أهل الفن [ما قالوه في] تلك التخريجات، وإن صدرت من حفاظ كبار، ووعاة للحديث وما يتعلق به، وحوث صدورهم من ذلك ما تمتلئ به البحار.

وقد يُعد من تلك المرحلة: أبو بكر الخطيب، وأبو نعيم الإصبهاني، وابن مندة، والطبراني، وغيرهم. وقد تقدم ما قالوه في أكبر الحفاظ المخرجين، كالحافظ أبي نعيم الأصبهاني، والحافظ ابن مندة، والحافظ الكبير، وذي المكانة المكنية في هذا الشأن، الخطيب البغدادي؛ من أنهم يخرجون الحديث الضعيف، أو الموضوع، ولا ينبهون على ذلك. وقد أسلفنا ما قاله خاتم الحفاظ الذهبي، في شأن أبي نعيم وابن مندة.

وعليه، فالذي يقبض عليه العالم [يده] في عصرنا هذا وما قبله؛ هو ما قاله إمام الاجتماع، العلامة المشارك ابن خلدون، إذ قال في هذا الموضوع، الذي كررنا فيه المقال، على التفصيل وطريق الإجمال:

{ولقد انقطع لهذا العهد تخريج شيء من الأحاديث، واستدراكها على المتقدمين، إذ العادة تشهد بأن هؤلاء الأئمة، على تعددهم وتلاحق عصورهم، وكفاءتهم واجتهادهم، لم يكونوا ليغفلوا شيئاً من السنة أو يتركوه؛ حتى يعثر عليه المتأخر. هذا بعيد عنهم.} هـ [المقدمة: 390].

هذا ما يقوله ابن خلدون، وهو من أهل القرن الثامن الهجري. وقد سبقه إلى مثل هذا الإمام، محيي السنة، أبو شامة الشافعي، الذي كان في أواخر القرن السادس حسبما تقدم. وسبقهما إلى ذلك حجة الإسلام الغزالي، تلويحاً لا تصريحاً، إذ قال في التدرج في تعلم العلوم: {فما من علم إلا وله اقتصار واقتصاد واستقصاء}، فقال في الحديث: {وأما الحديث، فالإقتصار فيه تحصيل ما في "الصحيحين"}؛ بتصحيح نسخة على رجل خبير بعلم متن الحديث. وأما حفظ أسامي الرجال، فقد كفت فيه بما تحمله عنك من قبلك، ولك أن تعول على كتبهم. وليس يلزمك حفظ متون "الصحيحين"، ولكن تحصله تحصيلاً تقدر منه على طلب ما تحتاج إليه عند الحاجة.} إلخ. [الإحياء: 36/1].

وقد تقدم لنا نص الغزالي هذا بتمامه. وإنما أعدناه هنا لبيان أن جمهور أهل العلم من لدن القرن الخامس، وهو الذي كان يعيش فيه الغزالي، والقرن السادس الذي كان موجوداً فيه أبو شامة، إلى عصر ابن خلدون الذي هو أواسط القرن الثامن؛ إكاثوا على

النهج المذكور]. وهذا الحال هو الذي استمر عليه أهل العلم من أهل الشرق والغرب، إذ صار أهم اشتغالهم به هي علوم الآلة، من النحو واللغة، وأصول الدين، وأصول الفقه، وعلم الفقه، عبادة ومعاملة وفرائض، إذ بهذه العلوم تفهم معاني كتاب الله، وسنة رسول الله. ولهذا قال الإمام أبو حيان في النحو:

هو العلم لا كالعلم شيء تراوده لقد فاز باغيه وأنجح قاصده
وفي كلها خير ولكن أصلها هو النحو، فأحذر من جهول يعانده
به يعرف القرآن والسنة التي هما أصل دين الله من أنت عابده

الخ.

وبهذا يتحقق لديك أن التخريج الصحيح، [هو] الذي تمس إليه الحاجة في الديانة، وتقتضيه المصلحة العامة في العبادات والمعاملات، وما تتطلبه التتمات، من الرقائق والحقائق، والسير والغزوات، وأخبار الأنبياء وأحوالهم، والحوادث التي تحدث بين يدي الساعة، من الفتن السوداء، وظهور الدجال، ويأجوج وماجوج، مما كان يحذر فتنها خاتم الأنبياء، كما ذلك كله مسطور في هذه الكتب الأصول، ولم يبق مؤلفوها من الصحيح في ذلك للمتأخر ما يقول.

[تأسيس المذاهب الفقهية، وما أدى إليه التعصب بين المنتسبين لها]

نعم. هناك شيء آخر؛ وهو أنه منذ أسست المذاهب الفقهية، وافتقرت الفرق في مقلديها، وانتسبت كل فرقة لإمام مذهبها، وتصدى علماء كل واحد منها للتصنيف في فروعها، والاستدلال لأصولها المستنبطة منها، وكان الأمر في الأول خفيفا، ثم تعاضم الأمر، ولم يبق مقصورا على مجرد الاستدلال، بل آل الأمر إلى التعصب والخروج عن منهج الاعتدال، وأطلق كل ذي مذهب لسان قلمه في المماراة والجدال. بل ربما أدى إلى سلّ سيوف المحاربة والقتال، كما وقع ببغداد العاصمة العباسية، من الخلاف بين أهل المذاهب، من التباين والتخالف الذي أدى إلى التقاتل. فكان ذلك سبب خرابها، وقلة عمراتها، وتراجع أمرها، بعد أن كانت من أكبر عواصم العالم، كما قاله ابن خلدون، وأشار إلى بعض هذا، وأسباب هذا التعصب الذي آل فيه الأمر إلى أن جعل الفقه في هذه المذاهب، والمهارة فيه، والمعرفة بطريقة الجدل والإلزامات العقلية، المستمدة من القوانين

المنطقية، المأخوذة عن العلوم اليونانية، التي لا يعرفها الصحابة، ولا التابعون، ولا من بعدهم من أئمة الدين، وحماة الفقه الصحيح، وأهل الفتوى منهم؛ وسيلة إلى الأغراض الفاسدة، والتوصل بذلك إلى أهل الإمارة والرياسة. فلم يبق الفقه خيراً، بل صار شراً وضيراً، وخالف معنى قوله، عليه السلام: "من يُرد الله به خيراً يفقهه في الدين". فشيب صفو ما أسسه أئمة المذاهب بسُمّ السياسة، والتلاعب بأحكام الفقه التي أسس هؤلاء المرشدون المخلصون أساسه.

وهذا الأمر هو الذي دعا مثل الغزالي وأمثاله إلى الطعن في أهل الفقه، والتحذير من الإقبال في طلب هذا العلم. ولهذا قال في الباب الرابع من كتاب العلم، في سبب إقبال الخلق على علم الخلاف، إلخ:

{اعلم أن الخلافة بعد رسول الله، صلى الله عليه وسلم، تولاها الخلفاء الراشدون المهديون. وكانوا أئمة علماء بالله تعالى، فقهاء في أحكامه. وكانوا مستقلين بالفتاوى في الأقضية، فكانوا لا يستعينون بالفقهاء إلا نادراً في وقائع لا يُستغنى فيها عن المشاورة}. ثم قال:

{فلما أفضت الخلافة بعدهم إلى أقوام تولوها بغير استحقاق، ولا استقلال بعلم الفتاوى والأحكام؛ اضطروا إلى الاستعانة بالفقهاء، وإلى استصحابهم في جميع أحوالهم، لاستفتائهم في مجاري أحكامهم. وكان قد بقي من علماء التابعين من هو مستمر على الطراز الأول، وملازم صفو الدين، ومواظب على سمّت علماء السلف. فكانوا إذا طلبوا، هربوا وأعرضوا؛ فاضطر الخلفاء إلى الإلحاح في طلبهم لتولية القضاء والحكومات. فرأى أهل تلك الأعصار عزّ العلماء، وإقبال الأئمة والولاة عليهم، مع إعراضهم عنهم، فاشربوا لطلب العلم، توصلوا إلى نيل العز، ودرك الجاه من قبل الولاة، فأكبوا على علم الفتاوى، وعرضوا أنفسهم على الولاة، وتعرفوا إليهم، وطلبوا الولايات والصلّات منهم. فمنهم من حرم، ومنهم من أنجح. والمنجح لم يخل من ذل الطلب، ومهانة الابتذال.} ثم قال:

{وقد كان أكثر الإقبال في تلك الأعصار على علم الفتاوى والأقضية؛ لشدة الحاجة إليها في الولايات والحكومات.} [الإحياء: 1/37].

ثم ذكر حجة الإسلام ما أقبل عليه طلاب العلم من التنافس في تعلم علم الكلام، والتنافس في معرفة المناظرة والمجادلة في العقائد، مع أن ذلك كان عند السلف من الأمر المذموم.

وقد أشرنا سابقا أن أول ابتداع وقع في العقائد، ما لفقّه جهنّم ومعبدًا في الصدر الأول - مع وجود الصحابة - من القول في القدر. وقد قدمنا ما في ذلك.

[إثارة القول بخلق القرآن، وتدخل الأمراء، وامتحان العلماء]

وأكبر طامة وقعت بعد ذلك في العقائد، هو إثارة القول بخلق القرآن، وتحاشي أفاضل السلف عن الخوض في ذلك، ومنهم الإمام أحمد، حتى امتحن من امتحن في ذلك، وقتل من قتل. وكانت فتنة كادت أن تستأصل عقيدة السلف، وتشيب صفوها بكدر ابتدعه الظالمون من أهل الخلف.

وتفاقم في ذلك الأمر، وشيبت القضية بتدخل أهل السياسة من ذوي الرياسة والإمارة، وأهل القدر، وكانت طامة كبرى رسمت في صدر الخليفة المأمون، الذي كان يعضده من الفقهاء والعلماء ابن أبي دؤاد. وقد بسط ما وقع فيها من إهانة أهل العلم من الفقهاء والمحدثين، وتعذيبهم وسجنهم، وتجريد السيف عليهم، وعزلهم من مناصبهم القضائية وغيرها، وقطع المرتبات عنهم، التاج السبكي في "طبقاته". وفي هذا الطور الذي تبدلت فيه عقائد السلف، وانصرف إليها من الخلف ملأ انقاد للسطوة، وأثر التدين بدين صاحب الملك والقوة، وانخرط في سلوكهم، وعمل بمقتضى قولهم: الناس على دين ملوكهم.

[تقلب العلماء مع أهواء الأمراء، والإقبال على علم الكلام]

وهذه النحل، ولا سيما إذ استمالت إليها تلك الحكومات فقهاء نبلاء، وعلماء مشاهير أذكىاء، لتجعلهم ذريعة في تضليل العامة، وعبرة تدافع بها من يجادل في ذلك من خاصة أهل المعرفة من النبلاء، الذين تباعدوا عن الاتصال بأهل الحكم والرياسة، وتجعلها حجة شرعية تعتمد على آراء أهل الدراية، المتمسكين بحبل الزهد والورع، واتباع سنن أهل الحق، كما هو شأن الملوك في البداية والنهاية، براءة لجانبها من الاستبداد، وإخراج المسألة في صورها الصحيحة، كما هو المعتاد.

وفي هذا الطور، قال حجة الإسلام، بعد أن ذكر ما كانت تميل إليه الملوك من تقريب أهل الفتوى من الفقهاء، وإقبال الناس في ذلك العصر على الاشتغال بذلك، تبعاً لملوكهم، ورغبة في جاههم، والانخراط في سلك أقرابهم:

{ثم ظهر بعدهم من الصدور والأمراء، من يسمع مقالات الناس في قواعد العقائد، ومالت نفسه إلى سماع الحجج فيها؛ فعلمت رغبته إلى المناظرة والمجادلة في الكلام، فأكبّ الناس على علم الكلام، وأكثروا فيه التصانيف، ورتّبوا فيه طرق المجادلات، واستخرجوا فنون المناقضات في المقالات، وزعموا أن غرضهم الذبّ عن دين الله، والنضال عن السنة، وقمع المبتدعة، كما زعم من قبلهم أن غرضهم بالاشتغال بالفتاوى، الذين وتقلد أحكام المسلمين، إشفاقاً على خلق الله.}

{ثم ظهر، بعد ذلك، من الصدور من لم يستصوب الخوض في الكلام، وفتح باب المناظرة فيه، لما كان قد تولد من فتح بابه من التعصبات الفاحشة، والخصومات الفاشية، المفضية إلى إهراق الدماء، وتخريب البلاد، ومالت نفسه إلى المناظرة في الفقه، وبيان الأولى من مذهب الشافعي وأبي حنيفة، رضي الله عنهما، على الخصوص. فترك الناس الكلام وفنون العلم، واثالوا على المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة، على الخصوص، وتساهلوا في الخلاف مع مالك وسفيان وأحمد، رحمهم الله تعالى، وغيرهم. وزعموا أن غرضهم استنباط دقائق الشرع، وتقرير علل المذهب، وتمهيد أصول الفتاوى. وأكثروا فيها التصنيف والاستنباط، ورتّبوا فيها أنواع المجادلات والتصنيفات. وهم مستمرّون عليه الآن. وليس ندري ما الذي يحدث الله فيما بعدنا من الأعصار.}

{فهذا هو الباعث على الاتكباب على الخلافات والمناظرات؛ لا غير. ولو مالت نفوس أرباب الدنيا إلى الخلاف مع إمام آخر، أو إلى علم آخر من العلوم، لمالوا أيضاً معهم، ولم يسكتوا عن التعلل بأن ما اشتغلوا به هو علم الدين، وأن لا مطلب لهم سوى التقرب إلى رب العالمين.}هـ-[الإحياء:37/1].

[خلو الأندلس والمغرب]

من علم الخلافات والمناظرات، وسبب ذلك

قلت: وقد كان الإمامان المالكيان، الباجي وابن العربي، ألقيا عند رحلتها الشرقية سوق هذا العلم نافقة، ومجالس علمائها بإجراء المناظرات الفقهية زاهية زاهرة. فمالت

همهم إلى اقتطاف أزهارها، واقتفانهم في اتباع آثارها، وسعوا جهدهم في غرس أصولها في القطر الأندلسي، الذي كان خلوا منها، وجاهلاً بقواعدها وقوانينها. وكثيراً ما يشير إلى هذه المناظرات، القاضي أبو بكر ابن العربي في "أحكامه".

ولما أجرى العلامة ابن خلدون الكلام على علم الخلافات، بيّن فيه أن مذهب مالك لم يشرب أهله من هذا المنهل، ولم يردوا بأفكارهم في هذه الموارد، لبعدهم عن ذلك، لأن مذهبهم يغلب عليه الحديث والآثار، ولا يفزعون إلى القياس إلا عند الاضطرار. وهذه المناظرات مبناها على القياس والآراء، والتباري في التنقلات في تلك الاستنباطات؛ ولأن غالب المقلدين لمذهب مالك، هم أهل المغرب وهم بادية، وهم غفل عن الصنائع. وعلم الخلافات، من قبيل الصنائع التي تتبع الحضارة.

هذا مفاد ما أشار إليه ابن خلدون في توضيح ما قاله حجة الإسلام، في كون المناظرة كانت خاصة، في الغالب، مع الحنفية والشافعية. أما نفس هذا العلم فلم ينكره ابن خلدون، ولم يستهجنه وينفر أهل العلم منه. بل قال، بعد أن شرح موضوعه، وسبب وضع قوانينه، والجريان بين العلماء في ميادينه، وإنشاء التأليف فيه:

{وهو لعمرى علم جليل الفائدة، في معرفة مأخذ الأئمة وأدلتهم. ومران المطالعين له، على الاستدلال فيما يرومون الاستدلال عليه. وتأليف الحنفية والشافعية فيه أكثر من التأليف المالكية، لأن القياس عند الحنفية أصل الكثير من فروع مذهبهم، كما عرفت، فهم لذلك أهل النظر والبحث. وأما المالكية، فالأثر أكثر معتمد، وليسوا بأهل نظر. وأيضاً فأكثرهم أهل المغرب، وهم بادية غفل من الصنائع إلا في الأقل.} ثم ذكر الكتب المؤلفة في هذا الفن، فقال:

{وللغزالي، رحمه الله، فيه كتاب "المأخذ"، ولأبي زيد الدبوسي كتاب "التعليقة"،

ولابن القصار، من شيوخ المالكية؛ "عيون الأدلة".} هـ [المقدمة: 402].

وهناك شيء آخر أبعد المالكية عن الاعتناء بهذا الفن؛ بعدهم عن أهل العراق، إذ ضعف مذهب مالك بموت الإمام الأبهري، الذي انتهت إليه الرئاسة بالعراق في مذهب مالك، وكانت له اليد الطولى في الفقه والحديث، وله المكانة المكيّة عند سانر علماء العراق، والمقدم في محاضرتهم ومجالسهم، وله الحظوة الكبيرة عند الموافق في المذهب والمخالف، حتى إن أصحاب أبي حنيفة والشافعي، إذا اختلفوا، يسألونه، فيرجعون إلى قوله. وهذا عجيب، مع الورع والصلاح، والزهد والجود، وكثرة الكتب التي قرأها وكتبها بيده وألفها. ولقد عرض عليه قضاء بغداد فأبى قبوله. وبالجملّة، فكان في عصره هو عمدة مذهب مالك

بالعراق، والمدافع عنه والمؤلف فيه. وكان له أصحاب كبار أخذوا عنه. ومن أجلهم الإمام أبو الحسن ابن القصار، الذي أشار ابن خلدون إلى أنه شارك في علم الخلاف، وألف فيه "عيون الأدلة".

وبالجملة، فإن المالكية فقدوا نفوذهم وانتشار مذهبهم بالعراق، بموت هذا العالم الكبير، وموت أصحابه بعده، كابن القصار وأضرابه؛ وإلا لو استمرت حياة أمثال هؤلاء العلماء، لشاركوا في هذا العلم وتنبغوا فيه، وفاقوا فيه أهل العراق، وصنفوا في موضوعه مؤلفات من كل ما رقى وراق. [و] ابن القصار [هذا] تفقه على الأبهري، وكان ثقة قليل الحديث. وهو الذي تصدى من المالكية للتأليف في علم الخلاف. قالوا: ولا يعرف كتاب للمالكية في الخلاف أكبر منه، كما قاله في "الديباج" [ص199]. ولم تطل حياته بعد شيخه الأبهري؛ إذ توفي سنة 398، إذ لم يبق بعده إلا ثلاث سنين.

ولكن، لما قضى الله بموت هذا الإمام العظيم - أي الأبهري - وموت أصحابه، الذين جروا على مناهجه، في سنة 395، ضعف هذا المذهب المالكي، وصار ينقبض عن العراق شيئاً فشيئاً. ويظهر أن تمام ضعفه كان أثناء القرن الخامس. فتمحضت الرئاسة في بغداد وأحائها للحنفية والشافعية. ولذلك كانت الحرب بينهم، في المقالات وأدلة الفروع، سجالات.

[كلام الإمام الغزالي في ذم الفقه، واغترار بعض أهل العصر بذلك]

ولنرجع إلى كلام الغزالي في ذم الفقه والخلافيات، وإكباب أهل عصره، وما قبله، على هذا العلم. وهم في ذلك غير مخلصين لله في ذلك الدين، الذي أمروا به. بل قصدهم التقرب إلى أهل المال من الأمراء والرؤساء.

وهذا هو الأمر الذي جعل حجة الإسلام يفض من جانب أهل الفقه، ويذم مسعاهم فيه، حتى اغتر بعض أهل العصر الذين تمج أفكارهم هذا العلم، الذي هو علم يجمع بين العلمين الديني والدنيوي. وذلك لصعوبة قراءته عليهم، وعدم إمكان صرف أوقاتهم إلى طلبه، لشغلهم بما لا يعني، واتباع شهواتهم فيما يلهي، ويبعد عن الحق ولا يندني؛ وإلا لو تأملوا، ونظروا بصحيح النظر، وأجالوا في موضوعه دلائل الفكر، لعلموا أن الفقه هو عماد الإسلام، وهو قانونه العادل الذي تجري عليه الأحكام، وهو روح الديانة في سياستها، وهو المرشد

في تصرفاتها وتدبيراتها، وهو الحافظ لقواعد ديانتها، والجامع الذي يجمع هذه الأمة على نظام واحد، رغم اختلاف ألوانها وأجناسها وألسنتها.

أما الغزالي، فإنه إمام هذا الفن، وعمدة هذا العلم، وإلى مؤلفاته المرجع في المذهب الشافعي الإمام، وبفتاويه العمل في الأحكام، والفصل بها في النقض والإبرام، وهو الذي صرح بأن الفقه هو الحاكم العام، الذي لا ينفك عن الرجوع إليه أمير ومأمور ومؤتم وإمام. فقد قال في باب العلم، الذي هو فرض كفاية، صدر كتابه "الإحياء"، ما لفظه:

{الفقيه هو العالم بقانون السياسة، وطريق التوسط بين الخلق، إذا تنازعوا بحكم الشهوات. فكان الفقيه معلم السلطان، ومرشده إلى طريق سياسة الخلق وضبطهم، لينتظم باستقامتهم أمورهم في الدنيا. ولعمري إنه متعلق أيضا بالدين، ولكن، لا بنفسه، بل بواسطة الدنيا؛ فإن الدنيا مزرعة الآخرة؛ ولا يتم الدين إلا بالدنيا. والملك والدين توأمان؛ فالدين أصل والسلطان حارس. وما لا أصل له فمهذوم، وما لا حارس له فضائع. ولا يتم الملك والضبط إلا بالسلطان. وطريق الضبط في فصل الحكومات بالفقه. وكما أن سياسة الخلق بالسلطنة ليس من علم الدين في الدرجة الأولى، بل هو معين على ما لا يتم الدين إلا به، فكذلك معرفة طريق السياسة.} ثم قال:

{وحاصل فن الفقه، معرفة طرق السياسة والحراسة. ويدل على ذلك ما روي مسندا: "لا يفتي الناس إلا ثلاثة: أمير أو مأمور أو متكلف". فالأمير هو الإمام، وقد كانوا هم المفتون، والمأمور نائبه. والمتكلف غيرهما، وهو الذي يقلد تلك العهدة من غير حاجة.} هـ [الإحياء: 1/16].

هذا ما يتعلق بالفقه [من علم الخلاف، الذي أفادنا حجة الإسلام أنه أمال إليه العلماء، واستحوذ عليهم، بسبب اغتباط الملوك والأمراء بذلك، لأسباب اقتضتها سياستهم، فأنساهم كل علم، وفي ضمنه علم الحديث الذي كانت تجتازه هذه المرحلة الخامسة، التي كنا جعلنا ابتداءها أواسط القرن الثالث، وقد رنا انتهاءها يمكن أن يكون هو القرن السادس.

وهذه الجماعة التي امتد نفوذها، وتكاثر عددها، واستحوذت على كل الأفكار في كل الأقطار، إن سألت قادتهم، واستفسرت أئمتهم، كان جوابهم هو ما قاله حجة الإسلام: فاهل الفقه يقولون إنهم يشتغلون بالفتاوى والأحكام، إشفاقا على خلق الله ونصيحة لهم، وإن أهل الكلام والجدال فيه يقولون: إنهم يدافعون عن عقائد أهل السنة، وهكذا.

[خلاصة تقسيم العلوم، والاختلاف في العلم الواجب على الأعيان]

وبالجملة، فإنه لما كثرت فنون العلوم المستحدثة التي لم تكن في الصدر الأول، وإن كانت أصولها معروفة لديهم إما وحيا أو جبلة، إذ العلم انقسم في الإسلام بعد ذلك، كما قدمنا ذلك مفصلا صدر "الفهرسة"، إلى ثلاثة أنواع: شرعية، وآلات للشرعية، وعلوم ليست شرعية ولا آلات للشرعية.

فالشرعية من الكتاب والسنة، وما يتعلق بهما من القراءات والتفسير، وعلم الحديث ومعرفة رجاله. ويتفرع من الكتاب والسنة علمان: أصول الدين وفروع الفقه. وينخرط في الفقه التصوف، لأنه فقه الباطن، والفقه معرفة أحكام الظاهر. وأما آلات الشرعية؛ فأصول الفقه، وعلوم اللسان العربي، من النحو والفقه والأدب والبيان.

وأما ما ليست شرعية، ولا آلات لها، فهي أقسام أربعة:

ما ينفع ولا يضر، كالطب والحساب.

الثاني: يضر ولا ينفع، كالفلسفة والنظر في النجوم، من غير ما جعله الله فيها من المنفعة، كالهداية في البر والبحر، ومعرفة الأوقات.

الثالث: ما يضر وينفع من حيث إصلاحه المعاني، ويضر من حيث إنه مدخل للفلسفة.

الرابع: ما لا يضر ولا ينفع، كعلم الأسباب، إلا ما فيه اعتبار واقتداء؛ ويدخل فيه علم التاريخ. ولا يخفى أن علم التاريخ من العلوم النافعة، ولولا أنها نافعة، ما جرى ذلك في القرآن الكريم.

وقد قدمنا ذلك في صدر "الفهرسة" مفصلا، ومؤيدا بقول أهل العلم في كل الفنون.

وإنما أتيت بهذا الملخص هنا لنبني عليه ما يأتي:

وهو أن التكاثر في هذه الفنون، وتعدد المصنفات فيها، واختصاص كل طائفة من أهل العلم بفن منها أو فنون، وادعاء أنه هو العلم الذي يجب الاشتغال به، وأن له المقام المحمود، وأنه المحرز لغزارة الفوائد، حتى إن جملة من هذه الفنون حاول المغتبطون بها أن يدخلوها في العلوم الواجبة بمقتضى قوله، عليه السلام: "طلب العلم فريضة"، إذ قد اختلف العلماء في هذا العلم الواجب على الأعيان، وتفرقوا فيه على أكثر من عشرين قولاً، كما قاله حجة

الإسلام، وأن كل فريق من هذه الفرق التي استقلت بعلم من هذه العلوم، يدعي أنه الواجب؛ فقال المتكلمون: هو علم الكلام، إذ به يدرك التوحيد. وقال الفقهاء: هو علم الفقه، إذ به يعرف الحلال والحرام. وقال المفسرون والمحدثون: هو علم الكتاب والسنة، إذ بهما يتوصل إلى العلوم كلها. وقال الصوفية: هو علم التصوف. وقد فسر التصوف بتفاسير. وهكذا يقول كل مختص بعلم إن علمه الأحق بالتعليم والأولى، وهو المقدم في الفرضية والأوضح والأجلى.

وهذه فتن وسيول فرقت الأفكار، حتى تمكن بسبب فيضاتها الخوض في حياضها، [و] الاعتراف بالعجز عن الإحاطة بكلها، والإجادة في دقتها وجلها، لأن تتبع هذه الفنون، والاطلاع على ما في مصنفااتها، فضلا عن الإجادة، مما يفني الزمان، وفيها ما لا تعيه الأذهان، وتفهمه [في] الأوان. ورحم الله الإمام الشافعي إذ يقول:

لن يبلغ العلم جميعا أحد لا ولو حاوله ألف سنة
إنما العلم عميق بحره فخذوا من كل شيء أحسنه

ومما ينسب لسيدنا عبد الله بن عباس، كما في كتاب "جامع بيان العلم"، لابن عبد

البر:

ما أكثر العلم وما أوسع من ذا الذي يقدر أن يجمعه
إن كنت لا بدله طالبا محاولا قالتس أحسنه

قلت: ولا سيما في هذه الأعصار الأخيرة التي تعددت فيها الفنون، وتكاثرت فيها الأسفار، وعمت فيها الملاهي وامتألت بآلاتها المنازل والديار، واشتغلت الناس في الغرب والشرق بالعلوم الأجنبية، واتخذتها منتهى المقاصد وغاية الأمنية، واتخذ الناس العلوم الدينية، والمعارف الإسلامية، وراء الظهور، ومما يجب أن تمزق أوراقها وتلحق بأصحاب القبور. وإلى الله عاقبة الأمور.

[فتنة تكاثر المؤلفات،

واهتمام العلماء بإرشاد الطالب إلى الأهم منها]

هذا، وقد كان يقول لنا بعض أسياننا، في هذه المؤلفات الإسلامية: هي وإن كانت نافعة، ولكن من مناهج الجهل منافية، إنها من التكاثر، والتكاثر في كل شيء فتنة، حتى في هذه الكتب. يشير إلى قوله تعالى: (أَلِهَاتِكُمُ النَّكَاتُ) الخ.

وقد تفتن نبغاء أمتنا، وأفاضل علماننا، وقادة هدايتنا وإرشادنا، لهذا التكاثر، فبينوا للطلاب ما يمكن له تحصيله من العلوم، وترتيبها في المؤلفات من هذه الفنون، من المتقدمين والمتأخرين. فمن المتقدمين الحافظ ابن عبد البر، وأبو بكر ابن العربي. وممن يليهما الإمام الغزالي.

وقد قدمنا جملة كثيرة من كلامهم ونصائحهم، في ترتيب تحصيل هذه العلوم وما تقدم منها، والمؤلفات التي اختاروا للتعلم والاستفادة منها. ومحصل كلامهم هو تقديم الأهم والأهم هو الاقتصار على ما يقع به النفع، وترك الاستكثار مما لا طائل تحته، ومحاولة الاستيعاب الذي ينقضي العمر [فيه]، وتضيع مع ذلك الفرائض الواجبة عينا، وتذهب الأوقات في نقل المطولات وبعض المقالات.

ولقد كان الإمام الفخر، وهو من أهل القرن السادس، وأوائل السابع، بحراً زخراً في المعارف والعلوم العقلية والنقلية، وألف في ذلك المصنفات الكثيرة، ولا سيما في علم الكلام، والرد على أهل الابتداع، وإدحاض مقالاتهم بالحجج الدامغة، والأدلة القاطعة. ولم يقتصر على المؤلفات الخاصة بذلك، بل ملأ "تفسيره" الشهير بتلك المحاورات، وأفاض فيه في رد تلك المقالات، حتى قالوا في "تفسيره": فيه كل شيء سوى التفسير. وإن كانت هذه المقالة عندي غير مقبولة، وعلى أهلها، وإن جلت أقدارهم مردودة، ففيه كل شيء حتى التفسير، والنقل فيه عما قاله أهله وما أفادته اللغة العربية. وعندي أنه "تفسير" لا ينبغي لطلاب العلم أن يخلي خزائنه منه.

هذا في غير الكتب التي هي خاصة بفن الكلام، كـ "المحصل" وغيره، فباتهم ذموا وانتقدوها، وقالوا إنها أثارت شبيها في هذا الفن عجز عن إبطالها ونقدها، ولم [يات] بحجة عقلية تدحضها، وتحل من عقدها؛ حتى قال الحافظ ابن تيمية في "المحصل":

"مُحَصَّلٌ" في أصول الدين حاصله من بعد تحصيله علم بلا دين

رأس الضلالة في الإفك المبين فما فيه فأكثره وحي الشياطين

ولما أشدت هذه بحضرة بعض علماء تونس، أظنه ابن الإمام، قال: لو كنت حاضراً لَمَا أنشد ابن تيمية هذه، لضربته بهذا القضيبي؛ وكان بيده قضيبي.

ويكل حال، فإكثار الأبحاث في العلوم، ولا سيما علم الكلام، فضرره أكثر من نفعه، والله أعلم.

ومع هذا، فُقال [أي الإمام الفخر] في آخر عمره، في إنكار التعمق في الفنون، وإكثار الأبحاث فيها، وجمع المقالات في المصنفات، ما يفيد أن ذلك من إضاعة الوقت، وإفناء العمر فيما مآله العجز والوقوف، وعدم إدراك المأمول، فقال:

نهاية إقدام العقول عقـالٌ وأكثر سعي العالمين ضلالٌ
وأرواحنا في وحشة من جسمنا وحاصل دُنْيائنا أذى ووبالٌ
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

أما حجة الإسلام الغزالي، الذي كان قبيل الفخر، وقريبا من زمن ابن عبد البر، والقاضي أبي بكر ابن العربي، فبانه أرشد في هذا الباب ونصح، وبين المناهج الكفيلة بنجاحه وأفصح، وبين في ذلك المفسد للطالب من الأصلح. وأطال في المقام، بما فيه للمتفرغ لمطالعة ذلك نيل المرام؛ فقال في باب بيان القدر المحمود من العلوم المحمود، ما ملخصه، (وقد قدمنا فيما يقرب من هنا الملخص من "القوانين"، ولكن كررنا هنا لأجل أن ننزل عليه مسألة تراحم العلوم، وأنها تمنع من التحصيل):

العلم ثلاثة أقسام: قسم هو مذموم قليله وكثيره. وقسم هو محمود قليله وكثيره، وكلما كان أكثر، كان أحسن. وقسم محمود منه الكفاية، ولا يحمد الاستقصاء فيه.

فالقسم المذموم كله، هو ما لا فائدة فيه في دين ولا دنيا.

وأما القسم المحمود كله، والاستقصاء فيه، فهو العلم بالله، وبصفاته وأفعاله وسنته في خلقه، وحكمته في ترتيب الآخرة على الدنيا، إلى غير ذلك.

وأما العلوم التي لا يحمد منها إلا مقدار مخصوص، فهي العلوم الواجبة وجوبا كفانيا، إذ العلوم كما قدمنا تنقسم إلى شرعية وغيرها. والشرعية ما جاءت بها الأنبياء، صلوات الله عليهم وسلامه، وليس للعقل مدخل فيها، مثل الحساب، ولا التجريبية، مثل الطب، ولا السماع، مثل اللغة.

والعلوم التي ليست بشرعية، تنقسم إلى ما هو محمود، وإلى ما هو مذموم، وإلى ما هو مباح. فالمحمود ما ترتبط به مصالح الدنيا، كالطب والحساب، وذلك ينقسم إلى ما هو فرض كفاية، وإلى ما هو فضيلة. أما فرض الكفاية فهو كل ما لا يُستغنى عنه في قوام أمور الدنيا، كالطب، فهو ضروري لبقاء الأبدان، وكالحساب، فبانه ضروري في المعاملات وقسمة الوصايا والمواريث وغيرهما؛ إذ لو خلا البلد عن من يقوم بها، لأثم أهل البلد كلهم. ولو قام بها واحد، كفى وسقط به الفرض. كما أن أصول الصناعات كذلك، من الفلاحة

والحياكة، والسياسة والحجامة والخيطة. هـ [الإحياء: 1/34-15]. وقد ذكر هذه الصناعات الشيخ خليل صدر باب الجهاد.

[الحاق العلوم والصناعات الحديثة بالتقسيم المذكور]

قلت: ويمكن أن يزداد على هذه العلوم وهذه الصناعات، التي ذكرها حجة الإسلام، والشيخ خليل، غيرها مما حدث واضطر الناس إليها، مع سلامتها مما يوجب بتعاطيها الخروج عن الدين، مثل صناعة السلاح، والآلات الجديدة التي أعدت لمخر البحار، والصناعات الدقيقة التي يستعان بها في المصالح العامة، من دفع العدو وتحصين البلاد، وحمايتها من رمي الطائرات والمدمرات، وكل ما اقتضاه الحال من الاستعداد للدفاع. وكل هذا يمكن إدخاله في قوله تعالى: (وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ): من الآلات النارية وغيرها. والنهي عن التعذيب بالنار، إنما هو إذا لم يبدأ العدو بذلك. وقد استعمله سيدنا عليّ عند اقتضاء الحال، حسبما سبق.

ثم نرجع إلى ملخص كلام حجة الإسلام، إذ قال:

وأما ما يعدّ فضيلة، لا فريضة، فالتعمق في الحساب والطب وغير ذلك، مما يستغنى عنه؛ ولكنه مفيد. وأما المذموم منه، فعلم السحر وما يضاويه. وأما المباح منه، فالأشعار وتواريخ الأخبار، وما يجري مجرى ذلك.

وأما العلوم الشرعية، فهي محمودة كلها، إلا ما تغير منها عن أصلها، فالمحمودة مطلقاً فلها أصول وفروع، ومقدمات وامتدادات، وهي أربعة:

الأول: الأصول، وهي الكتاب والسنة، والإجماع وآثار الصحابة. أما الإجماع، فهو أصل من حيث إنه يدل على أن هناك سنة استدامها. ومثل ذلك آثار الصحابة، من حيث إنهم شاهدوا الوحي، وأدركوا بمشاهدته ما لم يدركه غيرهم من قرانن الأحوال، فعمل بأقوالهم من عمل من العلماء بشرط مخصوص، على وجه مخصوص، حسبما تقرر في علم الأصول.

الثاني: الفروع، وهي ما فهم من الأصول، أو إشارة فهمت من لفظ الآثار، وهذا هو علم الفقه.

الثالث: المقدمات، وهي الآلات؛ كعلم اللغة والنحو، لأنهما آلة لفهم كتاب الله تعالى وسنة رسوله، عليه السلام، وتعلم الكتابة والخط؛ فإتقانها صارت، بعد الصدر الأول، واجبة بحكم الضرورة والاحتياج.

الرابع: المتممات، إلخ، كالعلوم المتعلقة بالقرآن. وهي إما تتعلق باللفظ كالقراءات ومخارج الحروف، وإما تتعلق بالمعنى، وهو علم التفسير، إذ لا يكفي الاعتماد على اللغة، بل لا بد من استمداده من النقل، كعرفة الناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والنص والظاهر، وكيفية إجراء ذلك، ويرجع في هذا إلى علم الأصول، أي أصول الفقه. ويجري ذلك أيضا في السنة. وأما المتممات في الآثار والأخبار، فالعلم بالرجال وأسماهم وأنسابهم، وأسماء الصحابة، ومعرفة الرواة وصفاتهم وأعمارهم، لتمييز الصحيح من الضعيف، والمسند من المرسل. [الإحياء: 1/15].

قلت: وهذا هو الذي يسمى بعلم الحديث، أو مصطلح الحديث.

إذا علمت هذا، وبأن لك أن تعدد هذه الفنون، وتزاحم موضوعاتها، وتكاثرت مصطلحاتها، من أكبر الحواجز التي تحول بين الطالب القوي على أن يكون مبرزاً في هذه الفنون. بل المجد منهم المواظب على التعلم، يمكن أن يحوز قصب السبق في فن واحد أو اثنين من هذه الفنون. أما الإحاطة مع الإجابة كلها، فهو قليل جداً؛ فلماذا نرى كل من ألف في فن من هذه الفنون، يدعي أن الناس أعرضوا عما هو بصدده؛ لأن هذا المؤلف يكون هواه في هذا الفن، وهمته مصروفة إليه منذ أول الطلب، لكونه يساعد ذوقه، ويرى فيه بحسب طبيعته وشغفه به، حلاوة ورقة، وأن ما سواه من الفنون ما في تعاطيه إلا التعب والمشقة. وقد قدمنا، قبل هذا، أن كل ذي فن يتعصب لفنّه، وأنه الأحق باقتنائه واعتنائه، والإقبال على تحصيله، لجماله وحسنه؛ مع أن الحسن وراء هذا، إما علمت أن العلوم الشرعية كلها مطلوبة محمودة، وأن الاشتغال بها فريضة فرض كفاية على الأمة، مقبولة غير مردودة.

ثم إن الأحوال العلمية، بعد الصدر الأول، قد تغيرت، وإن إحداث الفنون فيها قد تعددت. أما في الصدر الأول، فقد كان العلم ما أتى عن أصحاب رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وعلمهم كان مأخوذاً من الكتاب العزيز، وسنة نبيه الكريم، الذي كان إليه تبيين ما أنزل الله في الكتاب والذكر الحكيم، وهذا النور الذي أنزل معه، فاستنارت به قلوب أصحابه، عليه السلام، بمجرد اتصاله به، والنظرة الواحدة إلى أحدهم، فتتشق لهم من

طلعت الأنوار، وتفتح لهم برويته مخبات الأسرار. وانظر قوله، عليه السلام، لذلك الوفد الذي جاء إليه، وهم في ظلمات الكفر يعمهون، وفي الجاهلية الجهلاء عن العلم معزولون؛ فما فارقه حتى صاروا كما قال، عليه السلام: "علماء حكماء، كادوا من فقههم أن يكونوا أنبياء".

[فما] كان هذا الوفد يدري ما "الكتاب" العزيز، ولا حقائق الإيمان، ولا قرأ "كتاب" سيبويه، ولا عرف كتاب "مفتاح العلوم"، ولا قواعد أصول الفقه، ولا جال بخاطره العرض والجوهر، ولا تمرن في الفتاوى والأحكام، ولا مارس طرق المناظرة ومناهج الجدال بطريق الممارسة والفوز بإفحام الخصم بطريق الإلزام، وغير ذلك مما ولدته الحضارة، وألجأت إليه ضرورة مخالطة الأروام والأعجام.

فإن استنكر من اقتفى مناهج هذا الصدر الأول، وكان سالكا مسلك هذا النهج السني وبه اقتدى، وعلى أصوله وفروعه عوّل، فما استنكر إلا ما خالف الصراط المستقيم، إذ يرى إقبال الناس على هذه العلوم، وإدبارهم عن ما كان عليه السلف الصالح، من المقصد الصحيح، والمتجر الراجح. وقد قدما ما قاله الإمام الأوزاعي وغيره، أن العلم ما أتى عن أصحاب محمد، وما لم يجئ عن واحد منهم، فليس بعلم.

وعلى هذا المنهج القويم، كان بناء المرحلة الأولى والثانية والثالثة، والرابعة، على دخن فيها.

[الحالة العلمية خلال المرحلة الخامسة]

أما الخامسة، التي نحن بصدد ختامها، وإن قامت، كما أسلفناه مبسوطا، بخدمة الحديث خدمة صادقة، وتبارى الأفراد فيها في ميدان ضبطه وتفسيره، وتقريب أسانيده ومتونه للطالب، بما أمكنهم من طرق التقريب، حتى صار هذا العلم للطالب سهلا في فهمه، وأقرب إليه من يده إلى فمه، كما فصلنا ذلك وبيناه، وبنصوص المنهج أيدناه، فإنها كانت، وهي شردمة قليلة، تواجه جيشا عرمرما سلاحه الجهل بهذا العلم الصحيح، واستعداده للمقاومة بالفقهيات التي يتجمل بها الفقهاء، الذين يحميهم الرؤساء والأمراء، كما كان بجانب هؤلاء أهل الكلام، الذي كان موضوعه فلسفة التوحيد الموسعة، على قواعد المنطق وفلسفة

اليونان، الذين يدبنون بعقولهم، ولا يرجعون في ذلك إلى رب العالمين. وكتوا عصابة قوية يمدهم بعض أهل الصولة والسطوة.

أضف إلى هذا أن جل من ينسب للعلم، همته مصروفة إلى أهل العلوم العقلية، والعلوم التي هي آلة لفهم العلوم الأصلية. واستغراقهم في دقائقها، واستخراج الأبحاث فيها، وإتباع أفكارهم في الجواب عن مشكلها، مما لا طائل تحته، ولا تنبني عليها مصلحة دينية أو دنيوية. وإن سألتهم عن ذلك، قالوا: فاندتها تشحيد الأذهان وتمرينها؛ إلى غير ذلك مما يطول شرح هذه الأغلاط، وذم هذا الاختلاط، مما يشوش [على] العالم الجاد عن تحرير المناط.

وفي هذا يقول - من كان، على حسب ما أصّلناه، من أهل هذه المرحلة، حيث رأى اختلاط الحابل بالنابل، والتبس العالم الحقيقي بالمدعي للعلم، وهو أكبر جاهل - الحافظ أبو عمر ابن عبد البر، كما أسلفناه في شأن هذا العلم بقطره الأندلسي:

{واعلم، رحمك الله، أن طلب العلم في زماننا وفي بلدنا، قد حاد أهله عن طريق سلفهم، وسلخوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم. ابتدعوا في ذلك ما يان به جهلهم وتقصيرهم عن مراتب العلماء قبلهم. { إلخ ما أسلفناه.

ونحو هذه العبارة نقلناها أيضا عن الحافظ أبي بكر ابن العربي؛ ونقدمهم. قال الحافظ ابن الصلاح، وفي كلامه إمام بجل ما قدمناه وشرحناه، ولفظه في صدر كتابه "علوم الحديث":

{وإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة، وأنفع الفنون النافعة: يحبه ذكور الرجال وفحولهم، ويعنى به محققو العلماء وكلمتهم، ولا يكرهه من الناس إلا رذائلهم وسفلتهم. وهو من أكثر العلوم تولجا في فنونها، لا سيما الفقه الذي هو إسان عيونها. ولذلك كثر غلط العاطلين منه من مصنفي الفقهاء، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء. ولقد كان شأن الحديث فيما مضى عظيما، عظيمة جموع طلبته، رفيعة مقادير حفاظه وحملته. وكانت علومه بحياتهم حية، وأفنان فنونه ببقائهم غضة، ومغاثيه بأهله أهلة. فلم يزلوا في انقراض، ولم يزل في اندراس، حتى أضت به المحال، إلى أن صار أهله إنما هم شردمة قليلة العدد، ضعيفة العدد. { إلخ ما قال؛ مما يعرفك أن مرحلتنا هذه كانت قليلة الرجال، ضعيفة المجال، عديمة الأنصار، فاقدة السابق في هذا المضمار، إلا فئة

من الحفاظ، لقلتها تكاد تعد على الأصابع، ويكاد أن يكون حديثها، بين كثرة المعرضين عنه والمخلين بشأته، لا يوجد لسنده راو، ولا لمتنه سامع.

[ذكر بعض مشاهير هذه المرحلة التي قلَّ فيها الاهتمام بعلوم الحديث]

ولكن، أبى الله إلا أن تبقى طائفة من علماء هذا العلم الشريف، قائمين على حفظ أساتيده ومتونه، ناصرين لحدوده، ناشرين رغم القاصرين مديد متونه، حتى كان يوجد من هذه الطائفة من الواحد منهم كآلف، والشرذمة القليلة، بجد جيش اجتهادها، تهزم جنود خصومها المرصوصة في الصف؛ إذ كان يوجد داخل دائرة هذه المرحلة، من كان يفوق من قبله رواية وضبطا، وإتقاناً وحفظاً، وإقبالاً على العلم بجد واجتهاد، تأليفاً وتصنيفاً وجمعاً.

[أبو بكر البيهقي، صاحب "السنن الكبير"]

فأين مثل أبي بكر البيهقي، أوحد أهل زمانه، وأحذق المحدثين وأحدهم ذمناً. بلغت مؤلفاته ألف جزء، ومن أجلها "السنن الكبير"، الذي تقدم تنويه أبي شامة به، وفيه قال التاج السبكي:

{أما "السنن الكبير"، فما صنّف في علم الحديث مثله تهذيباً وترتيباً وجودة.} [الطبقات: 4/3]؛ مع ما كان يتحلى به من الديانة المتينة، إذ كان على سيرة العلماء، قانعا من الدنيا باليسير، متجملا في زهده وورعه، كما قال التاج السبكي. قال: {وكان يصوم الدهر من قبل أن يموت بثلاثين سنة.} وتوفي بنيسابور سنة 458.

[أبو نعيم الإصبهاني، صاحب "الحلية"]

وآين من يحل محل الإمام الجليل، الحافظ النبيل، الذي جمع بين معرفة فقه الظاهر، وعرفان الباطن، أبي نعيم الإصبهاني، صاحب "الحلية" التي اشتهرت في حياته، وأقر الله عينه بعيونها، وإقبال الناس عليها قبل مماته. قال التاج السبكي:
{ومن مصنّفاته "حلية الأولياء"، وهي من أحسن الكتب. وكان الشيخ الإمام الوالد، رحمه الله، كثير الثناء عليها، ويحب تسميها.} [الطبقات: 9/3].

قلت: وعلى تسميعها في المساجد أدركننا الحال. وكان تسميعها في عصرنا يختص بجامع الرابطة، التي تجاور الزاوية الريسونية. وكانت بهذا المسجد نسخة خطية عليها كتابات لبعض علماء تطوان. ولعلها كانت محبسة على ذلك المسجد، ولمسمعها وقف خاص. والله أعلم.

أما اليوم، فقد اندثرت تلك الآثار، وأصبحت عند الخاصة مما تنبو عنه الأفكار. والله غالب على أمره، وهو العالم بسر خلقه وجهره.

أما حفظ هذا الإمام، وتقدمه في الرواية والدراية، فأمر بين الحفاظ شهير، لا يحتاج إلى إثباته في رق ولا يحصيه تسطير. وناهيك قول الحافظ أبي بكر الخطيب: لم أر أحدا أطلق عليه اسم الحفظ، غير رجلين: أبو نعيم الإصبهاني وأبو حازم العبدوي الأعرج. نقله التاج. [الطبقات: 8/3].

أما آثاره في هذه المرحلة، فمنها "الحلية" التي تقدمت. وناهيك ما فيها من التخریجات والإسناد عن الصحابة، وكتاب "دلائل النبوة"، وكتاب "المستخرج" على مسلم، وغير ذلك. وكانت وفاته سنة 430، وله من العمر أربع وتسعون سنة.

وتقدم الجواب عما طعن به الطاعنون في أبي نعيم، من التساهل في الإجازة، وما قاله الحافظ الذهبي في شأنه، وأنه صدوق أحد الأعلام، وما صدر من ابن مندة لا يقبل، لأنه كلام معاصر، قانلا: ولا أعلم لهما ذنبا أكثر من روايتهما الموضوعات، ساكتين عنها. وراجع هذا المقال بتمامه فيما سبق.

[أبو بكر الخطيب البغدادي، صاحب "تاريخ بغداد"]

وأي زمان جاد بمثل أبي بكر الخطيب، ومن أي أرض أينعت أغصان الحديث، كما أينعت بغداد بغصنه الرطيب. بل هو الحافظ الكبير، والراسي في فن الحديث رسو كبير، إذ قال أهل الحديث فيه إنه آخر الأعيان معرفة وحفظا وإتقانا وضبطا لحديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وتفننا في علله وأسائده، وعلمنا بصحيحه وغريبه، وفرده ومنكره ومطروحه، قال ابن ماكولا: ولم يكن للبغداديين، بعد أبي الحسن الدارقطني، مثله. هـ [طبقات السبكي: 13/3]. وفي مصنفاته يقول الحافظ السلفي:

تصانيف ابن ثابت الخطيب ألد من الصبا الغض الرطيب

يراهما إذ رواها من حواها رياضاً للفتى البيهقي اللبيب
ويأخذ حسن ما قد ضاع منها بقلب الحافظ الفطن الأريب
فأية راحة ونعيم عيش يوازي عيشها، بل أي طيب؟!]

وقد تقدم لنا الكلام على الخطيب، في الكلام على ماء زمزم، وما شربه الخطيب
لبناله. وكانت وفاته سنة 463. وهو من أوقف كتبه على المسلمين. وكان ذلك شأن كثير من
العلماء.

[أبو عبد الله الحاكم، صاحب "المستدرک"]

ومن لنا بأبي عبد الله الحاكم، الذي له الأفراد بحسن التأليف والتصنيف، وممن له
السبق في ترتيب علوم الحديث الشريف. وقد اتفق العلماء على أنه من أعلم الأئمة الذين
حفظ الله بهم هذا الدين. وقد بلغت مؤلفاته قريباً من خمسمائة جزء. وكان المرجوع إليه
في الجرح والتعديل وعلل الحديث. وقد تقدم لنا الكلام على كتابه "المستدرک"، وما قاله فيه
أهل الحديث. وكانت وفاته سنة 405.

وبالجملة، فإن أبا عبد الله الحاكم، كان زعيم هذه المرحلة في خدمة الحديث، وممن
خلف فيها آثاراً محمودة، ومؤلفات معتمدة عديدة.

[أبو الحسن، علي الدارقطني]

وقد يعد في هذه المرحلة الحافظ الشهير، أبو الحسن علي الدارقطني، وإن كان
يشارك بعض أصحاب الأصول في عصورهم، لأنه ولد سنة 306. ولكن حياته كانت تشارك
أهل هذه المرحلة، لأنه توفي سنة 385. ولهذا أخذ عنه أبو عبد الله الحاكم، وأبو نعيم
الأصبهاني المتقدمان؛ فهو يعد من أسيماهما. وبكل حال، فهو يعد من هذه المرحلة في
الطبقة الأولى. وفيه قال الخطيب: كان الدارقطني فريد عصره، وقريع دهره، ونسيج وحده،
وإمام وقته. انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة،
مع الصدق والأمانة وصحة الاعتقاد، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث هـ [باختصار
من تاريخ بغداد: 34/12].

وترجمة الدارقطني شهيرة في "تاريخ بغداد" للخطيب، و"الطبقات" للجاحظ السبكي.
وإنما أشرنا هنا إلى أنه يعد من المرتبة الأولى في هذه المرحلة.

[أبو عوانة، صاحب "المسند"]

ومما يعدّ في هذه المرحلة، بل ربما يُعدّ من المرحلة الرابعة، ولكن يُرجح عده من الخامسة، أنه ممن أخذ عن الإمام مُسلم، واقتفى أثر كتابه "الصحیح"، وألف "المسند الصحیح" المخرج على كتاب مسلم، الحافظ أبو عوانة. وقد روى عنه جماعة من حفاظ الحديث المشاهير؛ منهم الطبراني، وابن عدي، والإسماعيلي. وفيه قال الحاكم: أبو عوانة من علماء الحديث وأثباتهم. وكانت وفاته سنة 13 أو 16، أي بعد الثلاثمائة. قال التاج السبكي: وعلى قبر أبي عوانة مشهد بأسفرايين يُزار. هـ [الطبقات: 2/321].

[أبو الحسن علي ابن عساکر، صاحب "التاريخ"]

أما من أعيان هذه المرحلة، والحائز الدرجة الأولى فيها، وإن كان متأخرا في التاريخ، فالإمام الجليل، حافظ الأمة، ومحبي السنة، والمتفق على حفظه وعلمه وثقته، ومواظبته على العبادة وإدمان الأذكار، وتلاوة "القرآن" آتاء الله وأطراف النهار، أبو الحسن علي بن الحسن بن عساکر، الحافظ الذي فاق، بمعرفته وإتقانه وجمعه لفنون المعارف، الأوائل، وأعجز عن إدراك مكانته العلمية، ومقاماته في الحديث العالية السنية. فقد قال ابن النجار في حقه: هو إمام المحدثين في وقته، ومن انتهت إليه الرياسة في الحفظ والأتقان، والمعرفة التامة بعلوم الحديث، والثقة والنبيل وحسن التصنيف والتجويد، وبه ختم هذا الشأن. هـ بنقل التاج السبكي.

وقال النووي فيه: هو حافظ الشام، بل هو حافظ الدنيا، الإمام مطلقا، الثقة الثابت.

هـ [طبقات الشافعية: 4/275].

ولمكاتبته في الحديث، يمكن أن يباهي عصره بالحديث العصور السابقة واللاحقة، إذ هو الذي أسست له دار للحديث بالشام، بالعاصمة الدمشقية، إذ أنشأها له الملك العادل نور الدين ابن زنكي، وهي المدرسة النورية. قال التاج السبكي:

{فدرس بها إلى حين وفاته، غير ملتفت إلى غيرها، ولا متطلع إلى زخرف الدنيا، ولا ناظر إلى محاسن دمشق ونزهتها. بل لم يزل مواظبا على خدمة السنة، والتعبد باختلاف أنواعه، صلاة وصياما وصدقة، ونشر علم، وتشجيع جنائز وصلة رحم، إلى أن قبض، رحمه الله ورضي عنه.} [الطبقات: 4/277]. وكانت وفاته سنة إحدى وسبعين وخمسمائة.

ولم يكن عصر هذا الإمام فيه وحيدا، ولم يعيش به فريدا، بل كان معه أفراد يساؤونه أو يقاربونه في الرتبة، وإن كان المحكمون في الحفظ حكموا له بالتقدم والسبق، فقد نقل التاج السبكي عن الحافظ المنذري أنه قال:

{سألت شيخنا الحافظ أبا الحسن، علي بن المفضل المقدسي، فقلت له: أربعة من الحفاظ تعاصروا: أيهم أحفظ؟ قال: من هم؟ قلت: الحافظ ابن عساكر، وابن ناصر؟ قال: ابن عساكر أحفظ. قلت: الحافظ أبو العلاء، وابن عساكر؟ قال: ابن عساكر أحفظ. قلت: الحافظ أبو طاهر السلفي، وابن عساكر؟ فقال: السلفي أستاذنا، السلفي أستاذنا}.

وقد ذيل التاج قوله: "السلفي أستاذنا"، بأنه كان يعلم أن ابن عساكر أحفظ من السلفي، لكنه رفع شيخه. قال الذهبي: وإلا فابن عساكر أحفظ. [الطبقات: 4/276].

قلت: وهناك أربعة من الحفاظ مثل هؤلاء، ووقع السؤال عنهم؛ فقد روى التاج بسنده إلى السلفي عن ابن طاهر: سألت الزنجاني، وذكر أربعة تعاصروا، أيهم أحفظ؟ قال: من قلت: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبد الله بن مندة بأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور. فسكت. فألححت عليه فقال: أما الدارقطني، فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني، فأعلمهم بالأسباب، وأما ابن مندة، فأكثرهم حديثا مع معرفة تامة. وأما الحاكم، فأحسنهم تصنيفا. قال التاج: ولكن بقي على هذا أنه أهمل ذكر ابن السمعاني. الخ.

وهذا النقل يعرفك أن هذه المرحلة، وإن كانت كما قدمنا، كانت قليلة العدد، لكن كانت كاملة العدد، غزيرة المدد، إلا أنها لم تكن مجتمعة في بلد. إنما كان اتفاقهم في تحقيق المتن، وضبط السند. وكل واحد من هؤلاء الأعلام، كان مقصدا يؤمه الراغبون في تلقي الحديث والآثار من أهل الإسلام.

وبهذا تبين لك جليا، وظهر لديك ظهور الشمس في الظهيرة، صحة ما قاله، عليه السلام: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرهم ما خالفهم إلى يوم القيامة"، وعليه، فهذا العلم الشريف لا يزال لذلك ينقله عن كل خلف عدوله.

هذا، ومن تمام الكلام على ابن عساكر، أن مما يعد من جده واجتهاده في طلب العلم والحديث، أن شيوخه الذين روى عنهم في الأقطار والأفاق المختلفة، بلغت ألفا وثلاثمائة من الرجال، ومن النساء بضعا وثمانين. وهذا شيء عظيم يدل على مواظبته على تلقي العلوم، وروايته الأحاديث والأخبار، وعمارته أوقاته بما يرضي الله الواحد القهار.

["تاريخ الشام" لابن عساكر]

وأما "تاريخه" الكبير، الذي وضعه في الشام، في ثمانين مجلداً أو أكثر، فهو من الكرامات التي تستدعي اتساع الاطلاع، وسعة الأوقات. قال التاج السبكي: ومن طالع هذا الكتاب عرف إلى أي مرتبة وصل هذا الإمام. هـ [الطبقات: 273/4].

قلت: وقد اعتنى به بعض المتأخرين من أهل العصر، فرتبه ووضع له فهرسة الأبواب والتراجم. وكان وقع الشروع في طبعه ووصل إلى يدنا من ذلك سبع مجلدات. وقد كنتُ اعتنيت بمطالعتها، فألفيتها جمّة الفوائد، جامعة لدرر الأحاديث وفرادئ الأخبار، مما يسر الخواطر، ويقر الأنظار. وله غير ذلك من المؤلفات. أثابه الله على عمله، وبلغه بذلك منتهى أمله.

قلت: ومما يستطرد هنا تذييلاً على ذكر هذا المؤلف الكبير، الذي ألفه هذا الحافظ الجليل في تاريخ الشام، الذي تزيد مجلداته على ثمانين، وأن العادة تقتضي لمجرد مطالعته الزمن الطويل، فضلاً عن استنساخه وكتبه، فضلاً عن تأليفه وجمعه، وإملاء الأسانيد في تلك الآثار، والتعرض لرجالها وتواريخهم، ووصف أحوالهم وفضائلهم، وما ينسب إليهم من المسائد والفوائد، مع تصديره بتاريخ القطر الشامي، ومن حل به من الأنبياء والمرسلين، وإفراد خاتهمهم وإمامهم بذكر سيرته وما يتبع ذلك، وأحوال الصحابة الذين سكنوا الشام، والخلفاء الذين اتخذوا عاصمتهم بذلك القطر الشهير بين الاقطار، وذكر ما ورد في فضله، إلى غير ذلك من نوادر الأخبار، وعجيب الآثار؛ هذا مع مواظبة هذا الإمام على التبعيد، من الصلاة والنوافل والتلاوة، ومداومة الأوراد والأذكار، مما لا يصدر إلا عن مؤمن مؤيد من خالق القوى والأقدار.

وبالجملة، فإن ما يصدر من كثير من علماء هذه الأمة، من المؤلفات العديدة، والمصنفات الضخمة التي تقصر الأعمار عن مطالعتها، فضلاً عن جمعها وترتيبها وتفتيحها، هو من الكرامات التي تشملها المعجزات.

ولهذا، ذكر هذا التاج السبكي في "طبقاته"، [77/2]، في الكلام على الكرامات وإثباتها، وما ثبت فيها عن الصحابة وصلحاء هذه الأمة، فقال:

{الرابع والعشرون، أي من أنواع الكرامات في هذه الأمة، ما سهل لكثير من العلماء من التصنيف في الزمن اليسير، بحيث وزع زمان تصنيفهم على زمن اشتغالهم بالعلم إلى أن ماتوا، فوجد لا يفي به نسخا، فضلا عن التصنيف.} [السخ ما سبق نقله في آخر الجزء الثالث من هذه "الفهرسة"، عند الكلام على الإمام الشافعي، رحمه الله].

ثم ذكر من ذلك من كبراء أئمة الشافعية جمعا، كإمام الحرمين، والإمام النووي، ووالده تقي الدين، ممن كانوا على هذا الوصف الذي وصف به الإمام الشافعي، من كثرة المصنفات، وعماراة أوقاتهم بالعبادات، مما لو قيس بأعمارهم، لزادت أعمالهم عن أعمارهم. قلت: ومن هؤلاء الأعلام جماعة كثيرة في كل المذاهب، في الأعصار الماضية والمتأخرة.

فمن الماضية، كما علمت، الإمام الشافعي. أضف إليه الإمام أحمد، وانظر "مسنده"، واسمع ما قالوه في عدد أحاديثه، وأنها ثلاثون ألفا، وأن تفسيره مائة وعشرون ألفا، وغير ذلك، مع ما عاش فيه من المحن والتهديد والضرب من أمراء السوء، بإيعاز وإعانة، ممن لم يراع حرمة مقامه، من شرار العلماء، ومتملقة الفقهاء للأمرء.

[الإمام بَقِي بن مَخْلَد الأندلسي]

وانظر إلى ما أبقاه علامة الأندلس، وأحد حفاظها المحدثين، وفرد من أفراد أهل الصلاح والدين، الإمام بقي بن مخلد، [الذي ارتحل إلى المشرق، فأخذ عن الإمام أحمد، وابن أبي شيبة، وعن جماعة من الأعلام، فامتأ وطابه، وكمل في الحديث نصابه، وألف المصنفات الكبار، والمنثور الكثير، وبالغ في الجمع والرواية، فرجع إلى الأندلس، فملأها من علمه، وأبقى بعده من الآثار ما حير الأفكار؛ فمنها "تفسير القرآن"، الذي لم يولف مثله في الإسلام، وفي الحديث "مصنفه" الكبير. وفي "تفسيره" قال الحافظ ابن حزم، وهو الذي لا يداري ولا يماري، ويواجه بالحقيقة، ولا يخاف في ذلك لومة لائم، ولو كان حميمه وصديقه:

{فهو الكتاب، أي كتاب "التفسير"، الذي أقطع قطعا، لا أستثني فيه، أنه لم يؤلف في الإسلام مثله، ولا "تفسير" محمد بن جرير الطبري، ولا غيره.} وقال في "مصنفه" في الحديث:

{إنه روى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب، ونيف. ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام، فهو مصنف ومستند.} قال أبو محمد: {وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله، مع ثقته وضبطه وإتقانه.} إلى أن قال: {ومنها "مصنفة" في فتاوى الصحابة والتابعين ومن دونهم، الذي أرى فيه على "مصنف" أبي بكر ابن أبي شيبة، و"مصنف" عبد الرزاق بن همام، و"مصنف" سعيد بن منصور، وغيرها، وانتظم علما عظيما لم يقع في شيء من هذه؛ فصارت تواليف هذا الإمام الفاضل، قواعد الإسلام؛ لا نظير لها. وكان متخيرا لا يقلد أحدا، وكان ذا خاصة من الإمام أحمد بن حنبل، وجاريا في مضمار أبي عبد الله البخاري، وأبي الحسين مسلم ابن الحجاج النيسابوري، وأبي عبد الرحمن النسائي. رحمة الله عليهم.} من "جذوة المقتبس" [ص167]. وكانت وفاة هذا الإمام سنة 276، فكان من أهل القرن الثالث.

ويهذا يعتبر المُعتبر، ويفكر المفكر ويتيقن أحقية القائل: ما ترك المتقدم شيئا من المعارف التي يصح أن يستدركها عليه المتأخر. وبه أيضا يظهر لك جليا غزارة المواد التي كان يستمد منها أبو محمد بن حزم، من التفسير والحديث وفقه وفتاوى الصحابة والتابعين ومن بعدهم، مما نشره وجلاه، في "إيصاله"، و"محلّاه". والعلم كله إنما هو لله. فمثل هذه المؤلفات الصادرة من هذا العالم الأندلسي، تعرفك كيف كان إقبال العلماء الصلحاء المتقدمين، وعماراة أوقاتهم بالتصنيف والتأليف، وإعداده للمتأخرين، وأن الله تعالى كان يمدهم في أعمالهم، ويعينهم على مقاصدهم، ويوفقهم لإصابة الحق في أقوالهم وأفعالهم، مع قصر أعمارهم، ومقاساة ما يلاقونه من أعدائهم، والناقضين لأفكارهم. ما هذا إلا كرامة من الله، جل وعلا؛ إذ اتقوا الله، فعلمهم الله.

ومما ينبغي أن يلحق بترجمة هذا الإمام الفذ، والعالم الفرد، ما وقع له من الكرامة؛ وذلك ما رواه صاحب "المقتبس"، أن امرأة جاءت إليه - يعني ابن مَخْلَد - فقالت: إن ابني قد أسره الروم، ولا أقدر على مال أكثر من دُويرة، ولا أقدر على بيعها. فلو أشرت إلي من يفديه بشيء، فبانه ليس لي ليل ولا نهار ولا نوم. فقال: نعم. انصرفي حتى أنظر في أمره، إن شاء الله. قال: وأطرق الشيخ وحرك شفّته. قال: فلبثنا مدة، فجاءت المرأة ومعها ابنها، فأخذت تدعو له وتقول: قدر رجع سالما، وله حديث يحدثك به. فقال الشاب: كنت بين يدي بعض ملوك الروم، مع جماعة من الأسارى. وكان له إنسان يستخدمنا كل يوم؛ يخرجنا إلى الصحراء للخدمة، ثم يردنا علينا قيودنا. فبينما نحن نجىء من العمل مع صاحبه الذي كان

يحفظنا؛ فافتح القيد من رجلي، ووقع على الأرض. ووصف اليوم والساعة، فوافق الوقت الذي جاءت المرأة. ودعا الشيخ، فنهض إليّ الذي كان يحفظني، وصاح علي وقال: كسرت القيد!. فقلت: لا. إلا أنه سقط من رجلي. قال: فتحير وأخبر صاحبه، وأحضر الحداد وقيدوني، فلما مشيت خطوات، سقط القيد من رجلي، فتحيروا في أمري، فدعوا رهبانهم. فقالوا لي: ألك والدة؟ قلت: نعم. فقالوا: وافق دعاؤها الإجابة. وقالوا: أطلقك الله، فلا يمكننا تقييدك؛ فزودوني وأصحبوني إلى ناحية المسلمين. هـ [جذوة المقتبس: 168].

ولا غرو في هذا، ولا استبعاد في شأن أهل العلم العاملين، كما قال النبي، صلى الله عليه وسلم، في حق ذلك الوفد: "علماء حكماء، كادوا من فهمهم أن يكونوا أنبياء"، كما قدمنا.

ومن هذا ما نزال نشاهده في هذه المؤلفات الكبيرة التي يعز على الإنسان أن يستوعبها بالمطالعة في مدة عمره؛ فهذا "تفسير" ابن جرير بين أدينا، المتعدد الأجزاء، المطبوع في ثلاثة عشر مجلدا ضخما، وقد اختصره مؤلفه من "تفسير" أكثر منه بأضعاف مضاعفة، كما قاله مؤلفه، إلى غير ذلك.

وقد سبق لنا الكلام على ما ألفه الحافظ أبو عمر ابن عبد البر، من التصانيف الكبار، التي امتلأت منها الأسفار، وسارت مسير الشمس في كل الأقطار.

[القاضي ابن العربي المعافري، ومؤلفاته، وما عناه من حساده]

وهذا ابن العربي المعافري، الأندلسي الإشبيلي، ألف تأليف عديدة في سائر الفنون، من نحو وأصول، وفقه وحديث وتفسير، مع التحرير والإطناب في غالبها. وأكبرها الذي أعجب به كل سامع به، وتمنى أن يحظى برؤيته كله، أو يشرف على بعض أبوابه، وهو "تفسير" ذكر أنه مكث في جمعه وتأليفه عشرين سنة، وسماه "أنوار الفجر". وكان يُظن أنه عنقاء مغرب، وأنه اسم لا يوجد مسماه لا في المشرق ولا في المغرب.

ولكن أفادنا صاحب "الديباج" أنه روى بسنده عن الشيخ الصالح يوسف الحزام المغربي، أنه رأى هذا "التفسير"، وهو "أنوار الفجر"، كاملا في خزانة السلطان أبي عنان المريني، وهو إذ ذاك بمدينة مراكش، وكانت له خزانة كتب يحملها معه في الأسفار. قال: وكنتُ أخذمه مع جماعة في حزم الكتب ورفعها، فعددت أسفار هذا الكتاب، فبلغت

عدتها ثمانين مجلدًا، ولم ينقص من الكتاب المذكور شيء. قال أبو الربيع راوي القضية: وهذا المخبر، يعني يوسف، ثقة صدوق، رجل صالح يأكل من كده. هـ [ص: 283].

وانظر إلى هذا المؤلف لهذا الكتاب مع غيره من الكتب التي لا تصغر عن هذا، وكيف صدر عنه هذا الكتاب العظيم الكبير، وغيره من المؤلفات العديدة، مع أنه قضى جل أوقاته ما بين حل وارتحال، ومدافعة جيوش البلايا والأوجال.

ففي صباه اضطربت بالأندلس الأحوال، واتسع أمر الفتن بها، وأظلم الجو بها، من كثرة المحن وإغارات الثائرين بها، وضافت الأرض بما رحبت على سكانها من كثرة الأهوال، فسقطت دولة بني عباد بإشبيلية، التي كانت لوالده معتمدًا، وله بها أكبر اتصال. وكان ذلك سبب ارتحال والده به من الأندلس، واستيطانه بالمشرق. وهو في ذلك من هذا التغلب في رحلته خانف يترقب، ومنه فرق. ولكن كان يحسب ذلك شرا، ويعدده في غربته ضرا. ولكن كان لأبي بكر في مبدئه جنوة نار، فعادت مطلع أسرار علوم، ومشرق أنوار؛ إذ هناك قدمه والده لاقتباس العلوم والمعارف، والتلقي من كل إمام يتحلى بكل علم من تالد وطارف، حتى أدرك فيه ما أمله، واستوفى بسعيه في تلك الرحلة ما يرجوه وأكمل عمله.

ثم توفي والده، ورجع هو لبلده بعلوم جمّة، وأصبح هنالك من أكبر الأئمة، واشتهر ذكره، وعظم قدره، فاخترت لقضاء اشبيلية، حيث استقامت بها الأحوال، وانقشعت سحائب تلك الأهوال، وأصبحت الأندلس تحت حكم الدولة الموحدية، فاضطلع أبو بكر بأمر القضاء، وأراد أن يجريه على مهيع العدالة، وتطهير البلاد من جور أهل العتو والافتراء. ولكن لم يلبث أن قام في وجهه الحسدة للنام، وحولوا مقاصده المستقيمة التي سعى بها في صالح عامة الناس، إلى اختلاق المساوي التي أساعت فيه الاعتقاد. فمن أعظم اهتمامه بالمصالح العامة، وإخلاصه في ذلك، أن سور المدينة كان استولى عليه الخراب، ووهت أركانه، وليس هنالك بيت مال يصلح منه، ولا أحباس مرصدة لذلك، وبقاؤه على ذلك يعرض المدينة لفقد الأمن، والخوف من إغارة العدو، فأعادته أولاً من ماله الخاص، وجدد بناءه كاملاً دون انتقاص.

ثم بعد ذلك انهارت بعض جهات السور المذكور، وصادف ذلك حلول عيد الأضحى، فندب الناس إلى أن يتصدقوا بجلود ضحاياهم للنفقة على إصلاح هذا الانهيار؛ فاتخذ أعداؤه، ومن يترصد سقطاته، والغالب أنهم كانوا ممن ينتمي إلى الفقه والعلم، بدليل أنهم تكلموا فيه، ونسبوه إلى الكذب واختلاق الحديث، حسداً من عند أنفسهم، إذ جاءهم من

الرحلة بعلم كثير لم يأت بمثله أحد قبله، مع ما نال من الرئاسة والشهرة والتبريز في سائر العلوم. وهذه الأوصاف من شأنها أن تثير الأحقاد في قلوب الأقران، كما قيل:

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه فالتناس أعداء له وخصوم

فكان ذلك سببا لإثارة العامة عليه، حتى خرج من بلده خانفا يترقب، تاركا متاعه وسائر ما يملك من كتب وغيرها، كما فصلناه في ترجمته الخاصة صدر ما كتبناه على "أحكام القرآن"، أيام دراسته بالمعهد العالي بثغر تطوان.

قلت: وما فعله ابن العربي في شأن جلود الأضاحي، هو لا بأس به من جهة الحكم الفقهي؛ إلا أن فقهاء السوء من شأنهم قلب الحقائق، وتتبعهم بنيات الطرائق، وإعمالهم الفقه وسيلة للتقرب إلى العامة وذوي الرياسة، وتصديهم لمن أظهرهم الله بالخصوصية من بينهم بأنواع الانتقاد، ونسبة ما لا يليق إلى جنابهم، والسعاية بهم إلى من يحط من أقدارهم، ويهجم بإذياتهم في عقر ديارهم.

وهذا أمر لم ينج منه عالم مُجد، في نفع العباد مجتهد، ولا عابد ناسك مقبل على الله في خلواته مبتهل متهجد. وذلك كله تمحيص وتخليص ليزداد الذين آمنوا إيمانا مع إيمانهم، وليقتدوا، بالصبر فيما أصابهم، بصفوة الخلق من أنبيائهم وأرسالهم، وأصفيائهم وأوليائهم.

[الإمام أحمد بن حنبل، والقول بخلق القرآن،
وما قام به بعض فقهاء السوء من تزكية الباطل]

ولما ذكر التاج السبكي تلك القصة المبكية، والواقعة التي أسالت دماء البراء، وأزالت حرمة العلماء العظاماء، بالإهانة والضرب والسجن والنفي، وتعذيبهم بأنواع البلاء، مما أجرى به مياه العيون دما، وأظهرت الباطل حقا، والحق باطلا وعمدا. وكان ذلك يصدر بمشورات الخلفاء، ولكن جرهم إغراء الفقهاء من وراء وراء. وبعد أن أشار إلى ترجمة الخليفة المأمون، الذي ابتدأ القول في المسألة في أيامه، وترعرعت في أيام أخيه المعتصم، الذي أوصى إليه بمواصلة الجبر على القول بخلق القرآن. قال: قال المؤرخون: ومع كونه كان لا يدري شيئا من العلم، حمل الناس على القول بخلق القرآن. قال التاج:

قلت: لأن أخاه المأمون قد أوصى إليه بذلك. وانضم إلى ذلك أحمد بن أبي دواد، وأمثاله من فقهاء السوء؛ فإتما يتلف السلاطين فسقة الفقهاء، فإن الفقهاء ما بين صالح

وطالح، فالصالح غالباً لا يتردد إلى أبواب الملوك، والطالح غالباً يترامى عليهم، ولا يسعه إلا أن يجري معهم على أهوائهم، ويغذقون عليهم العطايا. ثم هم على الناس شر من ألف شيطان، كما أن صالح الفقهاء خير من ألف عابد. ولولا اجتماع فقهاء السوء على المعتصم، لنجاه الله مما فرط منه. ولو أن الذي عنده من الفقهاء على الحق، لأروه الحق أبلغ وأضحا، ولا يغروه على ضرب مثل الإمام أحمد. ولكن ما الحيلة والزمان بني على هذا، وبهذا تظهر حكمة الله في خلقه.}

ثم ذكر التاج عن والده الشيخ الإمام، نقي الدين، ما كان يقوم به بين يدي الأمراء، من إرشادهم إلى الحق، ونهيبهم عن بعض المحرمات، كاتخاذ الأطواق وملابس الحرير وغير ذلك، ويتلطف في ردهم عن ذلك، حتى يدعئوا له ويتركوا ذلك. فإذا خرج من عندهم، دخل إليهم فقهاء السوء، فخطأوه في كل ما قال، وردوا صحيح ما بينه لهم لضعيف الأقوال. ولم يقتصروا على ذلك، بل أغروا ذلك الأمير، الذي أبان له الحق وأرشده إلى الصراط المستقيم، وبينوا له أن الشيخ إنما مراده ومقصده الظهور، وأن يبين للناس أنك تفعل حراماً [] . فلم يخرجوا من عنده حتى يرجع ذلك الأمير عن حق الإمام إلى باطل هؤلاء الفقهاء.

هذا مضمن كلام التاج. وهذا شيء لم يزل مستمرا إلى عصرنا. بل الأمر في ذلك يزداد بقدر ما تمتلئ القلوب من حب الرياسة، والرغبة في الدنيا، ولو أدت إلى الارتداد والخروج عن الدين.

وهنا أذكر ما كنت وقفت عليه في "الفتوحات"، لمحبي الدين ابن عربي الحاتمي، رضي الله عنه، في شأن اتصاله بأمراء الوقت. لكن للإرشادات ولمصالح الشفاعات. فأتصل يوما بأحد الأمراء، وكان صدر من هذا الأمير ما يخالف الشريعة، فأظهر محبي الدين، رحمه الله، المخالفة في ذلك، وربما أبدى اعتراضه على ذلك. فقال له ذلك الأمير: إني لم أفعل ذلك إلا استنادا لإفتاء الفقهاء؛ وأظهر له كتابات أولئك الفقهاء بخطوط أيديهم. والأمر لله.

ومثل هذه الأمور تُصغَّر شأن الفقهاء عند العامة، وتحط من أقدارهم عند الخاصة، ولا سيما عند الصوفية. وقد انتقد على أمثال هؤلاء، حجة الإسلام في "الإحياء"، كما سبق.

ولكن كل هذا لا يوجب الزهد الكلي في هذا العلم، الذي هو روح العلم وقانون الشريعة، وبه تقوم أحكام العبادات والمعاملات، وهو العلم الذي كان يعطيه الرسول، عليه السلام، لمن أسلم ووفد إليه من الوافدين، وفيه قال، عليه السلام: " مَنْ يُرِدَ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ ". وفي ذلك قال تعالى: (فَلَوْلَا نَقَرْنَا مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ).

وبعد هذا كله، فإن الأمر كله إليه سبحانه، وبقدرته وإرادته حله وعقده، ولا راد لما قضاه، ولا نقض لما أبرمه وأمضاه.

قلت: ويُعجبني في هذا الموضوع، ما قاله محيي الدين في وصاياه، وهي من باب التسليم لأفعال العلي العظيم، إذ قال:

{واحذر أن ترجح نظرك على علم الله في خلقه، بمن قدمه من الولاية في النظر في أمور المسلمين، وإن جاروا؛ فإن الله فيهم سرًا لا تعرفه. وإن ما يدفع الله بهم من الشرور، ويحصل بهم من المصالح، أكثر من جورهم، إن جاروا. وهذا كثير ما يقع فيه الناس؛ يرجحون نظرهم على ما فعل الله في خلقه، ويأتيهم الشيطان، فيعلق تسفيهم بالذين وأوؤه، ويحول بينهم وبين الصحيح من كون الله ولأهم}. ثم صار يستدل على ذلك بالأحاديث في هذا الموضوع. ثم قال:

{وهذا باب قد أغفله الناس وأغلقوه على أنفسهم، فما يرى أحد إلا وله في ذلك نصيب، ولا يعلم ما فيه عند الله. وقد رأينا على ذلك براهين من الله كثيرة. ومتى ذممت ولا بد، فذم الصفة بدم الله، ولا تدم الموصوف بها، إن نصحت نفسك. ومتى حمدت، فاحمد الصفة والموصوف معا، فإن الله يحمذك على ذلك.}هـ[الفتوحات: 4/484].

ورضى الله عن سيدي محيي الدين في هذه النصيحة التي فرجت عني، وأرجعتني عما كنت في بعض هذه الموضوعات أخرج عن اللائق بي، في لزوم طريقة التفويض والأدب[مع] الفاعل القادر، الذي لا يسأل عما يفعل. والله الموفق لطريق الحق ومهيح الصواب، والرجوع إليه في كل المقاصد والآراب، وسلوك مسالك التقديس ومناهج الآداب، آمين.

[الرجوع إلى موضوع كرامات أهل العلم في كثرة مؤلفاتهم]

ولنرجع إلى ما عدّه التاج السبكي وغيره، من الكرامات الظاهرة على أهل العلم في كثرة المؤلفات العلمية التي تصدر عنهم، والتي، إن قيست بمدّة أعمارهم، لما وسعتها إلا من طريق [خرق] العوائد. وقد سلف لك عن التاج السبكي أن ذلك من قبيل الكرامات التي أيد الله بها علماء هذه الأمة، وذكرنا من ذلك بعض الأفراد.

[أبو يوسف القزويني]

قلت: ومن هذا ما نقله التاج المذكور، في ترجمة أبي يوسف القزويني، أن له "تفسير القرآن" في سبعمئة مجلد. وهو شيء كثير يستعظمه كل من سمعه. وكان هذا المفسر من أهل القرن الخامس، لأن وفاته كان سنة 488، ومع هذا في العقيدة [كان] معتزليا. والفضل بيد الله يؤتيه من يشاء.

[الحافظ السلفي]

قلت: ومما يلحق بهذه المرحلة، التي أشرفنا على ختامها، الحافظ السلفي الشهير، الإمام العمدة الكبير، الدين الورع، الحجة الثابت، الجوال في الأقطار، الواسع الرحلة للرواية عن مشاهير المحدثين في الأمصار، الذي أطال الله له العمر حتى جاوز المائة، وهو مشتغل بما يرضي الواحد القهار، غير ملتفت إلى زهرة هذه الحياة الدنيا، ولا مانل إلى التمتع بزخرف هذه الدار. فقد قالوا: إنه مكث بالأسكندرية أربعة وستين سنة، وما خرج إلى بستان ولا فرجة إلا مرة واحدة. بل كان عامة دهره ملازما مدرسته، لا تدخل عليه إلا تراه مطالعا في شيء. هـ [طبقات الشافعية: 43/4].

ولم يذكر التاج السبكي شيئا من مؤلفاته، إلا الإشارة إلى ما وضعه في شيوخه من "معاجمه" الثلاثة.

وأما خدمته في هذه المرحلة، فقد قال الحافظ الذهبي:

{لا أعلم أحدا في الدنيا حدث نيفا وثمانين سنة، سوى السلفي}. هـ. [طبقات

الشافعية: 44/4].

وبهذا يُعدّ من عظماء أهل هذه المرحلة في خدمة الحديث. فجزاه الله خيرا، وأثابه على عمله الجليل الثواب الجزيل، بمنه وفضله.

[ختم المرحلة الخامسة، والاعتذار عن الإطناب والتكرار، وكثرة النقول]

وفي ختام هذه المرحلة الخامسة، وهي آخر المجلد الرابع من "الفهرسة"، أخاطب كل من رأى هذا التقييد، أن لا يسارع إلى الاعتراض ويكثر من الانتقاد، في إطلاق عنان القلم في جل موضوعاتها أو كلها، وتكرار الكلام في كثير من أبحاثها، ولا سيما في مسألة اقتضت ذلك الكلام فيها، ولم أقف فيه [على شيء] لأحد، وصرت أسلك في طريقه منفرداً، وأكرر القول وأطنب في الموضوعات، وأكثر من المنقولات.

ومقصدي أولاً، في هذه الترجمة، التي هي ترجمة شيخنا العارف، أبي عبد الله الكتاني، السبئي السني، المتفاني في حب آثار جده وسيرته، وبها يقندي ويعتني، ولا سيما لما تبدلت الأحوال، وساعت في المغرب الأقوال والأفعال، إذ رأى شيخنا المذكور، كما أسلفنا، أنه لم يبق إلا الاستشفاع بحديث سيد الأرسال، إلى الكبير المتعال، في تبديل هذه الحال، ودفع هذه الأوجال. وقسمت مراحل رواية الحديث ودراسته إلى مراحل، إلى أن أصل إلى المرحلة التي كان يجتازها شيخنا المذكور، وهي مرحلة التملق والتعلق والاستعطاف، بحديث سيد بني عبد مناف.

وثانياً ما في ذلك من شرف الموضوع، [لأن] شرف العلم على قدر شرف موضوعه. وموضوعنا في هذه الترجمة، البحث عما اجتازه حديث سيد العالمين وإمام المرسلين، من المراحل. ولا يخفى ما جرى من ذكره، عليه السلام، وسيجري في ذلك من ذكره والصلاة والسلام عليه، وذكر أصحابه، وذكر التابعين من الأئمة ومن بعدهم، من الذين اعتنوا برواية أحاديثه، عليه السلام، وتعليم أصول شريعته وفروعها، ومهدوا لنا الطريق، وسهلوا لنا المآخذ، ودونوا من ذلك ما دونوا في المصنفات الكبار، وكتبوا من الصحف والدفاتر ما ملأوا به القماطر والخزائن من الأسفار، وعمروا الأوقات بتلقي صحيح الروايات، ومتابعة الإملاءات والدراسات، مع العمل بما علموا، والاعتداء بما عوا وحفظوا؛ فكاتوا علماء أنقياء، ورثة للأنبياء، إذ كانوا مبلغين للأمة الوحي الإلهي، والشرع السماوي، لأن كل ما قاله، صلى الله عليه وسلم، هو وحي من الله، فهو، صلى الله عليه وسلم، ما ينطق عن هواه، ولا على مقتضى ما يراه، كما قال تعالى: (وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ).

ثم لي، بعد هذا، الرجاء أن أدخل في أهل الحديث الذين نضّر الله وجوههم ونورّها وحسنّها، كما ورد في الحديث، وأن أنال الخلافة معهم عنه، صلى الله عليه وسلم، كما ورد عنه، عليه السلام، وأن أكون كما قيل إن أهل الحديث أولى الناس به، وأن أنال طول العُمر، مع حُسن العمل والافتداء به، عليه السلام، في كل ما سنّه وشرعه؛ واصلاً بذلك القرب منه، عليه السلام، الذي هو منتهى الآمال. ففي "طبقات" التاج السبكي، عن ابن الصلاح، في ترجمة الأبيوردي، أن أبا سهل قال: سمعته يقول: سمعت شيوخنا، رحمهم الله تعالى، يقولون: دليل طول عمر الرجل، اشتغاله بأحاديث رسول الله، صلى الله عليه وسلم. هـ من ترجمة الأبيوردي، جزء:3 ص:18. ويشهد لهذا ما ذكره التاج السبكي في "طبقاته"، في ترجمة الحافظ السلفي، الذي سبق ذكره أنفاً، من شعره:

أنا من أهل الحديث وهُم خير فِئَةٍ
جزت تسعين وأرجو أن أجوز المِائَةَ

وقد استجاب الله دعاءه، وحقق رجاءه. قال التاج السبكي:

{توفي صبيحة يوم الجمعة، الخامس من شهر ربيع الآخر، سنة ست وسبعين وخمسمائة، فجأة، وله مائة وست سنين، على ما يظهر. ولم يزل يقرأ عليه الحديث إلى أن غربت الشمس من يوم وفاته، وهو يرد على القارئ اللحن الخفي.} هـ [الطبقات:46/4].
وبهذا الحافظ الجليل، المُعمر في طاعة مولاه وخدمة الحديث العمر الطويل؛ [نختم هذا المجلد]. بلغه الله في الآخرة مناه، كما حقق رجاءه في دنياه، وغفر لنا بذكره، وهو من الصالحين، ما اجترّمناه، أمين.

[ويليه المجلد الخامس، وفي مستهله - بعد خطبة الافتتاح - الكلام على المرحلة السادسة في علم الحديث، حسب تقسيم المؤلف، رحمه الله].

—
[وفيما يلي بيان

مباحث ومطالب هذا الجزء الرابع من "الفهرسة"]:

فهرس مواد ومطالب

الجزء الرابع من "النعم المقيم، في ذكرى مدارس العلم ومجالس التعليم"
الموضوع: وع: رقم الصفحة:

- 03 خطبة افتتاح الجزء الرابع.
- 04 بقية الكلام على حديث: "من رأني في المنام" إلخ.
- 05 مباحث تتعلق بالروبا.
- 08 الرجوع إلى ترجمة الشيخ ابن الخياط، شيخ المؤلف، وذكر فوائده في الدعاء.
- 12/10 شروط وأداب الدعاء التي ذكرها الشيخ، وحصرها الإمام الغزالي في عشرة.
- 14 الدعاء في وقت القحط وطلب الغيث.
- 16 حالة الجفاف بالمغرب.
- ختم ترجمة الشيخ ابن الخياط، بالدعاء النبوي: " اللهم إني أسألك رحمة من عندك" إلخ.
- 18 ترجمة الشيخ أحمد بن الجبالي، ومقروءات المؤلف عليه.
- 20 صورة درس من دروسه الفقهية.
- 21 ذكر جملة من أوصافه، وما قيل في ترجمته.
- 22 تقديم الشيخ لرئاسة المجلس العلمي، وصدور ظهير شريف بإصلاح نظام التدريس.
- 24 تأسيس المجلس الأعلى لنظام التعليم الإسلامي العام بالقرويين.
- 26 تأخير الشيخ ابن الجبالي عن منصبه، وسبب ذلك، وتفسير موقفه.
- 27 موقف قادة الأمة من المتغلبين، بعد انهيار ركن الخلافة، ومسائرهم للأوضاع الطارئة.
- 29 خوف الفتنة.
- 30 تفصيل الإمام الغزالي لهذا المبحث.
- مسألة بيعة يزيد بن معاوية، وموقف سيدنا الحسين، واختيار الصحابة أخف الضررين.
- 32 اختلاف الصحابة في شأن يزيد بن معاوية.
- 34 خروج سيدنا الحسين، رغم معارضة الصحابة؛ حق أداه إليه اجتهاده.
- 35 فضل سيدنا الحسين، واجتهاده في الخير والعمل الصالح.
- 36 مواصلة بسط الأصول التي يلتزم بها العذر للشيخ ابن الجبالي فيما تُسب إليه.
- 36 سفارة القاضي الباقلاني لفائدة عضد الدولة، رغم التباين في المذهب.
- 37 نباهة القاضي الباقلاني وعلو همته وصلابته الدينية.
- 39 سفارة الشريف ناصر بن إسماعيل، لدى القسطنطينية، وإقامة صلاة الجمعة بها.
- 40 مسألة عمارة البيع والأديرة، والحكم الفقهي في ذلك.
- 41 انتهاج سياسة الخداع بصقلية، مع من بقي بها من المسلمين بعد سقوطها.
- 42 نفس السياسة اتبعت أيضا مع المسلمين في الأندلس.
- 45

- داء الخلاف بين المسلمين الذي أودى بالأتدلس، وكلام الوزير ابن عاصم الأتدلسي، في ذم من يثق بوعود العدو..... 45.
- ما وقع بمصر أيضا أيام الحملة الفرنسية، وتظاهر نابليون بالإسلام..... 46.
- حقيقة موقف أهل مصر من سياسة المستعمر..... 47.
- موقف شيخ وعلماء الأزهر الشريف، من تلك السياسة، ووقوفهم في وجه المستعمر..... 49.
- الإمام السهروردي، ومسايرته لظروف عصره..... 50.
- مُدارة الحكام وما قاله الشيخ محيي الدين الحاتمي بشأنها..... 51.
- الفرق بين المداهنة والمداراة..... 53.
- معاملة غير المسلمين وموالاتهم..... 54.
- أهل الذمة، والفرق بين البر، وبين التودد والموالاتة..... 55.
- انقلاب الحال، والتغلب على المسلمين، وجريان حكم النقية..... 55.
- مواصلة ترجمة الشيخ ابن الجبلي، وسبب الطعن فيه..... 57.
- رئاسة الشيخ للمجلس العلمي بالقرويين..... 57.
- تشابه حال مشيخة القرويين بالمغرب ومشيخة الأزهر بمصر..... 58.
- نبذة تاريخية عن الأزهر، وعن أهم المدارس التي كانت بمصر وغيرها..... 59.
- جامع ابن طولون بالقاهرة، والدروس التي كانت تُلقي فيه..... 60.
- لقب مشيخة الشيوخ واختصاصاتها..... 61.
- شيوخ المدارس الكبرى بالمشرق..... 62.
- الإشراف على التعليم ومراقبته كان بيد القاضي والمحاسب..... 64.
- المحاسب كان بمنزلة مفتش عام في الأمور الإسلامية..... 65.
- تعليم العلم كان في المساجد، لكونه من تمام العبادة، ومن أهم الأذكار..... 67.
- دور بعض الملوك والأمراء في إنشاء المدارس والإنفاق عليها..... 68.
- الملك صلاح الدين الأيوبي، وطلوعه في أفق الشرق بدر هداية ودراية..... 68.
- بناء أول دار للحديث بالشام..... 69.
- ما كان عليه حال التعليم بالأتدلس والمغرب..... 70.
- ما آل إليه الحال بسبب انهيار مقاصد الخير وضياع الحقوق..... 71.
- الإغارة على المسلمين، وخلق دولة اليهود، واحتلال المسجد الأقصى..... 72.
- خبر "القرآن" الكريم بشأن اليهود، لا زال ينطبق عليهم..... 73.
- تفسير قوله تعالى: (وإذ تأذن ربك لبيعنهم عليهم إلى يوم القيامة) الآية..... 75.
- نبذة تاريخية عن بيت المقدس..... 76.
- حال دول الإسلام اليوم بشأن القدس يشبه ما وقع أيام الدولة السلجوقية..... 77.
- وجوب تهينة أسباب القوة الملائمة للعصر لدفع العدو..... 78.
- حكم استعمال الأسلحة النارية في القتال..... 80.
- الرجوع إلى ترجمة الشيخ ابن الجبلي، وذكر آثاره..... 81.
- تقييد للشيخ في الجمع في الصلاة ليلة المطر خارج المسجد..... 81.
- مسائل فقهية وقتية وقع السؤال والجواب عنها، منها: المرأة التي تحيض بمكة قبل طواف الإفاضة..... 83.
- مسألة وقت إمساك الصائم في رمضان..... 86.

- 88.....مسألة زيارة بيت المقدس بعد استيلاء اليهود عليه
- 92.....ما قاله فقهاء المغرب في حكم الإقامة بأرض الكفر
- 94.....مآل من هاجر من الأندلس من المسلمين، ومن لم يهاجر
- 95.....حديث شريف في حسن التدبير، ونظم معناه في أبيات
- 96.....التوسل بالنبي، صلى الله عليه وسلم، وسر الدعاء
- 97.....الرجوع إلى مسألة مساكنة الكفار وما قرره الفقهاء في ذلك
- 98.....الحالة التي كان عليها المغرب زمن الهجرة الأندلسية
-موعظة الإمام الدقون بشأن الأندلس، ووصفه للحالة آنذاك وتنبئها
- 100.....أهل العودة المغربية إلى وجوب الحذر والاستعداد
-التنبهات التي يجب أن تكتب على أبواب مكاتب رؤساء الدول الإسلامية في عصرنا هذا
- 102.....انهزام الأمة الإسلامية يرجع إلى التزلزل في العقيدة وعدم الصدق
- 104.....مسلك المعتمد ابن عباد الأندلسي في استنصاره بالعدو
- 105.....الرجوع إلى ختم ترجمة الشيخ ابن الجبالي، بذكر مشربه الصوفي
- 106.....وما كان يدعو به آخر عمره
-دعاء سيدنا يوسف، عليه السلام، وتفسيره، وهل يجوز الدعاء بطلب الموت
- 108.....ترجمة الشيخ سيدي أحمد بن المأمون البلغيثي، ومقروءات المؤلف عليه
- 112.....نسبة الشيخ البلغيثي
- 113.....الشيوخ الذين أخذ عنهم بالمغرب والمشرق
- 114.....مؤلفات الشيخ البلغيثي
- 114.....شرح الشيخ البلغيثي لمنظومة الفقيه المساري (سراج طلاب العلوم)، وإبراز مكانته العلمية
- 115.....سكنى البادية تضيع العلم، كما قال الإمام مالك
- 116.....استخراج الشيخ البلغيثي للأثار التي تبرز المكانة الأدبية لصاحب نظم "المسارية"
- 116.....كلام العلامة الرهوني على القاضي المساري في "حاشيته"، وما جرى بينهما من مساجلة أدبية، وأخذ فوائد من ذلك
- 120.....الرجوع للكلام على "شرح" الشيخ البلغيثي لنظم المساري، وما حلاه به من جليل الفوائد
- 122.....انحراف الأمة الإسلامية عن تعليمها المفيد، استرضاء للأجانب
- 122.....الرجوع إلى كلام الشيخ البلغيثي على صاحب النظم
- 123.....الفوائد التي ذكرها الشيخ البلغيثي في فضل الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم
- 124.....كلام الشيخ صاحب "الفتوحات المكية" في فضل الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم
- 126.....تفسير قوله تعالى: (ولو أنهم صبروا حتى تخرج إليهم لكان خيراً لهم)
- 127.....الرجوع للكلام على مبحث الصلاة على النبي، صلى الله عليه وسلم
- 128.....

- 130.....مسألة الصلوات المحدثّة وما ينسب لها من فضائل وخصوصيات
- 133..... مواصلة ذكر فوائد الشيخ البلغيثي من خلال شرحه (الابتهاج)
- 134..... عناية الشيخ البلغيثي بالأدب وفنونه
- 135..... كلام ابن خلدون على علم الأدب في "مقدمته"
- 136..... فن الغناء والسماع وكونه من فنون التي يحتاج إليها الأديب
- استدراك على الشيخ البلغيثي عدم كلامه في "الابتهاج" على
- 139..... الصناعة الغنائية في مبحث الغناء
- التغني بالقرآن وبالأذان، وما يفعله أرباب الطرق الصوفية من مزج
- 140..... الأذكار بالأشعار، وما في ذلك
- 146..... مواصلة ترجمة الشيخ البلغيثي، وذكر نماذج من شعره ونثره
- 147..... جواب الشيخ عن لغز في الديك، والأثر الوارد في الديك
- 148..... من العجائب التي في الديك
- 149..... مواصلة الكلام على الأثر الأدبي للشيخ البلغيثي
- 151..... المساجلة والإجازة عند الشعراء
- 154..... ذكر نموذج من تساجل ثلاثي للمؤلف أيام دراسته بفاس
- 155..... العلوم العربية ومقامها من القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف
- استمداد علوم "التفسير"، وما كتبه المؤلف في ذلك أثناء
- 156..... دراسته لـ "أحكام القرآن" لابن العربي
- الرجوع إلى ترجمة الشيخ البلغيثي، والكلام على معنى قوله تعالى:
- 158..... (وإن من شيء إلا يسبح بحمده)، وهل التسبيح حالي أو مقالي؟
- 162..... ذكر لطيفة جرت بفاس حين ظهور آلة "الفونوغراف" بها
- الكلام على تأليف للشيخ البلغيثي في الرد على من يحط من مقام
- 163..... التجارة. مع ذكر ما قاله ابن خلدون في الموضوع
- 165..... تجارة رسول الله، صلى الله عليه وسلم، وشركته
- 166..... اشتهاه سيدنا أبي بكر وغيره من الصحابة بالتجارة
- 167..... رسالة الجاحظ في مدح التجارة وذم الانخراط في الولايات
- الرجوع إلى إكمال ترجمة الشيخ البلغيثي، وذكر جملة من أوصافه
- 170..... وتاريخ وفاته
- ترجمة الشيخ سيدي محمد بن جعفر الكتاني، ومقروءات المؤلف
- 172..... عليه
- فضل الاشتغال بالحديث الشريف، وقوله عليه السلام: "يحمل هذا
- 172..... الدين من كل خلف عدوله"
- 175..... مقام الحديث من القرآن الكريم
- 178..... المراحل التي تقلب فيها الحديث النبوي، حسب تقسيم المؤلف
- المرحلة الأولى، وما كانت عليه من تحفيظ القرآن وتعليم قواعد
- 178..... الإسلام
- حديث "لا تكتبوا عني سوى القرآن"، وتمسك بعض الصحابة بالنهي
- 179..... عن كتابة الحديث
- المرحلة الثانية، وهي التي وقع فيها الإذن من النبي، صلى الله عليه
- 180..... وسلم، في كتابة الحديث

- الخلاصة أن المرحلتين الأولى والثانية كان الاشتغال فيهما بتلقي الشريعة مما يُلقى من الوحي، وكان هذا الوحي على قسمين: القرآن، والحديث: 183.....
- أثر عمري، واستخراج فوائد؛ منها الإشراف على ما يجري داخل المساجد والزوايا..... 183
- المرحلة الثالثة في رواية الحديث، واختلاط العرب بغيرهم، وابتداء مرحلة التدوين..... 185
- الحكم بوجوب تدوين العلم، ويشهد لذلك أمر الخليفة عمر بن عبد العزيز، القاضي بجمع الحديث وكتابته..... 186
- فتح باب التأليف والتصنيف، وذكر من كان لهم السبق في ذلك..... 187
- ازدهار القرن الثاني برواية الحديث ممن أخذوا عن الصحابة، وانتشار علمهم في الآفاق..... 188
- الانقسام في الرأي الذي كدر صفو هذه المرحلة..... 191
- بدعة القدرية، وتفسير معنى القدر، وما ورد في قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)..... 192
- القدر سر من أسرار الله سبحانه، وذكر المبتدع الأول معبد الجهني..... 194
- اضطراب آراء كبار العلماء في تكفير الفرق الضالة، وذكر كلامهم..... 195
- الكلام على أصول هذه الفرق وعددها..... 198
- الرجوع لذكر ما أصاب الإسلام من دس الخلاف، وخرم سياج الإلتلاف، بظهور الشيعة، والخوارج..... 199-200
- أسباب افتراق الأمة وتعدد فرق الابتداع، وكلام ابن حزم والشاطبي في ذلك..... 202
- السبب الأول في الاختلاف، حسب تفصيل الإمام الشاطبي..... 204
- اختلاف الأمة المحمدية في الفروع والجزئيات لا يضر..... 205
- سبب الاختلاف في بعض القواعد..... 206
- الثاني من أسباب الخلاف اتباع الهوى..... 208
- تحكيم العقل في الشرعيات، وتقليد القوانين الأجنبية، واتباع الهوى في الإفتاء؛ أصبح ظاهرة عامة في العصر الحاضر..... 208
- مسألة إفتاء أحد الفقهاء بالأندلس بخلاف المذهب لإرضاء الأمير..... 209
- الثالث من أسباب الخلاف، حسب كلام الإمام الشاطبي..... 210
- تشبث أهل العصر الحاضر بالعوائد المحرمة..... 211
- الدساسن الأجنبية من أكبر أسباب تمزيق هذه الأمة الإسلامية..... 211
- الرجوع إلى الكلام على المرحلة الثالثة من مراحل رواية الحديث..... 212
- تعليل الرواية باللفظ النبوي، والآثر الوارد في النهي عن الإكثار من رواية الحديث..... 213
- تعقب المؤلف لكلام ابن حزم في الموضوع..... 215
- الرجوع إلى إتمام الكلام في مسألة النهي عن الإكثار من الرواية..... 217
- جواب الإمام سيدنا علي بشأن ما بيد الناس من الحديث، وتقسيمه للرواية..... 218
- تفسير كلام سيدنا علي من طرف صاحب "شرح نهج البلاغة"..... 220
- مناقب وفضائل سيدنا علي، رضي الله عنه..... 222

- 223..... فواند من أثر سيدنا علي.....
- 225..... مواصلة الكلام على المرحلة الثالثة وما شابهها من تلبيس وتلفيق.....
- 226..... حرص الإمام مالك، في التنقيب عن أحوال الرواة.....
- القصد من هذا المبحث هو بيان أن كبار الصحابة كانوا يحافظون على الرواية ويلاحظون حال الرواة، خوف الكذب أو الغلط في الحديث..... 228
- 229..... تأسيس علم مصطلح الحديث، والواضع الأول لأصوله.....
- 232..... نظم المؤلف مضمن جواب سيدنا علي، وفيه ذكر قواعد من المصطلح.....
- 233..... المرحلة الرابعة وتميزها بتنقيح الحديث، وتأسيس فن الجرح والتعديل.....
- 236..... امتياز أهل الحجاز بصحة الحديث.....
- تحري الإمام مالك في تصنيفه كتاب "الموطأ"، الذي هو الأصل الأول في الحديث الصحيح..... 236
- الكلام على الأئمة: البخاري، ومسلم، وأصحاب "السنن"، الذين امتازت بهم هذه المرحلة..... 238
- 240..... كلام ابن خلدون فيما يناسب هذه المرحلة.....
- 242..... مسند الإمام أحمد، أصل من أصول هذه الأمة.....
- 242..... كتاب الإمام ابن خزيمة الذي التزم فيه إيراد الحديث الصحيح.....
- الشروع في الكلام على المرحلة الخامسة التي امتازت بالنظر في تحقيق السند، وما قاله الإمام الغزالي وغيره في تخريج الأحاديث في عصره..... 243
- 245..... تفسير تعقب ابن حجر لكلام أبي شامة في الموضوع.....
- 245..... المكانة العلمية لأبي شامة.....
- ما قيل فيمن يستغرق أوقاته في رواية الحديث قصد الشهرة. وانتساب بعضهم لأهل الحديث، دون معرفة بالفقه ولا بأصوله..... 246
- رتبة المحدث في نظر الملوك والأمراء، وكون شرف العلم يضاهي شرف الولاية والإمارة..... 249
- 250..... فضل الاشتغال بالحديث والعلم.....
- 251..... الرجوع إلى ذكر ما قام به أهل المرحلة الخامسة.....
- علم الحديث رواية ودراية، وقبولاً ورداً، قام به أهل القرون الثلاثة الأولى، واستوعبوا مباحثه، وسهلوا لمن بعدهم الانتفاع بذلك..... 252
- 253..... "المستدرک" على الصحيحين للحاكم، وتعقبه.....
- مقام الإمام الحاكم في العلم والفضل، وانفراده بحسن التصنيف، حيث دعا لنفسه بذلك عند شربه ماء زمزم..... 254
- 256..... تقييد للمؤلف بشأن حديث زمزم، وما يتعلق به.....
- 256..... الكلام على سند حديث "ماء زمزم لما شرب له"، ونظم مضمونه.....
- 258..... الكلام على اسم بئر زمزم.....
- 259..... تعدد أسماء هذه البئر المباركة.....
- 260..... ابتداء نبع ماء زمزم، وأول من ظهرت على يده على وجه الكرامة.....
- 264..... تجديد حفر زمزم على يد عبد المطلب.....
- تحلية الكعبة المشرفة بالذهب وكسوتها، وإدخال كنوزها، وتذهيب المسجد النبوي، وما في ذلك..... 265

- 266..... مواصلة الكلام على بنر زمزم، وما قاله أهل التاريخ بشأنها
- 269..... حديث "ماء زمزم لما شرب له"، ومعنى الروايات الواردة فيه
- 271..... أئمة الإسلام الذين شربوا هذا الماء فنالوا ما أملوا
- 273..... غلط من جعل ماء زمزم من قبيل المادة الدوائية
- 274..... الرد على من لا يقول بالتبرك بأثار الصالحين
- أصل التداوي بهذه الأدوية الروحية ورد عن النبي، صلى الله عليه وسلم
- 275..... من شرط الانتفاع بالأدوية والرقي، حضور القلب مع الله
- 276..... إعراض أهل العصر عن المعاني الروحية، والإمدادات الإلهية
- الرجوع إلى الكلام على بنر زمزم، وذكر أسمائها والأحاديث الواردة في خواصها
- 277.....
- 280..... الأبار التي كان يتبرك بها بالمدينة المنورة
- 281..... بنر زمزم التي في المدينة المنورة، وما قيل فيها
- 283..... المياه والآثار التي يتبرك ويستشفى بها بالمدينة المنورة
- 284..... من الآثار النبوية بالمدينة التي يتبرك بها تربة صعب، وما في ذلك
- نقل تراب الحرم واختلاف العلماء فيه، وفتوى الفقهاء بالتبرك بأثار الصالحين
- 285.....
- 287..... ما يمكن أن يلتمس به السند لمن يتبرك بمياه وتراب بعض الأضرحة:
- 287..... مسألة الدفن في جوار الصالحين
- 288..... الرجوع إلى إتمام الكلام على بنر زمزم
- 288..... الشرب من نبيذ السقاية
- 289..... أصل نبيذ السقاية، والوظائف التي كانت تتفاخر بها قريش
- 291..... مواصلة تفسير الوظائف الشريفة التي كانت لقريش
- نظم المؤلف أسماء أجداد النبي، صلى الله عليه وسلم، وبه ختم تقييده بشأن زمزم الذي سماه (أعذب المشارب، في أخبار زمزم وما في شرب مانها من الاستشفاء وقضاء المآرب)
- 293..... الرجوع إلى ذكر المرحلة الخامسة و مواصلة الكلام على "المستدرک"
- 294..... للحاكم على "الصحيحين"
- 295..... نفي تشيع الحاكم، والكلام على حديث الطير
- 295..... فضائل ومناقب سيدنا علي، وما قاله الأئمة في ذلك
- 299..... ما أخبر به سيدنا علي فيما عليه الناس بشأنه، وشرح ذلك
- 299..... موقف سيدنا علي من غلاة الشيعة
- 302..... بعض ما قيل في حب آل البيت، وحب سيدنا علي
- 303..... الرجوع إلى موضوع ما قامت به المرحلة الخامسة للحديث
- 304..... القاضي عياض، الفقيه المالكي، المغربي السبتي، ومكانته العلمية
- 304..... مرحلة الاستدراك قامت بتوضيح وتتميم وتنقيح كتب الحديث
- 306..... المستخرجات الراجعة إلى الاستدراك
- أصحاب الكتب المخرجة على صحيح البخاري ومسلم: أبو عوانة - أبو بكر الإسماعيلي - أبو بكر البرقاني - الحافظ الحميدي
- 307-306..... القاضي عياض، وكتابه "مشارك الأنوار" الذي يعد من جملة التكميل

- 310..... والتنبيه على ما رقع للمحدثين الثقاة من السهو.
- 311..... - وصف القاضي عياض لكتابه "المشارك"، وذكر نماذج من أبوابه.
- 315..... - ثناء الناس على كتاب "مشارك الأتوار"، وعلى مؤلفه.
- - التأليف في موضوع غريب الحديث، وذكر جملة مختصرة من مقدمة كتاب "النهاية" لابن الأثير.
- 317.....
- 321..... - وصف كتاب ابن الأثير، والتنويه به، وبمؤلفه.
- - الكلام على بعض المراني التي رآها المؤلف، أثناء كتابته في هذا الموضوع، واعتبرها بشارة لمواصلة عمله. وكذا رؤياه زيارة المسجد النبوي الشريف.
- 325-323.....
- 326..... - ما كان عليه بناء المسجد النبوي صدر الإسلام.
- - الوليد بن عبد الملك بن مروان، وابتداعه تزيين وزخرفة المسجد النبوي، ونزع الأملك من أربابها من أجل التوسعة.
- 329..... - طلب الوليد من ملك الروم الإعانة على توسيع وإصلاح مسجد رسول الله، صلى الله عليه وسلم.
- 330.....
- 331..... - هدم بيوت أمهات المؤمنين، لتوسيع المسجد، وما جرى في ذلك.
- - المسائل التي يجري فيها الجبر الشرعي بنزع الملكية، ونظمها من طرف المؤلف.
- 335-334.....
- 335..... - إسراف الوليد في زخرفة المسجد النبوي، وسكوت أهل الورع.
- - ما هم به الخليفة عمر بن عبد العزيز بشأن مسجد دمشق لما صار الأمر إليه.
- 336.....
- 338..... - الرجوع إلى مسألة استجداء الوليد ملك الروم لتجديد البيت النبوي.
- 338..... - استجداء غير المسلم وقبول هديته وما ورد في ذلك.
- - تحرير الإمام السهيلي مسألة قبوله، عليه السلام، الهدية من غير المسلم ورداها.
- 340.....
- - الرجوع إلى أصل المبحث، وهو طلب الوليد من ملك الروم المال والعمال لتجديد بناء المسجد النبوي.
- 341.....
- 342..... - مسألة دخول غير المسلم للمسجد الحرام، وغيره من المساجد.
- - موقف الإمام مالك من دخول النصارى للمسجد النبوي لأجل مباشرة البناء.
- 344.....
- 346..... - الرجوع إلى الكلام على الخليفة الوليد، وذكر بعض مآثره الحميدة.
- 347..... - تاريخ المسجد النبوي الذي استوفاه صاحب كتاب "وفاء الوفاء".
- - الكلام على كتاب "مرآة الحرمين"، وكونه وصل بتاريخ المسجد النبوي إلى ما يقرب من العصر الحاضر.
- 348.....
- - رؤيا منامية ثالثة للمؤلف كان الحق سبحانه يخاطبه، وتعبيرها، والكلام على حديث: "لن يدخل أحدكم الجنة عمله".
- 350.....
- 355..... - حكم رؤيا الباري، عز وجل، في المنام.
- 358..... - ختم مبحث رؤيا الباري، جل وعلا، في المنام.
- - الرجوع إلى موضوع المرحلة الخامسة للحديث.
- 359.....
- 360..... - جهود علماء الحديث، والتنويه بكتاب "جامع الأصول" لابن الأثير.
- 361..... - ثناء أهل العلم على كتاب "تيسير الوصول إلى جامع الأصول".

- 362.....- المرحلة الخامسة وما قامت به من تدوين علم النسخ والمنسوخ
- 363.....- سيدنا علي، وكونه أول من أرشد إلى أهمية النسخ والمنسوخ
- 364.....- فائدة النسخ في القرآن والحديث
- 365-364.....- ذكر مسألة عرضت تتعلق بالقراءات في قوله تعالى: (مالك يوم الدين)،
وأقوال المفسرين في هذه الآية
- 368.....- مما يندرج في المرحلة الخامسة للحديث النظر في الأصول بالشرح
والبيان، وكلام ابن خلدون بشأن صحيح البخاري
- 368.....- الحافظ ابن حجر وقيامه بشرح كتاب البخاري
- 369.....- الاعتناء بكتاب البخاري، والتنويه بشارحيه؛ ابن حجر والعيوني
- 370.....- ما جرى بين العلامة ابن حجر، والعلامة العيني بسبب المعاصرة
- 371.....- تمسك السلف الصالح في المناظرات باستجلاء الحقيقة ولزوم الأدب
- 372.....- اقتحام طريق سوء الأدب مع الأمة ممن ينتسب للطلب في عصرنا
- طلب أكابر المؤلفين من الناظرين في كتبهم إصلاح ما قد يكون بها
من أغلاط
- 374.....- كلام الأقران بعضهم في بعض، وما قاله في ذلك أهل الحديث
- 374.....- ما وقع بين أبي نعيم صاحب "الحلية"، والحافظ ابن مندة
- 376.....- ما وقع لابن رشد مع عالم معاصر له، بشأن أفضل الذكر
- 377.....- ما كان يقع من قريب من عصرنا بين الفقهاء؛ السلاوي وعزيمان؛
- مواصلة الكلام على شراح الأصول، والتنويه بكتاب "إرشاد
الساري"
- 378.....- كتاب "هداية الباري"، وكونه من أحسن ما صدر في عصرنا
في باب
- 380.....- اعتناء علماء المغرب، وغيرهم، بشرح "الموطأ"، وصحيح مسلم؛
- 381.....- الكلام على شرح ابن عبد البر للموطأ، وما قيل من كونه كان يميل
في الفقه إلى مذهب الشافعي، وتفسير ذلك
- 382.....- الانتقال من مذهب لآخر، وما في ذلك
- 383.....- شرح الإمام البيهقي للموطأ، الذي هو عمدة المالكية في الفروع
- 384.....- الشروع في طبع كتاب "التمهيد" لابن عبد البر، بالمغرب
- 385.....- الرجوع إلى إتمام الكلام على شروح بقية الأصول الحديثية؛
صحيح مسلم، وشروحه
- 386.....- ترجمة الإمام القرطبي، صاحب "التفسير" الشهير
- 387.....- عدم ذكر الإمام ابن خلدون من اعتنى بشرح باقي الأصول، أي
كتب "السنن"
- 388.....- شرح الإمام ابن العربي لسنن الترمذي، وذكر مقتطفات من مقدمة
كتابه
- 388.....- ما ذكره ابن عساكر في ترجمة الحافظ الطبراني، بشأن لذة العلم
- 390.....- مواصلة الكلام على شروح كتب "السنن" بالاستدراك على
ابن خلدون
- 391.....- ترجمة الإمام الخطابي، شارح سنن أبي داود
- 392.....- من فوائد الإمام الخطابي، أنه لا إجماع في أن صلاة الجمعة فرض

- عين، وما في ذلك..... 393
- تتميم ترجمة الإمام الخطابي، وما ذهب إليه في مسألة صلاة الجمعة..... 396
- مكانة الإمام الخطابي في الحديث والفقه واللغة..... 396
- مواصلة الكلام على كتب "السنن" وشروحيها، ورواية حديث:
"لو أن أهل العلم صانوه، ووضعوه عند أهله، لسادوا به" الخ..... 398
- علو همة العالم تكسبه علواً ومكانة عند الله وعند الناس..... 400
- خلاصة ما حققته المرحلة الخامسة في خدمة الحديث..... 402
- ضعف الهمم في الاعتناء بأمر الحديث، ابتداء من آخر القرن الرابع..... 403
- كلام ابن عبد البر في مسألة التقليد والاجتهاد، وتفسيره..... 406
- القاضي عياض وما رآه في أهل زمانه من زهدهم في علم الحديث..... 408
- الشروع في التمهيد للكلام على المرحلة السادسة للحديث..... 409
- مكانة الصحابة في العلم والفهم للكتاب والسنة، وما نقله ابن خلدون
من كونهم لم يكونوا كلهم أهل فتيا..... 410
- الصحابة الذين كانوا يفتون زمن الرسول، عليه الصلاة والسلام..... 411
- التغيرات التي طرأت على الأمة، وما اقتضاه ذلك من تدوين علوم
جديدة..... 413
- أصول الاجتهاد والقياس ومستندهما، وكلام الإمام الشهرستاني في
ذلك..... 413
- الإمام أبو حنيفة، إمام أهل الرأي، وما تلقاه من انتقادات من مخالفيه... 414
- رأي أهل الإصناف والصدق في أبي حنيفة..... 415
- حقيقة المذهب الحنفي وإمامه..... 417
- الرجوع للكلام على مراحل علم الحديث، والتمهيد للمرحلة السادسة: ... 420
- كتاب "جامع الأصول"، وأهميته، وثناء العلماء عليه..... 422
- توضيح أبي شامة في ذكر الأصول، وإرشاد من سمت همته للاجتهاد،
وذكر نبذة من كتابه "المؤمل"..... 425
- قول أئمة مذهب مالك بسهولة الاجتهاد..... 426
- المرحلة السادسة التي وقف فيها تخريج الحديث..... 426
- تلخيص ما سبق ذكره من مراحل الحديث..... 427
- ما كان علقه المؤلف على كلام الحافظ ابن الصلاح بشأن أولوية
التأليف في صحيح الحديث..... 429
- كتب المسانيد وأشهرها..... 431
- الرجوع إلى التمهيد للمرحلة السادسة..... 431
- تأسيس المذاهب الفقهية، وما أدى إليه التعصب والخلاف بين
المنتسبين لها، وكان سبب الطعن في أهل الفقه..... 433
- إثارة القول بخلق القرآن، وتدخّل الأمراء، وامتحان العلماء..... 435
- تقلب العلماء مع أهواء الأمراء، والإقبال على علم الكلام..... 435
- خلو الأندلس والمغرب من علم الخلافات والمناظرات، وسبب ذلك..... 436
- كلام الإمام الغزالي في ذم الفقه، واغترار بعض أهل العصر بذلك..... 438
- خلاصة تقسيم العلوم، والاختلاف في العلم الواجب على الأعيان..... 440
- فتنة تكاثر المؤلفات، واهتمام العلماء بالإرشاد إلى الأهم منها..... 441

- 444.....إلحاق العلوم والصناعات الحديثة بالعلم المحمود
- 444.....الرجوع إلى ملخص كلام الإمام الغزالي في تقسيم العلوم
- 446.....الحالة العلمية خلال المرحلة الخامسة للحديث
- 448.....نكر بعض مشاهير هذه المرحلة التي قل فيها الاهتمام بعلم الحديث:
- 448.....أبو بكر البيهقي، صاحب "السنن الكبير"
- 448.....أبو نعيم الاصبهاني، صاحب "حلية الأولياء"
- 449.....أبو بكر الخطيب البغدادي، صاحب "تاريخ بغداد"
- 450.....أبو عبد الله الحاكم، صاحب "المستدرک"
- 450.....أبو الحسن، علي الدارقطني
- 451.....أبو عوانة، صاحب "المسند"
- 451.....أبو الحسن علي ابن عساكر، صاحب "التاريخ"
- 453.....الكلام على "تاريخ" الشام لابن عساكر
- 453.....من الكرامات صدور مؤلفات عديدة، من كثير من علماء الأمة
- 454.....من المشاهير أيضا: الإمام بقي بن مخلد الأندلسي
- 456.....القاضي ابن العربي المعافري، ومؤلفاته وترجمته، وما ناله من معاصريه
- 458.....الإمام أحمد بن حنبل، ومحتنه في القول بخلق القرآن، وما قام به بعض فقهاء السوء من تركية الباطل
- 461.....الرجوع إلى موضوع كرامات أهل العلم في كثرة مؤلفاتهم، وذكر: القزويني، صاحب "تفسير القرآن"، والحافظ السلفي
- 462.....ختام المرحلة الخامسة للحديث، واعتذار المؤلف عن الإطناب والتكرار وكثرة النقول في هذه "الفهرسة"، وبيان مقصده من ذلك
- 463.....ختام المجلد الرابع من "الفهرسة" الموسومة بالنعيم المقيم، في ذكرى مدارس العلم ومجالس التعليم

(تمّ يعون الله وتوفيقه)

تخريج وتنسيق: أحمد بن محمد المرير
تطوان - المغرب (2006 - 1426)

(حقوق الطبع محفوظة لمكتبة المؤلف، رحمه الله)

الجزء الرابع من النهرمة المصممة بـ:

الزعيم المقيم
في ذكرى مدارس العلم ومجالس التعليم
لجامعها الضيق الفقير:

محمد بن محمد المرير

وفقه موله
لما يُحبه ويرضاه
وهو نعم المولى ونعم النصير

نهرمة:

علمية تفسيرية حديثة فقهية صوفية
كلامية أدبية تاريخية خاتمة أبحاث عمرية
وحواشي وقتية، زيادة على موضوعاتها
الأصلية

(تطوان - المغرب)

رئيس الجمعية:
السيد محمد بن عبد الخالق الطريس
الرئيس المنتدب:
ذ. عبد السلام الشعشوع

الكاتب العام لمتشورات تطاون أسمير:
أ.د. جعفر ابن الحاج السلمي

اللجنة العلمية لمتشورات تطاون أسمير:

وأعضاء النادي:

أ.د. امحمد ابن عبود

أ.د. محمد الشريف

ذ.ة. حسناء داود

ذ.ة. تماضر الخطيب

ذ. عبد العزيز السعود

د. رشيد مصطفى

ذ. عبد الغني الميموني

ذ. عبد القادر الزكاري

ذ. مصطفى الفاوي

الثنى 90 درهم

العنوان

ساحة 9 أبريل ص.ب. 633 تطوان الهاتف - الفاكس: 039.70.20.25
www.asmir.web.ma E-mail: tetouan.asmir.@caramail.com